من الكتب
الأكثر مبيعاً في العا

جيريمي سكاهيل

بلاكووتر

أخطر منظمة سرية في العالم

حائز جائزة
جورج بولك
٢٠٠٧

مرتزقة يقرّرون مصائر دولٍ وشعوب

أيادٍ نافذة في غرف الحكم بواشنطن



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بلاكووتر الاسم المدوّي المجلجل المزلزل الذي يثير الرعب أينما ذُكر.

ليسَ كتاباً بقدر ما هو ريح تعرّي كل شيء وتكشف كل أمر.

هذه المرة منظمة سرية تعمل في الخفاء على أعظم ما يدور في العالم من نكبات ومصائب وحروب، وحتى كوارث طبيعيّة.

الانطلاقة من كارولينا الشمالية على يد المؤسس والمليونير الكبير إريك برانس الذي تبنّى الحركة الكاثوليكية الإنجيلية الداعية إلى التوحيد، ودعم وموّل.

والتحوُّل إلى جيش من المرتزقة لنصرة المسيحيّين بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ليستنفر من ثم إريك برانس هذا الجيش ويزجّه في معركة شاملة تدور رحاها على الأراضي الإسلامية، يُحدِّدها رئيس إنجيلي يُدعى جورج دبليو بوش ساهم برانس في وضعه بالبيت الأبيض.

أيادٍ خفيّة من البلاكووتر تعبث في أفغانستان والعراق وتقرر مصيرهما على مدى العقد الأخير تحت غطاء مكافحة الإرهاب، وهي في الحقيقة تنهب الثروات، تقهر الشعوب وتسحقها.

بلاكووتر باختصار جيش خاص يسيطر عليه شخص واحد هو إريك برانس اليميني الراديكالي والمليونير الكبير الذي عمل مموِّلاً رئيسيّاً ليس لحملات الرئيس بوش الانتخابية فحسب، بل لأجندة يمينية أكثر اتساعاً وخطراً.

جيريمي سكاهيل

بلاكووتر

أخطر منظمة سرية في العالم



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بلاكووتر

أخطر منظمة سرية في العالم

جيريمي سكاهيل

بلاكووتر

أخطر منظمة سرية في العالم

مرتزقة يقرّرون مصائر دولٍ وشعوب
أيادٍ نافذة في غرف الحكم بواشنطن

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

Originally Published as ***Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army*** by Nation Books.

الطبعة الثالثة ٢٠١٠

ISBN: 978-9953-88-049-5

مراجعة: فؤاد زعيتر

تصميم الغلاف: برنار يوسف

الإخراج الفني: بسمة تقي

المحتويات

إلى الصحافيين غير المرتهنين، ولا سيما العاملين في وسائل الإعلام العربية، الذين يخاطرون بحياتهم، ويفقدونها غالباً، ليكونوا أعين العالم وآذانه. فلولا شجاعتهم وتضحياتهم، لكُتب التاريخ بالفعل على أيدي الأغنياء والأقوياء الذين يُعلنون أنفسهم المنتصرين.



ملاحظة المؤلف

ما كان هذا الكتاب ليصدر لولا الجهود الدؤوبة لزميلي غاريت أوردووِر. فغاريت، صحافي تحقيقات مميز أمضى ساعات لا تُحصى يملأ طلبات «بند حرّية الوصول إلى المعلومات»، مستقصياً معلومات عن أحداث سرية وأناس محبَطين نفسياً، ومنقباً عن الوقائع والأرقام، ومجرياً المقابلات مع المصادر. وهو كتب أيضاً مسودات أولى بارزة، ذات مصداقية لبعض فصول هذا الكتاب. وأنا ممتن كثيراً لغاريت على عمله المجتهد والمعتنى به في هذا المشروع، وانقطاعه لصالح هذا الكتاب على فضح الفساد على الطريقة القديمة. فهذا الكتاب يخصّه بقدر ما يخصّني. وأتطلع قدماً إلى إنجازات غاريت المستقبلية في الحقوق والصحافة، وسأتشرّف بالعمل معه من جديد.

أودّ أيضاً أن أنبّه القارئ إلى واقع أن بلاكووتر رفضت السماح لي بإجراء مقابلات مع مدراء الشركة. وكتب إليّ متحدث باسمها «ليشكرني» على «اهتمامي ببلاكووتر»، لكنه قال إن الشركة «غير قادرة على تلبية» طلبي إجراءَ مقابلات مع الرجال الذين يديرون الشركة. أنا مدين للتغطية اللافتة لجاي برايس وجوزف نفّ من صحيفة «نيوز أند أوبزرفر» التي تصدر في رالي، وبيل سايزمور وجوان كيمبرلين من صحيفة «فرجينيا بايلوت». فهؤلاء المراسلون، بعملهم الذي «هزّ الأرض»، قدّموا خدمة كبرى إلى الشعب في تدوين الوقائع التاريخية لرواية بلاكووتر، والنمو المدوّي للصناعة العسكرية الخاصة. وشكر خاص أيضاً إلى ت. كريستشان ميللر من «لوس أنجليس تايمز»، وأنتوني شديد وراجيف شاندراسيكاران من «واشنطن بوست»، إضافة إلى المؤلفين ب. و. سينغر

وروبرت يونغ بلتون. وأنا أشجع القراء على قراءة فقرات الإعراب عن الشكر في نهاية هذا الكتاب من أجل إدارك أشمل لعدد الأشخاص الذين ساهموا في إنجاز هذا الكتاب.

٣١ ـ ٣ ـ ٠٤

٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، ٩:٣٠ ق. ظ.

الفلّوجة، العراق

عندما اندفع الأميركيون الأربعة بسيارتيهم الجيب باجيرو، كان المجاهدون العراقيون في مساجد المدينة في انتظارهم. تصطفّ على جانبي الممر الرئيسي الذي يشق المدينة، المطاعمُ، والمقاهي، والأسواق. وفي الأيام العادية، تدور جحافل من الناس في المكان. إلا أنه، في وقت مبكر هذا الصباح، فجرت مجموعة صغيرة من الرجال المقنّعين شحنة ناسفة، ما أفرغ الشوارع ودفع بأصحاب المحلات إلى إقفالها. ومنذ اللحظة التي دخلت فيها قافلة الأميركيين حدود المدينة، برز هؤلاء الرجال، يقودون آليات تُعرف بـ «جاذبة الرصاص» bullet magnet، متباهين بنظارات شمسية ملتفّة وقصة شعر على طريقة توم كروز. أخذت سيارتا الجيب، بعد قليل من دخولهما الفلوجة، في تخفيف سرعتيهما. فإلى يمينهما توجد متاجر وأسواق، وإلى اليسار مساحة خالية. اصطدمتا بما يشبه حاجز طرق. وما إن توقفت الآليتان، حتى أُلقيت قنبلة يدوية على خلفية الجيب، تبعتها سريعاً زخات نار من أسلحة رشاشة. خرق الرصاص الجانب الخلفي للباجيرو كالملح عبر الجليد، وأصاب الرجلين الجالسين في الداخل إصابات قاتلة. وبينما الدم يتدفّق منهما، تحرك رجال مقنّعون إلى الجيبين، مفرغين أمشاط الذخيرة، وكسروا الزجاج الأمامي. ملأت الجو هتافات «الله أكبر». وسرعان ما انضم عشرات الشبان المنتظرين أمام مطعم كباب محلّي، إلى الهيصة الجنونية. وفي الوقت الذي أُطلقت فيه النار على الجيب الخلفي، أدرك الأميركيان في الآلية الأمامية أنهما تعرضا لكمين. حاولا

الهرب، لكن بعد فوات الأوان. انتفخت الحشود سريعاً إلى أكثر من ٣٠٠ شخص، فيما تبخّر المهاجمون الأساسيون في شوارع الفلوجة الجانبية. وسرعان ما ابتلعت النار سيارتَي الجيب، وأُخرجت منهما جثث الأميركيين التي بدأت تحترق. وشرع رجال وصبية، في تمزيقها، عضواً فعضواً. رفع فتى، أمام كاميرات التلفزة، شعاراً صغيراً طُرّزت عليه جمجمة وعظمتان متقاطعتان، يعلن بالإنكليزية: «الفلوجة مقبرة الأميركيين!». وعلّقت الحشود بقايا الأميركيين المتفحمة، العديمة الحياة، على جسر يعبر الفرات، حيث ستبقى لساعات، وتصبح صورة أيقونية مخيفة شوهدت على شاشات التلفزة في أرجاء العالم كله.

على بعد آلاف الأميال، في واشنطن العاصمة، يتحدّث الرئيس جورج بوش، في سياق حملته الانتخابية، إلى عشاء لجمع التبرعات: «تحاول مجموعة القَتَلة هذه ضعضعة إرادتنا»، قال الرئيس لمؤيديه. «لن يُرهب المجرمون والقتلة أميركا قط. نحن نضرب الإرهابيين في العراق بشدة. سنهزمهم، بحيث لا يكون علينا أن نواجههم في بلادنا نفسها». وأفاق الأميركيون في اليوم التالي على أنباء عمليات القتل المريعة. وذكر أحد العناوين المثيرة للصحف: «جموع عراقية تمثّل بأربعة مدنيين أميركيين». واستُحضرت الصومال تكراراً، في إشارة إلى حادثة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عندما أسقط متمردون في مقديشو طائرتي هيليكوبتر بلاك هوك، فقتلوا ١٨ جندياً أميركياً، وسحلوا بعضهم عبر الشوارع، ودفعوا بالولايات المتحدة إلى سحب قواتها من مقديشو. لكن، على عكس الصومال، لم يكن الرجال الذين قُتلوا في الفلوجة عناصرَ في الجيش الأميركي. ولم يكونوا «مدنيين» أيضاً، كما ذكرت وسائل إعلام كثيرة. إنهم جنود «خاصون» ذوو تدريب عالٍ جداً، أرسلتهم إلى العراق شركة مرتزقة سرّية تتمركز في براري كارولينا الشمالية، اسمها «بلاكووتر يو.أس.أيه.». Blackwater USA.

المقدّمة:

نيل المكسب الكبير

كان العالم مكاناً مختلفاً جداً في العاشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما توجّه دونالد رامسفلد إلى منصة البنتاغون لإلقاء واحد من خطاباته الرئيسية بوصفه وزيراً للدفاع في ظل إدارة جورج دبليو بوش. بالنسبة إلى معظم الأميركيين، لم يكن هناك وجود لمثل هذا الأمر المسمَّى «القاعدة»، وصدام حسين كان لا يزال رئيساً للعراق. تولى رامسفلد هذا المنصب مرة من قبل ـ في ظل الرئيس جيرالد فورد من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ ـ وعاد إلى العمل في ٢٠٠١ بتصورات طموحة. في ذلك اليوم من أيلول/سبتمبر، في السنة الأولى لإدارة بوش، خاطب رامسفلد مسؤولي البنتاغون الذين يتولون الإشراف على أعمال العقود الدفاعية ذات الرهانات العالية: إدارة هاليبرتون، ودينكورب، وبيكتل. وقف الوزير قبالة طائفة من مدراء الشركات المندمجة التنفيذيين السابقين، من «إنرون»، و«نورثروب غارمّان»، و«جنرال داينميكس»، و«إيرسبيس كوربوريشن»، الذين عيّنهم كبار نوّابه في وزارة الدفاع، وأصدر إعلاناً للحرب.

قال رامسفلد هادراً، «موضوعنا اليوم هو خصم يشكّل تهديداً خطيراً، لأمن الولايات المتحدة الأميركية». «هذا الخصم هو واحد من آخر معاقل التآمر المركزي، وهو يحكم من خلال فرض خطط خمسية. ويحاول، من عاصمة وحيدة، فرض مطالبه عبر المناطق الزمنية، والقارات، والمحيطات، وما وراءها. وهو يخنق باطّراد وحشي، الفكر الحر ويسحق الأفكار الجديدة. وهو يصدّع دفاع الولايات المتحدة والأماكن التي تشكل خطراً على حياة الرجال والنساء في الخدمة». وتوقف لبرهة لإحداث وقع دراماتيكي، ثم أبلغ رامسفلد

ـ وهو نفسه من قدامى مقاتلي الحرب الباردة ـ فريقه الجديد «ربما بدا هذا الخصم الجديد أشبه بالاتحاد السوفياتي، لكن هذا العدو قد سقط: فأعداؤنا اليوم أكثر غموضاً وألد عداوة. ربما تفكّرون في أنني أصف واحداً من آخر الديكتاتوريين الجلاوزة في العالم. لكن أيامهم أيضاً تكاد تنتهي ولا يمكنهم موازاة هذا الخصم قوة وحجماً. هذا الخصم أكثر قرباً من الديار. إنه بيروقراطية البنتاغون». ودعا رامسفلد إلى تحوّل على نطاق واسع في إدارة البنتاغون، وإلى إحلال نموذج جديد مكان البيروقراطية القديمة لوزارة الدفاع، يرتكز على القطاع الخاص. المشكلة، قال رامسفلد، هي أنه، على عكس الأعمال، «لا يمكن الحكومات أن تموت، ولهذا علينا أن نجد حوافز أخرى للبيروقراطية للتكيّف والتحسّن». وأعلن أن المخاطر فظيعة: «مسألة حياة كل أميركي أو موته في النهاية». وفي ذلك اليوم، أعلن رامسفلد عن مبادرة رئيسية لتمهيد الطريق أمام استخدام القطاع الخاص في شن حروب أميركا، وتوقّع أن تواجَه مبادرته بمقاومة عنيفة. «وربما يسأل البعض، كيف يمكن وزير الدفاع أن يهاجم البنتاغون أمام أناسه؟»، قال رامسفلد لمستمعيه. «وأجيبهم بأنه لا رغبة لي في مهاجمة البنتاغون؛ أريد تحريره. نريد إنقاذه من نفسه».

في الصباح التالي، يتعرض البنتاغون لهجوم فعلي عندما صدمت طائرة البوينغ ٧٥٧، الرحلة ٧٧، التابعة للخطوط الجوية الأميركية، جداره الغربي. واشتهر رامسفيلد بأنه ساعد عمّال الإنقاذ على سحب الجثث من الركام. ولم يستغرق رامسفلد، سيّد شطرنج الاستراتيجيات العسكرية، طويلاً لاستغلال الفرصة التي قد لا تخطر في البال، والتي وفّرها الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لوضع حربه الشخصية ـ التي عرضها قبل يوم واحد بالضبط ـ على خط التنفيذ السريع. تغيّر العالم بطريقة لا يمكن عكسها، وتحوّل، في لحظة، مستقبل القوة العسكرية الأعظم في العالم، إلى حصيرة قماش بيضاء، صار في إمكان رامسفلد وحلفائه أن يرسموا عليها «تحفتهم». وستعتمد سياسة البنتاغون الجديدة بشدة، على القطاع الخاص، وتشدد على الأعمال السرّية، وأنظمة الأسلحة المتطورة، واستخدام أكبر للقوات الخاصة والمقاولين. صار الأمر

يُعرف بـ «عقيدة رامسفلد». «علينا تسويق مقاربة أكثر مقاولة: مقاربة تشجع الناس على أن يكونوا فاعلين، لا منفعلين، والتصرف بدرجة أقل كبيروقراطيين، وأكثر كرأسماليين «غامسين»». هذا ما كتبه رامسفلد صيف ٢٠٠٢ في مقالة في «فورين أفيرز» بعنوان «تحويل الجيش». وفتحت مقاربة «آثار الأقدام الصغيرة» لرامسفلد الباب لواحد من أكثر التطورات مغزىً في العمليات الحربية الحديثة: الاستخدام الواسع للمقاولين الخاصين في كل مظهر من مظاهر الحرب، بما في ذلك في القتال.

من بين أولئك الذين تلقوا دعوات مبكرة من الإدارة إلى الانضمام إلى «الحرب الشاملة على الإرهاب» التي ستدار وفقاً لعقيدة رامسفلد، شركة صغيرة غير معروفة كثيراً تعمل في مخيم تدريب عسكري خاص على مقربة من غريت ديسمال سوامب في كارولينا الشمالية، اسمها «بلاكووتر يو.أس.أيه.». وبين ليلة وضحاها، تقريباً، غداة مأساة ١١ أيلول/سبتمبر «العظيمة»، ستصبح شركة، بالكاد كانت موجودة منذ أعوام قليلة سابقة، لاعباً مركزياً في الحرب الشاملة التي تشنها أقوى امبراطورية في التاريخ. «مضى عليَّ حتى الآن أربعة أعوام وأنا أعمل في مجال التدريب، وبدأت أصبح متهكماً بعض الشيء حول الجدية التي يأخذ بها الناس الأمن»، قال مالك شركة بلاكووتر، إريك برانس لمضيف محطة «فوكس نيوز» بيل أوريللي بعد وقت قصير من الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. «وها أن الهاتف يرنّ من دون توقف الآن».

لكن قصّة بلاكووتر لا تبدأ في ٩/١١، أو حتى مع مدرائها وتأسيسها. فهي، بطرائق عدة، توجز تاريخ العمليات الحربية الحديثة. والأكثر من ذلك، أنها تمثل تحقيق عمل حياة المسؤولين الذين شكلوا لبّ فرق حرب إدارة بوش.

إبان حرب الخليج في ١٩٩١، تولّى ديك تشيني ـ حليف رامسفلد الوثيق ـ منصب وزير الدفاع. وكان واحداً من عشرة من الذين نشروا في منطقة الحرب من المقاولين الخاصين، وهي نسبة قرر تشيني، بإصرار، تمريرها. وعَهَدَ تشيني، قبل رحيله، بدراسة إلى قسم من الشركة التي سيرأسها في النتيجة، وهي هاليبرتون، حول كيفية خصخصة سريعة للبيروقراطية العسكرية. وبين ما

يقرب ليلة وضحاها، ستنشئ هاليبرتون لنفسها صناعة تلبّي حاجات العمليات العسكرية الأميركية مع إمكانات كسب غير محدود، على ما يظهر. وكلما وسّعت الولايات المتحدة امتدادها العسكري العدواني، كلما كان الأمر أفضل لأعمال هاليبرتون. إنه نموذج أولي للمستقبل. في السنين الثماني التي تلت حكم بيل كلينتون، عمل تشيني في «أميركان إنتربرايز إنستيتيوت» American Enterprise Institute، وهو مركز أبحاث وتخطيط محافظ جديد، ذو نفوذ، قاد الحملة من أجل تخصيص سريع للحكومة والجيش. وبحلول ١٩٩٥، أصبح تشيني يتولى دفّة القيادة في مبنى هاليبرتون الذي سيصبح مقاول الدفاع الأكبر الوحيد للحكومة الأميركية. احتضن الرئيس كلينتون، في شكل كبير، روزنامة الخصخصة، وأُعطيت شركة تشيني ـ إلى جانب مقاولين آخرين ـ عقوداً مربحة إبان نزاع البلقان في التسعينيات وحرب كوسوفو في ١٩٩٩. وسمحت إدارة كلينتون، في أواسط التسعينيات، لمؤسسة استشارية عسكرية، هي «بروفيشونال ريسورسز إنكوربوريتد» Professional Resources Incorporated، موظفوها من كبار المسؤولين العسكريين المتقاعدين، ومركزها فيرجينيا، بتدريب الجيش الكرواتي في حربه الانفصالية ضد يوغوسلافيا ذات الأغلبية الصربية، وهو عقد رجّح في النهاية ميزان ذلك النزاع. كان العقد بمثابة علامة مُؤْذنة سلفاً بنوع تورّط القطاع الخاص في حرب ستصبح معياراً للحرب على الإرهاب. لكن التخصيص كان مجرد جزء في روزنامة أوسع. فتشيني ورامسفلد كانا عضوين أساسيين في مشروع القرن الأميركي الجديد، الذي شرع فيه الناشط المحافظ الجديد وليام كريستول في ١٩٩٧[(١)]. وقد ضغطت المجموعة على كلينتون للقيام بتغيير النظام في العراق، وستشكل مبادئها التي تسوّق «لسياسة التشدد العسكري والوضوح الأخلاقي» أساساً لمعظم الروزنامة الدولية لإدارة بوش.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقبل أشهر على تشكيل أعضائه لبّ البيت

---

(١) تشيني ورامسفلد، كلاهما من الموقّعين الأصليين على «إعلان المبادئ» للسلطة الموقتة للائتلاف. راجع: www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm, June 3, 1997.

الأبيض لبوش، نشر مشروع القرن الأميركي الجديد تقريراً سُمّي «إعادة بناء دفاعات أميركا: القوى والموارد لقرن جديد» :Rebuilding Americas Defenses Forces and Resources for a New Centruty. واعترف التقرير، في وضعه رؤية مشروع القرن الأميركي الجديد لإصلاح آلة الحرب الأميركية إصلاحاً شاملاً، بأنه «من المتوقع أن تكون عملية التحوّل، حتى ولو أحدثت تغييراً ثورياً، عملية طويلة، في غياب حدث كارثي أو مُحفّز، مثل «بيرل هاربر «جديدة»». بعد سنة، وفي الشهر نفسه، ستوفّر هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هذا المحفّز: تبريراً لا سابق له للمضي قدماً في الروزنامة الراديكالية التي قولبها كادر صغير من العملاء السرّيين المحافظين الجدد، تولوا للتو سلطة رسمية.

المحور الآخر الذي غالباً ما يتم إغفاله في حروب ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، هو ما اقتضته من لجوء إلى مصادر جانبية وإلى التخصيص. فمن اللحظة التي تولّى فيها فريق بوش السلطة، تكدّس البنتاغون بالأيديولوجيين، أمثال بول وولفوفيتز، ودوغلاس فيث، وزلماي خليل زاد، وستيفن كامبون، وبمدراء تنفيذيين سابقين لشركات مدمجة ـ الكثيرون منهم من شركات كبرى لصناعة الأسلحة ـ أمثال نائب وزير الدفاع بيت ألدريدج (إيروسبيس كروبوريشن)، وزير الجيش توماس وايت (إنرون)، وزير البحرية غوردون إنغلند (جنرال داينميكس)، ووزير سلاح الجو جيمس روش (نورثروب غرامّان). وجاءت القيادة المدنية الجديدة إلى البنتاغون بهدفين أساسيين: تغيير الأنظمة في الدول الاستراتيجية، وتطبيق عملية التخصيص واستخدام المصادر الجانبية الأكثر شمولاً في التاريخ العسكري الأميركي: أي بمعنى أدق، القيام بثورة في القضايا العسكرية. ولم يعد في الإمكان وقف هذه الحملة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

شجّعت هزيمة الطالبان السريعة رامسفلد وإدارة بوش، على المضي نحو الهدف الثاني الذي كانا أخذا في التخطيط له، ضمن الحملة الصليبية المركزية للمحافظين الجدد: العراق. ومنذ اللحظة التي بدأ فيها حشد القوات الأميركية

استباقاً للغزو، جعل البنتاغون من المقاولين الخاصين جزءاً لا يتجزأ من العمليات. وبالرغم من أن الولايات المتحدة أعطت الانطباع العلني، بأنها تحاول الدبلوماسية، كانت هاليبرتون تُهيّئ، وراء الأبواب المغلقة، لأوسع عملية لها في التاريخ. وعندما اندفعت الدبابات الأميركية إلى بغداد في آذار/ مارس ٢٠٠٣، جاءت معها بأكبر جيش من المقاولين الخاصين لم يجر نشره من قبلُ في حرب. وبانتهاء مدة إشغال رامسفلد لوظيفته، قُدّر وجود مئة ألف مقاول خاص على الأرض في العراق ـ ما يقارب نسبة واحد إلى واحد مع الجنود الأميركيين في الخدمة الفعلية ـ، ما شكل اغتباطاً كبيراً للصناعة الحربية. وقبل تنحّي رامسفلد، اتخذ خطوة استثنائية بتصنيف المقاولين الخاصين جزءاً رسمياً من آلة الحرب الأميركية. وفي مراجعة الأعوام الأربعة Quadrennial Review للبنتاغون في ٢٠٠٦، أوجز رامسفلد ما أسماه «خارطة طريق التغيير» في وزارة الدفاع، التي قال إنها بدأت في ٢٠٠١. وقد حددت «القوة الشاملة للوزارة» بـ «مكوناتها العسكرية في الخدمة الفعلية وفي الاحتياط، وموظفيها المدنيين، ومقاوليها، الذين يشكلون قدرتها وإمكاناتها في خوض الحرب. ويخدم أعضاء القوة الشاملة في آلاف المواقع حول العالم، مؤدين مروحة واسعة من الواجبات لتنفيذ مهمات حرجة».

وبمجيئها على هذا النحو في وسط حرب شاملة مفتوحة وفضفاضة التحديد والأهداف، تشكل هذه الإشارة الرسمية تبكيتاً جذرياً للتحذيرات المنذرة بالشر التي عرضها الرئيس آيزنهاور في خطابه الوداعي إلى الأمة قبل ذلك بعقود، وتصوّر فيها «الملابسات الخطيرة» لنشوء «المركّب العسكري ـ الصناعي». وأعلن آيزنهاور في ١٩٦١، «أن إمكانية النشوء الكارثي لسلطة في غير موضعها الحقيقي، موجودة وستتواصل. ولا يجب مطلقاً أن نترك هذه التركيبة تشكّل خطراً على حرّياتنا، أو على العملية الديموقراطية. لا تجب الاستهانة بأي شيء. وحدهما اليقظة والمواطنة العارفة يمكنهما أن تدفعا إلى التشابك الصحيح لآلية الدفاع الصناعية والعسكرية الضخمة مع الوسائل والأهداف السلمية، بحيث يمكن الأمن والحرية أن يزدهرا معاً». وما تكشّف في الأعوام اللاحقة،

وبخاصة في ظل إدارة بوش، ليس أقل من السيناريو السيئ نفسه الذي تنبأ به آيزنهاور.

بينما ولّدت الحرب على الإرهاب، واحتلال العراق، عدداً كبيراً من الشركات، فإن عدداً قليلاً منها، إذا وُجد، اختبر مثل هذا الصعود السريع كالبرق، والاستفادة، والمركز المرموق الذي اختبرته بلاكووتر. ففي أقل من عقد، طلعت من مستنقع في كارولينا الشمالية لتصبح نوعاً من الحرس الامبراطوري لـ «حرب» إدارة بوش «على الإرهاب». ولبلاكووتر اليوم أكثر من ألفين وثلاثمئة جندي خاص منتشرين في تسعة بلدان، بما في ذلك في داخل الولايات المتحدة نفسها. وهي تحتفظ بسجل بياني لواحد وعشرين ألف عنصر سابق في القوات الخاصة، والجنود، وعملاء تطبيق النظام المتقاعدين، الذين يمكن أن تستدعيهم في لحظة. وتملك بلاكووتر أسطولاً خاصاً من عشرين طائرة، بما فيها طائرات هيليكوبتر هجومية، وفرقة من مناطيد الرصد الصغيرة. فمقرها، ومساحته سبعة آلاف فدّان في مويوك، في كارولينا الشمالية، هو أوسع منشأة عسكرية خاصة في العالم. تُدرّب فيه عشرات الآلاف من رجال الأمن الاتحاديين والمحليين في السنة، وقوات من دول خارجية «صديقة». كما تدير الشركة فرقتها الاستخباراتية الخاصة، وتعدّ بين كبار مدرائها التنفيذيين مسؤولين سابقين في الجيش والاستخبارات. وشرعت أخيراً في بناء منشآت جديدة في كاليفورنيا («بلاكووتر وست») وإلينوي («بلاكووتر نورث»)، بالإضافة إلى منشأة تدريب في الأدغال في الفيليبين. وحصلت على عقود حكومية بأكثر من خمسمئة مليون دولار. ولا يتضمن هذا الرقم صندوق عملياتها «الأسود» السرّي لحساب وكالات الاستخبارات الأميركية، أو لاتحاد شركات/أفراد وحكومات أجنبية. وعلى ما لاحظه أحد أعضاء الكونغرس الأميركي، بعبارات عسكرية محضة، فإن في إمكان بلاكووتر قلب الكثير من حكومات العالم.

بلاكووتر جيش خاص، يسيطر عليه شخص واحد: إريك برانس، وهو مسيحي يميني راديكالي، ومليونير كبير، عمل ممولاً رئيسياً، ليس لحملات الرئيس بوش الانتخابية وحسب، بل لاستراتيجية مسيحية يمينية أكثر اتساعاً.

وفي الواقع، وحتى تحرير هذا الكتاب، لم يعط برنس قطُّ فلساً واحداً لمرشح ديموقراطي، وهذا حقه بالتأكيد، لكنه يشكل نمطاً غير مألوف من رئيس مثل هذه المؤسسة القوية التي تقدّم خدمات حربية، ومن شخص يتحدث بإسهاب عن صدقية التزامه الأيديولوجي. فبلاكووتر كانت واحدة من أكثر كتائب حرب رامسفلد على البنتاغون فاعلية، ويتحدث برانس بجرأة عن الدور الذي تلعبه شركته في التحوّل الجذري للجيش الأميركي. «هل تستخدم، عندما تشحن ليلاً، خدمة البريد العادي أو الفدكس FedEx؟»، سأل برانس أخيراً، في خلال ندوة نقاشية مع مسؤولين عسكريين. فـ «هدف مؤسستنا أن تفعل بجهاز الأمن الوطني ما فعلته فدكس بخدمة البريد»[(١)].

ولعل الإشارة الأكثر تعبيراً عن حصول مثل هذا التغيّر، جاءت عندما حوّل البيت الأبيض مهمة كبار المسؤولين الأميركيين في العراق إلى بلاكووتر، مطلع ٢٠٠٣. وعندما تنطَّع ل. بول بريمر، سفير بوش في السنة الأولى للاحتلال، لتطبيق روزنامة بوش في العراق، تلقّى الحماية من بلاكووتر، شأنه شأن كل سفير أميركي جاء بالتوالي إلى هذا البلد. وعلى عكس الجنود الذين في الخدمة الفعلية ويتلقون معاشات زهيدة، أُعطي حراس بلاكووتر معاشات بمئات الألوف من الدولارات. وذكرت مجلة «فورتشن» في ذلك الوقت، أن «المعاش النموذجي لمجموعة الحراسة الشخصية من المحترفين [في العراق] كانت في السابق بحدود ٣٠٠ دولار [للرجل الواحد] في اليوم. وما إن أخذت بلاكووتر في التجنيد لمهمتها الرئيسية الأولى، وهي حماية بول بريمر، قفزت التعريفة إلى ٦٠٠ دولار في اليوم». ومن دون أي نقاش عام، تقريباً، حوّلت إدارة بوش إلى القطاع الخاص، الكثير من المهام التي اضطلع بها الجيش تاريخياً. وفي المقابل، فإن هذه الشركات الخاصة لا تخضع، في شكل كبير، لمساءلة دافعي الضرائب الأميركيين الذين تُنتزع مكاسبها منهم. وأخذ البعض في مقارنة سوق المرتزقة في العراق بحمى الذهب في ألاسكا ومعسكر أو. كي.. وكما ذكرت

---

(١) إريك برانس متحدثاً في مؤتمر «وست ٢٠٠٦»، ١١ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦.

«التايمز» اللندنية في حينه، «فإن فورة الأعمال التالية للحرب في العراق ليست النفط، بل الأمن».

أخذت هذه القوة الخاصة التي لا سابق لها تتوسع في العراق، بينما كان آخر عمل يقوم به بريمر قبل التسلل خارجاً من العراق في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، هو إصدار مرسوم يعرف بـ «الأمر ١٧»، يعطي حصانة من الملاحقة القانونية للمقاولين في العراق[١]. وهذه خطوة ذات مغزى في بحر من السياسات (أو غياب السياسات) التي تتحكم في احتلال العراق، وهي خطوة شجّعت القوى الخاصة. وفي وقت تعرّض جنود أميركيون للملاحقة القضائية بسبب عمليات قتل وتعذيب في العراق، لم يُخضع البنتاغون قواته الخصوصية الكبيرة للمعايير نفسها. وأثيرت هذه المسألة في الداخل في واحدة من جلسات الاستماع النادرة في الكونغرس، عن المقاولين في العراق، التي عُقدت في حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ومثّلت بلاكووتر الصناعةَ في جلسة الاستماع التي تضمَّنت أيضاً عدة مسؤولين حكوميين. واستجوب النائب دنيس كوسينيتش، شاي أسد، مدير المشتريات والمقتنيات الدفاعية في البنتاغون، وهو القسم في وزارة الدفاع المسؤول عن المقاولين. وأشار كوسينيتش إلى أن الجنود الأميركيين يخضعون لقوانين اشتباك قابلة للتنفيذ، وتمت ملاحقتهم قانونياً لانتهاكاتهم في العراق، أما المقاولون فلا يخضعون لذلك. وقال إنه حتى جلسة الاستماع «لم تتم ملاحقة أي مقاول أمني» لجرائم اقتُرفت في العراق. ثم وجه سؤالاً مباشراً إلى أسد: «هل وزارة الدفاع مستعدة لرؤية ملاحقة قانونية تُفرَض على أي مقاول خاص يثبت أنه قتل مدنياً خلافاً للقانون؟».

«سيدي، لا تمكنني الإجابة عن هذا السؤال»، أجاب أسد.

«آه»، رد كوسينيتش. «فكّر في ما يعني ذلك. يمكن هؤلاء المقاولين الخاصين ارتكاب جريمة قتل والنجاة بفعلتهم». ثم اعترف كوسينيتش بأنه لا

---

(١) القرار ١٧ للسلطة الموقتة للائتلاف، والموقع من ل. بول بريمر، ٢٧ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤.

يبدو أن المقاولين «يخضعون لأي قانون، وبالتالي لديهم أكثر من رخصة تمكنّهم من تنفيذ القانون، على طريقتهم، بأيديهم».

أعلنت بلاكووتر صراحة أن قواتها فوق القانون. قاومت محاولات إخضاع جنودها الخاصين لقانون البنتاغون الموحد للعدالة العسكرية ـ وأصرّت على أنهم من المدنيين ـ، وطالبت، في الوقت نفسه، بالحصانة من المقاضاة المدنية في الولايات المتحدة، وقالت إن قوتها جزء من القوة الأميركية الشاملة. وجادلت بلاكووتر في مذكرات قانونية، بأنه إذا سمحت المحاكم الأميركية بملاحقة الشركة لأعمال قتل جائرة يقوم بها عمالها، فسيهدد ذلك القدرة القتالية للبلاد: «من الضروري، كي يرافق المقاولون الفديراليون القوات المسلحة في ساحة القتال، أن تُحمى حصانتهم من مسؤولية الإصابات التي قد يُحدثونها، وتَحفظها اتحادياً المحاكم الفديرالية. ولا يمكن أيَّ شيء أن يكون أكثر تدميراً لمبدأ القوة الشاملة المؤلفة كلها من متطوعين، الذي تقوم عليه عقيدة القدرة البشرية للجيش الأميركي، مثل تعريض مكوّناته الخصوصية لأنظمة مسؤولية الإساءة إلى القانون للولايات الخمسين، وقد تم نقلها إلى الخارج، إلى ساحات قتال أجنبية... أما كيف يشرف الرئيس على هذه العمليات العسكرية، ويقودها، بما في ذلك قراراته عبر تسلسل القيادة، والمتعلقة بالتدريب، والانتشار، والتسليح، والمهمات، والتشكيل، والتخطيط، والتحليل، والإدارة، والإشراف على المقاولين العسكريين ومهماتهم، فهي تقع خارج دور [المحاكم]»[1]. وتدّعي بلاكووتر بدلاً من ذلك، أن قواتها تعمل بموجب أصول سلوك عاجزة قانوناً، ولا يمكن تطبيقها، كَتَبها اتحادُها التجاري الخاص، والمسمّى، يا للسخرية، «اتحاد عمليات السلام الدولية». ويقول إريك برانس إن قواته «مسؤولة تجاه بلادنا»[2]، كما لو أن تصاريح الولاء للعلم تشكل قرينة على الدوافع المحقة، أو هي، بطريقة ما، بديل من إطار قانوني شرعي مستقل.

---

(١) مذكّرة بلاكووتر الاستئنافية، المرفوعة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.
(٢) إريك برانس متحدثاً في مؤتمر «وست ٢٠٠٦»، ١١ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦.

هذا المنطق شجّعه، ليس فقط الحصانة العملية التي أُعطيت فعلاً للمقاولين، بل أيضاً فشل البنتاغون في الإشراف على هذه القوة الخاصة الكبيرة التي اعترفَ بها جزءاً من آلة الحرب الأميركية. ويعمل المقاولون الخاصون، في شكل كبير، في نطاق قانوني رمادي يترك الباب مفتوحاً بشكل موارب أمام الانتهاكات. وقد تم في أواخر ٢٠٠٦، تمرير تعديل من سطر واحد في قانون موازنة الإنفاق الدفاعي الهائلة للعام ٢٠٠٧، الموضوعة أمام الكونغرس، والتي وقعها الرئيس بوش، يُمَكّن من إخضاع المقاولين في مناطق القتال لقانون البنتاغون الموحّد للعدالة العسكرية، الذي يُعرف أيضاً بنظام المحكمة العسكرية. لكن لدى الجيش ما يكفيه من المشاكل في المحافظة على نظام قواته الهائلة الحجم، وبالكاد يمكن توقّع أن يراقب بفاعلية مئةَ ألف جندي خاص إضافي. وبينما لا تكاد الكلمات الخمس المدرجة، تنشئ منظومة مراقبة مستقلة، لا يزال الخبراء يتوقعون أنها ستلقى مقاومة ضارية من قبل «كارتل» صناعة السلاح الخاصة. وبالرغم من الاعتماد الذي لا سابقة له على المقاولين المنتشرين في العراق، وأفغانستان، وغيرهما، فقد فشلت الحكومة حتى في إحصائهم، ناهيك بتولي حفظ نظامهم. ووجد تقرير لمكتب المحاسبة الحكومي نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنه لا يوجد لدى الجيش نظام مراقبة فعّال، وأن «المسؤولين لم يتمكنوا من تحديد عدد المقاولين المنتشرين في قواعد في العراق». ولم يتمكن الجيش وسلاح الطيران أن يعطيا محققي مكتب الحساب الحكومي «عدد المقاولين الذين يستخدمانهم في مواقع الانتشار، أو الخدمات التي يوفّرها هؤلاء المقاولون للقوات الأميركية». واستنتج المكتب أن «مشاكل إدارة المقاولين ومراقبتهم، انعكست سلباً على العمليات العسكرية ومعنويات الوحدات، وأعاقت قدرة وزارة الدفاع على الحصول على ضمانات معقولة، بأن المقاولين يلتزمون، في شكل فعّال، بمتطلبات عقودهم، بطريقة تبرر الكلفة».

بعد أسبوع من انتهاء ولاية رامسفلد في البنتاغون، كانت القوات الأميركية قد توسّعت إلى درجة كبرى، بحيث أصابها الضمور من جراء الحرب على

الإرهاب، ما دفع بوزير الخارجية السابق الجنرال كولن باول إلى الإعلان «أن الجيش في الخدمة الفعلية على وشك الاستنزاف». وبدلاً من إعادة النظر في مثل هذه السياسات العدائية وحروب الغزو، تحدثت إدارة بوش والبنتاغون عن الحاجة إلى توسيع حجم الجيش. وسبق لبرانس أن قدّم مبادرة خاصة به: إنشاء ما أسماه «لواء المقاولين»، كرديف وداعم للجيش الأميركي النظامي. وقال «ثمة هلع في وزراة الدفاع في شأن زيادة الحجم الدائم للجيش. نريد إضافة ثلاثين ألف شخص، فتحدّثوا عن كلفة تبلغ ما بين ٣,٦ مليارات إلى أربعة مليارات دولار. إذاً، وفقاً لحساباتي، يتعلّق الأمر بنحو ١٣٥ ألف دولار للجندي الواحد... يمكننا بالتأكيد أن نفعل ذلك بكلفة أقل». إنه تصريح عُجاب لا يمكن أن يصدر إلا عن رجل يسيطر على جيشه الخاص. ويهوى برانس وضع بلاكووتر في منزلة الامتداد الوطني للجيش الأميركي. وقد أصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مذكرة للشركة تستوجب كلها أن يؤدي جميع موظفي الشركة وجميع المقاولين قَسَم الولاء نفسه للدستور الأميركي الذي يؤديه زبائن بلاكووتر «الذين لهم علاقة بالأمن (أي البنتاغون، وزارة الخارجية، ووكالات الاستخبارات)» لـ «دعم دستور الولايات المتحدة والدفاع عنه ضد جميع الأعداء، الخارجيين والداخليين. . . وليكن الله شاهداً عليّ»[1].

لكن، بالرغم من تصوير بلاكووتر على أنها تمثّل جميع الأميركيين وتتوخى الدفاع عن القاصرين عن حماية أنفسهم، فإن بعض أكثر مشاريعها الطموحة والسرّية، يكشف عن واقع مختلف ومخيف. فقد سجلت بلاكووتر، في أيار/مايو ٢٠٠٤، بهدوء، قسماً جديداً، يُدعى غريستون ليميتد، في مكتب المقاولات المركزي في الإدارة الأميركية. إلا أنه، بدلاً من ضمه إلى الشركة في كارولينا الشمالية، أو فرجينيا، أو ديلاوير، مثل أقسام بلاكووتر الأخرى، تم تسجيل غريستون بطريقة «أوفشور» Offshore في باربادوس: الجزيرة ـ الدولة في الكاريبي. وصنفتها الحكومة الأميركية، كما ينبغي، «كياناً مؤسساتياً» «معفىً

(١) نسخة المؤلف من مذكرة مجموعة برانس المرسلة من إريك برانس، والمؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

من الضرائب»[1]. وقدّمت بيانات غريستون الإعلانية إلى الزبائن المحتملين «فرق قتال فعّالة» يمكن استئجارها «لمواجهة المتطلبات الأمنية الطارئة أو الموجودة لزبائن ما وراء البحار. فرقنا على أتم الاستعداد للقيام بجهود في إعادة الاستقرار، وإحلال الحماية والاستقرار، والإجلاء الطارئ للعناصر». وعرضت أيضاً مجالاً واسعاً من الخدمات التدريبية، بما في ذلك في «العمليات الدفاعية والهجومية لمجموعات صغيرة». وتفاخرت غريستون بأنها «تتعهّد وتدرّب قوّة عاملة اجتُذبت من قاعدة منوّعة من المحترفين الذين كانوا سابقاً في العمليات الخاصة، والدفاع، والاستخبارات، وتطبيق القانون، وهم على استعداد في أي لحظة للانتشار الشامل». والبلدان التي ادعت غريستون أنها اجتذبت مجنّديها منها، هي: الفيليبين، وتشيلي، ونيبال، وكولومبيا، وإكوادور، والسلفادور، وهندوراس، وبانما، والبيرو. وللكثير من هذه الدول، في أفضل الأحوال، سجلّ مشكوك فيه في مجال حقوق الإنسان. وقد طلبت من مقدّمي الطلبات أن يُعلموا عن مؤهلاتهم في مجال استخدام الأسلحة، مثل: بندقيات أ.ك. ـ ٤٧، غلوك ١٩، سلسلة بنادق أم ـ ١٦، بندقية أم ـ ٤ كارابين، رشاشات، مورتر، والأسلحة التي تُطلق من على الكتف (آر.بي.جي.، لاو). ومن بين المؤهلات التي سعت إليها الطلبات: قناصون، محطّمو أبواب، خبراء متفجرات، وفريق هجمات مضادة. ونشرت بلاكووتر في العراق أعداداً كبيرة من المرتزقة التشيليين، بعضهم تدرّب وخدم في عهد النظام الوحشي لأوغوستو بينوشيه. «نجوب أقاصي الأرض للعثور على محترفين»، قال رئيس بلاكووتر غاري جاكسون. و«الكوماندوس التشيليون محترفون جداً، ويتلاءمون مع نظام بلاكووتر».

مع القوات المسلحة المحلّية المتمددة إلى أقصى الحدود ـ وعدم اللجوء إلى الخدمة الإجبارية لأسباب سياسية ـ، تُركت الإدارة الأميركية تكافح لإيجاد دول حليفة مستعدة لإمداد وظائف «حربها الشاملة ضد الإرهاب»، بالرجال.

---

(١) نسخة المؤلف من وثائق تسجيل غريستون ليميتد في سنترال كونتراكتو.

وفي حال لم تنضم الجيوش الوطنية لدول أخرى إلى «ائتلاف المريدين»، فإن بلاكووتر وحليفاتها تعرض حلاً من نوع آخر: تدويل بديل للقوة يُنجَز عبر تجنيد جنود خاصين من كافة أنحاء العالم. وإذا لم تلتحق الحكومات الأجنبية بالركب، فلا يزال من الممكن الاستعانة، بثمن ما، بجنود أجانب، حكومات الكثيرين منهم تعارض الحروب الأميركية. ويزعم المنتقدون أن هذه العملية ليست أقل من إفساد وجود الدولة ـ الأمة بعينه، ومبادئ السيادة وحق تقرير المصير. «الاستخدام المتزايد للمقاولين، والقوات الخصوصية، أو كما يقول البعض، «المرتزقة»، يجعل من السهل الشروع في الحروب وفي القتال. وهذا يتطلّب مالاً فقط، وليس مواطَنة»، كما يقول مايكل راتنر، رئيس مركز الحقوق الدستورية، الذي لاحقت مؤسسته قضائياً مقاولين خاصين لانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في العراق[1]. «ستحدث مقاومة إلى الدرجة التي ستتم فيها دعوة الناس إلى المضي إلى الحرب، وهي مقاومة ضرورية لمنع حروب التعاظم الذاتي، والحروب المجنونة، وفي حالة الولايات المتحدة: حروب الهيمنة الامبريالية. وتكاد القوى الخصوصية تكون ضرورية للولايات المتحدة العاقدة العزم على الحفاظ على امبراطوريتها المنحطّة. فكّروا في روما وحاجتها المطّردة إلى المرتزقة. هذا ما يحصل تماماً هنا في الديار في الولايات المتحدة. فالسيطرة على سكان غاضبين، تُساء معاملتهم بقوة من الشرطة الملزَمة إطاعة الدستور، قد تكون صعبة. ويمكن القوات الخصوصية أن تحل هذه المشكلة».

وكما هي الحال مع هاليبرتون، المقاول الأكبر للبنتاغون، فإن بلاكووتر تتميّز عن غيرها من منتفعي الحرب العاديين من خلال الصفة المحددة لوجهة نظر مدرائها التنفيذيين البعيدة الأمد. فهم لم يكتفوا باستغلال اللحظة المربحة إلى جانب الكثيرين غيرهم من المنافسين، بل مضوا في حفر محراب لأنفسهم لعقود مقبلة. لكن تطلعات بلاكووتر ليست محدودة بالحروب الدولية. فقواتها تفوقت على معظم الوكالات الفديرالية في نيو أورلينز غداة الإعصار كاترينا في

---

(١) بريد الكتروني أُرسل إلى المؤلف في كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٧.

٢٠٠٥، إذ انتشر المئات من مرتزقة بلاكووتر المدجّجين بالسلاح ـ بعضهم عائد للتو من العراق ـ في المنطقة المنكوبة. وفي غضون أسبوع، كانت وزارة الأمن الداخلي تستخدمهم رسمياً للعمل في الخليج الأميركي، وقد أرسلوا إلى الحكومة الاتحادية فواتير بقيمة ٩٥٠ دولاراً في اليوم الواحد لكل جندي من «جيش» بلاكووتر[١]. وفي أقل من سنة، كانت الشركة قد حصَّلت أكثر من ٧٠ مليون دولار من عقود فديرالية مرتبطة بالإعصار: نحو ٢٤٣ ألف دولار في اليوم. لقد رأت الشركة في كارثة الإعصار، كاترينا، لحظة عظيمة سانحة أخرى، وسرعان ما بدأت تقدم طلبات الحصول على أذون لتعاقد قواتها مع الحكومات المحلية في الولايات الخمسين كلها. واجتمع المدراء التنفيذيون لبلاكووتر مع حاكم كاليفورنيا أرنولد شوارتزنيغر للانتشار هناك في أعقاب حدوث هزة أرضية، أو غير ذلك من الكوارث. «انظر، ما من أحد منّا يحبّذ فكرة أن يتحوّل تخريب ما إلى فرصة للربح»، قال مسؤول في بلاكووتر، يرأس فرع العمليات المحلي الذي شُكّل بعد «كاترينا». «إنه واقع نكرهه، لكنه ما هو عليه. فالأطباء، ومدراء الجنازات، وحتى الصحف، يعتاشون كلهم من الكوارث التي تحدث. وهكذا نحن، لأنه على أحد ما، التعامل مع الأمر». لكن النقاد يرون في انتشار قوات بلاكووتر محلّياً سابقة خطرة يمكن أن تنسف الديموقراطية الأميركية. «ربما لا تكون أفعالهم عرضة للقوانين الدستورية التي تنطبق على المسؤولين المحليين والفديراليين والموظفين، بما في ذلك الحقوق التي توفّرها المادتان الأولى والرابعة اللتان تمنعان التفتيش والاعتقال غير القانونيين. وهم، على عكس عناصر الشرطة، غير مدرّبين على حماية الحقوق الدستورية»، يقول مايكل راتنر من مركز الحقوق الدستورية. و«هذا النوع من المجموعات شبه العسكرية، يعيد إلى الأذهان ميليشيات الحزب النازي، التي عملت كآلية تنفيذ من خارج الإطار القضائي، وفي إمكانه، وبلاكووتر تقوم بذلك فعلاً، العمل من خارج القانون. إن استخدام هذه المجموعات شبه العسكرية، يشكّل خطراً كبيراً للغاية على حقوقنا».

---

(١) نسخة المؤلف من سجلات العقود والمدفوعات الحكومية.

المخيف، في شكل خاص، في دور بلاكووتر في حرب نعتها الرئيس بوش بالـ «حرب الصليبية»، هو أن كبار مدرائها التنفيذيين مكرَّسون لاستراتيجية سياسية ودينية مسيحية تفوّقيّة. لقد وفّر إريك برانس وعائلته تمويلاً سخيّاً للحرب اليمينية الدينية ضد العلمانية، ولتوسيع وجود المسيحية في المجال العام. وبرانس صديق مقرّب ومموّل لبعض أكثر المسيحيين الناشطين تطرفاً في البلاد، من أمثال المتورط السابق في «ووترغيت» تشاك نولوسن، الذي تدرّج ليصبح مستشاراً للرئيس بوش، ورائداً «للسجون المرتكزة على الإيمان»، والزعيم المسيحي المحافظ غاري بوير، وهو أحد الموقعين الأساسيين على المبادئ الأساسية لمشروع القرن الأميركي الجديد. وقد عمل برانس منذ شبابه إلى جانبه، وهو صديق حميم لوالد برانس. بل إن بعض مدراء بلاكووتر التنفيذيين يتباهون بانتمائهم إلى «فرسان مالطا» ذات السيادة، وهي ميليشيا مسيحية شُكّلت في القرن الحادي عشر، قبل الحملة الصليبية الأولى، وآلت على نفسها مهمة الدفاع عن «الأراضي التي استولى عليها الصليبيون من المسلمين». ويتفاخر «فرسان مالطا» اليوم بكونهم «تابعين ذوي سيادة للقانون الدولي، ولهم دستورهم الخاص، وجوازات سفرهم، وأختامهم، ومؤسساتهم العامة»، وتربطهم «علاقات دبلوماسية مع ٩٤ دولة». إن اعتماد مصادر بديلة، مثل هؤلاء الصليبيين الجدد، لعلميات الجيش الأميركي في البلدان الإسلامية، وفي المجتمعات العلمانية، يعزز المخاوف الكبرى للكثيرين في العالم العربي وغيرهم من مناوئي الحروب التي تشنّها الإدارة الأميركية.

سمع معظم العالم للمرة الأولى بـ «الشركات العسكرية الخاصة» إثر الكمين الشهير في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ لجنود بلاكووتر الأربعة في الفلّوجة، في العراق، وهي عملية عسكرية فاصلة، طبعت لحظة التحوّل في الحرب، وانفجار المقاومة العراقية. ويشير الكثير من تقارير وسائل الإعلام في ذلك الوقت (واليوم)، إلى هذه القوات الغامضة بوصفها «مقاولين مدنيين» أو «عمّال إعادة بناء أجانب»، كما لو أنهم مهندسون، وعمال بناء، و«فاعلو خير»، أو متخصصون في شؤون الماء. وتكاد عبارة «مرتزقة» لا تُستخدم في وصفهم، ولا

الإعصار تخريباً؛ وساعات طويلة في أروقة السلطة في واشنطن العاصمة، حيث يتم استقبال مدراء بلاكووتر التنفيذيين بوصفهم «الأبطال الجدد» في «الحرب على الإرهاب». إلا أن نشوء أقوى جيش من المرتزقة في العالم بدأ بعيداً جداً عن ساحات القتال الراهنة، في مدينة هولاند الهادئة في ميتشيغن، حيث وُلد إريك برانس في سلالة يمينية مسيحية. فعائلة برانس هي التي وضعت الأساس، وأنفقت ملايين الدولارات على مدى عقود كثيرة، لتوصل إلى السلطة هذه القوى بالذات التي سمحت لبلاكووتر بهذا الصعود السريع كالشُّهُب.

الفصل الأول

البرانس الصغير

القصر المهيب في جادة ١٠٥٧ ساوث شور درايف في هولاند، ميتشيغن، يبعد تقريباً عن الفلوجة بُعدَ قدرة الإنسان على التخيّل. فالمنزل الذي ترعرع فيه إريك برانس، الفتى، مؤسس «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، يقع عن الضفاف النائمة لبحيرة ماكاتاوا، وهي لسان ماء متفرع من بحيرة ميتشيغن في الوسط الغربي الأميركي. ترفّ الاشجار، في نهارات الصيف، على طرفي الطريق، والشمس تمكن رؤيتها بسلام من خلال البحيرة. أحياناً، تمر سيارة مسرعة أو يدور محرك زورق، وفي ما عدا ذلك، الجوار هادئ وساكن، يجسّد صورة البطاقة البريدية للمجتمع الأميركي المُترَف. تمر امرأتان متوسطتا العمر من أمام رجل يمتطي بكسل آلته الجازة للعشب. وفي ما عدا ذلك، الشارع خال. وبينما هما تهرولان، ألقت إحدى المرأتين نظرة في اتجاه رفيقتها. كادت نظارتاهما الشمسيتان تصطدمان، وسألت إذا كانت عائلة برانس لا تزال تملك القصر. فالعقار معروف كثيراً، والعائلة معروفة أكثر. ففي هولاند، ميتشيغن، كان آل برانس أسرة مالكة، وكان إدغار برانس، والد إريك، «الملك».

وكما أن منشأة بلاكووتر في مويوك، كارولينا الشمالية ـ مستنقع درن من سبعة آلاف فدان مع زخات متواصلة من نيران الأسلحة الرشاشة ـ هي إقطاعية إريك الخاصة، هكذا كانت لوالده الدسكرة الهولندية البديعة المنظر في هولاند. وظّف إدغار برانس، الصناعي العصامي، نحو ربع سكّان المدينة. صاغ مؤسساتها، وخطط مركزها التجاري، وموّل إنشاءه، وكان من بين أكبر المتبرعين لمعهديها. ولا يزال وجود إدغار وإرثه، بعد عقد على وفاته المفاجئة في ١٩٩٥، يسريان في المدينة. وعند زاوية اثنين من أكثر شوارع الوسط

التجاري في هولاند حركة وازدحاماً، أقيم نصب تذكاري لإد برانس: سبع درجات برونزية مركّزة في الأرض تؤدي إلى مسطبة مرتفعة يقف عليها ثلاثة تماثيل برونزية بالحجم الطبيعي لثلاثة موسيقيين: لاعب تشيلو يرتدي التوكسيدو، ولاعب كمان مشورب، وشابة ترتدي تنورة تنفخ في مزمارها. ويُظهر تمثالٌ آخر فتاةً صغيرة تلفّ ذراعيها حول صبي صغير، يحملان دفتر نوطات موسيقية وثغراهما مجمّدان في الغناء. وعلى القاعدة، تحت المجموعة، لوحة صغيرة تشيد بذكرى إدغار د. برانس: وتقرأ «سنسمع دائماً وطأ قدميك»؛ «شعب الوسط التجاري في هولاند يكرّم رؤياك الخارقة، وكرمك».

إذا وُجدت أمثولة واحدة استعدّ إدغار برانس لإيصالها إلى أولاده، فهي كيفية بناء امبراطورية والحفاظ عليها، استناداً إلى القيم المسيحية المحافظة، والسياسة اليمينية، والاقتصاد الحر. لكن، بالرغم من أن المنظر الطبيعي لهولاند تنتشر فيه اليوم النصب التذكارية لإرث عائلة برانس، لم يكن إدغار الامبراطور الأصلي للمدينة. فلطالما أدار زعماء الأسر المسيحية هولاند، التي يعود تاريخها إلى الطائفة المؤسسة. ففي ١٨٤٦، نزل ألبرتوس فان رالت على شاطئ غرب ميتشيغن، وبرفقته عشيرة أنهكها البحر مؤلفة من ٥٧ من رفاقه اللاجئين الهولنديين. هرب الجد الأول لبرانس من موطنه لأنه «تعرّض للإذلال والاضطهاد من جراء تحدّيه القيود الدينية التي فرضتها كنيسة الدولة»، وذلك استناداً إلى سجلات المدينة.

كان فان رالت عضواً في طائفة تابعة للكنيسة الإصلاحية الهولندية التي عارضتها السلالة المالكة الهولندية في ذلك الوقت. وبعد وصوله إلى الولايات المتحدة، على متن مركبه الساذرنر، قاد فان رالت الجماعة إلى شواطئ بحيرة ميتشيغن، حيث تصوّر طائفة حرّة في العيش والعبادة، من ضمن مبادئ مفهومه للإصلاح الهولندي، ومن دون أي تأثير خارجي. وبعد الاستكشافات، بلغ الموقع المثالي، إلى جانب بحيرة تصب في بحيرة ميتشيغن. وفي ٩ شباط/فبراير ١٨٤٧، تأسست طائفة فان رالت، في الموقع الذي سيمضي فيه إريك برانس لاحقاً شبابه، وبعضه ربما عند الحوض ذي الصرير الذي ينساب إلى داخل

لسان بحيرة ميتشيغن. لكن رؤيا فان رالت المثالية لم تتحقق تماماً كما توقّع، وذلك استناداً إلى سيرة حياة أنتجها معهد هوب الذي أسسه، والذي تلقى ملايين الدولارات من هبات عائلة برانس. «كان هدف [فان رالت] تطوير مجتمع مسيحي تحكمه المبادئ المسيحية رؤيوياً، لكنه تحطّم في ١٨٥٠. فقد أصبحت مقاطعة هولاند الوحدة الأساسية للحكم. وضاع المثال الأعلى بالسيطرة المسيحية لفان رالت». إلا أن فان رالت بحث عن وسائل بديلة لإقامة نعيمه الأرضي في هولاند. واستناداً إلى سيرة حياته، فقد «أمكن الإحساس بنفوذه لأنه أصبح ناشطاً في السياسة، واستمر في حيازة فسحات كبيرة من الأرض». و«بالرغم من انهيار الكثير من أوجه تحقيق المجموعة المسيحية، بقي فان رالت راعياً للكنيسة الوحيدة، وعضواً في مجلس مدرسة المقاطعة، ونوراً هادياً للأكاديمية، والملاّك الرئيسي، ورجل أعمال يملك عقارات رئيسية». والوصف نفسه يمكن أن ينطبق، تقريباً، على إدغار برانس، وبالتالي على إريك، المولود بعد نحو قرن تقريباً على وفاة فان رالت.

ترتكز معتقدات الكنيسة الإصلاحية الهولندية المحافظة التي وفّرت التوجيه الديني لفان رالت، وبالتالي لعائلة برانس، على تعاليم قس من القرن السابع عشر، هو جون كالفن. وأحد المبادئ الأساسية للكالفينية، هي تلك المتعلقة بالمصير القَدَري: الإيمان بأن الله حدد مسبقاً بعض الناس للخلاص، وغيرهم للعقاب الأبدي. ويعتقد الكالفينيون أنه لا شأن للناس في إقحام أنفسهم أو في التكهّن عبثاً بقرارات الله. كما يؤمنون بأن الدين يعلم أيضاً الطاعة الشديدة والعمل الشاق، انطلاقاً من الإيمان بأن الله سيوجه أتباعه، لكنهم مسؤولون عن العمل. ولطالما كانت أخلاقيات العمل مثار فخر للكالفينيين. وتفاخر مدينة هولاند بأن قروييها شقوا القناة إلى بحيرة ميتشيغن بأيديهم، ثم وضعوا الرفوش جانباً، وشرعوا على الفور في بناء الجسر فوق قناتهم الجديدة.

كانت أخلاقية العمل هذه هي التي وجدت جد إريك برانس، بيتر برانس، مالك توليب سيتي بروديوس كومباني، في شاحنة متجهة إلى الغراند رابيدز،

على بعد ثلاثين ميلاً، لاجتماع عمل في ساعات الصباح الأولى من ٢١ أيار/ مايو ١٩٤٣. وبعد وقت قليل على الرحلة، اشتكى لرفيقه تاجر الغلال بالجملة من حرقة، وتوقفا إلى جانب الطريق لبضع دقائق. وما لبثا أن تابعا المسير، وعلى مقربة من هدسونفيل، في منتصف مسافة السفر، سقط برانس وتكور على رفيقه الذي كان يتولى القيادة. وأعلن طبيب في البلدة وفاته لدى وصوله، عن ٣٦ عاماً. وكان ابن بيتر، إدغار، حينها في الحادية عشرة.

بعد عقد على ذلك، تخرّج إدغار برانس من جامعة ميتشيغن بإجازة في الهندسة. والتقى إلسا زويب، التي يملك والداها متجر زويب للحبوب في هولاند، والتي كانت أكملت للتو دراستها في التربية والعلوم الاجتماعية في معهد كالفن القريب. تزوجا، واتبع إدغار التقليد العائلي، والتحق بالجيش وخدم في سلاح الجو الأميركي. انتقل الزوجان شرقاً، ثم غرباً، إذ عُيّن إدغار في قواعد في كارولينا الجنوبية وكولورادو. وبالرغم من أنه ليس واضحاً إذا كان برانس من قدامى الحرب ـ تجاوز عمر التجنيد خلال النافذة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ـ فإن أربعة من أشقاء بيتر الخمسة كانوا في الجيش وقت وفاته. وبالرغم من أن إدغار برانس سافر في كل مكان في خلال دراسته في المعهد وفي سلاح الجو، فإن بلدته هولاند أومأت إليه وإلى إلسا بالعودة إلى بحيرة ميتشيغن وإلى التقاليد الدينية والثقافية المتشددة التي احتضنتها عائلة برانس. «وجدنا هولاند مكاناً مريحاً للعيش»، قال إدغار برانس في كتاب وُضع حول سوق هولاند التجارية، تضمن ثلاثة فصول عن العائلة. «لدينا عائلة هنا، ونتمتع بالفرص الاستجمامية. نحب إرث الطائفة، المستند إلى السمعة الهولندية في أن يكون المرء متقناً لعمله، نظيفاً، مرتّباً، ويعمل بكدّ. ولطالما كان الامتياز معيارهم».

وبعودته إلى المدينة، شمّر إدغار عن ساعديه، وبدأ العمل في صناعة القوالب المعدنية، ورُقّي إلى منصب رئيس المهندسين في «هولاند باص ماشين ووركس». لكن إدغار حمل طموحات أكبر بكثير، وسرعان ما استقال. في ١٩٦٥، أسس برانس واثنان من زملائه الموظفين، شركتهم الخاصة التي كانت

تصنع آلات القولبة لصناعة السيارات. وشحن في ١٩٦٩، آلة وزنها ١٦٠٠ طن يمكنها في كل دقيقتين تصنيع علب الألومينيوم لموصّل القوة. وبحلول ١٩٧٣، أصابت شركة برانس نجاحاً كبيراً، حيث عمل مئات الأشخاص في مختلف أقسام الشركة في هولاند. وشرعت الشركة، في تلك السنة، في إنتاج ما سيصبح المنتج الذي ستُعرف به، وهو اختراع سينتهي عملياً في كل سيّارة في العالم، ويضع إدغار في الطريق ليصبح مليونيراً: الواقي المسقط من الشمس الذي لا يخلو منه مكان.

لكن، بينما حلت وفرة الثروة والنجاح في عائلة برانس، فإن ساعات العمل الست عشرة إلى الثماني عشرة، يومياً، فعلت فعلها في إدغار، وكاد في أوائل السبعينيات يسقط مثل والده عندما أصيب بنوبة قلبية خطيرة. «عند هذا الحد، وبينما يرقد على سرير المستشفى يفكّر في ما كسبه من هذا الجهد كله، ألزم نفسه من جديد بإيمانه بيسوع المسيح»[1]، على ما يستذكره صديق برانس، غاري باور، وهو واحد من أوائل زعماء اليمين الديني، ومؤسس مجموعة اللوبي المحافظة المسيحية، «مجلس الأبحاث العائلية» Family Research Council. فقد «سلّم إد مستقبله ومستقبل أعماله إلى الله. وانطلاقاً من هذه النقطة، بوركت شركة برانس بنمو ونجاح مالي لا سابقة لهما». تعافى إدغار برانس من الأزمة القلبية، وقاد شركته في اتجاه تحقيق نجاحات كبيرة. وسرعان ما توسعت شركة برانس لتنتج مصابيح قراءة الخرائط، ومعايين يمكنها فتح أبواب المرائب، ولوحة قيادة مع منفضة سجائر، وحاملة الكؤوس والنقود المعدنية، وغيرها من المنتجات الكثيرة الأخرى. وبحلول ١٩٨٠، تفاخرت امبراطورية برانس بمصانعها الكثيرة، وبأكثر من ٥٥٠ موظفاً لديها. وعلى ما سيتذكره إريك برانس لاحقاً، «كان والدي متعهداً ناجحاً. بدأ من لاشيء، بشركة أنتجت أولاً آلات قولبة معدنية تعمل بالضغط الشديد، وتوسعت لتصبح مزوداً، من الفئة العالمية، لقطع السيارات في غرب ميتشيغن. فقد طوروا براءات

(١) رسالة من رئيس مجلس الأبحاث العائلية، غاري باور، ١٣ نيسان/أبريل، ١٩٩٥.

اختراع لأول واق مُسقط من الشمس، واستصدروها، وطوروا البوصلة: ميزان الحرارة الرقمي للسيارة، والفاتح الآلي لأبواب المرائب». لكن برانس قال «لم تكن أفكارهم كلها ناجحة. فأمور مثل ضوء درج الجوارب، والآلة الأوتوماتيكية لإخراج العظم من أعلى فخذ الحيوان، وعربة الثلج التي تسير بمروحة دفّاعة، لم تحقق نجاحاً كبيراً للشركة. واستخدمها والدي مثالاً على الحاجة إلى المثابرة والتصميم».

وفي هذا الخصوص، لم تكن هذه هي الطريقة الوحيدة التي بدا فيها المُنتج بحد ذاته ذا أهمية ثانوية بالنسبة إلى برانس. فـ «الناس هم الذين يصنعون فرقاً»، هو ما جاء في نسخة قديمة من كرّاسة برانس كوربوريشن. «ليس السحر ما يجعل شركة ما متميّزة. فالتميّز هو نتيجة للالتزام والعمل الكادح للأناس المكرّسين أنفسهم لذلك. وسواء تحدثنا عن المنتجات أو العمليات التصنيعية، فما من عملية سحرية أو صيغ سهلة ستجد حلاً لتحديات الغد. الناس سيفعلون ذلك». كان إدغار برانس مولعاً بمبادرات كتلك التي التزم فيها المدراء التنفيذيون بنظام تدريبي متشدد. التقى المدراء ثلاثة أيام في الأسبوع، من الرابعة والربع إلى الخامسة والربع بعد الظهر، في نادي هولاند لكرة المضرب، الذي ملكه برانس أيضاً. وفي ١٩٨٧ افتتح برانس منشأة واسعة بمساحة ٥٥٠ ألف قدم مربع تمتد على ٣٥ فداناً، وهي رابع مركز تصنيع له، وجعلها مقراً للكثيرين من موظفيه الذين يبلغ عددهم الآن ١٥٠٠. وتميز وسط «حرم» برانس بنحو خمسة آلاف قدم من المناور والمرافق، تضم ملعبين لكرة السلة والكرة الطائرة. ولم يجعل موظفيه يعملون أيام الآحاد، وكان يعود بالمدراء سريعاً من رحلات عمل ليتمكنوا من البقاء مع عائلاتهم في عيد الشكر.

وربما عانت صناعة السيارات في ديترويت في الثمانينيات، «لكن، لم يكن في وسعك قطُّ معرفة ذلك من برانس كوربوريشن»، بحسب ما جاء في الموضوع الرئيسي لهولاند سانتينل. «كان عمل عائلتي الإمداد بالآليات الذاتية الحركة: العمل التنافسي الأكثر قبحاً في العالم»، قال إريك برانس للمؤلف روبرت يونغ بلتون. «كان تركيز والدي على الجودة، والحجم، وإرضاء الزبون.

وهذا ما كنا نتحدث به حول طاولة العشاء». إلا أن عقل إدغار برانس وتطلعاته كانت تفتش عما هو أكثر من نجاح أعماله وموظفيه، وأمكنه أخيراً، بالمال الذي تدفق على برانس كوربوريشن، من أن يحقق أهدافاً أسمى يتطلّع إليها. وعنى ذلك ضخ كمية كبيرة من المال في القضايا المسيحية المحافظة. «لم يكن إد برانس باني امبراطوريات»، يستذكر غاري باور. «احتل النجاحُ، بالنسبة إليه، المقعدَ الخلفي وراء نشر الإنجيل، والقتال من أجل الإصلاح الأخلاقي لمجتمعنا»[1].

في الثمانينيات، اندمجت عائلة برانس مع واحدة من أكثر العائلات المحافظة نفوذاً في الولايات المتحدة، عندما تزوجت شقيقة إريك برانس، بتسي، من ديك ديفوس، الذي أسس والده، ريتشارد، شركة أمواي المتعددة المستويات للتسويق، ومضى إلى أن اشترى فريق أورلندو ماجيك لكرة السلة. كانت أمواي موزعة كبيرة للمنتجات المنزلية، وغالباً ما تعرّضت للاتهام بأنها تدار أشبه بدُور العبادة، وأنها لم تكن أكثر من برنامج عمل هرمي شديدة التنظيم. وستنهض الشركة لتصبح واحدة من أعظم الشركات المساهمة في العملية الانتخابية الأميركية في التسعينيات، في الغالب لمرشحي الجمهوريين وبرنامجهم، واستخدمت بناها الأعمالية التحتية كشبكة هائلة للتنظيم السياسي. «تعتمد أمواي بشدة على الولاء شبه التعصبي ـ والبعض يقول الأشبه بالعبادة ـ لأكثر من خمسمئة ألف موزّع مستقل في الولايات المتحدة. وبينما يقوم الموزّعون ببيع الصابون، والفيتامين، ومواد التنظيف، وغير ذلك من المنتجات المنزلية للشركة، فانهم يدفعون أيضاً بفلسفة أمواي قُدُماً»، على ما ذكرته مجلة «ماذر جونس» في مقالة عن الشركة. وقالت كارن جونس، وهي موزعة سابقة في أمواي، للمجلة، «يطلبون منك أن تصوت دوماً للمحافظين مهما يكن الأمر. يقولون إن الليبراليين يدعمون المثليي الجنس، ويتركون النساء يمضين إلى غير موقعهنّ»؛ «يقولون إن علينا إعادة الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه».

---

(١) رسالة من رئيس مجلس الأبحاث العائلية، غاري باور، ١٣ نيسان/أبريل، ١٩٩٥.

وذُكر أيضاً أن زعماء أمواي يستخدمون أيضاً «رسائل صوتية، إلى جانب تجمعات للشركة وأشرطة تحفيزية، لتعبئة الموزعين في قوة سياسية محلية ذات نفوذ».

شكل اتحاد بيتسي وديك نوع التحالف الشائع بين العائلات الملكية في أوروبا. وعائلة ديفوس واحدة من العائلات القليلة في ميتشيغن، التي تفوق قوتها ونفوذها قوة آل برانس ونفوذهم. وكانت واحدة من أكبر الممولين للأفكار اليمينية المتطرفة في تاريخ الولايات المتحدة. وبأموالها، دفعت سياسيين مسيحيين متطرفين وناشطين إلى مواقع بارزة. ولفترة من الوقت، عاش بتسي وديك في الشارع المقابل لعائلة برانس، بمن فيها إريك الذي كان أصغر بتسع سنين من شقيقته.

في ١٩٨٨، شرع غاري باور وجيمس دوبسون، مؤسس «التركيز على العائلة»، في بناء ما سيصبح لاحقاً مجلس الأبحاث العائلية، وهي المنظمة الإنجيلية، ذات النفوذ، والمحافظة المتشددة التي تقود منذ ذلك الوقت حملات للترويج لمسائل تتراوح بين حظر زواج المثليي الجنس، إلى تسويق المستندات على المدارس الخاصة لحظر الإجهاض قانوناً، والأبحاث حول الحجيرة غير المتشخّصة stem-cell. إلا أنه، للإقلاع بها، كانت هناك حاجة إلى التمويل، واستنجدا بإدغار برانس. وكتب باور «عندما قررنا، أنا وجيم دوبسون، أن الموارد المالية غير متوفّرة لإطلاق مجلس الأبحاث العائلية، عَبَر إد وعائلته من الفجوة». و«يمكنني القول، من دون تردّد، إنه لولا إد وإلسا وأولادهما الرائعين لما وُجد، ببساطة، مجلس الأبحاث العائلية»[1]. وسيصبح إريك الشاب واحداً من أوائل المتدربين على يد باور في مجلس الأبحاث العائلية. وهذه واحدة من قضايا اليمين الراديكالي التي سينضم فيها آل برانس تمويلاً إلى آل ديفوس، الأمر الذي أدى إلى ما سمي الثورة الجمهورية في ١٩٩٤، التي أوصلت نيوت غينغريتش وروزنامة يمينة راديكالية عُرفت بالتعاقد مع أميركا من أجل السلطة في

---

(١) رسالة من رئيس مجلس الأبحاث العائلية، غاري باور، ١٣ نيسان/أبريل، ١٩٩٥.

الكونغرس، منتزعة السيطرة من الديموقراطيين للمرة الأولى منذ أربعين عاماً. ولدعم «الثورة»، وهبت أمواي، التابعة لديفوس، نحو مليونين ونصف المليون دولار للحزب الجمهوري، في ما شكّل التبرع المالي Soft-money الأكبر، المسجّل لأي حزب سياسي في التاريخ. وفي ١٩٩٦، تبرعت أمواي أيضاً بـ ١,٣ مليون دولار لمكتب مؤتمر سان دييغو وزواره، ليدفع بدل بث «إعلانات تجارية» جمهورية على قناة العائلة Family Channel، التابعة لبات روبرتسون، إبان مؤتمر مجلس الأبحاث العائلية.

وستمضي شقيقة إريك، بتسي ديفوس، لترؤّس الحزب الجمهوري في ميتشيغن من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣، ومن ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، وتُغازل أحياناً مرشحين لمجلس الشيوخ الأميركي. وكانت أيضاً «رائدة» جامعي التبرعات لجورج دبليو بوش، فجمعت أكثر من مئة ألف دولار لحملته الانتخابية. وكان زوجها، ديك، مرشح الحزب الجمهوري لمنصب الحاكم في ٢٠٠٦، وهو سباق خسره في النهاية. ويقول مراقبون محنّكون للسياسة في ميتشيغن، إنه سيكون من الصعب المبالغة في تقدير تأثير عائلة ديفوس في السياسة في الولاية. «فعلى كل من يترشح لمنصب جمهوري ذي شأن في ميتشيغن، أن يراجع عائلة ديفوس»، يقول أستاذ العلوم السياسية في معهد كالفن، دوغ كوبمان. «فالجماعة تعتبرهم، ليس مصدراً للتمويل وحسب، بل أيضاً من يحكم على أهلية [المرشّح]».

وكانت عائلتا برانس وديفوس أيضاً القوة الدافعة الرئيسية وراء ندوة العائلة في ميتشيغن Michigan Family Forum، وهي فرع الولاية لـ «التركيز على العائلة» التي أسسها جيم دوبسون. وإلى جانب عشرات الآلاف من الدولارات التي أمطرتها عائلة برانس على ندوة العائلة في ميتشيغن، فإن شقيقة أخرى من شقيقات إريك برانس، وتدعى إميلي فييردا، عملت أمينة لصندوقها. عبّأ مجلس الأبحاث العائلية الناخبين في الكنائس المحافظة لدعم النواب الذين ساندوا روزنامة اليمين المسيحي. ومع بداية ١٩٩٠، شغّلت ندوة العائلة في ميتشيغن ما كان أساساً نظام لوبي الباب الخلفي، من خلال إنشاء أكثر من ألف من لجان التأثير في المجتمع Community Impact Committees، المرتكزة على الكنيسة،

عملت من تحت الرادار، بعيداً من التدقيق العام. «توفّر لجان التأثير في المجتمع فوائد للتنظيم السياسي لا تملكه التنظيمات المسيحية اليمينية الأخرى»، هذا ما جاء في كتاب روس بلآنت الصادر في ١٩٩٦ بعنوان «اليمين الديني في السياسة في ميتشيغن» *The Religious Right in Michigan Politics*: «لا يمكن عالم السياسة رؤية اجتماعاتهم، لأنها مرتكزة على الكنائس. وبما أنه يمكن علمانيين، عوضاً عن القساوسة، أن يُديروا هذه المجموعات، فربما لن يتمتعوا بحضور معلن، حتى في المجتمعات الكنسية، خارج شبكة ندوة العائلة». وأنشأت ندوة العائلة في ميتشيغن أيضاً شبكة الصلاة في ميتشيغن، مؤلفة من «محاربي الصلاة»، مولجة تقريباً بكل مُشرّع في الولاية. وبالرغم من أن المجموعة مُنعت من القيام صراحة بأعمال اللوبي، فإن واقع الطلب من المشرّعين «الصلاة» لمسائل مثل اختيار المدرسة، وضد حقوق المثليي الجنس، جعلت منها، بحسب أحد المشرّعين في ميتشيغن، «مجردَ حيلة أخرى للقيام باللوبي».

وبينما يفتح إدغار برانس حافظة نقوده لليمين المسيحي، أصبح أيضاً راعياً لمعظم مجتمع هولاند، موظّفاً ملايين الدولارات في معهد هوب الذي أسسه ألبرت فان رالت، ومنافسه المتساوي معه وَرَعاً معهد كالفن، وهو المعهد الذي انتمت إليه زوجة إدغار. وقام هو وإلسا، يكاد يكون بمفردهما، في إعادة تنظيم الوسط التجاري لهولاند، وأحدثا فيه رواجاً، منقذين إياه من المصير الذي عانت منه مئات المدن الصغيرة الأخرى في الوسط الغربي، التي سرعان ما انزلقت في النسيان بسبب التخطيط المدني السيّئ، مقروناً باعتماد المصادر الخارجية، وخفض الإنتاج، وعمليات التسريح من العمل، والتراجع الشامل للصناعة الأميركية. وساهم آل برانس في إنشاء إفرغرين كومونز، وهو وسط تجاري رئيسي شعبي، وضغطوا بقوة للحفاظ على معالم المدينة التاريخية وترميمها. لقد قاتلوا من أجل مدينة حسنة التخطيط، ستستمر وتزدهر لأجيال مع الإبقاء على ما رأوا فيه الرابط الضروري بجذورها الهولندية. وتولوا شخصياً قضايا، مثل إنقاذ برج ساعة حجري يعود إلى ١٨٩٢، كان في ما مضى حجر

زاوية في الوسط التجاري قبل أن يسقط ويحتاج إلى ترميم. وبدا بعض أفكار إدغار برانس في الحفاظ على وسط تجاري ينبض بالحياة، جنونياً بالكامل. فقد شنّ حملة قوية في أواخر الثمانينيات من أجل نظام أنابيب تسخين تحت الأرض، لإذابة الثلوج في مختلف أنحاء الوسط التجاري في المدينة، بما يؤمّن إمكان دفع عربات التسوق على طول الأرصفة حتى في خلال شتاءات ميتشيغن القاسية. وعندما عرقلت المدينة المخطط الذي يكلف ١,١ مليون دولار، دفع برانس بنفسه ربع التمويل.

في ذلك الوقت، استمر إدغار برانس في الموازنة بين أعماله وواجباته الدينية، بين كل من الكنيسة الإصلاحية الهولندية المحلية وبرانس كوربوريشن. وكتب غاري باور في ١٩٩٥ عن برانس: «كان إد في أفضل حالاته، وعاد بالنفع الكبير على [مجلس الأبحاث العائلية] في الأوقات الكالحة والصعبة، إبان معركة تثبيت كلارنس توماس غداة الخيبة المُرّة من إصدار المحكمة العليا حكمها غير المتوقّع لمصلحة الإجهاض في مواجهة الوالديّة المنظمة ضد كيسي، وعبر التحوّل المضاد للعائلة في الكونغرس في ١٩٩٢، ومع موجة الجهود التي يبذلها البعض في الأشهر الأخيرة لإعادة تحديد مفهوم العائلة التقليدية وتقويض أسس الزواج»[(١)]. واستمرت برانس كوربوريشن في الازدهار، فقد كتب باور أنها «مبنية على مبادئ الكتاب المقدّس». وفي ١٩٩٢، كان جدول أسماء العمال قد ارتفع إلى ٢,٢٥٠ موظفاً. وفي أوائل ١٩٩٥، انتفخ إلى أكثر من أربعة آلاف موظف، و٤٠٠ مليون دولار من المبيعات السنوية. وزاوج برانس أيضاً بين درايته في الأعمال، ورغبته في رؤية هولاند تزدهر، وأنشأ «لومير كوربوريشن» Lumir Corporation، التي أصبحت أولى الشركات العقارية في الوسط التجاري، ومسؤولة عن مشاريع مثل مركز إفرغرين كومونز سينيور سنتر وكلفته ٢,٥ مليون دولار. لكن، لن تلبث أن تضرب المأساة امبراطورية برانس.

حوالى الواحدة بعد ظهر الثاني من آذار/مارس ١٩٩٥، تبادل إدغار برانس

(١) رسالة من رئيس مجلس الأبحاث العائلية غاري باور، ١٣ نيسان/أبريل، ١٩٩٥.

كالعادة الحديث مع رئيس برانس كوربوريشن جون سبولهوف، وهو صديق قديم كان قد ذهب معه قبل أسبوع للتزلج في كولورادو. ودّعا بعضهما، ودخل برانس، وكان حينها في الثالثة والستين، إلى المصعد في المقر العام لشركته. أصيب، وهو في داخله، بنوبة قلبية كبيرة، وعُثر عليه على الأرض بعد ذلك بخمس عشرة دقيقة. وبالرغم من محاولات إنعاش القلب التي بذلها اثنان من موظفي برانس، أُعلنت وفاة إد في غضون ساعة. وقال سبولهوف «شاهدته ربما قبل دقيقتين على رحيله»؛ «تطلّعت إلى تعبير وجهه ولونه. كان إد نفسه. عرفته معرفة وثيقة خلال كل تلك الأعوام، ولو أنه أصبح ممتقعاً ورمادياً بعض الشيء للاحظت ذلك».

وكما يحصل عند موت الملوك، والمشايخ، ورؤساء الدول، دخلت مدينة هولاند فترة من الحداد والحزن. نُكّست الاعلام. ونشرت كل صحف المنطقة مواضيع في صدر صفحاتها الأولى، تنعى برانس، تصاحبها عواميد جانبية وصور له ولإنجازاته وأهم تواريخ حياته. وتجمّع أكثر من ألف شخص في كنيسة المسيح الإصلاحية التذكارية للاستماع إلى الزعيمين الإنجيليين جيمس دوبسون وغاري باور، يؤبّنان برانس. وتذكّر باور كيف أن برانس أصر على وضع صليب على رأس المقر الجديد لمجلس الأبحاث العائلية في واشنطن العاصمة، لتذكير الرئيس، وأعضاء المحكمة العليا، والكونغرس، «بأن هذه أمة واحدة تحت حكم الله». وفي ملحق غارند رابيد برس في «ليكشور»، جاء في العنوان الرئيسي: «رجل مسيحي»، وقال القس رن بروكهويزن، «كان إد برانس رجلاً موهوباً وشخصاً حداثياً لم يشح بعينيه قط عن هدف تكريم المسيح في حياته». إلا أن هذا القس، صديق برانس لعقدين من الزمن، سيتزوج إلسا أرملة إدغار بعد ذلك بخمس سنين.

حين موت والده، كان إريك برانس مغواراً في البحرية الأميركية يخدم في سلسلة من الانتشارات في البوسنة، وهايتي، والشرق الأوسط. وبرغم ذلك، صدف أنه زار والده قبل أسبوع على وفاته، عندما رسم إدغار إشارة الصليب على جبهة ابنة إريك في خلال معموديتها. ويتذكر إريك أن والده علمه ألاّ يقول قط «لا أستطيع». وحين توفي إدغار، كان قد مضى على زواجه بإلسا

أربعون عاماً، وربّيا ثلاث بنات بالإضافة إلى إريك. «كان والدي، قطعاً، راعي عائلته، يجمع العائلة معاً كلما سنحت له الفرصة بذلك. أجرى كل الترتيبات اللازمة واهتم بكل التفاصيل»، قال إريك لهولاند سانتينل بعد وفاة إدغار. وبدا إريك مزهوّاً لأنه أمكن والده أن يلتقي ويعمّد ابنته البكر، صوفيا، لكن هذا الزهو شابته الحسرة: «أحبَّها. إنها المرة الأخيرة التي رأيته فيها. حسرتي هي أن أولادي لن يعرفوه قط. أردتهم أن يتمكنوا من التحدث إليه، والتعلّم منه».

أحب إريك والده إلى درجة العبادة. وجاهد، منذ طفولته، ليتبع خطاه. كان إريك شاباً نشيطاً، يمارس لعبة كرة القدم، والسباق، وكرة السلة في مدارس هولاند المسيحية التي التحق بها كطالب في مرحلتي دراسته الابتدائية والثانوية، والتي كانت تدعمها عائلته مادياً. وضمّنت مدرسة إريك الثانوية المتدينة جداً، صفحات كثيرة من اقتباسات الكتاب المقدس والتراتيل عبر كتبها السنوية. وفي إحدى السنين، رنّمت الصفحة الثالثة من كتابه السنوي: «تحيا الحياة كلها، في مملكة الله، معنى الإنسانية الحقة بالمسيح. ويتطلب ذلك كل ما لدينا من قدرة على الاختراع، والإبداع، والاكتشاف». أدرك غاري باور الرابط الخاص بين إدغار وإريك: «إريك برانس، الابن الوحيد لإد وإلسا، وواحد من أوائل طلاب معهد مجلس الأبحاث العائلية، عرفه بالتأكيد جيداً»[1]. وبالإضافة إلى عمله مع مجلس الأبحاث العائلية، أمضى إريك أعوامه في المعهد متجلبباً رداء والده. التحق بالأكاديمية البحرية ليصبح طياراً في البحرية، لكنه استقال بعد ثلاثة فصول ليلتحق بمعهد هيلسديل، وهو كلية مسيحية للفنون الأدبية في ميتشيغن، تنادي بالاقتصاد المتحرر. وصنّف استطلاع لبرنستون ريفيو في ٢٠٠٦ حرمها بأنه الأكثر محافظة في البلاد.

يقول أستاذ إريك، غاري ولفرام، إنه كان «فتىً ذكياً، حسن المعشر، ومتحدثاً لبقاً». و«الشيء الجيّد فيه هو أنه يفهم العلاقة المتشابكة بين الأسواق والنظام السياسي». وكان برانس متعطشاً إلى الحركة التي تضخ الأدرينالين في

(١) رسالة من رئيس مجلس الأبحاث العائلية غاري باور، ١٣ نيسان/أبريل، ١٩٩٥.

جسمه، وروى ذلك العطش في البداية بالانضمام إلى متطوعي فرقة الإطفاء في هيلسديل. ويستذكر رجل الإطفاء كيفن باوكن أنه «عندما تكون أمضيت ساعة ونصف الساعة وسط الحريق، وتفرّقت الحشود، يريد بعض الفتيان الجلوس إلى واقي الصدمات لتناول مشروب غازي. وهناك فتيان آخرون يلفّون خراطيم الماء ويجمعون المعدات، بحيث تمكن العودة من هناك. هكذا كان إريك».

ومع تقدمه في السن، أصبح إريك مؤيداً باطراد للسياسة اليمينية، ونال وظيفة تدريبية لستة أشهر في البيت الأبيض زمن جورج هـ.و. بوش. وفي خلال هذا التدريب، قام إريك، ابن التاسعة عشرة حينها، بأول مساهمة سياسية له، بتقديمه ١٥ ألف دولار إلى اللجنة الوطنية الجمهورية في الكونغرس. ومن حينها أعطى برانس وزوجته الراحلة، جوان، وزوجته الحالية، جوانا، مبلغ ٢٤٤,٨٠٠ دولار كمساهمات في حملات انتخابية فيدرالية، لم يتلق الديموقراطيون منها سنتاً واحداً[1]. فقد دعم برانس جيسي هلمز، وأولي نورث، وريتشادر بومبو، وسبنسر أبراهام، وديك كرايزلر، وريك سانتوروم، وتوم كوبورن، وتوم ديلاي، وجيم ديمينت، ومايك بنس، ودنكان هانتر، وغيرهم من السياسيين المحافظين. وعمل برانس أيضاً من دون بدل في مكتب عضو الكونغرس، الجمهورية دانا روهراباتشر. وفي ١٩٩٢، افتتن بالحملة الرئاسية الخاذلة لبات بوكانان، متحدّي الرئيس بوش على تسمية الحزب الجمهوري، والتي اعتمدت منهجاً متطرفاً معادياً للمهاجرين، وللإجهاض، ولمثليي الجنس. وأدت مساندة إريك، ابن الثانية والعشرين، لبوكانان، إلى خلاف مع شقيقته بتسي التي عملت لإعادة انتخاب بوش، بوصفها رئيسة القطاع الجمهوري المحلي. لكن إريك وإدغار لم يبدوَا مهتمين لبوش. «تدرّبتُ مع إدارة بوش لستة أشهر»، قال إريك لـ «غارند رابيد برس» في ١٩٩٢. «رأيت الكثير من الأمور التي لم أوافق عليها: توجيه دعوات إلى مجموعات من مثليي الجنس، الموافقة على الموزانة، قانون الهواء النظيف، (ومثل) هذا النوع من مشاريع القوانين. أعتقد أن الادارة لم تبال بالكثير من القضايا التي تعني المحافظين».

---

(١) نسخة المؤلف من سجلات اللجنة الفيدرالية للانتخابات.

أخذ إريك في تنسيق حملة بوكانان في هيلسديل، وساهم إدغار فيها. إلا أن اقتحام إريك عالمَ السياسة لن يُعمّر طويلاً. عاد في السنة التالية إلى الجيش، وانضم إلى الفريق الثامن لمغاوير البحرية عبر كلية الضباط المرشحين في ١٩٩٨[1]، وشرع في الطريق الذي سيقوده إلى مويوك في كارولينا الشمالية. وفي خلال أعوامه الأربعة مع فريق مغاوير البحرية الثامن في نورفولك، فرجينيا، سيلتقي بالكثيرين من الأناس الذين سيؤسسون بلاكووتر. بدا إريك سعيداً في كونه من مغاوير البحرية، وبدت عائلته فخورة بكونه ذلك. وقالت إلسا برانس، بعد أشهر على وفاة زوجها، «لطالما أراد [إدغار] أن يقوم أولاده بما يريدون القيام به، وليس فقط بما اختبره هو»؛ «أرادهم أن يمضوا إلى حيث تقودهم خياراتهم ومواهبهم».

إلا أن مستقبل برانس كوربوريشن، خلال الأشهر التي أعقبت وفاة إدغار، كان غامضاً. اعتمد أكثر من أربعة آلاف موظف على ما شكّل، في شكل كبير، رؤيا إدغار برانس. وشعرت الشركة والكثيرون من أفراد العائلة، بأن عائلة برانس عائلة يمكنها أن تضمن استمرار سمعة برانس كوربوريشن بعد غياب مؤسسها. أصبحت إلسا رئيسة لمجلس الإدارة، وعاد إريك إلى الديار للمساهمة في تقويم وضع أعمال الشركة، ومساعدة عائلته. فقد تم للتو تشخيص إصابة زوجته جوان نيكول، بسرطان قاتل. ولم يعد كونه مغواراً في البحرية بدوام كامل، خياراً مقبولاً، لا له، ولا لعائلته، ولا لمستقبل مؤسسته.

إلا أن برانس الشاب لن يصبح ملك برانس كوربوريشن. ففي ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٩٦، بعد أكثر بقليل من سنة على وفاة إدغار، وافقت العائلة، بعد الكثير من التداول والمزيد من الراغبين في الشراء، على بيع الشركة لجونسون كونترولز بمبلغ ١,٣٥ مليار دولار نقداً. باعوا الشركة، لكنهم اشترطوا بقاء اسم برانس، وكذلك بقاء الموظفين في الشركة، وتأمين ديمومة عملهم. وأصيب «سرب» المواضيع المنشورة في الصحف المحلية بالحماسة نفسها، ناقلةً،

(١) نسخة المؤلف من سجلات إريك برانس العسكرية؛ مقابلات أجريت في ٢٠٠٦.

بحرية، عن إلسا برانس اندفاعها في القول عن الصفقة: «فتح الربُّ، استجابةً لصلاتنا، الأبوابَ الملائمة في الوقت المناسب. فتوقيته مثالي دوماً». وفي ما هو أبعد من ذلك، قالت إلسا إن عملية الشراء ستسمح لشركة زوجها بامتلاك «نفوذ يتجاوز بكثير الولايات المتحدة». أمكن، بعد ذلك ببضع سنوات، الشعور فعلاً بهذا التأثير في هولاند، إذا أخذت مئات الوظائف في الهجرة إلى المكسيك. وفي النهاية، انتزعت جونسون كونترولز الاسم عن الشركة، وأقفلت بعضاً من المصانع المحلية.

وبالرغم من أن نفوذ الصناعي إدغار برانس تراجع باستمرار في هولاند، فإن المعتقدات الدينية والسياسات التي سوّقها، وآمن بها، بالإضافة إلى الوسط التجاري الذي أنشأه، استمرت في النمو. وفي حياة إدغار، ابتعدت عائلة برانس كثيراً عن التورط السياسي المكشوف، مفضلة أن تترك لأموالها ومساعداتها الاهتمام بالأمر. وفي الأعوام التي أعقبت وفاة زوجها، أصبحت إلسا برانس، تجاهر لمصلحة قضايا سياسية يمينية، بما في ذلك تلك التي أيدها زوجها حين حياته. وأصبحت في ٢٠٠٤، الواهب الفردي الأكبر للحملة الناجحة لمنع زواج مثليي الجنس في ميتشيغن، مساهمة بـ ٧٥ ألف دولار من مالها الخاص. وعملت في مجلس إدارة مجلس الأبحاث العائلية والتركيز على العائلة، ونشطت في مجلس السياسة الوطنية وطائفة أخرى من المنظمات الدينية اليمينية. «اندفاعتي الأساسية هي في صنع الأشياء التي يريد منا يسوع فعلها لزيادة معرفتنا به وبطرقه»، قالت لهولاند سانتينل في ٢٠٠٣. ووهب إدغار، وإلسا، وزوجها الجديد رن، في شكل تراكمي، نحو ٥٥٦ ألف دولار لمرشحين جمهوريين وللجان النشاط السياسي،[1] إلى جانب ملايين لم يُعلَن عنها للقضايا اليمينية. ولا يزال آل برانس، إلى جانب عائلة ديفوس، لاعبين أساسيين في الحركة المسيحية المحافظة في ميتشيغن، وعلى مستوى البلاد. وواحدةٌ من معاركهم القاسية الأخيرة، لكن الخاسرة، كانت في تطبيق استخدام المستند

(١) سجلات الحملة الانتخابية الفيدرالية.

الإثباتي في ميتشيغن. وأنفقت عائلة ديفوس وحدها ما يزيد على ثلاثة ملايين دولار في العام ٢٠٠٠، لتجيز بالضغط المثال الأعلى الدائم للتربية المحافظة.

تبنى إريك برانس طريقة تصرف والده من وراء الكواليس، بالإضافة إلى شغفه بالقضايا الدينية لليمين الديني، لكن ببعض التحوير. يقول المؤلف روبرت يونغ بلتون، الذي كان أحد الأشخاص القليلين الذين هم على اطلاع كامل على تاريخ عائلة برانس: «إريك كاثوليكي تابع لكنيسة روما. الكثيرون من الناس يَسِمُونه بأنه على دين والده، لكنه تحوّل إلى الكاثوليكية». وبالفعل، فإن الكثيرين من المدراء التنفيذيين الذي سيشكلون لاحقاً عصب امبراطورية برانس، بلاكووتر، هم أيضاً من الكاثوليك. وعندما توفيت زوجة برانس الأولى، جوان، أقيم لها قداس كاثوليكي في مكان قريب من بلدتها خارج شينكتادي، نيويورك، وكذلك على مقربة من مقر إقامة العائلة في ماكلين، فرجينيا. وفي ١٩٩٧، عَرَضَ الملازم إريك برانس، من مغاوير البحرية الأميركية، لكتاب يدعى «الأبوّة المسيحية: النذور الثمانية للقيّمين على عهد مار يوسف» *Christian Fatherhood: The Eight Commitments of St. Josephs Covenant Keepers*، قائلاً إنه «يوفّر للرجال التدريب الأساسي الذي يحتاجون إليه لإتمام رسالتهم». وفي ذلك الوقت، كان لإريك نفسه ولدان صغيران. ومؤلف الكتاب، ستيفن وود، هو مؤسس المركز الدولي لحياة العائلة، وهي منظمة عقائدية متخصصة في توفير «إعلام أخلاقي... موجه إلى تعميق الحب في العائلة ومعرفة إيمانها، وتأمل بالتالي التأثير في مجتمع اليوم. ونحن نركز في شكل خاص على الأبوّة وتوفير الموارد التي تساعد الآباء على إتمام رسالتهم». ويتضمن «الإعلام الأخلاقي» كتباً تحمل، من بين ما تحمل، عناوين، مثل دليل الأهل إلى تفادي المثلية الجنسية، وسرطان الثدي، وحبوب منع الحمل.

وعلى هدي والده الذي موّل قضايا الإنجيليين البروتستانت اليمينية، أصبح برانس ممولاً رئيسياً لمنظمات هامشية كاثوليكية متطرفة. وساهم في ١٩٩٩، بخمسة وعشرين ألف دولار لـ «الأجوبة الكاثوليكية» Catholic Answers، وهي

منظمة كاثوليكية تبشيرية مركزها سان دييغو، أسسها الكاثوليكي المحافظ كارل كيتينغ. وقد كرّس كيتينغ حياته لعلم اللاهوت التأويلي مدافعاً، مهما كلّف الأمر، عن الكاثوليكية. وفي انتخابات ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، سوّقت المجموعة «دليل الناخبين للكاثوليكيين المهتمّين»، وحددت خمس مسائل «غير قابلة للتفاوض»، قالت إنها غير مقبولة عادة في التعاليم الكاثوليكية: الإجهاض، زواج مثليي الجنس، الأبحاث على الحجيرات غير المتشخصة الجنينية Stem-cell research، القتل الرحيم، والاستنساخ البشري. وتضمنت القضايا التي حُدّدت بأنها «ليست غير قابلة للتفاوض»، «قضايا، من نوع: متى يمكن المضي إلى الحرب، ومتى يمكن تطبيق عقوبة الإعدام». وبينما كانت زوجة برانس تموت بالسرطان، بعث برسالة الكترونية إلى كيتينغ الذي طلب بدوره من أتباعه الصلاة من أجل آل برانس. وفي السنة التالية، وفّر برانس التمويل للمجلة الكاثوليكية اليمينية الشهرية «كرايسس». وتبرع كذلك بسخاء لعدة كنائس في ميتشيغن، بما في ذلك ٥٠ ألف دولار لأحد دُور العبادة التابعة للعائلة المقدسة، وهي كنيسة كاثوليكية في كالاماتزو، و١٠٠ ألف دولار لكنيسة القديس إزيدوروس الكاثوليكية ومدرستها في غارند رابيدز، كما خص بتبرعاته كنائس كاثوليكية في فرجينيا.

إلا أن التبرعات التي قام بها إريك برانس لم تتوقف على القضايا الكاثوليكية. فعائلة برانس كانت داعمة قوية لمجلس السياسة الوطنية المتكتّم، الذي وصفته «نيويورك تايمز» «بالنادي، غير المعروف كثيراً، لبضع مئات من أقوى المحافظين في البلاد، [والذي] اجتمع وراء أبواب مغلقة في أمكنة لم يُكشَف عنها»، ثلاث مرّات في السنة «للتخطيط لكيفية تحويل البلاد إلى اليمين». وقد شرع في تأسيس هذا المجلس في ١٩٨١ تيم لاهاي، أحد مؤسسي حركة اليمين المسيحي المعاصر في الولايات المتحدة ومؤلف الروايات الإيحائية. والفكرة هي بناء بديل مسيحي محافظ لمجلس العلاقات الخارجية، الذي اعتبره لاهاي ليبرالياً فوق اللزوم. وتتم المحافظة على سرّية العضوية في مجلس السياسة الوطنية، وتعطى التوجيهات للأعضاء «بعدم إطلاع وسائل الإعلام على متى نجتمع، أو أين، ومن يشارك في برامجنا، وذلك قبل

الاجتماع وبعده». وبينما لا يتم الإعلان عن لوائح العضوية، فقد شارك في اجتماعات مجلس السياسة الوطنية، متنورون محافظون أمثال جيري فولويل، وفيليس شلافلي، وبات روبرتسون، وتوني بركينز، وجيمس دوبسون، وغاري باور، ورالف ريد. كذلك، فإن هولاند هـ. كورز من سلالة البيرة، وواين لابيير من الاتحاد الوطني للسلاح، وريتشارد وديك ديفوس، وأمثال أوليفر نورث، وغروفر نوركويست، وفرانك غافني، ينتمون أيضاً إلى مجلس السياسة الوطنية. ويُسمح للضيوف أيضاً بالحضور «فقط إذا حازوا الموافقة الجماعية للجنة التنفيذية». وتوجه جورج دبليو بوش إلى المجموعة في ١٩٩٩، طالباً الدعم في سعيه إلى الرئاسة.

ضمت المجموعة أيضاً طائفة من اللاعبين الأقوياء في إدارة بوش. فبعد وقت قصير على غزو العراق، حضر نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفلد اجتماعات مجلس السياسة الوطنية. وفي ٢٠٠٤ أوجز أحد صقور المحافظين الجدد، جون بولتون، للمجموعة الخطط الأميركية بالنسبة إلى إيران. وشارك جون أشكروفت في الاجتماعات، وكذلك فعل دان سينور، كبير مساعدي بول بريمر، الحاكم الأميركي الأول والمطاع في العراق بعد احتلاله. كذلك حضر الاجتماعات رئيس الغالبية (الجمهورية) السابق في مجلس النواب توم ديلي وسياسيون جمهوريون بارزون آخرون عدة. ثم، إن مجلس السياسة الوطنية، منح رئيس الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، حينها، بيل فريست، جائزة توماس جيفرسون. وفي خطابه أثناء قبوله بالجائزة، أبلغ المجتمِعين «أن قَدَر أمتنا مُلقى على كتفي الحركة المحافظة». وعمل إدغار برانس، لفترة وجيزة، نائباً لرئيس مجلس السياسة الوطنية من ١٩٨٨، إلى ١٩٨٩، وكان نائباً للرئيس حين وفاته. وكانت إلسا برانس أيضاً، عضواً في المنظمة. ووهبت عائلة ديفوس ما لا يقل عن ١٠٠ ألف دولار للمجلس، وأعطى آل برانس ما لا يقل عن عشرين ألف دولار على فترة سنتين في التسعينيات. وبينما يجعل النقص في السجلات الرسمية حول المجموعة، من المستحيل تأكيد أن إريك برانس عضو

فيها، على غرار والده، فإن برانس الشاب وهب أموالاً لمجلس السياسة الوطنية[1]. وهو يتمتع بعلاقات وثيقة مع الكثيرين من لاعبيه الأساسيين.

دفعت التبرعات المالية الكبيرة، والعمل السياسي، إريك برانس إلى أن يتبوأ الموقع نفسه مع بعض الشخصيات السياسية الأكثر إثارة للجدل في التاريخ الأميركي الحديث. فصندوق فرايهايت، وهي كلمة ألمانية تعني «الحرية»، التابع لبرانس، أعطى ٥٠٠ ألف دولار لمنظمة «أخوّة السجن» في العام ٢٠٠٠. والأخوّة، هي ما يُسمّى منظمة إصلاح السجون التي تطالب، من بين أمور أخرى، بـ «سجون ترتكز على الإيمان». وهي من بنات أفكار تشارلز كولسون «منفذ الأعمال الوسخة» لريتشارد نيكسون، والمتورط في «ووترغيت». فقد عُيّن كولسون، في ١٩٦٩، مستشاراً خاصاً لنيكسون؛ ورأى فيه الكثيرون «العبقري الشرير» في الإدارة. ووضع كولسون، في ١٩٧١، ما سيُعرف لاحقاً بلائحة أعداء نيكسون، وهي قائمة بمناوئي الرئيس، السياسيين الذين سيستهدفهم البيت الأبيض. وأصبح كولسون أول شخص يُحكم عليه في فضيحة «ووترغيت»، بعدما أقرّ بذنب عرقلة سير العدالة في التحقيق في عملية اقتحام مكتب الطب النفساني التابع لدانييل إلسبرغ، نافخ الصفّارة الذي سرّب أوراق البنتاغون إبان حرب فيتنام. وزُعم أيضاً أن كولسون حاول استخدام قادة مجموعات مجرمين لضرب متظاهرين مناهضين للحرب، وخطط للإغارة على مؤسسة بروكينغز، أو ضربها بقنبلة حارقة. وأصبح كولسون، قبل دخوله السجن، مسيحياً إصلاحياً، وكتب بعد خروجه كتاباً لقي رواجاً كبيراً هو «مولود من جديد» *Born Again* عن ارتداده، واستخدم مردود مبيع الكتاب لتأسيس «أخوّة السجن».

وحتى نهاية ٢٠٠٦، عمل نحو ٢٢ ألفاً و٣٠٨ من «الأخوة» المتطوعين في أكثر من ١٨٠٠ مؤسسة سجن أميركية، بينما شارك ما يصل إلى ١٢٠ ألف سجين في دراسته الشهرية للكتاب المقدّس وبرامج الحلقات الدراسية. وتفاخرت المنظمة الخاصة بالسجون، بوجود «رعيّات» لها في أكثر من مئة

(١) نسخة المؤلف من سجلات فريهايت فونديشن.

دولة. وانتشرت «أخوّة» كولسون إلى درجة أنها تدير اليوم الحياة اليومية لبعض السجناء بمن فيهم مئتان في أحد سجون تكساس، بفضل شخص اسمه جورج دبليو بوش. «لن أنسى ذلك قط»، قال بوش في أول مؤتمر وطني له في البيت الأبيض حول المبادرات الأهلية المرتكزة على الإيمان. «عندما كنتُ حاكماً لتكساس، فإن إحدى أولى مبادراتي في الحاكمية، وهي واحدة من المبادرات التي ترتكز على الإيمان، كانت في تحويل جزء من وحدة السجن إلى برنامج إيماني. برنامج تشاك نولسون، أقنعني بأن هذه ستكون مناسبة رائعة لتغيير حياة الناس. وهي ستكون أفضل من وضع الأختام على رخص لوحات السيارات». ومضى بوش، الذي اعتَبَرت إدارتُه في مرات كثيرة، عملَ كولسون، على أنه برهان على «المبادرات» الناجحة «المرتكزة على الإيمان»، في رواية قصة سجين «تغيّرت حياته وأُنقذت بسبب الإيمان». ومنذ الاسبوع الأول الذي تولى فيه بوش الرئاسة في ٢٠٠١، أصبح كولسون مستشاراً معتاداً للرئيس. وسجن تكساس الذي يديره كولسون موجود في شوغار لاند؛ المقاطعة التي يمثلها توم ديلاي، وكان يومها زعيم الأغلبية.

في ٢٠٠٢، ألقى كولسون محاضرة في معهد كالفن عن سجنه في تكساس: «صديقي إريك برانس، الموجود هنا الليلة، سافر معي أخيراً إلى سجن في تكساس وُضع تحت إدارة «أخوة السجن» في الأشهر الثمانية عشر الماضية. إنه برنامج استثنائي، ليس فقط لمجرّد أن رجالاً يأتون إلى المسيح ويُخلصون، مهما كان ذلك رائعاً، بل إنهم يُنشئون ثقافة كاملة!». واعتُبر برنامج مشابه في أحد سجون ولاية أيوا، في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، غيرَ دستوري، لأنه، بحسب ما قال أحد القضاة، استخدم أموال الولاية لتلقين «السجناء نظام الإيمان الإنجيلي المسيحي». وتعهد كولسون باستئناف الحكم ليصل به حتى المحكمة العليا. وأوحى بأن برنامجه للسجون المبني على الإيمان، هو «الترياق الحقيقي الوحيد» لمقاومة ما أسماه «الانشار الواسع، الذي لا يعرقله شيء، للإسلام الراديكالي في سجوننا». وتنبأ كولسون بأنه «إذا، لا سمح الله، حصل هجوم يشنه إسلاميون راديكاليون من «أهل البيت» على الأرض الأميركية، فإن الكثيرين من المرتكبين، إذا لم يكن جميعهم، سيكونون ارتدوا إلى الإسلام، وهم في

السجن». وأوحى بأن مناوئي برنامجه «أخوّة السجن»، «يحضّون على الإرهاب». وقال إن من يجهدون للإعلان عن لادستورية برنامجه «يتركون الساحة مفتوحة للجهاديين وغيرهم من المجموعات الراديكالية». وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، منحت مؤسسة أكتون لدراسة الدين والحرية، كولسون جائزة الإيمان والحرية، وهي مؤسسة منحها برانس ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف دولار[١]. وتضم المنظمة، وقاعدتها غراند رابيدز، حَما برانس، رن بروكهويزن، في مجلس مدرائها، ورئيسها ومؤسسها هو القس روبرت سيريكو، الذي ترأس مراسم دفن زوجة إريك برانس الأولى. وأعلن كولسون في حفل عشاء لأكتون، أن «للإسلام نظرة أحادية إلى العالم، ترى شيئاً واحداً فقط: تدمير الكفار واستعادة الأراضي التي خسرها المسلمون الأوائل. نحن نخوض حرب المئة سنة، وحان الوقت لنستفيق. والمسيحيون يدركون ذلك لأنهم يفهمون تاريخنا. ونحن نعرف ما الذي يجعل الذهن الديني يعمل، وأميركا العلمانية لا تستوعب ذلك». وسخر كولسون من القرآن والنبي محمد، حين قال إنه عندما «كَتب» النبي محمد القرآن، «أعتقِدُ أنه تناول الكثير من التمالي (طعام مكسيكي بتوابل حارة ـ المترجم) في الليلة التي سبقت ذلك»[٢].

قبل ذلك ببضع سنوات، في ٢٠٠٢، وفي خطاب أشاد فيه كولسون بإريك برانس، تحدث المتورط السابق في «ووترغيت»، بإسهاب عن الأساس التاريخي والضرورة الراهنة لتحالف سياسي وديني بين الكاثوليك والإنجيليين. تحدث كولسون عن عمله، الذي بدأ أواسط الثمانينيات، مع القس الإنجيلي المحافظ الشهير ريتشارد نيوهوس، الذي اعتنق الكاثوليكية، ومع غيره، لبناء حركة موحدة. وأدى هذا العمل في نهاية الأمر، في ١٩٩٤، إلى الوثيقة المثيرة للجدل «الإنجيليون والكاثوليك معاً: الرسالة المسيحية في الألفية الثالثة». وفصّلت الوثيقة الرؤية التي ستحرّك استراتيجية شركة بلاكووتر والسياسات التي يمارسها إريك برانس: مزاوجة السلطة التاريخية للكنيسة الكاثوليكية مع الجاذبية التي

(١) نسخة المؤلف من سجلات فريهايت فونديشن.

(٢) نسخة المؤلف من تسجيل خطاب تشارلز كولسون، «حروب العالم» في العشاء السنوي لأكتون، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.

تمارسها الحركة الإنجيلية المحافظة الأميركية المعاصرة، على عامة الناس، يساندها تعاون المحافظين الجدد اليهود العلمانيين إلى حد كبير. وأعطى المؤلف دامون لينكر، الذي رأس في السابق تحرير الصحيفة التي يملكها نيوهوس، «فرست ثينغز»، هذه الظاهرة اسم «نهوض اللاهوتيين ـ المحافظين» Theocons.

أصبحت وثيقة الإنجيليين والكاثوليك معاً، مانيفستو الحركة التي سرعان ما سيخدمها إريك برانس ويموّلها. وأعلنت أن «القرن الذي يشارف الآن على النهاية، كان الأعظم في التوسّع التبشيري في التاريخ المسيحي. نصلّي ونؤمن بأن هذا التوسع قد مهّد الطريق أيضاً لمزيد من الجهود التبشيرية في القرن الأول من الألفية الثالثة. والمجموعتان في العالم المسيحي، اللتان هما الأكثر إصراراً من الناحية التبشيرية والأسرع انتشاراً، هما: الإنجيليون والكاثوليك». ودعا الموقّعون إلى توحيد هاتين الديانتين في القضية التبشيرية المشتركة، بحيث إن «جميع الناس سيُقْبلون إلى الإيمان بيسوع المسيح ربّاً ومخلّصاً». واعترفت الوثيقة بفصل الدين عن الدولة، لكنها «احتجت بالقوة نفسها على تحريف هذا المبدأ، بحيث يعني فصل الدين عن الحياة العامة... يجب إدراك أن الادعاء، الذي يُعلن في شكل متزايد في قطاعات من ثقافتنا السياسية، أنه يجب استبعاد الدين من الميادين العامة، يشكل اعتداءً على أكثر المبادئ أساسية في الحكم الديموقراطي». إلا أن «الإنجيليين والكاثوليك معاً» ليست مجرد وثيقة فلسفية، بل هي تتصور استراتيجية قد تشكل انعكاساً شبه تام لتصور إدارة بوش بعد ذلك ببضع سنوات، عندما سيعمل نيوهوس مستشاراً مقرّباً من بوش، بدءاً من الحملة الانتخابية للعام ٢٠٠٠.

أصرّ موقعو وثيقة «الإنجيليين والكاثوليك معاً» على أن الدين هو «امتيازي وأساسي في نظامنا الشرعي». وشرحوا الحاجة إلى الدفاع عن «الحقائق الأخلاقية لنظامنا الدستوري». وتميزت الوثيقة بأكبر قدر من الانفعال في معارضتها الإجهاض، واصفة الإجهاض بأنه «هجوم كبير على كرامة النساء وحقوقهن وحاجاتهن. الإجهاض هو الحد الرائد لثقافة الموت العدوانية». ودعت الوثيقة أيضاً إلى «التربية الأخلاقية» في المدارس، وحضت على إنشاء

مؤسسات تربوية «تنقل إلى الأجيال المقبلة إرثنا الثقافي، الذي لا يمكن فصله عن التأثير التكويني للدين، وبخاصة اليهودية والمسيحية». ودافعت الوثيقة بشدة عن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وشدد الموقعون على «أننا نجاهد من أجل مجتمع حرّ، بما في ذلك اقتصاد السوق النابض بالحيوية». و«نؤكد أهمية الاقتصاد الحر، ليس فقط لأنه أكثر فاعلية، بل لأنه يتطابق مع مفهوم المسيحية لحرية الإنسان. فالحرية الاقتصادية، برغم أنها عرضة لانتهاكات خطيرة، تجعل نماذج الإبداع والتعاون والمحاسبة ممكنة بما يساهم في الخير العام». ودعت إلى «تقدير متجدد للثقافة الغربية»، قائلة «نحن على دراية كبيرة لدور المسيحية، وممتنون لها لتشكيلها الثقافة الغربية التي نحن جزء منها، والحفاظ عليها». وأعلن الموقعون أن «تعدد الثقافات» أصبح يعني «الجزم بحقيقة كل الثقافات ما عدا ثقافتنا». وبالتالي، طالب الموقعون بالثقافة الغربية على أنها «إرثهم»، وحددوا لأنفسهم مهمة نقلها «كهدية إلى الأجيال المقبلة».

وانتهت الوثيقة المطوّلة إلى القول «بعد نحو ألفي سنة على بدئها، وبعد نحو خمسمئة سنة على انشقاقات الحقبة الإصلاحية، فإن رسالة المسيحية إلى العالم تنبض حياة وإصراراً. لا نعلم، ولا يمكننا أن نعلم، ماذا يخبئ لنا سيّد التاريخ للألفية الثالثة. وربما كان ذلك ربيع الإرساليات إلى العالم والانتشار المسيحي العظيم»؛ «ما نعرفه هو أن هذا الوقت هو الوقت المناسب ـ وإذا كانت من فرصة فهناك مسؤولية ـ للإنجيليين والكاثوليك ليكونوا مسيحياً معاً، بطريقة تساعد على تهيئة العالم لمجيء ذلك الذي يملك الملكوت، والقوة، والمجد إلى الأبد. آمين». وإضافة إلى نيوهوس وكولسون، فقد صادق على الوثيقة واحد من أقوى زعماء الخط الكاثوليكي السائد في الولايات المتحدة، كاردينال نيويورك جون أوكونور، بالإضافة إلى القس بات روبرتسون، ومايكل نوفاك من مؤسسة المسعى الأميركي المحافظة. واستغرق وضع المانيفستو أعواماً، وسيساهم كثيراً في توحيد الحركة المحافظة التي ساعدت كثيراً، وجعلت من الممكن ارتقاء جورج دبليو بوش إلى السلطة. واستناداً إلى دامون لينكر ـ الذي عمل سنين لدى نيوهوس ـ، فإن موقعي «الإنجيليين والكاثوليك

معاً» «لم يُنشئوا تحالفاً تاريخياً لاهوتياً وسياسياً وحسب، بل قدّموا أيضاً رؤية إلى مستقبل أميركا الديني والسياسي. وهو سيكون مستقبلاً دينياً ستنقُض فيه الأرثوذكسية اللاهوتية والعرفية الأخلاقية الخلافات العقائدية. وسيكون أيضاً مستقبلاً سياسياً، سيحدد فيه المسيحيون الأكثر أرثوذكسية وعرفيّة، الطابع العام والروزنامة السياسية للأمة».

بعد ذلك بست سنين، ومع دخول بوش ـ اللاهوتي المحافظ ـ البيت الأبيض، كان تشاك كولسون في ميتشيغن مع صديقه إريك برانس في معهد كالفن، يتحدث عن سجونه المرتكزة على الإيمان. وفي خلال المحاضرة، عزف كولسون كثيراً على نغمة إرث الجمهور البروتستانتي، وهو ينتصر لحركته اللاهوتية، المحافظة، المرتكزة على الوحدة الكاثوليكية ـ الإنجيلية. واستشهد كولسون بباحث كالفيني من القرن التاسع عشر، قال «روما ليست ضدّاً لنا، بل تقف إلى جانبنا، بالنظر إلى أنها تعترف، وبالتالي تؤكد على الثالوث، وألوهية المسيح، والصليب، بوصفه تضحية تكفيراً عنا؛ والكتب المقدسة لكلمة الله، والوصايا العشر بوصفها قوانين حياة مفروضة إلهياً. ودعوني، بالتالي، أسألْ، إذا رفع اللاهوتيون الكاثوليك السيف للقيام بمعركة باسلة وحاسمة ضد الاتجاه نفسه الذي ننوي نحن، أنفسنا، قتاله حتى الموت، أوَليس بعض الحكمة أن نقبل مساعدتهم القيمة؟». كان إريك برانس في أوج جهده لتوحيد الكاثوليك المحافظين، والإنجيليين، والمحافظين الجدد، في حرب لاهوتية ـ محافظة مشتركة ـ، حيث تكون بلاكووتر نوعاً من الذراع المسلّح للحركة. وعلى ما تصوّر برانس نفسه مرة دور مرتزقته، فـ «الجميع يحملون الأسلحة، تماماً كما إرميا في بناء الهيكل في إسرائيل: السيف بيد، والمسطرين بالأخرى».

وواصل برانس، إضافة إلى مساندته المنظمات الكاثوليكية المتطرفة، المساهمة بقوة في دعم القضايا المسيحية الإنجيلية، بما في ذلك هبات كبرى لعدد كبير من المدارس والمعاهد البروتستانتية. وتبرّع برانس أيضاً بما لا يقلّ عن ٢٠٠ ألف دولار لمؤسسة هاغّاي في أتلانتا، جورجيا (للترافق مع المزيد من التبرعات بمئات الآلاف من عائلة برانس الأكبر). وتتباهى هاغّاي، وهي

واحدة من طلائع المنظمات التبشيرية المسيحية في العالم، بأنها «درّبت» أكثر من ستين ألف «قائد» إنجيلي حول العالم، مع تركيز على البلدان الفقيرة أو النامية. وعمل برانس أيضاً في مجلس الإدارة، وتبرّع لـ «الحرية المسيحية الدولية»، وكان اسمها في السابق «التضامن المسيحي الدولي»، وهي مجموعة تبشيرية مسيحية نشطة، تعمل في كل مكان من الصومال إلى السودان، وأفغانستان، والعراق. ومن أفكارها التي ضمّنتها في بيان رسالتها: «استشهد من المسيحيين في الأعوام المئة الماضية أكثر مما استشهد في الأعوام الـ ١٩٠٠ السابقة مجتمعة. واضطهاد المسيحيين يتزايد. واليوم، أكثر من ذي قبل، يتعرض المزيد من المسيحيين للاضطهاد في دينهم. ففي الكثير من البلدان ـ في هذا الوقت بالذات ـ تتم مضايقة المسيحيين، وتعذيبهم، وسَجنهم، وحتى استشهادهم، لإيمانهم بيسوع المسيح». ويدير المجموعة جيم جاكوبسون، وهو مساعد سابق لغاري باور في البيت الأبيض في عهد رونالد ريغان، وقد اتخذ مواقف معلنة ضد عمل الأمم المتحدة، مطلقاً على بعض وكالاتها تسمية «بائعي البؤس»، واعترض على إعطاء حق العراقيين في تقرير المصير بحجة أنه قد يؤدي إلى الإضرار بالمسيحيين. وأعلن جاكوبسون، في دعوته الولايات المتحدة إلى مهاجمة أفغانستان بعد ٩/١١، أنه «وحدها الضربة العسكرية التي لا لبس فيها ستعبّر عن التزامنا بالسلام العالمي وحكم القانون». ويضم مجلس الإدارة، القائم بأعمال اللوبي لبلاكووتر بول بيرندز، والسيناتور الجمهوري السابق دون نيكلز، ومدير «صوت أميركا» السابق روبرت ريللي الذي بدأ حياته المهنية في البيت الأبيض، في عهد ريغان، كمنظم الدعاية للكونتراس النيكاراغويين، وعمل لفترة وجيزة لصالح متعهدة الحرب سايك SAIC في محاولتها الفاشلة إنشاء وزارة إعلام عراقية جديدة.

في العام ٢٠٠٠، كان إريك برانس منشغلاً في حفلة تبرعات في ميتشيغن لجمع الأموال لواحدة من القضايا العزيزة على قلب عائلته (وجماعة المحافظين الجدد): بيانات التعهّد المدرسية. وتحدث برانس في المناسبة إلى «وول ستريت جورنال»، قائلاً إن كلاً من عائلته وعائلة ديفوس تؤمن بالمثل المحافظة،

المسيحية، والسوق الحرة، وأن أعمال والده «الحبيب» المسؤول عن إنشاء «التركيز على العائلة» ومجلس الأبحاث العائلية، «كانت آلة أنتجت الأموال النقدية التي أمكن استخدامها للقيام بأمور جيدة». وقال إن شقيقته بتسي تستخدم هذه «الطاقات نفسها». وعند هذا الحد، أصبح لبرانس ذي الثلاثين عاماً، آلته الصغيرة المنتجة للنقود، التي هي على وشك أن تصبح أوسع نفوذاً، وأكبر تأثيراً. وبينما واصل إريك التقليد العائلي في مساندة الحركة المسيحية اليمينية، شرعت امبراطوريته، بلاكووتر، في النمو باطراد في غريت ديسمال سوامب في كارولينا الشمالية. ولم يتضح بأي سرعة ستنمو إلى أن صدمت طائرتان، بعد ذلك بعام، مركز التجارة العالمي في مأساة رهيبة ستوفّر الوقود لصعود إريك برانس السريع جداً، فيصبح رئيس واحد من أقوى الجيوش الخاصة في العالم. وسيحذو برانس سريعاً حذو والده، ويستخدم المال لبناء جيش من الجنود الذين سيخدمون في الخطوط الأمامية لمعركة شاملة تدور رحاها في شكل كبير على الأراضي الإسلامية، وهي المعركة التي سيحددها رئيس إنجيلي ساهم برانس في وضعه في البيت الأبيض، وبوقاحة، بأنها «حرب صليبية».



بداية بلاكووتر

الجيش. البحرية. سلاح الجو. المارينز. بلاكووتر.

ربّما يرى إريك برانس الآن في امبراطوريته، الشعبةَ الخامسة للقوات المسلحة الأميركية. إلا أن مخططاته لبلاكووتر انطلقت في شكل أكثر تواضعاً، ولم تكن في الحقيقة مخططاته هو. وبالرغم من أنه تولّى فعلاً الإشراف الإداري على إنشاء بلاكووتر، فإن الموقع، والمخططات، وكل تفصيل تقريباً في الشركة الجديدة، لم تأت من برانس، بل بالأحرى من واحد من مدرّبيه في مغاوير البحرية: آل كلارك، الذي أمضى أحد عشر عاماً بوصفه واحداً من نخبة مدربي الوحدة على الأسلحة النارية. وقال كلارك، في مقابلة، إنه في ١٩٩٣، عندما بدأ برانس للتو حياته العسكرية، كان هو قد «بدأ بالفعل في وضع مسودّات بلاكووتر»[١]. خرج المفهوم من خبرات كلارك كمدرّب على الأسلحة في البحرية، عندما أدرك، مباشرة، ما رأى فيه بنية تدريب تحتية غير مناسبة لما كانت في ما سبق، واحدة من أكثر القوات تباهياً في الآلة العسكرية الأميركية. وقال «لم تتوفر المنشآت. لم نكن نملك شيئاً. ولم تمتلك البحرية مطلقاً ميادين رماية. وكان عليها أن تستعيرها دوماً من سلاح المارينز، أو من الجيش». و«وجدت منشآت [خاصة] تتضمن أجزاء مختلفة من البرنامج الذي نحتاج إليه، لكن لم يكن أي منها مكاناً يمكننا فيه القيام بكل شيء».

لكن مخطط كلارك افتقر إلى عنصر أساسي: المال. لم يعرف كلارك أنه،

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

في غضون أعوام قليلة، سيصبح أحد تلاميذه، واحداً من أكثر الرجال الذين خدموا في الجيش الأميركي ثراءً. في ١٩٩٦، نُقل كلارك إلى الفريق الرقم ٨ في مغاوير البحرية لإدارة برنامجها التكتي. وكان الملازم إريك برانس في الفصيل الأول الذي درّبه كلارك هناك، «لكنني لم أكن اعرف أنه يملك دولارات لا تُحصى»، استذكر كلارك. اجتاز برانس تدريب كلارك، إلا أن الرجلين لم يناقشا مطلقاً أي نوع من أنواع الشراكة في الأعمال. وفي مآل الأمر، مضى برانس في مهمة انتشار لفريق مغاوير البحرية الثامن[١]. بعد ذلك بسبعة أشهر، عرف آل كلارك ليس فقط أن تلميذه السابق «محشو» ومتخم بالأموال النقدية، بل أيضاً أنهما يتشاركان الاهتمام نفسه في عالم التدريب الخاص الناشئ. ويستذكر كلارك أنه عندما عاد برانس إلى الولايات المتحدة من خدمته في مغاوير البحرية، «التقيته بسعي من طرف ثالث». «وفي الأساس، شرعنا عند هذا الحد في نوع من الحوار»[٢].

كانت هذه الفترة، بالنسبة إلى برانس، زمناً جميلاً مشوباً بالمرارة. مات والده في ١٩٩٥، وأشارت كل الدلائل إلى أن برانس أراد البقاء في مغاوير البحرية، بدلاً من الانكباب كلياً في متابعة أعمال العائلة. إلا أن كلاً من وفاة والده وحالة زوجته، جوان ـ المصابة بالسرطان ـ المتدهورة، وحاجات أولادهما الأربعة، لم تعط برانس المزيد من الخيار. ويستذكر برانس بعد ذلك بعقد من الزمن، «قبيل إحدى فترات خدمتي في «المارينز» توفي والدي على غير توقّع. وأصابت أعمال العائلة نجاحاً كبيراً، فتركت البحرية بأبكر مما كنت أنوي للمساعدة في شؤون العائلة». لكن العائلة باعت في وقت قصير، امبراطورية إدغار برانس. وسمحت عملية البيع بـ ١,٣٥ مليار دولار نقداً، في ١٩٩٦، لبرناس بالشروع في بناء امبراطوريته الخاصة التي ستدمج ما بين أهوائه الدينية، والسياسية، والعسكرية. وادعى برانس في ٢٠٠٦، أنه أراد «البقاء على ارتباط بالجيش، لذلك بنيت منشأة من الطراز العالمي الأول لتوفير مكان للجيش

---

(١) نسخة المؤلف عن سجلات إريك د. برانس العسكرية.

(٢) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

الأميركي والجيوش الأجنبية الصديقة، وقوات فرض القانون، والمؤسسات التجارية والحكومية، تستعد فيه للمضي إلى الأماكن الخطرة. شاركني الكثيرون من أفراد العمليات الخاصة الأفكار نفسها حول الحاجة إلى منشآت تدريب متطورة خاصة. وانضم إليّ بعضهم عندما أنشأت بلاكووتر. فقد وجدتني في موقع غير عادي، بعد بيع مؤسسات العائلة، لتمويل هذا المسعى بنفسي».

إلا أن محاولات برانس ادعاء الفضل لنفسه وحده عملياً في إنشاء بلاكووتر، أثارت ردود فعل حادة من بعض مجموعاته الأساسية في الشركة. واستناداً إلى مصادر عدة ذات علاقة بتأسيس بلاكووتر وأوائل تاريخها، لم تكن قصة تكوين الشركة قط موضع نزاع إلى أن ارتقت بلاكووتر إلى موقع الصدارة الأساسية بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣. حصل هذا عندما شرع إريك برانس في نشر نوع من الاجتهاد التاريخي. وتباهى موقع الشركة على الإنترنت، بأن «مؤسسنا عضو سابق في مغاوير البحرية الأميركية. أُنشئت بلاكووتر استناداً إلى الاعتقاد أن كلاً من الجيش ومؤسسات فرض القانون، سيطلب المزيد من القدرات الإضافية لإعطاء تدريب كامل لرجالنا ونسائنا الشجعان، في السلك (العسكري) وخارجه، بالمستويات المطلوبة لإبقاء بلدنا آمناً». وزعم برانس أن مفهوم بلاكووتر تبادر إلى ذهنه زمن خدمته مع الفريق الثامن لمغاوير البحرية عندما كان منتشراً في هايتي، والشرق الأوسط، والبوسنة، والبحر الأبيض المتوسط. قال «أدركت، وأنا أتدرّب في مختلف أنحاء العالم، كم أنه صعب على الوحدات أن تتلقى تدريباً متطوّراً تحتاج إليه لضمان النجاح». و«أجملتُ، في رسالة بعثت بها إلى الديار، بينما كنت في عملية انتشار، الخطوطَ العريضة للرؤية التي أصبحت اليوم واقعاً: بلاكووتر».

عارض آل كلارك وغيره من مدراء بلاكووتر التنفيذيين السابقين، هذه الروايةَ لتاريخ الشركة. «[كلارك] هو الرجل الذي جاء بفكرة بلاكووتر كمركز تدريب في الأساس، وأبلغها لإريك برانس»، يقول مدير تنفيذي سابق في بلاكووتر. «كان آل [صاحب] الفكرة، وجاء إريك بالمال. يكسب إريك الفضل

في ذلك لأنه المالك، لكن الفكرة في الواقع هي فكرة آل»[1]. والأكثر من ذلك، أن ادعاء برانس وضعه، في ١٩٩٦، «رؤية بلاكووتر كما هي اليوم»، مشكوك فيه نظراً إلى مقدار ارتباط نجاح الشركة بـ «الحرب على الإرهاب». لكن إريك، بسبب تربيته والتدريب الذي حصل عليه على أيدي والده وأصدقاء العائلة وحلفائها المحافظين، كان تلميذاً متقيّداً بنظريّة اقتصاد السوق الحرة والخصخصة. وأدرك بوضوح ما دفع بآل كلارك إلى تصوّر منشأة التدريب للحكومة الفديرالية «تحتوي على كل شيء». ولم يكن لمشروع بلاكووتر، من جوانب عدة، أن يأتي في وقت أفضل، ملتقياً كما فعل مع احتضان الحكومة لبعض السياسات نفسها التي طالما دافعت عنها عائلة برانس.

وُلدت بلاكووتر تماماً في الوقت الذي كان فيه الجيش في وسط حملة تخصيص كبرى لا سابقة لها، بدأت بقوة إبان فترة تولّي ديك تشيني وزارة الدفاع، من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣، في ظل جورج هـ. و. بوش. «خفض تشيني، في سنته الأولى في منصبه، الإنفاق العسكري بعشرة مليارات دولار. ألغى عدداً من أنظمة الأسلحة المعقّدة والمكلفة، وخفض عدد الجنود من ٢,٢ مليون إلى ١,٦ مليون. وسنةً بعد سنة، من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣، أخذت موازنة الجيش في التقلّص في ظل تيشني»، بحسب ما كتب دان بريودي في كتابه «روزنامة هاليبرتون» *The Halliburton Agenda*. في أوائل التسعينيات، كان الجيش يعتمد قليلاً على المقاولين المدنيين، لكن تشيني كان ميّالاً إلى تغيير ذلك. والفكرة هي في تحرير الجنود لخوض القتال بينما يتولى المقاولون الخاصون لوجستيات الدعم الخلفي. وهذه كانت أيضاً طريقة منظمة في التعاطي مع كابوس العلاقات العامة الذي يعقب كل مرة تأخذ فيها الولايات المتحدة على نفسها إرسال قوات إلى ما وراء البحار. فالمزيد من المقاولين يعني عدداً أقلّ من الجنود، وإحصاء أكثر استساغة سياسياً للجنود. وكلّف تشيني، في نهاية ولايته، شركة رديفة لهاليبرتون هي براون أند روت (وأعيدت تسميتها لاحقاً براون أند روت أند

(١) مقابلة في آب/أغسطس، ٢٠٠٦.

كيللوغ KBR غداة اندماج مع مقاول الأعمال الهندسية م. و. كيللوغ) للقيام بدراسة سرّية حول كيف يمكن الجيش أن يخصص غالبية خدمات الدعم ـ إقامة الجنود، الطعام، غسل الثياب. . . إلخ ـ، في العمليات العسكرية الأميركية الدولية. دُفع لبراون أند روت مبلغ ٣,٩ ملايين دولار لوضع تقرير سيؤدي، في شكل فعّال، إلى خلق سوق مربحة، بشكل غير متوقع، من خلال التوسيع الكبير لبرنامج البنتاغون لزيادة اللوجستيات المدنية Pentagons Logistics Civil Augmentation Program. وبالفعل، مع حلول أواخر آب/أغسطس ١٩٩٢، كان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قد اختار هاليبرتون، التي سرعان ما سيتولاها تشيني نفسه، للقيام، عملياً، بكل أعمال الدعم للجيش على امتداد السنين الخمس المقبلة. وشرّع هذا العقد الأول مع هاليبرتون، البابَ أمام التخصيص السريع الذي سيبلغ أوجه في عملية التعاقد المدرّة للثروة في العراق، وأفغانستان، وغيرهما، والتي أذنت بها الحرب على الإرهاب.

وفي الوقت الذي شرع فيه آل كلارك، وإريك برانس، وحفنة من الآخرين، في أواسط التسعينيات، في التخطيط الجدّي لتأسيس ما سيصبح لاحقاً بلاكووتر، كان الجيش قد بدأ منذ أعوام في خفض حجمه، وسقط بعض منشآت التدريب ضحية لهذا الاتجاه. وكانت هذه المنشآت أيضاً من العناصر الأكثر قيمة في الآلة العسكرية. إلا أن عملية إعادة التعبئة الأساسية وقانون الإقفال، التي بدأت في حقبتي ريغان ـ بوش، في الظاهر كعمليّة لحصر النفقات، تسارعت في عهد بيل كلينتون، وتركت مع الجيش ما رأى فيه الكثيرون في مجتمع القوات الخاصة، عدداً غير مناسب من منشآت التدريب. وسيؤمن خفض حجم الجيش أرضاً خصبة لبلاكووتر لتفرخ وتنمو وتسرع. «كانت هناك حاجة إلى التدريب لدى الجيش ووحدات العمليات الخاصة، لأن معظم حقول الرماية والمنشآت، تعود إلى الحرب العالمية الثانية، وقد أصبحت قديمة العهد»، كما يقول بيل ماسيانجلو، أول رئيس لبلاكووتر، ويدير الآن المبيعات العسكرية والحكومية لحساب عملاق الفنادق سندنت. «بما أنه لم تعد لديهم أمكنة للتدريب، ولم يُوفّر أحدٌ منشأةً عسكرية حديثة، فقد شكّل هذا

كامل مفهوم بلاكووتر عندما تم تصوّرها أوّلا»[١]. وقال آل كلارك عند تأسيس بلاكووتر، إنها «لم تكن فكرة فذّة. فالجميع عرف لمدة عشرين عاماً بوجود حاجة إلى بناء مكان كهذا»[٢]. وبعد وقت قصير من رمي كلارك بفكرته إلى برانس، في ١٩٩٦، قال كلارك إن تلميذه السابق أبلغه «النقمْ بذلك».

في ذلك الوقت، عاشت الولايات المتحدة وسط أحلك فترات التاريخ الحديث للحزب الجمهوري واليمين المسيحي. وعنت هزيمة بيل كلينتون لجورج هـ. و. بوش في الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٩٢، نهاية فترة ذهبية من ١٢ عاماً من الحكم المحافظ التي صاغتها في شكل كبير سياسات ريغان في البيت الأبيض. وعندما نجح جهاز اليمين السياسي، وكان إدغار برانس لاعباً أساسياً فيه، في دفع ثورة ١٩٩٤ الجمهورية، وارتقى نيوت غينغريتش إلى رئاسة مجلس النواب، رأى اللاهوتيون ـ المحافظون في إدارة كلينتون نظاماً يسارياً متطرفاً يفرض على البلاد سياسة مؤيدة للإجهاض، ولمثليي الجنس، ومناهضة للدين. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ـ الشهر الذي سحق فيه كلينتون بوب دول وفاز في الانتخابات ـ نشرت وسيلة الإعلام الرئيسية للحركة المحافظة الجديدة، وهي صحيفة ريتشارد نيوهوس «فيرست ثينغز»، ندوة بعنوان «نهاية الديموقراطية؟»، تساءلت فيها بصراحة قاسية «إذا كنا قد بلغنا، أو نبلغ، النقطة التي لا يعود ممكناً فيها للمواطن المخلص إعطاء موافقة أخلاقية للنظام القائم». وأثارت سلسلة من الدراسات إمكانية حصول مواجهة بين الكنيسة و«النظام»، تبدو أحياناً كأنها تتنبأ بسيناريو حرب أهلية أو بثورة مسيحية على الحكومة، متفحّصة الإمكانات التي تتراوح بين «عدم الامتثال، والمقاومة والعصيان المدني والثورة ذات المبرّر الاخلاقي». وألّف صديق إريك برانس المقرّب، ومعاونه السياسي، والمنتفع منه، تشاك نولسون، واحدة من خمس دراسات رئيسية حول المسألة، وكذلك فعل القاضي اليميني المحافظ روبرت بورك، الذي حاول ريغان، من دون نجاح، تعيينه في المحكمة العليا في

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.
(٢) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

كامل مفهوم بلاكووتر عندما تم تصوّرها أوّلا»[١]. وقال آل كلارك عند تأسيس بلاكووتر، إنها «لم تكن فكرة فذّة. فالجميع عرف لمدة عشرين عاماً بوجود حاجة إلى بناء مكان كهذا»[٢]. وبعد وقت قصير من رمي كلارك بفكرته إلى برانس، في ١٩٩٦، قال كلارك إن تلميذه السابق أبلغه «لنقمْ بذلك».

في ذلك الوقت، عاشت الولايات المتحدة وسط أحلك فترات التاريخ الحديث للحزب الجمهوري واليمين المسيحي. وعنت هزيمة بيل كلينتون لجورج هـ. و. بوش في الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٩٢، نهاية فترة ذهبية من ١٢ عاماً من الحكم المحافظ التي صاغتها في شكل كبير سياسات ريغان في البيت الأبيض. وعندما نجح جهاز اليمين السياسي، وكان إدغار برانس لاعباً أساسياً فيه، في دفع ثورة ١٩٩٤ الجمهورية، وارتقى نيوت غينغريتش إلى رئاسة مجلس النواب، رأى اللاهوتيون ـ المحافظون في إدارة كلينتون نظاماً يسارياً متطرفاً يفرض على البلاد سياسة مؤيدة للإجهاض، ولمثليي الجنس، ومناهضة للدين. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ـ الشهر الذي سحق فيه كلينتون بوب دول وفاز في الانتخابات ـ نشرت وسيلة الإعلام الرئيسية للحركة المحافظة الجديدة، وهي صحيفة ريتشارد نيوهوس «فيرست ثينغز»، ندوة بعنوان «نهاية الديموقراطية؟»، تساءلت فيها بصراحة قاسية «إذا كنا قد بلغنا، أو نبلغ، النقطة التي لا يعود ممكناً فيها للمواطن المخلص إعطاء موافقة أخلاقية للنظام القائم». وأثارت سلسلة من الدراسات إمكانية حصول مواجهة بين الكنيسة و«النظام»، تبدو أحياناً كأنها تتنبأ بسيناريو حرب أهلية أو بثورة مسيحية على الحكومة، متفحّصة الإمكانات التي تتراوح بين «عدم الامتثال، والمقاومة والعصيان المدني والثورة ذات المبرّر الاخلاقي». وألّف صديق إريك برانس المقرّب، ومعاونه السياسي، والمنتفع منه، تشاك نولسون، واحدة من خمس دراسات رئيسية حول المسألة، وكذلك فعل القاضي اليميني المحافظ روبرت بورك، الذي حاول ريغان، من دون نجاح، تعيينه في المحكمة العليا في

---

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

(٢) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

١٩٨٧. «أميركا غير معتادة على الكلام على نظام حكم. فالأنظمة موجودة لدى البلدان الأخرى»، أكدت مقدمة الندوة، التي لا تحمل أي توقيع. وأضافت «تسأل هذه الندوة إذا ما كنّا نخدع أنفسنا. وإذا كنا نفعل ذلك، فما هي انعكاسات مثل هذا الخداع للذات. ونحن بكلمة نظام، إنما نعني نظام الحكم الحقيقي القائم. والسؤال الذي هو عنوان هذه الندوة ليست فيه مغالاة في أي حال من الأحوال. فالموضوع المطروح أمامنا، هو نهاية الديموقراطية». وأعلنت أن «حكومة الولايات المتحدة لم تعد تحكم بموافقة المحكومين... وما يحدث الآن هو أن النظام الدستوري يُستبدل بنظام لا يملك موافقة الشعب، ولن يحصل عليها، ولا يمكنه فرضها». ونقلت الافتتاحية عن رئيس المحكمة العليا أنتونين سكاليا قوله «على المسيحي ألا يدعم حكومة تقمع الإيمان، أو واحدة تجيز زهق حياة إنسانية بريئة».

حملت دراسة كولسون عنوان «ممالك النزاعات». «قد تكون الأحداث في أميركا بلغت نقطة لم يبق للمؤمنين فيها سوى القيام بعمل وحيد مباشر ما، وهو مواجهة من خارج السياسة للنظام الذي يسيطر عليه القضاء»، كتب كولسون، مضيفاً أنه «قد لا يمكن تفادي المواجهة بين الكنيسة والدولة. وهذا ليس بالأمر الذي يجب على المسيحيين أن يأملوا حصوله. لكنه أمر يجب أن يستعدوا له». وشدد على «أن عقداً اجتماعياً ضم المؤمنين بالكتاب المقدس وأصحاب عقول عهد التنوّر الفكري، كان قاعدة تأسيس الولايات المتحدة... وفي حال تم فسخ بنود عقدنا، فقد يضطر المواطنون المسيحيون إلى إجبار الحكومة على العودة إلى التفاهم الأصلي... ويمكن أيضاً طلب الدعم من كتابات توماس جيفرسون الذي تحدّث علناً عن الحاجة إلى الثورة». وتوقف كولسون فجأة، ولم يبلغ حدَّ الدعوة إلى تمرّد مكشوف، لكن من الواضح أنه رأى في ذلك إمكانية وحاجة متميّزتين في المستقبل القريب، قائلاً «بدأت أعتقد، بخوف وارتعاد، أنه كيفما اجتمع المسيحيون في أميركا للوصول إلى إجماعهم، فإننا نقترب سريعاً من هذه المرحلة».

أثارت ندوة «فيرست ثينغز» جدلاً كبيراً، حتى في داخل الحركة المحافظة الجديدة. ومن بين الذين انبروا للدفاع عن كولسون، وبروك، ونيوهوس، وسواهم، كان صديق إدغار برانس القديم، والحليف، والمستفيد جيمس دوبسون من «التركيز على العائلة». كتب دوبسون «أتوجه بأحر الامتنان إلى ناشري «فيرست ثينغز» لتسهيل ما قد يكشف التاريخ أنه أهم ندوة لهم. فالمشروعية الأخلاقية لحكومتنا الراهنة، ومسؤولية المسيحيين حيالها، هما مسألتان ذاتا أهمية عظمى». و«أنا أتساءل: هل نملك الجرأة للتصرف استناداً إلى النتائج التي قد نصل إليها في هذه المناقشات؟». وقال دوبسون إن الدراسات «أثارت قضية مسلّماً بها حول لاشرعية نظام يحاول الآن تصوير نفسه على أنه ديموقراطية»، مضيفاً «أستند إلى تقاليد مسيحية طويلة الأمد تعتقد أن الحكّام قد يفقدون انتدابهم الإلهي عندما ينتهكون بانتظام القانون الأخلاقي الإلهي... وربما نحن نقترب بسرعة من هذا النوع من نقطة اللاعودة التي واجهها أسلافنا الروحيون: الاختيار بين قيصر والله. وأنا لا أجد متعة في هذا الاحتمال، وأصلّي ضدّه. إلا أنه من المفيد ملاحظة أن مثل هذه الأزمنة كانت تعيد، تاريخياً، التجدد إلى الإيمان».

وُلدت بلاكووتر على هذه الخلفية: رمي القفّاز الذي قام به الكثيرون من الزعماء المحافظين الأقوياء الذين دعمهم برانس وأفراد عائلته ورشّحوهم. وبعد شهر على سبر ندوة «فيرست ثينغز» إمكانية «المواجهة بين الكنيسة والدولة» و«الثورة التي لها مبرر أخلاقي»، سيبدأ إريك برانس في إنشاء واحد من أكبر مخزونات الأسلحة الخاصة في الولايات المتحدة، على بعد ساعات قليلة من واشنطن العاصمة. ومتّن إريك في الوقت نفسه، روابطه مع مشرّعين جمهوريين أقوياء، ومع زعماء حركة المحافظين الجُدد، وأصبح ممولاً رئيسياً على سويّة واحدة مع والده[١]. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بعد ثلاثة أشهر من تسريحه من الخدمة الفعلية في مغاوير البحرية،[٢] دمج شركتي بلاكووتر، لودج

(١) سجلات فريهايت فونديشن وإدغار وإلسا برانس فونديشن.

(٢) سجلات إريك د. برانس العسكرية.

وترينينغ سنتر.[1] وفي السنة التي تلت، اشترى أكثر من أربعة آلاف فدّان في مقاطعة كوريتوك، في كارولينا الشمالية، بـ ٧٥٦ ألف دولار، ونحو ألف فدان في مقاطعة كامدن المجاورة بـ ٦١٦ ألف دولار. وسيتم بناء مملكة برانس الجديدة على مقربة من غريت ديسمال سوامب. وكانت الفكرة المعلنة وراء بلاكووتر هي «تلبية الطلب المتوقع من الحكومة لمصادر سلاح خارجية، وما يتعلّق بها من تدريب أمني».

ربما أصبح لـ «بلاكووتر يو. أس. أيه.» اليوم تأثير ووصول إلى بعض أقوى العملاء السرّيين الذين يجوبون غرف السلطة في واشنطن العاصمة، إلا أن الشركة كافحت، عند معاينتها، لإقناع لجنة التخطيط في مقاطعة كوريتوك ـ وسكانها ٣١ ألفاً تقريباً ـ[2] بوجوب السماح لبلاكووتر بالشروع في العمل. ففي أيام أميركا، في عهد بيل كلينتون، السابقة لـ ٩/١١، لم يكن مفوضو لجان التخطيط قلقين من الإرهاب الدولي، ولم يسعهم استيعاب الشركة التي ستصبحها بلاكووتر. بل إن ما شغلهم هو قيمة الممتلكات، وضجيج التجهيزات، وإمكانية أن تأتي إلى مجتمعهم للتدرّب مجموعاتٌ ميليشياوية شبيهة بتلك التي ارتبط بها مفجّر مدينة أوكلاهوما، تيموثي ماكفي. وعندما قدّم إريك التماساً إلى مفوضي اللجنة، وُصف مشروعه بأنه «حقل رماية خارجي كلفته مليونا دولار». وقدّر برانس، في ذلك الوقت، أن منشأته قد تخلق ما يصل إلى ٣٠ فرصة عمل جديدة في المقاطعة، وتساعد على تدريب دائرة الشريف. إلا أن برانس احتاج، قبل أن يعطي موافقته على المنشأة، إلى أن يقنع لجنة التخطيط بوضع نظام جديد يسمح ببنائها، وبتعداد أنواع الحماية التي ستوضع للحفاظ على هدوء المنطقة ومنع الرصاص الطائش من بلوغ الأماكن السكنية.

قويت المعارضة المحلّية لمشروع بلاكووتر. فقبل ذلك بسنة، ثارت ثائرة الأهالي عندما أصابت رصاصات طائشة من صيّاد، شاحنةً ومبنى في الثانوية

(١) سجلات ديلاوير إنكوربوريشن.
(٢) الاحصاء السكاني الأميركي.

المحلية في خلال ساعات الدراسة. ونتيجة لذلك، أثار مسؤولو المقاطعة أسئلة جدّية حول كفاية منطقة عازلة مقترحة بعرض ٩٠٠ قدم بين الملكيات المجاورة ومناطق الرمي. وقال محامي المقاطعة وليام روم إن «عازل الـ ٩٠٠ قدم، ليس في الحقيقة عازلاً آمناً». «لن يريد أحد أن يعيش في أي مكان قريب من حقل للرماية»، بينما أكد أحد السكان الآخرين «لم أتحدّث إلى أي شخص يؤيّد هذا». وقالت امرأة في واحد من الاجتماعات الأولى، إنها «لن تفكّر مطلقاً في شراء أي شيء على مقربة من حقل رماية بهذا الحجم». وبدا أن اللجنة، أيضاً، لم تقتنع بالفكرة، ورفضت بعد شهر طلب برانس وضع نظام جديد. «خاب أملنا كثيراً»، قال برانس في ذلك الوقت. «بالنسبة إلى مقاطعة تدّعي أنها جنة الرياضيين، فإن هذا لا يبشّر بالخير بالنسبة إلى رياضات الرمي المأمونة». ومضى برانس، بعدما خيَّبته كوريتوك، في طريق مقاطعة كامدن التي وافقت سريعاً على المشروع.

في حزيران/يونيو ١٩٩٧، بدأت أعمال البناء في منشأة بلاكووتر. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، افتتحت الشركة أعمالها رسميا[١]. وبالرغم من أن اسم الشركة يُنذر بالشؤم، فقد استُوحي في الحقيقة من المياه السوداء لغريت ديسمال سوامب ـ مستنقع قاذورات، مساحته حوالى ١١١ ألف فدان يمتد من شرق فرجينيا إلى شمال شرق كارولينا الشمالية ـ على مقربة من مكان بناء بلاكووتر. وبالرغم من أن روايات لاحقة ساقها مديرون تنفيذيون في الشركة، تصوّر أيام بلاكووتر الأولى بالبطيئة، فإن حجم العقود «السوداء» والسرّية، يجعل من الصعب تأكيد ذلك. وبحسب ما يتذكّر كلارك الأمر، فإن الشركة انطلقت بزخم كبير. وقال كلارك «جاءنا مجتمع مغاوير البحرية، لأننا جئنا من مجتمع مغاوير البحرية وكانوا مدركين لذلك. جاؤوا أقلّه للرماية، وإلى الميادين للقيام بتدريباتهم. وتسرّب الأمر إلى الكثير من وكالات فرض القانون. ومع انتشار الخبر، «أتتنا «الأف.بي.آي.»». شكّلت المنشأة نقطة الجذب الأولى للكثيرين

---

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

منهم، لأنها كانت كبيرة وجديدة وقريبة»[1]. وبينما بُنيت بلاكووتر على مستنقع، فإنها كانت تقع استراتيجياً على بعد نصف ساعة من أكبر قاعدة بحرية في العالم، وهي قاعدة نورفولك البحرية، ومساحتها أربعة آلاف وثلاثمئة فدان، وغير بعيدة من مركز مجتمعات الاستخبارات ووكالات فرض القانون الفديرالية. وستؤمن المنشأة أيضاً لوكالات حكومية مختلفة ـ فديرالية، وعلى مستوى الولاية، ومحلّية ـ موقعاً بعيداً ومأموناً لتدريب القوات، بسرّية. ويستذكر كلارك «السبب الأكبر في مجيء هذه الوكالات إلى هنا، هو الابتعاد عن الجميع: عن أنظار العامة، عن الصحافة والناس. فلمجرد أنهم يرتدون البزّات السوداء، يريد الجميع المجيء لرؤية ما يفعلونه»[2].

قال كلارك إن منشأة بلاكووتر الجديدة للتدريب، قدمت إلى قوات العمليات الخاصة الأميركية، مزيّة أخرى تتقدم على ما توفّره منشآت إطلاق النار الموجودة الخاصة، والكثير منها يديره «صائدو جوائز» منافسون. ويستذكر كلارك أن «التدريب الذي نُخضعهم له في بلاكووتر ـ بنوع خاص الذي أخضعتهم له بينما كنت هناك ـ أعطاهم نوعاً من نفحة منعشة من الهواء. إن أحداً ما ليس في النهاية صائد جوائز تنافسياً، أو أي نوع من أنواع رماة الحركة». وقال كلارك إن الرمي التنافسي يتعلق كله بالأنا، أنا، أنا. والمركز الثاني بالنسبة إليهم مجرد جائزة صغيرة، لكن بالنسبة إلى الرماة التكتيكيين، أولئك الذين عليهم اقتحام الأبواب أو المضي إلى الصحراء، فإن الوجود في المركز الثاني ليس بالأمر الجيد كثيراً».

قامت بلاكووتر، في ١٩٩٨، بأعمال نشطة في تدريب زبائن خاصين وحكوميين على استخدام طائفة واسعة من الأسلحة: من المسدسات، إلى البندقيات الدقيقة التصويب، فالأسلحة الرشاشة. وأجّرت المنشأة لمغاوير البحرية للقيام بتدريباتهم. واكتتب رجال شرطة من فيرجينيا، وكارولينا الشمالية، وكندا،

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.
(٢) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

في برامج بلاكووتر التدريبية. وأخذت الشركة تتلقى طلبات استفسار من حكومات أجنبية. اهتمّت الحكومة الإسبانية في تفاصيل التدريب الأمنية التي ستوفّر الحماية للمرشحين للرئاسة، بينما أعربت البرازيل عن اهتمامها في التدريب على مكافحة الإرهاب. وأبلغ واحد من الزبائن الأوائل صحيفة «فيرجينيان بايلوت» في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ «أنهم أفضل الأفضل... من الرائع المجيء إلى مدرسة يدرّبك فيها الأفضل في العالم. إنه لشرفٌ الوجود هناك».

مع انتشار الخبر عن تدريبات بلاكووتر، أراد برانس وغيره من المدراء التنفيذيين التأكد من نيل بلاكووتر شهرة كونها المنشأة الأولى من نوعها. قال ماسيانجيلو، الرئيس الأول للشركة، في مقابلة صحافية «أنا ضابط في المارينز، عملت لـ ١٥ سنة في عالم الفنادق، وكانوا يبحثون عن شخص يملك هذا التوازن». «وفّرت بلاكووتر ما هو أكثر من التدريب. فمسألة خدمة الزبائن برمتها، والجو، والمكان، والمنشآت، هي كلها السبب الذي دفعهم إلى استخدامي»[1]. وفي أواخر ١٩٩٨، تفاخرت بلاكووتر بمقرّها الذي تبلغ مساحته تسعة آلاف قدم مربّع، ويحتوي على قاعات للمحاضرات، وغرف تدريس، وقاعة استراحة، ومتجر متخصص، وقاعة طعام. وكان بعض العروض الأولى المتاحة، يحتوي على ميادين تدريب مختلفة تتضمن واجهة شارع في المدينة، وحوض ماء للتدريبات البرمائية.

زار ستيف واترمان، وهو مؤلف مكلّف من مجلة «سولدجر أوف فورتشن»، بلاكووتر في ١٩٩٩، ووصف منشأة مويوك بعبارات تفيض حماسة وإعجاباً: «يمكنني اعتبار بلاكووتر، بصالتها الكبرى للطعام (سأصفها بالأحرى بأنها أشبه بكافيتيريا)، وأنظمتها التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية في مهاجعها، والماء الساخن المتوفر في الحمامات، بأنها متقدمة على أي من مراكز التدريب المدنية أو العسكرية التي سبق وزرتها»، كتب واترمان. «عندما تستدير حول الزاوية الأخيرة وتتمكن من رؤية المباني، يتضح سريعاً أن أصحاب هذا المركز جادون

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

للغاية في مسعاهم، ولم يتم توفير أي شيء لجعل هذا المركز منشأة من الطراز الأول. المباني جديدة. . . والمكان حسن التصميم ومتقن. إلى اليمين توجد مباني المهاجع والمركز التعبوي. ومباشرة إلى الأمام، المبنى الرئيسي الذي يضم الصفوف، والمتجر، والمكاتب الإدارية، والكافيتيريا، ومستودع الأسلحة، وغرف المؤتمرات، وغرفة الاستقبال، حيث تُغزل كل الروايات، وتُعرض نماذج عن فن تصبير الحيوانات. ويطل عليك بصورة هائلة، من فوق المدفأة النارية، دب أسود كبير بينما تراقبك حيوانات كثيرة أخرى عبر أعينها البلاستيكية. تقع منطقة تنظيف السلاح خارجاً عند جانب المبنى الرئيسي حيث يوجد متسع لنحو دزينة من الأشخاص لتنظيف السلاح. وترتفع المقاعد إلى علو الصدر، وتوجد صنابير هواء مضغوط لنفخ الغبار والأوساخ عن الأسلحة. وفي كل من غرف المنامة أربعة أسرّة، كل سريرين فوق بعضهما البعض، مع خزانة فسيحة لكل نزيل. وتوجد غرفتا حمّام، تحتوي كل منهما على عدة فسحات صغيرة لحمّامات الرشّ. وعلى جانبي مبنى المهجع، غرفة كبيرة فيها أريكة وعدة كراسي. والتلفزيون في كل من غرفتي الاستقبال، موصول بأحد أنظمة الأقمار الصناعية. ويوجد أيضاً براد، ومبرّد للماء في كل من الغرفتين. وتوجد أيضاً مجلات ليتصفّحها الزوّار». وفي ١٩٩٨، استضافت بلاكووتر مسابقة في المسدسات اليدوية بين الشرطة والجيش، هي الأولى في مناسبات كثيرة مثلها، دُعيت في ما بعد «الرماية» في بلاكووتر، وستجلب إلى مويوك أناساً من مختلف أصقاع الأرض. لكن، سرعان ما ستثبت بلاكووتر مقدرتها القوية على استغلال المأساة والخوف. وستطلق ١٩٩٩، سلسلة مما يكاد يكون حوادث عنفية سنوية بارزة ستظهر على التلفزيونات العالمية، وتؤدي إلى مزيد من الأعمال والمكاسب المتزايدة لبلاكووتر.

في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، دخل ديلان كليبولد وإريك هاريس إلى ثانويتهما، كولومباين هاي سكول، في كولورادو، مرتديين معطفين أسودين ومدججين بالأسلحة النصف أوتوماتيكية والبنادق الأوتوماتيكية. وشرع الاثنان في عملية قتل هائجة زهقت أرواح ١٢ من رفاقهما الطلبة، وأحد المعلمين.

وسرعان ما أُطلق على الحادثة اسم «مجزرة كولومباين». وبالرغم من واقع أن عدد عمليات إطلاق النار في المدارس قد انخفض من ٣٢ خلال السنة الدراسية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ إلى ١٩ في خلال ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩، فإن الدعاية التي أحاطت بكولومباين روّجت للذعر من انتشار مثل هذه الحوادث في أنحاء البلاد. وأدت أيضاً بمختلف مستويات أجهزة تطبيق القانون، إلى مراجعة قدرتها على الاستجابة لمثل هذه الأحداث. «لم يفكّر أحد في أن كولومباين يمكن أن تحدث»، قال حينها رون واتسون، المتحدث باسم الاتحاد الوطني للضباط التعبويين. «لذلك، فإن كولومباين قد بدّلت في طريقة التفكير، ورمت بجسم متكرّش إلى التدريب».

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وجد نحو ٤٠٠ عنصر في فريق القوة الضاربة «سوات» SWAT، طريقهم إلى مويوك لإجراء تدريبات في «آر يو ريدي هاي سكول» (ثانوية هل أنت مستعد؟) المنشأة حديثاً. وضخ الاتحاد الوطني للضباط التعبويين مبلغ ٥٠ ألف دولار لبناء الغرف الخمس عشرة في المدرسة الوهمية التي تبلغ مساحتها ١٤ ألفاً و٧٤٦ قدماً مربعاً، إلا أنه من المرجّح أن المشروع كلّف بلاكووتر أكثر من ذلك بكثير. وعلى غرار مشاريع مستقبلية، امتلك برانس الوسائل والدافع للتوسع، إذا اعتقد أنه سيكون لذلك مردود. «امتلك إريك ما يكفي من المال ليدفع مباشرة لكل ما يحتاجون إليه، بحيث يمكنه استعادة ماله، وهو يملك رأسمالاً كبيراً»، قال آل كلارك. «وهو ربما ورث ٥٠٠ مليون دولار، بحيث إن لديه فائضاً من المال ليلعب به»[1]. وتميّزت المدرسة الوهمية بتأثيرات صوتية تحاكي أصوات تلاميذ يصرخون، ولطخ من الدم، وإصابات بطلقات بنادق، وذخيرة التدريب. «أنت تتعاطى مع الفوضى: مع كمّ هائل من الارتباك»، قال آل بيكر، القائد المتقاعد لوحدة الطوارئ في شرطة نيويورك. «كلهم فتيان وغير معروفين في هذا المكان الفسيح. هناك جلبة هائلة. وأنت لا تعرف من هو مطلق النار. إننا نحاول تلقينهم تِقنيات تحرير محيط عدائي. هناك الكثير من نزف الدم، وهو أمر لا يمكنه الانتظار».

---

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

السرعة التي تم فيها بناء ثانوية و«آر يو ريدي» أقنعت الاتحاد الوطني للضباط التعبويين، وهو المنظمة التي تدرب سنوياً آلاف رجال الشرطة، بتقسيم مؤتمرها السنوي ما بين فيرجينيا بيتش ومَنشأة بلاكووتر في مويوك. استجلب الحدث فرقاً تكتيّة وضباط شرطة من كل الولايات المتحدة ومن كندا وهايتي وبلجيكا وإنكلترا. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٠، كان الاتحاد الوطني للضباط التعبويين قد أخضع أكثر من ألف ضابط للتدريب في «آر يو ريدي»، بينما شرعت أقسام الشرطة في أنحاء البلاد تسمع أكثر فأكثر باسم بلاكووتر. وفي إحدى سهرات الاتحاد الوطني للضباط التعبويين في ذلك الوقت، علّق برانس بأن أحداثاً شبيهة بكولومباين هي بمثابة «تذكير بأن اليقظة هي ثمن الحرية، وأننا نحتاج إلى شرطة وجيش مدربين جيداً. فالعالم لا يعاني نقصاً في الشرور».

في الأول من شباط/ فبراير ٢٠٠٠، قامت بلاكووتر، وقد أخذ اسمها ينتشر في مجتمع تطبيق القانون، بخطوة هائلة إلى الأمام، إذ حصلت على أول عقد لها مع إدارة الخدمات العامة، واضعة لائحة وافقت عليها الحكومة، بالخدمات والبضائع التي يمكن بلاكووتر بيعَها للوكالات الفيدرالية، والثمن الذي يمكنها أن تطلبه رسمياً. وأدى الفوز ببرنامج إدارة الخدمات العامة، إلى انفتاح بلاكووتر على «عقود طويلة الأمد على مستوى الحكومة». وأجمل البرنامج لائحة بأسعار استخدام منشآت بلاكووتر، أو الاستعانة بمدرّبيها في تدريبات مختصّة. ويكلف استخدام منطقة التدريب التكتية ١,٢٥٠ دولاراً في اليوم لأقل من عشرين رام. واستخدام مناطق التدريب المدنية، وثانوية «آر يو ريدي» جزء منها، يكلفُ ١,٢٥٠ دولاراً في اليوم لأقل من ثلاثين شخصاً، و١,٥٠٠ دولار في اليوم لأكثر من ذلك. ويمكن تأجير كل ميدان للتدريب للوكالات الحكومية بخمسين دولاراً للشخص في اليوم على ألا يقل المبلغ عن خمسمئة دولار. ووفّر البرنامج أيضاً مدربين من بلاكووتر، بـ ١,٢٠٠ دولار في اليوم، لتعليم صفوف في الحماية التنفيذية، وحماية القوة، والقتال المتقارب، وحركة دخول الركاب إلى السفن، وإنقاذ الرهائن. وسمح لبلاكووتر ببيع أهداف صُممت خصيصاً، وغيرها من أدوات التدريب لأي وكالة تطلبها. وتراوحت

العروض بين مصيدات للرصاص بـ ٣٣٥,١ دولاراً، و«رشّاشات غاز الفلفل» بـ ١٧٠ دولاراً، إلى أهداف متحركة بـ ٥١٢ دولاراً. وقد لا تبدو هذه الأمور، في حد ذاتها، بضائع مربحة كثيراً، إلا أن وجود برنامج إدارة الخدمات العامة فتح أبواب بلاكووتر، في شكل خاص، لمجمل الحكومة الفديرالية بشرط أن تعرف تسييس الأمور بما يكفي لحصد العقود. ويشرح جيمي سميث في إحدى المقابلات، أن «الأمر أشبه بكي ـ مارت فُتح خصيصاً للحكومة»[1]. وسميث عميل سابق لـ «السي.آي.أيه». أمضى أعواماً يعمل لبلاكووتر. «فالحصول على عقد إدارة الخدمات العامة يسمح للحكومة بالمضي في شراء البضائع من دون الحاجة، حقيقة، إلى القيام بمناقصة». والعمل الحقيقي الذي على الشركات القيام به عندما تفوز بتسمية إدارة الخدمات العامة، هو تشحيم دواليب مختلف الوكالات الحكومية، وإقناعها باستخدام خدمات الشركة غالباً، وفي شكل واسع. وهنا يأتي دور الروابط السياسية للشركة. وطورت هاليبرتون نموذجاً أمكن بلاكووتر وغيرها تقليده. وبحسب وصف سميث، فإن «الأمر نوع من المصافحة، وتقول هذا برنامجنا الخاص لإدارة الخدمات العامة، فلنرَ ما يمكننا فعله». والدفعة الأولى لبلاكووتر، بحسب عقدها مع إدارة الخدمات العامة، بلغت ٦٨ ألف دولار في آذار/مارس ٢٠٠٠، لقاء «أجهزة تدريب على السلاح»[2]. وعلى ما اتضح، فإن هذا هو المبلغ تحديداً الذي منحه إريك برانس في وقت لاحق من السنة، للجنة الجمهورية الوطنية للانتخابات في الدولة في سنة انتخابات شهدت حصول جورج دبليو بوش على السلطة[3].

وقُدّرت قيمة عقد السنين الخمس، الأساسي لبلاكووتر مع إدارة الخدمات العامة (أي توقّع الحكومة لمقدار الأعمال التي يمكن بلاكووتر القيام مها مع الوكالات الفديرالية) بمبلغ زهيد هو ١٢٥ ألف دولار. وعندما مدد العقد لخمس سنين أخرى في ٢٠٠٥، بلغ التقدير ٦ ملايين دولار. إلا أن كل هذه

(١) مقابلة في آب/أغسطس، ٢٠٠٦.
(٢) سجلات وزارة الدفاع.
(٣) سجلات اللجنة الفيدرالية للانتخابات.

التوقعات كانت بعيدة بما لا يقاس عن الأعمال الفعلية التي ستفوز بها بلاكووتر مع إدارة الخدمات العامة. فمنذ ٢٠٠٦، كانت بلاكووتر قد قبضت ١١١ مليون دولار في ظل البرنامج. وقال المتحدث باسم إدارة الخدمات العامة، جون أندرسون، «إنه عقد متعدد المنح، بكميات غير محددة، وتسليمات غير محددة». «عندما يتم منح العقد في البداية، لا ندري إذا كانت الوكالات ستقدّم طلبيات أم لا مع المتعاقدين، لأن على المتعاقد أن يتنافس مع... متعاقدين آخرين على الطلبيات. ولذلك، فإننا نحدد قيمة العقد بالدولار بـ ١٢٥ ألفاً. ومن الواضح أن بلاكووتر حققت نجاحاً كبيراً في مساعيها، وأمكنها إرساء مبيعاتها على ١١١ مليون دولار على فترة تمتد ست سنين».

في العام ٢٠٠٠، وبينما كانت أعمال بلاكووتر إلى انتعاش، لم تسر الأمور على ما يرام في منشأة مويوك. فقد وجد آل كلارك، الرجل الذي يُرجع الكثيرون إليه الفضل في نشوء الشركة، نفسه على خلاف مع برانس وغيره في الشركة. «مع مرور الوقت، حدثت أمور لم أوافق عليه فعلاً، لهذا شعرت بأنه عليَّ الشروع في أعمال أخرى»، يستذكر كلارك، الذي أسس، في العام ٢٠٠٠، «الأنظمة التكتيكية الخاصة» مع موظف سابق في بلاكووتر وزميل في مغاوير البحرية، هو ديل ماكليلان. «أحد الأمور التي أخذت في الحصول، أن إريك أرادها أن تصبح ملعباً لأصدقائه الأثرياء. وسئلت لماذا أقوم بتدريب العنصر العادي في الجيش بالمستوى نفسه الذي قمت فيه بتدريب مغاوير البحرية. ودحضت ذلك بالقول: لماذا تريدون تركيز قيمة حياة شخص ما على البزة التي يرتديها، لأن الرصاص لا يُفرّق عندما يبدأ باللعلعة. وقيل لي أساساً إن معاييري عالية جدا»[1].

وقال كلارك إنه، أثناء التمارين، «أعطيت الجميع كل ما لدّي في حينها»، لكنه قال إن مدراء الشركة التنفيذيين «اعتقدوا أنه لن تعود لدى الزبائن حوافز للعودة إذا أعطيتهم كل شيء، وكانت حجّتي أنهم قد لا يحصلون على فرصة بالعودة، لذلك علينا، ما داموا موجودين عندنا، أن نعطيهم كل ما لدينا.

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

الكثيرون من رجال الشرطة دفعوا من جيوبهم، مستخدمين فترات عطلتهم بعيداً من عائلاتهم، ليقصدوا مدرسة اعتقدوا أنها ستعطيهم ما لن تعطيهم إياه مراكز عملهم». وكمؤسس لبلاكووتر غادرها قبل أن يُعزّز وضعها المادي، كانت لدى كلارك فكرة ملطّخة عن برنس وعن الشركة. وعبر ناطق باسمه، رفض برنس إجراء مقابلة توضع في هذا الكتاب، وبذلك تكون أقوال كلارك غير مؤكدة، في ما عدا الأجزاء التي تتطابق مع تاريخ بلاكووتر الرسمي. ورفض كلارك التوسع أكثر في خلافه مع برانس، إلا أنه اختصر شعوره حول مغادرته بلاكووتر: «لنضع الأمر على هذا النحو: أردته أن يكون مكاناً بناه محترفون لمحترفين. أردته أن يكون احترافياً، ولم أشعر بأنه على هذا النحو». وعندما غادر كلارك في العام ٢٠٠٠، كانت بلاكووتر قد بدأت فعلاً طريقها إلى النجاح، وكسبت مئتي ألف دولار كدفعات من عقدها مع إدارة الخدمات العامة وغيرها من المنح، إلا أن الاعمال لم تبدأ فورتها فعلاً إلا بعد أكثر من سنة. وسيعود الفضل في ذلك إلى هجومين إرهابيين سيُنسبان إلى أسامة بن لادن.

فبعيد الحادية عشرة من قبل ظهر الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، في مرفأ عدن اليمني، اقترب زورق صغير من المدمرة الأميركية الحاملة للصواريخ الموجهة «يو.أس.أس. كول»، التي انتهت للتو من توقف روتيني للتزود بالوقود. وبينما الزورق يقترب من جهة السفينة المقابلة للمرفأ، انفجر، محدثاً فجوة بقياس أربعين قدماً مربعة في السفينة الضخمة. وسيتبنى أسامة بن لادن لاحقاً المسؤولية عن الهجوم الذي قتل ١٧ بحاراً أميركياً وجرح ٣٩ آخرين. وهذه المأساة السنوية الثانية، في أعقاب مجزرة كولومباين في ١٩٩٩، التي ستعود بالفائدة على بلاكووتر، انتهت بعقد بقيمة ٣٥,٧ مليون دولار مع البحرية، وهي فرع مؤسسي بلاكووتر في القوات المسلحة، للقيام بتدريبات على «حماية القوة». والضباط والجنود البحريون لا يتلقون، عادة، التدريب على القتال، إلا أن الأمر أخذ في التغيّر مع ازدياد التهديدات للأسطول. «كان الهجوم على «يو.أس.أس. كول» مأساة رهيبة، ومثالاً دراميّاً على نوع التهديد الذي تواجهه، يومياً، قواتنا العسكرية عبر العالم، وتشديداً على أهمية حماية القوة، اليوم وفي المستقبل معاً»، هذا ما أبلغه الأميرال فرن كلارك، رئيس

العمليات البحرية، في أيار/مايو ٢٠٠١، لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ. «اتخذت البحرية إجراءات في البلاد والخارج لمواجهة هذا التحدي، وشرعت في تغيير كبير في الطريقة التي نخطط فيها ونطبق الدفاع عن الذات. قمنا بتحسين تجهيزات جنودنا، والتدريب، وتجهيزات قواتنا البحرية لتحقيق أفضل لمقاربة المقاتل المحارب لسلامته الجسدية، مع التركيز الأساسي على التدريب على السلاح وأمن القوة في جميع المهمات والأنشطة والأحداث. أضف إلى ذلك، أننا متفرغون من أجل ضمان أن يتشرّب كل من بحارتنا الحالة الذهنية هذه». عند ذلك الحد، كانت البحرية قد ألزمت نفسها أن تتضمن فعلاً «خطة شاملة لخفض نفقات البنى التحتية من خلال المنافسة، والتخصيص، والبحث عن مصادر خارجية». ومن بين مشاريعها مراجعة ما يعادل نحو ٨٠,٥٠٠ مركز بدوام كامل من مصادر خارجية. وبالرغم من أن تفجير «يو.أس.أس. كول» أعطى دفعاً ذا مغزى لأعمال بلاكووتر، إلا أن ذلك سيبدو باهتاً بالمقارنة مع المكسب العظيم الذي سيأتي بفضل أعظم عمل إرهابي يتم على وجه الأرض الأميركية.

صباح الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قامت الرحلة الرقم ١١ التابعة للخطوط الجوية الأميركية، حاملة ٩٢ راكباً من بوسطن إلى لوس أنجليس، بتغيير مسارها فجأة، وتوجهت مباشرة نحو مدينة نيويورك. وفي الساعة ٨:٤٦ قبل الظهر، اصطدمت الطائرة مباشرة بالبرج الشمالي لمبنى التجارة العالمي. بعد ذلك بنحو ١٧ دقيقة، تحطّمت الرحلة ١٧٥ للخطوط الجوية الأميركية أيضاً في البرج الجنوبي. وفي الساعة ٩:٣٧ قبل ظهر اليوم نفسه، ضربت الرحلة ٧٧ للخطوط الجوية الأميركية البنتاغون. وبينما النار والدخان يلتهمان كل شيء في المبنيين الأكثر شهرة في أميركا، فإن الهجمات سرّعت في شكل شبه فوري روزنامة الخصخصة والغزو اللذين طالما أرادهما الكثيرون من الأشخاص الذي تولوا زمام السلطة في البيت الأبيض قبل ذلك بأقل من سنة. وأشرف توماس وايت، وزير الجيش التابع لبوش، والمدير التنفيذي السابق لإنرون، على التطبيق السريع لروزنامة الخصخصة التي أطلقها ديك تشيني قبل

عقد من ذلك. وسرعان ما سيشهد البرنامج ضخ مئة مليار دولار شاملة في الصناعة العسكرية التي تسعى إلى الكسب. وستكون شركة إريك برانس، بلاكووتر، من بين أكبر المستفيدين من «الحرب على الإرهاب» التي أعلنتها الإدارة حديثاً. وعلى حد تعبير آل كلارك، فإن «أسامة بن لادن حوّل بلاكووتر إلى ما هي عليه اليوم من نفوذ وسلطة».

«أحدث تفجير «يو.أس.أس. كول» في مدينة عدن اليمنية، هزة كبيرة في البحرية الأميركية، كانت لها تداعياتها الكبيرة، ثم جاء ٩/١١ وعمّت ارتدادات هذه الهزة جميع أصقاع العالم»، على حد قول نائب رئيس بلاكووتر، كريس تايلور، في خطاب ألقاه في ٢٠٠٥ في كلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن. «وردّت البحرية بالشكل المناسب، مدركة أنه، لمحاربة التهديد الإرهابي الحالي، يحتاج جميع البحارة إلى تدريب حقيقي على التقنيات الأساسية والمتقدّمة لحماية القوة. تحرّكت البحرية بسرعة لإنشاء برنامج تدريب سليم تقوم بلاكووتر الآن بعملية التنفيذ والإدارة لمعظمه في كافة أنحاء البلاد. وأصبح البحارة في كافة أنحاء العالم الآن أفضل استعداداً للمبادرة، والاشتباك بالطريقة المناسبة، ومواجهة هجمات محتملة على سفن البحرية في الموانئ أو لدى إبحارها، وهزيمتها. ودرّبت بلاكووتر حتى الآن نحو ٣٠ ألف بحار». ومُنحت بلاكووتر، رسمياً، عقداً مع البحرية بقيمة ٣٥,٧ مليون دولار «للتدريب على الحماية يتضمن تدريباً أساسياً على حماية القوة... ودورة تدريبية على الحراسة المسلّحة؛ وتدريباً على فرض القانون». وسيتم القيام بالجزء الأكبر من العمل في نورفولك، والبعض منه في سان دييغو وسان أنطونيو. وبعد وقت قليل من سريانه في ٢٠٠٢، علّق مدرّب من بلاكووتر أشرف على العقد، بأن رجاله صُدموا لاكتشافهم أن الكثيرين من البحارة «لم يحملوا قط سلاحاً نارياً، في ما عدا معسكر التدريب».

وفّرت بيئة ما بعد ٩/١١ لإريك برانس وزملائه في بلاكووتر، قماشة بيضاء ليرسموا عليها مستقبلاً مربحاً للشركة، لا حدود له في الظاهر إلا في المخيّلة. فقد جاء وزير الدفاع رامسفلد إلى السلطة مصمماً على توسيع دارماتيكي لدور

ستلعبه الشركات الخاصة، مثل بلاكووتر، في حروب الولايات المتحدة. ووضعت ٩/١١ هذه الروزنامة على أسرع السكك. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، بعد أسبوعين على ٩/١١، ظهر برانس، في طلة إعلامية نادرة، ضيفاً على البرنامج الرائد لـ «فوكس نيوز»، «ذي أوريللي فاكتور». «مضى عليّ حتى الآن أربعة أعوام، وأنا أعمل في مجال التدريب، وبدأت أصبح متهكماً بعض الشيء حول الجدية التي يأخذ بها الناس الأمن»، قال برانس في البرنامج. «وها إن الهاتف يرنّ من دون توقف الآن». وسبب ظهور برانس على محطة «فوكس» كان مناقشة برنامج مشيري الجو والتدريب الذي سيتلقونه، وبعضه سيتم في بلاكووتر. وفي ذلك الشهر، وقّعت بلاكووتر عقداً مع «الأف.بي.آي.» بقيمة ٦١٠ آلاف دولار على الأقل[١]. وسرعان ما ستوفر التدريب تقريباً لكل جناح من أجنحة الحكومة، من مركز الخدمات الإدارية في الأمن القومي الذري التابع لوزارة الطاقة، إلى شبكة مكافحة الجرائم المالية في وزارة المال، إلى مكتب نائب الوزير في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية.

لكن، بينما زادت بلاكووتر، بخدماتها التدريبية في أعقاب ٩/١١، من هامش أرباحها وحسَّنت من صورتها، فإنها لن تكسب شهرتها الحقيقية وثروتها إلا بعد إنشائها «بلاكووتر للاستشارات الأمنية» في ٢٠٠٢، واقتحامها عالم «جنود للإيجار». وعلى غرار ما جرى في تأسيس بلاكووتر، سيوفّر إريك برانس، مرة أخرى، الواسطة لتنفيذ فكرة غيره. وكانت، هذه المرّة، رؤية عميل «السي.آي.أيه.» السرّي السابق جيمي سميث. فقد قام آل كلارك بتجنيد سميث لتدريس صفوف الأسلحة، بينما كان يدرس هو الحقوق في جامعة ريجنت، «الجامعة المسيحية البارزة في أميركا»، في فرجينيا بيتش، ليس بعيداً من بلاكووتر.

وقال سميث، في مقابلة صحافية، انه فكّر للمرة الأولى في احتمالات شركة أمن خاصة عندما كان عميلاً لـ «لسي.آي.أيه.» إبان حرب الخليج في

(١) سجلات بيانات معلومات المقتنيات الفيدرالية.

١٩٩١. «لا أحاول القول إنني كنت نوعاً من المنجّم الذي استبق حدوث هذا كله، بل كانت فكرة صبيانية، بدا كأنها ستواصل وحسب اتجاهات الخصخصة»، قال سميث. «كانت هناك بالفعل شركات تقوم بأمور مماثلة. ولم يكن هناك إدراك عام يحيط بذلك. دينكروب كانت تعمل، وكانت هناك شركات أخرى، مثل سايك، تقوم بأعمال في الاتجاه نفسه». وقال سميث إنه أدرك أن الجيش أخذ في استخدام قوات تابعة لشركات خاصة لحراسة المنشآت العسكرية، وهي ممارسة عُرفت بـ «حماية القوة»، بحيث إنها تفرّغ المزيد من الجنود للمعارك. هذا كان الاتجاه، وقال سميث إنه «لم يعتقد أنه كان شيئاً يمكن إيقافه، بسبب أن طبيعة جيشنا هي الخدمة التطوعية. أو تريدون حقاً أن تقف قوتكم المؤلفة من متطوعين، حرساً عند البوابة الرئيسية، بينما يمكنها القيام بأمور أكثر قيمة لكم؟ لهذا، لم أر أن ذلك سيتغيّر، وأنه من المحتمل أن يستمر وحسب»[١].

وعلى غرار آل كلارك قبل ذلك ببضع سنين، لم يكن سميث يملك حينها الوسائل للشروع في شركته الأمنية الخاصة، خصوصاً أنه بالرغم من أن الطلب كان موجوداً بالتأكيد، فإنه لم يكن طلباً غامراً. ثم، بعد ٩/١١، قال سميث إن برانس «اتصل وقال، هاي، أريدك أن تفكر في وظيفة بدوام كامل والعودة إلى العمل معنا. وقلت له إن ذلك يهمّني، وإنني سأبحث في القيام به شرط أن ننشئ هذه الشركة الأمنية». وافق برانس. إلا أنه، كما ادعى سميث، لم ير الفائدة في ما سيصبح بعد وقت قصير المدرّ الأكبر للمال في بلاكووتر. «قيل لي، لا يمكن تكريس وقتك كله في هذا، لأنه لن ينجح. قالوا، يمكنك تكريس نحو ٢٠ في المئة من وقتك لهذا، وليس أكثر. يجب أن تلتزم بما تقوم به الآن»، قال سميث. انضم سميث إلى بلاكووتر بدوام كامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتم ضم شركة الاستشارات الأمنية في بلاكووتر في ديلاوير في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢[٢]. وفي غضون أشهر، وبينما احتلت الولايات

---

(١) مقابلة في تموز/يوليو، ٢٠٠٦.

(٢) نسخة المؤلف من سجلات شركات وزارة خارجية ديلاوير.

المتحدة أفغانستان، وشرعت في التخطيط لغزو العراق، أخذت الشركة الأمنية في بلاكووتر بالفعل في الربح، وحازت مئات الآلاف من الدولارات شهرياً من عقد قيّم مع «السي.آي.أيه.»[١].

أحد اللاعبين الأساسيين في الحصول على هذا العقد الأول لشركة الأمن في بلاكووتر، كان أ. ب. «بيزي» كرونغارد، المدير التنفيذي لـ «السي.آي.أيه.»، وهو المركز الثالث في الوكالة. ولكرونغارد، الذي عُيّن في هذا المنصب في آذار/مارس ٢٠٠١، خلفية غير مألوفة بالنسبة إلى عامل في الخفاء، كونه أمضى معظم حياة رشده في الاستثمار المصرفي. وقد حوّل ألكس براون، وهي أقدم مؤسسة استثمارات مصرفية في البلاد، إلى واحدة من الأكثر نجاحاً، وباعها في نهاية الأمر إلى بانكرز تراست التي استقال منها في ١٩٩٨. وجرت إيحاءات من طرف خفي بأن كرونغارد عمل لـ «لسي.آي.أيه.» في الخفاء قبل أعوام كثيرة من انضمامه الرسمي إلى الوكالة في ١٩٩٨ كمستشار خاص لجورج تنيت. إلا أنه لن يكشف عن كيفية لقائه مدير «السي.آي.أيه.» سوى بالقول إن ذلك تم عبر «أصدقاء مشتركين». ويتفاخر متخرج برينستون، ولاعب الـ «لاكروس» (لعبة بالكرة وبمضرب طويل اليد بين فريقين) في هول أوف فيم، وعنصر المارينز السابق بأنه لكمَ مرة كلب بحر أبيض على فكّه. وهو يحتفظ بأحد أسنانه في سلسلة معدنية وبصور للحيوان في مكتبه. وبالرغم من عنترياته، يعتبر البعض في الوكالة كرونغارد أنه ليس أكثر من مدّع، وذلك بحسب موضوع نشرته «نيوزويك» في ٢٠٠١، بعد وقت قصير من صعوده إلى موقع الرقم ثلاثة. «مدع؟ ربما أنا كذلك، وربما لست. ولن تحصل مني على أكثر من هذا القدر»، أجاب كرونغارد.

لطالما اهتم أصحاب نظرية المؤامرة في أحداث ١١/٩ بكرونغارد، بسبب ما يُزعم حول أن المصرف الذي ترأسه حتى ١٩٩٨، والذي اشتراه دويتشي

(١) مقابلات في آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ Robert Young Pelton, *Licensed to Kill: Hired Guns in the War on Terror*, New York, 2006, pp. 36-41.

بنك بعد رحيله، مسؤول عن العدد المرتفع، على غير عادة، من خيارات الوضع على أسهم يونايتد إيرلاينز التي جرت تماماً قبل ٩/١١، وهي خيارات لم يتم قط قبضها. وليس هناك بيّنة على معرفته المسبقة بالهجمات. وبينما هو في «السي.آي.أيه.»، عاملاً بإمرة جورج تنيت، تحرّك كرونغارد داخلياً، معيداً تنظيم الأقسام. وضاغطاً لتحقيق مشاريع مثل مؤسسة استخبارات برأسمال ضخم. إلا أنه تحدث أحياناً في العلن. وأعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أنه «سيتم كسب الحرب، إلى حد بعيد، بقوات لم تعرفوا في شأنها، وبأعمال لم تروها، وبطرائق ربما لا تريدون أن تعرفوا بها، لكننا سننتصر».

وبعد نحو ثلاث سنين، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تصدّر كرونغارد الأخبار عندما أصبح أرفع مسؤول في الإدارة يفصح عن فوائد عدم قتل أسامة بن لادن أو أسره. «يمكنكم أن تحاججوا بأننا أفضل حالاً وهو (هارب)»، قال. «لأنه إذا حصل شيء لبن لادن، فربما تجدون أن كثيرين من الناس سيتنافسون على مركزه ويبرهنون على مدى رجولتهم بشن سيل من الهجمات الإرهابية... إنه يتحول إلى قائد أكثر سحراً منه إلى عقل إرهابي مخطط». ووصف كرونغارد أيضاً بن لادن بأنه «رأسمالي أكثر منه رئيس مجلس إدارة»، قائلا «النقل إنني وأنتم نريد أن ننسف ساحة ترافالغار، فنذهب إلى بن لادن، وسيقول لنا، حسناً، إليكم بعض المال وجوازات السفر، وإذا أردتم أسلحة فاقصدوا هذا الفتى».

ليس واضحاً تماماً نوعية العلاقة الفعلية بين برانس وكرونغارد. زعم البعض أن كرونغارد عرف والد برانس. وفي مقابلة هاتفية مختصرة، سيكتفي كرونغارد بالقول إنه «يألف» برانس وبلاكووتر[1]. إلا أن مديراً تنفيذياً سابقاً في بلاكووتر، أكد «أنا أعرف أن إريك وكرونغارد صديقان حميمان». ومهما يكن تورّط كرونغارد، فإن «السي.آي.أيه.» هي التي سلمت بلاكووتر عقدها الأمني الأول في نيسان/أبريل ٢٠٠٢[2]. زار كرونغارد كابول وقال إنه أدرك أن

---

(١) مقابلة في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(٢) مقابلة في آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ Pelton, *Licensed to Kill*, pp.36-41.

المحطة الجديدة للوكالة هناك تفتقر بشدة إلى الأمن[1]. وحصلت بلاكووتر على عقد من دون مساومة بقيمة ٥,٤ ملايين دولار، مدته ستة أشهر، لتوفير ٢٠ حارساً أمنياً لمحطة «السي.آي.أيه.» في كابول. وقال كرونغارد إن عرض بلاكووتر، وليس علاقته ببرانس، هو الذي دفع المؤسسة إلى إعطاء العقد، وإنه تحادث مع برانس في شأن العقد، لكنه لا يذكر من اتصل بمن، وإنه «ليس متأكداً من جاء قبل، الدجاجة أم البيضة»[2]. وقال إن شخصاً آخر كان مسؤولاً في الواقع عن التوقيع على عقد «السي.آي.أيه.» وأكد كرونغارد في مقابلة، أن «بلاكووتر حصلت على العقد لأنها كانت أول من أمكنه إنزال رجال على الأرض». «كنا تحت تهديد المدافع، وقمنا بكل ما يتطلبه الأمر عندما عدت من كابول... همنا الأوحد كان توفير أفضل أمن لجماعتنا. ولو اعتقدنا أن أهل المرّيخ يمكنهم توفير ذلك، أعتقد أننا كنا لنسعى وراءهم».

أصبحت العلاقة بين كرونغارد وبرانس، على ما يبدو، أكثر ألفة بعد التوقيع على العقد. «جاء كرونغارد وزار بلاكووتر، وكان علي أن أجول بأفراد عائلته وأدعهم يطلقون النار مرّات عدة في ميدان الرماية»، قال مدير سابق في بلاكووتر في مقابلة صحافية. «حدث ذلك بعد توقيع العقد، وهو ربما جاء ليرى فقط الشركة التي استأجرها للتو». وبدا أن برانس تملّكه احتمال أن يصبح متورطاً في عمليات سرّية في الحرب على الإرهاب، إلى درجة أنه انفتح شخصياً على خطوط الجبهة. انضم برانس إلى جيمس سميث كجزء من مجموعة الرجال العشرين الأساسيين الذين أرسلتهم بلاكووتر لتنفيذ عقدها الأول مع «السي.آي.أيه.» الذي بدأ في أيار/مايو ٢٠٠٢، وذلك استناداً إلى كتاب روبرت يونغ بلتون «مرخص لهم بالقتل». حرس معظم الفريق محطة «السي.آي.أيه.» في كابول وموجوداتها في المطار، إلا أن سميث وبرانس ذهبا

---

(١) مقابلة في آب/أغسطس ٢٠٠٦.
(٢) مقابلة في آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ Pelton, Licensed to Kill, pp. 36-37.
(٣) مقابلة في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

إلى واحد من أخطر الأمكنة في أفغانستان، شكين، حيث تُقيم الولايات المتحدة قاعدة على بعد أربعة أميال من الحدود الباكستانية. لكن، بعد أسبوع فقط، غادر برانس مفرزة شكين والقلعة الطينية (أطلق عليها البعض اسم «ألامو») التي كانت القوات الأميركية تعمل انطلاقا منها. وأبلغ سميث بلتون أن رحلة برانس أشبه «بلعب دور شبه عسكري لـ «السي.آي.أيه.»»، وأنه غادر «للثرثرة» مع أولئك الذين في وسعهم توفير المزيد من العمل لأمن بلاكووتر. بقي سميث في شكين شهرين، ومن ثم أمضى أربعة أشهر في كابول. وبعد مغادرة شكين، بقي برانس في كابول أسبوعاً. وبدا أن برانس تمتع بالتجربة كثيراً إلى درجة أنه حاول بالتالي الانضمام إلى «السي.آي.أيه.»، لكن ذُكر أنه تم رفضه لأن نتيجة اختبار جهاز كشف الكذب جاءت غير قاطعة. وبالرغم من رفض إعطاء برانس وضع عميل كامل لـ «السي.آي.أيه.»، فقد بدا أنه حافظ على علاقات وثيقة مع الوكالة. وذُكر أن برانس أُعطي «سمة خضراء» تسمح له بالدخول إلى معظم محطات «السي.آي.أيه.». وأبلغ مصدر في وكالة الاستخبارات الشهيرة الصحافي في «هابرز» كن سيلفرستين في ٢٠٠٦، «يأتي إلى هناك [المقر العام لـ «السي.آي.أيه.»] بانتظام، ربما مرة في الشهر أو ما يشابه. يلتقي كبار القوم، وبخاصة في [إدارة العمليات]».

ولأن عقود «السي.آي.أيه.» وغيرها من أجهزة الاستخبارات والأمن هي عقود «سوداء»، يصعب التحديد بدقة الرقم الذي بدأت بلاكووتر تكسبه بعد ذلك العمل الأول في أفغانستان، إلا أن سميث وصف الأمر بأنه فترة سريعة من النمو لبلاكووتر. وسيوفّر عمل الشركة لـ «السي.آي.أيه.» والجيش، وعلاقات برانس السياسية والعسكرية، قوة دفع مهمة لبلاكووتر لخطب ود وزارة الخارجية التي ستصبح أكبر الزبائن الراسخين. وقال سميث «بعد انطلاقة ذلك العقد الأول، حصل الكثير من الغزل مع جماعة وزارة الخارجية بينما هم يقومون بترحالهم، وبالتالي سافرنا كثيراً إلى كابول وحاولنا جرهم بالكلام المعسول ليركبونا معهم. وما إن وافقت وزارة الخارجية وحصلنا على عقد، حتى فتح

ذلك أمامنا أبواباً مختلفة. فما إن تطأ قدمك باب جهاز حكومي له مكاتب في بلدان في شتى أنحاء العالم، فإن الأمر يصبح أشبه ـ وهذه ربما مقارنة فظيعة ـ بتفشي السرطان في الجسم. ما إن تدخل مجرى الدم فإنك ستصبح منتشراً في كل أنحاء الجسم في مدى يومين وحسب. أتعرف ماذا أعني؟ لذا، فإنك إذا دخلت خط الأنابيب هذا، عندها تكون أمامك فرصة في كل مكان لديهم فيه مشكلة ومكتب»[١].

وفرصة العمر، بالنسبة إلى بلاكووتر، ستأتي بعدما انطلقت القوات الأميركية إلى داخل بغداد في آذار/مارس ٢٠٠٣. فبرانس المتمنطق ببرنامج إدارة الخدمات العامة، وبعلاقات سياسية ودينية عميقة، اختطف عقداً بارزاً في العراق سيضع رجاله في موقع الحرس الشخصيين لرجل إدارة بوش الأول في بغداد، السفير بول بريمر الثالث. وبريمر، الذي يُشار إليه بوصفه «نائب الملك»، أو «حاكم الولاية»، هو أيضاً مؤيد لا يستكين للاقتصاد الحر، وتحوّل، مثل برانس، إلى الكاثوليكية، واحتضن بشغف أجندة المحافظين الجدد القاضية باستخدام الجبروت العسكري الأميركي لإعادة تكوين العالم وفقاً للمصالح الأميركية، وذلك كله باسم الديموقراطية!. ويعني عقد بريمر أن برانس سيكون على قمة قوة خاصة من النخبة منتشرة على خطوط تماس الحرب التي سعى إليها الكثيرون من القوى التي تشكّل حركة المحافظين الجدد. وبعيداً من ميدان الرماية البسيط عند مستنقع كارولينا الشمالية الذي كانته بلاكووتر منذ أعوام قليلة فقط، أصبحت إدارة بوش تعترف بالشركة على أنها جزء أساسي من جبهتها في الحرب على الإرهاب. وسرعان ما سيفاخر رئيس بلاكووتر غاري جاكسون، وهو مغوار بحري محترف، بأن بعض عقود بلاكووتر تتمتع بدرجة كبرى من السرّية، بحيث إنه لا يمكن الشركة أن تبلغ وكالة حكومية ما، بما تفعله مع الوكالة الأخرى. لقد تحوّل العراق إلى لحظة بلوغ سن الرشد بالنسبة

(١) مقابلة في آب/أغسطس، ٢٠٠٦.

إلى المرتزقة. وسرعان ما ستبرز بلاكووتر على أنها واضعة «الموضة» الجديدة للصناعة. إلا أنه، بعد أقل من سنة على انتشار قوات برانس في العراق، سيجد أربعة من رجال بلاكووتر أنفسهم يقومون بمهمّة قاتلة في المثلّث السني، الأمر الذي سيدفع ببلاكووتر إلى السمعة العالمية السيئة، ويبدّل إلى الأبد مجرى الاحتلال الأميركي والمقاومة العراقية له. حدث هذا في مدينة تدعى الفلّوجة.

الفصل الثالث

الفلّوجة قبل بلاكووتر

«على الغريب أن يُحسن سلوكه».

(مثل من الفلّوجة)

قبل وقت طويل من انشار بلاكووتر في العراق ـ في الواقع، منذ أكثر من عقد مضى ـ أطلقت أحداث، أبعد من سيطرة إريك برانس وزملائه، العنان للكمين الأسطوري الذي حصل في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، عندما قتل مقاتلو المقاومة العراقية أربعة من مقاولي بلاكووتر في وضح النهار في وسط الفلوجة. سيبدّل قتل هؤلاء الأميركيين مجرى حرب العراق، ويثير حصارات أميركية متعددة للفلوجة، ويشجّع حركة المقاومة المناهضة للاحتلال.

إلا أن بدء رواية ما حصل لرجال بلاكووتر ذاك النهار مع التفاصيل المحددة المحيطة بالكمين الذي تعرّضت له قافلتهم، أو حتى أحداث الأيام والأسابيع التي سبقت مباشرة عمليات القتل، يعني تجاهل أكثر من عقد من التاريخ أدى إلى هذه الحادثة. بل إن البعض يقول إن الرواية تذهب إلى أبعد من ذلك: إلى مقاومة الفلوجة الضارية للاحتلال البريطاني في ١٩٢٠، عندما حصد تمرّد مناهض للاحتلال في المدينة أرواح نحو ألف جندي بريطاني قبل نحو قرن من الغزو الأميركي للعراق. فبالرغم من ذلك، ما من شك في أن مدينة الفلوجة عانت ما لم تعانه أي مدينة أخرى في العراق منذ بدء الغزو في ٢٠٠٣. فقد هاجمت القوات الأميركية المدينة في مناسبات عدة، قاتلة الآلاف ومهجّرة عشرات الآلاف من سكانها، وأطلقت قوات الاحتلال النار مرات عدة على متظاهرين عزّل. ومنذ الغزو، توخّى المسؤولون الأميركيون، بطريقة وحشية، أن يجعلوا من المدينة المتمردة أمثولة. وتم تصوير الفلوجة في الصحافة

الأميركية، وبين الخبراء، وصانعي السياسة، والقادة العسكريين، على أنها مقر مقاتلين أجانب أغضبتهم الإطاحة بالنظام، واستاؤوا من الاحتلال الأميركي. إلا أن هذا تقديم قصير النظر، وينظر إلى المسألة بعين واحدة، جداً، وغير كامل، ومضلل للتاريخ، ولا يخدم إلا أهداف واشنطن. وعلى ما لاحظه مراسل «الواشنطن بوست» الحائز جائزة بوليتزر، أنتوني شديد، فإن «الرابط التاريخي [للفلوجة] مع الحكومة السابقة يشكل جزءاً فقط من القصة. فهي أيضاً منطقة مشكّلة من تقاليد ريفية وقومية انفعالية جمعها معاً تفسير عنيف للإسلام ولليقين الذي حمله. هذه الهوية الأصولية وما يرافقها من قيم، أصبحا أكثر أهمية وحسب، بينما الجماعة تغرق أكثر في الإحساس بالحرمان من الحقوق الخاصة التي غالباً ما يتم التعبير عنها في هذه الجوبة من أرض السنّة». وما يتم التسليم به لماماً في وسائل الإعلام هو أنه قبل دخول أولى القوات الأميركية إلى العراق، وقبل عمليات القتل التي تعرضت لها بلاكووتر، وما أعقبها من حصار للمدينة، وقبل أن تصبح رمزاً للمقاومة العراقية، عرف سكان الفلوجة البلاء على أيدي الولايات المتحدة وحلفائها.

كانت الفلوجة، إبان حرب الخليج في ١٩٩١، موقع واحدة من أكبر المجازر على الإطلاق التي نُسبت إلى قنابل «تائهة» في حرب صُوّرت على أنها فجر عصر الأسلحة «الذكية». فبعيد الثالثة من بعد ظهر الثالث عشر من شباط/ فبراير ١٩٩١، هدرت الطائرات الحليفة فوق المدينة، مطلقة الصواريخ على الجسر الحديدي الضخم الذي يعبر نهر الفرات ويصل الفلوجة بالطريق الرئيسية إلى بغداد. وعادت الطائرات، وقد فشلت في تهديم الجسر، إلى الفلوجة بعد ذلك بساعة. ويستذكر شاهد عيان قائلاً «رأيت ثماني طائرات. ست منها تقوم بطيران دائري، كما لو أنها تؤمن التغطية. وشنت الطائرتان الأخريان الهجوم». أطلقت طائرات تورنادو البريطانية عدة صواريخ «دقيقة» التوجيه بالليزر، التي طالما تم التفاخر بها، على الجسر. إلا أن ثلاثة منها أخطأت هدفها المفترض، وسقط أحدها في منطقة سكنية على بعد نحو ثمانمئة ياردة عن الجسر، واصطدم بمبنى سكني مكتظ، منحرفاً عبر ميدان السوق المزدحم. وفي النهاية، يقول

مسؤولو المستشفى المحلّي إن أكثر من ١٣٠ شخصاً قُتلوا في ذلك اليوم، وجُرح ثمانون آخرون. كان معظم الضحايا من الأطفال. وقال قائد في القوات الحليفة، النقيب ديفيد هندرسون، إن نظام الليزر في الطائرات تعطّل. وأبلغ هندرسون الصحافيين أنه «في ما يختص بنا، فإن الجسر يشكّل هدفاً عسكرياً مشروعاً. ويبدو، للأسف، أنه بالرغم من بذلنا أقصى الجهود، سقطت قنابل في المدينة». واتهم هو وغيره من المسؤولين، الحكومة العراقية بالإعلان عن القنبلة «التائهة» كجزء من الحرب الدعائية، قائلاً «علينا أن نتذكّر أيضاً الفظائع التي ارتكبها العراق ضد إيران في الهجمات الكيميائية، وأيضاً ضد أبناء شعبه الأكراد». وبينما كان عمّال الإنقاذ يحفرون عبر أنقاض المبنى السكني والمحلات المجاورة، صرخ أحد أبناء الفلوجة بالصحافيين «انظروا إلى ما فعله بوش! فبالنسبة إليه تبدأ الكويت من هنا».

وسواء أتعلّق الأمر بقنبلة «تائهة» أم لا، فإنه، للعقد الذي تلى هذا الهجوم، استُذكر في العراق على أنه مجزرة، وسيصوغ الطريقة التي سينظر فيها أبناء الفلوجة لاحقاً إلى القوات الأميركية الغازية بقيادة رئيس آخر أيضاً اسمه بوش[1]. ومن قبل، كان الفلوجيون، وغالبيتهم العظمى من السنّة، من أكثر السكان ولاءً لصدام حسين داخل العراق، وموطن الكثيرين من جنود النخبة في الحرس الجمهوري التابع له، و«بالرغم من أن صدّام اعتبر الفلوجة مدينة ساندت نظامه، لم تتمكن الحكومة العراقية من أن تنأى بمستشفيات الفلوجة ومستوصفاتها عن الآثار المدمّرة للعقوبات الاقتصادية التي قادتها الولايات المتحدة»، بحسب ما تستذكر الناشطة المتمرّسة في حقوق الإنسان كاثي كيللي، مؤسِّسة «أصوات في البرّية»[2]. «زرنا، قبل الغزو، ردهات المستشفيات في الفلوجة، وكانت أشبه بسراديب الموت للأطفال بسبب النقص الذي تسببت به العقوبات». وعادت كيللي إلى العراق مرّات كثيرة منذ سفرها إلى هناك للمرة الأولى إبان حرب الخليج في ١٩٩١. وفي زيارة إلى الفلوجة قبل غزو ٢٠٠٣،

(١) يستند ذلك إلى الوقت الذي أمضاه المؤلف في الفلوجة في ٢٠٠٢.
(٢) مقابلة في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦.

ذهبت مع بعض الناشطين البريطانيين إلى المدينة في جهد للتسليم بذنب الولايات المتحدة وبريطانيا في قصف السوق في ١٩٩١، ولإجراء مقابلات مع الناجين. وانفصلت كيللي عن المجموعة. وتتذكّر: «أخذ رجل يصرخ عليّ بالإنكليزية: أنتم الأميركيون، أنتم الأوروبيون، تعالوا إلى منزلي وسأريكم مياهاً لن تعطوها لحيوان ليشربها. هذا كل ما نملكه. وها أنتم تريدون قتل أولادنا من جديد. لا يمكنكم أن تقتلوا ابني. فابني قُتل في حرب بوش الأولى». وتتذكر كيللي أن الرجل، بعدما صرخ في وجهها، هدأ وقدم إليها الشاي في منزله. وذلك، بالنسبة إليها، دليل على أنه «حتى في الفلوجة، ربما هناك فرصة لبناء علاقات عادلة وودية، بالرغم من النكبات التي تنزل بالجملة بالعراقيين العاديين. إلا أن هذه الفرص بددها باطراد الإبقاء على العقوبات الاقتصادية والقصف الذي تعرّضت له في النهاية مناطق الحظر الجوي». وعندما اجتاحت القوات الأميركية العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لم يستغرقهم الأمر كثيراً لصب الزيت على نار الحنق المناهض لأميركا، القابل فعلاً للتفجّر، والذي تولّد في الفلوجة قبل ذلك بـ ١٢ عاماً على الأقل.

احتلت القوات الخاصة الأميركية الفلوجة في نيسان/أبريل، في وقت مبكر من الغزو، لكنها سرعان ما غادرت المدينة. وقال عراقيون محلّيون إنهم وافقوا على تسليم المدينة السنية المحافظة من دون قتال، شرط ألا تحتلها القوات الأميركية لأكثر من يومين. وكما في مجتمعات عراقية كثيرة، أخذ سكان الفلوجة في تنظيم أنفسهم مقدّرين نتائج التطورات الزلزالية في بلادهم. بل إنهم شكّلوا مجلساً بلدياً جديداً. وبينما توسّع الاحتلال، وانتشر القادة العسكريون الأميركيون في مناطق مختلفة من العراق، انتقلت الفرقة الثانية والثمانون المجوقلة في مآل الأمر إلى الفلوجة. وعلى غرار أبناء بلدهم في أمكنة أخرى، لم يقاوم سكان الفلوجة على الفور قوات الاحتلال. بل إنهم راقبوا وانتظروا. ولم يستغرق الاستياء طويلاً ليتجمّع، بينما الأميركيون يجوبون الشوارع صعوداً ونزولاً مسرعين في سياراتهم الهمفي. أهانت الحواجز السكان المحليين وانتهكت خصوصياتهم، واشتكى بعضهم من أن الجنود كانوا يحدّقون في النساء

المحليات بطريقة غير لائقة. وهناك ادعاءات أيضاً بأن الجنود كانوا يبولون في الشوارع. أخذ إجماع واضح ينشأ في الفلوجة على أنه على الأميركيين الانسحاب إلى حدود المدينة على الأقل. ولم يستغرق الأمر إلا أياماً قبل أن يأخذ الوضع في المدينة منحىً حاسماً ودموياً إلى الحد الأسوأ. وسرعان ما انتشر مئات الجنود في الفرقة الثانية والثمانين عبر الفلوجة. وفي يوم الجمعة، الخامس والعشرين من نيسان/أبريل، احتلوا مدرسة القائد في شارع حي النزّال، محولين المبنى المؤلف من طبقتين إلى مقر للاحتلال في الفلوجة.

وعلى الفور أشعل احتلال المدرسة، التي يؤمها تلاميذ الابتدائي والثانوي، الغضب في المدينة لعدد من الأسباب. من بينها أن الأهالي والأساتذة كانوا يحاولون إعادة أولادهم إلى نوع من الحياة الطبيعية، واعتُبرت المدراس أساسية في ذلك. وانتشرت شائعات أيضاً بأن الجنود الأميركيين يستخدمون مناظيرهم الليلية لاستراق النظر من سطح المدرسة، عبر النوافذ، إلى النساء العراقيات، وأن الجنود يحلقون في النساء اللواتي من دون غطاء للرأس في حميمية فناءات المنازل الخلفية. اجتمع الزعماء المحليون العراقيون مع الجنود الأميركيين خلال عطلة نهاية الأسبوع وحثوهم على مغادرة المدرسة. مرّت نهاية الاسبوع. وفي يوم الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل، الذكرى الـ ٦٦ لمولد صدام حسين، بقي نحو ١٥٠ جندياً يحتلون المدرسة.

تلك الليلة، وبينما تصاعدت التوترات في المدينة حول وجود القوات الأميركية، خطب الإمام المحلي ضد الاحتلال الأميركي من منبر جامعه خلال صلاة العصر، وندد باستمرار احتلال المدرسة. ففي مواجهة الوجود الأميركي الكثيف في مدينتهم، شرع رجال الدين المحليون في تذكير السكان بالقول المأثور «الأفضل لك أن تكون قوياً من أن تكون ضعيفاً». وبعد انتهاء الصلاة، شرع الناس في التجمع لما ستصبح أول تظاهرة منظمة ضد الولايات المتحدة منذ دخول الجنود إلى الفلوجة. قبل ذلك بأسبوع، قتلت القوات الأميركية عشرة متظاهرين في مدينة الموصل الشمالية، لكن ذلك لم يردع سكان الفلوجة. وعند حوالى السادسة والنصف مساء، في الثامن والعشرين من نيسان/أبريل، أخذ

الناس في التجمع خارج المقر السابق لحزب البعث، الذي صادرته أيضاً القوات الأميركية وحوّلته إلى مركز قيادة. يقع مكتب رئيس البلدية المدعوم من الأميركيين في المبنى الملاصق، حيث كان القائد المحلّي الأميركي يعقد اجتماعاً. هتفت الحشود بشعارات مثل «الله أكبر! محمد رسول الله!»، وكذلك «لا لصدّام! لا للولايات المتحدة!»[1]. ويزعم المسؤولون العسكريون أن البعض ممن في الحشود أطلقوا نيران الأسلحة في الهواء، وهي ممارسة شائعة في التظاهرات العراقية. ويقول السكان المحليون إن هذا غير صحيح، ويجادل الكثيرون من الشهود العراقيين أنه لم يتم إطلاق النار من أي أسلحة[2]. وقال القائد الأميركي في الفلوجة، المقدّم إريك نانتز، إن قواته وجهت تحذيراً إلى المحتجين للتفرّق. وادعى أنها أعلنت بالعربية، وعبر مكبّر للصوت، أن المظاهرة «ستُعتبر عملاً عدائياً، وسيتم التعامل معها بالقوة القاتلة». انتقلت الحشود من مكتب رئيس البلدية، وشقّت طريقها عبر شوارع الفلوجة، وهي تزداد زخماً وعدداً. وبوصولها إلى المدرسة، كانت تضم المئات من الناس. وحمل شخص، من بين الحشود، صورة كبيرة لصدام حسين، قال السكان إنها الرمز الأكثر وضوحاً لمعارضة قوات الاحتلال، وهتف المتظاهرون في شارع حي النزّال، «لا إله إلا الله وأميركا عدوّة الله»، بينما كان الجنود الأميركيون ينظرون إليهم من مواقع الرمي على سطح المدرسة. «لا نريد صدّام ولا نريد بوش»، قال محمد عبد الله وهو محاسب متقاعد. «قام الأميركيون بعملهم وعليهم الرحيل».

ما حصل في تلك الليلة كان البداية والإشارة إلى مدار نزاع كبير بين قوات الاحتلال الأميركي وسكان الفلوجة المحليين. فاستناداً إلى أعداد كبيرة من العراقيين الذين أجرت وسائل الإعلام العالمية الكبرى مقابلات معهم، في

---

(١) تقرير «هيومان رايتش واتش»، «الرد العنيف: الجيش الأميركي في الفلوجة»، حزيران/يونيو، ٢٠٠٣.

(٢) انتشرت هذه المزاعم انتشاراً واسعاً، «وشكلت عملياً» كل تقارير وسائل الإعلام التي كانت موجودة على الأرض حول الحادث من الفلوجة.

حينها، لم يطلق أي عراقي النار على المدرسة أو على القوات الأميركية. تحدث بعض السكان المحليين عن طلقات متفرقة في الهواء، بينما أنكر آخرون إطلاق أي من العراقيين في الحشود النار من المسدسات. وقال كل شاهد عراقي وكل متظاهر أجرت معهم «هيومان رايتس واتش» مقابلات، في أعقاب ذلك، إنه ما من أحد في التظاهرة كان يحمل سلاحاً. وقال الكثيرون إنه حصل إطلاق نار في أحياء أخرى من الفلوجة، لكن ليس على مقربة من المدرسة. ويزعم نانتز أنه، بينما كانت المظاهرة ماضية، كان الحشد «معادياً، يرمي الحجارة، ويطلق أحياناً النار من عدد من الأسلحة في الهواء». وقال نانتز إن جندياً أميركياً أصيب بحجر. ثم، بحسب قوله، تعرضت المدرسة لهجوم من مسلحين من بين الحشد. ويقول العراقيون الذين كانوا هناك تلك الليلة، إن هذا ليس صحيحاً. ويقول القادة الأميركيون، من جهتهم، إن جنودهم ألقوا قنابل دخانية ثم أُعطيت لهم الأوامر بالرد بالنار. ويقول الجنود إنهم وضعوا مناظير الرؤية الليلية وأطلقوا النار فقط على الوميض المنطلق من فوهة المسدس. بينما يؤكد العراقيون أن إطلاق النار حصل من دون استثارة، وكان منفلت الزمام. «كنا نهتف، لا إله إلا الله»، يستذكر أحمد كريم، أحد سكان الفلوجة، وقد أصيب في فخذه. «وصلنا إلى مبنى المدرسة آملين التحدث مع الجنود عندما شرعوا في إطلاق النار علينا عشوائياً. أعتقد أنهم علموا أننا غير مسلحين، لكنهم أرادوا استعراضاً للقوة لمنعنا من التظاهر».

«حملنا صورة لصدّام، صورة واحدة فقط»، قال حسن، ابن التاسعة عشرة. «كنا غير مسلحين ولم نرم شيئاً. حصل بعض إطلاق النار في الجوار، لكنه كان بعيداً جداً. وعندما بدأوا في إطلاق النار، هربنا وحسب». وقال أحمد العيساوي، ابن الخامسة عشرة الذي أصيب في كل من ذراعه وساقه، «حاولنا جميعنا الهرب. أطلقوا النار علينا مباشرة. كان الجنود مرعوبين. لم يطلقوا أي طلقات تحذيرية، ولم أسمع أي إعلان من مكبرات الصوت».

في خلال لحظات، تحولت المظاهرة في شارع حي النزّال إلى حمام دم. ووصف الكثيرون من الناس المشهد المرعب للجرحى ـ ومن بينهم أطفال ـ

المرميين في الشوارع، والقوات الأميركية تطلق النار على الأناس الذين يحاولون إنقاذهم. «أطلقوا النار علينا فجأة»، يستذكر فلاح نوّار ضاهر الذي قُتل أخوه في ذلك اليوم. «تواصل إطلاق النار إلى أن هرب الناس. أطلقوا النار على الأناس الذين عادوا لنقل الجرحى. ثم حدث إطلاق نار فردي، كما لو أنه من قناصة». وشاهد معتز فهد الدليمي، ابن عمه سمير علي الدليمي، يُصاب بنيران القوات الأميركية: «كان أربعة [جنود أميركيين] على السطح. شاهدتهم بأم العين. كان هناك رشاش ثقيل. أُطلقت النيران أوتوماتيكياً لعشر دقائق. سقط بعض الناس على الأرض. وعندما وقفوا، أُطلقت النار عليهم من جديد». وأفاد سائقو سيارات الإسعاف أن القوات الأميركية قالت لهم: «ارحلوا!».

«كنا جالسين في منزلنا. عندما بدأ إطلاق النار. حاول زوجي إقفال الباب لإبقاء الأولاد في الداخل، وأصيب»، كما تقول ابتسام شمس الدين، ذات السابعة والثلاثين، التي أصيبت هي الأخرى في الساق. جُرح أكثر من ٧٥ شخصاً تلك الليلة، وقُتل ما لا يقل عن ١٣، من بينهم ستة أولاد. قال نانتز إن «الاشتباك كان مضبوطاً ودقيقاً». وزعم أن الجنود «ردوا بالنار على من أطلقوا النار عليهم، وإذا أصيب آخرون فهذا أمر يدعو إلى الأسف». وعلى الفور، أصبحت الرواية الأميركية للأحداث محط تفحّص دقيق عندما جال الصحافيون في المنطقة. وفي برقية من الفلوجة، كتب مراسل «الإندبندنت» اللندنية فيل ريفز:

«ما من ثقوب رصاص ظاهرة في واجهة مبنى المدرسة، أو ما يشير إلى تبادل لإطلاق النار. ليس في المكان آثار. وعلى العكس، فإن المنازل المواجهة... مثقوبة بنيران الرشاشات التي اقتلعت قطعاً من الباطون بحجم اليد، وأحدثت ثقوباً بعمق قلم الحبر الناشف. ولما طُلب من المقدم نانتز شرح سبب غياب ثقوب الرصاص، قال إن النيران العراقية طارت من فوق رؤوس الجنود. وأُخذنا لمشاهدة ثقبي رصاص في النافذة العلوية وبعض الآثار على الجدار، لكنها كانت في الجانب الآخر من مبنى المدرسة.

وهناك مسائل أخرى مثيرة للقلق. يقول المقدم نانتز إن النيران أُطلقت على

الجنود من منزل في الجهة المقابلة من الطريق. وتم عرض عدة رشاشات يقول الأميركيون إنهم عثروا عليها في المكان. لو صح هذا، فإن الأمر يتعلق بمهمة عراقية انتحارية. فكل من يهاجم المركز من موقع ثابت على بعد ٤٠ قدماً ليست لديه أي حظوظ في النجاة.

ويشير أيضاً ادعاء الاميركيين بوجود ٢٥ مسدساً مع الحشد، إلى أن المتظاهرين كانت لديهم رغبة في الموت، أو أنهم أغبياء. تعلّم العراقيون في الأسابيع القليلة الماضية أنهم إذا فشلوا في إيقاف سياراتهم بما يكفي من السرعة عند حاجز أميركي، فسيتعرضون حتماً لإطلاق النار».

وجدت «هيومان رايتس واتش»، في تحقيقها على الأرض «أن الدلائل الحسية في المدرسة لا تدعم المزاعم بحصول هجوم فعلي على المبنى بحسب الوصف الذي أعطته القوات الأميركية»[1]. وأكد باحثو «هيومان رايتس واتش» أن هذا «يتناقض في شكل حاد» مع المنازل في جهة الشارع المقابلة للمدرسة، التي تحمل «آثار أكثر من مئة رصاصة ـ رصاصات من عيارات صغيرة وكذلك من رشاشات من عيارات كبيرة ـ أطلقها جنود أميركيون. فالواجهات والسور الخارجي لسبعة من المنازل التسعة المواجهة للمدرسة، تكبّدت أضراراً كبيرة من الرصاص، بما في ذلك ستة منازل أصيب كل منها بأكثر من دزينة رصاصات... ولم يتم العثور على آثار رصاص في الطبقات العليا من المنازل، بالرغم من زعم الجنود الأميركيين أنهم استهدفوا مسلحين على الأسطح في الجهة المقابلة من الشارع».

أزالت تلك الليلة المغمسة بالدم، من الوجود، أي آمال عقدتها بلاغة الولايات المتحدة على أن «كسب القلوب والعقول» سيجد صدىً له في الفلوجة. وفي الصباح التالي لإطلاق النار، أقيمت مراسم الدفن للقتلى وفقاً للشريعة الإسلامية. وتدلّى علم عراقي مغمّس بالدم خارج غرفة الطوارئ في

(١) تقرير «هيومان رايتش واتش»، «الرد العنيف: الجيش الأميركي في الفلوجة»، حزيران/يونيو، ٢٠٠٣.

المستشفى المحلّي، الذي كافح لمعالجة الجرحى، بينما انتشر خبر المجزرة سريعاً عبر الفلوجة والبلاد. «لن نسكت عن هذا»، قال أحمد حسين، وهو يجلس في أحد مستشفيات الفلوجة مع ابنه ذي الثامنة عشرة، الذي توقع الأطباء موته متأثراً بإصابة في معدته. «إما أن يغادروا الفلوجة، وإما أن نجبرهم على مغادرتها». وشبّه بعض الصحافة العالمية ما جرى بمجزرة «الأحد الدموي» في ١٩٧٢، عندما فتح الجنود البريطانيون النار على متظاهرين أيرلنديين كاثوليك، فقتلوا ١٣ في حادث ساهم في زيادة شعبية الجيش الجمهوري الأيرلندي، وتعبئته.

صباح يوم الأربعاء الذي تلى عمليات القتل، اندفع ما يصل إلى ألف شخص إلى شوارع الفلوجة للاحتجاج على المجزرة، وللمطالبة برحيل القوات الأميركية عن المدينة. تجمعوا أمام المقر السابق لحزب البعث، الذي ـ كالمدرسة ـ استولى عليه الأميركيون. وذكرت «يو.بي.آي.» أن «مشهد الشارع كان فوضوياً، مع الجنود الأميركيين يصوبون أسلحتهم على الحشد من المباني التي تستخدمها الولايات المتحدة معسكراً، بينما طائرتا هيليوكبتر هجوميتان من طراز أباتشي تدوران، طوال الصباح، فوق الرؤوس، وتوجهان مدافعهما إلى الجموع المحتشدة». ومرة أخرى، انتهت التظاهرة بإراقة الدم، إذ أطلقت القوات الأميركية النار وقتلت أربعة أشخاص وجرحت ما لا يقل عن ١٥ آخرين. وعلى غرار حادثة المدرسة، ادعى القادة الأميركيون أن قواتهم تصرّفت دفاعاً عن النفس. لكن صحافيين من وسائل الإعلام الرئيسية وُجدوا في الساحة، ناقضوا هذه الرواية، وكذّبوها. وأفاد مراسل «يو.بي.آي.» في الفلوجة، ب. ميتشل بروتيرو، «لم يبد أن أياً من القتلى والجرحى كان مسلّحاً في حادثة الأربعاء، كما أن أياً من المتظاهرين المتجمعين لم يُظهر أي سلاح من أي نوع كان. وفي أكثر من دزينة مقابلات مع شهود على إطلاق النار، نفى العراقيون أن تكون أي رصاصة أُطلقت على الجنود الأميركيين. ومظاريف الرصاص الفارغة الوحيدة التي عُثر عليها في المحيط كانت من عيار ٥,٥٦

ملم، تستخدمها القوات الأميركية، وليست من عيار ٧,٦٢ ملم التي تستخدمها رشاشات الكلاشينكوف أك ـ ٤٧، وهي السلاح المفضل للعراقيين».

قال الشهود إن رجلاً أُصيب في الوجه والصدر. ويقول أصدقاؤه إنه أب لأربعة أولاد. ووصف الأناس الذين أجرت «الواشنطن بوست» مقابلات معهم، القوات الأميركية التي تقوم بأعمال الدورية في الأحياء، بأن عناصرها «يطلقون النار من دون احترام كبير للحياة المدنية». «هذا تماماً ما يحدث في فلسطين»، قال للصحيفة أستاذ الجغرافيا أحمد جابر صعب، الذي جرحت القوات الأميركية ابني شقيقه الاثنين. «لم أصدق الأمر إلى أن شاهدته بنفسي». وهزأ رجل الدين السني الشيخ تليد العيساوي، وهو يكفّن جثماناً للدفن، من الخطاب الأميركي. قال «نفهم أن الحرية تعني حق التظاهر. لكن النار التي استقبلونا بها ليست الحرّية. هل هناك نوعان من الحرّية، واحدة لكم وأخرى لنا؟». هذا الشعور منتشر في المدينة. «أهذه هي حرية جورج بوش وتحريره؟»، سأل فالح إبراهيم، أحد سكان الفلوجة، وهو يسير مع المئات الآخرين إلى المقبرة مع نعشي اثنين من القتلى. «لا نريد بوش، ولا نريد أن نتحرّر. فالعراقيون سيحرّرون أنفسهم بأنفسهم».

بعد بضع ساعات من جولة القتل الثانية في الفلوجة، هبط وزير الدفاع دونالد رامسفلد في مطار البصرة، ما جعل منه، في حينها، أرفع مسؤول أميركي يزور العراق. وأعلن رامسفلد «الأمر الذي له مغزاه، هو أنه تم تحرير أعداد كبيرة من الكائنات الإنسانية، الذكية، الهمّامة. فقد خرجوا من تحت جزمة نظام بطاش، حقيقة، وفاجر، وهذا أمر جيّد». وفي الفلوجة، تخلّى الجنود الأميركيون عن مدرسة القائد، ودعموا مقرّهم في المبنى السابق لحزب البعث. وعلى مقربة من المكان، علّق أحدهم لافتة تقول: «عاجلاً أم آجلاً، سنطردكم أيها القتلة الأميركيون».

في ذلك اليوم أيضاً، تم نشر رسالة من صدام حسين ـ وكان لا يزال مختفيا ـ يدعو فيها العراقيين إلى «نسيان كل شيء ومقاومة الاحتلال»، معلناً «ليست هناك من أولوية أخرى سوى طرد المحتلّين الكفّار، المجرمين،

والجبناء. فليست اليد الشريفة هي التي تمتد لمصافحتهم، بل أيدي الخونة والمتعاملين»[1]. وأعلن البيت الأبيض، في غضون ذلك، أن الرئيس بوش سيعلن، في اليوم التالي، نهاية عمليات القتال الرئيسية في العراق من على متن السفينة الحربية «يو.أس.أس. أبراهام لينكولن»: اللحظة الشهيرة التي أعلن فيها أن «المهمة نُفّذت». إلا أن الحرب الفعلية، في الواقع، بدأت للتو، وستلعب أحداث الساعات الـ ٤٨ الماضية دوراً حاسماً. تلك الليلة، قُذفت قنبلة يدوية على المقر الأميركي في الفلوجة، جرحت سبعة جنود أميركيين. وبعد لقاء مع ممثلين عن الجانب الأميركي، في جهد لتفادي المزيد من إسالة الدماء، قال إمام جامع الفلوجة الكبير جمال شاكر محمود، إن الأميركيين تذرعوا بالحاجة إلى الجنود لتوفير الأمن. «لكن شعب الفلوجة أبلغهم أننا نتمتع بالأمن بالفعل». فبالنسبة إلى الفلوجيين، أصبحت مدينتهم رسمياً تحت الاحتلال. وقال الزعيم المحلي محمد فرحان «لم نعد نؤمن، بعد المجزرة، بأن الأميركيين جاؤوا لتحريرنا، بل لاحتلالنا، ونهب ثروتنا، وقتلنا».

ولم يستغرق الأمر طويلاً لتنتشر قصة المجازر في الفلوجة عبر العراق والعالم العربي. وفي غضون أسابيع قليلة، أُذيعت أغان شعبية على الراديو، تثني على شعب الفلوجة على مواجهته الشجاعة لقوات الاحتلال. وأُنزلت أسطوانات «دي.في.دي.» إلى السوق، وفيها مشاهد لتبعات المجازر وتتخللها صور لهجمات المقاومة على الدوريات الأميركية، ومشاهد من أفلام ملحمية عربية. وفي إحدى أسطوانات الـ «دي.في.دي.» مشاهد من فيلم «إسقاط البلاكهوك» Black Hawk Down، تُظهر عملية ذبح الجنود الأميركيين في الصومال يرافقها صوت مطرب الفلوجة صباح الهاشم، مغنّياً: «يا فلّوجة، هاجمي جنودهم ولن يتمكن أحد من إنقاذ جنودهم الجرحى. من جاء بك إلى الفلوجة، يا بوش؟ سنقّدم إليك شراب الموت». وفي أغنية أخرى، يُعلن الهاشم «شعب الفلوجة أشبه بالذئاب عندما يغيرون على العدو».

---

(١) كما نشرها موقع «الغارديان» (لندن) الالكتروني، «النص الكامل لرسالة صدام حسين»، وقد ترجمها برايان ويتاكر، ٣٠ نيسان/أبريل، ٢٠٠٣.

والجبناء. فليست اليد الشريفة هي التي تمتد لمصافحتهم، بل أيدي الخونة والمتعاملين»[1]. وأعلن البيت الأبيض، في غضون ذلك، أن الرئيس بوش سيعلن، في اليوم التالي، نهاية عمليات القتال الرئيسية في العراق من على متن السفينة الحربية «يو.أس.أس. أبراهام لينكولن»: اللحظة الشهيرة التي أعلن فيها أن «المهمة نُفّذت». إلا أن الحرب الفعلية، في الواقع، بدأت للتو، وستلعب أحداث الساعات الـ ٤٨ الماضية دوراً حاسماً. تلك الليلة، قُذفت قنبلة يدوية على المقر الأميركي في الفلوجة، جرحت سبعة جنود أميركيين. وبعد لقاء مع ممثلين عن الجانب الأميركي، في جهد لتفادي المزيد من إسالة الدماء، قال إمام جامع الفلوجة الكبير جمال شاكر محمود، إن الأميركيين تذرعوا بالحاجة إلى الجنود لتوفير الأمن. «لكن شعب الفلوجة أبلغهم أننا نتمتع بالأمن بالفعل». فبالنسبة إلى الفلوجيين، أصبحت مدينتهم رسمياً تحت الاحتلال. وقال الزعيم المحلي محمد فرحان «لم نعد نؤمن، بعد المجزرة، بأن الأميركيين جاؤوا لتحريرنا، بل لاحتلالنا، ونهب ثروتنا، وقتلنا».

ولم يستغرق الأمر طويلاً لتنتشر قصة المجازر في الفلوجة عبر العراق والعالم العربي. وفي غضون أسابيع قليلة، أُذيعت أغان شعبية على الراديو، تثني على شعب الفلوجة على مواجهته الشجاعة لقوات الاحتلال. وأُنزلت أسطوانات «دي.في.دي.» إلى السوق، وفيها مشاهد لتبعات المجازر وتتخللها صور لهجمات المقاومة على الدوريات الأميركية، ومشاهد من أفلام ملحمية عربية. وفي إحدى أسطوانات الـ «دي.في.دي.» مشاهد من فيلم «إسقاط البلاكهوك» Black Hawk Down، تُظهر عملية ذبح الجنود الأميركيين في الصومال يرافقها صوت مطرب الفلوجة صباح الهاشم، مغنّياً: «يا فلّوجة، هاجمي جنودهم ولن يتمكن أحد من إنقاذ جنودهم الجرحى. من جاء بك إلى الفلوجة، يا بوش؟ سنقّدم إليك شراب الموت». وفي أغنية أخرى، يُعلن الهاشم «شعب الفلوجة أشبه بالذئاب عندما يغيرون على العدو».

---

(١) كما نشرها موقع «الغارديان» (لندن) الالكتروني، «النص الكامل لرسالة صدام حسين»، وقد ترجمها برايان ويتاكر، ٣٠ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٣.

سيثبت هذا كله أنه كان تنبؤيّاً في شكل مخيف بعد مرور أقل من سنة، عندما وجد أربعة جنود من بلاكووتر أنفسهم يقودون سيارتيهم في وسط الفلوجة. وفي ذلك الوقت، هناك في إحدى ضواحي واشنطن العاصمة، كان أحد «خبراء الإرهاب» المحافظين الجدد، ل. بول بريمر، يتحضّر للمضي إلى بغداد، حيث سيتولى إدارة الاحتلال لحساب إدارة بوش. وسرعان ما سيُحَضّر إريك برانس جنوده الخاصين للخدمة كنخبة الحرّاس الشخصيين لرجل بوش في العراق: بريمر.



الفصل الرابع

حماية رجل بوش في بغداد

وصل ل. بول بريمر الثالث إلى بغداد في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، وانتقل إلى القصر الجمهوري السابق لصدام حسين على ضفاف نهدر دجلة[(١)]. وربما كان إرث بريمر الأعظم في العراق، حيث خدم كحاكم للاحتلال الأميركي لأكثر من سنة بقليل، هو إشرافه على تحوّل البلد إلى مركز للمقاومة المعادية للولايات المتحدة في العالم، وترؤسه نظاماً في العراق نتج عنه انتشار الفساد والرشوة في عالم المقاولين الخاصين المربح. وفي نهاية ولاية بريمر، فإن نحو تسعة مليارات دولار من أموال إعادة بناء العراق لم تدخل في الحسابات، وذلك استناداً إلى تدقيق مالي شامل قام به المفتش العام الأميركي للعراق. وردّ بريمر بأن التدقيق المالي تمسّك «بمقياس غير واقعي» لسلطته الموقتة للائتلاف.

وبريمر، على غرار إريك برانس، محافظ تحوّل إلى الكاثوليكية، وتحنّك في العمل للإدارات الجمهورية، وتمتع بدعم الإنجيليين اليمينيين والمحافظين الجدد على السواء. وفي أواسط السبعينيات، كان مساعداً لوزير الخارجية هنري كيسنجر. وخدم، إبان إدارة ريغان، سكرتيراً تنفيذياً ومساعداً خاصاً لألكسندر هيغ، وزير خارجية ريغان ذي السطوة والقوة. وفي عزّ حروب ريغان الدموية في أميركا الوسطى، رُقّي بريمر إلى سفير عام لشؤون الإرهاب. وفي أواخر الثمانينيات، تخلّى بريمر عن الحكم، وانضم إلى القطاع الخاص مديراً إدارياً لمؤسسة هنري كيسنجر للاستشارات، «كيسنجر أند أسوسييتس». وكان لبريمر

---

(١) يمكن العثور على أفضل المعلومات عن عهد بول بريمر في العراق في كتابه: L. Paul Bremer III with Malcolm McConnell, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope*, Simon and Schuster, New York, 2006.

تأثير كبير، وهو «الخبير في الإرهاب» المفضّل بين المحافظين الجدد، في تطوير مفاهيم ما سيصبح لاحقاً مصطلح «الحرب على الإرهاب»، وفي وزارة الأمن الداخلي[1]. وقبل ٩/١١ بسنة، اعترض بريمر على الخطوط العريضة التي وضعتها «السي.آي.أيه.»، والتي «تمنع استخدام جواسيس إرهابيين»، مجادلاً بوجوب رفع هذا الحظر للسماح لـ «السي.آي.أيه.» «بتجنيد فعّال لمخبرين سرّيين». وعندما حدثت هجمات ٩/١١، كان بريمر قد أصبح بالفعل ركيزة في مجتمع «مكافحة الإرهاب»، وكان رئيس مجلس النواب دنيس هاسترت قد عينه في ١٩٩٩ رئيساً للمجلس الوطني حول الإرهاب. وكان بريمر، عند حدوث الهجمات، مستشاراً رئيسياً حول السياسة والمخاطر الناشئة في شركة التأمين الضخمة «مارش أند ماكلنان». وكان للشركة مقر في مركز التجارة العالمي، يضم ١,٧٠٠ موظف، مات ٢٩٥ منهم في الهجمات.

بعد ٤٨ ساعة على ٩/١١، كتب بريمر في «وول ستريت جورنال»، «على عقابنا أن يذهب إلى ما هو أبعد من هجمات القبضة المرتخية للعقد الماضي، وهي أفعال صُممت لتوجيه «إشارة» عن جدّيتنا إلى الإرهابيين من دون أن نُنزل بهم أضراراً حقيقية. وطبيعي أن ضعفهم برهن العكس. وهذه المرة يجب سحق الإرهابيين وداعميهم. وسيعني هذا حرباً مع دولة أو أكثر. وستكون حرباً طويلة الأمد، وليست حرباً شبيهة بالمنوعات المخصصة للتلفزيون. وكما في كل الحروب، ستسقط ضحايا مدنية. سنربح بعض المعارك ونخسر البعض الآخر. وسيموت المزيد من الأميركيين. وفي النهاية، يمكن أميركا ان تنتصر، وستفعل ذلك، شأننا دائماً». وانتهى بريمر إلى القول «يجب أن نتفادى البحث المغفّل عن إجماع دولي على أفعالنا. فالكثير من الدول يعبّر، اليوم، عن دعمه وتفهمه لجروح أميركا. وغداً، سنعرف من هم أصدقاؤنا الحقيقيون». وفي ظهور لبريمر على «فوكس نيوز»، في حينها، قال «آمل أننا سنصل إلى استنتاج أن أي دولة

(١) تشارك بريمر مع النائب العام السابق إدوين ميس، the Heritage Foundations Homeland Security Taskforce.

تورطت في أي شكل من الأشكال، وقدّمت أي نوع من الدعم أو الملجأ الآمن إلى هذه المجموعة، ستدفع الثمن النهائي».

بعد شهر على ٩/١١، ترأس بريمر قسماً جديداً في «مارش أند مكلنان»، متخصصاً في تأمين مخاطر الإرهاب لشركات ما وراء الحدود الإقليمية. ودعي القسم «مكتب استشارات الأزمات»، وعرض على الشركات «خدمات كاملة مناهضة للإرهاب». وكتبت ناومي كلاين في «ذي نايشن» أنه، لبيع هذا التأمين الغالي الثمن للشركات الأميركية، «كان على بريمر أن يُقيم أنواعاً من الروابط الصريحة بين الإرهاب والاقتصاد العالمي الضعيف. وفي دراسة سياسية في العام ٢٠٠١ بعنوان «المخاطر الجديدة على الأعمال الدولية»، شرح أن سياسات التجارة الحرة تتطلب تسريح عمّال، وأن فتح الأسواق أمام التجارة الأجنبية سيضع ضغوطاً هائلة على بائعي المفرّق التقليديين وعلى التجارات الاحتكارية. ويؤدي هذا إلى الخصخصة، أو ازدياد الفوارق في المداخيل، وإلى توترات اجتماعية، يمكن أن تؤدي بدورها إلى سلسلة من الهجمات على مؤسسات أميركية، من الإرهاب إلى محاولات الحكومات نقض عمليات التخصيص أو إلغاء الحوافز التجارية». وربطت كلاين بين بريمر وقرصان الكمبيوتر الذي «يكتسح مواقع إنترنت الشركات، ثم يسوّق نفسه على أنه اختصاصي في أمن الشبكات»، متوقعة أنه «في غضون بضعة أشهر، ربما سينتهي بريمر إلى بيع تأمين ضد الإرهاب للشركات نفسها التي رحّب بها في العراق». وبعد وقت قصير على وصول بريمر إلى بغداد، أعلن رئيسه السابق في «مارش أند مكالنان»، جيفري غريبرغ، أن ٢٠٠٢ «كانت سنة عظيمة لمارش. فقد ارتفع مدخول العمليات ٣١ في المئة... فقد حصل طلب كبير على خبرة مارش في تحليل المخاطر، وفي مساعدة الزبائن على تطوير برامج لإدارة المخاطر... لم يسبق أن كانت توقعاتنا أفضل من الآن».

في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، كان ديك تشيني، وكان يومها رئيساً للموظفين، وآي. لويس «سكوتر» ليبي، ونائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز، قد اتصلوا ببريمر حول تسلّم «وظيفة إدارة الاحتلال في العراق». وأواسط أيار/

مايو كان بريمر قد أصبح في بغداد. وقوبل تعيينه، معاً، مديراً لإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية ورئيساً للسلطة الموقتة للتحالف في العراق، بجدل فوري، حتى في أوساط أولئك الذين سبق لهم أن عملوا معه. ووصفه مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية سبق أن عمل معه، بأنه «انتهازي مفترس ذو طموحات مفترسة»، قائلاً «إن معرفته بالعراق لا تكفي لملء قُمع الخيّاط». وتدعي كلاين أن إدارة بوش لم تكن تبحث، في بريمر، عن اختصاصي في شؤون العراق، بل إنها اختارته لأنه «خبير في الإفادة من الحرب على الإرهاب، وفي مساعدة الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات على كسب المال في أماكن نائية لا تتمتع فيها بالشعبية ولا بالترحيب. وبعبارت أخرى، فهو الرجل المثالي لهذا العمل». وبدا أن هذه بالتأكيد وجهة نظر هنري كيسنجر، الذي قال حينها عن بريمر «لا أعرف من يستطيع القيام بهذا أفضل منه».

حل بريمر محل الجنرال جاي غارنر، الذي بدا أنه ينوي إقامة حكومة دمى على الطريقة الأفغانية والإبقاء على قناع حكم ذاتي عراقي بما يضمن وجوداً أميركياً دائماً في العراق. وتعرض غارنر نفسه لانتقاد شديد في خلال ولايته التي استمرت ثلاثة أسابيع في العراق، إلا أنه كان بالتأكيد أقل طموحاً من خليفته عندما تعلّق الأمر بإدراك أن العراق هو مختبر السوق الحرة، بحسب ما تصوّره الكثيرون داخل الإدارة وفي أنتلجسنيا المحافظين الجدد. فغارنر هو، بكل المقاييس، رجل عسكري وليس أيديولوجياً ملتزماً. ووصفت «واشنطن بوست» بريمر بأنه «صقر متشدد مقرّب من جناح المحافظين الجدد في البنتاغون». وذُكر أن بريمر اعتمد أيضاً، في الاستشارة حول السياسات الداخلية في العراق، على المنفيّ العراقي الفاقد الحظوة، أحمد شلبي. وتقريباً فور وصول بريمر إلى بغداد، رأى فيه بعض العراقيين «صدّاماً آخر»، إذ شرع في إصدار المراسيم كأنه امبراطور، وقضى على آمال العراقيين في حكم أنفسهم بأنفسهم. «الاحتلال كلمة بشعة»، قال بريمر لدى وصوله إلى البلاد، «لكنه واقع».

كان بريمر، في السنة التي أمضاها في العراق، حاكماً صدامياً جاب البلاد

ببزته «بروكس براذرز» وجزمته «تيمبرلاند». ووصف نفسه بأنه «الشخصية السلطوية الأعلى ـ غير الديكتاتور صدّام حسين ـ التي عرفها العراقيون يوماً».
وكانت أول مبادرة رسمية لبريمر، التي ذُكر أنها من بنات أفكار وزير الدفاع رامسفلد ونائبه دوغلاس فيث، هي حلّ الجيش العراقي والشروع في عملية «اجتثاث حزب البعث»[1]، الأمر الذي عنى في العراق حرمان أهم عقول البلاد من المشاركة في عملية إعادة البناء والعملية السياسية، لأن العضوية في حزب البعث كانت شرطاً مسبقاً للحصول على الكثير من الوظائف في عراق صدام حسين. ونتج عن «القرار الأول» لبريمر، طرد الآلاف من أساتذة المدارس، والأطباء، والممرضين، وغيرهم من موظفي الدولة، بينما أشعل زيادة كبرى في الغضب والخيبة. ووجد العراقيون بريمر يستخدم أسلوب صدام في الحكم وتكتيكاته في مطاردة معارضيه السياسيين. وبعبارات عملية، فإن تحرّكات بريمر بعثت برسالة قوية إلى الكثيرين من العراقيين، مفادها أنه لن تكون لهم كلمة في شأن مستقبلهم، وهو مستقبل يظهر باطراد قاتماً. وعنى «القرار الثاني» لبريمر ـ تفكيك الجيش العراقي ـ إجبار ٤٠٠ ألف جندي عراقي على مغادرة عملهم وتركهم من دون رواتب. وقال أحد المحللين العرب «يقبض الجندي العراقي خمسين دولاراً في الشهر. وتوفير الطعام لهؤلاء الرجال وعائلاتهم لمدة سنة سيكلف ما يوازي ثلاثة أيام من الاحتلال الأميركي. فإذا ما قمت بتجويع رجل ما، فهو سيطلق النار على المحتل». وفي كتابه عن حرب العراق «شارف حلول الليل» *Night Draws Near*، كتب مراسل «الواشنطن بوست»، الحائز جائزة بوليتزر، أنتوني شديد «النتيجة الواضحة لقرار بريمر هي في إرسال أكثر من ٣٥٠ ألف ضابط ومجنّد، وهم رجال تلقوا أقلّه الحد الأدنى من التدريب، إلى الشوارع، خالقاً بذلك، على الفور، خزاناً من المجندين المحتملين لحرب العصابات (كان في تصرفهم نحو مليون طن من الأسلحة والذخائر من كل الأنواع، يمكن الوصول إليها بحرية في أكثر من مئة مستودع تكاد تكون من

(١) في كتابه «سنتي في العراق»، يصف بريمر وزير الدفاع رامسفلد بأنه من أعطاه «لباس الميدان» في ما يتعلّق باجتثاث البعث، بينما تولّى فيث العمل على الأرض، ص. ٣٩.

دون حراسة في شتى أنحاء البلاد). ووضع مسؤول أميركي عدداً أكبر للجنود العراقيين الذين باتوا من دون عمل، وأبلغ «نيويورك تايمز ماغازين»، «أنه الأسبوع الذي أنتجنا فيه ٤٥٠ ألف عدو على الأرض في العراق». وبحسب أوامر بريمر، أُعطيَ بعض الجنود مرتب شهر تعويضاً، بينما لم يحصل القادة العراقيون على شيء. وبعد وقت قصير على صدور أمر بريمر، شرع الجنود العراقيون السابقون في تنظيم تظاهرات حاشدة أمام مكاتب الاحتلال، والكثير منها موجود في القصور السابقة لصدام. «لو أننا قاتلنا، لكانت الحرب مستمرة حتى الآن»، قال المقدّم العراقي أحمد محمّد، الذي قاد مظاهرة البصرة. و«لما كان البريطانيون والأميركيون في قصورنا، وليس في شوارعنا. نحن الذين سمحنا لهم بالدخول». وحذّر محمد، «لدينا بنادق في منازلنا. إذا لم يدفعوا لنا، وإذا جعلوا أولادنا يتألمون، فسيسمعون أخبارنا». وفي تحذير منذر بالشر، تعهّد قائد عسكري عراقي آخر، هو الرائد عزام حسين الناعم بـ «أننا سنقود هجمات جديدة ضد المحتل. ونحن واثقون من أننا سنحظى بدعم الشعب العراقي».

في غضون ذلك، فاقم بريمر الموقف عندما خنق الدعوات العراقية إلى انتخابات مباشرة، منشئاً بدلاً من ذلك مجلساً «استشارياً» عراقياً من ٣٥ عضواً، له السيطرة التامة عليه، وسلطة «الفيتو» على قراراته. وأبعد بريمر الكثير من المجموعات السنية عن المجلس، بالإضافة إلى مؤيدي الزعيم الديني الشيعي المعارض للاحتلال، مقتدى الصدر، بالرغم من أن للطرفين تمثيلاً كبيراً في العراق. وقال رئيس وزراء العراق المقبل، إبراهيم الجعفري، إن استبعاد هذه القوى «أدى إلى وضع أصبحوا فيه عناصر عنفية». وفي غضون شهر على وصول بريمر، بدأ الحديث عن انتفاضة وطنية. «الشعب العراقي برمته قنبلة موقوتة ستنفجر في وجه الأميركيين إذا لم يُنهوا احتلالهم»، أعلن الزعيم العشائري رياض الأسدي بعد لقاء مع مسؤولين أميركيين عرضوا مخطط بريمر للبلاد. وقال الأسدي «إن الشعب العراقي لم يقاتل الأميركيين إبان الحرب، وحدهم جماعة صدام قاموا بذلك. لكن إذا قرر الشعب محاربتهم الآن، فإن [الأميركيين] سيواجهون مشكلة كبرى». تجاهل بريمر بشدة هذه الأصوات،

دون حراسة في شتى أنحاء البلاد). ووضع مسؤول أميركي عدداً أكبر للجنود العراقيين الذين باتوا من دون عمل، وأبلغ «نيويورك تايمز ماغازين»، «أنه الأسبوع الذي أنتجنا فيه ٤٥٠ ألف عدو على الأرض في العراق». وبحسب أوامر بريمر، أُعطيَ بعض الجنود مرتب شهر تعويضاً، بينما لم يحصل القادة العراقيون على شيء. وبعد وقت قصير على صدور أمر بريمر، شرع الجنود العراقيون السابقون في تنظيم تظاهرات حاشدة أمام مكاتب الاحتلال، والكثير منها موجود في القصور السابقة لصدام. «لو أننا قاتلنا، لكانت الحرب مستمرة حتى الآن»، قال المقدّم العراقي أحمد محمّد، الذي قاد مظاهرة البصرة. و«لما كان البريطانيون والأميركيون في قصورنا، وليس في شوارعنا. نحن الذين سمحنا لهم بالدخول». وحذّر محمد، «لدينا بنادق في منازلنا. إذا لم يدفعوا لنا، وإذا جعلوا أولادنا يتألمون، فسيسمعون أخبارنا». وفي تحذير منذر بالشر، تعهّد قائد عسكري عراقي آخر، هو الرائد عزام حسين الناعم بـ «أننا سنقود هجمات جديدة ضد المحتل. ونحن واثقون من أننا سنحظى بدعم الشعب العراقي».

في غضون ذلك، فاقم بريمر الموقف عندما خنق الدعوات العراقية إلى انتخابات مباشرة، منشئاً بدلاً من ذلك مجلساً «استشارياً» عراقياً من ٣٥ عضواً، له السيطرة التامة عليه، وسلطة «الفيتو» على قراراته. وأبعد بريمر الكثير من المجموعات السنية عن المجلس، بالإضافة إلى مؤيدي الزعيم الديني الشيعي المعارض للاحتلال، مقتدى الصدر، بالرغم من أن للطرفين تمثيلاً كبيراً في العراق. وقال رئيس وزراء العراق المقبل، إبراهيم الجعفري، إن استبعاد هذه القوى «أدى إلى وضع أصبحوا فيه عناصر عنفية». وفي غضون شهر على وصول بريمر، بدأ الحديث عن انتفاضة وطنية. «الشعب العراقي برمته قنبلة موقوتة ستنفجر في وجه الأميركيين إذا لم يُنهوا احتلالهم»، أعلن الزعيم العشائري رياض الأسدي بعد لقاء مع مسؤولين أميركيين عرضوا مخطط بريمر للبلاد. وقال الأسدي «إن الشعب العراقي لم يقاتل الأميركيين إبان الحرب، وحدهم جماعة صدام قاموا بذلك. لكن إذا قرر الشعب محاربتهم الآن، فإن [الأميركيين] سيواجهون مشكلة كبرى». تجاهل بريمر بشدة هذه الأصوات،

وبينما انتشر الوقع الدموي لقراره حل الجيش، رفع من حدة خطابه الملتهب، وأعلن «سنحاربهم، ونفرض إرادتنا عليهم، وسنأسرهم، وإذا دعت الضرورة نقتلهم إلى أن نفرض القانون والنظام في هذا البلد».

بحلول تموز/يوليو، شرع بريمر في الإشارة إلى العراق بصيغة جمع المتكلّم. «سنصبح في النهاية بلداً غنياً»، قال بريمر. «لدينا النفط، لدينا الماء، لدينا الأرض الخصبة، لدينا شعب رائع». واستناداً إلى مجلة «تايم»، فإنه جال على المتحف الوطني العراقي، غداة النهب الكبير الذي تعرضت له الكنوز الوطنية العراقية، بما في ذلك على أيدي القوات الأميركية والصحافيين. وبينما عرض عليه مسؤولو المتحف مجموعة قديمة من الذهب والجواهر، قال بريمر مازحاً، «أيّها يمكنني أخذها إلى زوجتي في الديار؟». واستناداً إلى «تايم» «قاطعه»، وهو يلقي بملاحظته هذه، «أحد فريق حرسه الشخصيين، وأطلعه على تقارير عن أربع هجمات بالقنابل اليدوية على مقربة من القصر حيث مقر بريمر. بعد ذلك بدقائق، صعد بريمر إلى متن «أس.يو.في.» وتوجه إلى مكتبه، بعدما أمكنه إجراء بعض المصافحات المستعجلة وهو يغادر. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أصيب جندي أميركي بالرصاص وقُتل وهو يحرس المتحف».

ولم يتحرّج أيضاً حول تأثراته الدينيه. وحاذياً حذو الجنرال المسيحي المتشدد جيري بويكين، تحدث بريمر عن هدايته الإلهية: «ما من شك في ذهني في أنه لا يمكنني أن أنجح في هذه المهمة من دون مساعدة من الله»، قال بريمر بعد شهر على وصوله إلى بغداد. «فالمهمة، ببساطة، كبيرة جدة ومعقدة ليتمكن أي شخص وحده، أو أي مجموعة من الناس، من القيام بها بنجاح... نحن في حاجة إلى مساعدة من الله، ونتطلّع إليها باستمرار». ويبدو أن هذا المنظور مسألة عائلية. فقد ترشح دنكن، شقيق بريمر إلى الكونغرس في ٢٠٠٦ في المقاطعة الأم، لـ «التركيز» على العائلة التابعة لجيمس دوبسون ومقرها كولورادو. وقال «أريد أن أكون رجل الله في واشنطن». وخاض المعركة على أساس برنامج يميني متطرف، وعارض الاستثناءات في أي حظر على الإجهاض

يسمح بإجهاض ضحايا الاغتصاب أو سفاح القربى، قائلاً «إننا، في هذه الحالة، نقتل الشخص الخطأ». وفي خلال حملته الفاشلة، عرض دنكن بريمر دور شقيقه في العراق كدليل على خبرته الخاصة في السياسة الخارجية، قائلاً إنه زار العراق عندما كان بول بريمر يترأس الاحتلال. وأعلن دنكن بريمر في خلال حملته «بالرغم من أنني أفضل أن يتحوّل الجهاديون الإسلاميون إلى وجهة نظري إلى العالم ويحصلون على فائدته، فإن فكرتي هي أنهم يجب أن يتخلّوا عن رؤيتهم إلى العالم وصيغتهم الخصوصية للإسلام، لنتمكن من الحصول على عالم مسالم. ولا يهم، من وجهة نظر جيوسياسية، إذا تحوّلوا إلى إسلام مسالم إذا كان تلك ديانة، أو إلى البوذية، أو ما شابه، ما داموا يتخلون عن عقيدتهم الدينية». وأبلغت زوجة بول بريمر، فرانسي، التي سمّاها دوبسون «مقاتلة صلاة»، منشورة مسيحية أن «زوجها يرى في عمله في العراق فرصة لجلب نور الحرية إلى شعب العراق بعد عقود من الظلمة هناك».

إلا أن غيرة بريمر لم تكن محصورة في دينه. فقد تحرك سريعاً، لدى وصوله، للشروع في بناء الرؤية المحافظة الجديدة في العراق، مُؤْذناً بحقبة دعتها ناومي كلاين «بغداد السنة الصِّفْر». وجرياً على عادته، أعلن بريمر، بعد أسبوعين له في البلاد، أن العراق «مفتوح للأعمال». وكانت ركيزة خطته هي الخصخصة السريعة لصناعة النفط العراقية. وكلاين، التي سافرت إلى العراق خلال ولاية بريمر في البلاد وكتبت في شكل موسّع عن حكمه، وصفت مفاعيل حكمه الذي استند إلى إصدار الفرمانات، بأنه:

سنّ [بريمر] مجموعة جذرية من القوانين لم يسبق لها مثيل في سخائها على الشركات المتعددة الجنسيات. فهناك القرار ٣٧، الذي خفض معدّل الضريبة العراقية على الشركات من نحو ٤٠ في المئة إلى معدل ثابت هو ١٥ في المئة. وهناك القرار ٣٩، الذي سمح للشركات الأجنبية بامتلاك مئة في المئة من الموجودات العراقية خارج قطاع الموارد الطبيعية. والأحسن حتى، هو أنه في وسع المستثمرين إخراج مئة في المئة من الأرباح خارج البلاد. ولن تُطلب منهم إعادة الاستثمار، ولن يتم فرض الضرائب عليهم. ويمكنهم، بموجب القرار

٣٩، التوقيع على تملكات بالإيجار، وعلى عقود تستمر حتى أربعين سنة. ورحب القرار ٤٠ بالمصارف الأجنبية في العراق بموجب الشروط المناسبة نفسها. وكل ما بقي من سياسات صدام حسين الاقتصادية، قانون يضيّق على الاتحادات العمالية والمساومات الجماعية.

وإذا بدت هذه السياسات مألوفة، فلأنها هي نفسها التي تقوم الشركات المتعددة الجنسيات حول العالم باللوبي من أجلها مع الحكومات المحلية وفي اتفاقات التجارة الدولية. إلا أنه، بالرغم من أن هذه الإصلاحات لم يتم قط تطبيقها إلا جزئياً، أو على دفعات، فإن بريمر أطلقها كلها، دفعة واحدة. وبين ليلة وضحاها، تحوّل العراق من الدولة الأكثر عزلة في العالم، ليصبح، على الورق فقط، السوق الأكثر انفتاحاً على مصراعيها في العالم.

بعيد استلام بريمر السلطة في بغداد، كتب الاقتصادي جيف مادريك في «النيويورك تايمز»: «من خلال، تقريباً، أي مقياس اقتصادي شائع، فإن الخطة، التي وافق عليها ل. بول بريمر الثالث، الأميركي الذي يتولى السلطة الموقتة للائتلاف، هي خطة متطرفة، وفي الواقع صاعقة. فهي ستجعل الاقتصاد العراقي يصبح الاكثر انفتاحاً على التجارة وتدفق رؤوس الأموال في العالم، وتجعله الأقل فرضاً للضريبة في العالم الغني والفقير... ويبدو أن المخططين العراقيين، والظاهر أن إدارة بوش من بينهم، يفترضون أن في وسعهم، ببساطة، إعادة تبييض الصفحة». وأعلن مادريك بجرأة، أن مخطط بريمر «سيسمح لحفنة من المصارف الأجنبية بالسيطرة على النظام المصرفي المحلّي».

وبدا مناسباً، عندها، ألا تتم حماية بريمر، المسؤول الأميركي الأرفع في العراق، والوجه الظاهر للاحتلال، على أيدي قوات حكومية أميركية أو الأمن العراقي، بل بالأحرى على يد شركة مرتزقة خاصة؛ وشركة أسسها مسيحي يميني أغدق عشرات ألوف الدولارات في صناديق الحملات الانتخابية الجمهورية.

وبحلول منتصف آب/أغسطس، بعد ثلاثة أشهر على وصول بريمر إلى بغداد، أصبحت هجمات المقاومة على القوات الأميركية و«المتعاونين»

العراقيين، تتم في شكل يومي. وقال بريمر في ١٢ آب/أغسطس «نعتقد بوجود تهديد إرهابي جدي في البلاد، وهو أمر جديد، ونحن نأخذه كثيراً على محمل الجد». وكما في حوادث عنفية أخرى ومواقف في الأعوام السابقة، ستتحوّل الفوضى في العراق إلى نجاح مالي لبلاكووتر. وفي ٢٨ آب/أغسطس، مُنحت بلاكووتر العقد الرسمي، من دون مناقصة، وبقيمة ٢٦,٧ مليون دولار بوصفها «المصدر الوحيد»، لتوفير فريق الحماية الشخصية، وطائرتي هليكوبتر لبريمر بينما ينفذ عمله الهام في بناء البرنامج المحافظ الجديد في العراق. ويستذكر رئيس بلاكووتر غاري جاكسون، «لم يتصوّر أحد فعلاً كيف سينقلونه من العاصمة، ووضعه في العراق. انكبت الاستخبارات السرية على الموضوع، ووضعت تقويماً، وقالت: أتعرفون ماذا؟ إن الأمر أكثر خطورة بكثير مما اعتقدنا. وهكذا عادوا إلينا»[1]. واعتبر بريمر أن وجود بلاكووتر «زاد من الشعور بأن العراق أصبح أكثر خطورة حتى». كان فرانك غالاغر هو الرجل الذي سيترأس فريق بلاكووتر الأمني، وسبق له أن عمل رئيساً لفريق أمن هنري كيسنجر الشخصي في التسعينيات في الفترة التي عمل فيها بريمر ضمن فريق كيسنجر «عرفت فرانك وأحببته»، يقول بريمر مستذكراً، «ووثقت به كلياً».

وأمكن بريمر استخدام مرتزقة بلاكووتر حرساً خاصاً له من خلال السياسات الليبرالية الجديدة بعينها، التي دافع عنها في خلال حياته المهنية، وهو يطبّقها الآن في العراق. كانت لحظة فتح في العملية التي أطلقها في أوائل التسعينيات ديك تشيني عندما كان وزيراً للدفاع، وعندما استخدم «براون أند روت» «لاستكشاف مصادر نشاطات لوجستية خارجية». وشكّلت أيضاً، استناداً إلى بيتر سينجر، مؤلف كتاب «محاربو الشركات» *Corporate Warriors*، تحولاً رئيسياً عن المبدأ القديم العهد، بأن «الجيش الأميركي لا يحوّل وظائف مهمات دقيقة إلى مقاولين خاصين. وأنت لا تضع مقاولين في مواقع يتعين عليهم فيها حمل الأسلحة... وها إن مقاولاً مسلّحاً يتولى وظيفة إبقاء بريمر حيّاً، التي لا

(١) نسخة المؤلف عن التقرير الفصلي في تموز/يوليو، ٢٠٠٤، للمفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق.

يمكنها -أن تكون أكثر دقّة من ذلك». وسجّل تخصيص فريق حماية بريمر لحظة حاسمة تكاد تكون فورية لشركات المرتزقة.

وأفادت مجلة «فورتشون»، أن «المعاش النموذجي لمجموعة الحراسة الشخصية من المحترفين [في العراق] كانت في السابق بحدود ٣٠٠ دولار [للرجل الواحد] في اليوم. وما إن أخذت بلاكووتر في التجنيد لمهمتها الرئيسية الأولى، وهي حماية بول بريمر، حتى قفزت التعرفة إلى ٦٠٠ دولار في اليوم». ووصفت بلاكووتر مشروعها مع بريمر بأنه «حزمة أمنية جاهزة». وقال نائب رئيس الشركة كريس تايلور، إن المهمة «لم تكن مُستلزَماً عادياً للحماية التنفيذية، بل عادلت فعلاً حلاً هجيناً لفريق الحماية الشخصي، كان لا يزال يجب تطبيقه في مكان ما. واستجابة لذلك، طوّرت بلاكووتر برنامج فريق حماية شخصية قتالي، لضمان سلامة السفير بريمر وسلامة أي سفير قد يأتي من بعده». أمّنت له الشركة ٣٦ اختصاصياً في «الحماية الشخصية»، وفريقي ك ـ ٩، وثلاث طائرات هيليكوبتر بوينغ م.د. ـ ٥٣٠ مع طياريها لنقله حول البلاد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قال متحدث باسم بلاكووتر، إن للشركة ٧٨ موظفاً فقط في العراق، وهو عدد سرعان ما سيتضاعف بشكل كبير. وبعد شهر على فوزها بعقد بريمر، سجّلت بلاكووتر قسمها الأمني الجديد لدى وزير خارجية كارولينا الشمالية[1]. وستتخصص بلاكووتر سيكيوريتي كونسالتينغ في «توفير خبراء مؤهلين ومُدرّبين على الحماية الأمنية لمكتب الأمن الدبلوماسي في وزارة الخارجية الأميركية بهدف القيام بعمليات حماية أمنية في العراق». ورفع عقد بريمر بلاكووتر رسمياً إلى مرتبة نوع من الحرس الامبراطوري في الحرب على الإرهاب، وهي تسمية ستفتح الكثير من الأبواب في عالم المقاولة العسكرية الخاصة. ولن يستغرق الأمر طويلاً لتُمنَح بلاكووتر عقداً هائلاً مع وزارة الخارجية لتوفير الأمن للكثيرين من المسؤولين الأميركيين في العراق، وليس السفير وحسب. وستزيّن صورة بريمر اللافتة العليا في موقع القسم الأمني

(١) بحسب الملف الذي رفعته إلى وزير خارجية كارولينا الشمالية، فإن بلاكووتر سيكيوريتي كونسالتينغ أُنشئت في ٢٩ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣.

الجديد لبلاكووتر على الإنترنت، على غرار صور لمرتزقة بلاكووتر يحيطون بكولن باول ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

واستحضر رجال بلاكووتر أسلوباً يانكيّاً فريداً في العمل مع بريمر، وجسَّدوا للغاية، على جميع الوجوه، صورة الإنسان الأميركي البشع. فحرّاسه كانوا ذوي بنية منحوتة مثل أبطال كمال الأجسام، ويضعون نظارات رثّة وملتفة حول الرأس. وكانت للكثيرين منهم لحى معنّزة، ويرتدون بزات كاكية مع سترات للذخيرة، أو تي - شيرتات بلاكووتر تحمل العلامة التجارية، وهي كناية عن مخلب دب داخل شبيكة، وأكمامهم مطوية. وبدا بعضهم أشبه برسوم الكاريكاتور، أو شخصيات الأفلام المتحركة على الطبيعة، أو مصارعين محترفين: قصة شعرهم قصيرة، ويحملون سماعات أذن أمنية وأسلحة رشاشة خفيفة. يتأمّرون ويتأففون على الصحافيين كيفما تحركوا، ويدفعون بالسيارات العراقية إلى خارج الطريق، أو يطلقون النار على السيارات إذا عرقلت طريق قافلة بلاكووتر. «أنت ترى في وسائل الإعلام هذه الصور لعناصر بلاكووتر مدجَّجين حتى الأسنان بالمسدسات والـ أم - ٤، وأيديهم ممدودة للإمساك بالكاميرا. وثمة سبب لذلك»، قال مقاول بلاكووتر السابق كيللي كيبهارت، الذي وفّر الحماية لجون نيغروبونتي، خليفة بريمر في العراق. «عفواً. لا أريد أن تظهر صورتي على «الجزيرة»».

ستحوم الهليكوبتر التي تحمل قناصة فوق بعض عمليات النقل التي تقوم بها بلاكووتر، كأنها تحذير تهديدي لكل من هو تحت. «أوجدوا أعداء لهم في كل مكان»، يستذكر العقيد توماس أكس هامّس، المسؤول العسكري الأميركي المكلّف بناء الجيش العراقي «الجديد» بعدما حلّ بريمر الجيش القديم. «كنت عندما أجول في المكان مع عراقيين في شاحنات عراقية، يدفعونني إلى خارج الطريق. كنا نتعرّض للتهديد والتخويف. لكنهم كانوا يقومون بعملهم، تماماً مثلما دُفع لهم للقيام به بالطريقة التي كُلفوا القيام بها. وكانوا يوجدون أعداء لهم في كل مرة يمرون فيها في خروجهم من المدينة». وقال هامّس إن تصرّف بلاكووتر الظاهر والجليّ في حماية بريمر، خرق «القاعدة الأولى» لمحاربة

التمرّد: «لا تصنع المزيد من الأعداء». وقال هامّس «كانوا في الواقع ينفذون عقدنا تماماً كما طلبنا منهم ذلك، لكنهم في الوقت نفسه يتسببون بالأذى لجهودنا المناهضة للتمرّد». وأبلغ ضابط استخبارات في العراق مجلة «تايم» «فتيان بلاكووتر هؤلاء. . . يقودون سياراتهم في المكان واضعين نظارات شمسية ماركة أولكي، وشاهرين أسلحتهم من خارج نوافذ السيارة. صوّبوا سلاحهم عليّ، وأغضبني ذلك كثيراً. تصوّر بماذا يمكن أن يفكّر شخص في الفلّوجة». وساعد آل كلارك، وهو أحد مؤسسي بلاكووتر، على تطوير إجراءات التدريب في الشركة. قال كلارك إنه في الولايات المتحدة «نغضب لحادث يؤدي إلى التواء الحاجز الواقي للسيارة»، ثم استدرك «لكن عليك تجاوز ذلك في بغداد. فيمكن السيارة أن تكون سلاحاً بوزن ثلاثة آلاف رطل عندما تحتاج إليه. اضرب واهرب. صدّقني. فالشرطة لن تأتي إلى منزلك لأنك غادرت ساحة الحادث».

وحصلت قضية مميتة في أيار/مايو ٢٠٠٤، أمن فيها من العقاب حراس بلاكووتر الذين زُعم أنهم متورطون فيها. وحقق مراسل «لوس أنجليس تايمز»، ت. كريستشان ميللر في الحادثة عن كثب ونشرها. كان المتحدث باسم السفارة الأميركية في بغداد، روبرت ج. كالاهان، يُنهي مهمته، ويقوم بجولات لوداع الصحافيين والمؤسسات الإعلامية في أنحاء العاصمة العراقية. «وعلى غرار ما هو نموذجي بالنسبة إلى مسؤولي وزارة الخارجية، اعتمد كالاهان على بلاكووتر لنقله حول بغداد»، وذلك استناداً إلى ميللر. وفي العودة من إحدى المؤسسات الإعلامية «استدار موكب كالاهان المؤلف من خمس سيارات إلى طريق عريض يمر عبر حي المصباح في بغداد، وهي منطقة أبنية مكاتب من خمس طبقات ومحلات أرضية». وفي الوقت نفسه، كان سائق الشاحنة العراقي، ابن الثانية والثلاثين، محمد نوري حطاب، الذي يعمل في الخفاء سائقاً للتاكسي، يقل راكبين أصعدهما للتو في سيارته الأوبل. «نظر حطاب ورأى قافلة كالاهان ذات السيارات الخمس تخرج مسرعة من شارع جانبي في قبالته. وقال إنه كان يخفف سيره للتوقف على نحو ١٥ قدماً من القافلة عندما سمع زخة أسلحة

نارية تدوّي. دخلت الرصاصات عبر غطاء سيارته الأوبل، واخترقت كتفه واستقرت في صدر يس علي محمود ياسري، ابن التاسعة عشرة، الذي كان في المقعد الخلفي، وقتلته»، بحسب ما ذكر ميللر. وقال حطاب «حصل ذلك من دون إنذار. كان هجوماً فجائياً».

وذكر ميللر أن الأميركيين حاولوا تبرير خلفية ذلك العمل: «قال أحد المسؤولين الأميركيين إن مسؤولي السفارة راجعوا عملية إطلاق النار، وحددوا أن اثنين من موظفي بلاكووتر كانا في القافلة ذلك اليوم لم يتبعا الإجراءات اللازمة لإنذار حطاب بالتوقف. وعوضاً عن ذلك فتحا النار قبل الأوان». وقال المسؤول إن الاثنين طُردا وأُرسلا عائدين إلى الديار. ولم تتم ملاحقتهما حتى إعداد هذه الكتاب. وحصل ميللر على مئات الصفحات من التقارير عن الأحداث التي تورط فيها المقاولون شبه العسكريين في العراق. وكتب في تقريره أن «نحو ١١ في المئة مما يقارب المئتي تقرير، شملت مقاولين أطلقوا النار على سيارات مدنية. وفي معظم الحالات لم يتعرض المقاولون لأي إطلاق نار من السيارات العراقية».

تلاءم أسلوب بلاكووتر تماماً مع مهمة بريمر في العراق. ويمكن المرء، في الواقع، أن يدّعي أن بريمر لم يحصل على الحماية من مرتزقة بلاكووتر الجيدي التدريب وحسب، بل أيضاً من الوقائع القوية جداً لمختبر السوق الحرة التي أدارها في العراق. ويبدو، في الحقيقة، أن هذه القوى هي التي علّق عليها بريمر الآمال لإبقاء مهمة العراق حيّة. فلو مات، فسيُقضى على سمعة بلاكووتر. وسأل العقيد هامّس «إذا فقدت بلاكووتر صاحب مقام رفيع (مثل بريمر)، هل يصبحون (رجالها) عاطلين عن العمل، أليس كذلك؟»؛ «هل في وسعكم التصوّر، كونكم بلاكووتر، وتحاولون بيع عقدكم التالي، أن تقولوا: حسناً، لقد أبلينا جيداً لمدة أربعة أشهر في العراق، ومن ثم تعرّض للقتل. وإذا كنتَ رئيس مجلس الإدارة الذي سيستأجر ويحمي عناصره، فتقول: أعتقد أنني سأجد أحداً آخر. . . فالمشكلة بالنسبة إلى بلاكووتر هي، في حال مقتل صاحب المقام الأول، ماذا سيحل ببلاكووتر إذا أصبحت من دون عمل. بالنسبة

إلى الجيش، إذا قُتل صاحب المقام الأول، فسيكون ذلك أمراً سيئاً جداً، وكارثياً. وستحصل مراجعات لما حصل... إلخ، لكن لن يخسر أحد عمله».

بالنسبة إلى بلاكووتر، فإن إبقاء بول بريمر حيّاً سيوفّر للشركة حملة تسويقية لا تُصدّق: إذا أمكننا حماية الرجل الأكثر كراهية في العراق، يمكننا حماية أي كان، أينما كان. وبالفعل، في أقل من عام، سيوزّع أسامة بن لادن شريطاً صوتياً يقدم فيه جائزة لمن يقتل بريمر. وأعلن بن لادن في أيار/مايو ٢٠٠٤، «تعلمون أن أميركا وعدت بمكافآت كبرى لمن يقتل المجاهدين. ونحن، في تنظيم القاعدة، نضمن عشرة آلاف غرام من الذهب لمن يقتل بريمر المحتل، أو القائد الأميركي الأعلى أو نائبه في العراق». وذُكر أيضاً أن المقاومة عرضت مكافأة قيمتها ٥٠ ألف دولار لمن يقتل أياً من حراس بلاكووتر الشخصيين. واستذكر مقاول بلاكووتر، كيبهارد: «كان هناك ثمن لرؤوسنا، وقد عرفنا جميعنا ذلك».

قال بريمر إنه ما إن تولّت بلاكووتر أمنه، «حتى قامت الاستخبارات السرّية الأميركية، بطلب من رامسفلد، بدراسة استطلاعية عن أمني، واستنتجت أنني الأميركي الأكثر عرضة للتهديد في أي مكان في العالم... وأوحى تقرير، أخذته بلاكووتر على محمل الجد، أن أحد الحلاقين العراقيين في القصر قد جُنّد لقتلي وأنا أقص شعري». وغداة ذلك، نقلت بلاكووتر بريمر إلى فيلاّ في أرض القصر ذُكر أنها آوت حماة قصيّ صدام حسين.

في كانون الأول/ديسمبر، بعد أشهر قليلة على شروع بلاكووتر في حراسة بريمر، حصل الهجوم الأول الذي تم الاعتراف به علناً على الحاكم. حدث ذلك ليلة السادس من كانون الأول/ديسمبر، مباشرة بعدما ودّع بريمر وزير الدفاع رامسفلد في مطار بغداد. واستذكر بريمر «كانت الساعة بعيد الحادية عشرة ليلاً عندما صعدنا أنا وبراين ماكورماك (مساعد بريمر) في سيارتي «الأس.يو.في» المصفحة للعودة إلى المنطقة الخضراء. وضم موكبنا، كالعادة، سيارتي همفي مدرّعتين بغلاف من صحائف الفولاذ المقوّى المصبوغ، وسيارة جيب مصفحة، وهي سيارتنا، تتبعها سيارة جيب مصفحة أخرى، وآليتا همفي

أخريان. ومن فوقنا طائرتا هيليكوبتر تطنّان، في كل منهما قناصان من بلاكووتر». كان بريمر وماكورماك يناقشان داخل «الأس.يو.في.» هل يجب أن يشارك بريمر في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، في سويسرا. وكان بريمر يفكّر في أنه «يمكنه الآن التمتع ببعض ترف محطات النزلج»، عندما حصل انفجار «يصيب بالصمم»، تبعته نيران أسلحة رشاشة. وانفجر إطار سيارة طليعة الموكب بالمتفجّرة المرتجلة، وكان مقاتلو المقاومة يهاجمون برشاشات الكلاشينكوف. وبحسب بريمر، أصابت رصاصة النافذة الجانبية لسيارته «الأس.يو.في.» «تعرضنا لكمين، منظم جداً، ولمحاولة اغتيال نُفّذت ببراعة»، كتب بريمر. «استدرت وتطلعت إلى الوراء. كان زجاج الجيب الخلفي قد تطاير بفعل المتفجرة. وها إن رصاصات الكلاشينكوف تلسع مسرعة عبر المستطيل المفتوح». واستذكر بريمر أنه، بينما كان يهرع مسرعاً إلى أمان القصر، «فكّرت ملياً، وسط الرائحة الكريهة للمتفجرات تعبق في السيارة، في دافوس وفي كل تلك الأطعمة الشهية... وأنه يمكن فرانسي أن تطير إلى هناك حيث سنتمكن من التزلج. وأبعدني ذلك عن طريق مطار بغداد وعن المتفجرة ما أمكنك أن تتصور».

وعتّم مكتب بريمر قصداً على الهجوم مدة أسبوعين إلى أن تسرّبت أخبار الكمين إلى الصحافة الأميركية، فوُوجه بريمر بالأمر في مؤتمر صحافي في مدينة البصرة الجنوبية. وأبلغ الصحافيين «نعم، هذا صحيح». و«كما ترون، فإنه لم ينجح»، مضيفا «الحمد الله أنني ما زلت حياً، وها أنا أقف أمامكم». وبالرغم من وصف بريمر الأخير للهجوم بأنه محاولة اغتيال «منظّمة جدّاً»، فإن جماعته حينها ردّوه إلى أنه هجوم «عشوائي» لم يكن يستهدف مباشرة بريمر شخصياً، ربما في جهد للتقليل من شأن تطوّر المقاومة. وبعد الكشف عن الهجوم، أشاد المتحدث باسم بريمر، دان سينور، ببلاكووتر: «للسفير بريمر قوات أمن محكمة ومُلمّة وآليات يتم تشغيلها كلما حدثت حركة، ولنا ملء الثقة بهؤلاء الموظفين الأمنيين وبهذه الآليات. وهي قد نجحت في هذه الحالة بالذات»[1].

---

(١) النسخة المنقولة لإيجاز السلطة الموقتة للائتلاف، بغداد ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٣.

وبينما كان بريمر يجوب العراق، زادت سياساته وتصرفات «حراسه الشخصيين» وغيرهم من المقاولين الذين حصّنهم من أي محاسبة، في حنق العراقيين. لكنه استمر في تأكيد وصف العراقيين له بأنه صدّام آخر، إذ مضى في تنفيذ إصلاح قصر بغداد وتجديده. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أنفق بريمر ٢٧ ألف دولار لإزالة أربعة تماثيل نصفية، أكبر من الحجم الطبيعي، لصدام من حوش القصر. «أمضيت ستة أشهر وأنا أنظر إلى هذه»، قال بريمر، بينما بدأ العمل في إزالة الرأس الأول. «حان الوقت لتتدحرج هذه الرؤوس». وبينما معظم البنى المدنية العراقية السفلى في يباب، بدا استخدام هذه الأموال مثيراً للتساؤل، لكن جماعة بريمر وصفوه بأنه يتماشى مع القانون. «يجب إزالتها استناداً إلى قانون اجتثاث حزب البعث»، قال نائب بريمر، تشارلز هيتلي. «إنها في الواقع غير قانونية».

وفي معظم الوقت الذي حرست فيه بلاكووتر بريمر، بقيت الشركة خارج مجال متابعة الصحافة. فنادراً ما تتم الإشارة إلى بلاكووتر في تقارير وسائل الإعلام، بل كانت تتم الإشارة إلى الرجال بوصفهم، ببساطة، من فريق أمن بريمر، أو حراسه الشخصيين. وكان يتم التعامل معهم أحياناً على أنهم عملاء الاستخبارات السرّية. إلا أنه في داخل عالم الصناعة، كان يُنظر إلى رجال بلاكووتر على أنهم النخبة، وواضعو التقنية الجديدة في جيش المرتزقة الذي يتوسع سريعاً في البلاد.

وفي الوقت الذي فازت فيه بلاكووتر بعقدها الأول، تدفق المرتزقة سريعاً على العراق. وأخذت مؤسسات مثل «كونترول ريسكس غروب، ودينكورب، وإرينيس، وإيجيس، وأرمور غروب، وهارت، وكرول، وستيل فونديشن، والكثير منها سبق وكان له وجود ما في البلاد، في نشر الآلاف من المرتزقة في العراق، وفي القيام بحملة تجنيد كبيرة وضخمة دولياً. وفي ردّة إلى حقبة فيتنام، أشير أولاً إلى المراكز على لوحة الوظائف على أنها «مستشارون خاصون في شؤون الأمن». وفاز بعض الشركات، مثل بلاكووتر، بعقود مربحة مع وزارة الخارجية، وسلطة الاحتلال الأميركي، أو الحكومة البريطانية. وقامت

شركات أخرى بحراسة المشاريع النفطية، والسفارات الأجنبية، أو المباني الحكومية، بينما بقيت أخرى تعمل لحساب مقاولي حرب رئيسيين مثل هاليبرتون، وكي.بي.آر.، وجنرال إلكتريك، وبكتل، أو كجزء من فريق حماية الصحافيين. وكان أعضاء القوات الخاصة السابقون من بين المرتزقة الذين تقاضوا أرفع الأجور: مغاوير البحرية، قوات دلتا، القبعات الخضر، الرانجرز، والمارينز، وجهاز الاستخبارات الجوية الخاصة البريطاني، والرانجرز الأيرلنديين، وجهاز الاستخبارات الجوية الخاصة الأسترالي، تليها الغوركاس النيبالية، والكوماندوس الصربي، والقوات الفيجية. في هذه الأثناء، استنزفت احتمالات الكسب الكبيرة القوات الوطنية الرسمية، إذ سعى الجنود وراء مراكز مربحة مع الشركات الخاصة التي قامت بدورها بعملية اصطياد عارمة لرجال القوات الخاصة للقيام بأعمال خاصة في العراق. وقال المقاول السابق في بلاكووتر كيللي كيبهارت «إننا، بالنسبة إلى الكثيرين من رجال الجيش، أكبر من حجمنا الطبيعي. ويمكنك رؤية ذلك في أعينهم عندما ينظرون إلينا، أو يتهامسون في شأننا. أُصيبوا بالحسد الكبير. شعروا بأنهم يقومون بالعمل نفسه، لكنهم يتقاضون رواتب أقل بكثير منا».

وكان هناك، بالإضافة إلى هؤلاء «المحترفين»، الكثير من العناصر ممن شاركوا في الأعمال، متقاضين مبالغ مالية أقل من زملائهم في الشركات، ومتصرّفين بتهوّر أكبر، ومن بينهم قوات التمييز العنصري السابقة في جنوب أفريقيا، بعض «الكوفويت» السيئي السمعة، الذين يبدو أنهم دخلوا العراق منتهكين القوانين الأفريقية الجنوبية المناهضة للمرتزقة. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، كانت الولايات المتحدة تبلغ صراحة الشركات التي تنوي القيام بأعمال في العراق، أن تجلب معها قوات أمنها المسلحة الخاصة إلى البلاد.

عندما غادر بريمر العراق في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، بلغ عدد الجنود الخاصين أكثر من عشرين ألفاً داخل حدود البلاد، وأصبح العراق يُعرف بالـ «غرب الهمجي»، لكن من دون شريف (عمدة). وسيتم التعاقد مع هؤلاء المرتزقة، الذين استخدمهم الاحتلال رسمياً، بمبلغ سيفوق، بانتهاء «سنة

بريمر»، الملياري دولار من الأعمال الأمنية، بما يصل إلى ٣٠ في المئة من موازنة «إعادة بناء» العراق. ولا يأخذ هذا، طبعاً، في الاعتبار، الكيانات الخاصة التي استخدمت المرتزقة على نطاق واسع في العراق. واستناداً إلى مجلة «الإيكونوميست»، فإن احتلال العراق رفع مداخيل الشركات العسكرية البريطانية من ٣٢٠ مليوناً قبل الحرب إلى أكثر من ١,٦ مليار دولار بحلول أوائل ٢٠٠٤، «الأمر الذي جعل، من بعيد، صادرات ما بعد الحرب لصناعة الأمن الأكثر ربحاً إلى العراق». وقدّر مصدر، استشهدت به المجلة، عدد رجال القوات الخاصة السابقين في جهاز استخبارات الجو العاملين كمرتزقة في العراق، بأنه يفوق عدد من هم في الخدمة الفعلية هناك. وفي غضون سنة، حشدت مؤسسة إرينس البريطانية جيشاً يصل قوامه إلى ١٤ ألف رجل في العراق، مع موظفين محلّيين، ـ من بينهم عناصر من قوات «العراق الحر» التابعين لأحمد شلبي ـ ويقودهم مهاجرون من الشركة، بعضهم كانوا مرتزقة جنوب أفريقيين. وذكرت «التايم» اللندنية أن «الطلب الكبير على الحماية، والخوف من القتل شبه اليومي للعمال الأجانب، زادا من توسع إمدادات السوق، ما «فقّس» فورة من رعاة البقر المقاولين، واستجلب طائفة من القتلة المأجورين الذين يشكلون، استناداً إلى مؤسسات مرموقة، وذات مصداقية، عبئاً على أنفسهم وعلى العراقيين كما على زبائنهم».

ماذا فعلت هذه القوات في العراق، كم قتلت من الناس، وما هو عدد الذين قُتلوا منها أو جُرحوا، تبقى كلها أسئلة من دون أجوبة، لأنه ما من أحد يشرف على نشاطاتهم في البلاد. وحتى إعداد هذا الكتاب، لم يُلاحَق أي من مقاولي الجيش الأميركي بسبب جرائم ارتُكبت في العراق. وبرغم ذلك، تسرّبت روايات من العراق، أحياناً من خلال عنتريات المقاولين أنفسهم. وهناك حالة ترتبط بمقاول في بلاكووتر تباهى باستخدام ذخيرة «غير نموذجية» لقتل أحد العراقيين.

في أواسط أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعد شهر على فوز بلاكووتر بعقد بريمر، كان فريق من أربعة رجال من بلاكووتر، يتوجه شمالاً من بغداد عبر طريق

ترابية في سيارة «الأس.يو.في.»، عندما قال العناصر إنهم تعرضوا لكمين من رجال مسلحين في إحدى القرى الصغيرة. ذاك الصباح، كان أحد رجال بلاكووتر، بن توماس، زوّد رشاشه الـ أم ـ ٤ بذخيرة تجريبية قوية لم يوافق الجيش الأميركي على استخدامها، وهي رصاصات خارقة للتصفيح ذات قدرة اختراق محدودة. وهذا منتوج لشركة في سان أنتونيو تدعى «آر.بي.سي.دي». وقد ابتكرت باستخدام ما يُسمّى تصنيع «المزيج المعدني». واستناداً إلى «ذي آرمي تايمز»، يمكن الرصاصات «اختراق الفولاذ وغيره من الأهداف الصلبة، لكنها لا تخترق صدر الإنسان، أو كتلة بسماكة ثمانية إنشات من طين الفنانين، أو حتى عدة طبقات من الجدران غير المطينة. وهي، بدلاً من اختراق الجسم، تتحطّم محدثة جروحاً لا تُعالَج». وموزّع هذه الرصاصات التجريبية شركة في أركنساس تدعى لو ماس، تعترف بأنها أعطت توماس بعض الرصاصات بعدما اتصل بالشركة. وفي خلال المعركة القصيرة ذلك اليوم، يقول توماس إنه أطلق رصاصة واحدة من تلك الخارقة للتصفيح ذات قدرة الاختراق المحدودة، على أحد المهاجمين العراقيين وأصابه في عجزه. وقال إن الرصاصة قتلت الرجل تقريباً على الفور. وأخبر توماس «ذي آرمي تايمز» أنها «دخلت عجزه ودمّرت كل شيء تقريباً في الجزء الأسفل من بطنه... كل شيء تمزّق. والطريقة التي أشرح فيها ما حصل لأناس لم يكونوا هناك هي أن... هذه المادة أشبه بإصابة شخص ما برصاصة متفجرة مصغّرة... لم يصدّق أحد أن هذا المرء قُتل من جراء إصابة في العجز». وقال توماس، وهو مغوار سابق في البحرية، إنه أطلق النار على أناس بمختلف أنواع الذخيرة، وإنه لا توجد بتاتاً «أي مقارنة، مهما كانت، ولا واحدة»، بين الضرر الذي أحدثته الرصاصة الخارقة للتصفيح ذات قدرة الاختراق المحدودة لهذه الضحية العراقية ذلك اليوم، وبين ما يمكن توقعه من ذخيرة نموذجية. وعندما عاد توماس إلى القاعدة بعد إطلاق النار، قال إن رفاقه المرتزقة كانوا «يتقاتلون على» الرصاصات. «في نهاية اليوم، أخذ كل منا خمس رصاصات، هي كل ما بقي معنا».

أصبحت الرصاصات مثاراً لبعض الجدل في الكونغرس، وكان للصانع

رجال اللوبي الذين يحاولون الحصول على الموافقة عليها من الجيش الأميركي، واعتبروها «مسألة أمن قومي». وقال توماس، إنه هُدّد بإحالته على المحكمة العسكرية لاستخدامه ذخيرة غير مُوافَق عليها بعدما ظنّه مسؤول في البنتاغون، خطأً، أنه جندي في الخدمة الفعلية. وهذه أول عملية قتل مسجّلة باستخدام الرصاصات التي تمت تجربتها لأعوام عدة في «عمليات إطلاق نار في بلاكووتر»، أجرتها مجلة «ذي أرمد فورسز جورنال» في مقر الشركة في مويوك. وبدا توماس، بعد زعم قتله العراقي مستخدماً الرصاصة الخارقة للتصفيح، كأنه متحدث في إعلان للشركة عن الرصاصات. «سأحمل ذخيرة لو ماس معي عندما أعود إلى العراق، وقد وعدت فعلاً بإعطاء الكثير من هذه الذخائر لرفاقي الذين كانوا هناك في ذلك اليوم، ولأصدقائهم»، قال توماس لأحد الذين أجروا معه مقابلة في خلال مأذونية له من العراق. «إنها ستُستخدم وحسب لإطلاقها على الأناس الشريرين. وقطعاً ليس لإجراء جردة عامة عليها. ولن أحمل معي غيرها في خلال العمليات الخاصة». ودوّنت «ذي أرمد فورسز جورنال»، بحماسة، تجربة توماس مع الرصاصات، واعتبرتها «سبباً كافياً ليصر مسؤولو البنتاغون على أن تبدأ قيادة العمليات الخاصة فوراً في إجراء اختبارات واقعية على ذخيرة المزيج المعدني». ووضع توماس لاحقاً على صفحته الخاصة «ماي سبيس» عبر الإنترنت، وصلة إلى مقال إخباري عن استخدامه الرصاصات الخارقة للتصفيح في العراق، مع ملاحظة مفادها:

«أسامة بن لادن غانيتي

وإليكم لماذا [الوصلة إلى المقال]

هؤلاء السفلة يريدون موتي الآن».

وبينما يجوب المرتزقة البلاد بحرية، لم يُعطَ العراقيون أي تفسير رسمي لمن تعود هذه القوات المدججة بالسلاح، والتي لا ترتدي في الغالب بزة موحدة. واستغرق الأمر سنة قبل أن يعمد بريمر إلى إصدار قرار يحدد وضعها، على أنها محصَّنة من الملاحقة. ولم يكن للعراقيين الذين قتلهم هؤلاء المرتزقة

أو جرحوهم، أي ملاذ لدى القضاء. واعتقد الكثيرون من العراقيين ـ وبعض الصحافيين ـ خطأً، أن المرتزقة كانوا من «السي.آي.أيه.»، أو من عملاء الموساد الإسرائيلي، وهو انطباع أثار حنق المواطنين الذين التقوهم. كذلك، فإن سلوك المرتزقة وسمعتهم، أغضبا ضباط الاستخبارات الأميركية الفعليين الذين شعروا بأن المرتزقة قد يهددون أمنهم الخاص في البلاد. وبينما شارفت ٢٠٠٣ على النهاية، افترش الكثيرون من العراقيين الأنقاض، بينما مشاريع «إعادة البناء» التي وُعدوا بها تكراراً، والتي زُعم انها ستموَّل من مداخيل النفط، كانت في الغالب غير موجودة، أو فشلت فشلاً ذريعاً. لكن، بالنسبة إلى شركات المرتزقة، شهدت الأعمال فورة. وفي مطلع ٢٠٠٤، سيأخذ الوضع في العراق في الاتجاه إلى مزيد من التدهور، جالباً المزيد من الأعمال للشركات العسكرية الخاصة.

في شباط/فبراير ٢٠٠٤، انهمك مكتب بريمر في عمل لا يُعقل، إما عن خطأ كبير في التقدير، وإما عن تجاهل تعسّفي (وقاتل) للواقع. واستناداً إلى تقرير نشرته في حينه «الواشنطن بوست»، «يصر المسؤولون الأميركيون الذين يتوددون إلى الشركات للمشاركة في إعادة الإعمار، على أن الأمن ليس مشكلة بالنسبة إلى المتعهدين، وقالوا إنه تم تضخيم الروايات. المتعهدون الغربيون غير مستهدَفين، هو ما أبلغه توم فولي، مدير تطوير القطاع الخاص في CPA، لمئات المستثمرين المحتملين في مؤتمر عُقد في واشنطن في الحادي عشر من شباط/فبراير. وقال إن وسائل الإعلام قد بالغت في القضية». وأكد فولي أنه، على العكس، «فإن المخاطر مماثلة لحوادث الهبوط بالمظلة أو ركوب الدراجات النارية، والتي هي، بالنسبة إلى الكثيرين، مخاطر مقبولة». وبحلول أواسط آذار/مارس ٢٠٠٤، كانت مؤسسات المرتزقة تتلظى بما أصبح «سوق البياعين» الهائل في العراق. وقال مايك باتلز، مؤسس شركة كاستر باتلز الأميركية، التي تم تلزيمها حراسة مطار بغداد، «إن كلفة استخدام موظفين أمنيين بارعين في حزيران (٢٠٠٣) هي كسر (جزء) ما تكلفه اليوم».

وفي ١٨ آذار/مارس، انتشر الخبر بين الناس بأن الولايات المتحدة تضع

عقداً بقيمة ١٠٠ مليون دولار لاستخدام أمن خاص لحراسة المنطقة الخضراء بمساحتها البالغة أربعة أميال مربعة، وبسكانها الثلاثة آلاف. وجاء في استدراج العروض أن «التهديدات الراهنة، والمتوقعة، والتاريخ الحديث للهجمات التي استهدفت قوات الائتلاف، والقوة العسكرية الممتدة في شكل ضامر، تتطلب قوات أمن تجارية تكرّس نفسها لتأمين قوة حماية». وإذ تمكنت قوة بلاكووتر لحماية بريمر من الحفاظ على «صيتها» ذي القيمة العالية، حيّاً، استغلت إدارة الشركة ظروف الفوضى في العراق، وفتحت عدة مكاتب في بغداد، وعمّان، ومدينة الكويت، بالإضافة إلى مقرّات في مركز مجمع الاستخبارات الأميركية في ماكلين، فرجينيا، على أن تضم القسم الجديد للعلاقات الحكومية. وجرى العمل على وضع خطط لتوسيع أعمال بلاكووتر المربحة في منطقة الحرب في حملة مكاسب ستنتهي بأربعة مقاولين أميركيين قتلى في الفلوجة، وبالعراق يلتهب، وبمستقبل لبلاكووتر يبدو مشرقاً جداً.



سكوتي يمضي إلى الحرب

بحلول أوائل ٢٠٠٤، أصبحت بلاكووتر متحصنة بقوة في العراق، بينما مضى إريك برانس، وغاري جامسون، وغيرهما من مدراء بلاكووتر التنفيذيين، بقوة في سبر أسواق جديدة وعقود لأعمالهم المزدهرة. فرجال بلاكووتر يحرسون رأس الاحتلال الأميركي وعدة مكاتب إقليمية للسلطة الموقتة للائتلاف في أنحاء مختلفة من العراق، ما يضع الشركة في مركز الطليعة للحصول على عقود رئيسية، حيث كان رجالها موضع حسد أعمال الأمن الخاصة المترعرعة في العراق. وأمكن ذلك بسبب الوضع الذي يزداد أكثر فأكثر سوءاً في البلاد. وجاء في تقرير لـ «فايننشال تايمز» في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أن «المقاولين يقولون بحصول أكثر من ٥٠٠ هجوم على قافلات مدنية وعسكرية في الشهرين الماضيين وحدهما». في ذلك الشهر، «نصح» مدير بلاكووتر باتريك توهي رجالَ الأعمال الذين يبحثون عن عمل في العراق، بأنه «عليكم زيادة ٢٥ في المئة إضافية من أجل الأمن». وأخذ البعض في مقارنة سوق المرتزقة في العراق بحمّى الذهب في ألاسكا والـ «أو.كي. كورال»، أو كما ذكرت «الفايننشال تايمز» من أن «فورة أعمال ما بعد الحرب في العراق ليست النفط. إنها الأمن». وبين ما يقرب ليلة وضحاها، فإن صناعة، سبق لها أن كانت ممقوتة، تطلع من الظلمات وتزدهر. وكانت بلاكووتر على رأس الزمرة. سارعت الشركة، الشديدة الرغبة في توسيع أعمالها وأرباحها، إلى نشر خبر حاجتها إلى رجال ماهرين جداً، سبق لهم أن كانوا في القوات الخاصة، للانتشار في العراق. وعرضت الشركة رواتب للمرشحين «المؤهلين»، قزّمت الحد الأدنى الذي يدفعه الجيش، وتقريباً أي معاش لأي عمل آخر. وأمكن مقاولاً مع بلاكووتر، أن يكسب ما بين ٦٠٠ و٨٠٠ دولار في اليوم، بل أكثر في بعض

الحالات. أضف إلى ذلك، أن العقود القصيرة الأمد ـ شهرين ـ التي تعرضها الشركة، تعني أنه يمكن سريعاً تحقيق ثروة صغيرة في عدد محدود من الأيام. وفي حالات كثيرة، أمكن المقاولين التمديد لفترات أخرى إذا رغبوا في ذلك. كذلك، عُرضت تخفيضات رئيسية في الضرائب على من سيصبحون مرتزقة.

ووفرت خصخصة الاحتلال أيضاً فرصة للكثيرين من المتحمسين للقتال، المتقاعدين من الخدمة والغارقين في ملل الحياة اليومية، العودة إلى الأيام المجيدة في ساحة المعارك تحت لواء الحرب الدولية على الإرهاب. «الأمر يتعلّق بما تفعله»، قال مغوار البحرية السابق ستيف ناش. «لنقل إنك أمضيت عشرين عاماً تقوم بأعمال مثل ركوب الزوارق الفائقة السرعة والقفز من الطائرات. وها إنك، فجأة، تبيع بوالص التأمين. إنه لأمر شاق». ومضى دان بولنز، وهو ضابط شرطة من ميتشيغن، عمره ٥٥ عاماً، ويصف نفسه بأنه خبير أسلحة، إلى العراق مع بلاكووتر لأن في ذلك «فرصة عمري الأخيرة لأقوم بأمر مثير»، قال، وتابع بحماسة «أحب الشدّة ودفعة الأدرينالين التي تضخّها فيّ».

يقول مغوار البحرية السابق ديل ماكليلان، وهو أحد المؤسسين الأوائل لـ «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، إنه «عندما يمكن المرء أن يكسب في شهر أموالاً أكثر مما يكسبه في سنة في الجيش أو في عمل مدني، فمن الصعب أن يرفض ذلك. وعلى أي حال، فإن معظمنا أمضى حياته والنار تُطلق عليه». وقال ماكليلان إن مهاراتهم ـ حرب المدن، القنص، الالتحام ـ «كلها لا قيمة لها في العالم المدني». ثم إن هناك عاملاً إضافياً يدعوه ماكليلان «عاملَ الفتى الرائع». وقال، «لنواجه الأمر، فالحسناوات يبحثن عنه».

«أنت لا تتلقى التدريب لأمور كثيرة أخرى»، قال كورتيس وليامز، وهو مغوار بحرية سابق آخر. «فطفرة الأدرينالين تصيبك بالإدمان. إنها أمر لا يختفي قط». وشعر الكثيرون من جنود القوات الخاصة الذين خدموا في «زمن السلم» في التسعينيات، بأن المعارك المفتوحة لحقبات مختلفة قد انتُزعت منهم، ورأوا في الحرب على الإرهاب فرصة للمجد. وقال وليامز «تدربنا لنخدم بلدنا بطريقة

نخبوية. نريد العودة وقتل الأشرار. هذا ما نحن عليه». واعترف مقاول لبلاكووتر عمل في أفغانستان، بأن المال عنصر رئيسي، «لكنه ليس كل ما في الأمر». وقال، «بعد ٩/١١، أردت بعض الانتقام». ومن بين الذين أغرتهم بلاكووتر للذهاب إلى العراق، مغوار سابق في البحرية، هو سكوت هلفنستون ذو الثامنة والثلاثين[1].

وهلفنستون، وهو شخصية الرجل ذي الجسم المنحوت الأشبه بشخصية «جي. آي. جو.» في الأفلام المتحركة، يشبه، بالحرف الواحد، إعلاناً يمشي للجيش. وزُيّنت صورته، من دون قميص، يركض على أحد الشواطئ على رأس زمرة في مغاوير البحر: غلاف روزنامة دعائية للبحرية. يتحدّر هلفنستون من عائلة مرموقة من الجمهوريين، وكان عمه الأكبر، إليهو رووت، وزيراً سابقاً للدفاع وحاز جائزة نوبل للسلام في ١٩١٢. مات والد هلفنستون عندما كان في السابعة، وساعد في تربية شقيقه الأصغر جيسون. فهلفنستون هو، بكل المقاييس، الجندي النموذجي والرياضي. دخل التاريخ عندما أصبح أصغر شخص على الإطلاق يُنهي البرنامج البالغ الشدة لمغاوير البحرية، وقد أتمّه وهو في السابعة عشرة. أمضى ١٢ عاماً في مغاوير البحرية، أربعة منها كمدرّب. «إنه التدريب الأطول والأكثر قساوة من نوعه في العالم الحر»، قال هلفنستون عن برنامج المدرسة الأساسية للتدمير تحت الماء، التابعة لمغاوير البحرية. «عندما تنجح، تقول في نفسك، ها أنا أعتقد أنه يمكنني التعامل مع أي شيء». إلا أنه، شأنه في ذلك شأن الكثيرين من فتيان القوات الخاصة السابقين، كافح لتصور ما يفعله في حياته بعد مغادرته الخدمة في ١٩٩٤. لم تتحوّل مهاراته القتالية في شكل جيد تماماً إلى «العالم الحقيقي»، ولم يُبدِ اهتماماً بأن يصبح شرطياً مأجوراً لدى أي كان. هوايته الفعلية هي اللياقة البدنية: أنتج عدة أشرطة

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن كل المعلومات المتعلقة بسيرة حياة سكوت هلفنستون نابعة من المقابلات التي أجراها المؤلف مع والدته، والتي تمت خلال ٢٠٠٦، وكذلك ما يتعلق بالاستشهاد بها في هذا الكتاب.

فيديو من خلال شركته، أمفيبيان أتليتيكس، وراودته أحلام افتتاح مركزه الخاص للتدريب على اللياقة البدنية.

جرب هلفنستون، لفترة في التسعينيات، حظوظه مع هوليوود. درّب ديمي مور لفيلمها عن مغاوير البحرية، «جي. آي. جاين»، وعمل مستشاراً لفيلم جون ترافولتا «فيس أوف» Face Off، حتى أنه حاز ميدالية كبديل للحركات الخطرة في أفلام عدة. وأمضى كذلك بضع فترات في تلفزيون الواقع، بما في ذلك قيامه بدور بطولي في برنامج الجيش الواقعي عن القوات الخاصة، «مهمات قتالية» Combat Missions، الذي أنتجه صاحب فكرة برنامج «سورفايفر» Survivor مارك بورنيت. ووصف أحد النقّاد هلفنستون بأن له «مزاجاً نارياً» في البرنامج، ونُظر إليه في شكل كبير على أنه «السافل». وقال بورنيت عن هيلفنستون «إنه انفعالي جداً، ويقرأ الأمور بطريقة معيّنة، ويهتم بالطريقة التي يتم النظر فيها إليه. لكن، أتعرفون ماذا؟ أَعطوه بندقية وأَرسلوه إلى المعركة. إنه الشخص الذي تريدونه إلى جانبكم. إنه مغوار بحرية رائع، وواحد من أفضل الرياضيين في أميركا». وفي حلقات أخرى، من «الرجل ضد الوحش»، كان هيلفنستون المتسابق الوحيد الذي قهر الوحش، متغلباً على الشيمبانزي بالمداورة في سباق للحواجز.

لا يعود الأمر إلى نقص في المجهود، لكن العمل في التمثيل لم يثمر بالنسبة إلى هلفنستون، الذي كافح ليتساوى دخله مع إنفاقه. وتتذكّر والدته، كاثي هلفنستون ـ وتّنغيل، «المال كان جيّداً، لكنه لم يكن كافياً قط». تطلّق من زوجته باتريسيا، لكنه استمر في إعالتها مع ولديهما المراهقين كايل وكيلسي. وكان هلفنستون مَدينا أيضاً، وعندما سمع عبر خط التواصل مع مغاوير البحرية، أنه في الإمكان الحصول على كميات كبيرة من المال في عمل الحراسة الشخصية الخطر جداً، أخذ في البحث. عُرض عليه عمل مع «دينكورب» في حماية الرئيس الأفغاني حميد كرزاي، لكنه رفضه في النهاية لأنه يتطلب التزاماً مدته سنة كاملة، وهو لم يُرد ترك ولديه. ثم، في أواخر ٢٠٠٣، عندما علم أن بلاكووتر توظّف ـ وأن في إمكانه أن يخدم لشهرين وحسب ـ راقت له الفكرة

على الفور. وتقول والدة سكوت إنه رأى في ذلك فرصة لقلب مسار حياته. «قال، سأذهب إلى هناك، وأجمع بعض المال، وربما أغيّر شيئاً، ثم أعود، وأبدأ في عملي الجديد. لهذا السبب، اختار بلاكووتر»، قالت والدته مستذكرة.

عندما يتحدث في الأمر مع عائلته أو أصدقائه، سيخبرهم سكوت هلفنستون أنه سيقوم بحراسة السفير الأميركي في العراق. ففي النهاية، عرف عالم الأمن الخاص، أن هذا ما تقوم به بلاكووتر هناك. ثم إن الشركة تُدار بوساطة مغاوير بحرية سابقين مثل هلفنستون، فهو سيشعر بأنه في منزله ومع أناس جعلوه يذهب إلى العراق. «كانت لسكوت ذهنية المحارب»، قال صديقه مارك ديفين، وهو مغوار بحرية في الاحتياط تدرّب على يد هلفنستون. وقال إن هلفنستون خطط لجمع ٦٠ ألف دولار في العراق، لكنه كان يتطلع قدماً إلى نوع الحركة التي تدرّب من أجلها، لكنه لم يعشها في الحقيقة إبان سنيّ «زمن السلم» التي أمضاها في مغاوير البحرية. وقال ديفين «عندما لا تشارك في اللعبة، فإنك تشعر كأنك حيوان في قفص. الأمر أشبه بأن تتدرب طوال حياتك لتصبح لاعب كرة قدم محترفاً، لكنك لا تُجهَّز للمباراة». وقال شقيق هلفنستون، جيسن، إن سكوت، بالرغم من مشاركته في عمليات سرّية كمغوار بحرية، لم يشعر بأن أيّاً منها تحمل في طياتها ما يكفي من الخطر لتُشعره بالإنجاز. «شعر أحيانا بأنه لم يخدم بلاده قط لأنه لم يواجه ما يكفي من الخطر»، قال جيسن هلفنستون. «لهذا السبب، ذهب إلى العراق». وتحدّث ديفين إلى هلفنستون قبل يومين من سفره، وقال «كانت تلك آخر صيحة ظفر لسكوت. كانت تلك فرصته الأخيرة للعودة إلى الميدان». أما بالنسبة إلى المخاطر الجدية للخدمة في العراق، فقال ديفين «كان شعوره أنه إذا جاءت ساعتك، فستكون بمثابة رصاصة هناك كُتب عليها اسمك».

لو تعلّق الأمر بكاثي هلفنستون ـ وتّنغل، لما ذهب ابنها قطُّ إلى العراق. وتستذكر قائلة «تجادلنا حول ذهابه إلى هناك. فاعتقادي هو أنه كان علينا الذهاب إلى أفغانستان، لكنني لم أعتقد قط أنه كان علينا المضي إلى العراق. «قبض»، سكوت الرواية كلها عن تورط صدّام مع القاعدة وغير ذلك. لقد آمن

بما يقوم به». أما بالنسبة إلى حراسة السفير ـ أو أي مسؤول أميركي آخر، كما هي الحال ـ فإن هذا لن يكون ما سيقوم به سكوت في العراق.

وصل هلفنستون، أوائل آذار/مارس، إلى مركز تدريب بلاكووتر في براري مويوك، في كارولينا الشمالية، حيث أمضى أسبوعين يستعد لمهمته في العراق. أحاط به مغاوير بحرية سابقون وغيرهم من فتيان العمليات الخاصة. وكان في المُنشأة أيضاً بعضٌ من أول دفعة من المرتزقة غير الأميركيين الذين ستستخدمهم بلاكووتر: كوماندوس من التشيلي ـ بعضهم تدرب في ظل النظام الوحشي لأوغوستو بينوشيه ـ جاءت بهم بلاكووتر جواً إلى كارولينا الشمالية قبل ذلك ببضعة أيام. وقد تقرر نشرهم أيضاً، على غرار هلفنستون، في العراق كجزء من القوات المخصخصة المتوسعة سريعاً. وقال يومها رئيس بلاكووتر غاري جاكسون «إننا نجول أقاصي الأرض للعثور على محترفين. فالكوماندوس التشيليون محترفون جداً، جداً، ويتلاءمون مع منظومة بلاكووتر».

بعد وقت قصير على وصول سكوت هلفنستون إلى كارولينا الشمالية، بدأت المتاعب. فأحد الرجال الذين ترأسوا التدريب في بلاكووتر، كان رجلاً أطلق عليه بعض الفتيان اسم، شْرِك»،[1] ربما تيمناً بشخصية فيلم الرسوم المتحرك عن الغول الأخضر. وكان هلفسنتون، بكل الأحوال، متحمساً للعمل مع بلاكووتر والتوجه إلى حيث الحركة. لكنه، بعد وقت قصير على التدريب، ادعى في رسالة الكترونية إلى إدارة بلاكووتر، أن نزاعاً نشب بينه وبين شرك. وزعم هلفنستون، من بين أمور أخرى، أن شرك مدير «غير محترف»، ووصفه بأنه يصبح دفاعياً إذا ما طرح عليه هلفنستون الأسئلة خلال التدريب. وقال هلفنستون «كنت، في مشاركتي في الحصة، أحاول حقيقة أن أرسل تعليقاتي بطريقة لا تحمل في طياتها أنه [شرك] على خطأ، بل إن ذلك ينبع من الخبرة التي اكتسبتها خلال متابعتي دورة شهادة وزارة الخارجية»، مضيفاً أنه توقف عن إبداء

(١) نسخة المؤلف من رسالة سكوت هلفنستون الالكترونية، بموضوع: «التماهي في عدم الاحتراف»، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.

التعليقات والاقتراحات بسبب طريقة رد فعل شرك عليها. وانتهى الأمر بهلفنستون وشرك، بعد الدورة التدريبية في كارولينا الشمالية، منتشرين في الكويت معاً، قائمين بطلعات جوية في أواسط آذار/مارس مع فريق من الكوماندوس التشيليين الذين تعاقدوا حديثاً مع بلاكووتر.

وبالرغم مما رأى فيه هلفنستون نزاعاً مع شرك، فقد بدا الانتشار كأنه وضع لائق بالنسبة إليه، إذ إن اثنين من أصدقائه من أيام برنامج تلفزيون الواقع، «المهمات القتالية»، ساعدا على تنفيذ عمليات بلاكووتر: جون وكاثي بوتر. «أمضيت أسبوعاً في الكويت مع سكوت قبل توجهه مباشرة إلى العراق»، تستذكر كاثي بوتر، التي كانت تدير عمليات بلاكووتر في الكويت، بينما كان زوجها في العراق. «أمكننا إجراء حديث رائع عن عائلته، وحياته، والأمثولات التي تعلمها. كان سكوت رجلاً متغيّراً كليّاً عن المرّة الأخيرة التي شاهدته فيها»[1]. ووصفت هلفنستون بأنه «من المفرح التواجد إلى قربه! ولم يمرّ يوم لم أطنب فيه عليه وعلى تعليقاته!».

كتبت بوتر «قوله المفضّل (الذي يستخدمه في كل مرة تسنح له الفرصة) هو «اللعنة، أنا مسرور جداً لوجودي هنا!». كان هذا يجعلني أضحك، ويجلب الابتسامة إلى جميع وجوهنا عندما يقوله». ووصفت هلفنستون بأنه كان يساندها في مواجهة «فتيان» بلاكووتر الآخرين «القادمين بوضعية سلبية جداً وسفيهة، ومسلك متعصب وانتهازي». إلا أن الأمر لم يستغرق سوى بضعة أيام قبل أن تأخذ أمور هلفنستون منحىً خاطئاً جداً.

عندما توجه هلفنستون إلى الشرق الأوسط، اعتقدت عائلته أنه سيتولى حراسة بول بريمر. إلا أنه، كما تبيّن، كُلّف مهمة أقل رونقاً بكثير. فشركة بلاكووتر، كجزء من سعيها الحثيث إلى مزيد من الأعمال، دخلت في فريق واحد مع شركة أعمال كويتية تدعى ريجنسي هوتيل أند هوسبيتال كومباني،

---

(١) رسالة الكترونية من كاثي بوتر، بعنوان: «محادثات متبادلة مع سكوت»، ١٣ نيسان/أبريل، ٢٠٠٤.

وفازت الشركتان معاً بعقد أمني مع أورست سابورت سرفيسز، وهي متعاقد فرعي مع هاليبرتون، لحماية القوافل التي تنقل أدوات مطبخية للجيش الأميركي. وكانت بلاكووتر وريجنسي قد انتزعتا أساس عقد أورست سابورت سرفيسز من شركة أمنية أخرى هي كونترول ريسكس غروب، وتملّكتهما رغبة جامحة في الفوز بعقود مربحة أخرى من أورست سابورت سرفيسز، التي وصفت نفسها بأنها «أكبر شركات خدمات طعام في العالم»، في أقسام أخرى من الشركة تخدم مشاريع الإعمار في العراق. وأخذت بلاكووتر سريعاً في جمع فرق للبدء فوراً في مواكبة القوافل، وسيتم، في مآل الأمر، إلحاق هلفنستون بإحدى هذه المجموعات في العراق. وفي غضون ذلك، ومن دون علمه، كانت صفقات عمل سرّية تتم من وراء الكواليس.

كانت بلاكووتر تدفع لرجالها ٦٠٠ دولار في اليوم، لكنها ترسل لريجنسي كشفا بـ٨١٥ دولاراً، وذلك استناداً إلى العقود، وإلى ما نشرته «نيوز أند أوبزرفر» الصادرة في رالي. وذكرت الصحيفة أنه «بالإضافة إلى ذلك، قدمت بلاكووتر إلى ريجنسي فواتير منفصلة بجميع النفقات العامة والمصاريف في العراق: تأمين، ومنامة، وسفر، وأسلحة، وذخائر، وآليات، والمكاتب وتجهيزاتها، والدعم الإداري، والضرائب والجمارك». وستقوم ريجنسي بدورها بإرسال فواتير إلى أورست سابورت سرفيسز بمبلغ غير معروف لقاء هذه الخدمات. وأبلغت كاثي بوتر «نيوز أند أوبزرفر» أن ريجنسي «ستقدم أسعاراً، لنَقُل ١٥٠٠ دولار للرجل الواحد في اليوم الواحد، لأورست سابورت سرفيسز، ومن ثم تبلغ بلاكووتر أنها قدّمت أسعاراً بـ ١٢٠٠ دولار». وفي عقدها مع بلاكووتر ـ ريجنسي، أشارت أورست سابورت سرفيسز إلى عقدها مع الشركة الرافدة «كي.بي.آر.»، مشيرة، في ما يبدو، إلى أن بلاكووتر تعمل بموجب عقد ملحق من «كي.بي.آر.» مع أورست سابورت سرفيسز. وأفادت «نيوز أند أوبزرفر» أن أورست سابورت سرفيسز أرسلت فواتير إلى «كي.بي.آر.» بخدمات بلاكووتر، وقدّمت «كي.بي.آر.» بدورها فواتير بقيمة غير معروفة إلى الحكومة الفديرالية لهذه الخدمات نفسها. وقالت «كي.بي.آر.» ـ هاليبرتون التي تعتمد

سياسة عدم الكشف عن أصحاب العقود الملحقة، أنها «تجهل وجود أي خدمات» قد تكون بلاكووتر قدّمتها إلى أورست سابورت سرفيسز.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، حضر ممثلون عن «أورست سابورت سرفيسز» و«كي. بي. آر» و«بلاكووتر» جلسة الاستماع التي عقدها الكونغرس[1]. كما كان يُفترض أن يحضر ممثّلٌ عن ريجنسي لكنه لم يأتِ. وأثناء التحقيق، أدلى أندرو هويل، المستشار القانوني لدى بلاكووتر، بشهادته قائلاً إن «اعتبار كل ما دُفع من نفقات لغير اليد العاملة هو زيادةٌ في النفقات وربحٌ صافٍ هو اعتبار خاطيء»، مؤكداً أن الفارق ليس سوى مصاريف أخرى تحمّلتها بلاكووتر ولا يمكن اعتباره ربحاً صافياً. كما أدلى ممثّل «أ. س. س» بتصريح مماثل. وأضاف هويل أن أرباح بلاكووتر كانت لتتعدّى ١٠ دولارات عن كل عامل عن كل يوم عمل، بحسب العقد، لكن الشركة لم تقبض شيئاً من ذلك. وخلال التحقيق، طعن دنيس كوسينيس بممارسات بلاكووتر في محاسبة عملائها مؤكداً أن أقوال هويل لا تتطابق مع الحقائق. وحتى اللحظة، لا يزال الكونغرس يتابع التحقيق في هذا الخصوص.

يعترف العقد الأصلي بين بلاكووتر ـ ريجنسي، وأورست سابورت سرفيسز، والموقع في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، بأن «التهديد الحالي على مسرح العمليات العراقي» سيستمر «متماثلاً وخطيراً»، ودعا إلى وجود ثلاثة رجال على الأقل في كل آلية تقوم بمهمات أمنية «وما لا يقلّ عن سيارتين مصفحتين لمساندة تحركات أورست سابورت سرفيسز»[2]. [التشديد مضاف]. لكن، في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، وقعت بلاكووتر وريجنسي عقداً ملحقاً يحدد تجهيزات أمنية مطابقة للنسخة الأصلية من العقد في ما عدا كلمة واحدة: «مصفحة». فقد حُذفت من العقد، ووفرت، على ما يتم زعمه، ١,٥ مليون دولار على بلاكووتر.

وذُكر أن جون بوتر استرعى انتباه إدارة بلاكووتر وريجنسي إلى هذا

---

(١) من نص جلسة الاستماع حول Irap Private Contractor Oversight, House Oversight And Government Reform Committee، في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٢) نسخة المؤلف عن العقد.

الحذف. وكان يمكن مزيداً من التأخير أن يؤدي إلى خسارة بلاكووتر ـ ريجنسي أرباحاً من خلال إعاقة البدء في عمل أورست سابورت سرفيسز، وكانتا متحمستين أشد الحماسة للبدء في إحداث وقع في أورست سابورت سرفيسز نفسها، والفوز بالمزيد من العقود. وادعت كاثي بوتر «أن كل ما اهتمت له ريجنسي هو المال. فهم [القائمون عليها] لم يبالوا بأرواح الناس». لكن قرار البدء في المشروع، من دون آليات مصفحة، سيكون قرار بلاكووتر. وعلى حد ما أفادت «نيوز أند أوبزرفر»، فإن «العقد يعطي بلاكووتر السيطرة الكاملة على كيف ومتى تتحرك القافلة، استناداً إلى حكمها، وإلى مستوى التهديد. وقالت كاثي بوتر إن بلاكووتر وقّعت على المهمة». وفي ٢٤ آذار/ مارس، أقالت بلاكووتر جون بوتر من منصبه كمدير للبرنامج، وقيل إنها استبدلته بجستن ماكوون، الذي يدّعي محامو عائلة هلفنستون أنه الرجل المعروف باسم «شرك» الذي اختلف معه هلفنستون خلال التدريب في كارولينا الشمالية. ورفض ماكوون، عبر محاميه، أن تجرى معه مقابلة. وبلغت مسامع هلفنستون في الكويت أنه تمت تنحية كلّ من كاثي وجون بوتر. وكتب هلفنستون أن «الشيء الوحيد الذي أعرفه هو أن جون وكاثي وضعا معاً قلبيهما وروحيهما في هذا العمل. ورأيي هو أنه مهما كانت فداحة خطئهما، فلم يكن يجب طردهما».

في غضون ذلك، جرت عمليات نقل متلاحقة لهلفنستون في الكويت، قبل أن يتم إلحاقه بفريق بلاكووتر الذي تقرر أن ينتشر في العراق بعد بضعة أيام. وكتب في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، «أمضينا اليومين الأخيرين نعمل، ونخرج لتناول الطعام، للتعرف أكثر إلى بعضنا البعض، وإيجاد بعض اللُّحمة. قيل لنا إنه تقرر أن نغادر بعد يومين لمواكبة باص حتى بغداد». وكتب هلفنستون أنه وفريقه خرجا تلك الليلة لتناول العشاء في الكويت والمضي في زيادة لُحمتهما، ومن ثم قصدا إلى «مقهى نراجيل» حيث أخذت سلسلة من الأحداث المصيرية تتكشف، بدءاً باتصال على هاتف هلفنستون الجوّال. قال «حوالى الساعة ٢٢,٠٠ من هذا المساء، تلقيت اتصالاً يسألني إذا كان في استطاعتي المغادرة غداً الساعة الخامسة مع قائد مجموعة جديد. والحقيقة والله... هي أنني جالس

هناك مع عصير فواكه وأنبوب النرجيلة في فمي (بشكل شرعي تماماً) وأشعر... حسناً... بدوار كبير وبعض الغثيان، وكان جوابي «لا». لم تكن حقائبي موضبة، ولم أشعر بالرغبة في القيام بذلك». وقال هلفنستون إنه عاد إلى غرفته، وذهب قائد فريقه «للتحدث إلى جستن. وهو بصراحة لم يُرد أن يخسرني عضواً في الفريق، وأعتقد أنه شعر بوجود روزنامة خفية».

ثم إنه، استناداً إلى بريد هلفنستون الالكتروني، أخذت الأمور تصبح سيئة ومقززة. ادعى أن شرك وعنصراً آخر أتيا إلى غرفته في الفندق في وقت متأخر من تلك الليلة «لمجابهتي. لا ليس لمواجهتي. بل لمجابهتي!». وكتب هلفنستون أن مرافق شرك نعت هلفنستون بالـ «جبان»، و«وقف كما لو أنه أراد القتال. وكذلك فعل جستن. شهرت مسدسي، وصار هذا الجبان مستعداً لرقص الروك ـ أند ـ رول. فقد أنبأني حدسي للتو أن هذا سيحصل. وفصل بيننا رفيق غرفتي كريس، وقال جستن إنني مطرود، وسأكون على متن الطائرة في الغد. تبادلنا المزاح، وكانت النتيجة أنه تباهى بأنه يعطيني الإذن بإبقاء مسدسي في غرفتي». وستزعم عائلة هلفنستون لاحقاً أن جستن ماكوون «هدد بطرد هلفنستون إذا لم يغادر في الصباح التالي مع الفريق الجديد». وبغض النظر عما يُدّعى عن نزاع حصل في تلك الليلة، فإن هلفنستون سرعان ما سيجد نفسه في العراق. ويقول محامي ماكوون إن موكله لم يكن له أي «دخل في التخطيط للمهمة أو تطبيقها»[1]، وهي المهمة التي سيتم إرسال هلفنستون لأجلها بعد ذلك ببضعة أيام. وكانت الرسالة الالكترونية التي بعثها هلفنستون عشية انتقاله إلى العراق موجهة إلى «المالك، والرئيس، والإدارة العليا» لبلاكووتر. وموضوعها: «أقصى درجات عدم الاحتراف»[2]. وستكون هذه آخر رسالة الكترونية يرسلها هلفنستون في حياته.

(١) رسالة الكترونية إلى المؤلف، ١٤ نيسان/أبريل، ٢٠٠٦.
(٢) نسخة المؤلف.



الفصل السادس

الكمين

عند وصول سكوت هلفنستون إلى الشرق الأوسط، في أواسط آذار/مارس ٢٠٠٤، أخذ الوضع في الفلوجة يبلغ نقطة الانفجار. انسحبت القوات الأميركية من محيط المدينة إثر المجزرة التي وقعت خارج مدرسة شارع حي النزّال في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وعلى غرار أتباع مقتدى الصدر في قطاع مدينة الصدر في بغداد، نظّم الفلوجيون أنفسهم، وأنشأوا، قبل دخول الجيش إلى المدينة، نظام إدارة محلّية ـ تعيين مجلس إدارة مدنية مع مدير ورئيس بلدية ـ في تحدّ مباشر لسلطة الاحتلال. وبحسب «هيومان رايتس واتش»، «تولت عشائر مختلفة مسؤولية موجودات المدينة، مثل المصارف والمكاتب الحكومية. وفي حالة تم تدوينها، فإن العشيرة المسؤولة عن مستشفى الفلوجة، سارعت إلى تنظيم زمرة من الرجال المسلحين لحماية المنشأة من هجوم وشيك. وحث الأئمة المحليون الناس على احترام القانون والنظام. نجحت الاستراتيجية، ويعود نجاحها جزئياً إلى العلاقات العائلية المتماسكة بين السكان. ولم تظهر في الفلوجة أي دلالات على النهب والتدمير اللذين كانا متفشيين في بغداد، مثلاً». وكانوا أيضاً شرسين وحازمين في رفضهم أي تعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها العراقيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قال اللواء تشارلز سوانّاك، قائد الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين في الجيش، إن المنطقة كانت «تسير في طريق النجاح»، معلناً «لقد درنا حول الزاوية، ويمكننا الآن الإسراع في الطريق القويم». إلا أن قوات سوانّاك عملت في شكل كبير في ضواحي المدينة التي ظلت، بسبب الهلع الكبير لبريمر وغيره من المسؤولين الأميركيين، محافظة على شبه حكم ذاتي، وتقوم الميليشيات المحلية بأعمال الدورية فيها. «يعتبر العراقيون هذا بمثابة هدنة وحسب»، قال الفلوجي سعد حلبوسي، صاحب أحد المحال، بعد أسابيع من

مجزرة مدرسة القائد، وما أعقبها من انسحاب أميركي إلى محيط المدينة. «سينفجر العراقيون في النهاية مثل البركان. لقد استبدلنا مستبّداً بمحتل». وفي شباط/فبراير، وفي غارة منظمة جداً، اقتحم مقاتلو المقاومة مركز الشرطة العراقية المدعومة من الأميركيين في الفلوجة، وقتلوا ٢٣ شرطياً، وحرروا عشرات السجناء. وفي الشهر التالي، صممت الولايات المتحدة، مع قيام الميليشيا علناً بالدورية في الفلوجة وتصاعد الشعور المعادي للاحتلال عبر جميع مناطق العراق، على أن تجعل من المدينة أمثولة. وأعلن بريمر «لن يتحسن الوضع إلا بعد قيامنا بتنظيف الفلوجة. ومن الحيوي، في الأيام التسعين المقبلة [قبل «التسليم» الرسمي للسيادة]، أن نُظهر أننا نعني ما نقول».

في ٢٤ آذار/مارس، تولت قوة الحملة الأولى في المارينز مسؤولية المدينة من الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين، وحاولت على الفور فرض السيطرة الأميركية على سكان الفلوجة المعادين للاحتلال. وقبل ذلك ببضعة أيام، حدد قائد المارينز اللواء جيمس ماتيس، في احتفال «التسليم والتسلم»، الخطوط العريضة لاستراتيجيته في التعاطي مع الفلوجة وغيرها من المناطق في محافظة الأنبار ذات الغالبية السنية. وقال ماتيس «نتوقع أن نكون أفضل أصدقاء للعراقيين الذين يحاولون إعادة لمّ شمل بلادهم. أما الذين يريدون القتال، المقاتلون الأجانب ورجال النظام السابق، فسيندمون على ذلك. سنتعاطى معهم بقساوة شديدة... وإذا شاؤوا القتال، فسنقاتل». بعد ذلك بأقل من سنة، تحدث ماتيس عن الوقت الذي أمضاه في العراق وأفغانستان، وأبلغ حضوراً، «تعرفون، أنه من الممتع جداً، حقيقة، قتالهم. إنها «عطعطة» رهيبة»، مضيفاً «من الممتع إطلاق النار على بعض الناس. وسأصل بكم إلى ذلك، فأنا أحب المناوشة».

وبينما احتلت قوات ماتيس الفلوجة، أفادت وكالة «أسوشيتد برس»، من داخل المدينة، أن «المارينز الواصلين حديثاً لم يتركوا مجالاً لأحد للشك حول تصميمهم على هزيمة المتمردين. وقد أهاب الأهالي عرض القوة هذا، لكنهم لا يزالون مقتنعين بأن المارينز سيفشلون في استئصال المقاومة». وفي رسالة إلى

القوات الواصلة، قارن ماتيس المهمة في الفلوجة بمعارك الحرب العالمية الثانية وفيتنام: «إننا عائدون إلى المهاوشة. . . هذا اختبار لنا. إنه بالنسبة إلينا مثل غوادلكانال، وتشوزن ريزيرفوار، وهيو سيتي... ستقومون بكتابة التاريخ». وأبلغ خميس حسناوي، كبير زعماء العشائر في الفلوجة، «الواشنطن بوست»، «إذا أرادوا تفادي إهراق الدم، فعليهم البقاء خارج المدينة وترك العراقيين يتولون الأمن داخلها». واشتبك المارينز، بعد يومين على وصولهم، في قتال شوارع احتدم لساعات، مع العراقيين في حي العسكري الذي تقطنه الطبقة العاملة. وفي النهاية قُتل عنصر مارينز واحد وجُرح سبعة. ومات ١٥ عراقياً ـ من بينهم مصوّر «أيه.بي.سي. نيوز»، وطفل في الثانية من العمر ـ في القتال. وأعقبت ذلك فوراً عملية دهم قام بها المارينز «قال الكثيرون من السكان إنهم لم يروا لها مثيلاً في ما يقارب السنة من الاحتلال الأميركي». ووضع تحرك المارينز العدائي إلى داخل الفلوجة، الأهالي في خضم بحر من الخيارات: الاستسلام للاحتلال الأجنبي؛ الهروب من منازلهم؛ أو المقاومة. وبينما اختار البعض المغادرة، فإنه كلما زاد عدد المدنيين القتلى، كلما أصبح سكان الفلوجة أكثر جرأة على مواجهة الاحتلال.

في ذلك الوقت، حصل حادث آخر كانت له دلالاته، صبَّ الزيت على نيران المقاومة السُّنية للاحتلال. وهو لم يحصل في العراق، بل في فلسطين. فقد اغتال الجيش الإسرائيلي علناً الزعيم الروحي لحركة «حماس»، الشيخ أحمد ياسين، في غزة. فبينما كان يتم نقله على كرسيه المتحرك خارجاً من صلاة الفجر في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، أطلقت طائرة هيليكوبتر هجومية إسرائيلية صاروخ هلفاير على محيطه، فقُتل ياسين ونحو ستة آخرين على الأقل. أغضب «الاغتيال المستهدَف» المسلمين حول العالم، وبخاصة السُّنة من أمثال أولئك الذين يعيشون في الفلوجة. وتجمع بعد الإعلان عن الاغتيال مباشرة، أكثر من ألف وخمسمئة شخص في الفلوجة احتجاجاً على مقتل ياسين، بينما يقول رجال الدين السنة إن عملية القتل شكّلت «سبباً قوياً للجهاد ضد كل قوى الاحتلال». أُقفلت المتاجر، والمدارس، والمباني الحكومية، من ضمن

الإضراب العام في الفلوجة. وبالنسبة إلى الكثيرين في العراق، فإن الاحتلال الأميركي لبلادهم هو جزء من السياسة الأوسع المؤيدة لإسرائيل في المنطقة، وهم يعتبرون أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والغزو الأميركي للعراق. وقال أحد سكان الفلوجة، مصلح المدفعي وعمره ٦٤ عاماً، «إن اغتيال رجل طاعن في السن على كرسيه المتحرك، وسلاحه الأوحد موقف حاسم لتحرير أرضه، هو عمل جبان، يُثبت أن الإسرائيليين والأميركيين لا يريدون السلام». أشعل توقيت الاغتيال، الذي ترافق مع بدء الاستيلاء الأميركي العدائي على الفلوجة، الاعتقاد أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان يداً واحدة. وكما هو الأمر، فإن الكثيرين من الأناس العاديين في العراق، اعتقدوا أن مقاولي الأمن الخاصين هم من الموساد الإسرائيلي أو «السي.آي.أيه.».

ومع بدء انتشار المارينز في الفلوجة، أخذ الأهالي يُفيدون عن غارات من منزل إلى منزل، وعن توقيفات اعتباطية. «إذا وجدوا أكثر من ذَكرٍ راشد في أي منزل يقومون بتوقيف أحدهم»، قال خالد حمايلي، أحد سكان الفلوجة. «هؤلاء المارينز يدمّروننا. إنهم يضغطون كثيراً على الفلوجة». ويوم السبت **٢٧** آذار/ مارس، أصدرت قوات المارينز بياناً مفاده أن عناصرها «يقومون بعمليات هجومية... لتعهّد بيئة آمنة ومستقرّة للشعب». وقال البيان «اختار البعض القتال. وها إنهم، وقد اختاروا قَدَرهم، يتم الاشتباك معهم وتدميرهم». حاصر المارينز المداخل الرئيسية للمدينة بالدبابات والآليات المصفحة، وحفروا خنادق فردية على امتداد الطرقات. أخذت الكتابات الجدرانية المناوئة والمناهضة للاحتلال، في الظهور على المباني في حي العسكري مع شعارت، مثل «تحيا المقاومة العراقية»، «يحيا رجال المقاومة الأبرار»، و«ارفعوا رؤوسكم. أنتم في الفلوجة». وأخذ الكثيرون في المدينة يختبئون مع الأرض بينما صعّد الأميركيون من حملتهم لاحتلال الفلوجة. «جميعنا نعاني بسبب ما يفعله الأميركيون بنا، لكن ذلك لا يُلغي أي شيء من افتخارنا بالمقاومة»، قال سعدي حمادي، ابن الرابعة والعشرين، المتخرج في الآداب العربية من جامعة المنتصرية في بغداد. «الأميركيون، بالنسبة إلينا، هم تماماً كالإسرائيليين».

أخذ التوتر في التصاعد في الفلوجة بينما أخذ الأميركون يحذرون الناس ـ مستخدمين دوريات مع مكبرات للصوت ـ من أن أحياءهم ستتحول إلى ساحة معركة إذا لم يغادرها «الإرهابيون». عند هذا الحد، كان بعض العائلات قد غادر منازله بالفعل.

قال يومها المراسل المخضرم لـ «نيويورك تايمز»، جون بورنز، «انسحبت القوات الأميركية من الفلوجة خلال الشتاء، قائلة إنها ستعتمد على قوات الأمن العراقية للعمل هناك نيابة عنها، بعيداً من الاستفزاز. إلا أن المارينز، الذين تولوا السلطة عن الفلوجة من الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين، قاموا في الأسبوع الماضي فقط بتغيير النموذج. قرروا عودة قوية إلى الفلوجة، والقيام بعملية قمع فعلية لبعض هؤلاء المتمردين. ونتجت عن ذلك سلسلة طويلة من المعارك المتواصلة في الأسبوع الماضي، قُتل فيها عدد من المارينز، و[قُتل] عدد كبير من المدنيين العراقيين، ١٦ منهم في يوم واحد الجمعة الماضي».
كان جزء من استراتيجية المارينز هو سحب «المتمردين» إلى الخارج. وسأل كلارك ليثين، الضابط المسؤول عن عمليات فرقة المارينز الأولى: «أتريد ملاذاً آمناً لهولاء السفلة؟ أم أنك تريد إثارتهم وإخراجهم إلى العلن؟». وبحسب المراسل العسكري لـ «الواشنطن بوست»، توماس ريكس، «كانت الدوريات الأميركية في الفلوجة تؤالف نفسها مع المدينة، وتعمد في خلال العملية، عن قصد، إلى تحريك الموقف. وفي داخل المدينة، استعد المتمردون للرد، محذرين المحلات بالإقفال، ومقيمين حواجز في الطرق والكمائن بسيارت مركونة». وبرغم ذلك، أبلغ اللواء مارك كيميت، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، المراسلين، أن «المارينز راضون جداً عن مسار الأمور في الفلوجة، ويتطلعون قُدُماً إلى إحلال بيئة مسالمة وآمنة، وإعادة بناء هذه المحافظة العراقية». إلا أن الولايات المتحدة كانت، في الواقع، تحرّك عش الدبابير في الفلوجة؛ ذلك العش الذي سيجد سكوت هلفنستون وثلاثة آخرون من مقاولي بلاكووتر أنفسهم فيه، بعد ذلك بأقل من ٢٤ ساعة.

مثل «الخراف المذبوحة»

قبل أعوام على بدء «الحرب على الإرهاب»، وجيري زوفكو يعمل جندياً خاصا[1]. انضم إلى الجيش الأميركي في ١٩٩١ في عمر التاسعة عشرة، وشق طريقه إلى القوات الخاصة، ليصبح في النهاية من «الرانجر» في الجيش. واختار الكرواتي ـ الأميركي أن يخدم في موطن أهله، يوغوسلافيا، في خلال الحرب الأهلية التي دارت هناك في أواسط التسعينيات، حيث تقول عائلته إنه شارك في عمليات سرّية. كان مستقل الذهن، وعنيداً، وطموحاً، وتدرّج بعد يوغوسلافيا ليصبح في عداد النخبة في القبعات الخضر، لكن لم توكل إليه قطُّ أي مهمة في الفريق. وفي ١٩٩٧، ترك زوفكو الجيش، «وقام بعمل للحكومة لم يمكنه إطلاعنا عليه»، تستذكر والدته، دانيكا زوفكو[2]. «لا نعرف ماذا كان. كما تعلم، لم أعرف قط ما الذي كان يفعله. ولا أزال حتى هذا اليوم لا أعرف». قالت إن ابنها أراها مرة «أقراصاً» صغيرة من النحاس بحجم الدولار الفضي قال إنها ستثبت من هو للأناس الذين يحتاجون إلى معرفة ذلك. وتذكّرت محادثة قال فيها جيري، «أمي، من السهل أن يكون المرء جندياً في «الرانجر»، فهذا عمل جسدي. لكن ذكاءنا يأخذ في لعب دور، ما إن ننضم إلى القوات الخاصة».

في ١٩٩٨، توجه زوفكو إلى عالم الأمن الخاص غير المعروف نسبياً (من العامة). استخدمته واحدة من أكبر هذه الشركات، دينكورب، وتمركز في دولة قطر الخليجية، عاملاً في السفارة الأميركية، حيث تعلّم العربية. ونمت هذه المهمة لتصبح مهنته كجندي للإيجار. سافر كثيراً، وقام بأعمال صغيرة متفرقة في الإمارات العربية المتحدة. وفي كل مرة تسأل دانيكا زوفكو ابنها عما يفعله في كل هذه الأماكن الغريبة، يعطي أمه الجواب نفسه: «يقول لي إنه يهتم بالسفارة

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن كل المعلومات المتعلقة بسيرة حياة جيري زوفكو، بالإضافة إلى تعليقات والدته، دانيكا زوفكو، هي من مقابلات أجراها المؤلف صيف ٢٠٠٦.
(٢) مقابلات في صيف ٢٠٠٦.

وحسب، ويعمل في المطبخ. لكن من جهة أخرى، فإنه في حياته كلها في الجيش ـ سبع سنين كاملة ـ كان دائماً في المطبخ»، تقول مستذكرة بنبرة متشككة. «وها إني أكتشف أنه لم يكن حقيقة في المطبخ». عندما اكتمل احتلال العراق، قَبِلَ زوفكو، أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٣، وظيفة مع «ميلتاري بروفيشنال ريسورسز إينكوربوريتد»، ومركزها فريجينيا، لتدريب الجيش العراقي الجديد. وقبل أشهر من مغادرته إلى العراق، سألته والدته «أتريد أن تصبح مقاتلاً مأجوراً أو شيئاً كهذا؟ لماذا تضع حياتك على المحك من أجل غيرك؟»، قال «أنا لا أقوم بذلك، يا أمي. سأقوم بتدريب العراقيين». إلا أن الوظيفة لم تستمر طويلاً، إذ إن الكثيرين من المجندين العراقيين لم يعودوا بعد عطلة رمضان التي جاءت بعد ذلك بنحو شهرين. وهكذا، انتقت بلاكووتر، زوفكو، وحصل ذلك في خضم حملتها التجنيدية العارمة للانتشار في العراق. كانت تلك وظيفة جيدة لزوفكو، خصوصاً أنه يوجد إلى جانبه صديقه وس باتالونا، وهو مقاتل «رانجر» سابق متمرس، من هاواي، سبق وخدم في بنما في ١٩٨٩، والصومال في ١٩٩٣. تعارف الاثنان إبان عملهما القصير الأمد في تدريب الجيش العراقي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، جرّ زوفكو في النهاية باتالونا إلى العمل مع بلاكووتر بعد فشل العمل في التدريب. «أثناء ذلك الوقت، اتصل بي جيري»، تستذكر والدته. «كان جاداً، وطلب مني أن أدوّن شيئاً. سألته، ما هو؟ فقال إنه رقم بوليصة التأمين. وقلت له، إذا كنت أحتاج إلى تدوين رقم بوليصة تأمين، فيستحسن بك أن تعود إلى المنزل. وأقفلت الخط بوجهه». وأبلغت دانيكا زوفكو ابنها الآخر، توم، بأن يقول الأمر نفسه لجيري إذا اتصل. وقالت دانيكا «إنها المرة الأولى، التي نتجادل فيها مع جيري، أو نطلب منه العودة إلى المنزل. لم يقل لي إنه يعمل مع بلاكووتر». في المرة التالية التي اتصل فيها جيري، «وعد زوجي، ووعدني، بأنه سيكون هنا في عيد الفصح، وبأننا سنذهب معاً إلى الكنيسة، وأنه سيهتم بأعمال العائلة».

إلا أنه، قبل بضعة أسابيع من عيد الفصح، صباح الثلاثين من آذار/مارس، شكّل زوفكو وباتالونا فريقاً واحداً مع مقاول آخر من بلاكووتر، هو مايك تيغ،

ابن الثامنة والثلاثين من تينيسي، والعضو السابق في الكتيبة ١٦٠ التابعة للعمليات الخاصة في سلاح الجو، «نايت ستوكرز». وتيغ، الذي يعرفه أصدقاؤه بـ «الرجل الجليدي»، هو من طويلي الباع في الجيش، حيث أمضى ١٢ عاماً، خدم في خلالها في بنما وغرينادا، قبل أن يصبح في الاحتياط. وحاز أخيراً وسام النجمة البرونزية على خدمته في أفغانستان بعد ٩/١١. عاد، بعد أفغانستان، إلى الولايات المتحدة، وعمل بأجر زهيد في مجال الأمن، قبل أن ينضم إلى العمل الأكثر كسباً مع بلاكووتر في العراق. «إنه نوع العمل الذي يحبه مايك»، قال صديقه جون مينيشي لمجلة «التايم». «كان جندياً ومحارباً». ذلك اليوم، في العراق، أرسل تيغ رسالة الكترونية إلى صديق، قائلاً إنه يحب العراق والإثارة التي يجلبها عمله الذي يبلغ فيه مرتّبه الستة أرقام. أما العنصر الرابع في هذا الفريق الخليط، فكان وجهاً لم يشاهده زوفكو وباتالونا قط في بغداد، وهو مغوار بحرية سابق اسمه سكوت هلفنستون. قضت مهمتهم بمواكبة بعض الشاحنات التي ستنقل بعض الأدوات المطبخية على مقربة من الفلوجة، ومن ثم إنزالها في إحدى القواعد العسكرية[1]. وهذه واحدة من أُولى المهمات التي تتم وفق العقد الجديد لبلاكووتر لتوفير الأمن لقوافل التموين التابعة لأورست سابورت سرفيسز. وقبل الشروع في المهمة، اشتكى باتالونا لصديق من أنه لم يسبق قط للمجموعة أن عملت معاً. والأسوأ من ذلك، أنهم أُرسلوا ذلك الصباح وينقصهم رجلان، زُعم أنه تم استبقاؤهما لبعض الأعمال المكتبية في مجمّع بلاكووتر. ثم، كانت هناك الآليات. فبدلاً من الشاحنات المصفحة، زُوّد الرجال بسيارتي جيب تم تزويدهما أخيراً بتصفيحة معدنية فولاذية مرتجلة وحيدة من الخلف.

في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، وجد سكوت هلفنستون نفسه، في يوم عمله

(١) يأتي وصف هذه المهمة وتفاصيلها في شكل كبير من ثلاثة مصادر: عقود مختلفة من بلاكووتر حصل عليها المؤلف؛ الدعوى القضائية التي رفعتها عائلات الرجال الأربعة ضد بلاكووتر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ والتحقيق الصحافي الذي «هزّ الأرض»، وقام به جاي برايس وجوزف نف، في صحيفة «نيوز أند أوبزرفر».

الحقيقي الأول في العراق، وراء مقود سيارة جيب ميتسوبيتشي باجيرو حمراء، يسير مسرعاً عبر الصحراء الخالية المخيفة في غرب العراق. جلس تيغ إلى جانبه. وكان هلفنستون قد قابل الآخرين للمرة الأولى في اليوم السابق، وهذا ليس بالإجراء المثالي لرجال على وشك الانتشار في واحدة من أكثر المناطق خطرا في العالم. ومن مسافة قريبة من الجيب الأحمر، كان جيري زوفكو، الكبير الحجم، ممسكاً بمقود باجيرو سوداء، وإلى جانبه باتالونا، الأكبر سناً في المجموعة، وعمره ٤٨. لم يكن لمهمتهم ذلك اليوم أي علاقة ببول بريمر أو بالأمن الدبلوماسي. كانوا، بالحرف الواحد، يضعون حياتهم على المحك من أجل بعض الشوَك، والملاعق، والطناجر، والمقالي. إلا أنه لم يكن يُدفع للرجال ٦٠٠ دولار في اليوم ليقوموا، هم، بتحديد الأولويات أو المساءلة في الصورة الكبرى، بل للتأكد فقط من إتمام المهمة، التي تقررها الشركة وحدها، وأن تتم حماية «الاسم» الذي يتولون حمايته في هذه اللحظة، وهو اليوم: معدات مطبخية. . . وغداً سيكون السفير.

وفي نظرة إلى الوراء، تتوفر كل أنواع الأسباب التي تمنع هؤلاء الرجال من المضي في تلك المهمة. أولها، أنه كان ينقصهم رجلان. وتقول «السي.آي.أيه.» ووزارة الخارجية، أنهما لن ترسلا أربعة رجال فقط في مهمة داخل الأراضي المعادية التي توجه إليها الرجال. فالعدد الأدنى للرجال هو ستة. وكان على الرجل الناقص في كل آلية، أن يستخدم رشاشاً ثقيلاً من نوع سو SAW، بنطاق يبلغ ١٨٠ درجة لحصد أي مهاجم، خصوصاً من الوراء. وقال هلفنستون في رسالة الكترونية لزوجته السابقة، تريشا، قبل أيام قليلة من توجهه إلى الفلوجة، «تم اختياري سائقاً. لذلك، فإنني أعتمد كثيراً على رفاقي في اختيار مجال الرماية». ويعني غياب الرجل الثالث، أنه على الراكب أن يقوم بالملاحة والدفاع في وجه الهجمات وحده تقريباً. وكان على الرجال أن يكونوا في آليات أكثر أمناً من الـ «أس.يو.في.»، التي يشار إليها على نطاق واسع في العراق بأنها «مغناطيس يستجلب الرصاص»، بسبب استخدام المقاولين الأجانب الكبير لها. وكان يُفترض بالرجال أيضاً أن يجروا تقويماً استخباراتياً سابقاً للمهمة،

ومراجعة مستوى التهديد على طول الطريق التي سيسلكونها. لكن ذُكر أنه تم التحضير للمهمة بسرعة بالغة. وزيادة على ذلك كله، زُعم أن هلفنستون أُرسل ذلك اليوم من دون الخريطة اللازمة التي تحدد المناطق الخطرة التي سيسلكها[1]. ومن السهل النظر إلى الوراء، والقول إنه كان على الرجال الأربعة أن يقولوا «لا مجال، تباً لذلك، فنحن لن نذهب». فهم، برغم ذلك، ليسوا جنوداً في الخدمة الفعلية، ولن يواجهوا محكمة عسكرية لرفضهم الأوامر. وكل ما سيخسرونه في النهاية هو سمعتهم، وربما معاشاتهم. وقالت كاثي بوتر، صديقة هلفنستون والموظفة السابقة في بلاكووتر، لـ «نيوز أند أوبزرفر»، «ما كان علينا، وحسب، المضي [في المهمة]. لكن هؤلاء الفتيان جادون في العمل، ويقومون بالأمر بالوسائل المتوافرة لديهم».

وهكذا، مضوا إلى سكون صحراء غرب العراق. ويصعب التخيّل أن الرجال لم يتحدّثوا عن القشة القصيرة التي بدوا أنهم سحبوها. فالمضي إلى أي مكان على مقربة من الفلوجة، عمل مخيف بالنسبة إلى غير العراقيين، ولم يكونوا في حاجة إلى أي ذكاء لمعرفة ذلك. فالمارينز الأميركيون كانوا في وسط هجوم كبير على المدينة، ولم يكن أحد في الجيش، في كامل وعيه، ليمضي عبر الفلوجة بأربعة رجال فقط، ومن دون قوة نار جدّية. وإدارة بلاكووتر وعت ذلك تماماً. ففي عقد بلاكووتر الخاص مع أورست سابورت سرفيسز، الذي نصته بنفسها، اعترفت بأنه، مع «التهديد الحالي على مسرح العمليات العراقي كما يتبين من الحوادث الأخيرة ضد الكيانات المدنية في الفلوجة، والرمادي، والتاجي، والحلّة، هناك مناطق في العراق تتطلب ما لا يقل عن ثلاثة عناصر أمنية في كل آلية. فالتهديد الحالي، وفي المستقبل المنظور، سيستمر متماثلاً وخطراً. وبالتالي، لتوفير عناصر حماية أمنية قادرين على تأمين مهمة سليمة تكتياً وكاملة، فإن الحجم الأدنى للفريق هو ستة عناصر»[2]. [التشديد مضاف].

---

(١) الدعوى القضائية التي رفعها ريتشادر ب. نوردان على بلاكووتر سيكيوريتي كانسالتينغ و«أل.أل.سي.» وسواهما، في ٥ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٥.

(٢) نسخة المؤلف عن العقد.

وفي الأيام التي سبقت مباشرة هذه المهمة بالتحديد، كان الوضع في الفلوجة آخذاً بالخروج عن السيطرة. تعرض الجنود الأميركيون لكمائن في المدينة، وقُتل مدنيون، وعمّ الخبر بأن «مدينة المساجد» تتحول سريعاً إلى مدينة المقاومة. وقبل يوم على توجه رجال بلاكووتر الأربعة إلى الفلوجة، اصطدمت قافلة للمارينز بعبوة ناسفة مرتجلة على مقربة من المدينة. وتحرك مقاتلو المقاومة، في غضون لحظات، إلى الآلية، فاتحين نيران أسلحتهم الكلاشينكوف، فقتلوا عنصراً من المارينز، وجرحوا اثنين آخرين في الصباح التالي. وبينما كان هيلفنستون والآخرون يتوجهون إلى الفلوجة، أقفل المارينز الطريق الرئيسي الذي يربط المدينة بالعراق. فقد قُتل تسعة من المارينز في الأيام الأحد عشر الماضية حول المدينة. وها إن المارد، بعد أشهر من الهدوء النسبي، ينهض من بين ركام «الصدمة والترويع»، وسرعان ما سيجد سكوت هلفنستون ومقاولو بلاكووتر الثلاثة الآخرون، أنفسهم وسط ذلك الجحيم كله.

وشاء القَدَر (أو ربما لأنه لم تكن معهم خارطة)، أن ضل هلفنستون والثلاثة الآخرون طريقهم، ليلة الثلاثين من آذار/مارس. داروا لفترة في المثلث السني قبل أن يتصلوا بالجيش الأميركي في المنطقة. شقوا طريقهم إلى معسكر للمارينز أعيدت تسميته أخيراً معسكر الفلوجة، وتدبّروا تمضية الليلة قبل استئناف رحلتهم. ومن المعروف في العراق، أن الكثيرين من جنود الخدمة الفعلية يُضمرون نقمة على المرتزقة. وعلم معظم الجنود أن أناساً مثل هلفنستون والثلاثة الآخرين، يجنون في يوم واحد ما يحصّله الجندي العادي في أسبوع. ولذا، ليس مفاجئاً أن رجال بلاكووتر لم يكونوا تماماً ضيوف شرف في القاعدة. وبرغم ذلك، دخل الرجال الأربعة إلى هناك من دون استئذان، وتناولوا الطعام مع الجنود. ودعا أحد ضباط المارينز في القاعدة، بغضب، الرجال الأربعة «رعاةَ بقر»، وقال إن رجال بلاكووتر رفضوا إبلاغ القادة ـ بل حتى رفضوا إبلاغ أي كان في القاعدة ـ بطبيعة مهمتهم. وعند حد ما، وقبل الانطلاق في الصباح التالي، اتصل هلفنستون بوالدته، التي قالت إنها مرضت قلقاً لمجرد وجود ابنها هناك. بل إن واقع أنه لم يتصل بها منذ أيام، جعلها

تصاب بقلق أكبر. كان منتصف الليل في ليزبرغ، في فلوريدا، وقد أوقفت أمه جرس الهاتف، فترك هلفنستون رسالة: كل شيء يسير في شكل حسن، يا أمي. لا تقلقي، أرجوك. سأعود إلى المنزل قريباً. وسأهتم بك.

بعد ذلك بقليل، أصبح هلفنستون وراء مقود الباجيرو يقود في الطريق العام الرقم ١٠، متجهاً مباشرة إلى، ربما، أخطر مدينة في العالم، يمكن أربعة أميركيين، أشبه بـ «السي.آي.أيه.»، بسلاح خفيف، ويضعون نظارات شمسية ملتفة، أن يجدوا أنفسهم فيها. كانت الساعة حوالى التاسعة والنصف صباحاً، ومدينة المساجد مستيقظة... وتنتظر.

الشارع الرئيسي الذي يعبر الفلوجة كناية عن شريط مكتظ، وعلى جانبيه المطاعم، والمقاهي، والأسواق، والكثيرون من الناس الذين يدورون في المكان. وعند حد ما، قبل وصول الرجال إلى الفلوجة ذاك الصباح، يقول شهود إن مجموعة من الرجال المقنَّعين فجروا عبوة ناسفة ما، مفرغين الشوارع، ودافعين أصحاب المحلات إلى إقفال أبوابها. ومنذ اللحظة التي دخلت فيها القافلة حدود المدينة، برز الرجال. ومن الممكن كثيراً، أن العملية برمّتها كانت من أولها بمثابة شَرَك. وفي شريط فيديو أنتجته خصيصاً إحدى مجموعات المقاومة العراقية، زعم المتمردون أنهم تلقوا إخباراً عن تحركات قافلة بلاكووتر، التي اعتقدوا أنها مؤلفة من عملاء للاستخبارات الأميركية. وقال متمرد مقنّع في شريط الفيديو «إن مجاهداً مخلصاً، وهو جاسوس لجيش الجهاد الإسلامي، جاء وأبلغ قائدنا أن مجموعة من «السي.آي.أيه.» ستمر عبر الفلوجة في طريقها إلى الحبانية»[1]. وقال المتمرد «لن يكون معهم حراس شخصيون، وسيرتدون ثياباً مدنية، لتفادي اعتقالهم على أيدي المجاهدين، لأن كل أميركي يمر في الفلوجة سيُقتل». وزعم ممثلو بلاكووتر لاحقاً، أن وحدات فُهم أنها من الشرطة العراقية التي أقامها الأميركيون، واكبت الرجال إلى المدينة. وفي

(١) كما تم الاستشهاد بذلك في الوثائقي Shadow Company الذي عُرض في ٢٠٠٦، وأنتجه وأخرجه نيك بيكانيك، من Purpose Films.

وقت لاحق، أبلغ مسؤول كبير في الاستخبارات الأميركية «له وصول مباشر إلى تلك المعلومة»، الصحافي توماس ريكس، عن حصول تسريب من المنطقة الخضراء حول تحركات قافلة بلاكووتر.

وما حصل أن زوفكو وباتالونا ـ اللذين كانا في البلاد لفترة أطول من هلفنستون ـ سارا في الطليعة، تتبعهما شاحنتان، لكل منهما صندوق مسطّح، يقودهما عراقيان، سيتم شحنهما بتجهيزات مطبخية في الطرف الآخر من الفلوجة. وكان هلفنستون وتيغ يسيران في المؤخرة في الباجيرو الحمراء. وبعيد دخول القافلة المدينة، أخذت في الإبطاء. فعلى يمينها توجد المتاجر والأسواق، وإلى اليسار مساحة خالية. وقال شاهد إنه ما إن توقفت الآليات، حتى ألقيت قنبلة يدوية على جيب هلفنستون. وقبل أن يدرك هو أو تيغ ما يحصل، لعلعت زخة، لا تُخفى، من نيران سلاح رشاش في شوارع الفلوجة. وخرقت الرصاصات جانب الباجيرو كالملح في الثلج.

هذا أسوأ ما قد يحصل لعنصر من القوات الخاصة: إدراك أنه سقط في الفخ. ولا يعرف أحد بالتأكيد الأمر الأخير الذي رآه هلفنستون قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة. لكن ما من شك، في أنه كان أمراً مرعباً. وهو ربما عاش بما يكفي ليعرف أنه سيموت ميتة فظيعة. وبينما جسده المصاب إصابة قاتلة، ملقىً في الجيب، والدم ينزف منه، قفزت زمرة من الرجال على سطح الجيب، منزلين صناديق الذخيرة وكاسرين الزجاج للدخول. واستلقى مايك تيغ إلى جانب هلفنستون والدماء تنزف من عنقه. ملأت صيحات «الله أكبر» الفضاء. فقد تحرك المهاجمون بسرعة كبيرة، مثل الصقور على الطريدة المصابة إصابة قاتلة. وسرعان ما انضم إلى المجزرة عشرات الشبان الذين كانوا يتسكعون قبالة أحد مطاعم الكباب المحلية. واستناداً إلى شاهد عيان، فإن أحد رجال بلاكووتر نجا من الهجوم الأول، وقد أصيب في صدره بالرصاص، «لكن ليسحبه «الرعاع» [اعتمد التوصيف كما جاء في النص الأصلي للكتاب ـ الناشر] من آليته، وهو يستجدي الإبقاء على حياته». وقال الشاهد إن «الناس قتلوه برمي الآجر، والقفز عليه حتى مات. بتروا يده ورجله ورأسه، وكانوا يهتفون ويرقصون».

وفي الوقت الذي أُطلقت النار على جيب هلفنستون، أدرك جيري زوفكو ووس باتالونا أنهما تعرضا لكمين. و«داس باتالونا بقوة على دواسة البنزين، واندفع بشدة فوق خط الوسط، وحاول إما أن ينقذ الاثنين الآخرين وإما أن يفر من المكان. وبحسب عامل سابق في شركة عسكرية خاصة، فإن بلاكووتر تدرّب رجالها على «عدم مساعدة الآخرين عندما تصطدم آلية ما بكمين. تعلمهم الخروج من المحور. فنجاتكم هي الغاية النهائية». لكن بوجود تصفيح قليل على الجيب، ورامي رشاش واحد، كان باتالونا وزوفكو بحكم الميتين. ووجدا نفسيهما، في غضون لحظات، في جحيم من الرصاص بينما اصطدم جيبهما بسيارة أخرى. تفجّر رأس زوفكو. وامتلأت تي - شيرت باتالونا، على طراز هاواي، بثقوب الرصاص، وخرّ رأسه صريعاً. وعند أسفل الطريق، كان «الرعاع» يكسّرون باجيرو هلفنستون. نُهبت أسلحتهم ومعداتهم. وجلب أحدهم الغازولين ونضحه على السيارتين والجثث. وسرعان ما اشتعلت فيهم النار. شريط الأصوات المرعبة المسجل على الفيديو الذي أنتجه مقاتلو المقاومة، شكل مزيجاً من زعيق الأبواق وصيحات «الله أكبر».

في خضم المجزرة، وصل الصحافيون إلى الساحة والتقطوا صوراً سرعان ما ستصبح سيئة الصيت. وتضخمت الحشود إلى أكثر من ثلاثمئة شخص، بينما اختفى المهاجمون الأصليون في الشوارع الجانبية للفلوجة. سُحبت الجثث المحروقة من الجيبين المتفحمين، وقام الرجال والأولاد، حرفياً، بتقطيع أوصالها، طرفاً طرفاً. وضرب الرجال الجثث بكعوب أحذيتهم، بينما أحال آخرون بالأوصال المقطوعة حزّاً بالأنابيب المعدنية والرفوش. ورفس أحد الفتيان أحد الرؤوس بانتظام إلى أن انفصل عن الجسم. وحمل أحدهم، في مواجهة الكاميرا، شعاراً صغيراً طُرّزت عليه جمجمة وعظمتان متقاطعتان، يعلن «الفلوجة مقبرة الأميركيين!». وانطلقت صيحات: «بالدم، بالروح، نفديك يا إسلام!». وسرعان ما ربط «الرعاع» اثنتين من الجثث إلى مؤخرة سيارة «أوبل سيدان» ذات لون أحمر قاتم، وجروهما إلى الجسر الرئيسي الذي يعبر الفرات. ورُبطت جثة أخرى إلى سيارة تحمل صورة الشيخ أحمد ياسين، زعيم «حماس» الذي

اغتيل على يدي الجيش الإسرائيلي. وفي الطريق، ربط أحدهم قطعة آجر إلى الرجل اليمنى المقطوعة لأحد الرجال، وقذف بها إلى شريط خط الكهرباء. وعند الجسر، تسلق رجالٌ الأعمدةَ الفولاذية، وعلقوا بقايا هلفنستون وتيغ المتفحمة الخالية من الحياة، فوق النهر، الأمر الذي شكل صورة أيقونية مرعبة. تدلت جثتاهما فوق الفرات لنحو عشر ساعات، مثل «الخراف المذبوحة». على حد تعبير أحد الفلوجيين. وفي وقت لاحق، أنزل أناس الجثتين ووضعوهما على كومة إطارات مطاطية، وأشعلوا فيهما النار من جديد. وعندما خبتت النار، ربط رجال ما بقي من بعض الجثث إلى خلف عربة يجرها حمار وجالوا بها، سحلاً، عبر طرقات الفلوجة، لينتهي الأمر برميها أمام مبنى البلدية. ولحق العشرات من العراقيين بالعربة في طواف مروّع، هاتفين «ما الذي جاء بك إلى هنا، يا بوش، والعبث مع أهالي الفلوجة؟». وقال أحد الرجال محذّراً: «هذا مصير جميع الأميركيين الذين يأتون إلى الفلوجة».

كانت تلك اللحظة أشبه باستحضار مقديشو إلى حرب العراق، مع فارقين رئيسيين: لم يكن الرجال المقتولون من الجيش الأميركي، بل هم مرتزقة. وعلى عكس ما حصل في الصومال في ١٩٩٣، فإن الولايات المتحدة لن تنسحب. بل إن موت جنود بلاكووتر الأربعة هؤلاء، سيثير حصاراً أميركياً عنفياً، مُؤْذِياً بفترة لا سابقة لها من مقاومة الاحتلال، بعد سنة، باليوم تقريباً، من سقوط بغداد.



الفصل السابع

سنطوّع الفلوجة

كانت الجثث المتفحّمة لمقاولي بلاكووتر لا تزال معلّقة من على جسر الفلوجة عندما أخذت أخبار الكمين تنتشر في شتى أنحاء العالم. «لا يمكنهم فعل ذلك بأميركيين»، قال النقيب دوغلاس زمبياك عندما رأى المشهد على التلفزيون في قاعة الطعام في قاعدة عسكرية خارج الفلوجة. إلا أنه لن يحصل أي ردّ فوري من آلاف المارينز المجاورين. ربما لأنه، في ذلك الصباح نفسه، قُتل خمسة عناصر مارينز على مقربة من الفلوجة لدى اصطدامهم بقنبلة «مزروعة» إلى جانب الطريق؛ وربما لأن رجال بلاكووتر لم يكونوا قوات أميركية «رسمية». وفي أي حال، بقيت جثث المقاولين معلّقة لساعات كتذكير كالح، بعد عام على سقوط بغداد، و١١ شهراً على إعلان الرئيس بوش وقف العمليات الحربية الرئيسية، وتسعين يوماً قبل «تسليم السيادة» رسمياً إلى العراقيين، بأن الحرب «الحقيقية» قد بدأت للتو. حاول المتحدث باسم الجيش الأميركي، العميد مارك كيمّيت، في البداية، التقليل من أهمية الكمين، واعتبره حالة «منفصلة»، و«صغيرة»، و«محلية»، وجزءاً «من فورة بسيطة في الاشتباكات المحلّية». وقال كيمّيت إن «الفلوجة تبقى واحدة من تلك المدن في العراق التي لم تفهم الأمر بعدُ». وأعلن كيمّيت في إيجاز صحافي، يومَ الكمين، «بينما هذا الحادث الوحيد يحصل في الفلوجة، فإننا نفتح المدارس في الأنحاء الأخرى من البلاد. ونحن نفتتح العيادات الصحية، ونزيد في كمية التيار الكهربائي، وفي كمية النفط المُنتَج». «أهو أمر مأساوي إذاً؟ إنه قطعاً مأساوي. فهناك أربع عائلات في العالم اليوم ستسمع قرعاً على أبوابها. وأنت لا تريد أن تكون عند أي جانب من الباب عندما يحصل ذلك: إما سماع النبأ وإما إيصال النبأ. . . لكن ذلك لن يردعنا عن إتمام مهمتنا. ونحن في الواقع سنُلحق العار بالموتى

إذا كنا سنوقف مهماتنا». وأبلغ المتحدث باسم بريمر، دان سينور، المراسلين، أن «الأناس الذين سحلوا هذه الجثث، وشاركوا في هذا الهجوم على المقاولين، ليسوا الشعب الذي نحن هنا لمساعدته»، متوعداً بـ «أنهم أناس علينا أن نأسرهم أو نقتلهم، لتتمكن هذه البلاد من المضي قدماً». وقال سينور إن الأناس الذين نصبوا الكمين وساندوه، يشكلون «أقلية صغيرة، وصغيرة جداً» من العراقيين. وأردف «الغالبية العظمى من العراقيين تقدّر التحرير، وأعدادهم تشكل ٩٨,٩٥ في المئة»!

في غضون ذلك، وعلى بعد آلاف الأميال، في واشنطن العاصمة، كان الرئيس بوش يتحدّث، في سياق حملته الانتخابية، في حفل عشاء بوش ـ تشيني في فندق ماريوت واردام بارك أوتيل الفاخر. قال الرئيس لمؤيديه «لا نزال، في العراق، نواجه القتلة والإرهابيين الذين يفضّلون المضي في قتل الأبرياء على القبول بتقدّم الحرية»؛ «تحاول مجموعةُ القتلة هذه زعزعة إرادتنا. لن يُرهب القتلة والمجرمون أميركا قط. إننا نضرب الإرهابيين في العراق بشدة. سنهزمهم هناك، بحيث لا يكون علينا أن نواجههم في بلادنا نفسها». وأفاق الأميركيون في اليوم التالي على أنباء القتل المريعة في الفلوجة. وصرخ العنوان الرئيسي في «شيكاغو تريبيون»: «جموع عراقية تمثّل بأربعة مدنيين أميركيين». وأعلنت «الواشنطن بوست» «التمثيل بمدنيين أميركيين في هجوم في العراق». وقالت «ميامي هيرالد»: «انتهاك حرمة أميركيين». وغالباً ما تمت الإشارة إلى الصومال.

اعترف البيت الأبيض ـ وبريمر ـ بعدَ التقليل الأول لكمّيت من أهمية الكمين، بأن عملية التمثيل المطوّلة والعلنية برجال بلاكووتر، ضربة كبيرة للحرب الإعلامية ضد المقاومة المناهضة للأميركيين في العراق، والتي تبرز سريعاً. وذهب البعض بعيداً إلى حد الاعتقاد أن الكمين كان بمثابة محاولة لإعادة تكرار ما حصل في الصومال في ١٩٩٣، عندما أسقط متمردون طائرة هيليكوبتر بلاكهوك أميركية، وقتلوا ١٨ جندياً أميركياً، وسحلوا بعض جثثهم في

شوارع مقديشو، الأمر الذي حدا بإدارة بيل كلينتون إلى الانسحاب من الصومال. وعلى بُعد أقل من ثلاثة أشهر على عملية «التسليم» التي طالما كثر الحديث عنها، واجهت إدارة بوش الواقع الذي لا يمكن نكرانه حول مقاومة متحفزة لاحتلال أخذ يصبح باطّراد غير شعبي في كل من الديار والعراق. وكتب بريمر «أصبحت الصور على الفور رمزاً للواقع الغاشم للتمرد»، قائلاً إنها «تشدد على واقع أن جيش الائتلاف لم يسيطر على الفلوجة». وقال بريمر إنه أبلغ اللواء ريكاردو سانشيز، قائد القوات الأميركية في العراق، بأنه «علينا أن نرد على هذه الفظاعة، وإلا فسيستنتج العدو أننا فاقدو العزم». واستناداً إلى بريمر، رد سانشيز «إننا ننفض الغبار عن العملية التي خططنا لها في الخريف الماضي... تلك المتعلقة بتنظيف الفلوجة». وفي شكل شبه فوري، وُضعت خطط سحق «مدينة المساجد» في السكة السريعة. «لن تتم إخافتنا»، قال المتحدث باسم البيت الأبيض، سكوت ماكليلان. «فجذور الديموقراطية أخذت تنبت، وما من عودة إلى الوراء». وأكد ذلك السناتور جون كيللي ـ وكان يومها المرشح الديموقراطي للرئاسة ـ قائلاً «هذه الهجمات المرعبة تذكّرنا بفسق أعداء مستقبل العراق. وكما نحن موحَّدون في حزننا، كذلك نحن موحَّدون في تصميمنا على عدم نجاح هؤلاء الأعداء». وقالت زعيمة الديموقراطيين في مجلس النواب، نانسي بيلوزي «لن نهرب من المدينة بسبب بعض الخارجين على القانون في الفلوجة». إلا أن بعض جهابذة السياسة على شبكات الكابل، طالبوا بالدم. وتحدث بيل أوريللي، من «فوكس نيوز»، عن «حل نهائي»، قائلاً «لا أهتم لشعب الفلوجة. فأنتم لن تكسبوا قلوبهم وعقولهم. سيقتلونكم عن آخركم، وقد أثبتوا ذلك. لذا، فلنقض على هذا المكان». وفي وقت لاحق، وفي دعوة للولايات المتحدة «إلى استخدام القوة القصوى في معاقبة إرهابيي الفلوجة»، أعلن أوريللي أنه «يمكن الخوف أن يكون أمراً جيداً. يجب قتل الإرهابيين أو سجنهم: القتلة ومن وراءهم. وعلى عقابهم أن يكون أمثولة للآخرين. كيف تعتقدون أن صدام سيطر على العراق كل تلك الأعوام؟ قام به بالتخويف». في غضون ذلك، قال المرشح الديموقراطي السابق للرئاسة الجنرال وسلي كلارك لـ «أم.أس.أن.بي.سي.»، «على حد ما يمكنني القول، فإن

المقاومة لا تتراجع في الفلوجة. إنها تتراكم وتتصاعد. ولا يمكننا القبول بهذا التحدي لسلطتنا».

تساءل الكثيرون: لماذا ـ مع تمركز أربعة آلاف عنصر مارينز حول الفلوجة ـ أمكن القيام بهذا التشويه المتمادي لجثث مقاولي بلاكووتر، ولماذا تُركت جثثهم المتفحمة معلّقة لساعات من على الجسر. وأفادت «يو.بي.آي.» أنه «حتى بينما اشتعلت الآليتان، مرسلتين سحباً كثيفة من الدخان الأسود من فوق متاجر المدينة المقفلة، لم يتم إرسال أي سيارة إسعاف، أو إطفاء، أو أمن، لمحاولة إنقاذ الضحايا». «هذه المرة لم تكن هناك بلاكهوك تطير للإنقاذ. بل تُركت شوارع الفلوجة للجموع الطائرة فرحاً، والفوضوية، والعنيفة، التي انتشت فرحاً على ركام البقايا البشرية المهشّمة».

قال المتحدث باسم المارينز، العقيد مايكل ووكر: «ماذا كنا سنحصل عليه لو أرسلنا دبابة مع كل ما يتوجب من احترام، إلا استعادة أربعة أجساد ميتة؟ ما الأمر الجيد الذي كان سينتج عن ذلك؟ فالرعاع هم الرعاع. ما كنا إلا لنستفزّهم. والأمر الذكي هو في ترك الأمر يتلاشى وحده».

وردّاً على سؤال أحد المراسلين، إذا كان سبب عدم دخول المارينز الفلوجة بعد الكمين لمواجهة الزمر التي هاجمت رجال بلاكووتر، هو أن ذلك «خطر جداً»، قال كيمّيت بحدة «لا أعتقد بوجود مكان في هذا البلد تشعر قوات الائتلاف بأنه من الخطر جداً الدخول إليه». ذلك اليوم، قال مضيف برنامج «كروسفاير» على «السي.أن.أن.» تاكر كارلسون، «أعتقد أنه علينا قتل كل شخص مسؤول عن موت هؤلاء الأميركيين. إنها علامة ضعف. فبهذه الطريقة حصلت لنا ٩/١١، لأننا سمحنا لأمور مثل هذه بالمرور من دون ردّ. إنها مسألة على قدر كبير من الأهمية».

وفي غضون ٢٤ ساعة، تغيّرت نبرة كيمّيت. وأعلن في إيجاز صحافي في بغداد «سنردّ. لن نهرع بطريقة فوضوية ومشوّشة إلى المدينة. سيتم ذلك بتروّ

ودقّة، وسيكون كاسحاً»؛ «سنعود إلى الفلوجة. وسيتم ذلك في المكان والزمان اللذين نختارهما. سنطارد المجرمين. سنقتلهم أو نأسرهم، وسنطوّع الفلوجة».

أعطى بول بريمر ملاحظاته العلنية الأولى في كلمة ألقاها في نحو ٥٠٠ متخرّج جديد من كلّية الشرطة في بغداد. وأعلن أن «أحداث يوم أمس في الفلوجة تشكل مثالاً مأساوياً على الكفاح المستمر بين الكرامة الإنسانية والبربرية»، محذّراً من أن قتل رجال بلاكووتر «لن يمر من دون عقاب». وقال إن المقاولين القتلى «جاؤوا لمساعدة العراقيين على التعافي من عقود من الديكتاتورية، ولمساعدة شعب العراق على الفوز في الانتخابات، والديموقراطية، والحرية التي ترغب فيها الغالبية الساحقة من الشعب العراقي. وعمليات القتل هذه تشكل فظاعة مؤلمة بالنسبة إلينا في الائتلاف، لكنها لن تحرف مسيرة الاستقرار والديموقراطية في العراق عن خطها. فالجبناء والغيلان، الذين تصرّفوا أمس، يشكلون حثالة المجتمع».

وُصفت الفلوجة، في معظم التقارير الإخبارية الأميركية عن الكمين، بأنها حصن المقاومة السنية المليء بالمقاتلين الأجانب، والموالين لصدام. والروايات الشائعة عبر وسائل الإعلام، روّجت أن رجال بلاكووتر هم من «المقاولين المدنيين»، «الأبرياء»، الذين يقومون بتسليم الطعام، وقد تم ذبحهم على أيدي «الجزارين» في الفلوجة. وفي مرحلة ما بعد الحادثة، أبلغ كيمّيت المراسلين أن رجال بلاكووتر كانوا «هناك لتوفير المساعدة، وتأمين الطعام لتلك المنطقة المحلية»، كما لو أن الرجال، الذين قُتلوا، هم موظّفون إنسانيون يعملون للصليب الأحمر. إلا أن النظرة إلى الكمين، في الفلوجة وأمكنة أخرى من العراق، كانت مغايرة. فالأخبار بأن الرجال لم يكونوا، تقنياً، من القوات الأميركية في الخدمة الفعلية، لم تغيّر في واقع أنهم كانوا أميركيين مدججين بالسلاح دخلوا وسط الفلوجة في وقت كانت القوات الأميركية تقتل مدنيين عراقيين، وتحاول احتلال المدينة بالقوة. وأفادت «نيويورك تايمز»، أن «الكثيرين من سكان الفلوجة عبّروا عن اعتقادهم أنهم حققوا نصراً مهماً يوم الأربعاء. وأصرّوا على أن الحراس الأمنيين الأربعة، الذين استقلوا آليات رياضية غير

مُعلّمة، يعملون لحساب وكالة الاستخبارات المركزية. وقال أحد سكان الفلوجة، سلام الدليمي، ابن الثامنة والعشرين، «هذا ما يستحقه الجواسيس».

وفي برنامج «السي.أن.أن.»، «لاري كينغ لايف»، قال مذيع أخبار «أيه.بي.سي.» بيتر جينينغز، الذي عاد من العراق قبل بضعة أيام، عن مقتل عناصر بلاكووتر، إن «هناك نوعاً من الجيش الأميركي الثاني هناك الآن على شاكلة عناصر أمنية، تمكن رؤيتها في أي مكان من البلاد يوجد فيه عنصر من الائتلاف يقوم بعمل ما. وطرأ في بالي أنهم أهداف بارزة جداً. فهم مدججون بالسلاح. ويبدو الكثيرون منهم كأنهم خرجوا من أحد أفلام سيلفستر ستالون. وهم يجولون، على هذه الحال، في شتى أنحاء البلاد. وأعتقد أن المتمردين، مهما كانوا، عاينوهم وربما يلاحقونهم. لذا، علي القول إنني، عندما حصل ذلك في الفلوجة، على بشاعته، لم أفاجَأ كثيرا».

ووصف آخرون الكمين بأنه رد على القتل الأميركي الأخير لمدنيين في الفلوجة، وبخاصة في معركة المدفعية في الأسبوع الماضي التي أوقعت أكثر من دزينة من القتلى العراقيين. وقال إبراهيم عبد الله الدليمي إن «اطفالاً ونساءً قُتلوا، وهم أبرياء»؛ «إن سكان الفلوجة غاضبون جداً من الجنود الأميركيين». وأخذت المناشير توزَّع في الفلوجة زاعمة أن عمليات القتل تمت انتقاماً لاغتيال الإسرائيليين لزعيم «حماس» الشيخ أحمد ياسين. وقال عامل في أحد محلات الفلوجة، ويدعى أمير، إنه «ربما ظنّ الأميركيون أن الأمر غير مألوف، لكن هذا ما عليهم توقّعه. فهم يظهرون في أماكن، ويطلقون النار على المدنيين، فلماذا إذاً لا يمكن قتلهم؟». بل إن هذه المشاعر وجدت صدىً لها في صفوف قوات الشرطة العراقية التي أنشأتها الولايات المتحدة. «العنف يتزايد ضد الأميركيين»، قال الرائد عبد العزيز فيصل حميد محمدي، وهو فلوجي انضم إلى قوة الشرطة في ٢٠٠٣ بعد سقوط بغداد. «استولوا على البلاد، ولم يعطونا أي شيء. جاؤوا من أجل الديموقراطية ومساعدة الشعب، لكننا لم نر من هذا إلا القتل والعنف، وحسب».

وقال مسؤول فلوجي محلي، هو سامي فرهود المفرجي، الذي كان داعماً

للاحتلال، إن «الأميركيين لا يفون بتعهداتهم المساعدة على بناء هذا البلد... سبق ودعمتُ الجيش. لكنهم وضعوني في موقع صعب جداً مع شعبي. وها إنهم يطلبون منا الآن أن نسلّم هؤلاء الناس؟». وقال إن الوضع الإنساني الرهيب وعنف الاحتلال «أصابا الناس بالغم والغضب». وقال «الأناس الجائعون سيأكلونك. والشعب هنا جائع جداً». وبدا هذا السياق واضحاً حتى لبعض الجنود الأميركيين أيضاً. «الأناس الذين ارتكبوا هذه الجريمة المنكرة كانوا يريدون الانتقام»، قال الملازم في المارينز آريك ثورليفسون، المتمركز في ضواحي الفلوجة. وأضاف «علينا أن نرد بقوة».

وبينما أدان المسؤولون الأميركيون التشنيع العلني بالجثث، رفضوا الرد على أسئلة تتعلق بسياسة الولايات المتحدة في توزيع صور مُريعة للجثث الممزقة لعراقيين «أصحاب نفوذ» قتلتهم القوات الأميركية في تموز/يوليو ٢٠٠٣، من أمثال ابني صدام، عدي وقصي، كبرهان على مقتلهم. وعلى غرار الفظاعة التي عبّرت عنها واشنطن حول التمثيل بمقاولي بلاكووتر، تملّك العراقيين الغضبُ الشديد حول تقنية الدعاية الأميركية هذه. وفي البيت الأبيض، في يوم مقتل رجال بلاكووتر، سُئل ماكليلان «إذا لم تكن الإدارة ترى في الأمر رياءً أن تتم إدانة [إظهار] الجثث المحنّطة كبرهان على الوفاة، بينما يمر سحل الجثث عبر الشوارع من دون تعليق؟».

أجاب ماكليلان، متجاهلاً السؤال بـ «أنه أمر عدائي. إن الطريقة التي عومل بها هؤلاء الأشخاص دنيئة»: «ونأمل أن يتصرف الجميع بمسؤولية خلال تغطيتهم للموضوع». وبالفعل، فإن معظم صور الكمين وما تلاه، التي تم بثها على الشبكات الأميركية وفي الصحف، قد حُرّرت أو طُمست. وبرغم ذلك، بدت الرسالة واضحة. شنت الإدارة هجوماً معاكساً مع تزايد التشبيهات في وسائل الإعلام الدولية بما حصل في الصومال. «لن ننسحب. لن نُجبرَ على الفرار»، أبلغ وزير الخارجية كولن باول، التلفزيون الألماني، وهو أول مسؤول كبير في إدارة بوش يعلّق مباشرة على مقتل رجال بلاكووتر، بأنه «لأميركا القدرة على البقاء ومقاتلة عدو، وهزمه... لن نهرب».

وأخذ المراسلون، في غضون ذلك، يتساءلون عن هوية هؤلاء المقاولين الأربعة، وعما يفعلونه في وسط الفلوجة. وقال المتحدث باسم الاحتلال في بغداد، دان سينور «سأترك للمقاولين الفرادى أن يتحدثوا بأنفسهم عن زبائنهم في داخل العراق. وبحسب علمي، هناك أكثر من زبون لبلاكووتر. لكن، مرة أخرى، سأجعلكم تتصلون بهم للحصول على تلك المعلومات. فأنا قطعاً لا أملكها». وقال سينور «إنهم ـ إذ لدينا عقد مع بلاكووتر ـ مرتبطون بأمن السفير بريمر. إنهم مشاركون في حماية السفير بريمر». وسئل سينور على محطة «سي.أن.أن.»، «هل هناك بالتالي، مع كل احترامنا للرجال الذين فقدوا حيواتهم، من قلق حيال قدرة هذه الشركة على القيام بالمهمة؟».

أجاب سينور «لدينا، قطعاً، الثقة المطلقة ببلاكووتر ومؤسسات الأمن الأخرى التي تحمي السفير بريمر، وتوفّر الأمن عبر البلاد».

في غضون ذلك، بقيت الهواتف ترن من دون انقطاع في كارولينا الشمالية، بعدما تم كشف هوية المقاولين المدنيين الأربعة. رفضت الشركة، متوافقة مع سياساتها، أن تؤكد رسمياً أسماء القتلى. وقال نائب الرئيس السابق لبلاكووتر، جيمي سميث، إنه «ربما كانت للعدو اتصالات في الولايات المتحدة. وإذا ما أُخذ في نشر الأسماء ـ أي أسماء ـ وأخذوا يكتشفون من هم أصدقاؤك، وطفقوا يطرحون الأسئلة، فيمكن أن يشكل ذلك مشكلة أمنية».

وفي اليوم الذي تلى الكمين، استخدمت بلاكووتر شركة اللوبي الجمهورية «ألكزندر ستراتيجي غروب» القوية، وذات الصلات الجيدة (أسسها وتولى وظائفها موظفون سابقون كبار عند توم ديلاي، وكان سابقاً رئيساً للغالبية في مجلس النواب) لمساعدة الشركة على استخدام شهرتها المكتسبة حديثاً. ووزعت بلاكووتر بياناً مقتضباً عبر الصحافة، جاء فيه «الصور الواضحة للهجوم الذي حدث من دون استفزاز وما تلاه من إساءة معاملة نكراء إلى أصدقائنا، تُظهر الظروف الاستثنائية التي نعمل طوعاً في ظلها لجلب الحرية والديموقراطية للشعب العراقي»؛ «فقوات الائتلاف، والمقاولون المدنيون، والإداريون، يعملون جنباً إلى جنب مع الشعب العراقي لتوفير الحاجات الضرورية والخدمات، مثل

الطعام، والماء، والكهرباء، والأمن الحيوي للشعب العراقي ولأعضاء الائتلاف. مهماتنا خطرة، ونحن إذ نشعر بالأسى على زملائنا الذين قضوا، نشعر أيضاً بالاعتزاز والرضا لأننا نُحدث فرقاً لدى الشعب العراقي». وقال عضو الكونغرس الجمهوري والتر جونز جونيور، الذي يمثّل مقاطعة كورّيتوك (حيث مقر بلاكووتر)، إن المقاولين «ماتوا باسم الحرية». وأشاد رئيس لجنة القوات المسلحة في الكونغرس، السيناتور الجمهوري جون وارنر، برجال بلاكووتر في إحدى جلسات الاستماع في الكونغرس، قائلاً إن «هؤلاء الأفراد أساسيون للعمل الذي نقوم به في العراق، وبصفة أولى إعادة إعمار البنى الأساسية».

وفي «زاوية الواعظ» في منشورة بلاكووتر، «بلاكووتر تكتيكال ويكلي»، واصل القس د. ر. ستاتن، بعد الهجوم مباشرة بسبب مقتلهم، الوصف المضلل للرجال بأنهم عمّال «إنسانيون» جاؤوا إلى العراق «لإنقاذ الناس». وكتب «كان هؤلاء الرجال هناك لأنهم استُخدموا لتوفير الأمن لقوافل الطعام التي توفّر مواد واهبة للحياة للسكان العراقيين. . . ويدلّ هذا الحادث بالذات على حقد الجهاديين المسلمين لكل من ليس جهادياً إسلامياً، وبخاصة أولئك الذين يطلقون عليهم اسم «الشياطين البيض»، أو «الشيطان الأكبر»، أو ببساطة: «الكافرين». هل نظرتم ملياً إلى أفراد الزمر هؤلاء بينما عُرضوا علينا من خلال التلفزيون؟ هل لاحظتم وضعيّاتهم وأعمارهم؟ فهم، منذ ولادتهم، تعرّضوا لغسل دماغ ليكرهوا كل من ليس معهم... وبخاصة نحن!!! والإسرائيليين!». وكتب ستاتن أن رسالة المهاجمين هي «تثبيط همة قواتنا لمنع دخول الفلوجة والمنطقة الخاصة المزعومة التي تحيط بتلك المدينة!!! لكن الرسالة سترتد على باعثيها!!!». وأنهى ستاتن عظته بتوسل إلى قرائه: «اجعلوا العدو يدفعْ ثمناً باهظاً لكل عمل يُنزله بنا، بينما نحن ندافع عن الحرية والعدالة!!!».

ولم ينحُ كل من يعمل في بلاكووتر المنحى نفسه. «أعتقد أنهم يموتون من دون سبب»، قال مارتي هافستيكلر، وهو كهربائي يعمل بدوام جزئي للشركة في

مويوك. «أنا لا أوافق مع ما يجري هناك. فالأناس هناك لا يريدوننا في بلادهم».

وبالنسبة إلى المارينز، الذين تولوا للتو قيادة الفلوجة، لم يكن كمين بلاكووتر ليأتي في وقت أكثر سوءاً، لأنه بدّل في شكل دراماتيكي مسار استراتيجية اللواء جيمس ماتّيس. أراد القادة المحليون التعاطي مع عمليات القتل بوصفها مسألة تتعلق بتطبيق القانون، بالمضي إلى المدينة، وتوقيف المرتكبين أو قتلهم. إلا أن البيت الأبيض اعتبر عمليات القتل بوصفها تحدياً خطيراً للعزم الأميركي في العراق: تحدياً قد يهدد المشروع برمته في البلاد. واستدعى الرئيس بوش فوراً رامسفلد وكبير القادة في المنطقة الجنرال جون أبي زيد لطلب خطة تحرك.

واستنادا إلى «لوس أنجليس تايمز»:

قال أحد المسؤولين إن رامسفلد وأبي زيدا جاءا برد جاهز: «هجوم محدد وساحق» لاحتلال الفلوجة. وهو ما أمل بوش سماعه، كما قال أحد مساعديه في وقت لاحق. وما لم يتم إطلاع الرئيس عليه هو أن المارينز على الأرض عارضوا بحدة هجوماً شاملاً على المدينة. «شعرنا... بأن علينا ترك الوضع يهدأ قبل أن نبدو كأننا نهاجم طلباً للثأر»، قال قائد المارينز اللواء جيمس ت. كونواي في وقت لاحق. وقال أحد المسؤولين إن كونواي أرسل ذلك عبر سلسلة القيادة، إلى أن بلغت رامسفلد. لكن رامسفلد وكبار مستشاريه لم يوافقوا، ولم يبلغوا الرئيس [بتحفظات اللواء كونواي]. وفي وقت لاحق، قال المتحدث باسم البنتاغون لورانس دي ريتا «إذا كنت ستهدد باستخدام القوة، فعليك، عند حد ما، أن تبرهن على استعدادك لاستخدام القوة بالفعل». ووافق بوش فوراً على الهجوم.

في الفلوجة، بلغت مسامع قاعدة المارينز عند مشارف المدينة موافقة الرئيس على الشروع في الهجوم. وأبلغ سانشيز القادة هناك بأن «الرئيس يعلم أن هذا سيكون دموياً. وهو يوافق عليه». ووصف أحد الضباط الأمر بأنه «اذهبوا

واسحقوا الناس». وبحلول الثاني من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد ٤٨ ساعة على الكمين، وُضعت «عملية العزم المتحفّز» على المسار السريع. وشرع رئيس الرتباء راندال كارتر، في تعبئة رجاله لمهمتهم. وأعلن «تتحرك دوافع المارينز في الحقيقة مرّتين فقط: مرة عندما نمضي في سبيل الحرية؛ ومرة عندما نمضي لقتل أحد ما. ونحن لا نمضي طلباً للحرية... نحن هنا لأمر واحد: تطويع الفلوجة، وهو ما سنقوم به». لكن، في داخل المدينة، كان الفلوجيون يستعدون أيضاً لمعركة اعتقد الكثيرون أنها حتمية.

قبل شروع القوات الأميركية في هجومها الشامل على المدينة، أُرسل نائبُ بريمر وكبيرُ مستشاريه حول قوات الأمن العراقية، جيم ستيل، إلى الفلوجة سرّاً مع فريق صغير من القوات العراقية التي تدرّبت على أيدي الأميركيين وأناس أشار إليهم ستيل بوصفهم «مستشارين أميركيين». وسبق لستيل أن كان مديراً تنفيذياً في إنرون قبل أن يفاتحه بول ولفوفيتز بالوظيفة العراقية. ولعّل أكثر ما أثار إعجاب الإدارة، هو تاريخ ستيل القديم في «حروب الولايات المتحدة الوسخة» في أميركا الوسطى. فستيل، بوصفه عقيداً في المارينز في منتصف الثمانينيات، كان مسؤولاً رئيسياً في «مكافحة التمرد» في الحرب الدموية التي غذّتها الولايات المتحدة في السلفادور، حيث قام بتنسيق عمل المجموعة الأميركية هناك، مشرفاً على المساعدة العسكرية الأميركية وعلى تدريب فرق الموت السلفادورية التي تقاتل محاربي عصابات حزب التحرير الوطني. وفي أواخر الثمانينيات استُدعي ستيل للشهادة في خلال التحقيق في قضية إيران ـ كونترا عن دوره في عمليات أوليفر نورث السرّية حول تدفق الأسلحة إلى فرق الموت النيكاراغوية، التي كانت تجري عبر القاعدة الجوية السلفادورية في يوبانغو. وهو عمل أيضاً مع الشرطة البانمية بعدما قلبت الولايات المتحدة حكم مانويل نورييغا في ١٩٩٠.

لعب ستيل دوراً مماثلاً مع القوات العراقية ذات التدريب الأميركي في الأيام الأولى على الاحتلال، وكان محورياً في برنامج أطلق عليه البعض اسم «سلفَدَرَة العراق». وكتب بيتر ماس في «نيويورك تايمز ماغازين» أنه، بموجب

هذه الاستراتيجية، «يتجه الجنود الأميركيون باطراد إلى لعب دور استشاري شبيه بالذي لعبوه في السلفادور. وهم، من خلال هذه العملية، يدعمون قوات محلية لا تُحجم، مثلها مثل الجيش في السلفادور، عن ارتكاب العنف. وليس من باب الصدفة أن تكون هذه الاستراتيجية الجديدة أكثر ظهوراً في وحدة شبه عسكرية، مستشارها الرئيسي هو ستيل نفسه. ويعرف ستيل، كونه مشاركاً محورياً في نزاع السلفادور، كيفية تنظيم حملة مناهضة للتمرد تقودها قوى محلّية».

زعم ستيل، إثر الكمين لبلاكووتر، أن مهمته «السرية» في الفلوجة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كانت استعادة جثث رجال بلاكووتر، و«تقويم وضع العدو». وبعد وقت قصير على هذه المهمة، عرض لما يعتقد وجوب حصوله. قال «هناك مغزى في الضرب بيد من حديد في الفلوجة. فهذا هو الشيء الوحيد الذي يفهمه بعض هؤلاء الناس. وينطبق ذلك على الجنوب أيضاً [حيث تواجه الولايات المتحدة مقاومة شيعية متزايدة]. لا يمكن النظر إلينا على أننا ضعفاء، وإلا فسيحصل هذا النوع من الأمور في كل مكان». وسرعان ما ستجد «مدينة المساجد» نفسها تحت الحصار، بينما وجدت أحلام بريمر في «تنظيف» الفلوجة ما يبررها. وبينما يعدّ القادة الأميركيون جنودهم للهجوم، أخذت أسهم بلاكووتر في الارتفاع في واشنطن، وسرعان ما سيجد رجال إريك برانس أنفسهم وسط جبهة مقاومة رئيسية تنفجر في وجه الاحتلال: هذه المرة في مدينة النجف الشيعية المقدسة.

النجف ـ العراق: ٢٠٠٤/٤/٤

بينما أخذ المارينز يستعدون لغزو الفلوجة، ارتفعت، في واشنطن، أسهم إريك برانس في شكل دراماتيكي. ففي غضون أيام، سيتم الترحيب ببرانس وغيره من المدراء التنفيذيين في بلاكووتر في تلة الكابيتول ضيوفاً خاصين لبعض المشرعين الجمهوريين الأكثر سلطة ونفوذاً ـ الرجال الذين يديرون الكونغرس حرفياً ـ، حيث سيتم الترحيب ببلاكووتر بوصفها «الشريك الصامت» في الحرب على الإرهاب. وجد برانس نفسه، وقد أخذ برنامج عمله يمتلئ، يترصّد أزمة أخرى، ومرتزقته في وسطها. لكن، على عكس الفلوجة، حيث وفر مقتل رجال بلاكووتر الأربعة الشعلة لحملة أميركية عنيفة، فإن قوات بلاكووتر ستشارك هذه المرة فعلياً في معركة ستستمر يوماً كاملاً ضد مئات من أتباع رجل الدين الشيعي المعارض للاحتلال مقتدى الصدر في مدينة النجف الشيعية المقدسة، حيث تم التعاقد مع بلاكووتر لحراسة مقر سلطة الاحتلال الأميركية.

في الأسابيع التي سبقت كمين ٣١ آذار/مارس في الفلوجة، كانت إدارة بوش تتحضر في اتجاه حملة قمع كثيفة للصدر، الذي رأى فيه بريمر والبيت الأبيض عائقاً في وجه الهدف الأميركي الرئيسي في ذلك الوقت، ما سُمّي «تسليم السيادة» المقرر في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. والصدر، وهو ابن رجل دين له وزنه، اغتالته قوات صدّام، برز في العراق المحتل قائداً لجيش المهدي ـ على اسم الإمام المهدي الشيعي المنتظر ـ وربما المعارض الأكثر جهارة وشعبية للاحتلال الأميركي[1]. واعتقدت الإدارة، ومعها بريمر، أنه يجب وضع

(١) واحد من أفضل التواريخ وأشملها وأكثرها صدقية عن مقتدى الصدر، يمكن إيجاده في كتاب أنتوني شديد: *Night Draws Near*.

حد للصدر ولحركته الشيعية المتمردة، على غرار المتمردين السنة في الفلوجة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وبينما شنت الولايات المتحدة حروباً متزامنة في العراق ضد حركات المقاومة السنية والشيعية الرئيسية في البلاد، ستلعب بلاكووتر دوراً حاسماً في ما قد يكون أكثر الأوقات محورية في احتلال العراق، وهي مرحلة ستبّدل بطريقة لا رجعة فيها، مسار الحرب، وستُسجَّل على أنها اللحظة التي انفجرت فيها الثورة المناهضة للولايات المتحدة.

وبينما احتل مقتل رجال بلاكووتر في الفلوجة العناوين العالمية الرئيسية لأيام عدة، واستُذكر على أنه لحظة رمزية في الحرب، فإنه بالكاد تمت ملاحظة الدور الخطير لقوات بلاكووتر في النجف إبان التمرد الشيعي بعد ذلك بخمسة أيام. وبرغم ذلك، فإن هذا الفصل، الذي شهد مرتزقة بلاكووتر يقودون جنود الخدمة الفعلية الأميركيين في المعركة، أعطى بعداً دراماتيكياً بحتاً للمدى الذي لا سابق له، والذي بلغته إدارة بوش في إعادة تلزيم عقود الحرب. وعلى غرار الكمين في الفلوجة، فإن التاريخ وجّه قَدَر بلاكووتر في النجف.

رَأَسَ بول بريمر، في سنته التي أمضاها في العراق، سياسات أميركية مختلفة سرّعت في شكل كبير في بروز حركات متعددة مناهضة للاحتلال. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بلغ كل شيء مرحلة حرجة. وكتب المراسل الحربي البريطاني المخضرم، روبرت فيسك، من الفلوجة، أنه «استغرق البريطانيون ثلاثة أعوام لتحويل السنة والشيعة معاً إلى أعداء لهم في ١٩٢٠». «أما الأميركيون فيحققون ذلك تماماً في أقل من سنة». فحلُّ الجيش العراقي مقروناً بتسريح الآلاف من موظفي الدولة في ظل برنامج واشنطن «لاجتثاث البعث»، جعلا من آلاف العراقيين ممن هم في سن القتال عاطلين عن العمل، وحولاهم إلى المقاومة. وراقب العراقيون الشركات الأجنبية الكبرى ـ ومركز معظمها في الولايات المتحدة ـ تنتشر عبر بلادهم لحصد مكاسب هائلة، بينما مواطنوهم العراقيون العاديون يعيشون في البؤس وانعدام الأمن. والأكثر من ذلك، أن ضحايا الجرائم الأميركية لم يكن لهم أي ملجأ تقريباً، حيث إن المقاولين كانوا

أساساً محصَّنين من الملاحقة القضائية المحلية، ما يعطي الانطباع الغامر بالأمان التام من العقاب[(١)].

وفي الوقت نفسه، فتح الوضع الإنساني المريع في البلاد، ومقتل المدنيين العراقيين، الباب للزعماء الدينيين لتوفير الأمن والخدمات الاجتماعية في مقابل الموالاة. وبانت هذه الظاهرة في شكل أكثر وضوحاً، في ترقي مقتدى الصدر إلى وضعية بطل المقاومة القومي. ففي الفوضى والرعب اللذين تليا «الصدمة والترويع»، كان الصدر واحداً من الوجوه القليلة في البلاد التي انصرفت بكليتها إلى معالجة أقصى حالات الفقر والمعاناة، مؤسِّساً شبكةً كبرى من المؤسسات الاجتماعية في مناطق نفوذه، ومن بينها الأحياء الفقيرة الواسعة في مدينة الصدر في بغداد، التي طالما تجاهل نظام صدام سكانها البالغ تعدادهم أكثر من مليونين. وفي وقت كانت عملية بريمر في «اجتثاث البعث»، تفكك مؤسسات الحماية الاجتماعية، كانت شبكة الصدر تؤسس للبدائل وتكسب الآلاف من الأتباع الجدد. وأفادت «نيويورك تايمز»، أنه «بعد الغزو مباشرة، قام الصدر بنشر مريديه الذين يرتدون البزات السوداء، للقيام بأعمال الدورية في شوارع بغداد الشيعية الفقيرة. وزع رجاله الخبز، والماء، والبرتقال. ووفروا أيضاً الأمن الذي كانت هناك حاجة كبرى إليه. رأى السيد الصدر فراغاً وملأه». وبينما تبارت الشخصيات الدينية والسياسية الأخرى على السلطة داخل المؤسسات الجديدة التي أنشأتها الولايات المتحدة، رفض الصدر كل مكونات النظام الأميركي ومؤيديه. وبلغ عدد ميليشياه، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، خمسمئة عنصر تقريباً. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤، انتفخت ميليشياه إلى ما يقارب العشرة آلاف.

مصداقية الصدر وشعبيته المتزايدة، بالتضافر مع خطابه الشرس ضد الاحتلال ـ وبريمر بصفة خاصة ـ، سرعان ما ستُكسبه تصنيف «الخارج على

(١) سيصبح ذلك، في ما بعد، سياسة رسمية مع تطبيق القرار ١٧ للسلطة الموقتة للائتلاف في ٢٧ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤.

القانون» الذي أعطته إياه الولايات المتحدة. ومع الاقتراب السريع لـ «نهاية أمد» حزيران/يونيو ٢٠٠٤، اعتقدت الولايات المتحدة أنه يجب وضع حد للصدر على غرار المقاومين السنة في الفلوجة.

لطالما وجدت الولايات المتحدة في الصدر عدواً رئيسيّاً في العراق «الجديد». وعلى مدى شهور، ناقش المسؤولون الأميركيون الكبار، بمن فيهم نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز، والقائد الأعلى في العراق الجنرال ريكاردو سانشيز، خططاً لتعطيل تأثيره ونفوذه. وأبلغ مسؤول أميركي كبير «الواشنطن بوست» «حصل استنتاج مبكر حول ذلك، بأن هذا الشخص مصدر للمتاعب ويجب احتواؤه. إلا أنه لم تكن هناك خطة واضحة حول كيفية التصرف معه». وتبدّل ذلك في آذار/مارس ٢٠٠٤، عندما شن بريمر حربه الشاملة على الصدر ومؤسساته وأتباعه. وبينما انخرط بريمر وإدارة بوش في حملة دعاية كبرى تؤدّي إلى عملية «تسليم السيادة»، كان الصدر يحمل على الاحتلال والمتعاونين معه داخل البلاد، ويدعو الولايات المتحدة إلى الانسحاب، ويعلن أن جيش المهدي التابع له «عدو للاحتلال». لم يكن الصدر شخصية دينية شيعية وحسب، بل كان أيضاً قومياً عراقياً، يتحدث لغة الشارع، وغالباً ما رافق خطبه بتعابير شعبية واستشهادات تاريخية.

وعلى مدى زمني طويل، استناداً إلى «الواشنطن بوست»، حصل قلق من أنه لو طاردت الولايات المتحدة الصدر، فسيؤدي ذلك إلى إعطاء دفعة قوية لشعبيته المتزايدة أصلاً، وربما إلى تحويله إلى شهيد. وبحلول آذار/مارس، تقول «البوست»، «تبدّلت حسابات بريمر». وفي ٢٨ آذار/مارس، أغارت القوات الأميركية على مكتب بغداد التابع لصحيفة الصدر الأسبوعية الصغيرة، «الحوزة»، وطردت الموظفين منه، ووضعت قفلاً كبيراً على الباب. وفي رسالة كُتبت بلغة عربية «ركيكة وغير معبّرة»، وتحمل الخاتم الرسمي للسلطة الموقتة للائتلاف، اتهم بريمر الصحيفة بمخالفة قراره الرقم ١٤، متهماً «الحوزة» بأن «لديها النية في تصديع الأمن العام، وتحرّض على العنف». وبينما عجز المسؤولون الأميركيون عن ذكر أي أمثلة على تشجيع الصحيفة الهجمات ضد قوات

الاحتلال، أعطى بريمر مثلين عما وصفه بالتقارير الخاطئة، أحدهما مقالة بعنوان «بريمر على خطى صدام». وتمتع التحرك ضد الصدر بالدعم الكامل لكبار مسؤولي إدارة بوش. وقال المتحدث باسم بريمر، دان سينور، «نحن نؤمن بحرّية الصحافة، لكن هناك أناساً سيُقتلون إذا تركنا ذلك يمر من دون رادع. فبعض الخطابة يهدف إلى استثارة العنف، ولن نسمح بذلك». وستُثبت حملة القمع أنها خطأ كارثي في الحساب من جانب بريمر. وسُمّيت الصحيفةُ «الصدريةُ»، «الحوزةَ» تيمناً بالمدرسة الدينية الشيعية التي عمرها ألف سنة، والتي شجعت، تاريخياً، الثورة ضد المحتلين الأجانب، وبصفة خاصة ضد البريطانيين في العشرينيات. وكتب مراسل «نيوزداي» المخضرم في العراق، محمد بزي، «أن الصدر كان في الأشهر الأخيرة يفقد من شعبيته. لكن، بعدما أقفل الجنود الأميركيون مجلته الأسبوعية في ٢٨ آذار/مارس في بغداد، واتهامه بالتحريض على العنف، كسب رجل الدين الشاب دعماً جديداً، وجعل من نفسه المنتقد الشيعي الأعنف والأبرز للاحتلال الأميركي». وأشعل وقف «الحوزة» على الفور، احتجاجات كبيرة، وأضرم تكهنات بأن بريمر صمم على توقيف الصدر. وانتشرت الاحتجاجات، في مآل الأمر، إلى أبواب المنطقة الخضراء، حيث هتف المتظاهرون «قلها وحسب يا مقتدى، وسنستأنف ثورة ١٩٢٠!».

إلا أنه حتى قبل شروع الولايات المتحدة في هجماتها على الصدر، دارت همهمات خطيرة في العراق، حول تمرد وطني جامع للشيعة والسنة. وكانت القوات الأميركية، قبل يومين على إقفال بريمر «الحوزة»، أغارت على أحد أحياء الفلوجة، وقتلت ما لا يقل عن ١٥ عراقياً في حادثة أغضبت الكثيرين من السنة. وفي الوقت الذي تعرّض فيه مقاولو بلاكووتر الأربعة لكمين الفلوجة في ٣١ آذار/مارس، كان جنوب البلاد قد أصبح بالفعل على حافة الهاوية مع عشرات آلاف الشيعة الذين يتدفقون إلى الشوارع. وفي الثاني من نيسان/أبريل، أعلن الصدر، إبان صلاة الجمعة، «أنا الذراع الضاربة لحزب الله وحماس هنا في العراق». وبينما كانت القوات الأميركية تستعد لفرض الحصار على الفلوجة، صب بريمر النار على الوضع المتقلّب، عندما أمر بتوقيف النائب

الأول للصدر، الشيخ مصطفى يعقوبي، الذي سيق إلى السجن يوم السبت، الثالث من نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. كانت تلك، بالنسبة إلى الصدر، القشة التي قصمت ظهر البعير، فحث أتباعه على الانتفاضة علناً، وبشراسة ضد الاحتلال.

إثر توقيف يعقوبي، استقل الآلاف من أتباع الصدر المستفظعين الأمرَ الحافلات من بغداد متجهين إلى مقر زعيمهم الروحي في الكوفة، ومن ثم إلى مدينة النجف المقدسة، حيث اعتقد الكثيرون أن قوات الاحتلال تعتقله فيها. والتقوا، على امتداد الطريق المزدحمة إلى النهاية، بآلاف الرجال المستعدين للمضي إلى القتال. وقال المتحدث باسم الصدر في النجف، فؤاد طرفي، «نحن لم نختر زمن التمرد، بل قوات الاحتلال هي التي قامت بذلك». وبعيد فجر الأحد في الرابع من نيسان/ أبريل، أخذ جيش المهدي في السيطرة على المباني الإدارية في المنطقة. وتنازل قادة الشرطة المحلية فوراً عن سلطتهم، وهو ما فعله الإداريون في مبنى حكومي آخر. لكن الجماهير الغفيرة أخذت عندها في التحرك صوب هدفها الحقيقي: مقر الاحتلال في النجف، الذي كانت تحرسه بلاكووتر.

٤/ ٤/ ٠٤

صبيحة الرابع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، وبينما كانت الشمس تشرق على مدينة النجف المقدسة، وقفت حفنة من رجال بلاكووتر على سطح مقر السلطة الموقتة للاحتلال الذي كُلّفوا حمايته. كان الوجود الأميركي العسكري الحقيقي في النجف في ذلك الوقت محدوداً جداً بسبب المفاوضات مع الزعماء الدينيين الشيعة الذين طالبوا بمغادرة القوات الأميركية. ولم تكن بلاكووتر، كجزء من عقدها في العراق، مولجة فقط بحماية بول بريمر، بل توفّر الأمن كذلك لخمسة مقرات إقليمية للاحتلال على الأقل، بما في ذلك المقر في النجف. وعلى غرار معظم العالم، كان حراس بلاكووتر في النجف على دراية تامة بمصير زملائهم قبل ذلك ببضعة أيام في الفلوجة. وها إنهم، مع قيام انتفاضة وطنية، يراقبون، بينما بلغت التظاهرة الغاضبة لأتباع الصدر كامب غولف، وهو المجمّع

السابق لجامعة الكوفة الذي تم تحويله إلى مقر للاحتلال. كان لبلاكووتر ثمانية رجال فقط، يحرسون المنشأة في ذلك اليوم، إلى جانب حفنة من جنود السلفادور. وصدف أيضاً وجود بضعة جنود مارينز أميركيين في المجمع.

أصبح العريف لوني يونغ في العراق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. فابن الخامسة والعشرين، المولود في دراي بريدج، كنتاكي ـ عدد سكانها ألفان ـ، نُشر في العراق بوصفه مديراً لنظام البرقيات الدفاعية. كان صباح الرابع من نيسان/أبريل في النجف لتركيب معدات اتصال في كامب غولف. واستذكر يونغ في رواية رسمية لسلاح المارينز عن ذلك اليوم «لاحظت، وأنا أدخل البوابة الأمامية، مجموعة صغيرة من المتظاهرين خارجاً في الشوارع»[1]. «وبينما نحن نمضي إلى داخل القاعدة، كان هناك عدد من جنود الائتلاف، بعدّتهم المضادة للشغب، على مقربة من البوابة الأمامية». التقى يونغ وزملاؤه بقائد الاحتلال المحلّي، وهو مسؤول إسباني، ثم توجهوا إلى سطح المبنى لتركيب أجهزة الاتصالات. أنهى يونغ مهمته بعد ذلك بنحو خمس وعشرين دقيقة. وحاول، بالرغم من بدء الاحتجاج في المعسكر، أن يأخذ قيلولة من عشر دقائق في مؤخرة شاحنته، «بما أن نحو عشرين دقيقة كانت تفصلنا عن موعد تناول الطعام». لكن، بعد لحظات قليلة، أيقظ أحد الزملاء يونغ، وأبلغه أن المعدات لا تعمل كما يجب. «قلت له إنني سآتي على الفور للمساعدة»، قال يونغ. «ارتديت ثيابي، وأمسكت بسلاحي، وكنت على وشك الخروج من الشاحنة عندما سمعت الصوت الذي لا يمكن الإخطاء به لبندقية أك ـ ٤٧ تطلق بضعة عيارات في الشارع خارج مدخل القاعدة». وقال يونغ إنه أمسك سريعاً بعتاده وتوجه إلى داخل مبنى السلطة الموقتة للائتلاف، حتى بلغ السطح في نهاية الأمر، حيث انضم إلى مرتزقة بلاكووتر الثمانية والجنود السلفادوريين. اتخذ يونغ موقعاً له على السطح وجهّز سلاح الـ «أم ٢٤٩» الأوتوماتيكي الجماعي

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن رواية العريف لوني يونغ لمعركة النجف في ٤ نيسان/أبريل، ٢٠٠٤، مأخوذة من المرجع التالي: U.S. Fed News, 'True Grit: Real Life Account of Combat Readiness,' U.S. Marine Corps Press Release, September 2, 2004.

الثقيل (ساو). استرق النظر من منظار رشاشه، مراقباً الأحداث المتكشفة في الأسفل، ومنتظراً الأوامر. «بعدما بدا كأنه مزدهر، وهو ربما استغرق بضع ثوان، أمكنني رؤية أناس ينزلون من إحدى الشاحنات ويبدأون بالركض»، قال يونغ مستذكراً. و«سرعان ما اتخذ أحد العراقيين وضعية الانبطاح، وأطلقت عدة عيارات علينا. أخذت أصرخ بوجود أحدهم في مرماي، سائلاً إذا كان في وسعي الاشتباك معه». إلا أنه لم يتوفر ضابط قائد من الجيش الأميركي. وبدلاً من ذلك، فإن العريف لوني يونغ، وهو عنصر سلاح المارينز في الخدمة الفعلية، سيتلقى أوامره، في ذلك اليوم، من المرتزقة الخاصين لـ «بلاكووتر يو.أس.أيه.».

«بعد إذنك، سيدي، هناك هدف في مرماي»، استذكر يونغ قوله ذلك صارخاً. و«أخيراً، وجه عناصر أمن بلاكووتر الأمر بالشروع في إطلاق النار». وقال يونغ «سدّدت على هدفي وضغطت على الزناد. أمكنني مشاهدة أن الرجل يرتدي ثوباً أبيض بالكامل، ويحمل بندقية أك ـ ٤٧ بيده اليمنى. بدا أنه يركض بأقصى قواه عندما أطلقت زخة صغيرة من عيارات ٥,٥٦ ملم. وأمكنني من خلال جهاز التسديد، رؤية الرجل يسقط على الرصيف. توقفت للحظة، ورفعت رأسي عن سلاحي، للنظر إلى الرجل ملقىً في الشارع من دون حراك».

«تملّكني شعور غريب»، تذكّر يونغ. «انتابتني انفعالات كثيرة معاً. شعرت بإحساس من الجدوى، والسعادة، والأسف، أصابتني كلها دفعة واحدة».

وبينما يدَّعي يونغ وبلاكووتر أن العراقيين هم الذين بادروا إلى إطلاق النار في ذلك اليوم، قال شهود آخرون، أجرى الصحافيون مقابلات معهم على مسرح العملية، أن الأمر حصل بطريقة مغايرة، زعموا أن المعركة بدأت عندما أطلقت القوات الحامية لمقر الاحتلال رصاصات مطاطية من فوق السطح بينما كان المحتجون يتجمعون. وكتب مراسل «الواشنطن بوست» أنتوني شديد أن [القوى على السطح] وقد هالتها رؤية كوكبة الناس وهي لا تزال تتقدم صوبها، أطلقت رصاصات مطاطية بهدف تفريق الحشد، إلا أنه بدلاً من ذلك أثارت استياءه. وربما عندها تحولوا إلى الرصاص الحي. ورد الرجال المسلحون في

الحشد على النار بأسلحة خفيفة، وقاذفات قنابل صاروخية، والهواوين». وتراوحت تقديرات حجم الحشد خارج مقر الاحتلال في ذلك اليوم ما بين سبعمئة وأكثر من ألفين.

وبغض النظر عن كيفية بدء الحادثة، فإنه ما إن بدأ إطلاق النار، حتى أخذ رجال بلاكووتر، والجنود السلفادوريون، والعريف يونغ، في إفراغ ممشط رصاص تلو ممشط رصاص، مطلقين آلاف الرصاصات ومئات القنابل من عيار ٤٠ ملم على الحشد. أطلقوا الكثير من الرصاص إلى درجة أن بعضهم اضطر إلى وقف إطلاق النار كل ١٥ دقيقة لتبريد أساطين رشاشاتهم. ورد رجال الصدر بالقذائف الصاروخية والـ «أك ـ ٤٧». وأفاد شديد أنه «عند حد ما، رأى الشهود آلية تنقل أربعة جنود سلفادوريين أُمسك بهم خارج البوابة. اكتسح المتظاهرون المحتلين المرعوبين، فأمسكوا بأحد الأسرى وأعدموه على الفور بوضع قنبلة يدوية في فمه وسحب مسمارها. وشوهد اثنان من الجنود الآخرين يسوقهما رجال مسلحون إلى الجامع، وقد كُدمت وجوههما من جراء الضرب».

انضم، وسط القتال، عدة عناصر من الشرطة العسكرية في الخدمة الفعلية إلى القوة التي يديرها رجال بلاكووتر على السطح. وإبان المعركة، التي ستدور رحاها لنحو أربع ساعات، أخذ مقاول في بلاكووتر في تصوير الحركة على الفيديو. وسيجد هذا الفيديو طريقه إلى الإنترنت، ويوفر توثيقاً تاريخياً مميزاً لأحداث الرابع من نيسان/أبريل ٢٠٠٤[١]. يبدأ هذا الفيديو المنزلي بوابل من النيران المنطلقة التي تصم الآذان، بينما يقوم رجال بلاكووتر، والعريف يونغ، وجنديان آخران على الأقل، وجميعهم يرتدون الزي المموه، بإطلاق الرصاصة تلو الرصاصة. وصرخ أحد المقاولين بالجنود، «أنتم تصوّبون عالياً جداً».

«أترون الشخص على الأرض»، صرخ الصوت. «آر. بي. جي!».

«أين؟».

(١) نسخة المؤلف عن الفيديو.

«تماماً في مواجهة الشاحنة، على الجدار تماماً!».

«بوم بوم، راتات». ودوّت انفجارات الأسلحة لثلاثين ثانية. وصرخ أحدهم، «ألديكم المزيد من الذخيرة؟». ثم، «الشاحنة فارغة، الشاحنة فارغة».

توقف إطلاق النار بينما أخذ الرجال يقوّمون الموقف في الأسفل. «تمسكوا بما لديكم، تمسكوا بما لديكم هناك تماماً»، قال صوت آمراً. «امسحوا قطاعاتكم وحسب. امسحوا قطاعاتكم. من يحتاج إلى ذخيرة؟».

«لدينا مخازن، لدينا مخازن هنا تماماً».

«هؤلاء الزنوج الأوغاد»، قال صوت آخر، بينما شرع الرجال في إعادة تعبئة أسلحتهم. ثم دارت الكاميرا إلى ما بدا أنه المصوّر ـ مقاول من بلاكووتر ذو لحية معنزة ويرتدي نظارات شمسية ـ الذي تطلع إلى الكاميرا وابتسم. وبينما استدارت الكاميرا عائدة إلى حيث الحركة، أطلق نكتة ضاحكاً «ماذا يا هذا؟». ثم استدارت الكاميرا إلى رجل بدا أنه جندي أميركي، سأله المصور عن سلاحه، «هذه القذارة حامية جداً، أليس كذلك يا غندور؟».

أجاب الجندي «أمضيت كل هذا الوقت [غير مفهوم] في المارينز اللعينة، ولم أطلق النار قط من أي سلاح». صرخ صوت آخر: «سجّل إصابة في هدفك!».

وأمكن أيضاً على السطح رؤية رجال بدوا أنهم جنود سلفادوريون. وبدا أن مقاولاً من بلاكووتر يرتدي تي ـ شيرتاً زرقاء وقبعة كرة القاعدة، يرشد أحد السلفادوريين إلى كيفية تركيز سلاحه الثقيل. «تمسّك بقوة، تمسّك بقوة، تمسّك بقوة»، قال رجل آخر معنّز اللحية يستخدم سلاحاً آلياً ويرتدي تي ـ شيرتاً، وسترة واقية من الرصاص، وقبعة كرة قاعدة زرقاء.

«هاي، هؤلاء السفلة جميعهم هنا»، قال صوت آخر.

«نعم، حمار المهدي!».

وعند ذاك، استؤنف مرة أخرى إطلاق النار الكثيف، بينما كان الرجال

يُفرغون أسلحتهم من على السطح. وإلى جانب نيران الأسلحة الرشاشة، كان هناك صوت «بوم، بوم»، المنتظم من أسلحة ذات عيار أكبر. «هاي، احصل على شيء!»، صرخ أحدهم، بينما يلعلع صوت إطلاق النار المصم للآذان، المتفجر فوق النجف. وبدا أن أحد رجال بلاكووتر، يدير ثلاثة جنود مموهين يطلقون النار من على السطح.

وبينما المعركة تستعر، أصاب القناصة العراقيون ما مجموعه ثلاثة رجال يحمون مقر الاحتلال. وبحسب يونغ، فإن أحد مقاولي بلاكووتر أصيب وطفر الدم من وجهه على بعد خمسة أقدام. «أمكنني رؤية ثقب في فكه بحجم ربع دولار معدني»، يستذكر العريف يونغ. «عند هذا الحد، كان الفتى قد خسر نحو نصف ليتر من الدم. حاولت الضغط على الجرح ووقف النزف بهذه الطريقة، لكن الدم كان يتدفق من بين أصابعي». وقال يونغ إنه بلغ داخل الجرح، وأمسك بالشريان السباتي وأغلقه، ثم حمله ونقله إلى فريق إسعاف بلاكووتر قبل أن يعود إلى موقعه على السطح. وتُظهر صورة التُقطت ذلك اليوم، يونغ على السطح يسدد رشاشه «الساو» على الحشد مع رجال بلاكووتر المدججين بالسلاح يقفون وراءه وحوله واضعين نظارات شمسية. وقال يونغ «حدّقت النظر في الشوارع بعينين مجهدتين، لأرى مئات العراقيين القتلى ممددين على الأرض. إنه منظر لا يُعقل. فبالرغم من وجود الكثيرين من القتلى الممددين، كان العراقيون لا يزالون يركضون في اتجاه البوابة الرئيسية. فتحت النار مرة جديدة، مفرغاً ممشطاً وراء ممشط. شاهدت الرجال الذين يرتدون عباءات بيضاء وسوداء يتساقطون على الأرض، وأنا أمرر ناظري بهم. كل ما أمكنني التفكير فيه عند ذاك الحد، هو ان أَقتل أو أن أُقتل. شعرت كأننا نتراجع، وهو ما كنا نفعله من جوانب عدة، إلا أن هذا الشعور جعلني أقاتل بقوة أكبر».

قالت بلاكووتر لاحقاً، إن رجالها حاولوا من دون جدوى، خلال المعركة، إقامة اتصال مع قيادة الجيش الأميركي. وأبلغ باتريك توهي، وهو مدير كبير في بلاكووتر، «النيويورك تايمز»، أنه عند حد ما، كان الحشد يتقدم سريعاً صوب

المجمع، و«تراجعت كمية الذخيرة» لدى رجال بلاكووتر «إلى رقمين فقط، بأقل من عشر رصاصات للرجل الواحد». اتصل الرجال المحاصرون في نهاية الأمر بمقر بلاكووتر في بغداد. وفي غضون لحظات، أعطى موظفو بريمر إشارة الانطلاق لبلاكووتر لإرسال ثلاث من طائرات هيليكوبتر الشركة ـ التي تُعرف بـ «إست السعادين»، وهي نفسها التي تُستخدم في أمن بريمر ـ لتسليم المزيد من الذخيرة. وأنقذ طائم الهيليكوبتر أيضاً العريف يونغ بعد تعرضه للإصابة. «ركضنا خارجاً وشاهدت ثلاث طوافات عسكرية جاثمة هناك»، استذكر يونغ. «ركضت إلى أبعد هيليكوبتر، وجلست على مقعد الراكب الأمامي. شعرت بالتوتر الشديد ونحن نرتفع عن الأرض. لم يكن لدي أي سترة واقية، ولا أي سلاح. تطلعت إلى كافة أرجاء القاعدة، ورأيت الجميع يُطلقون النار من أسلحتهم... شعرت كأنني مغلوب على أمري جالساً هناك». وفي النهاية، نقلت هيليكوبتر بلاكووتر رجل المارينز إلى بر الأمان. وقال توهي «لم يكن [بريمر] يمانع بذهابنا لإنقاذ بعض الأرواح الأميركية».

وفي فيديو آخر، صُوّر من على سطح مقر السلطة الموقتة للائتلاف في النجف، أمكن مشاهدة هيليكوبتر بلاكووتر تُسقط المؤن[١]. ثم ينتقل الفيديو إلى صورة قريبة لما يبدو أنه مقاول من بلاكووتر يسدد سلاحاً كبيراً من النوع القناص. «تسلّل إلى أحد المباني»، قال رجل لا يظهر على الكاميرا. «أهو الرجل الذي يركض بموازاة الجدار؟»، سأل القناص. وقبل أن يجيب الرجل الذي لا يظهر على الكاميرا بالإيجاب، ضغط القناص بهدوء على الزناد. سُمع صوت ثلاث طلقات. أعاد تعبئة ممشطه.

«لدينا مجموعة من ثلاثة. إنهم يركضون الآن»، قال الرجل الذي لا يظهر على الكاميرا. «واه! لدينا الكثير من... أترى الشخص بالأبيض؟ إنه يمضي بأسرع مما ينبغي. ها إنهم الآن يجرّون حماراً». ضبط القناص منظاره. وأعلن بهدوء «لدينا مجموعة كبيرة آتية. يعتصرون عند الجدار». أطلقت ثلاثة أعيرة

(١) نسخة المؤلف عن الفيديو.

إضافية. «واه! لديك مجموعة كاملة منهم»، قال الرجل الذي لا يظهر في الكاميرا، والذي بدا أنه يعمل راصداً.

طلقة أخرى.

«لدينا مجموعة من الأشرار عند الساعة الثانية عشرة، على بعد ٨٠٠ متر»، قال الرجل الذي لا يظهر في الكاميرا عبر جهاز إرساله. «لدينا نحو ١٥ منهم على عجلة من أمرهم هنا». وسئل الراصد عن موقع «الأشرار» من صوت جاء من الطرف الآخر بينما القناص يواصل إطلاق النار. لكن ذلك كان غير ضروري. وأجاب «كلا، فقد محاهم عن بكرة أبيهم».

بعد ذلك بقليل، أشار القناص إلى أن القوات الأميركية انضمت إلى المعركة، ملقية ذخيرة هجوم مباشر مشترك ـ وهي صاروخ جو ـ أرض موجه بالـ GPS، ويشار إليه أحياناً بالـ «قنبلة الذكية» ـ في الجوار. سأل القناص زميله، «من ألقى القنبلة الذكية؟»

«المارينز».

«إيه»، قال القناص. «كنا نغير عليهم عندما سقطت القنبلة الذكية». وإشارة القناص إلى «الإغارة عليهم» عندما سقطت القنبلة الذكية، تعني أن بلاكووتر، بالإضافة إلى الذخيرة، نشرت المزيد من رجالها في النجف إبان القتال.

«سيارة أخرى تتراجع، مرسيدس زرقاء»، قال القناص، مطلقاً عياراً. «حسناً، أصبت السيارة التي أمامه مباشرة». طلقة أخرى. ينتقل الفيديو عندها إلى زخات من إطلاق النار ثم يعود مجدداً إلى القناص. سأل «أهو الشخص الذي يحمل الراية الخضراء؟»، أجاب زميله «نعم. إليك به». تردد صوت إطلاق رصاصة. «إنه جيش المهدي. الراية الخضراء تعني جيش المهدي. يجب الاشتباك معهم عند أول فرصة». ثلاث طلقات إضافية. سأل الراصد «حسناً، أترى الطريق التي تمضي مستقيمة هكذا؟ تلك الطريق هناك؟».

«إيه».

وأعطى تعليماته للقناص «اتبعه ـ مباشرة ـ نحو ٨٠٠ متر». وبينما يعيد القناص حشو بندقيته، هتف زميله، «اللعنة... انظر إلى كل هؤلاء المعتوهين». ثم قال للقناص: «حسناً، إليك بهم». شرع القناص في اصطياد الناس. وقال الراصد «أنتم في عداد الأموات أيها الأناس». ثلاث طلقات أخرى. وأعلن القناص، وهو يطلق النار، «يا إلهي، الأمر أشبه بإطلاق نار لعين على الديكة الرومية». طلقتان إضافيتان. «إنهم يختبئون»، قال الراصد. طلقة أخرى. عندها يقول رجال بلاكووتر إنهم أخذوا يتعرضون لإطلاق النار وزادوا من وتيرة نيرانهم. ثم انتقل الفيديو إلى مشهد من النيران المنطلقة الشديدة. «انسف ابن الزنا هذا عندما يصل إلى الزاوية! اضربه الآن!»، صرخ أحدهم. راتا... تا... تا... تات.

قال مقاول بلاكووتر، بن توماس ـ الرجل الذي اعترف بقتله عراقياً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، برصاص «المعدن المدمج» الذي لم تتم الموافقة عليه ـ إنه كان على السطح في النجف ذلك اليوم. بعد عامين على تبادل إطلاق النار في النجف، عندما وُزّع الفيديو المنزلي في شكل كبير عبر شبكة الإنترنت، حمل توماس بشدة على منتقدي سلوك قوات بلاكووتر ذلك اليوم. «أتريدون معرفة كيف يكون الأمر عندما تكون، كتفاً إلى كتف، مع ثمانية من فريقك، بينما يصطدم ١,٢٠٠ من جنود المهدي بالشريط الشائك على بعد ٣٠٠ متر، ومن ثلاثة محاور؟ وتقومون، من ثم، بانتقاد أعمال رفاقي في الفريق استناداً إلى فيديو محبحب؟» [كذا]، كتب توماس في مقالة له في منتدى الإنترنت للمقاولين العسكريين الذين غالباً ما له مساهمات فيه. «نحن، رفاقي السبعة، ورجال القوات الخاصة السلفادورية الذين حاربوا معنا، الوحيدون الذين رأوا ما حصل. فالحرب يتم تأريخها ودراستها. والنجف ليست سوى مجرد معركة صغيرة في التاريخ، لكنها بالنسبة إلينا مكان حصل فيه الكثير من القتل والموت. وهي ليست مسألة عشاء بسيط» [كذا]. وبالنسبة إلى الرجل الذي سُمع على الشريط يقول كلمة «زنجي»، كتب توماس: «من الممكن أن رفيقي الذي لم يشارك قط في معركة مباشرة، ونادراً ما يستخدم الكلمات البذيئة، تلفّظ بتحقير عرقي. هذا

ليس طبعه. فهو رجل قتل للتو ١٧ جندياً عدواً تسللوا إلى مسافة ٧٠ متراً من الألامو خاصتنا. وعندما أوقف صديقي التقدم، ووحده تحت النيران المباشرة، فالكلمة الوحيدة التي أمكن ذهنه استحضارها للصراخ على أولاد الزنا الموتى، كانت كلمة: زنجي. وعندما شاهد الفيديو بكى. فهو ليس متعصباً عرقياً. فالذي سمعتموه هو رجل مرعوب ومنتصر. لكنكم لا تشاهدون ذلك على الفيديو» [كذا].

وفي مآل الأمر، دخلت القوات الأميركية الخاصة النجف، وتم تفريق الحشود. وفي نهاية المعركة، كان عدد غير معروف من العراقيين قتلى في الشوارع. وكانوا، بحسب العريف يونغ، «بالمئات». وتضع تقديرات أخرى العدد بين عشرين وثلاثين قتيلاً ومئتي جريح. ولا يوجد تقرير عسكري رسمي حول كيفية بداية الحادث، لأن بلاكووتر هي التي تحرس المبنى وتنسق دفاعاته. واعترفت بلاكووتر بأن رجالها أطلقوا آلاف الرصاصات على الجموع، لكن نائب رئيسها باتريك توهي أبلغ «نيويورك تايمز» أن رجاله «قاتلوا واشتبكوا مع كل محارب بنيران دقيقة». ثم، استناداً إلى «التايمز»، «أصرّ» توهي «على أن رجاله لم يُزَجوا في المعركة على الإطلاق». وقال «كنا نقوم بعملية أمنية. وقال أخيرا، إن المسألة آخذة في التعمية». ويظهر، في نهاية واحد من أشرطة الفيديو المنزلية لمعركة النجف، عراقيون محمَّلون في صندوق شاحنة ورؤوسهم مغطاة وأيديهم مكبلة بأشرطة بلاستيكية. وبدا أحد الرجال كأنه يبكي تحت غطاء الرأس، إذ إنه كان يطبق يده على جبينه.

ما يتضح من الفيديو ومن استذكارات العريف يونغ لذلك اليوم، هو أن بلاكووتر كانت تدير العملية، بل إنها تعطي أوامر لمارينز الخدمة الفعلية حول متى يجب فتح النار. وقال كريس تايلور من بلاكووتر إنه «عندما يتم إطلاق الرصاص الذي ينهال عليك من مسافة قريبة، يتكاتف الجميع للقيام بما يجب القيام به». وأشاد بالعريف يونغ بعدما سمع كيف أن المارينز قاموا بإعادة تموين مقاتلي بلاكووتر على السطح بالذخيرة. وقال تايلور «يجب أن يفتخر بالطريقة التي تصرّف بها». وبحلول بعد الظهر، وصل إلى الساحة كبير القادة العسكريين

في العراق الجنرال ريكاردو سانشيز، ونائبه الجنرال مارك كيمّيت. وعندما تحدّث كيمّيت لاحقاً عن المعركة، لم يشر إلى بلاكووتر بالاسم، لكنه أشاد بالعملية التي قادها رجالها. قال كيمّيت «كنت على السطح بالأمس في النجف، مع مجموعة صغيرة من الجنود الأميركيين ومن جنود الائتلاف... والذين مرّوا للتو بنحو ثلاث ساعات ونصف الساعة من المعارك. نظرت في أعينهم، ولم تكن هناك أزمة. عرفوا لماذا هم هنا. خسروا ثلاثة جرحى. كنا نجلس هناك بين قذائف الرصاصات الفارغة ـ مظروفات الرصاص ـ، وبصراحة، بين دماء رفاقهم، وكانوا واثقين تماماً من أنفسهم. كانوا واثقين لثلاثة أسباب: أولاً، لأنهم مدربون تدريباً كبيراً؛ ثانياً، لأنهم جيدون للغاية في ما يقومون به؛ وثالثاً، لأنهم علموا سبب وجودهم هناك». واستنتج توهي من بلاكووتر، معترفاً بالاستخدام المتزايد لمقاولي الجيوش الخاصة «أنها مسألة جديدة تماماً في المسائل العسكرية. فكروا في الأمر. إنكم في الواقع تقاولون مدنيين للقيام بالمهمات الشبيهة بمهمات الجيش».

وبالنسبة إلى العراقيين، وبخاصة أتباع مقتدى الصدر، سيتم استذكار الرابع من نيسان/أبريل بوصفه مجزرة حدثت في أقدس المدن الإسلامية الشيعية. وبالفعل، كان هناك رجال دين من بين المصابين ذلك اليوم. وبالنسبة إلى رجال بلاكووتر والعريف يونغ، فإنه اليوم الذي ـ بخلاف كل الاحتمالات ـ درأوا فيه جحافل عناصر الميليشيات الغاضبة والمسلحة التي صممت على قتلهم واحتلال مبنى كلفتهم حكومتهم بحمايته. وقال العريف يونغ لاحقاً لـ «الفرجينيان بايلوت»، «اعتقدت أن هذا آخر أيامي، وسأرحل في شكل مدوّ. وإذا حُتّم علي الموت فسيتم ذلك وأنا أدافع عن بلادي». وبالرغم من مقتل عدد كبير من العراقيين واحتفاظ بلاكووتر بسيطرتها على مبنى السلطة الموقتة للائتلاف، فإن المعركة زادت من جرأة قوات الصدر ومؤيديه. لكن، بحسب «الواشنطن بوست»، أذاعت مكبرات صوت جامع الكوفة بحلول بعد ظهر ذاك اليوم، أن جيش المهدي أمسك الزمام في الكوفة، والنجف، والنصيرية، ومدينة الصدر، الحافلة بالأحياء الشيعية المعدمة. فالحاجز الذي يسيطر على عملية العبور على

الجسر إلى الكوفة والنجف حُشد بالعناصر الشابة في الميليشيا. وانضم الكثيرون من رجال الشرطة العراقيين، الذين موّلهم ودرّبهم الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة، إلى الهجوم على مقرّاتهم». وأعلن بول بريمر، بعد ظهر ذلك اليوم، أنه عيّن وزيرين عراقيين جديدين للدفاع والاستخبارات. وفي إعلانه، تطرق بريمر إلى القتال في النجف. وأعلن «هذا الصباح تجاوزت مجموعة من الناس الحد في النجف، وتحولت إلى العنف. وهذا ما لن يتم السكوت عنه».

وتماماً قبيل غياب الشمس على النجف، وجه مقتدى الصدر نداءً عاماً إلى وقف كل الاحتجاجات، داعياً أتباعه، بدلاً من ذلك، إلى التمرّد. قال «أَرهبوا عدوّكم، يُجازِكم الله خيراً على ما يُرضيه... فمن غير الممكن البقاء ساكتين في مواجهة إساءاتهم». في تلك الليلة، شرعت القوات الأميركية في التحرك إلى قطاع مدينة الصدر في بغداد. وقال متحدث باسم الجيش الأميركي، إن الطائرات الأميركية المقاتلة والهيليكوبتر الهجومية تضرب ردّاً على اشتباك النجف. وأظهرت أشرطة «رويترز» صوراً لدبابات تسحق سيارات مدنية في الجوار. وبينما انتشرت أخبار أوامر الصدر، نفذ أتباعه كمائن ضد القوات الأميركية، بما في ذلك في مدينة الصدر، حيث قُتل ذلك اليوم ابن سيندي شيهان، كيسي، وهو اختصاصي في الجيش الأميركي. وبلغ مجموع قتلى الجيش الأميركي ثمانية في مدينة الصدر في الرابع من نيسان/أبريل، إلى جانب عدد غير معروف من العراقيين. وفي وقت لاحق، سيعتبر اللواء مارتن ديمبسي، قائد الفرقة المدرعة الأولى، القتال في مدينة الصدر، أنه «أكبر معركة بالأسلحة منذ سقوط بغداد منذ عام مضى». وفي النهاية، نظّم أتباع الصدر تمردات في ثماني مدن على الأقل عبر العراق.

يوم الاثنين، الخامس من نيسان/أبريل، صنّف بول بريمر رسمياً مقتدى الصدر بأنه «خارج على القانون». وأعلن «أنه يحاول إحلال سلطته محل السلطة الشرعية. نحن لن نسمح بذلك. سنعيد بشدة تأكيد القانون والنظام اللذين يتوقعهما الشعب العراقي». بعد ذلك بساعات، أعلنت سلطات الاحتلال صدور

مذكرة توقيف في حق الصدر[1]. وسيثبت ذلك أنه قرار كارثي سيؤدي إلى إعطاء دفعة قوية جداً لوضع الصدر ولشعبيته. فالمداهمات للصدر، إلى جانب الوضع في الفلوجة، ستؤدي، لفترة وجيزة، إلى توحيد الشيعة والسنة في حرب عصابات ضد الاحتلال.

وفي عودة إلى الولايات المتحدة، أخذ الجدال في الاحتدام حول الاستخدام المتزايد للمقاولين الخاصين. وهو تطور، مرد جزء كبير منه، إلى تورّط بلاكووتر في الفلوجة والنجف. وفي افتتاحية غير موقعة، أشارت «نيويورك تايمز» إلى كمين الفلوجة على أنه دليل على «اعتماد أميركا، المثير للقلق، على الجنود المستأجَرين»، وإلى القتال بالنار في النجف على أنه إشارة إلى «أن البنتاغون يبدو أنه يُعيد تلزيم جزء على الأقل من مسؤولياته الأساسية في تحصين العراق بدلاً من مواجهة الحاجة إلى مزيد من الجنود». وقالت افتتاحية «التايمز» «تعهد وزير الدفاع دونالد رامسفلد بأن البنتاغون سيواصل التفتيش عن طرائق لإعادة التلزيم وللتخصيص. وهو ما لا يُنصح به عندما يتعلق الأمر بجوهر الأمن والأدوار القتالية. وعلى البنتاغون أن يجنّد المزيد من الجنود، ويدربهم، بدلاً من ركوب مخاطرة خلق سلالة جديدة من المرتزقة». ووسط انتقادات متزايدة حول استخدام الجنود الخاصين، أُعطيت بلاكووتر دور الأسد في بعض الدوائر، وبخاصة لدى الزعامة الجمهورية في الكونغرس. وإذا كان هناك أي من التشكيك من قبل، فقد اتضح الآن أن بلاكووتر لاعب أساسي في الحرب. ليلة الاشتباك المسلح في النجف، وعلى بعد مئات الأميال إلى الشمال الغربي، طوّق أكثر من ألف من المارينز الأميركيين الفلوجة، واستعدوا للانتقام لمقتل مقاولي بلاكووتر الأربعة قبل ذلك بخمسة أيام.

---

(١) انظر: 'Warrant Outstanding for Arrest of Cleric Behind Iraq Unrest: Coalition,' Agence France Presse, April 5, 2004.

ملاحظة: تزعم السلطة الموقتة للائتلاف أن المذكرة سبق أن صدرت قبل ذلك بأشهر عن قاض عراقي أصرّ على أن توقيت إصدار المذكرة هو قرار يُصدره ذلك القاضي، وليس مسؤولي الاحتلال.

الفصل التاسع

«هذا من أجل أميركيي بلاكووتر»

استمر البيت الأبيض، حتى مع انتشار التمرد الشيعي في مدن العراق، مصمماً على سحق الفلوجة السنّية. فقد وفّر كمين بلاكووتر للإدارة ـ التي شجعها بول بريمر بحماسة في بغداد ـ المبرر المثالي لشن هجوم كبير على سكان يتحوّلون سريعاً إلى رمز قوي يوحي بأن الولايات المتحدة ووكلاءها العراقيين لا يسيطرون فعلاً على البلاد. وحاجج البيت الأبيض بأن التراجع أمام التمرد الأجرأ والأشرس حتى تاريخه في أوساط السنة والشيعة المناوئين للاحتلال، والحديث عن انسحاب يشبه الانسحاب من مقديشو، سيكونان بمثابة رسالة مفادها أن الولايات المتحدة في صدد خسارة حرب سبق للرئيس بوش أن أعلنها «مهمة نُفّذت». وأجرى بريمر والإدارة حساباً بأنه في «تطويع» الفلوجة السنية، وفي جعل الزعيم الشيعي مقتدى الصدر أمثولة، سيتمكنان من استئصال المقاومة المنظمة في العراق نهائياً. وبينما نتج عن سياسات واشنطن الكارثية مقتل عشرات الآلاف من العراقيين والآلاف من الجنود الأميركيين، فإنها في الوقت نفسه سهَّلت فرصة أعمال لا مثيل لها لبلاكووتر وأصدقائها المرتزقة (الأمر الذي ستتم مناقشته في العمق في سياق هذا الكتاب).

بدأ الحصار الأميركي الأول للفلوجة في الرابع من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في اليوم الذي قاتلت فيه بلاكووتر بالنار في النجف. وأُطلق عليه الاسم الرمزي: «عملية العزم المتحفّز». في تلك الليلة، طوّق أكثر من ألف من المارينز وكتيبتان عراقيتان الفلوجة، المدينة التي تضم نحو ٣٥٠ ألف شخص. وركّزت القوات الأميركية دبابات، ورشاشات ثقيلة، وسيارات همفي مصفحة، على الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة، والخارجة منها. أقام جنود الاحتلال

الأميركي حواجز مع شريط شائك، حابسين الناس عملياً في الداخل، وأنشأوا «معسكرات» للمعتقلين. صادرت القوات الأميركية الإذاعة المحلّية، وشرعت في بث الدعاية، طالبة من الناس التعاون مع القوات الأميركية والإبلاغ عن مقاتلي المقاومة وتحديد مواقعهم. ووزعت الشرطة العراقية مناشير على المساجد في الفلوجة تعلن عن حظر الأسلحة، وعن حظر تجول مفروض من السابعة مساءً إلى السادسة صباحاً، ومررت إعلانات كبيرة عن «مطلوبين» تحمل صور رجال يُزعم أنهم متورطون في الهجوم على بلاكووتر. وحفر المارينز الخنادق في ضواحي المدينة على مقربة من المقبرة الإسلامية، بينما اتخذ الرماة المهرة مواقع لهم على سطح أحد المساجد. «المدينة مطوّقة»، قال للصحافيين الملازم جيمس فانزنت من قوة البعثة العسكرية الأولى في المارينز. «إننا نبحث عن الأشرار في المدينة». وأعلن القادة الأميركيون عن نيتهم القيام بغارات من منزل إلى منزل داخل الفلوجة، بهدف العثور على قتلة مقاولي بلاكووتر الأربعة. وقال المتحدث باسم المارينز الملازم إريك كناب «إن هؤلاء الأشخاص مستهدفون بصفة خاصة، إن لاعتقالهم أو لقتلهم». وأرسل القادة الأميركيون وكلاءهم العراقيين إلى داخل المدينة لإعطاء التعليمات للفلوجيين بعدم المقاومة عندما تدخل القوات الأميركية منازلهم، وبتجمّع الجميع في غرفة واحدة خلال المداهمة. وعليهم أن يرفعوا أيديهم أولاً، إذا أرادوا التحدث مع القوى الغازية. وكانت النتيجة لهذه المضايقات وعشية المداهمات، أن نزح الآلاف من الفلوجيين عن المدينة قبل الهجوم الأميركي الكاسح الوشيك.

في الصباح التالي، قامت القوات الأميركية باقتحاماتها الأولى داخل الفلوجة، مرسلة أولاً عملاء خاصين لمطاردة «أهداف ذات قيمة عالية». ثم جاء الهجوم الكامل الذي شنه ألفان وخمسمئة من المارينز من ثلاث كتائب، تدعمهم الدبابات. وسرعان ما وجدت القوات الأميركية نفسها وسط معركة شرسة مع مقاتلي المقاومة. وبينما استعر القتال، طلب المارينز دعماً جوياً. وفي السابع من نيسان/أبريل، أغارت هيليكوبتر هجومية من طراز كوبرا AH-1W على مجمّع مسجد عبد العزيز السامرّائي الذي قالت الولايات المتحدة إنه

يُؤوي مقاتلي المقاومة الذين يهاجمون القوات الغازية. وأُطلق صاروخ هلّفاير على قاعدة مئذنة الجامع. وفي النهاية، انقضت طائرة أف ـ ١٦ وألقت قنبلة وزنها خمسمئة رطل على مجمّع الجامع، في انتهاك مزعوم لميثاق جنيف الذي يمنع استهداف أماكن العبادة. أصدرت المارينز بياناً تدافع فيه عن الهجوم، قائلة إنه، بسبب «وجود» مقاتلي المقاومة في داخله، «فقد الجامع وضع الحماية، وأصبح بالتالي هدفاً عسكرياً مشروعاً». وأفاد شهود أن ما يصل إلى أربعين عراقياً قُتلوا في الهجوم على الجامع، بينما ماتت حفنة من الأميركيين في القتال في ذلك اليوم.

في غضون ذلك، استولى الجنود على المنشأة الصحية الرئيسية في الفلوجة، مانعين استخدامها في معالجة الجرحى. «قصفت القوات الأميركية معمل الكهرباء في بداية الهجوم»، يستذكر الصحافي راهول ماهاجان، وهو واحد من الصحافيين غير المُلحقين القلائل الذين دخلوا الفلوجة حينها. «أصبحت الفلوجة في الأسابيع العدة التالية، مدينة معتمة تماماً، تؤمّن المولدات فيها الضوء فقط في أماكن حيوية مثل المساجد والعيادات». أخذت المؤن الغذائية في التناقص في المدينة، وقال طبيب محلّي إن ١٦ طفلاً وثماني نساء قُتلوا في غارة جوية على أحد الأحياء في السادس من نيسان/أبريل. كان حصار الفلوجة جارياً. «إننا مستقرّون بقوة في المدينة، ووحداتي تشدد من قبضتها»، قال قائد المارينز المقدم برينان بايرن. وقال إنه إذا قاوم أحدهم، «فسنكسر ظهورهم، وسنطردهم». وقال بايرن إن الفلوجة أصبحت مأوى لمقاتلي المقاومة والمهربين لأنه «ما من أحد أخذ وقته لتنظيفها كما يجب». وكانت كتيبة بايرن هي «أول من أقنع فرق الحرب النفسية في الجيش الأميركي بالشروع في حرب تنظيف الأمعاء»، يستذكر بينغ وست، المؤلف العسكري الذي أُلحق بالقوات الأميركية حول الفلوجة. «تنافست» الفصائل «في استنباط أفحش الشتائم ليصرخ بها المترجمون من مكبرات الصوت. وعندما هرع العراقيون المستاؤون من أحد الجوامع مطلقين النار في شكل أعمى من كلاشينكوفاتهم، أطلقت عليهم المارينز النار وقتلتهم. وانتشر تكتيك الإهانة، وإطلاق النار على طول الجبهة. وسرعان ما أخذ المارينز يسخرون من المدينة بتسميتها «لالافلوجة» (تيمناً

بالحفل الموسيقي في الولايات المتحدة لولابالوزا)، ومدندنين أغنية «أهلاً بكم في الأدغال» Welcome to the Jungle لفريق غنز أن روزس Guns on Roses، و«أجراس الجحيم» Hells Bells لـ «أيه.سي/ دي.سي.AC/DC».

وبينما بدأت صور من داخل الفلوجة في الظهور، أولاً عن طريق صحافيين من شبكات التلفزة العربية، تكشف عن الأزمة الإنسانية الرهيبة في المدينة، أخذت الاحتجاجات تنتشر عبر العراق، بينما كانت القوات الأميركية تستخدم العنف في جهد لوقفها. وشرعت المساجد في بغداد وغيرها، في تنظيم قوافل إنسانية إلى الفلوجة، وفي حملات التبرع بالدم. وبحلول الثامن من نيسان/ أبريل، رسم مسؤولو المستشفى المحلي داخل المدينة صورة مرعبة للمعاناة الإنسانية، قائلين إن ما يصل إلى ٢٨٠ مدنياً قُتلوا وأكثر من ٤٠٠ جُرحوا. وقال الدكتور طاهر العيساوي، «نعرف أيضاً بوجود قتلى وجرحى في أماكن مختلفة مدفونين تحت الأنقاض، ولا يمكننا الوصول إليهم بسبب القتال». ونفى الجيش الأميركي أنه يقتل المدنيين، واتهم مقاتلي المقاومة بمحاولة الاحتماء بين السكان المدنيين. «يصعب التمييز بين من هم من المتمردين والمدنيين»، قال الرائد لاري كايفش. «من الصعب الحصول على صورة صادقة. عليك المضي بما يمليه عليك إحساسك الداخلي».

وبحسب «الواشنطن بوست»، قال بايرن «إن كل الجثث تعود إلى متمردين. وقدّر أن ٨٠ في المئة من سكان الفلوجة هم على الحياد، أو يؤيدون الوجود العسكري الأميركي»! إلا أن هذا الإعلان المتفائل لم يتطابق مع شراسة المقاومة التي نجحت ـ بكلفة إنسانية تفوق التصديق ـ في منع الولايات المتحدة من السيطرة كلياً على المدينة. وكتب مراسل «الوشنطن بوست» المخضرم، توماس ريكس، «أن العدو كان أفضل استعداداً مما قيل للمارينز بتوقّعه منه». واستشهد بإيجاز داخلي للمارينز عن المعركة، جاء فيه: «فاجأ المتمردون الولايات المتحدة في تنسيق هجماتهم: تنسيق، تآلف، إطلاق رشقات من «الآر.بي.جي.»، واستخدام فعال للنيران غير المباشرة... ناور العدو في شكل فعّال، وصمد، وقاتل».

وبينما شارف الحصار على إنهائه الأسبوع، أخذت الجثث في التراكم في المدينة. واستناداً إلى شهود، انتشرت رائحة الموت عبر أحياء الفلوجة. «ما من شيء كان يمكنه أن يحضرني لما شاهدته في الفلوجة»، استذكر طبيب من بغداد دخل المدينة من ضمن بعثة سلام. «ما من قانون في الأرض يمكنه أن يبرر ما فعله الأميركيون بأشخاص أبرياء». في غضون ذلك، تمكن الصحافي الأميركي المستقل ضهر جمايل وراهول ماهاجان من الدخول إلى الفلوجة ـ غير مُلحقين ـ بعد أسبوع على بدء الحصار. ولدى دخوله المدينة مع قافلة إنسانية، وصف جمايل المشهد من داخل غرفة طوارئ مرتجلة في عيادة صحية صغيرة: «بينما أنا هناك، كان سيل لا ينتهي من النساء والأطفال قنصهم الأميركيون، يُهرع بهم إلى داخل العيادة الوسخة. السيارات تهرع عبر المنعطف المواجه بينما عائلاتهم المنتحبة تنقلهم إلى الداخل. وأصيبت امرأة وطفل صغير في العنق»، كتب جمايل في برقية من داخل المدينة المحاصَرة. «الطفل الصغير، بعينيه المفتوحتين الجامدتين، واصل التقيؤ، بينما سارع الأطباء إلى إنقاذ حياته». وقال جمايل إنه شاهد الضحية تلو الضحية يؤتى بها إلى العيادة، «نصفهم تقريباً من النساء والأطفال». وشبَّه جمايل الفلوجة بـ «سراييفو على الفرات».

في غضون ذلك، أفاد ماهاجان أنه «إضافة إلى المدفعية والطائرات التي تُلقي قنابل بأوزان ٥٠٠، وألف، وألفي رطل، ومدافع إي. سي ـ ١٣٠ سبكتر القاتلة، التي يمكنها أن تدمر مجمع بناء مدني كاملاً في أقل من دقيقة، كان للمارينز قناصون يستهدفون المدينة بأسرها. وعلى أسابيع، أصبحت الفلوجة سلسلة من الجيوب التي لا يمكن أحياناً، في شكل متبادل، ولوجها، تفصل بينها منطقة محرَّمة من مسارات نيران القنص. أطلق القناصة النار من دون تمييز، في الغالب على أي شيء يتحرّك. ومن بين العشرين شخصاً الذين رأيتهم يأتون إلى العيادة التي راقبتها في ساعات قليلة، خمسة فقط كانوا من الذكور في عمر الخدمة العسكرية. رأيت عجائز ذكوراً وإناثاً، وطفلاً في العاشرة أصيب في الرأس، إصابة مميتة، قال لي الاطباء إنه لن يعيش، بالرغم من أنه كان في الإمكان إنقاذه لو كان في بغداد. وهناك شيء تحامل القناصون كثيراً عليه. فكل

سيارات الإسعاف التي شاهدتها تحمل آثار ثقوب الرصاص عليها. وحملت اثنتان، قمت بمراقبتهما، دليلاً واضحاً على قنص محدد ومقصود. وأطلقت النار على اثنين من أصدقائي خرجا لجمع الجرحى». وأفاد جمايل أن «السكان حولوا ملعبين لكرة القدم إلى مقبرة».

الحرب على «الجزيرة»

في الوقت الذي أخذ العالم يعتبر حصار الفلوجة، تطوراً في الاحتلال يهز الأرض، قللت الصحافة الأميركية «الرئيسية» من أهمية الموضوع في ما يتعلق بالعذابات الإنسانية التي عانى بسببها العراقيون. فصحافيو الشركات المُلحَقون، غطوا ما يحدث حصراً من وجهة نظر القوات الأميركية الغازية، واعتمدوا في شكل غير متناسق على المتحدثين باسم الجيش الأميركي ووكلائهم العراقيين. فالإسهاب التصويري في الكلام الذي تمت إضافته إلى المشهد الإعلامي إثر الكمين ومقتل رجال بلاكووتر قبل ذلك بأيام، غاب الآن عن الإفادة عن العواقب في صفوف القتلى المدنيين للهجوم. وبينما استمرت المعارك بالاستعار وامتدت إلى ضواحي الفلوجة، كتب مراسل «النيويورك تايمز»، جيفري غتّلمان ـ متفادياً كلياً الإشارة إلى الكارثة الإنسانية ـ أن القتال الشرس «لم يُظهر وحسب حدّة المقاومة، بل كشف أيضاً استعداداً حاداً بين المتمردين للموت». [التشديد مضاف]. ومثل هذا النقل المُلحق من «صحيفة السجل» الأميركية، الذي يجاري ادعاءات الجيش الأميركي بأن «٩٠ إلى ٩٥ في المئة» من العراقيين الذين قُتلوا في الفلوجة هم من المقاتلين، يبدو أنه يكاد لا يتم تمييزه عن الدعاية العسكرية الأميركية الرسمية. «إنه ميدان كرة قدمهم»، نُقل عن الرائد ت. ف. جونسون قوله في موضوع غتّلمان. «فالفلوجة هي المكان الذي يجب قصده إذا كنت تريد قتل أميركيين».

لكن، بينما ركّزت الصحافة الأميركية الملحَقة، وغير الموضوعية، على موضوع «حرب المدن»، فإن صحافيين عرباً غير ملحقين ـ والأكثر شهرة هم من شبكة «الجزيرة» الفضائية القطرية ـ كانوا يفيدون على مدار الساعة عن الواقع

الإنساني الصعب والمأساوي من داخل المدينة المحاصرة. رسمت تقاريرهم صورة حيّة للخراب الذي حلَّ بالمدنيين، وكذّبت إعلانات القادة الأميركيين و«البروباغندا» التي روّجوا لها عن دقة الضربات. بثت محطتا «الجزيرة» و«العربية» صوراً للجثث في الشوارع ودمار البنى التحتية للمدينة. وفي الواقع، عندما كان اللواء مارك كيمّيت يجري مقابلة هاتفية مع «الجزيرة»، مصرّاً على أن الولايات المتحدة تلتزم وقف النار، بثت الشبكة في الوقت نفسه صوراً حيّة للغارات المتواصلة التي تشنها الطائرات الحربية الأميركية على أحياء سكنية داخل الفلوجة. ولم تُبَث الصور التي التقطتها كاميرات «الجزيرة» في الفلوجة في العالم العربي على نطاق واسع وحسب، بل أيضاً على شبكات التلفزة عبر العالم. فمراسل «الجزيرة» المخضرم أحمد منصور والمصور ليث مشتاق، اللذان دخلا الفلوجة في الثالث من نيسان/أبريل وكانا المصدر الأول للصور حول الدمار في المدينة، صوّرا بانتظام مشاهد لنساء وأطفال قتلهم الهجوم الأميركي، وبثا في حلقة واحدة موضوعاً عن عائلة بكاملها في حي الجولان قيل إنها قُتلت في غارة جوية أميركية. «قصفت الطائرات هذا المنزل، على غرار ما فعلت في الحي بأكمله، وجاؤوا بالجثث والأجساد إلى المستشفى»، يستذكر مشتاق. «ذهبتُ إلى المستشفى. ولم يكن في وسعي رؤية أي شيء سوى بحر من جثث الأطفال والنساء، ومعظمها من الاطفال، لأن المزارعين والفلاحين يلدون في العادة الكثير من الأولاد. كانت، إذاً، مشاهد لا تُعقل، ولا يمكن تصورها. التقطت الصور، أجبرت نفسي على التقاط الصور، وأنا في الوقت نفسه أبكي».

وقال منصور، وهو أحد الأكثر شهرة في «الجزيرة»، إنه أدرك في وقت مبكر أنه لا يوجد سوى حفنة صغيرة من الصحافيين داخل المدينة، واعتقد أنه من مسؤوليته البقاء في الفلوجة، بالرغم من الخطر الشديد. «أردت نقل هذا الواقع إلى العالم بأسره. أردت للعالم كله أن يعرف ما يحصل لهؤلاء الناس المحاصَرين. لم أفكر مطلقاً في مغادرة المدينة. قررت البقاء، وأن يكون مصيري كمصير أولئك الناس. فإذا ماتوا أكون معهم؛ وإذا نجوا أكون معهم. قررت عدم

التفكير في أي احتمالات، أو ماذا ستفعله القوات الأميركية بي إذا ألقت القبض عليّ، وعدم التفكير في عائلتي أو أي شيء. أفكّر فقط في هؤلاء الناس». وفي وسط الحصار، قام منصور ببث حي من الفلوجة، «الليلة الماضية استهدفتنا بعض الدبابات مرتين... لكننا نجونا. يريدنا الأميركيون أن نخرج من الفلوجة، لكننا سنبقى». وبالرغم من قبضتها الشديدة على الصحافيين غير الملحقين، كانت واشنطن تخسر الحرب الإعلامية العالمية الشاملة، ولذا هاجم المسؤولون الأميركيون المحطة الإخبارية العربية ومراسليها في الفلوجة. ففي التاسع من نيسان/أبريل، طالبت واشنطن بأن تغادر «الجزيرة» الفلوجة كشرط لوقف النار. رفضت الشبكة. وقال منصور إنه، في اليوم التالي، «أطلقت الطائرات الحربية الأميركية النار حول موقعنا الجديد، وقصفت المنزل الذي أمضينا فيه الليلة السابقة، متسببة بمقتل صاحب المنزل حسين سمير. وبسبب التهديدات الجدية، اضطررنا إلى وقف الإرسال لبضعة أيام، لأنه في كل مرة حاولنا البث، كانت الطائرات المقاتلة تحدد موقعنا، وصرنا، بالتالي، تحت مرمى نيرانها».

في ١٢ نيسان/أبريل، عندما واجه كيمّيت أسئلة عن الصور التي تُبث على «الجزيرة»، وتُظهر كارثة إنسانية في الفلوجة، وجه دعوة إلى الناس: «بدّلوا القناة. بدّلوا القناة إلى محطة أخبار شرعية، موثوق بها، وصادقة». وأعلن كيمّيت أن «المحطات التي تُظهر الأميركيين يقتلون عن قصد النساء والأطفال، ليست مصادر أخبار مشروعة. إنها دعاية، وإنها كذب». وأكد دان سينور، المستشار الرئيسي لبريمر، أن «الجزيرة» و«العربية» «تسيئان نقل الوقائع على الأرض، وتساهمان في إثارة مشاعر الغضب والإحباط، اللذين قال إنه يجب توجيههما إلى الأفراد والمنظمات داخل الفلوجة الذين يمثلون بالأميركيين ويذبحون عراقيين آخرين بدلاً من توجيهه ضد الائتلاف. وفي ١٥ نيسان/أبريل، ردد وزير الدفاع دونالد رامسفلد صدى هذه الملاحظات، لكن بعبارات أكثر قساوة، واصفاً تقارير «الجزيرة» بأنها «فاسقة، ومغلوطة، ولا يمكن تبريرها». وسأل مراسلٌ رامسفلد إذا كانت الولايات المتحدة تملك إحصاءً «بالإصابات المدنية»، فرد رامسفلد «بالطبع لا. نحن لسنا في المدينة. لكنك تعرف ما تقوم

به قواتنا. إنها لا تذهب إلى الجوار قاتلة المئات من المدنيين... فما تفعله تلك المحطة مشين». وكان أنه في اليوم التالي مباشرة، استناداً إلى مذكرة طُبعت بخاتم «سري للغاية» نقلتها «الديلي ميرور» البريطانية، أبلغ الرئيس بوش، على ما زُعم، رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، رغبته في قصف «الجزيرة». وأبلغ أحد المصادر «الديلي ميرور»: «أوضح أنه يريد قصف «الجزيرة» في قطر وغيرها. لم يكن هناك شك في ما رغب بوش في القيام به»[1]. وقال أحمد منصور إنه يعتقد أن ما توفّره «الجزيرة» في تقاريرها من داخل الفلوجة كان يوازن ما كان يقال، بخلاف ذلك، من وجهة نظر المراسلين غير الملحقين والمتحدثين باسم الجيش الأميركي. وسأل منصور «أهو احتراف أن يرتدي المراسلون لباس [الجنود] الأميركيين، ويمضون معهم بالطائرات والدبابات لتغطية ذلك، والإفادة عنه؟». «يجب تغطية المعارك من الجانبين. كنا وسط المدنيين، وقمنا بالإفادة، وكان لديهم صحافيون ملحقون كانوا مع أولئك الذين شنوا هذا الهجوم من القوات الأميركية التي احتلت العراق، وأفادوا عما أرادوا الإفادة عنه. حاولنا إيجاد توازن أو ميزان، بحيث لا تضيع الحقيقة».

العقاب الجماعي

الفظائع التي تكشّفت في العراق، مقرونة بفشل الولايات المتحدة في السيطرة على المدينة، والمقاومة الجريئة لسكان الفلوجة، أخذت تشجع عراقيين آخرين على التمرد. وبينما استمر الحصار، شرع أناس من شتى أنحاء العراق في المجيء إلى الفلوجة للمساعدة على الدفاع عن المدينة. «معركة الفلوجة هي

---

(١) Kevin Maguire and Andy Lines, "Exclusive: Bush Plot to Bomb His Arab Ally," *the Daily Mirror* (London), November 22, 2005. ملاحظة: قصفت الولايات المتحدة مكاتب «الجزيرة» في أفغانستان في ٢٠٠١، وقصفت فندق البصرة الذي كان صحافيو «الجزيرة» نزلاءه الوحيدين في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقتلت المراسل العراقي طارق أيوب بعد ذلك بأيام قليلة في بغداد، وسجنت عدداً من مراسلي «الجزيرة» (بما في ذلك في غونتانامو). وقيل إن بعضهم تعرّض للتعذيب. وبالإضافة إلى الهجمات العسكرية، منعت الحكومة العراقية المدعومة من الولايات المتحدة الشبكة من العمل في العراق.

معركة التاريخ، معركة العراق، معركة الأمة»، قال الشيخ حارث الضاري، رئيس اتحاد العلماء المسلمين، لآلاف المؤمنين في صلاة الجمعة وسط الحصار. «يا إله الرحمة، انتقم للدم المراق. انتقم للمذبحة. أَرسل جيشك ضد المحتلين. اقتلهم عن بكرة أبيهم. لا تعف عن أي منهم». وفي الوقت الذي جرى تطبيق ما أسماه المسؤولون الأميركيون «وقف إطلاق النار» في نهاية الأسبوع التاسع من نيسان/أبريل، كان نحو ٣٠ من المارينز قد قُتلوا. لكن العراقيين هم الذين دفعوا الثمن الأكبر. فبعد أسبوع من الحصار الأميركي كان نحو ٦٠٠ قد ماتوا في الفلوجة، من بينهم «مئات النساء والأطفال». وفي ١٣ نيسان/أبريل، ألقى الرئيس بوش خطاباً في وقت الذروة على التلفزيون الوطني في الولايات المتحدة. وأعلن من الغرفة الشرقية في البيت الأبيض، أن «إرهابيين من دول أخرى تسللوا إلى العراق للتحريض على الهجمات وتنظيمها. فالعنف الذي شاهدناه هو اختطاف للسلطة على أيدي هؤلاء العناصر المتطرفة والبطاشة... وهو ليس انتفاضة شعبية».

لكن، على بعد منتصف العالم من هناك، فإن آلاف الفلوجيين الذين فروا من مدينتهم وهربوا إلى أنحاء أخرى من العراق، جلبوا معهم قصص الهول وموت المدنيين التي لا يمكن أي قَدْر من الدعاية أن يحاربها. وبالرغم من الخطابات الأميركية حول تحرير الفلوجة من «المقاتلين الأجانب» والبعثيين، لم يخفَ على العراقيين أن التبرير المعلن لدمار الفلوجة وموت المئات من الناس كان مقتل المرتزقة الأميركيين الأربعة، الذين يرى فيهم معظم العراقيين المقاتلين، الأجانبَ الحقيقيين. «أمن أجل أربعة أشخاص فقط، قتل الأميركيون الأطفال والنساء والشيوخ، ووضعوا المدينة كلها الآن تحت الحصار؟»، سأل هيثم طه، وهو في بغداد في مكان إنزال الإمدادات الإنسانية للفلوجة. وأبلغ رجل دين محلي، أحدَ المراسلين، «نحن نعلم من هم الأناس الذين قتلوا المقاولين الأميركيين... لكن بدلاً من التفاوض معنا، قرر بريمر الحصول على انتقامه». وحتى أن أعضاء المجلس العراقي الحاكم، الذي نصّبه الأميركيون، أعربوا عن الاستفظاع. «هذه العمليات كناية عن عقاب جماعي»، قال رئيس

مجلس الحكم عدنان الباجحي، الذي جلس قبل ثلاثة أشهر إلى جانب السيدة الأولى لورا بوش ضيفاً خاصاً عليها إبان الخطاب عن حالة الاتحاد في واشنطن العاصمة[1]. «ليس من العدل معاقبة كل شعب الفلوجة، ونحن نعتبر عمليات الأميركيين هذه غير مقبولة، وغير شرعية».

وبينما استمرت عملية «العزم المتحفّز» تقاضي شعب الفلوجة، وتلحق به القتل والتدمير والتهجير، أخذ العراقيون في القوة الأمنية التي أنشأتها الولايات المتحدة يفرون من مراكزهم. وانضم بعضهم إلى مقاومة الحصار، مهاجمين القوات الأميركية حول المدينة. وبحسب أنتوني شديد، فإنه «في الحصيلة النهائية فإن ما يقدّر بواحد من أربعة في الجيش العراقي الجديد، والدفاع المدني، والشرطة، وغيرها من القوى الأمنية، غادروا في هذه الأيام، فبدلوا ولاءهم، أو توقفوا عن العمل». وعندما حاولت الولايات المتحدة، في شكل متسرع، تسليم «المسؤولية» عن الفلوجة إلى قوة عراقية، انتهت نحو ٤٠٠ بندقية هجومية أك ـ ٤٧، و٢٧ شاحنة بيك ـ أب، وخمسين جهاز راديو، أعطتها المارينز للواء، في أيدي المقاومة. وسيعترف الفريق جيمس كونواي لاحقاً: «أعتقد أنه عندما طُلب منا مهاجمة الفلوجة، فإننا رفعنا بالتأكيد من مستوى العداء الذي كان موجوداً». وفي وسط كارثة علاقات عامة تتزايد سوءاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، قال كيمّيت «سأجادل بأن العقاب الجماعي على شعب الفلوجة هو أولئك الإرهابيون، أولئك الجبناء الذين يتحصنون داخل المساجد والمستشفيات والمدارس، ويستخدمون النساء والأطفال دروعاً بشرية يختبئون وراءها من المارينز الذين يحاولون فقط الإتيان بالتحرير من هؤلاء الجبناء داخل مدينة الفلوجة». لكن، بالنسبة إلى العالم، فإن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن

(١) بيان صحافي للبيت الأبيض في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وجاء في كلام ما رافق ذلك من صورة السيدة بوش والباجحي: السيدة بوش تصفق لضيفها الخاص، الدكتور عدنان الباجحي، رئيس المجلس العراقي الحاكم، إبان خطاب الرئيس عن حال الاتحاد في تلة الكابيتول الأميركية يوم الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقال الرئيس بوش في ترحيبه بالدكتور الباجحي: سيدي، ان أميركا تقف إلى جانبكم وإلى جانب الشعب العراقي بينما أنتم تبنون أمة حرّة ومسالمة.

«العقاب الجماعي» ـ وهي جملة تستحضر باللغة العربية صور السياسة الإسرائيلية ضد فلسطين ـ لشعب الفلوجة. وبالفعل، كانت هذه هي الكلمات نفسها التي استخدمها مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق، الأخضر الإبراهيمي، عندما أعلن أن «العقاب الجماعي مرفوض بالتأكيد، وحصار المدينة مرفوض بالمطلق». وسأل الإبراهيمي «عندما تطوّق مدينة ما، وتقصفها، ولا يستطيع الناس الذهاب إلى المستشفى، فما الاسم الذي تطلقه على ذلك؟».

في النهاية، مات ربما ما يصل إلى ٨٠٠ عراقي نتيجة ما سيكون الحصار الأول في سلسلة ستلي من الحصارات على الفلوجة. فر عشرات الآلاف من المدنيين من منازلهم، وسُوّيت المدينة بالأرض. وبرغم ذلك، فشلت الولايات المتحدة في سحق الفلوجة. وبعيداً عن تأكيد التفوّق الأميركي في العراق، برهنت الفلوجة أن تكتيكات رجال العصابات كانت فعّالة ضد المحتلين. «اعتبر السنَّة الآخرون في العراق الفلوجة، تلك المدينة الصغيرة في قلب التمرد العربي السني، نوعاً من المكان الريفي»، بحسب ما كتب مراسل «الشرق الأوسط» المخضرم باتريك كوكبرن في برقية من العراق في أواخر نيسان/ أبريل. «كان يُنظر إليها على أنها إسلامية، قبلية، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام السابق. وربما لا يبلغ عدد المقاتلين أكثر من ٤٠٠ من أصل السكان الثلاثمئة ألف. لكن، من خلال الهجوم على المدينة كلها، كما لو أنها فردان الفرنسية أو ستالينغراد الروسية، تدبّر المارينز تحويلها إلى رمز وطني».

وفي شهادة له أمام الكونغرس في ٢٠ نيسان/ أبريل، دافع رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز عن العملية. «تتذكّرون أننا دخلنا هناك بسبب الفظائع التي أُنزلت بعناصر بلاكووتر الأمنيين؛ العناصر الأربعة الذين قُتلوا وأُحرقوا بعد ذلك، ومن ثم علقوا على الجسر. ذهبنا إلى هناك لأنه كان علينا ذلك، للعثور على المرتكبين. وما وجدناه كان وكراً هائلاً للجرذان، لا يزال يتقيّح اليوم، ويجب التعاطي معه». وسيتبع حصار نيسان/أبريل للفلوجة، بعد ذلك بعدة أشهر، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، هجوم كاسح أكبر حتى، وسيؤدي إلى المزيد من مئات القتلى العراقيين، وإجبار عشرات ألوف الناس

على مغادرة منازلهم، وإلى المزيد من إثارة حنق البلاد. وفي المجموع، شنت القوات الأميركية نحو سبعمئة غارة جوية، ملحقة أضراراً ومدمّرة ١٨ ألفاً من أبنية الفلوجة التسعة والثلاثين ألفاً. وقُتل ما يقارب المئة وخمسين جندياً أميركياً في العمليات. إلا أنه «لم يتم العثور قط» على «مرتكبي» كمين بلاكووتر، كما تعهّد بذلك مسؤولون سياسيون وعسكريون، مضيفين المزيد من التأكيد على الطابع الانتقامي للمذبحة الأميركية في الفلوجة. وأعاد الأميركيون تسمية الجسر السيئ الذكر، «جسر بلاكووتر». وكتب أحدهم بالقلم الأسود العريض على أحد أعمدة الجسر: «هذا من أجل أميركيي بلاكووتر الذين قُتلوا هنا، إخلاص إلى الأبد. ملاحظة: تباً لكم»[1]. واستنتج الصحافي ضهر جمايل لاحقاً، «في نيسان ٢٠٠٤، وبينما يتم غزو مدينة وسكانها يهربون، ويختبئون، أو يتعرضون للذبح، حصل إدراك عام كبير في الولايات المتحدة لكائنات بشرية جرى التمثيل بجثثهم في العراق، وذلك بفضل وسائل الإعلام الإخبارية. إلا أنه من بين آلاف الإشارات إلى التمثيل بالموتى في ذلك الشهر وحده، لا يزال يتعين علينا أن نجد أمراً يرتبط بأي شيء حدث بعد ٣١ آذار/مارس. . . فالتمثيل بالموتى هو شيء حصل لمرتزقة بلاكووتر وغيرهم من المحترفين، من القتلة الأميركيين، وليس لأطفال العراق الذين طارت رؤوسهم من أماكنها».

(١) نسخة المؤلف عن صورة لـ «الأف.بي.آي.» ـ غيتّي لجسر الفلوجة.



برانس يذهب إلى واشنطن

عندما سمع معظم الناس، قبل غزو العراق، بعبارة «المقاولين المدنيين»، لم تتبادر إلى أذهانهم فوراً صور رجال مع بنادق وسترات واقية من الرصاص يسيرون حول حفرة الجحيم بسيارات الجيب. بل فكّروا في عمّال بناء. وينطبق هذا أيضاً على عائلات الكثيرين من الجنود الخاصين المنتشرين في العراق وأفغانستان. لم يكن في أذهانهم أن أولادهم «مقاولون مدنيون»، بل غالباً ما يتم التفكير فيهم والإشارة إليهم في نقاشات العائلة، بأنهم «قوات خاصة» أو موجودون «مع الجيش». ولم يكن رب عملهم الحالي أو لقبه، ذا صلة، لأن ما كانوا يفعلونه في العراق أو أفغانستان، هو ما طالما قاموا به: إنهم يحاربون من أجل بلدهم. وقال أهل أحد مقاولي بلاكووتر الذي قُتل في العراق، إن «إحساس ابنهم الوطني العميق والتزامه بإيمانه المسيحي، هما ما دفعه إلى العمل في العراق»، وهو شعور مشترك في مجتمع الجيش الخاص. لذا، عندما بدأت، في ٣١ آذار/مارس، تبلغ الولاياتِ المتحدة أخبارُ تعرّض أربعة «مقاولين مدنيين» لكمين في الفلوجة، لم تستنتج الكثير من عائلات الرجال أي نوع من الرابط. ففي النهاية، أولادهم ليسوا مدنيين، إنهم جنود. في أوهايو، سمعت دانيكا زوفكو، والدة جيري، عبر أخبار الراديو، أن «مقاولين أميركيين» قُتلوا[١]. وهي في الحقيقة، بعدما شاهدت الصور الواردة من الفلوجة، كتبت لابنها رسالة الكترونية، تطلب منه توخي الحذر: «إنهم يقتلون الناس في العراق، تماماً كما في الصومال».

---

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن كل الاستشهادات المنسوبة إلى دانيكا زوفكو، والمعلومات عن تجربتها، تستند إلى مقابلات أجراها المؤلف صيف ٢٠٠٦.

كانت كاتي هلفنستون ـ وتّنغل، والدة سكوت، تعمل في مكتبها المنزلي في ليسبرغ، فلوريدا، وجهاز التلفزيون شغّال من ورائها[1]. «كنت جالسة هنا إلى مكتبي، أجري أبحاثاً، و«السي.أن.أن.» تبث في الخلفية»، تقول متأثرة. و«استرعت انتباهي فجأة أخبار الظهيرة، فتطلّعت وشاهدت الآلية المحترقة، وفكّرت: آه، يا إلهي». لم يخطر في بالها حينها أن الصور التي تشاهدها هي صور موت ابنها المريع. «عندما قالوا إنهم مقاولون، ظننت أنهم عمال بناء يعملون في خطوط أنابيب أو ما شابه. غيّرت القناة لأنني ظننت أن الأمر يصبح جنونياً ولا يمكنني مشاهدة المزيد من ذلك». تابعت هلفنستون ـ وتّنغل عملها، لكنها سمعت حينها الأخبار تصف الرجال بأنهم «مقاولون أمنيون»، الأمر الذي وتّرها. وقالت متذكّرة «قلت، يا إلهي، سكوتي مقاول أمني، لكنه ليس في الفلوجة. إنه يحمي بول بريمر في بغداد... اتصلت بابني الآخر، جيسون، وقال لي: أمي، أنت تقلقين كثيراً». فكّرَتْ في أنه، على أي حال، لم يكن ابنها قد وصل إلى العراق إلا قبل ذلك بأيام قليلة. وقالت «لم يكن يُفترض به حتى أن يشارك في أي مهمات». ذهبت هلفنستون ـ وتّنغل بعد ظهر ذاك اليوم إلى اجتماع، وبعودتها إلى المنزل عند السابعة ليلاً، كان ضوء مجيبها الصوتي يومض كالمجنون: ١٨ رسالة جديدة. «الاتصالات الأربعة الأولى كانت من جيسون، قائلاً: أمي، إنهم من بلاكووتر. إنهم عناصر بلاكووتر الذين تعرضوا للكمين». اتصلت هلفنستون ـ وتّنغل بمقر بلاكووتر، وأجابتها امرأة على الجانب الآخر من الخط. «هنا كاتي هلفنستون، والدة سكوتي»، قالت. «هل سكوتي بخير؟». أجابت ممثلة بلاكووتر بأنها لا تعرف. «مضى على ذلك ١٢ ساعة!». صاحت هلفنستون ـ وتّنغل: «ماذا تعنين بأنك لا تعرفين؟». وقالت إن ممثلة بلاكووتر أبلغتها أن الشركة ماضية في القيام بنوع من «١١/٩ بالمقلوب» مع مقاوليها على الأرض في العراق. «قالت إن هناك نحو ٤٠٠ منهم، وإن ٢٥٠ سجلوا حضورهم. سألت إذا كان سكوتي من بينهم، فأجابت المرأة: لا».

---

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن كل الاستشهادات المنسوبة إلى كاتي هلفنستون ـ وتّينغل والمعلومات عن تجربتها، تستند إلى مقابلات أجراها المؤلف خلال ٢٠٠٦.

قالت هلفنستون ـ وتّنغل إنها عاودت الاتصال ببلاكووتر في كل ساعة، يائسة للحصول على أي معلومة. في غضون ذلك، وجدت الفلوجة على إحدى الخرائط، وأدركت أنها ليست على هذا البعد من بغداد. وبحلول منتصف الليل، أنبأها قلبها أن ابنها مات. «كان سكوتي يتصل بي كما يجب، ويبعث الرسائل الالكترونية. وصرت أفكّر في أنه كان ليتصل بي ويُعلمني أنه بخير، لأنه يعلم مدى قلقي»، قالت مستذكرة. «عرفت ذلك وحسب».

وبينما شرعت العائلات تستوعب صدمة ما قد حصل لأبنائها في الفلوجة، ألقى العالم ـ بمن في ذلك الكثيرون من المسؤولين المنتخبين في واشنطن ـ نظرة إلى مدى التخصصية الذي بلغته الحرب، وكم بلغ الآن مدى تجذّر المقاولين الخاصين، مثل رجال بلاكووتر القتلى، في الاحتلال. في حرب ١٩٩١ في الخليج، بلغت نسبة المقاولين واحداً إلى ستين من مجموع الأشخاص الذين نشرهم الائتلاف. ومع احتلال ٢٠٠٣، تضخمت النسبة إلى واحد من ثلاثة. وفي ما يتعلّق بإريك برانس، وفّرت عمليات القتل في الفلوجة والقتال في النجف، فرصة يكاد لا يمكن تخيّلها. فخلف ستار القيام بتقدير الأضرار وإعطاء الإيجازات، سيتمكن برانس وحشمه من اللقاء بوكلاء السلطة في واشنطن وإقناعهم برؤية بلاكووتر حول تخصيص الجيش، في الوقت المناسب تماماً الذي أخذ فيه هؤلاء الشيوخ والنواب بالاعتراف بضرورة المرتزقة للحفاظ على الاحتلال (ومكاسب الشركات الكبرى) في العراق. ففي توقيت كان يستحيل استحداثه، تم دفع بلاكووتر إلى الموقع السعيد الحظ لوكيل أدوية يعرض دواءً مضاداً للآلام لمريض في اللحظة التي يصيبه فيها أسوأ أنواع الألم.

لوبي بلاكووتر

في اليوم الذي تلى كمين الفلوجة، استنجد إريك برانس بصديقه القديم العهد بول بهرندز، وهو شريك في مؤسسة اللوبي الجمهورية القوية، ألكزندر ستراتيجي غروب، التي أسسها موظفون كبار لدى توم ديلي يوم كان زعيماً

للغالبية. وبهرندز، وهو مقدم احتياطي في سلاح المارينز الأميركي، كان مستشاراً أولَ في شؤون الأمن القومي لعضو الكونغرس الجمهوري عن كاليفورنيا، دانا روهراباشر، وهو عمل مرة مساعداً للرئيس ريغان. ولبرانس وبهرندز تاريخ طويل. ففي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، عمل برانس إلى جانب بهرندز لصالح روهراباشر[١]. كان هذا بمثابة بداية شراكة سياسية، تجارية، ودينية، بين الرجلين، وهي صداقة ستصبح أكثر متانة مع نمو بلاكووتر.

تسجل بهرندز للمرة الأولى رسمياً بوصفه يقوم باللوبي لبلاكووتر في أيار/ مايو ١٩٩٨، وشرع ينتصر لبلاكووتر في مجالات تتراوح بين التخطيط للكوارث والعلاقات الخارجية[٢]. في ذلك الشهر، «أوصلت» شركة بهرندز، بولاند أند ماديغان، النائب روهراباشر و«مدافعاً شرساً» آخر عن المادة الثانية في الدستور، النائب جون دوليتل، إلى مجمّع برانس في مويوك في الافتتاح الكبير لبلاكووتر، وذلك على حساب الشركة.

وبينما كان برانس يبني ـ بمساعدة من لوبي بهرندز ـ امبراطورية بلاكووتر، أصبح بهرندز، في الوقت نفسه، أكثر انخراطاً في مجالات من السياسة الخارجية الأميركية ستصبح خطوط المواجهة في الحرب على الإرهاب ومناطق إيرادات مالية لبلاكووتر. ومن بينها مشروع بيغ أويل الكثير المخاطر، بقيادة عملاق النفط يوناكول، لإقامة خط أنابيب عبر أفغانستان التي يحكمها الطالبان. وعمل بهرندز في اللوبي لدلتا أويل، شريكة يوناكول في المشروع، ضاغطاً على الولايات المتحدة للاعتراف رسمياً بالحكومة الأفغانية[٣]. ولطالما اهتم الرئيس السابق لبرانس وبهرندز، روهراباشر، بأفغانستان، منذ الأيام التي عمل فيها كاتباً رئيسياً للخطابات في البيت الأبيض في عهد ريغان، عندما كانت الولايات المتحدة تدعم في شكل نشط المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفياتي

---

(١) سيرة برانس مانيفاكتورينغ، لإريك برانس.
(٢) سجلات اللوبي الفيدرالية.
(٣) سجلات اللوبي الفيدرالية.

للبلاد. وروهراباشر، الذي عُرف عنه أنه مؤيد لمختلف «مقاتلي الحرية» الذين تدعمهم الولايات المتحدة، انضم شخصياً إلى المجاهدين في القتال ضد القوات السوفايتية، قبل أن يقسم اليمين رسمياً كعضو في الكونغرس[١]. وليس مفاجئاً أن تصبح بلاكووتر أُولى مؤسسات الجيوش الخاصة التي تم التعاقد معها للقيام بعمليات داخل أفغانستان بعد ٩/١١.

عمل برانس وبهرندز لفترة طويلة معاً في مجلس إدارة كريستشان فريدوم إنترناشونال، وهي المؤسسة التبشيرية الإنجيلية التي أسسها وأدارها قدامى إدارة ريغان، والكثيرون منهم لاعبون أساسيون في فضيحة إيران ـ كونترا. فمؤسسها ورئيسها، جيم جاكبسون، شحذ أسنانه السياسية في العمل لصديق برانس والمستفيد منه غاري باور، عندما عمل باور رئيساً لمكتب الرئيس ريغان للتطوير السياسي. وعمل جاكبسون أيضاً في إدارة جورج هـ. و. بوش. وساندت كريستشان فريدوم إنترناشونال بحماسة حرب إدارة بوش على الإرهاب، آخذة فقط على حروب البيت الأبيض في العراق وأفغانستان، أنها لا تقوم بما يكفي للدفاع عن المسيحيين.

لم توجد، زمن كمين الفلوجة، سوى قلة من مؤسسات اللوبي التي تتمتع بنفوذ في تلة الكابيتول أكبر من ألكزندر استراتيجي، وهي ركيزة الوسط لمشروع الحزب الجمهوري «كي ستريت بروجكت»، الذي قام العاملون في اللوبي بموجبه، استناداً إلى مجموعة المراقبة في الكونغرس بابليك سيتيزن، بجمع «مبلغ هائل من المال من زبائنهم لضمان احتفاظ الجمهوريين بالأغلبية في الكونغرس. وكواجب ولاء لهذا، تمنح الزعامة للقائمين باللوبي الوصول إلى صانعي القرار، وتؤمن خدمات تشريعية لزبائنهم». ولم يُضِع بهرندز وشركاؤه الوقت في المضي في العمل لبرانس وبلاكووتر. «لم تذهب بلاكووتر بحثاً عن الدعاية، ولم تسأل عن كل ما حصل لهم»، قال كريس برتللي، المتحدث باسم

(١) خطاب النائب دانا روهراباشر في قاعة مجلس النواب الأميركي، في ١٧ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠١.

ألكزندر استراتيجي، الذي خُصّص لبلاكووتر مع عمليات القتل في الفلوجة. «سنقوم بكل ما في وسعنا لتثقيف [وسائل الإعلام والكونغرس] حول ما تفعله بلاكووتر».

بعد أسبوع تماماً على الكمين، جلس إريك برانس مع أربعة أعضاء كبار في لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، بمن فيهم رئيس اللجنة جون وارنر. ورافق باتريك توهي، مغوار البحرية السابق الذي أصبح مديراً، برانس في اجتماعاته مع الكونغرس، شأنه في ذلك شأن بهرندز. وتدبّر السيناتور ريك سانتوروم الاجتماع الذي ضم وارنر وسيناتورين جمهوريين رئيسيين آخرين: رئيس لجنة التملّك تد ستيفنز من ألاسكا، والسيناتور جورج آللن من فرجينيا. وجاء هذا الاجتماع في أعقاب سلسلة من اللقاءات وجهاً لوجه بين برانس ونواب جمهوريين أقوياء يشرفون على العقود العسكرية، ومن بينهم: زعيم الأغلبية النيابية وصاحب ألكزندر استراتيجي، توم ديلي؛ ورئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب (ومدير «السي.آي.أيه.» المقبل) بورتر غوس؛ ورئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، دانكن هانتر؛ ورئيس لجنة التملك في مجلس النواب بيل يونغ. والأمور التي نوقشت في هذه الاجتماعات تبقى سرّاً، إذ لم تقم لا بلاكووتر ولا أعضاء الكونغرس بمناقشة هذا الموضوع علناً. إلا أنه لم يكن هناك شك في أن فرصة الشركة قد حانت.

وضعت بلاكووتر نفسها، في موقع الانتفاع من شهرتها الجديدة، في وقت يقوم فيه عاملو ألكزندر استراتيجي غروب، ذوو الاتصالات الجيدة، بتحريك إريك برانس الذي لا يحب الدعاية وغيره من مدراء الشركة، في الوقت الذي راهنت فيه بلاكووتر على دور رئيسي في وضع القواعد التي ستضبط عمل المرتزقة العاملين بموجب عقود مع الحكومة الأميركية. و«بسبب الأحداث العامة في ٣١ آذار/مارس، فإن دخول [بلاكووتر] دائرة الضوء والحاجة إلى إيصال رسالة متّسقة، قد رفعا من شأنها هنا في واشنطن»، قال برتللي، من ألكزندر استراتيجي غروب. «وهناك الآن عدة تنظيمات فدرالية تُطبّق على نشاطاتها، لكنها في الغالب متسامحة بطبيعتها. فما ينقص هو وضع مقياس للصناعة. وهو أمر نريد، في شكل نهائي، أن نشارك فيه». وذُكر أن بلاكووتر

كانت، بحلول أيار/مايو، «تقود جهد لوبي تقوم به مؤسسات الأمن الخاصة وغيرها من المقاولين في محاولة لوقف جهود في الكونغرس والبنتاغون لوضع الشركات وموظفيها تحت مجموعة قوانين العدالة نفسها»، التي لجنود الخدمة الفعلية. «لا يجب تطبيق النظام الموحد للعدالة العسكرية على المدنيين لأنك في الحقيقة تتخلى عن حقوق دستورية عندما تنضم إلى القوات المسلحة»، قال برتللي. «فأنت عرضة لنظام عدالة مختلف عن النظام الذي ينطبق عليك كمدني» (بعد ذلك بسنتين، وبالرغم من جهود بلاكووتر، تم إدخال عبارة في تمرير الموافقة على إنفاقات الدفاع للعام ٢٠٠٧، عملت على وضع المقاولين تحت النظام الموحد للعدالة العسكرية). وفي حزيران/يونيو، سيتم تسليم بلاكووتر واحداً من أكثر عقود الحكومة الأمنية الدولية قيمة لحماية الدبلوماسيين والمنشآت الأميركية. وفي الوقت نفسه، حظيت بلاكووتر بحمايتها الخاصة، إذ وفّر بريمر حصانة كاملة لعملياتها في العراق[1].

لكن، بينما عمل مدراء بلاكووتر على نخبة الحزب الجمهوري في تلة الكابيتول، شرع آخرون في الكونغرس في طرح الأسئلة حتى عما كان يفعله رجال بلاكووتر في العراق، ناهيك بالفلوجة في ذاك اليوم. وبعد أسبوع على الكمين، كتب ١٣ سيناتوراً ديموقراطياً، بقيادة جاك ريد من رود آيلند، إلى دونالد رامسفلد، يطالبون البنتاغون بنشر «سجل دقيق» بعدد العناصر غير العراقيين، «ذوي التسليح الخاص»، العاملين في العراق. وكتب السيناتورات، «هؤلاء الموظفون الأمنيون مسلحون ويعملون بطريقة يصعب تمييزها عن القوات العسكرية، وخصوصاً قوات العمليات الخاصة. وبرغم ذلك، فإن هذه الشركات الأمنية الخاصة ليست تحت سيطرة الجيش، ولا تخضع للقوانين التي تنظم سلوك عناصر الجيش الأميركي»[2]. «وسيشكل الأمر سابقة خطيرة إذا سمحت الولايات المتحدة بوجود جيوش خاصة تعمل من خارج سيطرة السلطة الحكومية، وتَدين بالولاء فقط للذين يدفعون أجورهم». وشدد هؤلاء

(١) القرار ١٧ للسلطة الموقتة للائتلاف، ٢٧ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤.
(٢) نسخة المؤلف من الرسالة المؤرخة في ٨ نيسان/أبريل، ٢٠٠٤.

السيناتورات على أن الأمن «في منطقة نيران معادية، هو مهمة عسكرية كلاسيكية»، وأن «إيكاله إلى مقاولين خاصين يثير تساؤلات خطيرة». ولم يرد رامسفلد على الرسالة. وبدلاً من ذلك، فُتحت بوابات سُيول إعادة بناء العراق على مصراعيها، وتدفقت منها عقود المرتزقة. وعلى ما ذكرته «نيويورك تايمز» من دون مجاملة، فإن «تآلب التمرد القاتل ومليارات الدولارت من أموال المساعدة، أفلتت قوى السوق القوية من عقالها في منطقة مشتعلة بالحروب. وراحت تتنافس شركات أمنية جديدة بقوة على عقود مربحة في عملية محمومة من الصفقات».

بعد أسبوعين على عمليات القتل في الفلوجة، أعلنت بلاكووتر عن خطط لبناء منشأة كبيرة جديدة لعلمياتها ـ مبنى إداري بمساحة ٢٨ ألف قدم مربع ـ في ملكيتها في مويوك. وستصبح مساحة المبنى المنجز ٦٤ ألف قدم مربع، أي ضعف الحجم الذي تم توقّعه في الأساس. وشكل هذا تطوراً رئيسياً لبلاكووتر، التي لم تعط، لمدة ست سنين، الإذن بالشروع في مخططها بسبب اعتراضات رفعتها الحكومة المحلية. وفي الأيام التي أعقبت الكمين، عمل مسؤولو المقاطعة على تعديل الأنظمة المحلية من أجل توسّع بلاكووتر. وأعطيت بلاكووتر، بالأذونات الجديدة، الضوءَ الأخضر لبناء ميادين رماية بالأسلحة النارية وتشغيلها، وكذلك مناطق هبوط بالمظلات، والقيام بتدريبات على المتفجرات، بالإضافة إلى تدريبات على القتال بالسلاح الأبيض، وبالأسلحة من النوع الحارق، وبأسلحة الهجوم الأوتوماتيكية. وقال رئيس الشركة غاري جاكسون «سيكون هذا مقرّنا الدولي».

في غضون ذلك، وبعد أسبوعين فقط على عمليات القتل في الفلوجة، أصدرت بلاكووتر بياناً صحافياً يُعلن أنها ستستضيف للمرة الأولى «مؤتمراً وتحدياً عالميين، لِفرَق العمليات الخاصة» World SWAT Conference and Challenge. وأعلن البيان «لم يسبق قط في تاريخ العالم أن وُجدت مثل هذه الحاجة إلى رجال ونساء يمكنهم الرد بفاعلية على أكثر أحداثنا خطورة. وقد جهّزت «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، المنشأة الأكبر في العالم للتدريب على الأسلحة

النارية والتكتيكات، مؤتمراً لتلبية هذه الحاجة التي لم يسبق لها مثيل من قبل». وتباهت بورَش عمل تتعلق بعدد من المواضيع، من بينها «حلّ أزمة رهائن، والنجاة من أحداث خطيرة». وسيلي الجزء المخصص للمؤتمر، ألعاب «سوات» SWAT أولمبية، تتبارى فيها فرق من كافة أنحاء الولايات المتحدة وكندا، في سلسلة من المباريات تنقلها شبكة «إي.أس.بي.أن.» ESPN. وفي مؤتمر صحافي عن الحدث، رفض غاري جاكسون الرد على أي أسئلة تتعلق بكمين الفلوجة، معيداً كل النقاشات إلى مباريات السوات. وجاءت الإشارة الوحيدة إلى الفلوجة خلال مباركة القس للحدث. وقال جاكسون للصحافيين في افتتاح الألعاب «تكاد تكون هذه عطلة بالمقارنة مع ما يبدو عليه أسبوع عادي».

وفي المؤتمر، تكلّم المقدم الاحتياطي في الجيش ديفيد غروسمان، مؤلف كتاب «حول القتل» *On Killing*، ومؤسس مجموعة الأبحاث حول علم القتل Killology Research Group، في المشاركين في غرفة الرقص في الفندق، وهو يجول بينهم حاملاً الميكروفون[1]. وتحدث عن «عصر مظلم جديد» مليء بإرهاب «القاعدة» ومدارس إطلاق النار. وأعلن أن «الأشرار يأتون بالبنادق والسترات الواقية للجسم، وسيدمرون، في يوم واحد، أسلوبنا في الحياة!». وقال غروسمان إن العالم مليء بالحملان، وإن من واجب المحاربين ـ من نوع الرجال المجتمعين في مؤتمر بلاكووتر ـ حمايتهم من الذئاب. «اعتنقوا روح المقاتل!»، قال صارخاً. «نريد مقاتلين يعتنقون تلك الكلمة القذرة، الشنيعة المؤلفة من أربعة أحرف: اقتلْ!». في هذه الأثناء، بعث غاري جاكسون برسالة الكترونية إلى لائحة بريد بلاكووتر يشجّع الناس على عدم تفويت المتحدث «الرائع» في عشاء المباريات، أحد أكثر الجواسيس خبرة في تاريخ الولايات المتحدة الحديث، ج. كوفر بلاك، وكان يومها رئيس مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية. وقد قاد بلاك، في تبعات ١١/٩، بوصفه رئيس فرقة مكافحة

(١) وصفُ العرضِ الذي قدمه ديفيد غروسمان في المؤتمر، مأخوذٌ من مقالة بيتر كارلوسن، 'Sultans of SWAT; Competition Has Law Enforcement Assault Teams Gunning to be the Best,' *the Washington Post*, May 25, 2004.

الإرهاب في «السي.آي.أيه.»، المطاردة التي قامت بها الإدارة لأسامه بن لادن. وسينضم بلاك، بعد سنة على كمين الفلوجة، إلى بلاكووتر، بوصفه نائباً لرئيس الشركة، وهو واحد من عدة مسؤولين كبار سابقين ستستخدمهم الشركة في بناء امبراطوريتها، ونفوذها.

وبينما تخطط بلاكووتر لتوسّعها الهائل في الديار، برزت كواضعة للابتكار الجديد لصناعة المرتزقة. وأفادت «بي.آر. ويك»، وهي صحيفة صناعة العلاقات العامة، أن «العنف المتزايد هذا الأسبوع، سلّط الضوء على الجيش الصغير للمقاولين الأمنيين الأميركيين الخاصين الذين يعملون كقوات شبه عسكرية في العراق بموجب عقود من البنتاغون». و«بينما تتزايد الدعوات إلى إصدار تنظيمات أكبر لهذه الشركات، فإنها تزحف إلى واشنطن لتجعل أصواتها مسموعة... وهناك في المقدمة «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، المؤسسة الكارولينية الشمالية التي فقدت أربعة من موظفيها في هجوم في الفلوجة في ١٣ آذار/ مارس». وبعدما شرعت بلاكووتر في استخدام لوبي ألكزندر استراتيجي غروب ذي الاتصالات الجيدة، حذت شركات المرتزقة الأخرى حذوها. وبدا أنها جميعها، تدرك أن حمّى ذهب المرتزقة قد انطلقت. فشركة ستيل فونديشن، ومركزها كاليفورنيا، وهي واحدة من أولى شركات الأمن الخاصة التي تنتشر في العراق، استخدمت، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، السفير السابق روبرت فرووبك، وهو لاعب أساسي في نزاعات البلقان، للمساعدة في عملية إدارة «العلاقات الحكومية الاستراتيجية» في واشنطن. وفي غضون ذلك، استأجرت غلوبال ريسك ستراتيجيز التي تؤمن المرتزقة، ومركزها لندن، مكاتب، ذلك الشهر، في العاصمة واشنطن لتركيز عمليات اللوبي الخاصة بها. «ندرك تمام الإدراك أن واشنطن العاصمة تعمل بطريقة مغايرة تماماً»، قال مدير غلوبال، تشارلي أندروز. «ما نحتاج إليه لدعم شركتنا، هو منظمة تمسك أساساً بيدنا، وترشدنا عبر الإجراءات وقواعد التعامل في العاصمة واشنطن». وفي عز فورة نشاط اللوبي للشركات العسكرية الخاصة، أبلغ السيناتور وارنر «النيويورك تايمز» نظرته إلى المرتزقة. قال «أشير إليهم بوصفهم شريكنا الصامت في هذا النزاع».

في اليوم الذي تلى اجتماع إريك برانس مع وارنر وغيره من السيناتورات الجمهوريين، تبجح المتحدث الجديد باسمه، من ألكزندر استراتيجي غروب، كريس برتللي، بالارتفاع الكبير في الطلبات المقدمة من جنود سابقين للعمل في بلاكووتر. «إنهم غاصبون»، قال برتللي، و«يقولون، دعوني أذهبْ إلى هناك». واعتبر برتللي أنه مع الصور المعبّرة لكمين الفلوجة، «من الطبيعي الافتراض أن رؤية المخاطر قد ترفع كثيراً من معاشات الأشخاص الذين عليهم أن يقفوا في مواجهة الرصاص».

بحلول أواخر نيسان/أبريل، أفادت «نيويورك تايمز»، أن «بعض القادة العسكريين يتبرّمون علناً من أن الإغراء بمعاشات تتراوح بين ٥٠٠ و١٥٠٠ دولار في اليوم، يمتص بعض أكثر جماعاتهم خبرة في العمليات الخاصة، في الوقت الذي هم أكثر ما يكونون حاجة فيه إلى خدماتهم».

أخذ الموقف في العراق يتدهور سريعاً. وفي برقية في ١٣ نيسان/أبريل من بغداد، أفاد مراسلا الحرب البريطانيان روبرت فيسك وباتريك كوكبرن أنه «قُتل ٨٠ مرتزقاً أجنبياً على الأقل ـ حراس أمنيون جُندوا من الولايات المتحدة، وأوروبا، وأفريقيا الجنوبية ويعملون لشركات أميركية ـ في الأيام الثمانية الماضية في العراق». فالعنف الذي يهزّ البلاد دفع «بالكثير من أعمال البناء» إلى التوقف، ويتم قتل المقاولين أو خطفهم بأعداد قياسية. وقد خُطف نحو خمسين في الشهر الذي تلى كمين بلاكووتر في ٣١ آذار/مارس. وسيوفّر استهداف المقاولين الأجانب (الذين أُتي بهم لمساندة الاحتلال الأميركي وعمليات إعادة البناء)، وعمال الإغاثة، والصحافيين، مصدراً رئيسياً لتمويل القوى نفسها التي تحارب الولايات المتحدة في العراق. وبالرغم من أن سياسة الولايات المتحدة الرسمية هي في عدم دفع فدية، فإن تقريراً حكومياً أميركياً سرّياً، قدّر أن مجموعات المقاومة تحصل على ما يصل إلى ٣٦ مليون دولار سنوياً من أموال الفدية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، سحبت روسيا نحو ٨٠٠ عامل مدني من العراق، وحذت ألمانيا حذوها، بينما قال مسؤول عراقي كبير إن هذا الشهر شهد مغادرة أكثر ١٥٠٠ مقاول البلاد. وبحسب ما أفادت به مجلة «فورتشن»، فإن «فورة العنف تأتي تماماً في الوقت الذي تمنح فيه

الحكومة عقودا جديدة بـ ١٠ مليارات دولار، وتحاول شركات، مثل هاليبرتون وبكتل، زيادة وجودها هناك». وكافحت الولايات المتحدة لإثارة اهتمام المزيد من شركاء الأعمال، ونظمت سلسلة من المؤتمرات الدولية لاستدراج أعمال جديدة. «وُجدت في روما أكثر من ٣٠٠ شركة، وحصل اهتمام كبير إلى درجة أننا اضطررنا إلى استخدام غرفة إضافية لاحتواء الفائض من الناس»، قال جوزف فينسنت شوان، نائب رئيس القوة المنتدبة للاستثمار وإعادة البناء في العراق وأفغانستان. وتبجح بأن ٥٥٠ شركة أعمال حضرت في مؤتمر مماثل في دبي، و٢٥٠ أخرى في فيلادلفيا. ووزعت غرفة التجارة الأميركية أيضاً عبر العالم، من سيدني إلى سيول ولندن، «القيام بأعمال في العراق» الخاص بها، وهو عرض على برنامج باور بوينت.

في مؤتمر دبي، بعد ثلاثة أسابيع على كمين الفلوجة، الذي وصفته الصحافة المحلية بأنه «فرصة للفوز بمليارات الدولارات في عقود أعمال ملحقة في العراق»، أبلغ شوان المقاولين المحتملين، أن العراق «يوفّر فرصة العمر». إلا أن الأمن كان ضرورياً للحصول على هذه الفرصة، وبدأ يتم تشجيع المقاولين على أن يضيفوا إلى فواتيرهم الكلفة الجديدة لاستخدام مرتزقة. وتضمن «القيام بأعمال في العراق»، كخدمة عامة، لائحةً بشركات المرتزقة التي يمكن الاستعانة بها.

في هذا الوقت، شرح المفتش العام الأميركي الخاص المعيّن حديثاً، ستوارت بوين جونيور، مدى الطلب الجديد على خدمات المرتزقة في العراق. وقال بوين «أعتقد أنه كان من المتوقع أن توفّر قوات الائتلاف الأمن الداخلي المناسب، وبالتالي الاستغناء عن حاجة المقاولين إلى استخدام أمنهم الخاص... لكن التهديد الذي يشكله الوضع الراهن الآن، يتطلب تخصيص نسبة مئوية كبيرة غير متوقعة من دولارات المقاولين للأمن الخاص». وكنتيجة للطلب المتزايد على الخدمات الأمنية الخاصة من شركات، كبلاكووتر، فإن الشركات الكبرى التي توفر الخدمات للاحتلال، أخذت ترسل إلى السلطة الموقتة للائتلاف بيانات حساب أكبر بكثير حول كلفة حمايتها. وقال بوين «الأرقام التي سمعت

بها تمتد حتى ٢٥ في المئة»، في مقابل العشرة في المئة المقدّرة في الأساس من ميزانية «إعادة الإعمار» التي ستخصص للدفع لشركات أمن خاص مثل هاليبرتون. ودعم مسؤول البنتاغون المكلف عقود مشتريات الجيش تقديرات بوين.

أفادت «التايم» اللندنية «أن الجيش الأميركي تسبب بالكثير من الطلب على الحراس الأمنيين... فقد لزّم الكثير من الوظائف العسكرية السابقة إلى مقاولين يحتاجون بدورهم إلى الحماية». ولأن الولايات المتحدة خصصت الكثير من هذه الخدمات الأساسية ـ مثل توفير الطعام، والمحروقات، والماء، والمسكن، للجنود ـ وجعلت من الشركات الخاصة مكوّنات أساسية للاحتلال، فإن إدارة بوش لم تفكّر حتى في عدم استخدام المقاولين عندما أصبح الوضع خطيراً جداً. وعلى ما وضعه بروس كول، وهو أحد مسؤولي الاحتلال، «لن نتوقف لمجرد أن كلفة الأمن ترتفع». وبدلاً من ذلك، حفرت الإدارة عميقاً في حفرة التخصيص، دافعة المزيد من المال إلى مزيد من الشركات، ومشجعة النمو، الذي له وقعه بالفعل، لصناعة المرتزقة. واستناداً إلى مجلة «فورتشن»، «عندما وصلت أولاً إلى البلاد فرق هاليبرتون العاملة في إعادة بناء أنابيب النفط، توفّرت لها حماية من الجيش... لكن، بات عليهم الآن استخدام أمن خاص. ومع آليات «أس.يو.في.» المصفحة، وكلفة القطعة الواحدة منها ١٠٠ ألف دولار، وحراس مسلحين يكسب الواحد منهم ألف دولار في اليوم، فإن مقاولين كباراً مثل بكتل وهاليبرتون، يصرفون مئات الملايين من الدولارات لحماية موظفيهم. وبما أن الحكومة تهتم بالنفقات، فهذا يعني في نهاية الأمر دولارات أقل للعمل الفعلي في إعادة البناء»، والمزيد المزيد من الدولارات للشركات العسكرية الخاصة.

ما يتضح بعد كمين الفلوجة والقتال في النجف، هو أن المرتزقة أصبحوا جزءاً ضرورياً من الاحتلال. وأفادت «نيويورك تايمز»، أنه «مع كل أسبوع من التمرد في منطقة حرب لا جبهة فيها، تصبح هذه الشركات أشد تورّطاً في القتال، وهي في بعض الحالات تفعل كل شيء إلا طمس الفوارق بين الجنود

المحترفين والكوماندوس الخاصين... وهم يعطون، أكثر فأكثر، الانطباع بأنهم ميليشيات خاصة تتوخى الربح». وبعد سنة على بدء الغزو، تفجرت أعداد المرتزقة في البلاد. فقد وظفت غلوبال ريسك ستراتيجيز، وهي من أُولى شركات المرتزقة التي انتشرت في العراق، من ٩٠ رجلاً إلى ١٥٠٠، وستيل فونديشن من خمسين إلى ٥٠٠، بينما ازدهرت شركات لم تكن معروفة سابقاً مثل إيرينيس، التي استخدمت ١٤ ألف عراقي للعمل جنوداً خاصين. واستخدمت شركة الهندسة العالمية فلوور ـ أكبر شركات الهندسة والإعمار الأميركية التي تتم المتاجرة بها علناً ـ نحو ٧٠٠ حارس خاص لحماية عمالها الـ٣٥٠ الذين ينفذون عقودها التي تبلغ نحو ملياري دولار. وأخذت مؤسسات المرتزقة «المثبّتة» ـ أو تلك التي لها صلات بسلطات الاحتلال ـ في الشكوى من عمليات مهلهلة تعرض خدمات أمنية في العراق بمقاولين أرخص سعراً وأقل «مهارة» بكثير. وحصل أيضاً جدال حول قوات أمن من زمن التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، التي لم يظهر وجودها إلا بعد مقتل البعض منها. «المرتزقة الذين نتحدث عنهم، عملوا لصالح قوى أمنية كانت مرادفاً للقتل والتعذيب»، قال ريتشارد غولدستون، وهو قاض متقاعد من المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، الذي عمل أيضاً مدعياً عاماً رئيسياً في محاكم جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة وروإندا. وقال مسؤول في البنتاغون لمجلة «التايم»، «ردة فعلي كانت استفظاع أن هذا النوع من الأشخاص يُستخدم في وضع الأمر الذي يجب تشجيعه فيه، وهو إدخال الديموقراطية. هؤلاء ليسوا الأشخاص الذين يجب استخدامهم في مسعى من هذا النوع». «هذه المؤسسات تستخدم كل من يمكنها الحصول عليه. ومن المؤكد أن البعض منهم من القوات الخاصة، لكن البعض منهم جيد، والبعض الآخر لا».

في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، انفجرت فضيحة سجن أبو غريب إلى العلن، عندما بث برنامج «سيكستي مينوتز تو» في «السي.بي.أس.» صوراً معبّرة تُظهر جنوداً أميركيين يعذبون سجناء عراقيين. وسرعان ما تبيّن ان مقاولين خاصين من مؤسستين أميركيتين ـ تيتان كروبوريشن ومقرها سان دييغو، وكاسي CACI

ومركزها فرجينيا ـ زُعم أنهم متورطون في التعذيب، كونهم وفّروا محققين لاستخدامهم في السجن في فترة الإساءات المزعومة. ووجد تقرير تحقيقي للجيش أجراه اللواء أنطونيو تاغوبا، أن محققاً من كاسي ومترجماً من تيتان «كانا مسؤولين، في شكل مباشر أو غير مباشر، عن الإساءات في أبو غريب». ونفت كل من الشركتين هذه الادعاءات. وعدّت كاسي من بين مدرائها السابقين نائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج، وهو مسؤول رئيسي في الإدارة في الحرب على الإرهاب. وأعقب ذلك دعوى قضائية جماعية رفعها مركز الحقوق الدستورية، اتهمت تيتان وكاسي بالتآمر مع مسؤولين أميركيين «بالإهانة، والتعذيب، والإساءة إلى أشخاص»، من أجل الفوز بمزيد من العقود «لأجهزة التحقيق» التابعة لهم. وبالرغم من إلقاء المزيد من الضوء على المقاولين الخاصين، فإن ذلك بالكاد كان له تأثير سلبي في الأعمال.

وفي العراق، وبحسب مجلة «التايم»، قامت بلاكووتر، مع عملائها من القوات الخاصة السابقين، ومن خلال اتصالاتها السياسية، بإرسال بيانات حساب لبعض زبائنها بقيمة ١٥٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار للشخص في اليوم. وفي هذه الأثناء، استغلّت صناعة الجيوش الخاصة كمين الفلوجة لإقناع الولايات المتحدة بإعطاء موافقة علنية للجنود الخاصين باستخدام أسلحة أثقل في العراق. وبالرغم من الجدل المتزايد والمشاكل المتعلقة بالصورة، فقد كانت تلك لحظة تاريخية لا تُعقل في تاريخ المرتزقة، فتحت بقوة باب المشروعية التي كان يصعب تصوّرها بالكامل قبل شن الحرب على الإرهاب. فبعد عام على غزو العراق، ارتفعت أسهم واحدة من أكبر مؤسسات الأمن الخاص، كرول إنكوربوريشن ـ التي وفرت الأمن للوكالة الأميركية للتنمية في العراق ـ ٣٨ في المئة، بينما «حلّقت» أرباحها بنسبة ٢٣١ في المئة، إذ ضاعفت مبيعاتها لتبلغ ٤٨٥,٥ مليون دولار. «اسمع، إنها حمّى الذهب»، قال رئيس كرول، مايكل شركاسكي، محذراً، «إليك ما يحصل: الأناس الذين لا يعرفون ما يقومون به قد يتأذون حقاً». ويصعب قياس الحجم الكامل لمكاسب الصناعة ككل، لأن الكثير من المؤسسات، مثل بلاكووتر، تعتمد السرّية المطلقة ولا يتم

التعامل بها علناً. إلا أن بعض الخبراء شرعوا في تقدير قيمة الصناعة بمئة مليار دولار في السنة. وقبل وقت قليل من عمليات القتل في الفلوجة، تبجح غاري جاكسون من بلاكووتر، «نمونا بنسبة ٣٠٠ في المئة على مدى كل من السنين الثلاث الماضية... لدينا سوق ذات نافذة ضيقة جداً، ونحن نعمل في اتجاه إخراج خيرة المحصول، والأفضل».

في أعقاب أحداث الفلوجة والنجف، شرع بعض مؤسسات الجيوش الخاصة في التنسيق بطريقة غير رسمية مع بعضها البعض، متبادلة المعلومات والاستخبارات. «كل مؤسسة خاصة توازي كتيبة منفردة»، قال مسؤول حكومي أميركي لـ «الواشنطن بوست». «وها إنهم يتآلفون لبناء أكبر منظمة أمنية في العالم». أصبح الأمر أشبه بتجربة فرانكنشتاين في عملية التلزيم في الجيش والاستخبارات، والعراق مختبر لها. «قوة المرتزقة آخذة في النمو»، كتب روبرت فيسك من بغداد صيف ٢٠٠٤. «وها إن فتّاكي بلاكووتر المسلحين يدفعون العراقيين الذين يقفون في طريقهم ويرفسونهم: انسحب صحافيون أكراد مرتين من مؤتمر صحافي لبريمر بسبب إساءة معاملتهم على أيدي هؤلاء الرجال. فبغداد تحيا مع هؤلاء الغربيين الغامضين المدججين بالأسلحة والمعدات، يصرخون في وجوه العراقيين في الشارع ويسيئون معاملتهم، ويعاقرون الخمرة بكثرة في فنادق المدينة السيئة الحماية. صاروا، بالنسبة إلى العراقيين العاديين، صورة كل ما هو خاطئ مع الغرب. نحن نحب أن ندعوهم «مقاولين»، لكن هناك زيادة مثيرة للقلق في التقارير التي تفيد أن المرتزقة يقتلون بالنار عراقيين أبرياء، بأمان كامل من العقاب».

جعل كافكا فخوراً

أخذت الولايات المتحدة، ذاك الصيف، في تمويل مركز استخبارات وعمليات كبير للمرتزقة، يُراد منه أن يكون نوعاً من المنطقة الخضراء المخصصة في داخل المنطقة الخضراء. بدأ الأمر في أيار/مايو ٢٠٠٤، مع عقد كبير لثلاث سنين بقيمة ٢٩٣ مليون دولار مُنح لمؤسسة إيجيس ديفانس سرفيسز

البريطانية المُنشأة حديثاً، والتي أسسها ويديرها أشهر مرتزق في العالم، تيم سبايسر، وهو ضابط سابق في القوات الخاصة البريطانية. فالمؤسسة التي عمل فيها سبايسر سابقاً، ساندلاين، استأجرتها الفصائل المتحاربة في بابوا نيو غينيا وسيراليون في أواخر التسعينيات، الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً في بريطانيا حول استخدام المرتزقة. وشرع في المؤسسة الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لهزّ الصورة المرتزقة لساندلاين. «أردت التأكد من أن إيجيس ستكون حيواناً مختلفاً تماماً»، قال. وأصبح سبايسر نوعاً من عراب هذا النوع من الحملات لإعادة صياغة مؤسسات المرتزقة على أنها «شركات عسكرية خاصة». ومَنْحُ سبايسر أكبر عقد أمني حتى تاريخه في احتلال العراق، كان رمزاً منذراً بالشر بحلول حقبة جديدة. والأكثر من ذلك، هو أن حجم العقد وتوقيته كانا بمثابة إعلان جريء حول النوايا الحقيقية للولايات المتحدة في «تسليم السيادة» بعد ذلك بشهر: نحن ـ ومرتزقتنا ـ موجودون هنا لنبقى. وكان ذلك أيضاً تعليق مُخرّب حول ركاكة جزء رئيسي من الكلام المنمّق حول «عملية التسليم»، بأن العراقيين سيتولّون مسؤولية أمن البلاد. وعلى غرار المنظومة التي استخدمتها هاليبرتون لتضمن لنفسها أرباحاً واسعة النطاق من خلال عقودها الحكومية، هكذا كان عقد سبايسر، كناية عن تدبير «الكلفة وزيادة». «إن هذه الصفة تكافئ في الواقع الشركات ذات الأرباح الأكبر كلما زاد إنفاقها، وهي في التالي على أتم الاستعداد لسوء الاستغلال وعدم الفعالية»، كتب بيتر سينغر، الخبير في مقاولات الجيوش الخاصة في مؤسسة بروكينغر. «وهي ليس لها نظير في أفضل ممارسات الأعمال في العالم، للسبب الأساسي، وهو أنها تسير بعكس كل شيء كتبه آدم سميث عن الأسواق الحرّة».

النية الرسمية للعقد كانت ذات وجهين: فعلى إيجيس أن تنسّق وتشرف على النشاطات والتحركات لعدد كبير من المؤسسات العسكرية الخاصة التي تعمل للاحتلال في البلاد، بما في ذلك تسهيل الإيجازات الاستخباراتية والأمنية. وسرعان ما ستقيم إيجيس ستة مراكز سيطرة عبر العراق. وعلى إيجيس أيضاً، بموجب العقد، أن توفر ما يصل إلى خمس «فرق للحماية القريبة» لحماية

موظفي برنامج مكتب الإدارة التابع للاحتلال من «الاغتيال، والخطف، والإصابة، والعرقلة». ودفعت هذه الصفقة بإيجيس، من شركة لا تحقق أرباحاً، إلى واحدة من الأكثر نجاحاً، بين الشركات التي تعمل في الحرب على الإرهاب. «حوَّلَنا العقد من منظمة صغيرة جداً إلى واحدة كبرى»، قال سبايسر، وهو أكبر مالكي الاسهم الفرديين في إيجيس. «وها نحن اليوم نريد أن نوطّد أنفسنا. وسنذهب إلى حيث يأخذنا التهديد». أشعل منح العقد لإيجيس الاستفظاع في قطاعات مختلفة، بما في ذلك شركات عسكرية خاصة أخرى. وقامت دينكورب، ومركزها تكساس، وهي واحدة من الشركات الست الأساسية التي تقدمت بمناقصة، بتقديم احتجاج إلى مكتب المحاسبة الحكومي الأميركي. وإيجيس لم تكن حتى من ضمن لائحة الشركات العسكرية الخاصة التي توصي بها وزارة الخارجية الأميركية في العراق. ووصل الأمر إلى حدّ أن المشرّعين الديموقراطيين قامت قائمتهم أيضاً على الصفقة. ودعماً لدينكورب، كتب عضو الكونغرس عن تكساس، بيت سيشونز، رسالة إلى وزير الدفاع رامسفلد، قائلاً «لا يمكن تصور أن الشركة المكلفة مسؤولية تنسيق أمن الشركات والأفراد الذين يقومون بالإعمار، هي واحدة لم تأت قط إلى البلاد حتى».

ثم هناك قضية ماضي سبايسر. ففي رسالة إلى رامسفلد بعيد الإعلان عن عقد إيجيس، طالب السيناتورات جوّن كيري، وإداورد كنيدي، وهيلاري كلينتون، وكريستوفر دودّ، وتشارلز سومر، وزيرَ الدفاع بإعطاء الأمر بأن يراجع المفتش العام العقد، مصنّفين سبايسر بأنه «شخص ذو تاريخ في دعم الاستخدام المفرط للقوة ضد السكان المدنيين»، ورجل «يدافع بقوة [عن انتهاكات حقوق الإنسان]»[1]. واستشد السيناتورات، كدليل على ذلك، بمقالة في «بوسطن غلوب» تتهم سبايسر بأنه «ذو شهرة في صفقات السلاح السرّية في أفريقيا، وبأنه قاد فرقة عسكرية قاتلة في أيرلندا الشمالية». وبدا أن احتجاجات

(١) رسالة إلى وزير الدفاع دونالد رامسفلد في ٢٥ آب/أغسطس، ٢٠٠٤، من السيناتورات هيلاري رودهام كلينتون، إدوارد م. كنيدي، كريستوفر ج. دود، تشارلز إ. شومر، جون ف. كيري.

السيناتورات سقطت على أذن صمّاء، إذ جددت الولايات المتحدة عقد سبايسر في كل من السنتين التاليتين. و«هذا العقد بمثابة تحليل طوري لما لا يجب القيام به»، كتب بيتر سينغر، الباحث في بروكينغز، في «نيويورك تايمز». ومستشهداً بالنقص الفعلي المبين في التنسيق والإشراف وإدارة المرتزقة في العراق، شدد سينغر على أن «لإعادة تلزيم هذه المشكلة بالذات إلى شركة خاصة أخرى، منطقاً لا يمكنه إلا أن يجعل كافكا فخوراً. وهو، بالإضافة إلى ذلك، ينقل هذه الشركات أكثر إلى خارج حدود الرقابة العامة».

أواخر ٢٠٠٥، أثارت إيجيس مزيداً من الجدل عندما تم وضع فيديو على صفحة إنترنت يديرها موظف سابق في إيجيس بدا أنه يظهر مقاولين أمنيين خاصين يطلقون النار على سيارات مدنية تسير على الطرق الرئيسية في العراق. وبدا الفيديو، بحسب «الواشنطن بوست»، كأنه صُور من كاميرا مركزة عند النافذة الخلفية لسيارة «أس.يو.في.»، «تضمن مقتطفات صغيرة لسيارات يتم رشها بنيران أسلحة رشاشة، على وقع موسيقى إلفيس بريسلي، «القطار الغامض» Mystery Train. وتضمنت نسخة، وُضعت بعد ذلك بأشهر، ضحكات وأصوات لرجال يتبادلون المزاح مع بعضهم البعض، إبان إطلاق النار. وتم بث المشاهد على نطاق واسع على الفضائيات العربية، وأدت إلى تنديدات من عدة أعضاء في الكونغرس». وحدد تحقيق تلى ذلك، قام به قسم التحقيق الجنائي التابع للجيش، أنه «ليس هناك من أسباب محتملة تدعو إلى الاعتقاد بحصول جريمة». وقرر أن الحوادث المسجّلة تأتي «في سياق قواعد استخدام القوة».

دقق المراقب الأميركي العام الخاص بالعراق، في ٢٠٠٥، في حسابات إيجيس، ووجد «أنه ليس هناك ما يؤكد أن إيجيس توفّر أفضل السلامة والأمن للحكومة ولموظفي مقاولي إعادة الإعمار والمنشآت». وبالرغم من الجدل القائم، فإن ما عنى الصناعة هو أن «الشركات العسكرية الخاصة» تصبح أكثر قرباً من الحظيرة، وهي تفوز بمشروعيتها. «حصل الكثير من التغييرات، في السنين العشر الماضية، في طريقة عمل هذه الصناعة»، قال سبايسر في أواخر ٢٠٠٦. «ما قمت به منذ عشرة أعوام سابق كثيراً لعصره. وجاءت الحلحلة من

الحرب على الإرهاب. فكامل المرحلة منذ ٩/١١ ألقت الضوء على الحاجة إلى القطاع الأمني الخاص». وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، أصبح ما يُقدّر بواحد وعشرين ألف مرتزق يعملون لشركات بريطانية في العراق، بالمقارنة مع الجنود البريطانيين السبعة الآف والمئتين في الخدمة الفعلية.

السقوط في كمين جديد

صيف ٢٠٠٤، تدفق المزيد من الجنود الخاصين إلى العراق، بينما استمر الوضع على الأرض في التدهور. وفي حزيران، وقع كوماندوس بلاكووتر من جديد في كمين حمل أصداء عمليات القتل في الفلوجة. فصباح يوم السبت، الخامس من حزيران/يونيو، حوالى العاشرة والنصف قبل الظهر، توجهت سيارتا «أس.يو.في.» لبلاكووتر إلى مطار بغداد. وقال المتحدث باسم بلاكووتر ـ ألكزندر استراتيجي، كريس برتللي، إن الرجال كانوا في مهمة مرتبطة بالعقد بين بلاكووتر ويورست سابورت سرفيسز، مثل العقد الذي عمل بموجبه رجال بلاكووتر الأربعة الذين قُتلوا في الفلوجة. وحدده برتللي بأنه عقد ملحق مع شركة «كي.بي.آر.» الرافدة لهاليبرتون. وكانت فرقة بلاكووتر في ذلك الصباح تضم مزيجاً من المقاولين الأميركيين والبولنديين. وعمل أحد الأميركيين، كريس نيدريش، سابقاً في فريق السيارات المواكبة لبريمر. وفي واحدة من آخر رسائله الالكترونية، مازح نيدريش أصدقاءه حول الحاجة إلى السير بسرعة ٩٠ ميلاً في العراق لتفادي القنابل المزروعة إلى جوانب الطرق. «تعرفون أنني عندما أعود إلى المنزل سيكون علي ألا أقود لنحو شهرين»، كتب نيدريش. «لا أستطيع أن أتذكر المرة الأخيرة التي قدت فيها بتمهّل، أو توقفت عند إشارة ضوئية، أو علامة توقّف، أو حتى لإنسان». كان البولنديون في فريق بلاكووتر ذلك اليوم أعضاء سابقين في قوات النخبة في بلادهم، «غروم» (الرعد)، تركوا قوات بلادهم الرسمية في العراق ومضوا للعمل في بلاكووتر. وقال القائد السابق لغروم، الجنرال سلافومير بيتيليسكي، إن بلاكووتر عرضت على الكوماندوس البولنديين ١٥ ألف دولار في الشهر بالإضافة إلى التأمين.

وبينما سارت قافلة بلاكووتر مسرعة في الطريق الرئيسي ذي المسارات الأربعة إلى المطار، أخذ مقاتلو المقاومة في تعقّبها بآلياتهم الخاصة. «انتظموا في أربع أو خمس سيارات، امتلأت بالرجال المسلحين، جميعهم بأسلحة أوتوماتيكية»، قال برتللي. «إنه كمين فائق السرعة». وأفيد أن مقاتلي المقاومة أطلقوا قذيفة صاروخية على آلية بلاكووتر الأخيرة، أصابت خزان الوقود وغمرت السيارة باللهب. انكفأت آلية بلاكووتر الثانية عائدة للمساعدة، وتبعت ذلك معركة بالرصاص. «كان قتالاً جهنّمياً»، قال كي. سي. بولان، مالك كريتيكال إينترفنشون سرفيسز، وهي شركة أمن خاصة استخدمت نيدريش لأعوام في الولايات المتحدة. «اشتبكوا مع نيران عدوة في آليات متعددة. صرفوا كل ذخيرتهم في القتال. كان الهجوم منسّقاً جداً. لم يكونوا إرهابيين من السويّة العادية». وقالت بلاكووتر إن رجالها يفوقون عدداً بنحو عشرين إلى سبعة. وفي النهاية، قُتل نيدريش وأميركي آخر إلى جانب اثنين من المقاولين البولنديين. وذُكر أن حراس بلاكووتر الثلاثة الآخرين تمكنوا من شق طريقهم بالنار إلى الجانب الآخر من الطريق، وأوقفوا سيارة مارة، وهربوا.

حدث الكمين في الطريق الرئيسي من المنطقة الخضراء إلى مطار بغداد، ووضع بلاكووتر، مرة أخرى، في صدارة العناوين الرئيسية. «أتذكرون، منذ سنة، عندما ادعى المتحدث باسم صدام، بوق بغداد السخيف، أن القوات الأميركية لم تسيطر على المطار؟»، كتب المعلّق في «نيويورك تايمز»، توماس فريدمان، عن الكمين. «ما كان علينا الضحك. فها إننا، بعد ذلك بسنة، لا نزال لا نسيطر كلياً على الطريق الرئيسي من مطار بغداد إلى بغداد. لا يسعك بناء أي شيء في ظل هذه الظروف». ومن سخرية الأمر، أن بلاكووتر سرعان ما ستصبح موفّرة التاكسي الأغلى ثمناً على طول هذه الطرق الخطرة، ناقلة الزبائن في سيارات مصفحة. وفي اليوم الذي تلى الكمين، ومع تصاعد الفوضى في العراق، بدا أياد علاوي، رئيس الوزراء الذي عينته الولايات المتحدة، كأنه يلقي بمسؤولية العنف على السياسة الأميركية. أبلغ «الجزيرة» أن الولايات المتحدة ارتكبت «أخطاء كبرى» في «حل الجيش، وأجهزة الشرطة، وقوى

الأمن الداخلي». وطالب علاوي بإعادة تشكيل الجيش العراقي. إلا أن الضرر وقع، ولم توجد سوى فئات قليلة جداً أفادت من العنف أكثر من شركات الجيوش الخاصة.

تسلل بول بريمر خارجاً من العراق في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، قبل يومين من «تسليم السيادة» المقرر. وبينما يقوم بريمر بجولاته الأخيرة في بغداد، مودعاً حلفاءه العراقيين، أصر قائد فريق أمن بريمر، فرانك غالاغر، على زيادة الإجراءات الأمنية للوالي. واستذكر بريمر «وهكذا اعتمد هذه المرة على ١٧ سيارة همفي إضافية لتغطية طريق قافلتنا، وأمر طائرات هيليكوبتر بلاكووتر الثلاث ـ كل منها مع راميين ـ بالتحليق مباشرة فوق قافلة سيارتنا، وتدبّر مع الجيش تحليق طائرتي هليكوبتر أباتشي على جانبينا، وأن تحلق طائرات أف ـ ١٦ المقاتلة لتوفير التغطية من علو». وآخر القرارات الرسمية لبريمر، إصدار مرسوم يحصّن بلاكووتر وغيرها من المقاولين من الملاحقة القضائية لأي جرائم محتملة ارتُكبت في العراق. وفي ٢٧ حزيران/يونيو وقّع بريمر القرار ١٧، الذي يُعلن أنه على المقاولين أن يكونوا محصَّنين حيال المنظمة القانونية العراقية في ما يتعلق بأعمال قاموا بها استناداً إلى بنود العقد وشروطه، أو العقد الملحق أيضا»[1]. وفي ذلك الشهر أيضاً، حاول السيناتور باتريك ليهي أن يُلحق تعديلاً حول «الاسترباح المناهض للحرب» إلى الموافقة على الإنفاق العسكري، الذي، من بين شروط أخرى، كان ليخلق «سلطة قضائية خارج الأراضي على مخالفات يرتكبها المقاولون ما وراء البحار». وقد تم التصويت ضده.

تركت سياسات بريمر، بلاكووتر مرتبطة بقوة بالعمل الذي تكسب منه مالاً حراماً، ولم يكن آخرها ذلك العقد الذي مُنح للشركة لحماية كبار المسؤولين الأميركيين في بغداد. وسرعان ما ستصبح بلاكووتر مسؤولة عن أمن خليفة بريمر، السفير جون نيغروبونتي، وهو رجل صاحب شهرة سيئة لدوره المركزي

(١) القرار ١٧ للسلطة الموقتة للائتلاف، ٢٧ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤.

في «حروب الولايات المتحدة الوسخة» في أميركا الوسطى في الثمانينيات. ونيغروبونتي، الذي عُرف باسم «الوالي» عندما كان سفيراً في هندوراس من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥، ساعد على الإشراف على المساعدة الأميركية لفرق الموت التابعة للكونترا التي حاربت للإطاحة بالحكومة الساندينية اليسارية في نيكاراغوا، وهو برنامج أشار إليه نيغروبونتي بوصفه «مشروعنا الخاص». واتُّهم نيغروبونتي أيضاً بالتغطية على انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان قامت بها الطغمة العسكرية الحاكمة التي تدعمها الولايات المتحدة في هندوراس. وعلى غرار مسؤولين عدة آخرين من حقبة إيران ـ كونترا، وُضع نيغروبونتي في مركز أساسي في إدارة بوش. وهو سيشرف في العراق على أكبر سفارة في العالم، وأكبر محطة لـ «السي.آي.أيه.» من أي مكان.

مع مغادرة بريمر العراق، تكشفت صورة أكبر فهمتها بلاكووتر ربما، في شكلٍ أفضل من أي مؤسسة عسكرية خاصة في الكرة الأرضية: إنها لحظة مناسبة (المؤلف استخدم كلمة Kairos اليونانية) تخيم على الجنود المتكسّبين الجدد. فمن خلال مجزرة الفلوجة، أخذت بلاكووتر تقود صناعة المرتزقة إلى مستوى من المشروعية كان لا يمكن تخيّله في أعوام سابقة. وأحد الأهداف الأكبر لحملة إعادة الوسم الجديدة للمرتزقة هي القبول بهم بوصفهم قوات شرعية في أجهزة الدفاع الوطني والأمن في البلاد. فبالنسبة إلى بلاكووتر، كان عقد بريمر في العراق بلا شك أكثر قيمة بكثير من بطاقة سعره المربحة في شكل لا يُصدّق. فهو ذو مكانة مرتفعة، ويشكّل أداة تسويق لا تُثمّن لكسب المزيد من الزبائن والعقود الحكومية العالية القيمة. وأمكن الشركة التفاخر بأن الحكومة الأميركية ائتمنتها على حماية أكبر مسؤوليها على خط جبهة واشنطن الأشد حماوة في «الحرب على الإرهاب». وهو يعطي أيضاً الانطباع، الذي لا يمكن إخطاؤه، بأن عمليات بلاكووتر تحصل على طابع موافقة الحكومة الأميركية.

وبينما تتصارع مؤسسات الأمن الخاصة على الأرض للحصول على العقود، كوفئت بلاكووتر بهدوء بإلحاق آليات ذكية، موّلها دافعو الضرائب الأميركيون، بمقر الشركة في مويوك. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٤، عند نهاية ولاية بريمر،

سُلّمت بلاكووتر أحد أكثر العقود الحكومية في السوق قيمة ومكانة، من خلال برنامج جهاز الحماية الشخصية عبر العالم التابع لوزارة الخارجية، غير المعروف كثيرا[1]. وتصف وثائق وزارة الخارجية برنامج جهاز الحماية الشخصية عبر العالم، بأنه مبادرة حكومية «أمنية دبلوماسية» لحماية المسؤولين الأميركيين «وبعض كبار مسؤولي الحكومات الأجنبية عندما تدعو الضرورة إلى ذلك». وتصف وثائق الحكومة هذا العمل بأنه «توفير قوى أمنية مسلحة، ماهرة، ومتأهبة»، وإذا طُلب ذلك، «فرق هجوم مضاد وفرق رماة على المدى البعيد ماهرين». وعلى الشركات أن توفّر أيضاً مترجمين، وتقوم بالعمل الاستخباراتي. وحذّرت وزارة الخارجية الشركات من «التأكد من أن يكون فريق المقاولين المكلفين أعمال الحماية مستعداً، بل عليه أن يعمل ويعيش في ظروف قاسية، وأحياناً غير مستقرة في أي مكان من العالم». وقال العقد أيضاً إنه، «إذا دعت الضرورة، سيتم إصدار جوازات السفر المناسبة، رسمية أو دبلوماسية، للموظفين من المواطنين الأميركيين». وسُمح أيضاً للمقاولين الخاصين بتجنيد مواطنين أجانب وتدريبهم على أن «يقوموا بعمليات حماية أمنية معهم في ما وراء البحار».

وفي استدراجها للعروض لعقد ٢٠٠٤ الشامل، أشارت وزارة الخارجية إلى حاجة ناتجة «عن الاضطراب المتواصل في الشرق الأوسط، وجهود الاستقرار لما بعد الحرب التي تبذلها الحكومة الأميركية في البوسنة، وأفغانستان، والعراق». وقالت إن الحكومة «عاجزة عن توفير خدمات الحماية على أساس المدى الطويل من مجموعتها من العملاء الخاصين، وبالتالي سيتم طلب دعم تعاقدي خارجي».

قُسّم عقد جهاز الحماية الشخصية عبر العالم، على حفنة من شركات المرتزقة ذات الاتصالات الجيدة، ومن بينها دينكورب وتريبل كانوبي. واستناداً إلى لائحة عقد وزارة الخارجية، أُعطيت بلاكووتر أساساً شريحة صغيرة بقيمة

---

(١) نسخة المؤلف من وثائق العقد.

٢٢٩,٥ مليون دولار تُدفع على خمس سنين. وبرغم ذلك، وابتداءً من ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وقد مضى عليها سنتان تماماً في البرنامج، كان قد دُفع لها ما مجموعه ٣٢١,٧١٥,٧٩٤ دولاراً. وقال متحدث باسم الحكومة لاحقاً إن قيمة العقد المُقدّرة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كانت ٣٣٧ مليون دولار[١]. وقام تقرير كبير لتدقيق الحساب، أمرت به الحكومة لاقتراح عقد جهاز الحماية الشخصية عبر العالم مع بلاكووتر، باتهام الشركة بأنها ضمنت ربحاً في الكلفة الكاملة لنفقاتها العامة، الأمر الذي ينتج عنه «ليس فقط مضاعفة الربح، بل هرمية في الربح، بما أن مفعول بلاكووتر يضيف ربحاً إلى ربح»[٢]. وادعى تدقيق الحساب أيضاً أن الشركة حاولت تضخيم أرباحها من خلال تقديم مختلف أقسام بلاكووتر على أنها شركات منفصلة تماماً.

بالنسبة إلى بلاكووتر، كان العقد مع جهاز الحماية الشخصية عبر العالم معْلماً متّن دور الشركة بوصفها مؤسسة المرتزقة المفضّلة لدى الحكومة الأميركية، ونخبة الحراس الخاصين للحرب الشاملة التي تشنها الإدارة. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بعث رئيس بلاكووتر، غاري جاكسون، بكتلة كبيرة من الرسائل الاكترونية احتفاءً بإعادة انتخاب جورج بوش وبعقد بلاكووتر الجديد: «ثم، إن الانتخابات الرئاسية انتهت، والليبراليين يصطفون أمام العيادات الصحية يتلقون علاج صدمة ما بعد نتيجة الانتخابات، وستستمر حرب بوش على الإرهاب في المضي قدماً للسنين الأربع المقبلة. وجيشنا يقوم بمهمة أساسية في خوض الحرب على الإرهاب كما يبدو ذلك في أحدث انتصار في معركة الفلوجة. وبينما أخذ العراق يصبح أكثر استقراراً، فإن وزارة الخارجية سترسل المزيد من المسؤولين الحكوميين الأميركيين لمساعدة العراق على أن يصبح ديموقراطياً. وبالرغم من أن غالبية العراقيين تريد الديموقراطية هناك، سيبقى هناك أولئك الإرهابيون الذين لا يريدون ذلك، وهم يشكلون تهديداً كبيراً لسلامة مسؤولينا. وهؤلاء المسؤولون يحتاجون إلى حماية محترفة،

(١) رسالة الكترونية من ممثل وزارة الخارجية، آب/أغسطس، ٢٠٠٦.
(٢) نسخة المؤلف عن تدقيق الحسابات.

وقد اختار مكتب الأمن الدبلوماسي في وزارة الخارجية بلاكووتر سيكيوريتي كونسالتينغ لمساعدة منظمتهم على توفير تلك الحماية». وأعلن جاكسون باستطارة، أنه بالنسبة إلى المرشحين المؤهلين الراغبين «في الانخراط في بسط الاستقرار في العراق ودعم حرب الرئيس على الإرهاب... حان وقت للانضمام إلى بلاكووتر».

أحلام خط الأنابيب القزويني

بالرغم من أن معرفة اسم بلاكووتر كانت مركزة في شكل شبه حصري على كمين الفلوجة ودور الشركة في العراق، فإن العراق لم يكن الجبهة الوحيدة في «الحرب على الإرهاب» التي أرسلت إدارة بوش الشركة إليها. ففي مطلع تموز/ يوليو ٢٠٠٤، تم التعاقد مع قوات الشركة للعمل في قلب منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز، حيث ستقوم، بهدوء، بتدريب قوة على مثال مغاوير البحرية، وإقامة قاعدة على مقربة من شمال الحدود الإيرانية كجزء من تحرّك أميركي رئيسي يدعوه المحللون المخضرمون في المنطقة بـ «اللعبة الكبرى». فبلاكووتر، وهي تفوز بالمزيد من العقود في العراق في أعقاب كمين الفلوجة، وجدت نفسها تساعد، في الوقت نفسه، على الدفاع عن مشروع خطير آخر، عزيز على قلوب الشخصيات الأقوى في مؤسسة الأمن الأميركية، بمن فيهم هنري كيسنجر، وجيمس بيكر الثالث، وديك تشيني.

من المؤكد أن سعي الولايات المتحدة إلى السيطرة على احتياطي العالم من النفط، لم يبدأ في حرب الخليج في ١٩٩١ وما أعقبها من غزو للعراق في ٢٠٠٣. وبينما سيطر موضوعا العراق والحرب على الإرهاب على العناوين الإخبارية الرئيسية، كانت الإدارة الأميركية ومصالح الشركات الأميركية الكبرى منخرطة، دائماً وبهدوء، في حملة موازية لضمان جائزة كبرى أخرى موجودة في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق: بحر قزوين، الذي يُعتقد أنه يحتوي على ١٠٠ مليار برميل من النفط. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي في ١٩٩١، رأت الولايات المتحدة وحليفاتها، فرصة في «نتش» واحد من أكبر ترسّبات الموارد الطبيعية القَيْمة، من قبضة موسكو. انقضّ عمالقة شركات النفط المتعددة

الجنسيات، كالنسور، بينما تحرّكت الولايات المتحدة وحليفاتها سريعاً لتعويم الأنظمة القمعية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق على شاطئ بحر قزوين. أمضت يونوكال معظم التسعينيات في محاولة مدّ خط للأنابيب من طاجيكستان عبر أفغانستان، وهو مشروع عمل عليه بول بهرندز، صديق إريك برانس (والقائم بأعمال اللوبي لبلاكووتر)، إلا أنه جرى اهتمام كبير بدولتي كازاخستان وأذربيجان، بالإضافة إلى جمهورية جورجيا ذات الأهمية الاستراتيجية. وبينما أثبتت الطريق من طاجيكستان أنها كثيرة التعقيد، فهي لم تكن، قط، الوحيدة التي استكشفتها بيغ أويل، والبيت الأبيض، وجماعة من اللاعبين السياسيين من الإدارات الأميركية السابقة.

ما عقّد السيطرة الأميركية السريعة على الموارد الجوفية لبحر قزوين، هو واقع أن دولتين قويتين ـ روسيا وإيران ـ يحدّهما أيضاً هذا البحر، رأتا في التغلغل الأميركي إلى المنطقة تهديداً معادياً. وبحلول ١٩٩٧، كان كونسورتيوم أميركي قوي يعمل جاهداً، مستكشفاً طرقاً متعددة للوصول إلى الموارد القزوينية. «استثمرت شركات نفطية أميركية ـ بما فيها أموكو، يوناكول، إكسون، بنزويل ـ مليارت الدولارات في أذربيجان، وتخطط لاستثمار مليارات أخرى إضافية»، بحسب ما أفاد مراسل «نيويورك تايمز»، ستيفن كينزر في برقية من أذربيجان. «وتمكن قراءة لائحة المواطنين الأميركيين الساعين إلى تحصيل المال من نفط أذربيجان، أو إلى تشجيع الاستثمار هنا، كأنها جدول النوبة لمؤسسة الأمن الوطني. ومن بين الأسماء الأكثر شهرة هناك وزيرا الخارجية السابقان هنري أ. كيسنجر وجيمس أ. بيكر الثالث، ونائب الرئيس ديك تشيني، والسيناتور السابق ووزير المال لويد بنستن، ورئيس موظفي البيت الأبيض السابق جون هـ. سنونو، والمستشاران السابقان للأمن القومي برنت سكوكروفت وزبيغنيو بريجنسكي».

وبالرغم من أن إدارة كلينتون عملت بحماسة وحميّة لضمان الموارد القزوينية، مستضيفة الرئيس الأذربيجاني في البيت الأبيض في اجتماع لساعتين في آب/أغسطس ١٩٩٧، ومتملّقة تعاونَه، لم تصبح «أحلام أنابيب النفط» السابقة هذه حقيقة، إلا بعد تولّي إدارة بوش السلطة. وفي أيار/مايو ٢٠٠١،

قدّر فريق ديك تشيني المنتدب للطاقة، أن الاحتياطي النفطي المثبت في قطاعي أذربيجان وكازخستان في بحر قزوين، يساوي «نحو عشرين مليار برميل، أكثر قليلاً من بحر الشمال وأقل بمقدار صغير من الولايات المتحدة». وقدّرت مجموعة تشيني أنه في إمكان الولايات المتحدة أن تجعل خطاً رئيسياً للأنابيب يضخ من غرب بحر قزوين ـ بعيداً من سيطرة موسكو ـ صادرات يومية من قزوين إلى الأسواق العالمية، يمكنها أن تصل، بحلول ٢٠٠٥، حتى ٢,٦ مليون برميل يومياً، «بينما تعمل الولايات المتحدة عن كثب مع شركات خاصة وبلدان في المنطقة لتطوير طرق تصدير قابلة للحياة اقتصادياً». وفي المقابل، صدّرت إيران، في ٢٠٠٥، ٢,٦ مليون برميل من النفط في اليوم، وفنزويلا ٢,٢، والكويت ٢,٣، وكل من نيجيريا والعراق ١,٣.

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، أثبت الوصول إلى نفط بحر قزيون، أنه صعب للغاية على واشنطن. ومنذ عهد إدارة كلينتون، رسمت الولايات المتحدة وحليفاتها خطة تقوم واشنطن أساساً بموجبها بإنعاش النظام القمعي في أذربيجان، ووضع منظومة متطورة لاستغلال النفط قبالة شواطئ العاصمة الأذربيجانية، باكو، وهي شبه جزيرة تمتد في غرب بحر قزوين. وسيتم بعد ذلك جرّ النفط عبر خط أنابيب كبير يمتد من باكو إلى تبيليسي، في جورجيا، عبر تركيا، إلى مدينة سيهان المرفئية على البحر الأبيض المتوسط. ومن هناك، سيصبح في الإمكان نقل النفط القزويني بسهولة إلى الأسواق الغربية. وسيعني هذا المشروع وضع نهاية الأمر الواقع للاحتكار الروسي لعملية نقل النفط القزويني، وسيعطي في الوقت نفسه واشنطن فرصة، لا مثيل لها، لبسط نفوذها على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وعندما انطلق المشروع في ١٩٩٤، احتفى به بعض المحللين بوصفه «خليجاً فارسياً جديداً». وتصوّرت التقديرات وجود ما يصل إلى ٢٣٠ مليار برميل من النفط في المنطقة، أي ما يعادل ثمانية أضعاف الاحتياطي الأميركي المثبت.

إلا أنه، في الأعوام الأخيرة من ولاية كلينتون، أصبح يُنظر إلى المشروع بوصفه يخسّر ولا يُربح، ومكتوباً له الفشل. فبلدان بحر قزوين تحكمها أنظمة

فاسدة وغير مستقرة، بقيت تحت هيمنة موسكو بالرغم من استقلالها الاسمي. وسيكون خط الأنابيب مكلفاً للغاية وعرضة للتخريب. وفوق ذلك كله، فإن الاستطلاعات الغربية الأولية في بحر قزيون، قلّصت التقديرات حول موارد البحر الممكنة إلى كمية أكثر تواضعاً بكثير من التوقعات السابقة. وبينما استمرت الولايات المتحدة ملتزمة استنباط نفط بحر قزوين، مضى البرنامج قدماً بوتيرة بطيئة. وتغيّر ذلك عندما تولى بوش السلطة، وتم الترحيب بالمدراء التنفيذيين لشركات النفط في البيت الأبيض كأنهم أبناء العم في اجتماع للعائلة. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تم الشروع في خط الأنابيب الكبير لبحر قزوين الذي يبلغ طوله ١١٠٠ ميل. ووصفته «البي.بي.سي.» بأنه مشروع حبّذه المسؤولون الأميركيون لأنه «سيُضعف قبضة موسكو على خناق شبكة خط الأنابيب الإقليمية، ويترك إيران جانباً».

وتكمن المشكلة الممكنة للمشروع في ما يرى فيه البيت الأبيض جغرافية الجوار الخطرة: وجوده على مقربة من الشيشان وإيران. ولذلك، قامت الولايات المتحدة بعدد من التحركات ستؤدي أقله إلى تغيير واحد في أنظمة المنطقة، وإلى نشر قوات من بلاكووتر وغيرها من مؤسسات خدمة الحرب الأميركية لحماية ما سيصبح أكبر اختطاف أميركي طموح للسلطة في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق.

في ٢٠٠٣، ساعدت إدارة بوش على الإطاحة بحكومة الرئيس إدوارد شيفاردنذي في جورجيا، وهو الحليف القديم العهد للولايات المتحدة. فشيفاردنذي، الذي اعتُبر في ما سبق الشريك الاستراتيجي الأوثق لواشنطن في المنطقة، وأشار إليه بتودد مسؤولون أميركيون من أمثال جيمس بيكر بـ «يفي ـ تشيفي»، سرعان ما فقد حظوته مع إدارة جورج دبليو بوش عندما شرع شيفاردنذي في زيادة تعاطيه في مجال الأعمال مع موسكو بعد أعوام من الرعاية الأميركية. ومن بين خطاياه: وهبُ عقد امتيازات حفر أنابيب جديد لشركات روسية، ومدها، وعرقلة مشروع أنابيب النفط القزويني ـ الأميركي الكبير. وسرعان ما أُجبر، بعد هذه الانتهاكات، على الاستقالة في تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عندما جاءت ما سميت بـ «ثورة الورد»، بنظام مؤيد بشدة للولايات المتحدة إلى السلطة. وأول اتصال هاتفي قامت به الرئيسة الجديدة بالوكالة، نينو بوردزانادزي، عندما حلّت محل شيفاردنذزي، هو بعملاق النفط «ب.ب.»، «لتؤكد لهم السماح بخط الأنابيب». وقبيل تولي السلطة في جورجيا، أعلن الزعيم الجديد الذي تدعمه الولايات المتحدة، ميخائيل شاكاشفيلي، «أن كل العقود الاستراتيجية في جورجيا، وبخاصة عقد خط أنابيب بحر قزوين، هي مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الدولة الجورجية». ونتج عن هذا التغيير في النظام إقفال القواعد الروسية في جورجيا وزيادة في المساعدات العسكرية الأميركية للبلاد. وفي أوائل ٢٠٠٤، نشر وزير الدفاع رامسفلد، في جورجيا، مقاولين عسكريين خاصين من شركة كيوبيك من واشنطن، بموجب عقد لثلاث سنين بقيمة ١٥ مليون دولار «لتجهيز جيش الجمهورية السوفياتية السابقة المتداعي وإعطائه النُّصح، منمّقاً توسعاً صوب الشرق أثار حفيظة موسكو»، بحسب ما أفادت «الغارديان» اللندنية. و«قال مسؤول أمني جورجي إن فريق كيوبيك سيحسّن أيضاً حماية خط الأنابيب الذي سينقل النفط القزويني من باكو إلى تركيا عبر جورجيا. وقد أعربت جورجيا عن امتنانها بالفعل بموافقتها على إرسال ٥٠٠ جندي إلى العراق».

علمت إدارة بوش بأن خط الأنابيب المثير للجدل، سيحتاج إلى الحماية في كل بلد يمر عبره. إلا أنه، بينما زادت الولايات المتحدة مساعدتها العسكرية لجورجيا، واجهت حظراً عمره عقد من الزمن فرضه الكونغرس على المساعدة العسكرية لأذربيجان، حيث سيتم استخراج النفط. وحظر الكونغرس في ١٩٩٢ مثل هذه المساعدة بسبب صراع أذربيجان الدموي الإثني والإقليمي مع أرمينيا في منطقة ناغورنو ـ كاراباخ. إلا أن الرئيس بوش «أسقط» في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ هذا الجزء من تشريع الكونغرس، سامحاً بالتالي باستئناف المساعدة العسكرية الأميركية لأذربيجان. وقال البيت الأبيض إن الإسقاط «كان ضرورياً لدعم جهود الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب الدولي [و]دعم الاستعداد العملاني للقوات المسلحة الأميركية أو الحلفاء في الائتلاف لمواجهة

الإرهاب الدولي»:[1] بعبارات أخرى، لحماية المصالح النفطية. وأطلقت الإدارة رسمياً، خريف ٢٠٠٣، مشروعاً أسمته «الحارس القزويني»، ستدعم الولايات المتحدة بموجبه في شكل كبير، القدرات العسكرية لكازخستان وأذربيجان. وعلى غرار خطة الولايات المتحدة في جورجيا، فإن البرنامج الذي تبلغ كلفته ١٣٥ مليون دولار، سينشئ شبكة من الكوماندوس وقوات العمليات الخاصة تقوم بحماية عملية استخراج النفط والغاز المربحة، التي تخطط لها شركات تتجاوز الحدود الإقليمية، وبأعمال الدورية في مشروع خط الأنابيب الكبير الذي سيسمح بتدفّق سهل لموارد بحر قزوين الهيدروكربونية إلى الأسواق الغربية.

لكن النفط والغاز هما جزء فقط من المشروع. وإذ تنظر واشنطن إلى موارد بحر قزوين على أنها، بلا شك، جائزة كبرى يجب ضمانها، فإن قرب أذربيجان الجغرافي من مركز محاولة الإدارة الأوسع للظفر بالشرق الاوسط، كان أيضاً، في شكل لا يُعقل، لا يُقدَّر بثمن. ومع الحديث المعلن عن إمكانية شن الولايات المتحدة هجوماً على إيران، ومع عدة تقارير تفصّل الخطط العسكرية لمثل هذه العمليات كجزء من «الحرب على الإرهاب»، قاومت دول كثيرة من جارات طهران، وبخاصة تلك التي لها حدود مباشرة معها، مثل أذربيجان، وجوداً معلناً لقوات أميركية على أراضيها. فقد أوضحت إيران أنها ستنتقم من أي دولة تدعم الولايات المتحدة في هجومها. وبينما يجري العمل في برنامج الحارس القزويني في ٢٠٠٤، «تبنى البرلمان الأذربيجاني قانوناً يحظر تمركز قوات أجنبية على أراضي البلاد، وهو تحرّك اعتُبر على نطاق واسع، بادرة [حسنة] حيال موسكو وطهران اللتين تعارضان معاً أي دعم للروابط العسكرية بين أذربيجان والولايات المتحدة»، بحسب ما أفادت خدمة أورازيانت الإخبارية. لكن الواقع هو، بالرغم من الانفتاحات على خصوم واشنطن، أن أذربيجان كانت عند مصب خط أنابيب كبير من المساعدة العسكرية الأميركية.

---

(١) القرار الرئاسي حول أذربيجان الذي وقعه جورج دبليو بوش في ٢٥ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٢.

دخول بلاكووتر

أوائل ٢٠٠٤، وبينما الولايات المتحدة تدير عجلة خطابها تصعيداً ضد إيران «العضو في محور الشر»، استخدم البنتاغون «بلاكووتر يو.أس.أيه.» بموجب الحارس القزويني للانتشار في أذربيجان حيث ستُكلَّف بلاكووتر إنشاء قوة نخبة أذربيجانية، وتدريبها على نموذج مغاوير البحرية الأميركيين، وسوف تقوم في مآل الأمر بحماية مصالح الولايات المتحدة وحليفاتها في منطقة معادية. وأشار عقد الـ ٢,٥ مليون دولار مع الجيش لمشروع يستمر سنة، إلى أنه مفتوح على المنافسة، لكن بلاكووتر هي الشركة الوحيدة التي ستساوم عليه[1]. وفي وثائق البنتاغون، أُبقيت طبيعة عمل بلاكووتر في أذربيجان غامضة، مشيرة فقط إلى «مساعدات في التدريب»، وإلى «أدوات تدريب على السلاح». وعلى الرغم من السرّية، اتضح أمر واحد: ها إن بلاكووتر تجد نفسها، مرة أخرى، في واجهة مشروع عزيز على قلب إدارة بوش. قال تايلور، وهو أحد المسؤولين في بلاكووتر، «طُلب منا، في غياب تعبير أكثر تهذيباً، المساعدة على إعداد فريق من مغاوير البحرية لأذربيجان، لمساعدتها في مصالحها النفطية في بحر قزوين، وأيضاً في مراقبة ما يجري في قزوين خلال ساعات الليل القليلة... إنها مسائل سياسية... حساسة جداً، جداً». وانضمت بلاكووتر إلى كارتل الشركات الأميركية في باكو، الذي ضم شركات أخرى مرتبطة بإدارة بوش، مثل بكتل، وهاليبرتون، وشيفرون ـ تكساكو، ويوناكول، وإكسون موبيل.

رأى بعض المحللين في مشروع الحارس القزويني، وفي عقد بلاكووتر، البوابةَ الخلفية للانتشار العسكري الأميركي. «استخدمتنا الحكومة الأميركية للمجيء [إلى المنطقة] والبنيان، لبناء قدرات عمليات بحرية خاصة في أذربيجان»، قال مؤسس بلاكووتر إريك برانس في مؤتمر للجيش الأميركي في ٢٠٠٦. «تولّينا قاعدة السبيتناتز (القوات الخاصة السوفياتية) القديمة، وأنشأنا

(١) نسخة المؤلف عن العقد المؤرخة في ٢٨ تموز/يوليو، ٢٠٠٤.

وحدة متفوقة من نحو تسعين رجلاً أذربيجانيا»[1]. ووصف برانس عمل بلاكووتر في أذربيجان، بأنه «أثر قدم صغيرة عظيم في طريقة القيام به». فعوضاً عن إرسال كتائب من جيش الخدمة الفعلية إلى أذربيجان، نشر البنتاغون «مقاولين مدنيين» من بلاكووتر وغيرها من المؤسسات، لتجهيز عملية تخدم غاية مزدوجة: حماية استغلال الغرب المربح الجديد للنفط والغاز في منطقة تسيطر عليها تاريخياً روسيا وإيران، وربما تمهيد الأرض لقاعدة عمليات متقدمة لهجوم على إيران. ولاحظ مراسل «سنترال آسيا»، ناتان هودج أنه «بالمقارنة مع جهود الولايات المتحدة في تجهيز الجنود في جورجيا المجاورة وتدريبهم، كان تدريب كوماندوس أذربيجان برنامجاً بعيداً نسبياً عن الأنظار». و«هذا مفهوم: فالبلاد محشورة بين روسيا وإيران، وسيكون إرسال مدربين عسكريين أميركيين بالبزة الرسمية بمثابة تحرّك استفزازي. فالمقاول الخاص يساعد على إبقاء الأمور خارج دائرة المراقبة».

ويأتي أحد المؤشرات إلى الاهمية الاستراتيجية لأذربيجان من لائحة الأسماء المرتبطة بغرفة التجارة الأميركية ـ الأذربيجانية، وهي منظمة أُسست في ١٩٩٥ لـ «تسهيل التجارة والاستثمار في أفغانستان، وتشجيعهما» ولـ «تعمل صلة وصل بين الشركات الأجنبية ورجال الأعمال والمسؤولين الأذربيجانيين». ويبدو «مجلس مستشاريها» أشبه بتعريف صقور حقبة ريغان ـ بوش: جيمس بيكر الثالث، هنري كيسنجر، جون سنونو، وبرنت سكوكروفت. وضم مجلس الإدارة مدراء تنفيذيين كباراً من إكسون موبيل، وشيفرون، وكونوكو فيليبس، وكوكاكولا، بينما ضم مجلس الأمناء الديكتاتور الأذربيجاني إلهام علييف، وكبير المحافظين الجدد ريتشارد بيرل. وما كان من بين الذين أُدرجوا كمسؤولين «سابقين» سوى ديك تشيني وريتشارد أرميتاج. ولاحظ صحافي التحقيقات تيم شوروك، أن «هؤلاء الرجال هم القوة التي تقف وراء العرش في أذربيجان»، مضيفاً أنه «لاستحال تصوّر» انتشار بلاكووتر «من دون إيماءة من واحد من أصحاب المقام الأول هؤلاء».

---

(١) ملاحظات إريك برانس في مؤتمر وست، ٢٠٠٦.

وبحث إعلان تجنيد لبلاكووتر، في آذار/مارس ٢٠٠٤، عن مدير يشرف على عقد «تدريب، وتجهيز، وإنشاء وحدة عمليات بحرية خاصة دائمة في القوات المسلحة الأذربيجانية». وتراوح الراتب المعلن بين ١٣٠ ألفاً و١٥٠ ألف دولار سنوياً. وأشارت بلاكووتر إلى المشروع بوصفه جزءاً من برنامج «تحسين الكوماندوس البحري». «بحر قزوين يشكل منطقة اهتمام لأسباب كثيرة جداً»، قال نائب رئيس بلاكووتر كريس تايلور في مؤتمر عن المقاولة في ٢٠٠٥، حيث عرض عمل بلاكووتر في أذربيجان كدليل على تعاقد الحكومة الأميركية الناجح لمساعدة الحكومات الحليفة على بناء قواتها. «إنها ليست لعبة يكسب فيها الرابح كل شيء، والخاسر يخسر كل شيء. فنحن لا نحاول أن نأخذ كل ما يمكننا من الفطيرة وترك الحكومة خالية الوفاض، بحيث يمكننا الحصول على ما أمكننا من المال. الأمر لا يسير بهذا الشكل. وإذا شئت تكرار الأعمال، وإذا شئت الحصول على شهرة قوية، وليؤثر ذلك في الواقع في التوازن الاستراتيجي في منطقة ما من أجل الحكومة أو مساعدتها على القيام بذلك، فعليك، إذاً، أن تكون طرفاً في عملية الأخذ والرد هذه. ونحب أن نعتقد أننا نقوم بذلك في شكل يومي».

بدا الحارس القزويني كأنه جزء من الاستراتيجية التي عبّر عنها علناً وزير الدفاع رامسفلد في زيارة إلى المنطقة أوائل ٢٠٠٤. كشف رامسفلد، في مؤتمر صحافي في أوزبكستان في ٢٤ شباط/فبراير من تلك السنة، أنه وغيره من المسؤولين الأميركيين الكبار، يناقشون إقامة «مواقع عمليات» في المنطقة، ووصفها بأنها منشآت «لن تكون دائمة كالقواعد، بل مكان يمكن الولايات المتحدة وبلدان الائتلاف بلوغه والحصول على الدعم فيه في شكل دوري ومتقطع... المهم بالنسبة إلينا طريقة ترتيبها في أماكن مضيافة، نتمتع فيها بمرونة استخدام هذه المنشآت». وفي جورجيا، حيث نشر البنتاغون أيضاً مقاولين أمنيين خاصين، قال دبلوماسي غربي لـ «الغارديان»، إن الولايات المتحدة تبحث «إقامة منطقة عمليات متقدمة يمكن فيها تخزين المعدات والوقود في شكل مشابه لمنشآت الدعم في الخليج». وبحسب الصحيفة، فإنه «يمكن دمج

الخطوتين لتوفير قاعدة واقعية ـ معدات مخزنة وجيش جورجي موال ـ من دون العناء الدبلوماسي في إقامة قاعدة دائمة».

وبدت تلك هي الاستراتيجية مع بلاكووتر في أذربيجان أيضاً. ففي باكو ذات الأهمية الاستراتيجية، جددت بلاكووتر منشأة تدريب للعمليات البحرية الخاصة من الحقبة السوفياتية، تصوّرها مخططو البنتاغون مركز قيادة على شاكلة تلك التي تستخدمها وزارة الأمن القومي. وتعاقدت الولايات المتحدة أيضاً، كجزء من الحارس القزويني، مع عملاق الدفاع والمقاول في العراق، واشنطن غروب إنترناشونال، لبناء منشأة مراقبة بالرادار في أستارا، شمال الحدود مع إيران، وهي واحدة من منشأتين يتم بناؤهما من ضمن البرنامج. ورُكزت الأخرى على رأس جبل جنوب منطقة القوقاز الروسية الشمالية، في مكان غير بعيد عن الشيشان. وجددت واشنطن أيضاً بناء مطار نخشيفان المجاور لاستقبال الطائرات الحربية، بما في ذلك طائرات حلف شمال الأطلسي. وفي غضون ذلك، زادت أذربيجان، في شكل دراماتيكي، وقد شجعتها على ذلك علاقتها الحميمة مع واشنطن، إنفاقها العسكري ٧٠ في المئة في ٢٠٠٥ ليرتفع إلى ٣٠٠ مليون دولار. وتعاظم في ٢٠٠٦ ليبلغ ٧٠٠ مليون دولار، مع تعهد رئيس البلاد أنه سيرتفع قريباً ليصل إلى مليار دولار سنوياً.

ستلعب أذربيجان، إذاً، دوراً محورياً في حالة نشوب حرب أميركية مع إيران. وبالنسبة إلى طهران، شكّل الحشد المنظّم أميركياً على امتداد بحر قزوين، تهديداً منذراً بالشر. وردّت إيران في الواقع على انتشار خبر تورط بلاكووتر في المنطقة، بالإعلان عن إنشاء قوات الشرطة البحرية الخاصة بها التي ستقوم بأعمال الدورية في بحر قزوين. وكعلامة تعجّب على مخاوف إيران، كتب أرييل كوهين من هيريتاج فونديشن اليمينية، في «الواشنطن تايمز» في ٢٠٠٥، أن الحارس القزويني «ذو مغزى... بالنسبة إلى أي نزاع مستقبلي مع إيران». وعلى ما أوردته «جينز ديفانس ويكلي»، فإن الوجود الأميركي على مقربة من بحر قزوين سمح لواشنطن «بكسب موطئ قدم في منطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي، ولها أيضاً حدود مع إيران. «إنها المصالح الأميركية القديمة

جداً، وهي بالأحرى أنانية، قال العقيد في الجيش الأميركي مايك أندرسون رئيس الخطط الأوروبية والقسم السياسي في القيادة الأميركية في أوروبا. اخترنا بالتأكيد مساعدة الدولتين الشاطئيتين، أذربيجان وكازخستان، لكننا شددنا دوماً على أن ذلك من أجل مصلحتنا الذاتية».

وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كان رامسفلد قد زار أذربيجان، الدولة الصغيرة ذات الـ ٨,٥ ملايين نسمة، ثلاث مرات على الأقل. جرت الزيارات سرّاً، وسيتحدث المسؤولون الأميركيون والأذربيجانيون بعبارات عامة، عما يفعله رامسفلد بالضبط بنزوله في البلاد في هذا الشكل المتكرر. وبعد زيارة رامسفلد الثالثة، وضعت الصحيفة الشعبية اليومية «إيكو» العنوان الرئيسي التالي: «رامسفلد مهتم بالنفط!». وبالفعل، تزامنت فورة النشاطات ذات العلاقة بالجيش الأميركي في أذربيجان، بما في ذلك انتشار بلاكووتر، مع إطلاق أكثر العمليات الدبلوماسية الغربية إثارة للجدل على الأراضي السوفياتية السابقة منذ سقوط جدار برلين: خط الأنابيب الضخم بطول ١١٠٠ ميل، الذي، سينقل النفط للمرة الأولى، من بحر قزوين عبر طريق تدور كلياً حول روسيا وإيران، وهو تطور رأت فيه موسكو وطهران معاً اختراقاً أميركياً لمجالاتهما. ومول البنك الدولي ومصرف الاستيراد والتصدير الأميركي وأوفرسيز برايفت إنفستمنت كوربوريشن، في شكل قوي، مشروع خط الأنابيب وكلفته ٣,٦ مليارات دولار، الذي شق طريقه في المقدمة كونسورتيوم بقيادة عملاق النفط «ب.ب.» إلى جانب الشركات الأميركية، يونوكال، وكونوكو فيليبس، وهس. وبحسب المخطط الأساسي، سيمر خط الأنابيب من باكو في أذربيجان، عبر تبيليسي في جورجيا إلى مدينة سيهان المرفئية التركية التي سيتم منها شحن النفط للاستهلاك الغربي.

وصنّف المحللون المخضرمون الروس خط الأنابيب، الذي عُرف بأحرفه الأولى «بي.تي.سي.»، بأنه «جولة جديدة في اللعبة الكبرى». وقد رأوا فيه جزءاً من خطة أشمل لعزل موسكو. وقال المحلل فلاديمير راديوهين إن «خط الأنابيب عنصر رئيسي في استراتيجية أميركا إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للاتحاد

السوفياتي السابق، والحلول محل روسيا قوة مهيمنة في دول هذا الاتحاد. وقد دفعت الولايات المتحدة بقوة هذا المشروع بدلاً من خطوط النفط الأكثر إفادة عبر روسيا وإيران، لخلق طريق تصدير بديلة للنفط المنتج في أذربيجان وكازخستان وتركمانستان وأوزبكستان التي اعتمدت حتى الآن على خطوط الأنابيب الروسية لتصدير نفطها إلى أوروبا». وقال راديوهين إن برنامج الحارس القزويني الأميركي «إلى جانب تحالف غوام GUUAM الذي تسوّق له واشنطن بين جورجيا، وأوكرانيا، وأوزبكستان، وأذربيجان، ومولدوفا، سيسمح لواشنطن بممارسة سيطرتها على الغالبية المطلقة لدول ما بعد الاتحاد السوفياتي، وإنشاء حزام واق حول روسيا». وقال رئيس اللجنة الدولية في المجلس الأعلى للبرلمان الروسي، ميخائيل مارجيلوف، «ستعارض روسيا دوماً أي وجود لأي فرق عسكرية أجنبية داخل حدود [المنطقة القزوينية]... فهذه، أولاً وأخيراً، مسألة تتعلق بالأمن القومي [لروسيا]».

سبق للولايات المتحدة، قبل إطلاق خط أنابيب، «بي.تي.سي.»، أن استثمرت في كونسورتيوم خط أنابيب قزوين الذي تسيطر عليه روسيا، وهو مشروع بكلفة ٢,٦ مليار دولار، مؤلف من خط أنابيب لنقل النفط الخام بطول ٩٣٥ ميلاً ينطلق من حقل نفط تنغيز في كازخستان إلى مرفأ نوفوريسييك الروسي على البحر الأسود، واعتبره البيت الأبيض «أكبر استثمار أميركي فردي في روسيا». في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أُطلقت، من ضمن المشروع، أول حاملة محمّلة بالنفط القزويني، لاحظ وزير التجارة دون إيفانز أنها «تُبلغ العالم أن الولايات المتحدة، وروسيا، ودول آسيا الوسطى، تتعاون لبناء الازدهار والاستقرار في هذا الجزء من العالم». إلا أنه، ما إن تم العمل في خط أنابيب «بي.تي.سي.»، حتى شجع الرئيس بوش علناً «الشركات المنتجة للنفط [في كازخستان] وغيرها من مناطق بحر قزيون، على اعتماد «بي.تي.سي.» بوابة عبور إلى الأسواق العالمية». وبدا أن هذه هي الخطة منذ البداية. وبالفعل، فقد تصور فريق عمل تشيني مخططاً يسمح لعمالقة شركات النفط المتعددة الجنسيات، مثل شيفرون وإكسون، العاملة في كازخستان من ضمن خط

الأنابيب الروسي، أن تعيد توجيه نفطها عبر خط أنابيب «بي.تي.سي.»، الأمر الذي يقتطع عملياً من الأرباح الروسية. وتم تصميم ذلك كله في أيار/مايو ٢٠٠١ في التوصية التي وضعتها مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية في البيت الأبيض، التي يرأسها تشيني. وأوصت المجموعة بأن يعطي الرئيس بوش «توجيهاته إلى وزراء التجارة، والخارجية، والطاقة، لمواصلة العمل مع الشركة والبلدان المعنية لوضع الشروط التجارية التي تعطي شركات النفط العاملة في كازخستان خيار تصدير نفطها عبر خط أنابيب «بي.تي.سي.»»، بدلاً من خط الأنابيب الذي تسيطر عليه روسيا. ودعت الإدارة إلى «تعميق حوارها التجاري مع كازخستان، وأذربيجان، وبلدان بحر قزوين الأخرى، لتوفير مناخ أعمال قوي، شفاف، ومستقر، لمشاريع الطاقة وغيرها من البنى التحتية ذات العلاقة»[1].

دُشّن خط أنابيب «بي.تي.سي.» في أيار/مايو ٢٠٠٥، وأوفد الرئيس بوش وزير طاقته الجديد سامويل بودمان لتمثيله في الاحتفال. وقال بوش في رسالة تلاها بودمن في الاحتفال، «إن «بي.تي.سي.» تفتح حقبة جديدة في نمو حوض بحر قزوين». والرسالة موجّهة إلى ديكتاتور أذربيجان الذي أشاد به بوش. وكتب بوش «يمكن خط الأنابيب هذا، بينما تتعمق أذربيجان في الإصلاحات الديموقراطية واقتصاد السوق، أن يساعد على توليد نمو اقتصادي متوازن، ويوفّر الأساس لمجتمع مزدهر وعادل يقدّم قضية الحرية». إلا أنه، على ما أفاد به ديفيد شانغر في «النيويورك تايمز»، وقبل أيام على تلاوة رسالة بوش، «ضربت الشرطة الأذربيجانية متظاهرين مؤيدين للديموقراطية بالهراوات، عندما تحدّت أحزاب المعارضة، التي تطالب بـ «انتخابات حرّة»، الحظر الحكومي للتظاهر ضد الرئيس إلهام علييف. وعلييف هو أحد حلفاء الرئيس بوش في الحرب على الإرهاب، بالرغم من أنه فاز في انتخابات مشكوك فيها كثيراً ليخلف والده، وهو رجل السوفيات القوي السابق».

(١) تقرير مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية، «الطاقة المستقبلية الأميركية التي يُركن إليها، ويمكن احتمالها، والسليمة بيئياً»، الذي نشره البيت الأبيض في أيار/مايو، ٢٠٠١.

لأذربيجان سجل سيئ في حقوق الإنسان. واستناداً إلى «هيومان رايتس ووتش» «ينتشر على نطاق واسع التعذيب، وانتهاكات الشرطة، واستخدام قوى الأمن المفرط للقوة». وكذلك، وصفت وزارة الخارجية الأميركية حقوق الإنسان في أذربيجان، بأنها «رديئة». وقالت إن الرئيس علييف، حليف كيسنجر، وبيكر، وتشيني، وسواهم، احتفظ بالسلطة من خلال انتخابات «لم تستوف المقاييس الدولية لانتخاب ديموقراطي بسبب المخالفات الكثيرة والخطيرة». وجاء في اتهام وزارة الخارجية، أنه جرى في أذربيجان «تقييد لحق المواطنين في تغيير حكومتهم سلميّاً؛ تعذيب وضرب للأشخاص الموقوفين؛ توقيفات اعتباطية واعتقالات، خصوصاً في صفوف المناوئين السياسيين؛ ظروف سجن قاسية ومهدِّدة للحياة؛ استخدام مفرط للقوة في تفريق المظاهرات؛ [و]أمان الشرطة من العقاب». وحددت أيضاً أن «أعضاء في القوى الأمنية ارتكبوا الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان». وبرغم ذلك، أنفقت الحكومة الأميركية ملايين الدولارات لنشر بلاكووتر في البلاد بهدف معلن هو دعم قدرات الجيش الأذربيجاني، بما في ذلك إنشاء وحدات صيغت على غرار أكثر القوات الأميركية الخاصة نخبةً، وهي مغاوير البحرية. وكما مع حلفاء آخرين ملائمين للإدارة، قُيّمت أذربيجان لفائدتها في ضمان أرباح النفط، وكمقر انطلاق محتمل لحروب مقبلة. وقوّى عقد بلاكووتر في البلاد موطئ قدم الولايات المتحدة في منطقة ستزداد أهميتها بالنسبة إلى السياسة الأميركية، وقامت الشركة بالإعلان عن المكشوف عن عملها في أذربيجان، كنموذج في السعي إلى مزيد من الأعمال. واستنتج الصحافي تيم شورّوك أن «مشروع بلاكووتر في أذربيجان يشكل دليلاً واضحاً على أن المقاولين عبروا خط كونهم مرتزقة محضاً، ليصبحوا شركاء استراتيجيين مع المجمّع العسكري ـ الصناعي».

الفصل الثاني عشر

رجل بلاكووتر في تشيلي

في الوقت الذي كافحت فيه إدارة بوش وفشلت في بناء «ائتلاف المريدين» من بين الأمم لغزو العراق واحتلاله، قامت المؤسسات العسكرية الخاصة التي استخدمتها واشنطن لدعم حملتها في العراق بعمليات تجنيد محمومة حول العالم، وغالباً في دول لقوى الجيش والأمن فيها سجل وشهرة مرعبان في مجال حقوق الإنسان. وإلى جانب العمال من مختلف البلدان النامية ـ والكثير من دولهم عارضت الحرب بقوة ـ الذين استخدمتهم هاليبرتون وبكتل وفلوور وغيرها من مؤسسات «إعادة البناء» الضخمة، فإن شركات المرتزقة في العراق أعطت، في شكل كبير، للاحتلال طابعه «الدولي» أو المتعدد الجنسيات. وإذ لم تتمكن الولايات المتحدة من إقناع الكثير من الحكومات بنشر قوات في العراق، فإنها تمكنت، بالتأكيد، من إغراء رعاياها بوعود بمعاشات «خيالية»، أكبر بكثير مما يمكنهم كسبها في بلدانهم. وعلى عكس بعض المؤسسات العسكرية الخاصة العاملة في العراق ـ التي تعاقدت مع عمال عراقيين بمعاشات رخيصة لتشغيل مشاريع أمنية ـ، نُظر إلى بلاكووتر بوصفها شركة أمن نخبوية بسبب عقدها البارز في حماية كبار المسؤولين الأميركيين وعدد من مقرات الاحتلال الإقليمية. إلا أنه، بينما شجّعت بلاكووتر هذه النظرة إليها، في كل من بغداد وواشنطن، على أنها شركة غاية في الاحتراف، وأميركية بالكامل، تدعم بروح وطنية دولتها في الحرب، فإنها شرعت، بهدوء، في جلب مرتزقة من قطاعات مريبة لملء وظائف عقودها الأمنية المتزايدة باطراد في العراق.

إن تدريب الولايات المتحدة قوات أجنبية لدعم عمليات سرّية وسياسات قمعية مكشوفة، يكاد لا يكون جديداً، خصوصا في أميركا اللاتينية. فعلى امتداد

العقود الستة على وجودها، درّبت كلية الأميركتين الحربية التابعة للولايات المتحدة (أعيدت تسميتها في ٢٠٠١ كلّية نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني)، أكثر من ٦٠ ألف جندي أميركي لاتيني «على التقنيات المناهضة للتمرد، والتدريب على القنص، وتكتيكات التحقيق». واستناداً إلى منظمة العفو الدولية، فإن كلّية الأميركتين الحربية «حازت سمعة سيئة في التدريب والتثقيف للعناصر العسكريين الأميركيين اللاتينيين الذين مضوا في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في بلدانهم... واستخدمت كلية الأميركتين الحربية كرّاسات سَوّقت للتعذيب، والابتزاز، والخطف، والإعدام». ونفخت الولايات المتحدة أيضاً، خلال الثمانينيات والتسعينيات، سعير «حروب قذرة»، بقيامها سرّاً بالتسليح والتمويل والتدريب لفرق موت أو جيوش قامعة لسحق حركات شعبية اعتبرتها واشنطن تهديداً لمصالحها. وشهد احتلال العراق استخداماً واسعاً للقطاع الخاص الذي قام بتدريب قوى أجنبية. وأصبحت بلدان أميركية لاتينية سبق أن كانت ضحايا لفرق الموت، التي رعتها الولايات المتحدة، وللسياسات القمعية ـ التي عارضت شعوبها وحكوماتها غزو العراق في ٢٠٠٣ ـ، ساحات التدريب الجديدة ومراكز التجنيد للمرتزقة المجندين في حرب العراق.

ومن بين أكبر فرق الجنود غير الأميركيين الذين تم استيرادهم إلى العراق، هناك الكوماندوس التشيليون السابقون، وبعضهم تدرب أو خدم في ظل نظام الديكتاتورية العسكرية الوحشية للجنرال أوغوستو بينوشيه. والقصة التي تروي كيفية وصول نحو ألف تشيلي إلى العراق موجودة، بطرائق متعددة، في قصة الضابط السابق في الجيش التشيلي الذي تم التعاقد معه للقيام بعمليات التجنيد لبلاكووتر في تشيلي: خوسي ميغيل بيزارّو أوفايي[1]. عمل بيزارّو، وهو مدافع شغوف عن بينوشيه، مترجماً للجيش الأميركي في أميركا اللاتينية في التسعينيات، قبل أن يصبح ضابط ارتباط بين أكثر من دزينة من الحكومات الأميركية اللاتينية والشركات الأميركية المصنّعة للأسلحة. ومع بدء الغزو

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن كل معلومات سيرة حياة خوسي ميغيل بيزارو والاستشهادات به، مأخوذة من مقابلة أجراها المؤلف في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.

الأميركي للعراق في ٢٠٠٣، اكتشف بيزارّو «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، وأصبح، تقريباً بين ليلة وضحاها، خبيراً في تجنيد المئات من المرتزقة الأميركيين اللاتينيين القليلي الكلفة لها ولغيرها من الشركات العسكرية الخاصة العاملة في العراق. «لا يمكن، من وجهة نظر أميركية لاتينية، تصديق روايتي»، قال بيزارّو في مقابلة مطوّلة استغرقت ساعتين ونصف الساعة. «أما من وجهة نظر أميركية فهي قصة النجاح الأميركي».

وبيزارّو، الذي يُفضّل أن يُدعى «مايك»، يحمل جنسية مزدوجة من تشيلي والولايات المتحدة، كونه وُلد في ١٩٦٨ في لوس أنجليس، حيث عمل والده في شركة أفلام باراماونت، فناناً يرسم شخصيات الرسوم المتحركة. وعمل والده أيضا سائقاً في «يو.بي.أس.»، ووالدته أمينة صندوق في بنك أوف أميركا. وبعد وقت قصير على فوز المرشح الرئاسي الاشتراكي سالفادور أياندي بالرئاسة في تشيلي في ١٩٧١، وأصبح أول رئيس دولة ماركسي منتخب في نصف الكرة الأرضية هذا، عاد آل بيزارّو إلى مسقط رأسهم سانتياغو. وبعد ذلك بسنتين، تمت الإطاحة بحكومة أياندي في انقلاب مدعوم من الولايات المتحدة جاء إلى السلطة بواحد من أسوأ ديكتاتوريي العالم شهرة. ولفهم أهمية تجنيد بلاكووتر لمرتزقة تشيليين لنشرهم في العراق ـ وتجنيد مدافع عن أوغوستو بينوشيه بوصفه دليل بلاكووتر ـ، من الضروري فهم دور الحكومة الأميركية في تشيلي على امتداد العقود الأربعة التي سبقت غزو ٢٠٠٣ للعراق.

سبق لأياندي أن كان سيناتوراً تشيلياً لخمس وعشرين سنة، عندما شرع في حملته الرئاسية. وتركزت حملة حركته «الوحدة الشعبية» على تعهدات بتحسين حياة الملايين من التشيليين الفقراء[1]. في الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، فاز أياندي بالكاد ـ لكن بحرية ونزاهة ـ بالمعركة الرئاسية الحامية المنافسة التي دعمت فيها الأحزاب اليمينية، و«السي.آي.أيه.»، وشركات إقليمية كبرى، منافسَ

(١) يمكن إيجاد واحدة من أكثر الروايات شمولاً للدور الأميركي في تشيلي في كتاب بيتر كورنبلوه المفصّل في شكل لا يعقل، Peter Kornbluh, *The Pinochet File: A Declassified Dossier on Atrocity and Accountability*, The New Press, New York, 2003.

بشراسة. كان أياندي قد تحدى، بعبارات وزير الخارجية دين راسك، عقداً «من الجهود السرّية الخفية»، لـ «خفض حظوظ أن تصبح تشيلي أول دولة أميركية تنتخب رئيساً شيوعياً صراحة». دقّ فوز أياندي، وهو لحظة تاريخية في سياسات أميركا اللاتينية، ناقوس الخطر في بنية السلطة في واشنطن وفي شركات أميركية كبرى مثل بيبسيكو، وأناكوندا كوبر، و«آي.تي.تي.»، التي دعمت منافس أياندي. وسلكت إدارة البيت الأبيض في عهد نيكسون على الفور مخططاً سرياً على سكّتين لمنع تنصيب أياندي، أو لقلب حكومته إذا تولّت السلطة.

إلا أن الكونغرس التشيلي صدّق بأغلبية ساحقة تولي أياندي الرئاسة، وسارع الزعيم الاشتراكي إلى تطبيق برنامجه، الذي عُرف بـ La via Chilena al Socialismo («الطريقة الاشتراكية التشيلية»). وقد تضمن تأميم الصناعات الكبرى، وتطبيق أنظمة الصحة والتربية التي تشرف عليها الحكومة، وإعادة توزيع الأراضي، وحملات لمحو الأمية، وبرامج توزيع الحليب مجاناً للأطفال. كما استأنف أياندي العلاقات الدبلوماسية مع كوبا في تحدّ لواشنطن، وتقرّب من زعيم كوبا فيدل كاسترو الذي أمضى أشهراً في تشيلي ـ أياندي.

في خلال رئاسة أياندي القصيرة الأمد، عملت إدارة نيكسون ـ بتعاون مع الشركات الأميركية الكبرى ووسائل الإعلام القوية في سانتياغو ـ بقوة على زرع القلاقل في داخل تشيلي، وعزلها اقتصادياً. وفي برقية إلى واشنطن، أفاد السفير الأميركي إدوارد كورّي قوله للسلطات التشيلية: «لن يُسمح لبرغي أو عزقة بالوصول إلى تشيلي في ظل أياندي. سنعمل كل ما في وسعنا للحكم على تشيلي والتشيليين بأقصى درجات الحرمان والفقر». وأصدر نيكسون، في غضون ذلك، توجيهاً مفاده أنه على الولايات المتحدة «إن تجعل الاقتصاد [التشيلي] يصرخ». وبحلول ١٩٧٣، استحوذ على البلاد تضخم هائل وإضرابات حركتها الولايات المتحدة، بينما دعمت واشنطن حملة إعلامية داخل تشيلي تهدف إلى وضع اللوم على حكومة أياندي، وصولاً في النهاية إلى إسقاطها.

صبيحة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، نسق الجنرال بينوشيه ـ القائد

الأعلى للجيش ـ عملية عسكرية كبرى طوّقت قصر لا مونيدا الرئاسي. وفي تسجيل إذاعي لبينوشيه يعطي فيه التعليمات لجنوده خلال الانقلاب، سُمع الجنرال يقول «اقتلوا ابن الكلبة وتخلصوا من القمامة». وبعيد التاسعة صباحاً ـ وأصوات الأسلحة النارية والقنابل تُسمع في الخلفية ـ توجه أياندي إلى الأمة من واحدة من الإذاعات القليلة التي بقيت تعمل: «لأنه علي أن أقوم بخيار تاريخي، فسأبذل نفسي لأكون وفيّاً لشعبي»، قال أياندي. «يمكنني أن أوكد لكم أنني على يقين بأن البذور التي زرعناها في الضمائر الأبية لآلاف وآلاف التشيليين، لن تُمنع من النمو». وفي غضون ساعات، كان سلفادور أياندي قد مات ـ زُعم أنه انتحر ـ، وبدأت واحدة من أظلم حقبات تاريخ البلاد. وجاء في برقية سرّية من غرفة الأوضاع في البيت الأبيض، مؤرخة بعد يومين من الانقلاب، أن [الحكومة الأميركية] «ترغب في إيضاح رغبتها في التعاون مع الطغمة العسكرية ودعمها بأي طريقة مناسبة»؛ «إننا نرحب بتعبير الجنرال بينوشيه عن رغبة الطغمة العسكرية في تمتين الروابط بين تشيلي والولايات المتحدة».

وسارعت الطغمة العسكرية، بدعم من واشنطن، إلى حل الكونغرس. وأُعلن بينوشيه رئيساً. كما طاردت قوات الطغمة الآلاف من مؤيدي أياندي ومن «المشكوك في تأييدهم الشيوعية». اقتيد الآلاف إلى مدينة تشيلي الرياضية ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣: أُعدم المئات، وتعرض الآلاف للتعذيب. لم يُعرف قط عدد التشيليين الذين قُتلوا في أول أيام نظام بينوشيه، لكن محطة «السي.آي.أيه.» في سانتياغو أفادت أنه بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر «تعرض أربعة آلاف للموت من جراء الانقلاب وما أعقبه من عمليات تنظيف». بعد ذلك بأربعة أيام قدّرت «السي.آي.أيه.» العدد بأنه يتراوح ما بين ألفين وعشرة آلاف. وبحسب ورقة إيجاز سرّية حُضّرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لوزير الخارجية هنري كيسنجر، بعنوان «الإعدامات التشيلية»، فإن الطغمة ذبحت نحو ١,٥٠٠ مدني، مُنزلة إعدامات فورية بحق ما بين ٣٢٠ و٣٦٠ منهم». «في خلال ١٧ عاماً من الديكتاتورية البطاشة، سيكون الجيش التشيلي مسؤولاً عن مقتل، واختفاء، والموت أثناء التعذيب، لنحو ٣,١٩٧ مواطناً، مع آلاف آخرين تعرضوا لانتهاكات وحشية، مثل التعذيب، والتوقيف الاعتباطي،

والمنفى الإجباري، وغير ذلك من الإرهاب الذي ترعاه الدولة»، كما كتب الباحث المحقق بيتر كورنبلوه في كتابه الذي هزّ الأرض «ملف بينوشيه» *The Pinochet File*. وفي غضون أسابيع على الانقلاب، أنشأ بينوشيه قوة شرطة سرّية أعطيت سلطة تصفية أي من أعداء نظامه وإعدامهم كلّهم. وبلغت الطغمة حداً من الصفاقة ـ واثقة من دعم الولايات المتحدة لها ـ بحيث إنها قتلت مواطنين أميركيين في تشيلي واستهدفت منشقين تشيليين، من أمثال وزير خارجية أياندي، أورلاندو لوتوليير، في العاصمة الأميركية واشنطن نفسها. فقد قُتل لوتولييير ومساعده الباحث الأميركي، روني كاربن موفيت، في انفجار سيارة ملغومة في ١٩٧٦، على بعد ١٤ مجمع بناء من البيت الأبيض.

وبالرغم من الأدلة الحاسمة على وحشية الطغمة التشيلية، يبقى خوسي ميغيل بيزارّو، مُجنّد بلاكووتر، مدافعاً قوياً عن بينوشيه والانقلاب الدموي الذي أوصله إلى السلطة. وجادل بيزارّو بـ «أنها تماماً الحرب على الإرهاب نفسها» التي شنتها إدارة بوش. «أعتقد أنه حدث جهد رئيسي من قبل الجيش التشيلي، والبحرية التشيلية، وسلاح الجو التشيلي، للتأكد من توقيف الكثيرين من الناس لاستيضاحهم فوراً. لكن القليلين من الناس بقوا قيد التوقيف الفعلي بعد ثلاثة أو أربعة أسابيع على الانقلاب العسكري». وقال بيزارّو إن الإعدامات الجماعية لم تحصل. لم ينف وجود حكومة عسكرية في تشيلي، لكنه شدد على أن «الزعم باستشراء الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والزعم بوجود ديكتاتورية عسكرية واقعية وفعلية، هما مجرّد كذبة».

نشأ بيزارّو فخوراً بتشيلي بينوشيه، تراوده أحلام الخدمة في الجيش التشيلي: «لدي صورة لي وأنا في الخامسة وفي يدي بندقية بلاستيكية، بحيث إنني ـ وهذا مضحك ـ لم أُرد أن أصبح أي شيء سوى ضابط في الجيش». وبالرغم من الفظائع الموثّقة جيداً التي ارتُكبت في ظل نظام بينوشيه في تشيلي، قال بيزارّو «مضحك لأنني أمضيت هذه السنين السبع عشرة من الحكم العسكري أعيش في سانتياغو. لم أشاهد قط جنوداً يطلقون النار، أو يقومون بعمليات توقيف، أو قتل، أو يقومون بأي عمل خاطئ بأي طريقة، أو شكل، أو أي

أسلوب». وقال إن «مزاعم» إشراف بينوشيه «على انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى مؤسساتي»، ليست «إلا كذباً محضاً ومختلَقاً». ورسم بيزارّو بدلاً من ذلك، صورة لبينوشي بوصفه رجلاً أعاد الديموقراطية إلى تشيلي، وسحق الشيوعية، وطارد كوبيين من حكومة فيدل كاسترو تسرّبوا إلى تشيلي، بعد انتخاب أياندي، بوصفهم «مستشارين». وبالنسبة إلى مزاعم التعذيب الجماعي، قال بيزارّو إن هذا أيضاً لم يحدث، مضيفاً إن التحديد التشيلي للتعذيب متسامح. وعندما سئل إذا عرف هو شخصياً بأحدٍ ما تعرّض للتعذيب، استذكر قصة رواها صديق للعائلة اقتيد والده في ١٩٧٣ عندما كانوا في وسط حفلة شواء، «وعندها داهمنا الجيش وأخذوا والدي سجيناً. استبقوه ٤٨ ساعة، ثم رموه في إحدى الطرق الرئيسية». وقال بيزارّو إن الوثائق الحكومية الرسمية حددت أن ٢,٨٧١ شخصاً قُتلوا في ظل الديكتاتورية، مضيفاً «الديكم، بعد ثلاثة أعوام في العراق، أقل من ثلاثة آلاف إصابة». واعترف، قطعاً، «بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في تشيلي، لكنه شدد على أنها ارتُكبت على يد «الشرطة السرّية، ومجموعات صغيرة جداً من المسؤولين الفاسدين». قال إنه جرت انتهاكات لحقوق الإنسان «بالمقاييس التشيلية». «لكن، بالمقاييس الكولومبية، أعني، لست أدري، إنها نزهة».

كان بينوشيه، بحسب بيزارّو، «وطنياً عظيماً محاطاً بمستشارين غير مدرّبين، مدنيين وعسكريين ضعفاء في ما يتعلّق بالعلاقات العامة، وما يتعلّق بالصورة الدولية. إنها العلاقات العامة مرة أخرى. فكل ما قام به كان صحيحاً. بنى الجسور، وأنشأ المدارس، وأوجد فرص عمل جديدة. كان ينقل نموذج الولايات المتحدة. متّن علاقاتنا مع الولايات المتحدة. حارب الشيوعية، وحارب الفساد، وحارب الإرهاب. قام تماماً بالأمور الصحيحة التي يُفترض بكل رئيس القيام بها. وبرغم ذلك، تلقى استشارة سيئة في ما يتعلق بالعلاقات العامة لأنه لم يفهم أهمية جلب الصحافة ووسائل الإعلام إلى صفّه. لم يفهم عبارة الشفافية. فلم يكن لدينا ما نُخفيه». ووصف بيزارّو ذلك بأنه «تقويمه السلبي لبينوشيه».

بالرغم من أن أياندي انتُخب في اقتراع اعتُرف به دولياً، يؤكّد بيزارّو أن الانقلاب كان ضرورياً لإعادة الديموقراطية إلى تشيلي. «قرر الجنرال بينوشيه إعادة بناء الأمة، وتقسيم البلاد إلى مناطق، وإرسال مدنيين إلى شيكاغو لدراسة الاقتصاد، وتغيير النموذج الاقتصادي التقليدي التشيلي الذي استمر حتى ١٩٧٣، وعكس صورة مرآة الولايات المتحدة الأميركية. وهو بالتالي، فعل ذلك»، استذكر بيزارّو بفخر. «وبين ليلة وضحاها، في أقل من عشر سنين، تحولت هذه الدولة، دولة الموز الصغيرة، دولة العالم الثالث، لتصبح النموذج، وهي لا تزال كذلك اليوم، النموذج الاقتصادي والسياسي للمنطقة. الدولة، التي تتحدث الإسبانية، هي الأكثر استقراراً في أميركا اللاتينية». قال بيزارّو إن الحكومات المدنية التي أعقبت نظام بينوشيه، خشيت أن يقوم الجيش التشيلي بالسيطرة مرة أخرى على السلطة، كما فعل في ١٩٧٣، إذا كانت الحكومة فاسدة. وقال إنه، نتيجة لذلك، انخرط الزعماء المدنيون في تشيلي في مراجعة تاريخية لحقبة بينوشيه بهدف تحويل القوات المسلحة التشيلية إلى شياطين «لتدمير صورة الجيش، وتصويرهم فاسدين، أغبياء، وأصحاب توجه [لإعادة] جمهورية الموز، وأي شيء من هذا القبيل، فقط لتدمير صورتهم والتأكد من عدم عودتهم إلى السلطة». وجادل بيزارّو بأن دوام هذا التاريخ مرده إلى أن «أحزاب اليمين هادئة جداً، وصامتة جداً، ومرتاحة جداً، ولم تكن همّامة ومسؤولة بما يكفي للدفاع عما جرى حقيقة، وأن تقول للناس ما جرى حقيقة في تشيلي في خلال الأعوام السبعة عشر تلك».

وفي عودة إلى ١٩٨٧، وكان بينوشيه يسيطر بإحكام على تشيلي، أنهى بيزارّو دراسته الثانوية، وتوجه مباشرة إلى المدرسة الحربية الوطنية، حيث تخرج بعد ذلك بأربع سنين ملازماً ثانياً. وفي يوم التخرّج صافح يدَ الجنرال بينوشيه، وبدأ سيرته في القوات المسلحة التشيلية. تنقّل بيزارّو بين مختلف القطع العسكرية وعمل مترجماً للجيش، يترجم للجنرالات التشيليين الذين يجتمعون مع نظرائهم الأجانب. وجعله ذلك على اتصال مع عناصر عسكريين من السفارة الأميركية في سانتياغو. وقال بيزارّو إنه، في ١٩٩٥، عقد صداقة مع ضابط أميركي بالتحديد، رفض أن يسمّيه. استمع إلى صديقه الأميركي الجديد ورفاقه

يتحدثون عن مغامراتهم عبر العالم ـ من بنما إلى حرب الخليج ـ مع الجيش الأميركي. شاهد بيزارّو أشرطة الفيديو التي تصورهم في «مغامراتهم» العالمية، وانضم إليهم في منازلهم في وجبات شواء. «أذهلني احترافهم، و«روح التآزر» لديهم، وطريقتهم في نشر الكلمات الجيدة، والأخبار السارة، وأسلوبهم في العمل. هؤلاء الفتية محاربون»، قال بيزارّو مستذكراً. «مضوا إلى حرب. ربحوا الحرب، عادوا إلى الديار، ولم يصبحوا قط، كما تعلم، مجانين أو فاقدي العقل أو غير جديرين بالثقة. إنهم أناس طبيعيون. وحفّزني كثيراً أن أفكر في أنني ربما أمكنني أن اصبح جزءاً من هذا... ربما». وطفق بيزارّو يفكّر في ترك القوات التشيلية لينضم إلى الجيش الأميركي. «أحب الجيش التشيلي»، قال. لكن «لدي الفرصة، كوني أحمل جنسية مزدوجة، في الانضمام إلى جيش دولة لها أهداف ديموقراطية المجتمع الغربي نفسها التي لتشيلي، لكنها في الواقع تقوم بنشر قواتها. شُعرت كالطبيب الذي يدرس لثلاثين سنة، ولا يطبّب مطلقاً، كائناً بشرياً واحداً. أنا محترف. أريد أن أنتشر». بعد شهر على إبلاغ رؤسائه في تشيلي، انضم بيزارّو إلى المارينز الأميركيين، «بضمانة الانتشار بعد تسعين يوماً. أحببت ذلك. كنت الفتى الأكثر سعادة».

بدأ بيزارّو سيرته العسكرية الأميركية متدرباً في باريس آيلند، في كارولينا الجنوبية، ومن ثم في مدرسة المدرعات الأميركية في فورت نوكس، كنتاكي. قال إنه عندما تخرج في ١٩٩٦، استدعاه قائد مفرزة المارينز في فورت نوكس إلى مكتبه.

«هل صحيح يا خوسي، أنك كنت ضابطاً في الجيش التشيلي؟».

«نعم، سيدي».

«هل تتحدث الإسبانية؟».

«نعم، سيدي. أفضل من الإنكليزية».

«ربما لدينا نقلة مهنية لك»، قال القائد لبيزارّو.

وبعد وقت قصير على تلك المحادثة، أُرسل بيزارّو إلى كامب لوجون في

كارولينا الشمالية قبل أن تأتيه أوامر قوة بعثة المارينز الثانية للعمل مدة ثلاث سنوات، من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، «في وحدة المارينز المتخصصة في العمليات العسكرية في أميركا الجنوبية، وتدعى أونيتاس». وقال بيزارّو إنه في الأعوام الثلاثة التالية، سافر عبر أميركا اللاتينية عاملاً مع القيادة الأميركية الجنوبية مترجماً لـ «مقدمّين، وعقداء، وأميرالات من البحرية الأميركية وسلاح المارينز يذهبون إلى أميركا الجنوبية. وسواء أرادوا الذهاب إلى اجتماع لـ ٤٨ ساعة مع القائد الأعلى لسلاح البحرية البرازيلية، أو إذا أرادوا أن يجروا تدريبات عسكرية لثلاثة أسابيع في كولومبيا، كانوا يأخذونني معهم كمترجم. كنت أذهب إلى هناك مع مقدّم، أو مع مقدم في البحرية كمترجم. وقد أحببت ذلك. كانت تلك تجربة رائعة، أكثر من جديرة بالاهتمام. ذهبت إلى كل دولة من دول أميركا اللاتينية، ما عدا بوليفيا. قصدت البرازيل، والأرجنتين، وتشيلي، والإكوادور، وكولومبيا، وفنزويلا، وسمِّ ما شئت. تمتعت متعة لم أعرفها في حياتي، أتعلم كيفية عرض السياسة الخارجية الأميركية، وسياسات الدفاع الأميركي الجوية للقوات المسلحة في أميركا اللاتينية».

بعد ثلاث سنين من العمل مع أونيتاس والقيادة الأميركية الجنوبية، قرر بيزارّو نقل خبرته إلى القطاع الخاص. وقال إنه في ١٩٩٩، «عرضت خدماتي» على صانعة السلاح الأميركي جنرال ديناميكس. وقال إن العلاقات التي أقامها خلال عمله مع الجيش الأميركي في أميركا اللاتينية، وضعته في مركز مثالي لمساعدة جنرال ديناميكس في توسيع مبيعاتها وتسويقها في المنطقة. وتذكّر بيزارّو «كنت أعرف حاجات [الحكومات الأميركية اللاتينية] للهيليكوبتر، وأنظمة التسلح... إلخ. أعتقد أنني تمكنت بدرجة ما، من فهم حاجاتها، وموازناتها، وفذلكة موازناتها... إلخ». استخدمت جنرال ديناميكس، بيزارّو. وقال إنها جعلت منه رئيس فرعها في أميركا اللاتينية: «توليت مسؤولية مبيعات مارك ١٩، وأم. كي. ١٩، وغوا ١٩، وهي قاذفات قنابل أوتوماتيكية، والصواريخ، والمدافع الرشاشة الكهربائية المحمولة جواً، والمحولة على طائرات الهيليكوبتر، والرشاشات الكهربائية الموضوعة على الهيليكوبتر». وعمل لسنة ونصف السنة

مع جنرال ديناميكس، وقال إنه جنى من الأموال والمكافآت من عمولات الأسلحة إلى حكومات أميركا اللاتينية، بحيث إنه تمكن من إنشاء شركته الخاصة. «أدركت أنني أملك ما يكفي من المال لإنشاء شركتي الخاصة والعمل لحسابي بدلاً من العمل لحساب غيري».

في ٢٠٠١، شرع بيزارّو في إنشاء «رِد تكتيكا» (الشبكة التكتية)، وهي شركة ستعمل وسيطاً بين حكومات أميركا اللاتينية وصانعي الأسلحة الأميركيين. «لأن لكل حكومة من حكومات أميركا اللاتينية ملحقاً عسكرياً، وملحقاً بحرياً، وملحقاً جوياً، وملحقاً للشرطة في مبان مستقلة بالفعل، إذا ضربنا عددهم بـ ١٦ دولة، ١٦ دولة مقابل أربعة ملحقين عسكريين لكل دولة، فإن ذلك شكّل سوقاً كبيرة، وكبيرة جداً بالنسبة إلي»، قال بيزارّو. و«هكذا نذهب إلى السفارة الأرجنتينية، على سبيل المثال. صباح الخير، اسمي مايك بيزارّو. أنا مواطن أميركي، وأيضاً مواطن تشيلي. أتحدث لغتين، وصاحب ثقافتين. أنا أعرف بالتحديد، يا سيدي الأميرال، ما أنت تبحث عنه. أنت تبحث عن غواصات، وطوربيدات، ورادارات، وأنظمة اتصال إلكترونية... إلخ». وفي النهاية تقريباً، أقام بيزارّو علاقة، مع كل ملحق دفاعي وعسكري لدول أميركا اللاتينية «الصديقة»، واشتهر بأنه الفتى الذي يجب أن تلجأ إليه الدول الأميركية اللاتينية التي تبحث عن شراء أنظمة أسلحة متخصصة من شركات الدفاع الكبرى.

نفى بيزارّو بحدة أنه تاجر أسلحة، وسخر من هذا التصنيف. وقال إنه بالأحرى يبيع «استخبارات أعمال» لمسؤولين أميركيين جنوبيين اعتبر أنهم يدفعون له أساساً ليقوم بوظائفهم. قال بيزارّو «إن الملحق العسكري هو بتحديد المعنى هبة، مكافأة، ترقية، وإجازة في واشنطن. ولا يُفترض بك العمل في الواقع... هذا في العالم اللاتيني. إنه العالم اللاتيني. بالنسبة إلينا، إذا كنت جنرالاً وتمت ترقيتك إلى جنرال كبير، تحصل على إجازة سنة، إجازة مدفوعة مع كامل عائلتك في واشنطن العاصمة. ولهذا ـ ولأنني أعرف ذلك ـ إذا كان لديك شخص يمكنه القيام بالعمل نيابة عنك مقابلة بضعة آلاف من الدولارات شهرياً، أو أقل من ذلك، فإن هذا يشكل مزية كبرى. كان ذلك جذاباً جداً

لهم». وقال بيزارّو إنه عمل مع ملحقين عسكريين في «كل» دولة من دول أميركا اللاتينية على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، «يبيعهم المعلومة» عن المكان حيث يمكنهم شراء مختلف أنظمة الأسلحة، والعتاد العسكري، والرادارات، وقطع الغيار. . . وحتى البنادق. وباع بيزارّو أيضاً خدماته لشركات الدفاع والأسلحة ـ في كل من الولايات المتحدة وأوروبا ـ التي تبحث عن منفذ إلى أسواق أميركا اللاتينية. وهو سيقول لهذه الشركات «حسناً، لنقل إنكم تدفعون لي عشرة آلاف دولار في الشهر، لفترة ثلاثة أشهر، وسأعطيكم ما يكفي من المعلومات وما يكفي من استخبارات الأعمال، بحيث يعرف بائعوكم بالضبط أيَّ أبواب يقرعون، وإلى أي ضابط يُفترض بهم التوجه، وماذا؟ وكم؟ وحتى متى؟».

قال بيزارّو إنه كسب ما يكفي من المال من بيع «استخبارات الأعمال»، بحيث إنه قرر أوائل ٢٠٠٣ «الانسحاب من الشركة والتمتع بالمال، والتمتع بوقتي الحر». وشرع بيزارّو، متخلّياً عن الأعمال اليومية في «رِد تكتيكا» لشركائه في العمل، يكتب لمجلة ألمانية متخصصة في التكنولوجيا العسكرية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وبينما الولايات المتحدة تستعد لغزو العراق، اتصل منتج في «سي.أن.أن.» باللغة الإسبانية ببيزارّو، وطلب منه المجيء إلى مكتب الشبكة في واشنطن وتقديم طلب إلى مركز محتمل مع الشبكة كمعلّق على الحرب. وقال بيزارّو بعد الاختبار الذي أُخضع له «عرضوا علي وظيفة بدوام كامل طوال زمن الحرب. لذا، وضعوني في فندق، وهو فندق تابع لـ «السي.أن.أن.»، في مقر المحطة الإخبارية الأبرز في العالم، في أتلانتا، على مقربة من منزلي، لمدة شهر، إضافة إلى الشهر السابق في واشنطن. وأعني أنني كنت أظهر مرات كثيرة في اليوم، بحيث اعتقدوا أنه من الضروري أن أكون «غب الطلب». ولهذا أعطوني معاشاً كاملاً». في هذه الاثناء، كانت «رد تكتيكا» تسير «بالقيادة التلقائية». وقال بيزارّو إنه إبان وجوده في أتلانتا، عقد صداقة مع الجنرال المتقاعد وسلي كلارك، القائد الأعلى السابق لحلف شمال الأطلسي، والمرشح الديموقراطي المقبل، في ٢٠٠٤، للانتخابات الرئاسية،

الذي كان أيضاً يجري تعليقات وتحليلات لـ «السي.أن.أن.». «أنا أخجل من قول هذا»، قال بيزارّو متذكراً، «لكن، إذا كنت في حاجة إلى السؤال، وإذا جاءني سؤال من الحضور، أو سؤال رئيسي ذو مغزى، كنت أذهب وحسب إلى مقهى «السي.أن.أن.» الإنكليزية»، حيث يستشير كلارك عن التحليل الذي يجب عرضه على الهواء. وسيستخدم بيزارّو تحليل كلارك في تعليقه الخاص على «السي.أن.أن.» بالإسبانية. «أحب هذا الشخص»، يقول بيزارّو عن كلارك، ويكرر: «أحب هذا الشخص».

استمر عمل بيزارّو بدوام كامل مع «السي.أن.أن.» بالإسبانية حتى نهاية نيسان/أبريل، عندما عاد إلى الاهتمام بـ «رد تكتيكا». وبينما كان احتلال العراق جارياً، أخذ يذهب إلى المعارض العسكرية والعروض، باحثاً عن أعمال جديدة. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٣، ذهب بيزارّو إلى معرض للبحرية الحديثة في كوانتيكو، فرجينيا، حيث استرعت انتباهه في أحد الأكشاك، امرأة «جميلة جداً». وتبين، بحسب قول بيزارّو، أنها مندوبة «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، وهي ضابطة شرطة سابقة مكلفة بيع أنظمة استهداف من بلاكووتر. لم يسبق لبيزارّو أن سمع ببلاكووتر، وشرع في محادثة مع المندوبة الجذابة حول قيام «رد تكتيكا» بالمساعدة على تسويق أنظمة بلاكووتر. ويستذكر بيزارّو أن نظام بلاكووتر كان «رائعاً، في شكل لا يُصدّق. قلت لهم إنه في إمكاني مساعدتكم على بيع ذلك في أميركا اللاتينية». وبعد سؤاله عن أوراق اعتماده، اقترحت المندوبة أن يسافر بيزارّو إلى منشأة بلاكووتر في مويوك. وما سيراه بيزارّو في هذه الرحلة سيبدّل حياته.

وفي وصف زيارته الأولى إلى بلاكووتر صيف ٢٠٠٣، في الوقت الذي كانت فورة المرتزقة تشق طريقها في العراق، يتحدّث بيزارّو بحماسة طفل يصف هدايا عيد الميلاد لأصدقائه في المدرسة. «أصبح شعري مشتعلاً»، قال متذكّراً. «إنه جيش خاص في القرن الحادي والعشرين. شركة خاصة، بتدريبها الخاص، وقواتها الخاصة لحماية المنشآت الأميركية في منطقة حرب. بدا الأمر كأنه مشهد في فيلم «دكتور نو»... إنه أشبه بفيلم. إنها منشأة عملاقة مع حقل التدريب المديني الخاص بها. إنها مدينة صُوَرية، حيث يمكنك التدرّب بالذخيرة الحية،

أو بكرات الطلاء، مع الآليات، مع الهيليكوبتر. يا إلهي، إن لذلك وقعاً في النفس، رائعاً جداً... جداً». فكّر بيزارّو أساساً في أنه ذاهب إلى حقل إطلاق نار وتدريب مضخّم، لكن عندما وصل إلى هناك، «شاهدت أناساً من شتى أنحاء العالم يتدربون هناك: مدنيين، عناصر عسكريين، عناصر من الجيش، من البحرية، من المارينز، من سلاح الجو، من الإنقاذ الجوي. واه، الأمر أشبه بقاعدة عسكرية خاصة».

وقال بيزارّو «تخليّت في غضون خمس ثوان عن فكرة مساعدتهم على بيع أنظمة التهديف». وأخذ يحلم كيف يمكنه أن يتلاءم مع هذا المسرح السينمائي الذي لا يُصدَّق. قال بيزارّو إنه لم يشأ هدر فرصته، ولذلك «أبقيت فمي مطبقاً». لكنه تصوّر في رأسه تزويد بلاكووتر بقوات تشيلية. «لم أشأ أن أظهر بمظهر حقيبة اليد المتنقلة»، قال. «كان ذلك أثناء غداء. كما لو أنني ربما، في إمكاني الحصول على ما يكفي من مغاوير البحر التشيليين، وما يكفي من مغاوير الجيش التشيلي، وما يكفي من كوماندوس سلاح المارينز التشيلي، وأنا أعرف مدى احترافهم، وهم في عز شبابهم، وهم متقاعدون حديثاً، مع عشرين أو ١٥ سنة من الخدمة الفعلية، ويعملون كحراس في السوبر ماركت. أعني، في إمكاني، نظرياً، أن آتي بشيء ما». وقال بيزارّو إنه، بعد زيارته الأولى إلى بلاكووتر، «أمضيت بضعة أسابيع أتحدث هاتفياً إلى أناس في تشيلي. اتصلت بهم من واشنطن. اتصلت ببعض المقدّمين، وببعض الروّاد المتقاعدين. سألتهم: «هل يمكنك جمع مئة كوماندوس؟ هل يمكنك جمع مئة مغوار؟ هل يمكنك جمع مغاوير بحر يتكلمون لغتين في غضون نحو أسبوعين؟». وجاءت الإجابات متناقضة: «نعم، لا، حسناً. يمكنني جمع عشرين». أجابني شخص آخر: يمكنني جمع سبعة. يمكنني جمع ٢٥». أدت الاتصالات الهاتفية إلى اجتماعات في سانتياغو مع مسؤولين عسكريين، لكن بيزارّو قال إن الاستقبال لم يكن بهذه الحماسة. سمع الشيء نفسه مراراً وتكراراً: «يبدو ذلك غير شرعي»؛ «يبدو وسخاً»؛ «لا يبدو الأمر على ما يرام»؛ «كلا، لسنا مهتمين»؛ «ستفشل». لكن بيزارّو قال إن هذه الأجوبة «كانت في الواقع تُشعلني أكثر. كنت مقتنعاً بأنني أفعل صواباً».

أكد بيزارّو أن السبب الرئيسي الذي جعله يعتقد ذلك، هو أنه كان يتحدث بانتظام مع دوغ بروكس، رئيس اتحاد عملية السلام الدولي، وهي مجموعة تجارة عسكرية خاصة، تشكل بلاكووتر اليوم عضواً بارزاً فيها. «لا يبدو لي [بروكس] أنه ابن زنى شرير غير شرعي»، قال بيزارّو مستذكراً. «تراءى لي أنه شاب محترف. وقال لي إن ذلك شرعي تماماً. وأعني، أنني أمضيت عدداً لا يُحصى من الاجتماعات مع أصدقائه في مكتبه. وأعني، أن كلينا يعيش في واشنطن. وبعدما اقتنعت بأنني أقوم بما هو شرعي، وبما هو صائب، عندها اتخذت قراري: لن يوقفني شيء». وفي رسالة الكترونية، اعترف بروك بأنه اجتمع «بضع مرات» مع بيزارّو، لكنه قال إنه «لا يذكر أنه تمت مناقشة شرعية» خطة بيزارّو. وفي النهاية، وبعد «مئات الاجتماعات»، قال بيزارّو إنه عثر على أناس من المجتمع العسكري التشيلي يؤمنون بفكرته في توفير قوات تشيلية للشركات الأميركية: «اجتمعت مع العقيد المناسب، ومع المقدم المناسب، ومع الأميرال المناسب، ومع العناصر المتقاعدين المناسبين». استخدم بيزارّو ورفاقه مؤسسة موارد بشرية تشيلية خاصة للمساعدة على تجنيد الرجال لمخططه. وعندما شعر بأن الأمر ممكن، عاد إلى الولايات المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ليقدم عرضه إلى بلاكووتر. قال إنه تحدث إلى رئيس بلاكووتر، غاري جاكسون. «غاري لم يحب المشروع»، يستذكر بيزارّو. طردني من مكتبه بلباقة، على غرار «هاي، لا مجال. لن نقوم بهذا. إنه مجرد أمر جنوني جداً. اخرج من هنا»». ثم تدبّر بيزارّو، كما يقول، اجتماعاً مع إريك برانس في مكتب برانس في فرجينيا. وعلى ما يرويه بيزارّو، فإنه دخل المكتب وقال برانس «من أنت بحق الجحيم؟».

«اسمي مايك بيزارّو. هل لنا بخمس دقائق، سيدي؟».

«لديك ثلاث»، ردّ برانس.

قال بيزارّو إنه قدم إلى برانس عرضاً على «الباور بوينت» حول القوات التشيلية التي يريد تزويد بلاكووتر بها. وفي غضون لحظات، يستذكر بيزارّو، راقت الفكرة لبرانس. «أتعرف ماذا؟»، استذكر بيزارّو بإثارة، «عندما كان

[برانس] مغواراً بحرياً كان في تشيلي». وقال إن برانس ينظر نظرة تقدير عالية إلى القوات التشيلية. و«هكذا، فإنه عرف مغاوير البحرية التشيليين. ولديه أصدقاء هناك. أدرك احترافنا، وتوجيه تدريبنا، ومدى إتقان عناصرنا المجندة للغتين، ونوعية ضباطنا». واستذكر بيزارّو قول برانس «اسمع يا مايك، لقد أقنعتني. إذا أمكن الحصول على مغوار بحر تشيلي واحد، مجرد مغوار واحد، للعمل من أجلي، فإن الأمر يستحق ذلك. هيا وأثِرْ إعجابي». قال بيزارّو إن برانس أخبره له وهو يغادر مكتب فرجينيا، «ما إن تصبح جاهزاً للتجربة، اتصل بنا. سأرسل بضعة مقيّمين» إلى تشيلي. وفي اليوم التالي، كان بيزارّو على متن طائرة عائداً إلى سانتياغو.

ومع وصوله إلى تشيلي، تحرّك بيزارّو سريعاً. أقام وشركاءه في العمل شركة أسموها «غروبو تكتيكو»، واستأجر مزرعة في كاليرا دي تانغو، جنوب سانتياغو، حيث يمكنه استعراض الجنود المحتملين. وكان المدير التجاري لدى بيزارّو هو هرمان برادي ماكيافيّو، نجل هرمان برادي روشي، وزير الدفاع السابق في عهد بينوشيه. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وُضع إعلان في صحيفة «إل مركوريو» التشيلية اليومية الرائدة: «شركة دولية تبحث عن ضباط عسكريين سابقين للعمل في الخارج. ومن المفضل أن يكونوا من الضباط، أو نوّاب الضباط، وأعضاء سابقين في القوات الخاصة، وأن يكونوا في حالة صحية وبدنية جيدة، ومتمكنين من الإنكليزية المبسّطة. وثائق التقاعد (إلزامية). (تقديم الطلبات) من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من ٨:٤٥ ق.ظ. إلى ٥ ب.ظ.». وبينما أخذ مقدمو الطلبات بالتقدم لإجراء المقابلات مع بيزارّو وزملائه، انتشر الخبر بأنه يتم عرض معاشات تصل إلى ثلاثة آلاف دولار شهرياً، وهي أعلى بكثير من الأربعمئة دولار شهرياً للجندي في تشيلي[1]. وأبلغ جندي سابق تقدّم بطلب للحصول على الوظيفة، الصحيفة التشيلية، «لا ترسيرا»، «أبلغنا أن شركة أمن أجنبية تحتاج إلى زهاء ٢٠٠ ضابط عسكري

(١) المقابلة مع بيزارو، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.

سابق للعمل كحراس أمنيين في العراق». وقال آخر «أتمنى الحصول على هذه الوظيفة. فهم يدفعون ٢,٥٠٠ دولار، وقالوا لي إن العمل يستلزم الذهاب إلى العراق لحراسة عدة منشآت وآبار للنفط». ولم يستغرق الأمر طويلاً حتى غرق بيزارّو في فيض من الطلبات من ضباط تشيليين متقاعدين، أو حتى من أولئك الذين يودّون التقاعد ليتمكنوا من الانضمام إلى القوة الخاصة الجديدة.

وقبل أن يدرك ذلك، صار في حوزة بيزارّو أكثر من ألف طلب عليه أن يختار من بينها[١]. لكن، ما إن أخذ يحرز تقدّماً، حتى أخذت الصحافة التشيلية تفيد عن نشاطاته. وظهرت تقارير تزعم أن قائداً بحرياً تشيلياً، خرق، على ما يبدو، الإجراءات العسكرية، وأعلن للجنود عن عرض العمل، بينما اتهم بعض المشرّعين الاشتراكيين زملاء بيزارّو باصطياد رؤوس الجنود. وفي غضون أيام على ظهور الإعلان في الصحيفة، أخذ نواب تشيليون يطالبون بالتحقيق في قضية بيزارّو. وأفادت «لا ترسيرا» بعيد ظهور مشروع بيزارّو إلى العلن، «أعاد المشرّعون التذكير بأن وزارة الدفاع ـ وليس شركة خاصة ـ هي الجهاز الوحيد الذي يمكنه، بناءً على طلب من الأمم المتحدة، اختيار عناصر عسكرية في الخدمة الفعلية لدعم «قوات السلام» في تلك البلاد. وبالتالي، فإن أي وسيلة أخرى هي غير قانونية». وردّ يومها بيزارّو بأن نشاطاته «شرعية في شكل مطلق وشفافة». وذكّرت الصحافة التشيلية أيضاً بجدل حصل في ٢٠٠٢، عندما نقلت صحيفة «جورنال دي برازيل» البرازيلية عنه ادعاءه، أن المدرسة الحربية في تشيلي تدرّس خطة يقوم بموجبها ٢٦٠٠ جندي من الولايات المتحدة، وتشيلي، والأرجنتين، والأوروغواي، والإكوادور، وبيرو، بالتدخل، تحت رعاية الأمم المتحدة، في معركة كولومبيا مع القوات المسلحة الثورية في كولومبيا. واضطرت وزارة الدفاع التشيلية إلى إصدار تكذيب علني، الأمر الذي نشأ عنه وضع مربك بين تشيلي وكولومبيا. وسرت أيضاً همهمات في تشيلي بأن بيزارّو يعمل مع «السي.آي.أيه.»، واستذكر برزارّو بتهكم، «واضح أن مايك بيزارّو

(١) مقابلة المؤلف مع بيزارو، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.

عميل لـ «السي.آي.أيه.»، وتدعمه «الأف.بي.آي.»، والقوى الامبريالية للولايات المتحدة. وواضح أنه يعمل للرئيس بوش... وهناك أقاويل بأنه يذهب أيضاً إلى مرزعة الرئيس بوش في تكساس. أعني أن هذه الرويات (سخيفة) وتعبّر عن جهل مطبق».

في خضم هذا كله، شق بيزارّو طريقه إلى الأمام. وعمل وزملاءه بحماسة منقطعة النظير في مزرعتهم لغربلة عدد الرجال الذين سيعرضونهم على مقيّمي بلاكووتر، من ألف إلى ثلاثمئة[1]، اشتروا عشرات البنادق «الوهمية» المصنوعة من المطاط والسيراميك للتدريب وطلوها باللون الأسود. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، جهّز بيزارّو رجاله الثلاثمئة، واتصل بإريك برانس. «نحن على أهبة الاستعداد»، قال لبرانس. «أَرسلْ جماعتك». وقال إن برانس أبلغه أنه متجه إلى سويسرا، لكنه أعطاه رقم هاتف غاري جاكسون الخلوي. ولأن برانس على علم بموقف جاكسون من المشروع، طلب برانس من بيزارّو أن ينتظر بضع دقائق قبل الاتصال بجاكسون، بحيث يتسنى له إطلاع رئيس بلاكووتر. واستناداً إلى ما يتذكّره بيزارّو «اتصلت بغاري. واضح أن غاري لم يكن سعيداً». وقال إن جاكسون أبلغه، «حسناً، لقد تحدثت للتو مع إريك. إنها مضيعة لعينة للوقت. (لكن،) سأرسل مقيّميَّ الثلاثة إلى هناك، لكن من الأفضل لك يا مايك أن تفي بوعدك لأن هذا مضيعة كاملة للوقت، وكلام من هذا بلا معنى». «كان سلبياً جداً»، يقول بيزارّو، «لكن هذا هو غاري».

في العودة إلى المزرعة في تشيلي، توجّه بيزارّو إلى الرجال الثلاثمئة الذين اختارهم وزملاءه ليخضعوا لتقييم بلاكووتر. «سيُجري المقيّمون الأميركيون مقابلات معكم. سيطرحون عليكم أسئلة أساسية»، قال للجنود التشيليين. «سيختبر هذا مستوى مهارتكم في القيادة، ومستوى ذكائكم، وجودة تدريبكم... إلخ.، وقدراتكم الجسدية». وقال بيزارّو إنهم سيقسَّمون إلى ثلاث مجموعات، واحدة لكل من المقيّمين الأميركيين الثلاثة. «سيكون هناك مئة

---

(١) المقابلة مع بيزارو، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.

شخص لكل أميركي. وسيستغرق ذلك أساساً النهار بكامله. لذا، عليكم التحلي بالصبر. لا يمكنني أن أقطع أي وعود. إذا استطعنا التأثير في هؤلاء الأشخاص، فربما، ربما، يتم استخدامنا للعمل في العراق في حماية القنصليات والسفارة». وقال بيزارّو إن مقيّمي بلاكووتر وصلوا إلى تشيلي في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. «كانوا ثلاثتهم من مغاوير البحرية السابقين. أشخاص مؤثرون بطول ستة أقدام، بأجسام ضخمة، ممتازة، ومحترفون جداً»، يستذكر بيزارّو. «ثلاثتهم يتحدثون لغتين. أعني أنهم مؤثرون للغاية. قيّموا ثلاثمئة شخص» في ثلاثة أيام. «قفلوا عائدين إلى الولايات المتحدة، وكانت تلك أطول ١٤ يوماً في حياتي، لأنه، طوال أربعة عشر يوماً، لم ترد أي أخبار، من أي نوع، من بلاكووتر».

في غضون ذلك، ازداد الجدل في تشيلي حول نشاطات بيزارّو. وقال بيزارّو إنه، قبل بضع ساعات على وصول مقيّمي بلاكووتر إلى المزرعة، جاءت إحدى محطات التلفزة التشيلية وانتهت إلى تصوير النشاطات هناك. وقال إن التلفزيون الوطني في تشيلي اتهمه بأنه «يدرّب جيشاً خاصاً»، تحت إشراف أناس من الجيش الأميركي. «أظهرني الملحق الإخباري كأنني نوع ـ من النسخة اللاتينية ـ لأرنولد شوراتزينغر. إنه لأمر سخيف». واستذكر الجدل الذي دار مع والدته عبر الهاتف. قال إن «عائلتي كانت تبكي على الهاتف. اتصلت والدتي: مايك، ما الذي تفعله؟ ستذهب إلى السجن. كلا، يا أمي. إنها بندقية وهمية. بدت حقيقية جداً. إنك تتهاوى. لم أستطع أن أتصور أنه حتى صديقتي طردتني». وبالرغم من الجدل المتصاعد وصمت بلاكووتر، تمسك بيزارّو بالأمل في أن خطته ستنجح.

ثم، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قال بيزارّو إنه تلقّى رسالة الكترونية من غاري جاكسون: «نحن مستعدون. عليك ان تأتي بمئة شخص في شباط/فبراير ليتم تقويمهم في الولايات المتحدة». وقال بيزارّو إنه اختار «أفضل مئة شخص» لديه، واستعد للتوجه إلى كارولينا الشمالية. احتُجز الجنود التشيليون مدة ٤٨ ساعة في تشيلي قبل رحيلهم، ولم يُسمح لهم بالاتصال بعائلاتهم. مضوا إلى السفارة الأميركية في سانتياغو التي أعطتهم على الفور تأشيرات لدخول متعدد.

وفي ٤ شباط/فبراير، وصل بيزارّو و٧٨ جندياً تشيلياً إلى مويوك «للتقييم». وشدد بيزارّو على أن التدريب «غير قانوني. لا يمكنك التدريب. لقد تم تقييمهم». وقال «تم تقييم كل منهم على مهاراته بالإنكليزية، ومهاراته الطبية، والإسعافات الأولية، والرماية بالبندقية، والرماية بالمسدس، ومهارات قيادة الآليات، ومهارات الاتصالات، والقيادة». وتأثر بيزارّو بصفة خاصة بأحد التدريبات التي استخدم فيها مقيّمو بلاكووتر دمى جنود لعرض مختلف السيناريوهات التي يمكن أن تحصل في العراق، وطرحوا الأسئلة على التشيليين حول كيفية التعاطي مع الموقف. ويستذكر بيزارّو بإعجاب «كان ذلك ذكياً جداً، ورخيصاً جداً... لم يكلف سنتاً واحداً، لكنه اختبر رجالي فعلاً حتى النهاية». وفي النهاية، أمضت الدفعة الأولى التي تضم ٧٨ تشيلياً عشرة أيام في بلاكووتر. وقال بيزارّو إن المقيّمين «تأثروا جداً» برجاله. وقال إن واحداً فقط أعيد إلى دياره بسبب مشكلة في سلوكه.

في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أرسلت بلاكووتر جواً المجموعةَ الأولى من الكوماندوس التشيليين من كارولينا الشمالية إلى بغداد. «تم نشرهم على الفور»، قال بيزارّو. «ثم حصلتُ، في غضون ٤٨ ساعة، على عقد لمجموعة أخرى من ٧٨. وهكذا طرت [إلى بلاكووتر] من جديد في نهاية شباط/فبراير مع المجموعة الثانية». ويستذكر بيزارّو بفخر كبير أن صحيفة تشيلية أجرت مقابلة مع غاري جاكسون ـ الذي قال إنه شكك كلياً في المشروع ـ في اليوم الذي غادرت فيه المجموعة الأولى من التشيليين إلى العراق، قبل الموعد المحدد. «أحسنوا صنيعاً في شكل لا يُعقل وهم محترفون للغاية»، قال جاكسون لصحيفة «لا ترسيرا». و«لذا، فإنهم يغادرون اليوم في رحلة تنطلق صباحاً إلى الشرق الأوسط». وقال جيم سيرافسكي، مدير التدريب في بلاكووتر، إن الانتشار حصل سريعاً لأن الكوماندوس التشيلي لم يكن في حاجة إلى مزيد من التدريب يتعدّى الذي تلقوه في القوات المسلحة التشيلية. وقال «معرفتهم توفّر لهم المهارات الضرورية ليقوموا بما عليهم القيام به في مهمات مختلفة». واستذكر بيزارّو «كان العناصر التشيليون في المجموعة الأولى على درجة عالية من التدريب، كان معدل أعمارهم ٤٣ عاماً... إنهم كوماندوس محنكون جداً».

ما إن أصبحت القوات التشيلية في العراق، حتى تم تكليفها مهمة «حماية ثابتة» لمبان ـ بصفة عامة مقرات وزارة الخارجية أو منشآت السلطة الموقتة للائتلاف ـ يقول بيزارّو. نُشرت المجموعة الأولى من التشيليين في السماوة، حيث قال بيزارّو إنهم حرسوا مبنى السلطة الموقتة للائتلاف، بالإضافة إلى المكتب الإقليمي في الديوانية. وتوجهت الدفعة الثانية مباشرة إلى فندق في الحلّة تم تحويله إلى مبنى للاحتلال. وحرسوا أيضاً مقر السلطة الموقتة للائتلاف في مدينة كربلاء الشيعية المقدسة. «إننا وثقون من أنفسنا»، قال الضابط السابق في الجيش التشيلي كارلوس وامغنيت لصحيفة «لا ترسيرا». «هذه المهمة ليست بالشيء الجديد علينا. فهي، بعد كل شيء، توسع آفاق خبرتنا المهنية العسكرية». وقال عنصر المارينز السابق جون ريفاس للصحيفة، «لا أشعر بأنني مرتزق». سافر بيزارّو إلى العراق مرتين لمراقبة رجاله المتعاقدين مع بلاكووتر، وبقي في البلاد شهراً كاملاً، سافر خلاله إلى كل الأماكن «من بغداد إلى البصرة» التي نُشر فيها التشيليون. «حققنا نجاحاً. نحن لا نستفيد من الموت، ولا نقتل أناساً»، قال بيزارّو. «نحن لا نطلق النار، ولا نعمل في الشوارع المكشوفة. إننا نوفّر خدمات أمنية ثابتة. لا نحتك مع الشعب العراقي، ولا نقوم بالدوريات في الشوارع، ولا نحتك مع العراقيين، أو نتحدث، أو نتدخل في أي طريقة، أو وسيلة، أو أي شكل، مع المدنيين في العراق». لكن، على ما أفاد به الصحافي لويس إ. ف. نيفاير، بعيد وصول التشيليين إلى العراق، فإن «الصحف في تشيلي قدّرت أن نحو ٣٧ تشيلياً في العراق هم من قدامى حقبة بينوشيه المحنكين. فالمسؤولون الحكوميون في سانتياغو تولاهم الذعر من أن رجالاً تمتعوا بالعفو في تشيلي ـ بشرط البقاء متقاعدين عن نشاطاتهم العسكرية السابقة ـ موجودون الآن في العراق».

قال بيزارّو إن تأثر بلاكووتر بالتشيليين بلغ درجة توقفت معها الشركة عن الإتيان بهم بأعداد كبيرة لتقييمهم في كارولينا الشمالية. ويقول إنه، بدلاً من ذلك، كان يأتي بعشرين منهم شهرياً إلى مجمع بلاكووتر بينما يسافر الباقون مباشرة من سانتياغو إلى الأردن، حيث يقيّمهم مسؤولو بلاكووتر في عمّان قبل

نشرهم في العراق. وقال بيزارّو «خلقنا مستوى معيناً من الراحة والاحتراف والثقة... بحيث إن بلاكووتر أدمنت علينا. وهم، أساساً، بسعر مجند أميركي سابق، يحصلون على أربعة، وأحياناً على خمسة كوماندوس تشيليين». ووصف «عطش» بلاكووتر إلى المزيد من التشيليين بأنه «عارم جداً، جداً». وفي مجمل الأمر، يقول بيزارّو إنه، على مدى سنتين وشهر، وفّر ٧٥٦ جندياً تشيلياً لبلاكووتر وغيرها من الشركات. وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٤، كان غاري جاكسون قد أصبح نصيراً علنياً للقوات التشيلية. وشرح، في مقابلة مع صحيفة «الغارديان»، أن تشيلي هي الدولة الأميركية الوحيدة التي استخدمت منها بلاكووتر كوماندوسا للعراق. «إننا نجوب أصقاع الأرض للعثور على محترفين، والكوماندوس التشيليون محترفون جداً، جداً، ويتآلفون مع منظمة بلاكووتر»، قال جاكسون. «فنحن لم نأت لنقول وحسب، أنتَ، وأنتَ، وأنتَ، تعالوا واعملوا عندنا. فقد تم تمحيصهم جميعاً في تشيلي، وجميعهم يتمتعون بخلفيات عسكرية. الأمر لا يتعلّق بصبيان كشافة». وبسبب مزاعم من المشرّعين التشيليين بأن نشاطاته غير قانونية، وأن الرجال الذين يجندهم هم من «المرتزقة»، سجّل بيزارّو مؤسسته في الأوروغواي لتفادي المشاكل القانونية في تشيلي. وهكذا، فإن عملية التعاقد كانت تتم في النهاية بين بلاكووتر وشركة أوروغوانية وهمية تدعى «نسكووين». «إنها قانونية ١١٠ في المئة»، قال بيزارّو في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. «نحن مضادون للرصاص. ولا يمكنهم فعل أي شيء لوقفنا».

إلا أن انتشار خبر استخدام الكوماندوس التشيلي من عهد بينوشيه، أثار إدانة شديدة في البلاد. فتشيلي، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عارضت الحرب في العراق. وقال الكاتب التشيلي روبرتو مانريكيز في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، «إن وجود القوات التشيلية شبه العسكرية في العراق، أثار رفضاً غريزياً لدى السكان الذين رفض ٩٢ في المئة منهم قبل ذلك بسنة، أي تدخّل أميركي في البلاد». وأثار أيضاً استفظاع ضحايا نظام بينوشيه ورعبهم. وقال تيتو تريكوت، وهو عالم اجتماع تشيلي تعرض للسجن والتعذيب على يد الديكتاتورية في عهد بينوشيه، «إنه لمقزّز للنفس أن يتم اعتبار

ضباط في الجيش التشيلي ممتازين بسبب التجربة التي حصلوا عليها خلال أعوام الديكتاتورية»[1]. فالكوماندوس التشيليون العاملون في بلاكووتر «يُقيِّمون على خبرتهم في الخطف، والتعذيب، وقتل المدنيين العاجزين. وما يجب أن يكون عاراً وطنياً، تحوّل إلى ذخر تجاري بسبب تخصيص حرب العراق. وهذا كله صار ممكناً، ليس فقط بسبب عدم الاحترام الأميركي المطلق لحقوق الإنسان، بل أيضاً بسبب أنه لم يتم إحقاق العدالة في تشيلي أيضاً. وبالتالي، فإن عناصر القوات المسلحة الذين يجب أن يكونوا في السجن بسبب الفظاعات التي ارتكبوها في ظل الديكتاتورية، يسيرون أحراراً في شوارع بلادنا كما لو أن شيئاً لم يحدث. أضف إلى ذلك، أنهم يكافَأون الآن على ماضيهم الإجرامي».

وقال الصحافي غوستافو غونزالس، إن بعض التشيليين العاملين في بلاكووتر، هم جزء من أولئك الذين أُخرجوا من الخدمة الفعلية بموجب خطة لتحديث القوات المسلحة طبّقها في الجيش قائده الحالي الجنرال لويس إميليو شايري. فشايري، على غرار سلفه الجنرال ريكاردو إيزوريبيتا، الذي حل، في ١٩٩٨، محل بينوشيه قائداً أعلى للجيش، قام بعملية تطهير «كتومة»، لكن فعّالة، مُجبِراً على التقاعد ضباطاً كباراً، وآخرين من غير ذوي الرتب ممن لعبوا دوراً في عملية القمع التي قامت بها الديكتاتورية، والتي قُتل في خلالها، أو اختفى نحو ثلاثة آلاف شخص».

وبرغم الجدل المتزايد في تشيلي حول تصدير «المرتزقة التشيليين» إلى القتال في حرب عارضتها الأغلبية الكبرى من التشيليين ـ وحكومة البلاد المنتخَبة ـ، سارت أمور بيزارّو بسلاسة، وتوقّع في الصحافة التشيلية أنه سيكون لديه، بحلول ٢٠٠٦، حوالى ثلاثة آلاف تشيلي منتشرين في العراق. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وضعت شركة بيزارّو الجديدة، «غلوبال غاردز»، التي قال إنها صُممت على غرار بلاكووتر، إعلانا آخر في «إل مركوريو»، هذه المرة لتجنيد طياري هيليكوبتر وميكانيكيين لتشغيل «تاكسي جوي» لرجال الأعمال

(١) مقابلة بواسطة البريد الالكتروني، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.

الآتين إلى العراق والذاهبين منه. وأفادت «لا ترسيرا» أنه سيُدفع ١٢ ألف دولار في الشهر للطيارين، بينما سيكسب الميكانيكيون نحو أربعة آلاف دولار. وفي غضون ساعات، أرسل أربعون طياراً وسبعون ميكانيكياً نبذات عن خبرتهم وسِيَر حيواتهم.

لكن، عندها ارتكب بيزارّو خطأً رهيباً في التقدير.

تشعّب بيزارّو في أواخر ٢٠٠٤، في عز عمليته، عن بلاكووتر، وأخذ يعمل في الوقت نفسه مع منافستها المباشرة، تريبل كانوبي. «بدأت تريبل كانوبي تطلب مني المئات والمئات من القوات الخاصة التشيلية السابقين لأمن ثابت [في العراق]»، استذكر قائلاً. ولرغبته الشديدة في توسيع أعماله، قال بيزارّو إنه زوّد الشركة بأربعمئة حارس تشيلي. «كان ذلك مزيجاً سيئاً. لم أدرك قط كم أن [بلاكووتر وتريبل كانوبي] تكرهان بعضهما البعض». وعندما عرفت بلاكووتر بأمر الصفقة مع تريبل كانوبي، قال بيزارّو إن جاكسون أبلغه بإنهاء الشراكة معه. «قال لي غاري إنه شعر بالخيانة، وإنه لا يمكن مسامحة ما أقدمت عليه. لم يكن في إمكانه مسامحتي، ولا العفو عني، وخاصة أنني خنت ثقته، وخاصة أيضاً، أنه الشخص ـ وهذا صحيح في شكل ما ـ الذي ساعدني أساساً على إنشاء شركتي الخاصة». وقال بيزارّو إنه يأسف شديد الأسف لتهاوي عقده مع بلاكووتر، مشيراً إلى أن الرجال الذين زوّد بلاكووتر بهم كانوا جنوداً «من الصف الأول»، «ممتازين، يتكلمون لغتين بطلاقة، وعناصر سابقين في القوات الخاصة»، بينما اهتمت تريبل كانوبي برجال أرخص سعراً من «الصف الثاني»، «عناصر عادية سابقة من المشاة من ذوي المهارات اللغوية المحدودة والخبرة العملانية المحدودة». وبالرغم من ذلك، قال بيزارّو إن بلاكووتر لم تجدد عقودها معه. «انتهى بي الأمر بخسارة بلاكووتر»، استذكر بخيبة ظاهرة. «بلاكووتر شركة رائعة». وزيادة في نكء الجراح، استخدمت بلاكووتر في شكل مستقل، ومباشرة، بعضاً من كوماندوس بيزارّو التشيليين. وقال بيزارّو إنه بالرغم من «خيبة أمله ببلاكووتر»، فإن «الأخبار السارة هي أن [التشيليين] يجنون المزيد من المال».

واصل بيزارّو، بعد خسارته عقود بلاكووتر، توفير الجنود لتريبل كانوبي، وبووتس أند كوتس، وهي شركة من تكساس، متخصصة في مكافحة نيران آبار النفط. وأصبح كوماندوس بيزارّو التشيليون يُعرفون باسم «الكتّع السود» Black Penguins، وهو اسم يقول إن بلاكووتر أطلقته على رجاله «لأننا نأتي من أرض من منطقة المحيط المتجمد الجنوبي. من أرض الثلوج. أناس قصيرو القامة جداً، وسمر البشرة كثيراً، يتحركون ببطء، وكاملو التجهيز. وأطلقوا علينا اسم الكتّع». واعتبر بيزارّو ذلك علامة لقواته. وطوّر شعاراً حول هذا المفهوم. وقال أيضاً إن «الكتّع السود» كانت بمثابة جهد «لمضاهاة بلاكووتر». واعترف بأنه منذ تموز/يوليو ٢٠٠٥، شرعت بلاكووتر في عملية استبدال تشيلييه بقوات أردنية أرخص سعراً، «من الصف الثالث، قطعاً. لا إنكليزية... لا خبرة عسكرية رئيسية، بل مجرد مجندين أردنيين». وفي الوقت الذي ساءت فيه علاقته ببلاكووتر، قال بيزارّو إن المنافسة أخذت تشتد لأنه تم تعليق «إعادة بناء العراق»، ما يعني وجود مشاريع أقل يحميها الحراس الخاصون. وقال إن الكثير من المؤسسات أخذ يوظّف قوات أقل تدريباً وأرخص سعراً. «كنا نتنافس مع سلفادوريين، وبيروفيين، ونيجيريين، وأردنيين، وفيدجيين»، قال مستذكراً. «لم نتمكن من منافستهم. فأسعارنا كانت ثلاثة أضعاف أسعارهم».

خطة كولومبيا لبلاكووتر

في غضون ذلك، أخذت بلاكووتر في تدويل قوتها داخل العراق، وتوسّعت من اعتمادها على التشيليين، لتستخدم قوات كولومبية للانتشار في هذا البلد. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٥، أخذ جيفري شيبي، الذي عمل سابقاً في شركة الأمن الأميركية الخاصة، دينكورب إنترناشونال، يحاول تسويق القوات الكولومبية لدى الشركات العاملة في العراق. «منذ ١٤ عاماً، وهذه القوات تقاتل الإرهابيين»، كتب شيبي في إعلان على الإنترنت يسوّق لفوائد استخدام قوات كولومبية. «هذه القوات دربها مغاوير البحرية الأميركيون و[إدارة مكافحة المخدرات] الأميركية للقيام بعمليات مكافحة للمخدرات والإرهاب في أدغال كولومبيا وأنهارها». في

ذلك الوقت، كان شيبي يعرض خدمات أكثر من ألف جندي ورجل شرطة سابقين من كولومبيا، تدربوا على أيدي جنود الولايات المتحدة. وقال شيبي، وهو من قدامى سلاح الطيران الأميركي، إنه أتى بهذا المفهوم بعد زيارته إلى بغداد ومشاهدته السوق. «وزارة الخارجية الأميركية مهتمة جداً الآن للتوفير في أموال الأمن»، قال شيبي. «ولأنهم يخفضون الأسعار، فإننا نبحث عن أناس من العالم الثالث لملء المراكز». وبحسب «لوس أنجليس تايمز»، نشرت بلاكووتر في ذلك الوقت ١٢٠ كولومبياً في العراق. وبينما رفض غاري جاكسون تأكيد ذلك لـ «التايمز»، فإنه بعد سنة، في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أصبح لا يمكن إنكار استخدام بلاكووتر جنوداً كولومبيين، عندما رفع عشرات الكولومبيين أصواتهم حول ما وصفوه بغش بلاكووتر لهم في شأن معاشاتهم في بغداد.

في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٦، ادعى ٣٥ جندياً كولومبياً لديهم عقد مع بلاكووتر في العراق، في مقابلات مع مجلة «سيمانا» الكولومبية، أن بلاكووتر غبنتهم، وتدفع لهم ٣٤ دولاراً فقط في اليوم لقاء عمل يكسب فيه أندادهم الأميركيون مبالغ أكبر بقياسات كبيرة[١]. وقال النقيب المتقاعد في الجيش الكولومبي استيبان أوزوريو، إن القصة بدأت في كولومبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥: «كان ذلك عندما التقيت برقيب قال لي: سيدي، إنهم يجندون أناساً لإرسالهم إلى العراق. إنهم يدفعون معاشات جيدة، مثل ستة آلاف أو سبعة آلاف دولار شهرياً، من دون ضرائب. لنذهب ونقدم إليهم سيرنا الذاتية. علق هذا الرقم في رأسي»، قال أوزوريو لـ «سمانا». «لم أتخيل مطلقاً في حياتي هذا الكم من المال»، قال الرائد السابق في الجيش الوطني خوان كارلوس فوريرو. «فمن لا يغريه توقّع وظيفة تكسب فيها ست أو سبع مرات ما يدفعونه لك؟». وبعد سماعه عن احتمال العمل لقاء راتب كبير في العراق، مضى فوريرو إلى مكتب تجنيد في بوغوتا لتقديم سيرته. كان اسم الشركة «آي.دي.

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن الاستشهادات من مختلف الكولومبيين الذين يتحدثون عن تجاربهم مع بلاكووتر مأخوذة من Ricardo Calderon, 'Atrapados en Bagdad,' *Semana* (Colombia), August 20, 2006.

سيستمز»، قال متذكّراً. و«هذه المؤسسة تمثل شركة أميركية تدعى بلاكووتر، وهي واحدة من أكبر شركات المقاولة الأمنية في العالم، وتعمل لحساب حكومة الولايات المتحدة». وبوصوله إلى «آي.دي. سيستمز»، قال فوريرو إنه سُرّ لرؤية عدة ضباط عسكريين سابقين، بمن فيهم النقيب أوزوريو، الذي كان على معرفة به. قال أوزوريو إن نقيباً متقاعداً من الجيش رحب بالرجال. واستذكر «قال لنا إننا سنوفّر أساساً الأمن لمنشآت عسكرية في العراق». «أخبرنا أن المعاشات هي في حدود أربعة آلاف دولار في الشهر». لم يعد الأمر يتعلق بما أشيع عن معاش بسبعة آلاف دولار، وبرغم ذلك، «فإن المبلغ كان محترماً».

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قال الرجال إنه طُلب منهم الالتحاق بمخيم تدريب في مدرسة الفروسية شمال بوغوتا، حيث قالوا إن عناصر عسكرية أميركية سابقة أعطت دورات تتراوح بين عرض موجز عن العراق كبلد وعن «العدو»، فاستخدام السلاح، إلى سلسلة من اختبارات الرمي. وقال مسؤول حكومي كولومبي لـ «سيمانا»، إن الجيش قدّم «خدمة» بإعارة إحدى قواعده لعملية التدريب. وأضاف المسؤول لـ «سيمانا»، «إنها شركة تدعمها الحكومة الأميركية طلبت تعاوناً من الجيش يقضي بالسماح باستخدام منشآت عسكرية بشرط عدم تجنيد عناصر في الخدمة الفعلية». وبعد التدريب، قال الرجال إنه طُلب منهم أن يكونوا مستعدين للانتشار لحظة إبلاغهم بذلك. إلا أن الاتصال من «آي.دي. سيستمز» لم يأت إلا في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، بأن بلاكووتر جاهزة لتجنيدهم في العراق. لكن بدلاً من أربعة آلاف دولار، قيل لهم إنهم سيتلقون ٢,٧٠٠ دولار فقط في الشهر. وبالرغم من أن ذلك كان مخيباً للآمال، فإنه ظلّ مالاً، أكبر بكثير مما يجنيه الرجال في كولومبيا. وقال الرائد فوريرو إنه في منتصف إحدى الليالي أُعطوا عقوداً لتوقيعها، وطُلب منهم أن يكونوا في المطار في غضون أربع ساعات. «لم تتسن لنا قراءة العقود»، قال مستذكراً. «وقّعنا وحسب، وهرعنا، لأنهم عندما أعطونا إياها أبلغونا أنه علينا أن نكون في المطار في غضون أربع ساعات. وبما أن كل شيء تم على عجل، بالكاد تسنى لنا الوقت لتوديع أُسرنا، وتوضيب حقائبنا، والتوجه إلى إلدورادو [مطار

بوغوتا]». في خلال الرحلة إلى بغداد التي حملتهم إلى فنزويلا، فألمانيا، فالأردن، أتيح للرجال الوقت أخيراً لقراءة العقود التي وقعوا عليها وحسب. ويستذكر فوريرو «عندها لاحظنا أن شيئاً ليس على ما يرام، لأنه يقول إننا سنتقاضى ٣٤ دولاراً في اليوم، ما يعني أن معاشنا سيصبح ألفاً، وليس ٢,٧٠٠ دولار».

وبوصول الكولومبيين إلى بغداد، طرحوا على الفور مسألة معاشهم مع المسؤولين عنهم، وطُلب منهم البحث في ذلك لاحقاً. وعلموا في بغداد أنهم سيحلّون مكان مجموعة من الجنود الرومانيين المتعاقدين مع بلاكووتر. «عندما انضممنا إلى هؤلاء الرومانيين سألونا عن المبلغ الذي تم التعاقد معنا عليه، وقلنا لهم ألف دولار». أصيب الرومانيون بالصدمة. وقالوا «ما من أحد في العالم يأتي إلى بغداد بألف دولار فقط». وأضافوا إنه يُدفع لهم أربعة آلاف دولار للعمل نفسه. وقال الكولومبيون إنهم اشتكوا إلى كل من بلاكووتر و«آي.دي. سيستمز»، وقالوا إنه إذا لم يُدفع لهم على الأقل الـ ٢,٧٠٠ الموعودة في الشهر، فإنهم يريدون العودة إلى كولومبيا. «عندما بلغنا القاعدة أخذوا منا بطاقات سفر العودة. جمعونا معاً، وأبلغونا أننا إذا أردنا العودة فعلينا القيام بذلك بوسائلنا الخاصة»، استذكر النقيب أوزوريو. «أبلغونا أن من يريد العودة يمكنه ذلك، لكننا لم نكن نملك بيزو واحداً، ومن أين لنا أن نحصل في بغداد على عشرة أو ١٢ مليون بيزو ثمن تذكرة سفر إلى كولومبيا؟». وقال إن المسؤولين «هددوا بإخراجنا من القاعدة وتركنا في الشارع في بغداد، حيث المرء عرضة للقتل، أو، في أفضل الحالات، للخطف». واتصل الرجال البائسون بصحافيين من «سيمانا»، الذين أفادوا عن حالتهم. وقال فوريرو للمجلة «نريد من الرجال الذين يجندونهم في كولومبيا، أن يعوا الواقع، ولا يسمحوا لأنفسهم بأن يُخدَعوا». وادعى آخر «خدعتنا الشركة لنعتقد أننا سنجني المزيد من المال». وأكد نائب رئيس بلاكووتر أن الكولومبيين يتقاضون القليل الذي ادعوه، لكنه قال إن ذلك نتيجة شروط التعاقد التي تم تعديلها أخيراً. «هناك تغيير في العقد. ينتهي عقد، ويتم استدراج العروض لأمر مهمة آخر. وبالتالي،

فإن الأرقام تختلف»، قال تايلور. «لقد وقع كل كولومبي بمفرده على عقد بـ ٣٤ دولاراً في اليوم قبل توجههم إلى العراق». وزعمت بلاكووتر إنها عرضت إعادة الرجال إلى بلادهم بعدما اشتكوا في شأن أجورهم.

العمل كالمعتاد

وبينما تفجّرت سوق المرتزقة الدولية التي تخدم الحروب الأميركية في العراق وأفغانستان، جرى، بما يكاد يكون بين ليلة وضحاها، عبر أميركا اللاتينية، الكشف عن معسكرات تدريب وعمليات شبيهة بعلميات بيزارّو في تشيلي. في أيلول/سبتمر ٢٠٠٥، انتشر خبر معسكر تدريب سرّي في منطقة ليباتيريكوي الجبلية البعيدة في هندوراس على بعد ١٥ ميلاً غرب تيغوسيغالبا، أدارته مؤسسة مركزها شيكاغو تدعى يور سولوشنز، وزُعم أن رئيسها هو أنخل منديز، وهو جندي سابق من الولايات المتحدة. وفي الثمانينيات، استخدمت «السي.آي.أيه.» قاعدة الجيش في ليباتيريكوي ساحة تدريب للكونترا النيكاراغويين، ومقراً للكتيبة ٣١٦ السيئة السمعة، وهي فرقة موت هندوراسية تدعمها الولايات المتحدة ومسؤولة عن القتل السياسي الواسع النطاق وأعمال التعذيب في الثمانينيات، عندما كان جون نيغروبونتي سفيراً للولايات المتحدة في هندوراس. بعد ذلك بعقدين، استخدمتها شركة أميركية خاصة لتحضير الجنود الهندوراسيين للعمل مع شركات مرتزقة أميركية في العراق. «شرح المدربون لنا أن الجميع سيكونون أعداء لنا حيث نذهب، وأنه علينا أن ننظر إليهم بهذه الطريقة، لأنهم سيريدون قتلنا، والغرينغو gringos أيضاً»، قال متدرّب غير معروف. و«لذا، كان علينا التخلي عن العواطف عندما يتعلق الأمر بقتل أحد ما، حتى لو كان طفلاً». كان الكثيرون من الهندوراسيين الذين جندتهم يور سولوشنز، من بين الجنود الذين أرسلتهم بلادهم إلى العراق في ٢٠٠٣. وسحبت الحكومة الهندوراسية، من ثم، هؤلاء الجنود وسط معارضة داخلية واسعة للحرب، ومباشرة بعد الإعلان أن نيغروبونتي سيصبح السفير الأميركي الجديد في العراق. وفي أيلول/سبتمبر، تم الكشف عن أن هندوراس

لم تكن الوحيدة التي أجرت فيها يور سولوشنز عقوداً. فقد ضم معسكر التدريب أكثر من مئتي تشيلي يستعدون للانتشار في العراق.

من بين التشيليين العاملين مع يور سولوشنر في الإشراف على العملية في هندوراس، كان أوسكار أسبي، وهو شريك عمل مع بيزارّو، سبق وترأس الوحدات التشيلية في بغداد بموجب العقد مع بلاكووتر في ٢٠٠٤. وقال أسبي، وهو كوماندوس سابق في المارينز والبحرية التشيليين، عن الوقت الذي أمضاه في العراق، «شعرت بخطر أكبر في تشيلي عندما قمت بعمليات خطرة جداً». ويُتهم أسبي في تشيلي بالتورط في قتل مارسيلو بارّيوس، الطالب الجامعي والناشط الذي قُتل في ١٩٨٩. ويدّعي المدافعون عن حقوق الإنسان أن ذلك كان اغتيالاً سياسياً، برغم أنه لم تتم إدانة أحد. وعندما علمت السلطات الهندوراسية بأمر المعسكر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبأن تشيليين دخلوا البلاد بتأشيرات سياحية، أمر وزير الخارجية الهندوراسية دانيال راموس التشيليين بمغادرة البلاد، قائلاً إن الدستور الهندوراسي يمنع التدريب العسكري والأمني للأجانب على أرضه. «من الأفضل للأجانب أن يغادروا البلاد»، أعلن راموس في مؤتمر صحافي، «وإلا فسنضطر إلى استخدام إجراءات أكثر جديّة». لم يكن هناك ما يوحي بأن ليور سولوشنز أي علاقة عمل مع بلاكووتر. وتقول التقارير إن الرجال كانوا سينتشرون في العراق مع تريبل كانوبي كجزء من عقدها لتوفير الأمن لمنشآت أميركية. ودافع المدير العام ليور سولوشنز، بنجامين كنالس، وهو جندي هندوراسي سابق، عن التدريب في هندوراس. «هؤلاء الأشخاص ليسوا مرتزقة، كما وصفهم بعض الناس»، قال. «يحزّ هذا في النفس، لأنهم أناس محترمون لا يزعجون أحداً». أضاف إنه يتم تدريب التشيليين بوصفهم «حراساً شخصيين خاصين»، وليس «كجيش وطني». عند هذا الحد، كانت يور سولوشنز قد نجحت في إرسال ٣٦ هندوراسياً إلى العراق، وخططت لإرسال ٣٥٣ هندوراسياً آخرين إلى الخارج، إلى جانب ٢١١ تشيلياً. وذُكر أنه دُفع للرجال نحو ألف دولار في الشهر، أقل بكثير من تشيليي بيزارّو. وبدا أسبي عاصياً في ما يتعلّق بطرد يور شولوشنز من هندوراس. وقال «مهمتنا

تقضي بالوصول إلى العراق، سواء طُردنا من [هندوراس] أو لا». وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، ذُكر أن يور سولوشنز أرسلت ١٠٨ هندوراسيين، و٨٨ تشيلياً، و١٦ نيكاراغوياً إلى العراق، في يوم واحد فقط. وأفيد عن عمليات مماثلة تجري في نيكاراغوا والبيرو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، فرضت الحكومة الهندوراسية ٢٥ ألف دولار جزاءً على يور شولوشنز لانتهاكها قوانين العمل في البلاد. «فُرض الجزاء لأن الشركة كانت تدرّب مرتزقة، وأن يكون المرء مرتزقاً هو شكل من أشكال انتهاك حقوق العمل في أي بلد من البلدان»، قال المتحدث باسم الحكومة سانتوس فلورس. عند هذا الحد، كان بنجامين كانالس قد فر من البد.

أما بالنسبة إلى خوسي ميغيل بيزارّو، فقد وجه إليه المدعي العام العسكري والدو مارتينز، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تهمة «تنظيم مجموعات قتال مسلحة وتولي وظائف تعود إلى القوات المسلحة والشرطة بصفة غير قانونية». وتحمل التهمة في طياتها خمس سنين في السجن كحد أقصى. وردّ بيزارّو علناً قائلاً إن كل نشاطاته قانونية، وإنه يملك تصريحاً من وزارة الخارجية الأميركية بالعمل في العراق. «لسنا مرتزقة»، قال بيزارّو. «نحن حراس أمنيون دوليون خاصون. فالمرتزقة مجرمون ملاحَقون قضائياً في كل أنحاء العالم». واتهم سياسيين اشتراكيين بالوقوف وراء ما أسماه حملة «تشويه سمعة»، واشتكى «من عدم وجود قوانين هنا في تشيلي تسمح برفع دعوى بتهمة القدح والذم». وأكد أنه لم يخرق أي قوانين، ولم تتم إدانته بأي جرائم أو انتهاكات.

قال بيزارّو إنه، حتى أواخر ٢٠٠٦، لم يؤخذ أي إجراء بحقه، وبدا غير قَلِق من احتمال تعرضه لمشاكل قانونية في المستقبل. واستمر في تشغيل غلوبال غاردز، وفي توفير الجنود لترييل كانوبي وغيرها من الشركات في العراق. لكن ذلك كان بعيداً كل البعد عن «حمى الذهب» التي كانت في أوج شراكته مع بلاكووتر، والتي انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مع انتهاء صلاحية آخر عقوده مع الشركة. وفي ٢٠٠٦، كان «الكتّع السود» التابعون لبيزارّو يعملون في المقرات الإقليمية الأميركية في البصرة وكركوك، بالإضافة إلى حماية مكاتب

تريبل كانوبي في بغداد[1]. وقال إنه عمل أيضاً على «سبر إمكانات العمل في باكستان وأفغانستان»، وإنه على استعداد ما إن يتبلّغ ذلك لاستئناف شراكته مع بلاكووتر إذا ما طلبت منه الشركة ذلك. ووصف بيزارّو ما يقوم به بأنه «أفضل طريقة لكسب العيش»، وقال إنه ينتظر بفارغ الصبر أن تستأنف الولايات المتحدة عمليات «إعادة الأعمال» في العراق، التي قال إنها ستعيد الحياة إلى «سوق» الأمن الخاص. «سنجلس متحفزين، وننتظر أن تعيد الحكومة الأميركية خلق المناخ السياسي لإعادة بناء العراق، ونحن نعتقد بقوة أن المسألة مسألة أشهر، وليس مجرد سنين، ليدرك الشعب الأميركي أنه يتحتّم على الولايات أن تعيد بناء تلك الأمة»، قال بيزارّو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. «وإعادة الاعمال، تعني دخول ٤٠٠ شركة مدنية»، ستتطلب كلها عمليات أمنية كبيرة من شركات كهذه.

وبالنسبة إلى تيتو تريكوت، السجين السياسي التشيلي السابق وضحية التعذيب، فإن استخدام الولايات المتحدة تشيليين وجنوداً آخرين من بلدان ذات سجّلٍ فظيع وسيئ في مجال حقوق الإنسان، ليس «شيئاً جديداً». لكنه قال إن «هناك شيئاً فاسقاً كثيراً في شأن تخصيص حرب العراق واستخدام المرتزقة. فاعتماد الخدمات من الخارج، أو إعادة التلزيم، هي محاولة لخفض النفقات ـ مرتزقة العالم الثالث يحصّلون أقل من نظرائهم من العالم المتطور ـ وزيادة الأرباح، بمعنى: دع الآخرين يخوضوا الحرب من أجل الأميركيين. وفي كلتا الحالتين، لا أهمية قط للشعب العراقي. ونزع صفة الإنسانية هذه عن العدو هي بالتحديد ما يجعل الأمر أكثر سهولة بالنسبة إلى الشركات الخاصة والحكومة الأميركية لتجنيد المرتزقة. وهي بالضبط الاستراتيجية نفسها التي استخدمها الجيش التشيلي لتدريب عناصر الشرطة السرّية، وتجعل من السهل القضاء على مناوئي الديكتاتورية. وبعبارات أخرى، فإن المرتزقة التشيليون في العراق يقومون بالعمل كالمعتاد»[2].

---

(١) مقابلة، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.

(٢) مقابلة بالبريد الالكتروني، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.

الفصل الثالث عشر

«بغايا الحرب»

بينما خططت بلاكووتر لتوسع أعمالها في أعقاب كمين الفلوجة، وقامت بتدويل قوتها في العراق، كانت عائلات الرجال الأربعة الذين قُتلوا هناك في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، تبحث عن أجوبة. أرادت معرفة كيف انتهى أولادها في وسط المدينة المتفجّرة ذاك الصباح، ومواكبتهم فقط بآليتي الـ «أس.يو.في.» القليلتي الأفراد والتسليح. وتنظر العائلات كلها إلى أنفسها بوصفها عائلات أميركية وطنية، وعائلات عسكرية: أناس القوات الخاصة. واستحوذت على حياة عائلة زوفكو، بعد الفلوجة، عملية بحث لفهم حياة ابنها وموته. أمضت والدة جيري، دانيكا زوفكو، أشهراً تلمّ التفاصيل والذكريات وتجمعها مع بعضها البعض[1]. تذكّرت أحد الأسابيع في صيف ٢٠٠٣ عندما زارها جيري قبل توجهه إلى العراق. كانت أزمة الطاقة الوطنية قد تركت عائلتها من دون كهرباء في منزلها في كليفلاند، أوهايو. «توفّر لدينا الكثير من الوقت لتمضيته في المنزل وحسب: لا تلفزيون، لا راديو، لا شيء. فقط الجلوس خارجاً والتحدث». وتذكرت تبادلها الحديث مع ابنها حول عمله وسفراته. و«بينما نحن نجلس هناك، قال لي ابني جيري، إن أفضل ما يمكن المرء القيام به في الحياة، هو فرز النبات عن البذور ورؤية ما يحدث، بحيث إنه أينما تذهب لا تغلق الأبواب وراءك، حتى يكون لديك دوماً شخص يبقى هناك يمكنك الاعتماد عليه. عندما أفكّر في هذا الآن، في كل الكلام الذي قلناه، وكل ما قمنا به، فإن هذا ما يصل إليه الأمر».

---

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن كل الاستشهادات والمعلومات من دانيكا زوفكو مصدرها المقابلات التي أجراها المؤلف صيف ٢٠٠٦.

لم يبدُ لدانيكا زوفكو، في البداية، أنه يمكن وضع اللوم على أحد في موت ابنها الشنيع غير متمردي الفلوجة. ولم تتمكن من إجبار نفسها، في رد فعلها الفوري، على قراءة أي مواضيع إخبارية أو النظر إلى الصور المعبّرة. لكن لم يراودها أي شك في ذهنها حول من يتحمّل المسؤولية. وبدت بلاكووتر، من البداية، كأنها على قدر الموقف. واستذكرت دانيكا أنه في الثامنة من مساء ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، جاء إريك برانس شخصياً إلى منزل العائلة في كليفلاند، يرافقه شرطي خيّال من الولاية. «أبلغنا [برانس] أن جيري واحد من الرجال الذين قُتلوا ذلك اليوم»، قالت. «كنا مخدَّرين، مخدرين وحسب. وقال لي أيضاً إنه في ما يتعلّق به، إذا كان لأحد أن ينجو من الحرب في العراق، فإنه اعتقد أنه سيكون جيري. قال إنه شاهد جيري، والتقى بجيري، وكان في بغداد مع جيري، وإن جيري كان... بحيث إنك [لكثرة ما ردَّدا اسمه] تعتقد أنه أحب جيري فعلاً». وقالت دانيكا زوفكو إن برانس سلمهم طلباً لتعبئته بمبلغ ثلاثة آلاف دولار لنفقات جنازة ابنها، ووعد بأن جيري سيعاد قريباً إلى الديار، وأن برانس سيشارك في الجنازة شخصياً.

في ٦ نيسان/أبريل، كتب بول بريمر رسالة إلى آل زوفكو: «أريد أن أؤكّد لكم شخصياً أن جيري كان يخدم قضية شريفة. فالشعب العراقي سينجح في مسيرته نحو الديموقراطية والمجتمع الحر». وقال بريمر «كان جيري شخصاً ملتزماً، وسيبقى مصدر وحي لنا جميعاً، مدنيين وعسكريين، في العراق. بذل نفسه في الخدمة. تأكدوا من أن سلطاتنا تحقق بنشاط في مقتل جيري، وأننا لن نرتاح إلى أن تتم معاقبة المسؤولين عن هذه الجريمة الدنيئة. ستبقى عائلتكم في أفكارنا وصلواتنا بينما أنتم تواجهون هذه المأساة الرهيبة في الأيام المقبلة. وسأقوم بما يختص بي بضمان أن مساهمة جيري من أجل هذا البلد ستبقى إلى الأبد راسخة في ذاكرة الشعب العراقي [كذا]»[1]. وبعد ثلاثة أيام، أعيدت أشلاء جيري زوفكو إلى الولايات المتحدة في صندوق من الألومينيوم في قاعدة دوفر الجوية في ديلاوير. وقالت دانيكا زوفكو إن إريك برانس صدق بوعده، وجاء إلى رِقْبة الميت وشارك في الدفن.

---

(١) نسخة المؤلف.

في غضون ذلك، في تامبا فلوريدا، أقامت عائلة سكوت هلفنستون مأتماً في مدافن فلوريدا الوطنية. وقام العرّاب، قاضي المحكمة السيّارة، وليام ليفنس، برثاء سكوت «المحارب الذي أراد السلام: السلام في قلبه، والسلام في العالم». وفي نعيه في الصحيفة، كتبت عائلة هلفنستون أن «سكوت فقد حياته ببطولة وهو يخدم بلده». بعد ذلك ببضعة أسابيع، سمع رفاق سكوت في ثانوية هلفنستون بحدث في مسقط رأسه وينتر هايفن، فلوريدا، نظّمه نائب الولاية الجمهوري باكستر تراوتمان. فمناسبة «عملية تحية الجنود» كانت لتكريم الجنود من الرجال والنساء المنتشرين في منطقة الحرب، وسيحضرها نحو ثمانية آلاف شخص من بينهم السيدة الأولى لورا بوش، وشقيق الرئيس حاكم ولاية فلوريدا، جب بوش. وأمل رفاق هلفنستون أنه ستتم الإشارة إلى صديقهم القتيل، مغوار البحرية السابق، من على المنصة تكريماً لخدمته في العراق. لكن تراوتمان، المنظّم، رفض، لأن سكوت كان مقاولاً خاصاً وليس جندياً في الخدمة الفعلية. قال تراوتمان «كان ذلك من أجل الجنود الرجال والنساء الذين ليسوا هناك باختيارهم. وهذا بالنسبة إلي يشكّل فارقاً». وقال زميل الثانوية إد توايفورد «لكانوا سمّوا شوارع باسمه لو أنه كان لا يزال في الخدمة».

وجدت كاتي هلفنستون ـ وتّنغل، أنه تكاد لا تتوفر أي موارد لعائلات المقاولين الخاصين الذين قُتلوا في الحرب، وقررت أن تتصل بواحد من الأشخاص القليلين الذين تعتقد أنه في إمكانهم تفهّم ما تمر به. فتّشت عن دونا زوفكو واتصلت بها. نشأت صداقة بين المرأتين، وجمعهما البحث المشترك عن حقيقة ما حصل لولديهما. وتستذكر هلفنستون ـ وتّنغل: «في الشهرين الأولين، كنا نطير جيئة وذهاباً، مرة كل أسبوعين، وكنا هناك، تصبّر واحدتنا الأخرى. وعندما تكابد الواحدة، تأخذ عنها الأخرى، وبالعكس». «لم أنفك عن البكاء في تلك الأشهر الأولى، لمدّة سنة. بكيت كل يوم. فقد افتقدته كثيراً. لقد كان طفلي. أعرف أنه رجل كبير، مسترجل، لكنه طفلي»[1].

---

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن كل الاستشهادات والمعلومات من كاتي هلفنستون ـ وتّينغل مصدرها المقابلات التي أجراها المؤلف خلال ٢٠٠٦.

ومع نشر المزيد من تفاصيل الكمين في وسائل الإعلام، انتقلت العائلات من الحزن إلى التساؤل عن كيفية حصول ذلك كله. «لماذا كانوا من دون مواكبة؟»، تساءل شقيق جيري، توم زوفكو. «لا أصدق أن أخي كان ليفعل ذلك. فهو لم يكن مطلقاً غير محترس». وعندما اطلعت دانيكا زوفكو على تفاصيل عن مهمة الرجال في الفلوجة، قالت «لم أستطع تصديق ذلك. لم أستطع أن أصدّق أن ابني سيواكب شاحنات، ويحميها. لم يكن هذا ابني. جعلني ذلك أعتقد أنه لا، ليس هذا ابني جيري، لا بد من أنه شخص آخر. لم أستطع تخيّله يقوم بذلك. لم أستطع وحسب. حتى أننا دفنّا التابوت ولم أر الجثمان، وصدّقت كلمات أناس ـ سياسيين ومتعطشين إلى المال ـ أنه هو في داخله. ولا أزال أحلم أحياناً بأن ابني جيري موجود في مكان ما، ولا يمكنه الاتصال، أو أنه لا يملك كمبيوتراً. أعرف أن الأمر ليس على هذا الشكل. لكن، لا يمكنني إلا أن أدّعي عكس ذلك». قالت دانيكا زوفكو إن الأمور أخذت تصبح مستغرَبة عندما أعادت بلاكووتر مقتنيات جيري، وكان بعضها ناقصاً. وقالت إن جهودها للحصول على هذه الأشياء ـ أو خبر عنها ـ أحبطتها الشركة في شكل غريب. وأخذت تقرأ بعض المقالات حول الحادث، وعن صاحب العمل الغامض لابنها، بلاكووتر. «عندما تكتشف أموراً، وتبدأ في مساءلة نفسك، وعندما لا تعود تكتفي بالقول إن الأمر برعاية الله، وعندما تأخذ في التفكير في أن: حسناً دعني أكتشف الأمر، حينها تتفتح عيناك»، قالت. «وجدت أنه لا أنظمة ولا قوانين تتحكم في ما كان يفعله ابني، وأنها كانت منطقة مكشوفة، كما تعلم. عمل لشركة يمكنها أن تفعل كل ما تريد وكيفما أرادت القيام به». وأخذت تفكّر أكثر في شأن الكمين: ماذا كانوا يفعلون بالضبط في الفلوجة؟

إلا أن العائلات لم تكن الوحيدة التي شعرت بأمر مريب. ففي الواقع، في يوم الكمين بالضبط، طُرحت الأسئلة حول «من كان الذي يسير في الجوار في آليتي «أس.يو.في.» غير محميتين» في العراق. وقال العقيد المتقاعد رالف بيتر في برنامج عبر محطة «فوكس نيوز»، «علي أن أعطيكم جواباً موجعاً عن هذا.

فالأمر يتعلق إما بأكثر المقاولين جنوناً في تاريخ البشرية، وإما، بصراحة، ربما كانوا أناساً من الاستخبارات يقومون بعمل استخباراتي. لا أعلم. سبق وتحدثت عن هذا مع عقيد صديق لي موجود في منطقة الخليج الآن. وقال إذا كانوا من المقاولين، فستكون تلك عملية اختيار داروينية في العمل». وفي غضون ذلك، وعلى «أن.بي.آر.»، في اليوم التالي، خرج مراسل «نيويورك تايمز» جيفري غتلمان من الفلوجة طارحاً الأسئلة نفسها. «الأمر الغامض فعلاً، برغم ذلك، هو أن آليتين غير مُواكَبتين وغير مصفحتين ستسيران عبر وسط واحدة من أخطر المدن في العراق من دون أي حماية جدية»، قال غتلمان. «إذا أمكن حصول ذلك لأشخاص، هم، كما تعرف، جيدو التدريب، ويتمتعون بكثير من الخبرة في التعاطي مع أمور كهذه، فماذا يعني الأمر بالنسبة إلى كثيرين، مثلي، يذهبون إلى مؤسسات في أمكنة مثل الفلوجة ولا يملكون أي خلفية [أو خبرة] عسكرية؟». ودخلت مؤسسات مرتزقة أخرى في الجدال أيضاً. «لدينا سياسة في قسمنا الأمني الدولي تتطلب استخدام آليات مصفحة في كل الأوقات»، قال فرانك هولدر، من كرول لـ «فوكس نيوز». «لن نقبل بأي مهمة إلا بوجود الآليات المصفحة».

بعد ذلك بأيام، نشرت «الأوبزرفر» البريطانية تحقيقاً تناولت فيه كمين الفلوجة، بعنوان: «التهديد المقنّع: لماذا الـ «أس.يو.في.»، ليست الآلية الأخطر في العراق». وصنّف المقال الـ «أس.يو.في.» بأنها «الآلية المفضلة للاحتلال». ولاحظ مراسل «الأوبزرفر» أن «الفلوجة مركز المقاومة المناهضة للأميركيين، فحتى الشرطة فيها لا تساند الأميركيين. لا يقود الجنود الأميركيون سياراتهم كثيراً في الفلوجة. وعندما يقومون بذلك تدعمهم الهيليكوبتر والآليات الشديدة التصفيح. وقال أحد مغاوير البحرية السابقين إن كل أجنبي قُتل هنا هو غبي. فغالباً ما يُظهر الجنود القليلَ من التعاطف لأولئك الذين لا يتبعون الإجراءات المناسبة». وفي مقالة رد فعل كتبها من عمّان وبغداد البروفسور مارك ليفي في «الكريستشان ساينس مونيتور»، قال «ينظر الكثيرون هنا إلى مذبحة الأميركيين الأسبوع الماضي في الفلوجة على أنها مثيرة للشك. فإرسال مقاولين أجانب إلى

الفلوجة في آخر طراز من الـ «أس.يو.في.» مع مواكبة مسلحة ـ عبر شارع يشهد زحمة سير كبيرة ويكونون فيه، حرفياً، كبط الرماية الجالس ـ يمكن تفسيره على أنه تحريض متعمّد من واشنطن على استخدام الجيش الأميركي العنف حجة للعقاب». وغطّت المشاهد المعبّرة للتمثيل بالجثث وخطاب الانتقام المسيطر الصادر من البنتاغون والبيت الأبيض، على التساؤلات حول مهمة بلاكووتر في ذلك اليوم. لكن هذه التساؤلات لم تختف بالتأكيد. عرفت الشركة في شكل واضح أنه عليها أن تقدّم تفسيراً ما.

بعد أسبوع على الكمين، نشرت بلاكووتر نصّاً قالت عنه «النيويورك تايمز» إنه «قد يحرف اللوم بالحادث بعيداً عن بلاكووتر». «الحقيقة هي أنه تم جرّنا إلى هذا الكمين»، قال لـ «التايمز» نائب رئيس بلاكووتر باتريك، وهو ضابط عسكري محترف حائز عدة أوسمة. «لقد نُصب لنا فخ». وبحسب رواية بلاكووتر للأحداث، كما نقلتها «التايمز»، فقد «تم استدراج» الرجال الأربعة الذين قُتلوا في الفلوجة «إلى كمين جرى التحضير له بعناية من قبل رجال اعتقدوا أنهم أعضاء أصدقاء في سلاح الدفاع المدني العراقي... [الذين] وعدوا بمرور آمن وسريع عبر المدينة الخطرة، لكنهم، عوضاً عن ذلك، وبعد ذلك ببضعة كيلومترات، سدّوا الطريق فجأة، مقفلين أي طريق للنجاة من مسلّحين كانوا في الانتظار». وبالرغم من الأعمال العدائية المتزايدة في الفلوجة في ذلك الوقت، سارت «التايمز» في خط تفكير الشركة، وأفادت أنه كانت أمام القافلة «أسباب قليلة للشك». وفي رواية «التايمز»، لم تطرح أي أسئلة حول وجود أربعة رجال في مهمة بدلاً من ستة. وفي ما بدا أنه محاولة لإعطاء مصداقية لرواية بلاكووتر، أعلنت «التايمز» أن «الأمور الأولية التي توصلت إليها الشركة تدخل في الإطار نفسه لشكاوى مسؤولين أميركيين كبار حول القوات العراقية»:

في شهادة أدلى بها الشهر الماضي أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، تحدث الجنرال جون ب. أبي زيد، القائد الأميركي الأعلى في الشرق الأوسط، صراحة، عن مخاوفه في شأن قوات الأمن والشرطة العراقيين، التي أصبح عددها الآن أكثر من ٢٠٠ ألف. قال «ما من شك في أن الإرهابيين والمتمردين سيحاولون التغلغل في قوات الأمن». «نعرف أن هذا يحصل،

ونعرف أنه حصل. ونحاول القيام بما في وسعنا في ما يتعلق بتمحيص الناس». وقال مسؤولون حكوميون إن البنتاغون تلقى كذلك تقارير استخباراتية جديدة تحذّر من أن مجموعات ميليشياوية من السنة والشيعة ينهبون مخافر الشرطة العراقية في بعض المدن، ومن ثم يسلمون كلاً من الأسلحة وبزات الشرطة إلى الجموع الغاضبة.

إلا أنه سرعان ما قام واحد من أكبر المسؤولين الأميركيين في العراق في ذلك الوقت بنقض القصة، وهو نائب بريمر، جيم ستيل، الذي أُرسل سرّاً إلى الفلوجة لاستعادة الجثث والتحقيق في شأن الحادث. وبعدما اجتمع ستيل مع جون لي أندرسن من مجلة «النيويوركر» في بغداد، أفاد أندرسن أن ستيل «استنتج أنه ما من دليل إلى أن الشرطة العراقية خانت المقاولين». ودعم ذلك مالكولم نانس، ضابط الاستخبارات البحرية السابق ومستشار الـ «أف.بي.آي.» حول الإرهاب الذي رأس، في ذلك الوقت، مؤسسة أمن خاصة في العراق. «إن ضمانة [سلاح الدفاع المدني العراقي] لا قيمة لها، وبخاصة في الفلوجة»، قال نانس. و«أنت لا تثق قط بكلمة قوات محلية في مكان كهذا، خصوصاً إذا كنت تقود قافلة، كما فعل هؤلاء الناس». وقال ريتشارد بيري، وهو ضابط استخبارات بحرية سابق، عمل مع سكوت هلفنستون عندما كان لا يزال في الخدمة العسكرية، «كل ما حصل في الفلوجة في ذلك اليوم، يشكّل خطأً خطيراً. أنا ببساطة لا يمكنني أن أفهم لماذا، بحق الجحيم، كانوا يسيرون في أخطر جزء من العراق بآليتين وحسب، ومن دون مواكبة عسكرية مناسبة... كان تسليحهم خفيفاً. وبرغم ذلك سيتواجهون مع أناس يهاجمون في شكل متكرر الجيش الأميركي». وأفادت مجلة «تايم» أن «مقاولاً أمنياً سابقاً على معرفة بتكتيكات بلاكووتر العملانية، يقول إن الشركة لم توفّر لجميع مقاوليها المحاربين في أفغانستان التدريب المناسب في تكتيكات القيادة الهجومية، بالرغم من أن المهمات ستتضمن مهمات مواكبة آليات وشخصيات مرموقة. وقال هذا المصدر إن «القيادة المراوِغة وتكتيكات الكمين لم يكن ـ وأكرر، لم يكن ـ يشملها التدريب».

في غضون ذلك، أفادت «سان فرانسيسكو كرونيكل» من بغداد، أن كونترول ريسكس غروب، الشركة التي أخذت منها بلاكووتر عقد يورست سابورت سرفيسز، قد حذّرت بلاكووتر حينها من أنه من غير الآمن السفر عبر الفلوجة: «استناداً إلى مدراء كبار يعملون مع شركات أمنية أخرى في بغداد، فإن قرار بلاكووتر المضي قدماً رغماً عن ذلك، ينبع من رغبة في إثارة إعجاب زبائنها الجدد. حصل شجار كبير حول ذلك»، قال أحد المدراء، الذي طلب عدم ذكر اسمه. وقبل وقت قليل من مغادرة القافلة، قالت كونترول ريسكس، «لا تذهبوا عبر الفلوجة، فذلك ليس آمناً». لكن بلاكووتر «أرادت ان تُظهر... أنه ما من مكان خطر جداً عليهم». ورداً على ذلك، قال برتللي، المتحدث باسم بلاكووتر، «ليس مستبعداً قط أن بعض منافسي بلاكووتر سيستخدمون هذا الحادث المأساوي كمناسبة لمحاولة الإضرار بسمعة بلاكووتر، وتأمين العقود لأنفسهم».

وفي ما سيتحول إلى البيان الأكثر شمولاً الذي ستوفّره بلاكووتر عن الحادث، قال برتللي لـ «الكرونيكل»:

«بينما يستمر تحقيقنا الداخلي، نحن لسنا على علم بأي تحذير محدد جاء من أي كان، بمن في ذلك مقاولو أمن خاص آخرون، بأن الطريق التي تم سلوكها يوم ٣١ آذار/مارس ليست أكثر الطرق أماناً لوجهة القافلة. وامتلك الرجلان اللذان قادا القافلة خبرة واسعة في العراق، تسبق الرحلة التي أدت إلى الكمين، وكانا على دراية تامة بالمناطق التي تُعتبر خطرة للغاية. والرجال كلهم من مغاوير البحر وجنود القوات الخاصة الفائقي التدريب. حصل الكمين بطريقة ما كانت لتشكّل فرقاً لو وُجد المزيد من العناصر لحماية القافلة».

في غضون ذلك، شرع المراسلون المحليون «يحفرون» بحثاً عن الأجوبة في الفناء الخلفي لبلاكووتر. وبعد بضعة أشهر على نشر ذريعة بلاكووتر في «النيويورك تايمز»، ألقى جوزف نفّ وجاي برايس من «نيوز أند أوبزرفر»، مزيداً من الشك على رواية بلاكووتر. وأفادت الصحيفة في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٤، أن «مقاولين سبق أن عملوا مع بلاكووتر في العراق، شككوا في أن

الفريق تدبّر مواكبة من سلاح الدفاع المدني العراقي». «لم تكن هناك، ببساطة، ثقة بالقوة الأمنية العراقية، قال المقاولون الذين طلبوا عدم ذكر أسمائهم حماية لوظائفهم». والأهم من ذلك، أنه كانت لـ «نيوز أند أوبزرفر» مصادر داخل الشركة أثارت تساؤلات حول الظروف التي أُرسل بموجبها الرجال الأربعة إلى داخل الفلوجة:

قال المقاولون أيضاً إن فرق الأمن في عقد يورست سابورت سرفيسز امتلكت قوة نار غير كافية. وكان على الفريق الذي تعرض للكمين في الفلوجة، أن يكون فريق بلاكووتر النموذجي المكون من ثلاثة أشخاص في كل آلية، وليس اثنين، قال المقاولون. وبعد أيام على الكمين، حصلت عائلة هلفنستون على نسخة من رسالة الكترونية مؤرخة في ١٣ نيسان/أبريل [٢٠٠٤] ممن عرّفت عن نفسها بأنها كاثي بوتر، وهي امرأة من ألاسكا ساعدت على إدارة مكتب بلاكووتر في مدينة الكويت عندما كان هلفنستون هناك. معظم الرسالة المطولة تضمن تعازي. لكن بوتر قالت إن فريق هلفنستون العادي، العامل في جنوب العراق الآمن نسبياً، مؤلف من ستة أشخاص، وليس أربعة مثل المجموعة التي دخلت الفلوجة. وكتبت بوتر أيضاً أن هلفنستون ساعد على الحصول على «آليات الدعم، والإمدادات الضرورية لهذه الآليات... عندما تهاوى المخطط الأساسي للحصول على آليات مصفحة». ورفض مسؤولو الشركة القول لماذا لم تكن هناك آليات مصفحة لعقد يورست سابورت سرفيسز.

في فلوريدا، دارت كل أنواع الأسئلة في رأس كاتي هلفنستون ـ وتّنغل، والدة سكوت. وقررت في النهاية الاتصال بإريك برانس مباشرة. قالت إنه كان من السهل في شكل مفاجئ بلوغه عبر الهاتف. «قلت، أريد تقريراً عن حادثة سكوتي. وشددت: أريد نسخة عن العقد الذي وقعه معكم»، تذكرت متحسرة. «قال، لماذا؟ أجبت، أريد أن أعرف وحسب ماذا حصل. قال إنه سيرسل لي ذلك في الأسابيع القليلة المقبلة. قلت، حسناً، لقد وضعتم تقريراً بالفعل. فلماذا لا يمكنني الحصول عليه غداً؟ هل ستعيدون كتابته كرمى لعيني فقط؟». وقالت

إنها «لم تحصل قط على التقرير. تلقيت اتصالاً بعد أيام قليلة، فقد أرادت [بلاكووتر] فجأة إقامة هذا الحفل التذكاري الكبير».

عُيّن حفل تذكاري بالفعل في أواسط تشرين الأول/أكتوبر في مجمع بلاكووتر في كارولينا الشمالية. لكن، قبل أسبوع على الذكرى، أقامت بلاكووتر حفلاً من نوع آخر: تدشين معمل جديد لإنتاج أهداف للتدريب العسكري. تهلل رئيس الشركة غاري جاكسون فخراً وهو يناقش التوسع السريع لبلاكووتر. «الأرقام في الواقع مذهلة. ففي الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، حققنا نمواً بمعدّل ٦٠٠ في المئة»، قال جاكسون، مضيفاً أنه ستتم قريباً مضاعفة القوى العاملة في بلاكووتر في كارولينا الشمالية. وقال إن الشركة افتتحت أيضاً مكاتب في بغداد والأردن. «إنها صناعة بمليار دولار»، قال جاكسون لرجال الأعمال المستهدَفين. «ولم تفعل بلاكووتر سوى خدش صفحتها». ولاحظت «الأسوشيتد برس» أن الحاكم مايك إيزلي قال إن وجود مقر شركة الأمن العالمية في كارولينا الشمالية ملائم لما وصفه بأنه الولاية الأكثر انتصاراً للعسكر في البلاد».

بعد أيام قليلة، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، طارت الشركة بمعظم عائلات مقاولي الفلوجة إلى كارولينا الشمالية، حيث سيكرس إريك برانس الحفل التذكاري للرجال الذين قُتلوا في المعركة[1]. وحضر أيضاً، بالإضافة إلى أقارب هؤلاء الرجال، ثلاث عائلات أخرى لمقاولين من بلاكووتر قُتلوا أيضاً أثناء الخدمة[2]. أنزلت بلاكووتر العائلات في أحد الفنادق، حيث كانت تنتظرهم في غرفهم لدى وصولهم سلال هدايا فيها الجبن ورقائق الكعك. قالت دانيكا زوفكو إنها منذ لحظة الوصول إلى كارولينا الشمالية «شعرت وحسب بعدم الراحة. بدا، أحياناً، كأن هناك من يراقبك وتشعر بذلك، لكنك لا تعرف من هو. هذا ما شعرت به. انقباض، ولا يمكنك الاسترخاء». وقالت إنه تم تخصيص مُرافق من بلاكووتر لكل عائلة يواكبها إلى كل مكان، وموجود في كل

(١) مقابلات، ٢٠٠٦.
(٢) مقابلات، ٢٠٠٦.

المحادثات، ويقوم أحياناً بتغيير الموضوع إذا تطرق الحديث إلى أحد المواضيع بالتحديد. وقالت كل من زوفكو وكاتي هلفنستون ـ وتّنغل إنهما شعرتا بإحساس حقيقي، ويشبه اليقين، بأن الشركة تحاول منع العائلات من التحدث مع بعضها البعض عن تفاصيل حادثة الفلوجة.

أقيم الحفل التذكاري. زُرعت الأشجار، ووُضعت شواهد تحمل أسماء الرجال في الأرض حول حوض ماء في ممتلكات الشركة. وفي ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر أُبلغ آل زوفكو أن لقاءً سيُعقد يمكنهم فيه طرح الأسئلة حول حادثة الفلوجة. قالت دانيكا زوفكو «افترضنا أن الجميع سيأتون إلى الاجتماع». وفي النهاية، لم يحضر أحد سواها وزوجها، جوزو، وابنهما، توم. واستذكرت «سبق أن تم تقديم الكحول على الغداء [للعائلات]، وربما كان الأناس تعبين جداً، أو أُخذوا في جولة تفقدية». «حرصت بلاكووتر كثيراً على عرض المجمع، ومركز تدريبها على الجميع». تمت مواكبة آل زوفكو إلى أحد مباني الشركة، وبينما هم يدخلونه شاهدوا علمين كبيرين، يحمل أحدهما أسماء جيري ورفاقه الثلاثة. وقالوا إن ممثلاً للشركة أبلغهم أن العلم من صنع موظفي بلاكووتر في العراق.

قال آل زوفكو إنهم أُخذوا إلى غرفة اجتماعات في الطابق الثاني حيث أُجلسوا إلى طاولة اجتماعات تتسع لعشرين شخصاً. تتذكر دانيكا أن امرأة شابة شقراء الشعر جلست إلى رأس الطاولة. وحضر أيضاً مايك راش، وهو مدير في بلاكووتر، إضافة إلى رجل رمادي الشعر، قُدّم إلى العائلة على أنه «أسرع مطلق نار في العراق»؛ رجل قيل لهم إنه عاد للتو إلى الولايات المتحدة، «ليحصل على الطلاق، ويبيع منزله» قبل أن يقفل عائداً إلى العراق. واستذكرت أنه ما من أحد منهم قال إنه يعرف جيري. وقالت «الشخص الوحيد الذي اعترف بأنه يعرف ابني جيري، هو إريك برانس».

قالت دانيكا إنها بدأت بالسؤال عن أغراض ابنها. قيل لها إنه أخذها كلها معه في ذاك اليوم إلى الفلوجة وإنها دُمّرت. وفي النهاية، أخذ آل زوفكو يطرحون الأسئلة عن الحادث بحد ذاته. قالت دانيكا «عند هذا الحد، لم تكن

آني [ممثلة بلاكووتر] قد جلست بعدُ لأنني كنت أسأل عن العقود، وأسأل عن الوقت بالتحديد الذي مات فيه ابني. رحت أسأل كيف مات، وعن أغراضه الخاصة». «لم تعد الأطباع هادئة. أعني كان الأمر حضارياً، لكن ليس لطيفاً. ليس لطيفاً، لأنهم كانوا لا يقولون لك ما تودّ معرفته، وليسوا سعداء بما تطرح أسئلة في شأنه. ولهذا، وقفت آني عن كرسيها. كانت على رأس الطاولة حيث تجلس بمفردها. الأشخاص الآخرون جلسوا من حولنا. كانت إلى يميني على رأس الطاولة. وقفت وقالت إن الأمر سرّي، وإذا أردنا معرفة هذه الاشياء فسيكون علينا ملاحقتهم قضائياً». وقالت دانيكا زوفكو «أبلغتهم أننا سنقوم بذلك». لم تكن زوفكو، عند هذا الحد، تعرف حتى ماذا يعني ذلك. لكنها باتت مقتنعة بأن بلاكووتر تُخفي شيئاً خطيراً حول موت ابنها.

بعد ذلك بأسبوعين، أعلن جورج دبليو بوش الانتصار في انتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية. كان مدراء بلاكووتر، بقيادة برانس، أغدقوا الأموال على صناديق بوش والحزب الجمهوري، واعتبروا بوضوح إعادة الانتخاب على أنها عظيمة للأعمال، وضرورية للتوسع الذي لا سابقة له لصناعة المرتزقة. وفي الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر، بعث غاري جاكسون برسائل الكترونية احتفالية جماعية، مع عنوان صارخ: «فاز بوش بأربع سنين إضافية!! هاااي!!». كان الجيش الأميركي قد شرع للتو في حصاره الكبير الثاني للفلوجة، قاصفاً المدينة ومشتبكاً مع المقاومين في معارك من بيت إلى بيت. مات المزيد من مئات العراقيين، وأجبر مزيد من الآلاف على هجر منازلهم، بينما أخذت مقاومة الاحتلال تكبر لتصبح أكثر قوة واتساعاً. وبالرغم من الهجمات الشرسة على المدينة، لم يتم توقيف قتلة رجال بلاكووتر. في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعاد المارينز رمزياً افتتاح جسر الفلوجة الذي يعبر نهر الفرات. وعندها كتب المارينز بالأحرف السوداء العريضة: «هذا من أجل أميركيي بلاكووتر الذين قُتلوا هنا، إخلاص إلى الأبد. ملاحظة: تبا لكم»[1]. ووضع غاري جاكسون رابطاً إلى الصورة على

(١) نسخة المؤلف عن الصورة.

موقع بلاكووتر، يقول، «هوراه... هذه الصورة تساوي أكثر مما يعرفون». إلا أن عائلات الرجال القتلى لم تجد تعزية كبرى في الهجمات الانتقامية، ولا في إطلاق الشعارات.

عندما أخذت كاتي هلفنستون ـ وتّنغل تشتكي من سلوك بلاكووتر والنقص في الشفافية حول كمين الفلوجة، وضعها عرّاب سكوت، قاضي المحكمة السيارة، وليام ليفنز، على اتصال مع محام قال إنه سيساعدها على البحث عن أجوبة. وفي مآل الأمر، فإن صديقاً لسكوت، وهو مقاول آخر لبلاكووتر كان معه في ما وراء البحار، لفت انتباه شركة المحاماة الناجحة في سانتا آنا، كاليفورنيا، كالاهان وبلين، إلى القضية ـ ومالك الشركة، دانيال كالاهان، كان قد كسب للتو قضية غش في إحدى الشركات بمبلغ قياسي حدده المحلفون بـ ٩٣٤ مليون دولار ـ. وقفز كالاهان على القضية. وفي كارولينا الشمالية، طلب كالاهان مساعدة محلية من محام مشهور آخر، هو ديفيد كربي، شريك مكتب المحاماة السابق لمرشح الحزب الديموقراطي إلى منصب نائب الرئيس في ٢٠٠٤. أخذ الفريق القانوني الجديد في جمع الأدلة، متحدثاً إلى مقاولين آخرين في بلاكووتر، مستقرئاً كل تقرير إخباري عن كل تفصيل حول الكمين، ومشاهداً الأوقات الثمينة القليلة للمشهد الذي التقطه فيديو المتمردين وكاميرات الأخبار. حصل فريق المحاماة على عقود بلاكووتر التي يعمل الرجال بموجبها، وأيضاً بعض العقود بين بلاكووتر وشريكاتها في الأعمال في الشرق الأوسط. واستغرق الأمر مسألة أسابيع فقط ليشعر الفريق القانوني بأن لديه ما يكفي للشروع في رفع القضية.

في الخامس من كانون الثاني/يناير رفعت عائلات سكوت هلفنستون، وجيري زوفكو، ووس باتالونا، ومايك تيغ، دعوى قضائية حول «موت جائر» بحق بلاك ووتر في المحكمة العليا لمقاطعة ويك، كارولينا الشمالية. «ما لدينا في هذه اللحظة شيء أسوأ من الغرب الوحشي جداً يجري في العراق»، قال دان كالاهان. «ففي إمكان بلاكووتر العمل هناك في العراق بعيداً عن أي مراقبة ستكون موجودة، بطبيعة الحال، في مجتمع متمدن. وبينما نحن نفضح بلاكووتر في هذه القضية، فسيفتضح معها كذلك النظام غير الكفؤ والفاسد الموجود

هناك»[1]. وادعت الدعوى القضائية أن الرجال «كانوا ليبقوا أحياء اليوم» لو لم ترسلهم بلاكووتر غير جاهزين في تلك المهمة القاتلة. وزعمت الدعوى أن «واقع أن هؤلاء الأميركيين الأربعة وجدوا أنفسهم في مدينة الفلوجة الكثيرة الخطر والتي تمزّقها الحرب من دون آليات مصفحة، وأسلحة رشاشة، وبعدد أقل من العدد الأدنى لعناصر الفريق، ليس مجرّد صدفة». «بل إن المسؤولين في بلاكووتر أرسلوا هذا الفريق من دون التجهيزات المطلوبة والعناصر الكافية».

بعد رفع الدعوى، شعرت العائلات بأنها مخوّلة سلطة الشروع في التعبير علناً عن غضبها على الشركة. «أرسلت بلاكووتر ابني والثلاثة الآخرين إلى الفلوجة مع إدراكها وجود إمكانية كبيرة لحصول ذلك»، قالت كاتي هلفنستون ـ وتّنغل متهمة. «العراقيون قاموا بذلك من الناحية المادية، ولا يمكن شيئاً أكثر فظاعة مما فعلوه بابني أن يحدث، أليس كذلك؟ لكنني أحمّل المسؤولية ألفاً في المئة لبلاكووتر».

قد تبدو الدعوى القضائية، في نظرة أولى، كأنها مطاطة. فمقاولو بلاكووتر هم، في نهاية الأمر، مرتزقة في الأساس، ذهبوا بمحض إرادتهم إلى العراق، حيث يحصلون على معاشات مغرية، عارفين بوجود إمكانية كبيرة بأنهم سيُقتلون أو يتعرضون للتشويه. وقد ضُمّن ذلك كله في عقدهم مع بلاكووتر بتفاصيل يقشعرّ منها البدن. فهو يُحذّر من إمكان تعرض الرجال لإطلاق النار، وإصابتهم بعاهة دائمة أو قتلهم من جراء سلاح ناري أو ذخيرة، سقوط طائرة أو هيليكوبتر، رصاص قناص، لغم أرضي، نار مدفعية، قذيفة صاروخية، شاحنة أو سيارة مفخخة، هزة أرضية أو غيرها من الكوارث الطبيعية، تسمّم... إلخ؛ ومن أن يُقتلوا أو يتشوهوا وهم على متن هيليكوبتر أو طائرة ذات أجنحة ثابتة، ويعانون فقدان السمع، أو إصابة في العين أو فقدان النظر؛ وتنشق أو الاتصال بموبئات بيولوجية أو كيميائية (سواء أُسقطت جواً أم لا) وحطام متطاير... إلخ»[2]. وفي تقديم استدعائها لرفض الدعوى القانونية، استشهدت بلاكووتر

(١) مقابلة، ٢٠٠٦.

(٢) نسخة المؤلف عن العقد.

بعقدها النموذجي، مصرّة على أن أولئك الذين وقّعوا عليه «قدّروا الخطر تقديراً كاملاً وقبلوا اختيارياً بهذه المخاطر، بالإضافة إلى مخاطر أخرى متصلة بأي شكل (سواء مباشرة أو غير مباشرة) بالالتزام»[1].

لم ينف كالاهان وفريقه القانوني أن الرجال كانوا مدركين المخاطر التي يركبونها، لكنهم اتهموا بلاكووتر بأنها رفضت، عن قصد، توفير وسائل الوقاية المضمونة، ومن بينها: أن تكون لديهم آليات مصفحة؛ وجود ثلاثة رجال في كل آلية (سائق، ومرشد، ورام في المؤخرة)؛ وأن يكون رامي المؤخرة مسلحاً برشاش أوتوماتيكي ثقيل، مثل سو ماك ٤٦ الذي يمكنه إطلاق ٨٥٠ رصاصة في الدقيقة، بما يسمح للرامي بمواجهة أي هجوم من الخلف. «لم يتم أي من ذلك»، قال كالاهان. وبدلاً من ذلك، وُجد رجلان فقط في كل آلية قيل إنهما امتلكا رشاشات ماك ٤، الأقل قوة، لم تأتهما فرصة تجريبهما حتى. وقال كالاهان «من دون الرشاش الكبير، ومن دون الرجل الثالث، ومن دون الآلية المصفحة، كانوا مثل بط الرماية غير المتحرك»[2].

خصام على العقد

العقد الذي عمل الرجال الأربعة بموجبه يوم مقتلهم في الفلوجة، كان عقداً جديداً تمت المساومة عليه بين بلاكووتر وشركة يورست سابورت سرفيسز المسجّلة في قبرص، وهي فرع من شركة كومباس غروب البريطانية. وعلى ما ناقشناه سابقاً، فإن بلاكووتر دخلت في فريق واحد مع شركة أعمال كويتية تدعى ريجنسي أوتيل أند هوسبيتال كومباني، وفازت الشركتان معاً بوظيفة حماية قوافل تنقل معدات مطبخية إلى الجيش الأميركي. وفازت بلاكووتر وريجنسي بعقد يورست سابورت سرفيسز في منافسة شركة أمن أخرى، هي كونترول ريسكس غروب. وادعت الدعوى القضائية أن بلاكووتر كانت شديدة الرغبة في

(١) استدعاء بلاكووتر لرفض الدعوى المقدم في ٣١ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٥.
(٢) مقابلة، ٢٠٠٦.

الحصول على مزيد من العقود المربحة من يورست سابورت سرفيسز في فرعها الآخر الذي يخدم بناء المشاريع في العراق. وزعمت الدعوى القضائية «كانت مهمة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ السيئة الطالع، محاولة من بلاكووتر لتثبت ليورست سابورت سرفيسز أنه في إمكانها توفير فرقة الأمن قبل الموعد المحدد، حتى في غياب الآليات اللازمة ولوجيستيات الدعم».

وعلى غرار عمليات المقاولين الخاصين في العراق، فإن المهمة التي مضى فيها رجال بلاكووتر الأربعة في ذلك اليوم، كانت مغطاة بطبقات من العقود الفرعية. وبقي، في الواقع، تحديدُ لمن كانوا يعملون في النهاية، مصدرَ خلاف لأعوام بعد الكمين. وبدا، أساساً، كما لو أن الرجال يعملون بموجب عقد فرعي ليورست سابورت سرفيسز مع شركة «كي.بي.آر.» الرديفة لهاليبرتون، والتي أفيد أنها ترسل فواتير خدمات بلاكووتر الأمنية إلى الحكومة الفديرالية. وفي العقد الأولي بين بلاكووتر ـ ريجنسي ويورست سابورت سرفيسز، احتفظت يورست «بحق إنهاء هذا الاتفاق أو أي جزء منه، بعد ثلاثين يوماً من إشعار مكتوب مسبق في حال أُشعرت يورست خطياً من كيللوغ، وبراون أند روت، بإلغاء عقود يورست، لأي سبب، أو في حال حصول يورست على إشعار خطي من كيللوغ، وبراون أند روت، بأنه لم يعد مسموحاً ليورست باستخدام أي شكل خاص من أشكال الخدمات الأمنية الخاصة [كذا]»[1]. ولم تؤكد «كي.بي.آر.». ـ هاليبرتون، غداة كمين الفلوجة، أي علاقة لها مع يورست، بالرغم من الإشارة الواضحة إلى «كي.بي.آر.» في العقد.

وأصبح الموضوع في تموز/يوليو ٢٠٠٦، أكثر تعقيداً عندما كتب وزير الجيش، فرانسيس هارفي، رسالة إلى عضو الكونغرس الجمهوري كريستوفر شايز من لجنة مجلس النواب للإصلاح الحكومي، تفيد أنه «استناداً إلى معلومات كيللوغ وبراون أند روت «كي.بي.آر.» للجيش، فإن «كي.بي.آر.» لم تستخدم مطلقاً مباشرة مقاولاً أمنياً خاصاً دعماً لتنفيذ أي بيان عمل بموجب أي

(١) نسخة المؤلف عن العقد.

أمر، مهمة لوغكاب ٣ (LOGCAP III). وإضافة إلى ذلك، استعلمت «كي.بي.آر.» من يورست التي ليست على علم بأي خدمات توفرها «بلاكووتر يو.أس.أيه.» بموجب عقد لوغكاب... فالجيش الأميركي يوفر كل قوة الحماية المسلحة لـ «كي.بي.آر.» ما لم يتم الإيعاز بغير ذلك»[١]. وكتب هاري أن قائد مسرح العمليات لم «يسمح لـ «كي.بي.آر.» أو أي مقاول فرعي بموجب عقد لوغكاب، بحمل الأسلحة. وأعلنت «كي.بي.آر.» أنه لا علم لها بأي مقاول فرعي يستخدم أمناً خاصاً مسلّحاً بموجب عقد لوغكاب»[٢]. وفي شهادة أمام لجنة مجلس النواب الفرعية حول الإصلاح الحكومي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قالت نائبة وزير الجيش، تينا بالارد، إن الجيش يدّعي أن بلاكووتر لم تؤمن أي خدمات لـ «كي.بي.آر.».

وقالت «كي.بي.آر.» لمنتجي برنامج فرونتلاين لـ «بي.بي.أس.»، «يمكننا أن نقول لكم إن موقف «كي.بي.آر.» هو أن أي جهود قامت بها [يورست أو بلاكووتر] عندما حصل هجوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، لم تكن دعماً لـ «كي.بي.آر.» أو عملها في العراق... لم تكن هذه مهمّة تديرها «كي.بي.آر.». وقالت «كي.بي.آر.» أيضاً إنها غير مسؤولة عن تزويد تجهيزات مطبخية لكامب ريدجواي، وهو المقصد النهائي لمقاولي بلاكووتر عندما قُتلوا في الفلوجة. ويجب رؤية مزاعم «كي.بي.آر.» في إطار ما وجده مدققو الحسابات التابعون للبنتاغون بما يتعلّق بممارسات الشركة في العراق. «تحدد «كي.بي.آر.» في شكل روتيني المعلومات التي توفّرها للحكومة على أنها بيانات تعود ملكيتها إلى «كي.بي.آر.»، وهذا انتهاك لإجراءات [قوانين التملّك الفيدرالية]، وهو يمنع الشفافية في نشاطات الحكومة واستخدام أموال دافعي الضرائب»، وذلك استناداً إلى تقرير المفتش العام المختص بإعادة بناء العراق. و«في الواقع، حوّلت «كي.بي.آر.» نصوص قوانين التملك الفيدرالية... إلى آلية تمنع الحكومة من نشر معلومات شفافة في العادة، وتعترض هكذا إمكانية المنافسة والمراقبة». وبلغت

(١) نسخة المؤلف عن الرسالة.

(٢) نسخة المؤلف عن الرسالة، المصدر السابق.

السرّية التي اعتمدتها هاليبرتون ـ «كي.بي.آر.»، درجة عدم تسمية مقاوليها الفرعيين. «كل المعلومات المتوفّرة لـ «كي.بي.آر.» تؤكد أن عمل بلاكووتر ليورست لم يكن دعماً لـ «كي.بي.آر.»، ولا بموجب عقد فرعي في «كي.بي.آر.»، قالت المتحدثة باسم هاليبرتون، ميليسا نوركروس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. «بلاكووتر وفّرت خدمات للمكتب الإقليمي في الشرق الأوسط لـ «كي.بي.آر.»، وليست لهذا المكتب علاقة بأي عقد حكومي... لقد جرى تأمين هذه الخدمات خارج المنطقة الخضراء، ولم تتم فوترتها على أي عقد حكومي». وهذا كله أثار أسئلة جوهرية: لمن كانت بلاكووتر تعمل في النهاية عندما أرسلت هؤلاء الرجال الأربعة في تلك المهمة القاتلة في الفلوجة؟ وماذا كانت علاقة تلك المهمة رسمياً، وبالوثائق، بالجيش الأميركي؟

كانت هذه الأسئلة ينظر فيها كبير محققي الكونغرس وممثل كاليفورنيا في مجلس النواب، هنري واكسمان، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عندما ظهر أول التقارير عن طبقات العقود الفرعية ذات العلاقة بمهمة الفلوجة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أخذت القصة أيضاً منحىً آخر عندما كشف واكسمان أنه حصل، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على مذكرة رسمية من كومباس غروب، النسخة البريطانية عن يورست سابورت سرفيسز، تؤكّد أن يورست تحوز عقداً فرعياً بموجب عقد لوغكاب لهاليبرتون، واستخدمت بلاكووتر «لتوفير الخدمات الأمنية» بموجب عقد فرعي[1]. «يبدو، إذا كانت مذكرة يورست دقيقة، أن هاليبرتون دخلت في تدبير عقد فرعي تم منعه بصريح العبارة في العقد نفسه»، كما أكد واكسمان في رسالة إلى رامسفلد، مضيفاً أن المذكرة تتناقض على ما يبدو مع ما عرضه وزير الجيش هارفي في رسالته المؤرخة في تموز/يوليو ٢٠٠٦، وكذلك مع ما تلاها من شهادة أدلت بها بالارد تحت القَسَم. وبدا أن المذكرة تضيف أيضاً مقاول حرب رئيسياً آخر إلى المزيج. وبحسب واكسمان، «تكشف مذكرة يورست أيضاً أن بلاكووتر كانت

(١) رسالة النائب هنري واكسمان إلى وزير الدفاع دونالد رامسفلد، ٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦.

تعمل، بموجب عقد فرعي، مع [منافس «كي.بي.آر.»] فلوور، عندما قُتل أربعة من موظفي بلاكووتر في الفلوجة في آذار/مارس ٢٠٠٤». واتهم أنه بدا أن بلاكووتر «تؤمّن خدمات أمنية بموجب عقد لوغكاب في انتهاك لشروط العقد، ومن دون معرفة البنتاغون، أو موافقته».

وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٧، تمكن واكمان من الحصول على إجابة عن السؤال الذي يراوده منذ ٣ سنوات. فبعد انتصار الديموقراطيين في انتخابات ٢٠٠٦، أصبح واكمان عضواً أساساً في لجنة المراقبة وعقد مباشرة جلسة استماع حول الكمين. وما عرفه الكل يوم تلك الجلسة هو أن العقد الذي تسبّب بمقتل ٤ من رجالات بلاكووتر في الفلّوجة كانوا يعملون بموجبه كان بوضوح تابعاً لأكبر مقاول حروب في العراق، الـ «كي.بي.آر»، وشكّل ذلك عاملاً قلب الآراء وتعارض مع أقوال الـ «كي.بي.آر» والجيش اللذين أصرّا على الإنكار. وقد قامت تينا بالارد بطمأنة اللجنة نفسها قبل ستة أشهر بأن بلاكووتر لم يتم توظيفها لحساب الـ «كي.بي.آر» بموجب أي عقد.

لكن خلال جلسة الاستماع التي عُقدت في شباط/فبراير، أكدت بالارد أن تصريحاتها السابقة تَبيَّن خطؤها بعد «بحثٍ دقيق». بالإضافة إلى ذلك، قالت إن «الكي.بي.آر، في حال كانت قد تحمّلت مصاريف تختص بالعقود الفرعية المتعلقة بالأمن الخاص، بعلم منها أو من دون علم.. فإن الجيش الأميركي سوف يتَّخذ الإجراءات اللازمة بموجب العقد لتعويض أي مبلغ دُفع على خدمات كهذه»[1].

وفي نهاية الجلسة، أعلنت بالارد أن الجيش سيحسم مبلغ ٢٠ مليون دولاراً من الـ «كي.بي.آر»، بعدما اتّضح أن بلاكووتر قد لُزِّمت من قبل الـ كي.بي.آر، وفي ذلك انتهاك للعقد الأساسي المبرم بين الجيش والـ كي.بي.آر، والذي ينصّ على أن الجيش هو الوحيد الذي يمكنه تأمين خدمات أمنية. وبذلك تكون

(١) من نص جلسة الاستماع، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

الإجابة عن سؤال بسيط قد استغرقت ٣ سنوات، وفي ذلك نذير شؤم حول أحوال المنظمات المرتزقة في الولايات المتحدة الأميركية.

وفي الجلسة نفسها، قال الموكل عن بلاكووتر أندرو هويل إن الشركة لن ترفع تقريرها عن كمين الفلّوجة، مؤكداً «إننا لا نستطيع رفع معلوماتنا المحظورة ففي ذلك عمل إجرامي». فأجابه واكمان «تصريحك ليس في مكانه، فهذه اللجنة يحق لها تلقي المعلومات المحظورة»[1].

«بغايا الحرب»

بغض النظر عن الجدل الذي تفجّر لاحقاً حول العقود التي حكمت على تلك العلاقات، فإن العقد الأساسي بين بلاكووتر ـ ريجنسي ويورست، الموقع في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، يطالب «بآليتين مصفحتين على الأقل لدعم تحركات يورست» [التشديد مضاف] مع ثلاثة رجال على الأقل في كل آلية، لأن «التهديد الراهن على مسرح العلميات العراقية» سيستمر «متسقاً وخطراً»[2]. إلا أن بلاكووتر وريجنسي وقعتا في ١٢ آذار/مارس عقداً فرعياً، يحدد إجراءات أمنية مشابهة للعقد الأساسي في ما عدا كلمة واحدة: «مصفحة». فقد جرى حذفها من العقد. وزعم محام آخر عن العائلات، هو مارك مايلز، أنه «عندما حذفوا هذه الكلمة، أمكن بلاكووتر توفير مبلغ ١,٥ مليون دولار من عدم شراء الآليات المصفحة، أمكنها عندها وضعه في جيوبها». «قيل لهؤلاء الرجال إنهم سيعملون في آليات مصفحة. ولو إنهم فعلوا فأنا متأكد بصدق من أنهم كانوا أحياء اليوم. قُتلوا على أيدي متمردين يسيرون، بالمعنى الحرفي، ويطلقون عليهم النار من أسلحة خفيفة. لم تكن تلك عبوة ناسفة على جانب الطريق، ولا أي متفجرة من أي نوع. كانت مجرد نيران من أسلحة خفيفة، كان يمكن آلية مصفحة أن ترد عليها وتُسكتها»[3].

---

(١) من نص جلسة الاستماع، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٢) نسخة المؤلف عن العقد.

(٣) مقابلة، ٢٠٠٦.

قبل إرسال هلفنستون، وتيغ، وزوفكو، وباتالونا، إلى داخل الفلوجة، واستناداً إلى الدعوى القضائية، لفت صديق هلفنستون، جون بوتر، انتباه إدارة بلاكووتر إلى حذف عبارة «مصفحة». وكان بوتر يشرف على عقد يورست سابورت سرفيسز. «أصر» بوتر «على تضمين الآليات المصفحة في العقد الفرعي، ليس فقط لمطابقة العقد الأصلي، وإنما أيضاً، وهو الأهم، حماية لأمن المقاولين الذين سيعملون في المنطقة. إلا أن الحصول على آليات مصفحة لن يشكل مصروفاً لبلاكووتر وحسب، بل سيتسبب أيضاً بتأخير الشروع في العمليات. وبالتالي، وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، طردت بلاكووتر بوتر كمدير للبرنامج، واستبدلته بموظف آخر في بلاكووتر، هو جستن ماكوون»، الرجل الذي عرّف عنه هلفنستون بأنه «شرك»، الذي يُزعم أنه تشاجر معه في كل من كارولينا الشمالية والكويت[1].

زعمت الدعوى القضائية أنه توفّر ستة حراس لمهمة الفلوجة، لكن مدراء بلاكووتر أمروا بإرسال أربعة فقط «في انتهاك مباشر لكل سياسات بلاكووتر واتفاقاتها». وزُعم أن المقاولَين الآخرَين استُبقيا في منشأة بلاكووتر في بغداد للقيام بأعمال مكتبية. وتباهى مسؤول في بلاكووتر لاحقاً بأن الشركة أنقذت حياتين بعدم إرسالها الرجال الستة جميعهم، بحسب مزاعم الدعوى.

وقد قال أندرو هويل لاحقاً إن «السيارة التي أقلّتهم في ذاك اليوم كانت مناسبة بحسب تصريحات كلّ المعنيّين... وإلّا لما كانت (المهمة) لتصل إلى ذاك الحد بحسب اعتقادي». أما بالنسبة إلى الادّعاء القائل بأن عدد الرجال كان ينبغي أن يبلغ ستة وليس أربعة، فقد أكّد هويل أن «المهمة التي أُرسل الرجال لإنجازها في ذاك اليوم، وفي تلك المرحلة الزمنية، وإذا أخذنا في الاعتبار التهديد الذي كان على الرجال مواجهته على أرض العراق، لم يكن ينبغي أن يُرسل في سبيلها أكثر من رجلين»[2].

(١) راجع الفصل الخامس.
(٢) من نص جلسة الاستماع، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

زعمت الدعوى القضائية أيضاً أن الرجال لم يُزوَّدوا بخارطة مفصّلة لمنطقة الفلوجة، وأن مسؤولاً في بلاكووتر قال لهلفنستون «فات الأوان على الخرائط، وإن عليه القيام بالمهمة بما هو متوفّر». «لم يكن الفريق على معرفة بمكان توجهه، ولا خرائط للمراجعة لديه، ولا شيء ليرشده إلى وجهته». كانت هناك، بحسب كالاهان، طريق أكثر أمناً تلتف حول المدينة لم يكن الفريق على علم بها بسبب ما زُعم عن فشل بلاكووتر في القيام «بتقييم للمخاطر» قبل الرحلة، كما ينص العقد على ذلك. وزعمت الدعوى أنه كان يجب توفير الفرصة للرجال الأربعة لجمع المعلومات وموالفة أنفسهم مع الطرق الخطرة التي سيعبرونها. ويزعم المحامي مايلز أن هذا لم يتم «بحيث تحصل بلاكووتر على مبتغاها»، ولتتأثر يورست بفاعلية بلاكووتر فتربح الأخيرة مزيداً من العقود[1]. واتهمت الدعوى بلاكووتر أيضاً بأنها «رفضت عن قصد السماح لمقاولي بلاكووتر الأمنيين بالقيام» بسفرة إلى جانب الفرق التي يستبدلونها من كونترول ريسكس غروب. وجادلت الدعوى بأن بلاكووتر «اختلقت وثائق جوهرية»، و«خلقت» تقويماً للمخاطر سابقاً للرحلة «بعد حصول هذا الكمين القاتل» لـ «طمس هذا الحادث».

قال المحامي دان كالاهان إنه لو فعلت بلاكووتر في الولايات المتحدة ما تُتهم بأنها قامت به في العراق، «لرُفعت اتهامات جرمية بحقها». ورفضت بلاكووتر التعليق على القضية، لكن نائب رئيس الشركة كريس تايلور قال في تموز/يوليو ٢٠٠٦، «نحن لا ندوّر الزوايا. نحاول أن نحضّر جماعتنا بأفضل ما يمكننا للبيئة التي سيجدون أنفسهم فيها». وزعم محامي ماكوون، وليام كرنشو، وجود «أخطاء جوهرية في الوقائع» في الدعوى القضائية. وشدد على أن ماكوون لم يكن «متدخلاً في التخطيط للمهمة أو في تطبيقها». وكتب كرنشو في رسالة الكترونية: «لا مجال للشك في أن مقتل أعضاء فريق بلاكووتر في الفلوجة كان

(١) مقابلة، ٢٠٠٦.

مأساوياً. ونحن، نيابة عن السيد ماكوون، نوجه أصدق التعاطف إلى عائلات القتلى. ومن المؤسف، وغير الصحيح، الإيحاء بأن ماكوون ساهم بأي صورة، في هذه المأساة الرهيبة»[1].

وفي واحد من بياناته العلنية القليلة عن الدعوى القضائية، قال المتحدث باسم بلاكووتر، كريس برتللي، «إن أفكارنا وصلواتنا كانت معهم ومع عائلاتهم عندها، وهي معهم اليوم... وتأمل بلاكووتر ألّا يتم التقليل من الشرف والكرامة لرفاقنا الذين سقطوا باستخدام العملية القضائية». واعتبرت كاتي هلفنستون ـ وتّنغل هذا «هراءً تاماً، برأيي»، وقالت إن العائلات قررت رفع الدعوى القضائية فقط بعدما اصطدمت بالجدار المسدود، وتعرّضت للتضليل والكذب من قبل الشركة. «يبدو أن بلاكووتر لا تفهم [ولا تقيّم] إلا المال. إنه الشيء الوحيد الذي تفقهه»، قالت. «ليست لديهم قيم، ولا أخلاقيات. إنهم كالغانيات. إنهم غواني حرب».

سارت الدعوى ببطء، بعد رفعها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عبر النظام القضائي، وأشعلت معارك مختلفة حول حق الولاية القضائية. ومثّل بلاكووتر، منذ البداية، بعض أكثر المحامين ومكاتب المحاماة نفوذاً واتصالات في الولايات المتحدة. وكان محاميها الأول في قضية الفلوجة هو فرد فيلدينغ، المستشار السابق للرئيس ريغان (من بين معاوني فيلدينغ في المركز كان كبير القضاة لاحقاً جون روبرتس). وعمل فيلدينغ أيضاً كبير المحامين عند الرئيس نيكسون، وكان عضواً في لجنة ٩/١١. وفي إشارة إلى مدى عمق ارتباطات فيلدينغ، فقد عيّنه الرئيس بوش في أوائل ٢٠٠٧ محامياً للبيت الأبيض ليحل محل هرييت ميرز. ومثل بلاكووتر في القضية أيضاً غرينبرغ ترووريغ، وهو مكتب المحاماة ذو النفوذ في واشنطن العاصمة، الذي وظّف مرّة القائم بأعمال اللوبي فاقد الحظوة جاك أبراموف. ويتهم محامو العائلات بأنه غداة رفع الدعوى

(١) رسالة الكترونية إلى المؤلف، ١٤ نيسان/أبريل، ٢٠٠٦.

القضائية، حاولت بلاكووتر عرقلة العملية[1]. ويزعم المحامون أنه، بينما يمكن اعتبار بعض ذلك تكتيكات دفاعية مشروعة، فإن بلاكووتر منعت إعطاء شهادات أمرت بها المحكمة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لمنع شاهد رئيسي من الإدلاء بإفادته: جون بوتر، الرجل الذي يُزعم أنه أطلق صافرة الإنذار على حذف عبارة «مصفحة» من العقد الفرعي، والذي تزعم الدعوى أنه أُقيل من منصبه[2].

قال المحامي مارك مايلز إنه، بعد وقت قصير على رفع الدعوى، طلب من المحكمة في كارولينا الشمالية إصدار أمر معجّل لأخذ إفادة جون بوتر. وحدد موعد أخذ الإفادة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كان على مايلز السفر إلى ألاسكا حيث قال إن آل بوتر يقيمون. لكن، قبل ثلاثة أيام على أخذ الإفادة، «استخدمت بلاكووتر بوتر من جديد، وطارت به إلى واشنطن، حيث، اجتمع، على حد علمي، مع ممثلي بلاكووتر ومحاميهم. ثم طارت به [بلاكووتر] إلى الأردن في عملية انتشار نهائية في الشرق الأوسط». واتهم مايلز بلاكووتر «بأنها أخفت شاهداً مهماً عن طريق استخدامه وإرساله إلى خارج البلاد». وقال مايلز إن بلاكووتر حاولت بالتالي إلغاء الأمر بأخذ إفادة بوتر، لكن المحكمة الفديرالية رفضت. وفي شهادة أمام الكونغرس في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، قال كريس تايلور، من بلاكووتر، «لا أعتقد أن جون بوتر موظف عندنا في هذه اللحظة».

أخذت قضية بوتر منحىً آخر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عندما اكتشف مايلز أن بوتر عاد إلى الولايات المتحدة. وقام مايلز، بعد تحدثه مع بوتر في مقره في ألاسكا عبر الهاتف، بتقديم طلب خطي إلى المحكمة باحثاً مرة أخرى عن أخذ إفادته، ما أثار رداً سريعاً وقوياً من بلاكووتر. ففي طلبها المعارض لأخذ الافادة، جادلت بلاكووتر بأن «المسألة تتضمن مسائل ترتبط بالأمن القومي وبمعلومات سرية ذات علاقة بعمليات الولايات المتحدة

---

(١) مقابلات، ٢٠٠٦.
(٢) مقابلات، ٢٠٠٦.

العسكرية في العراق»، وأن «أي شهادة سيعطيها [بوتر] ستتضمن بالضرورة الكشف عن معلومات سرّية»[1]. ورد مايلز وزملاؤه بأن طلب بلاكووتر «يشابه قراءة رواية جاسوسية جيدة»، مع وجود «مزاعم حول معلومات سرية، وأسرار دولة وتهديدات للأمن القومي»[2]. وأكدوا أنه، في الحقيقة، «لم يكن مقاولو بلاكووتر يعملون عملاء سرّيين لـ «السي.آي.أيه.»، بل كانوا يعملون بموجب عقد مع شركة فنادق أجنبية لحراسة تجهيزات مطبخية». وقالوا إنه «لا علاقة» للأمن القومي والتجسس «بالقضية». وفي إشارة إلى مغزى الدعوى القضائية، وإلى المغزى الأكبر لنفوذ بلاكووتر في الحكومة، قدم مكتب المدعي العام الأميركي اعتراضاً على أخذ إفادة بوتر، طالباً أن يتم ـ على الأقل ـ إرجاؤها، بحيث يتسنّى للحكومة النظر في الزعم بأن بوتر يملك معلومات سرّية أو أي وثائق. وأشار المدعي العام الأميركي إلى الحاجة إلى «حماية مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة»[3]. وقدم كبير قضاة الجيش إعلاناً أقسم فيه «بالحماية من أي كشف غير مناسب لأي معلومات حساسة وسرّية قد يكون سُمح للسيد بوتر بالوصول إليها بوصفه مقاولاً للحكومة»[4]. وما كان لافتاً، هو مدى السرعة التي تمكنت فيها بلاكووتر من تعبئة الحكومة والجيش للتحرك من أجلها ـ في اليوم التالي لعيد الميلاد ـ، والمساعدة على وقف المضي في أخذ إفادة من يمكن أن يكون شاهداً جوهرياً... على الأقل في الوقت الحاضر.

أكدت العائلات جميعها أنها تسعى في ملاحقة بلاكووتر قضائياً، ليس إلى المال بل إلى المحاسبة. «كل أموال الأرض لا تساوي [حياة] ابني جيري. لا يوجد عند أحد ما يكفي من المال ليعيده إليَّ»، قالت دانيكا زوفكو.

---

(١) نسخة المؤلف عن «مذكرة الاعتراض المرفوعة من المدعى عليهم في بلاكووتر»، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٦.

(٢) نسخة المؤلف عن «مذكرة الرد دعماً للاستدعاء»، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦.

(٣) نسخة المؤلف عن «معارضة الولايات المتحدة المحدودة لمذكرة المدّعين»، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٦.

(٤) نسخة المؤلف عن «إعلان العقيد ريتشارد أو. هاتش تحت طائلة اليمين الكاذبة»، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٦.

وتحسرت: «لو إنهم فقط وضعوا بعض القواعد، ولو إنهم أُجبروا على ذلك، ولو إنهم تعاملوا مع حياة هؤلاء بالطريقة نفسها التي عليَّ ان أتعامل بها مع معدن السيارات عندما أعمل لمدينة كليفلاند. يبدو أنه توجد قوانين وأنظمة تتعلق بكيفية إصلاح سيارة أكثر مما هناك في ما يتعلق بالحياة. ما من كمية من المال يمكنها أن تفعل كل شيء. لا يوجد ما يُدفع لقاء موت ابني. إنهم سيكونون مجانين، ومجانين جداً، لو اعتقدوا أن هذا هو الجواب».

في الأشهر التي أعقبت رفع الدعوى القضائية، لم تقدّم بلاكووتر دحضاً للاتهامات المحددة التي وجهتها العائلات، بالرغم من أن الشركة نفت في شكل عام أنها اتهامات صحيحة. وبدلاً من ذلك، ادعت بلاكووتر أن المحك في هذه القضية ليس أقل من قدرة رئيس الولايات المتحدة على قيادة السياسة الخارجية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة. وجادل محامو الشركة بأن البنتاغون اعترف بجنود بلاكووتر الخاصين بأنهم جزء أساسي من «القوة الشاملة» للولايات المتحدة التي تشكل «قدرة الأمة وطاقتها القتالية... في آلاف المواقع حول العالم، وتنفذ مجموعة واسعة من الوظائف لإنجاز مهمات خطيرة». بدا الأمر كما لو أن السماح بملاحقة بلاكووتر قانونياً على الموت في ساحة الحرب، يعني مهاجمة سيادة القائد الأعلى. و«فصل السلطات الذي ينص عليه الدستور... يحول دون تدخل القضاء في الوسائل» التي يطلب فيها الرئيس «التدريب والتسليح والنشر للمقاول الذي هو جزء من مركّبات الانتشار العسكري الأميركي في العراق»، كما جادلت بلاكووتر في واحدة من العرائض التي قدّمتها إلى المحكمة. ومن شأن هذه الحجة، إذا نجحت، أن تؤدي إلى منفعة إضافية في تحصين استباقي لبلاكووتر من أي مسؤولية لدى نشر قواتها في مناطق الحروب الأميركية.

حاربت الشركة لجعل القضية تُرفُض على أساس أن بلاكووتر تخدم العمليات الحربية الأميركية، ولا يمكن، بالتالي، مقاضاتها على موت عمالها أو جرحهم، وأن المسؤولية كلها هي على عاتق الحكومة. وفي استدعائها لرفض القضية في المحكمة الفديرالية، زعمت بلاكووتر أنه يحق فقط لعائلات الرجال

الأربعة الذين قُتلوا في الفلوجة، الحصول على مدفوعات التأمين الحكومية. وبالفعل، يدعي محامو العائلات، أنه بعد كمين الفلوجة، تحركت الشركة بسرعة لمساعدة العائلات على تقديم الطلبات للحصول على العوائد بموجب قانون قاعدة الدفاع الفديرالي، وهو التأمين الحكومي الذي يغطي بعض المقاولين العاملين في دعم العمليات العسكرية الأميركية. وفي الملفات المرفوعة إلى المحكمة في قضية الفلوجة، طلبت بلاكووتر من المحاكم الاعتراف بقانون قاعدة الدفاع على أنه المصدر الوحيد للتعويض عن الرجال الذين قُتلوا في الفلوجة. وبموجب هذا العقد، فإن الحد الأقصى للعائدات المتوفرة لعائلات المقاولين محدود بـ ١٢,١٢٣,٤ دولاراً في الشهر. «ما تحاول بلاكووتر عمله هو تحويل كل سلوكها الخاطئ إلى قانون قاعدة الدفاع»، قال المحامي مايلز. «ما يحاولون فعله هو القول: انظروا، يمكننا أن نفعل أي شيء من دون أن نُحاسَب. يمكننا إرسال رجالنا ليموتوا، بحيث يمكننا تنفيذ مآربنا، وإذا ما راجعَنا أحد، فلدينا تأمين. إنه في الأساس تأمين للقتل»[1].

تركزت حجة بلاكووتر الأساسية، برغم ذلك، حول ما وصفته بتشعبات الصورة الأكبر لمستقبل خوض الحروب الأميركية. «إن مسألة إذا كان في الإمكان مقاضاة المقاولين، في أي محكمة، بسبب إصابات الحروب، بينما لا يمكن مقاضاة من هم في الخدمة العسكرية... يمكنها أن تحدد ما إذا كان في وسع الرئيس، بوصفه القائد الأعلى، أن ينشر القوة الشاملة السابقة التاريخ بعقود»، جادلت بلاكووتر في إيجاز استئنافي تقدمت به في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥[2]. وفي ملف لاحق تقدمت به بعد ذلك بشهرين، استشهدت بلاكووتر بقرار بول بريمر الرقم ١٧ ـ الذي أعطى حصانة رسمية للمقاولين في العراق ـ، مجادلة بأنه بما أن القرار «يعكس قرار السياسة الخارجية الذي اتخذته الولايات المتحدة، أو تدعمه على الأقل»، فيجب على بلاكووتر أن

(١) مقابلة، ٢٠٠٦.
(٢) مذكرة الاستئناف التي رفعتها بلاكووتر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.

تكون «محصَّنة ضد الادعاءات الواردة» في الدعوى القضائية[1]. وشدد محامو الشركة على أن السماح للقضية بالاستمرار، قد يهدد قدرة البلاد على القتال في الحرب: «من الضروري، ليتمكن مقاولون فديراليون مسؤولون، من مواكبة القوات المسلحة الأميركية إلى ميدان القتال، أن تتم حماية حصانتهم فديرالياً من المسؤولية عن الإصابات، وأن يتم تطبيق ذلك بشكل متساو في المحاكم الفديرالية. لا يمكن شيئاً أن يكون أكثر تدميراً لمبدأ القوة الشاملة، المؤلفة كلها من متطوعين، الذي يدعم مبدأ عديد الجيش الأميركي، من تعريض المركّبات الخاصة فيها، المنقولة إلى ميادين المعارك الأجنبية، إلى أنظمة المحاسبة، للإساءة ضد القانون لخمسين ولاية... إن كيفية إشراف الرئيس وقيادته لهذه العمليات العسكرية، بما في ذلك قراراته التي تتم عبر سلسلة الرتب والمتعلقة بالتدريب، والانتشار، والتسليح، والمهمات، والتشكيل، والتخطيط، والتحليل، والإدارة، والإشراف على المقاولين العسكريين الخاصين ومهماتهم، تقع خارج إطار دَور المحاكم الفديرالية، وبحكم الضرورة محاكم الولايات»[2].

جادلت بلاكووتر بأنه ليس في إمكان المحاكم التدخل في علمياتها، لأنها ستكون بذلك تتدخل أساساً في عمل الجيش، وهو أمر يمنعه «مبدأ المساءلة السياسية»، الذي هو «مجموعة من المبادئ تحمي من التحقيق القضائي قرارات يتخذها الزعماء السياسيون المدنيون عبر سلسلة الرتب، بما في ذلك، في هذه الحالة، قرارات استخدام مقاولين لحماية خطوط إمداد الجيش من هجمات معادية». وجادلت بلاكووتر بأن رجالها كانوا في الفلوجة «يؤدون وظيفة عسكرية كلاسيكية ـ توفير المواكبة المسلحة لقافلة تموين أُعطيَت الأوامر ببلوغ إحدى القواعد العسكرية ـ بإذن من مكتب وزير الدفاع». وحاججت بأنه، لهذا السبب، يجب أن تكون محصَّنة من أي مسؤولية: «وأي نتيجة أخرى ستشكل تدخلاً قضائياً في قدرة الرئيس على نشر قوة شاملة تتكون من مقاولين».

---

(١) الالتماس الذي قدمته بلاكووتر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥. ملاحظة: وقّع بريمر القرار ١٧ في ٢٧ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤، بعد ثلاثة أشهر على كمين الفلوجة.

(٢) مذكرة الاستئناف التي رفعتها بلاكووتر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.

وفي إشارة إلى مدى الخطورة الكبرى التي ينظر فيها مقاولو الحرب الآخرون إلى دعوى الفلوجة القضائية، رفعت «كي.بي.آر.» ـ وهي أكبر مقاولي البنتاغون في العراق، حيث تبلغ عائدات عملها هناك ما مجموعه ١٦,١ مليار دولار ـ موجز ملف نصح للمحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، دعماً لبلاكووتر. وفي رفع الملف عرّفت «كي.بي.آر.» عن نفسها بأنها «المزوّد المدني الأكبر لخدمات الدعم اللوجستية لعمليات الاستقرار العالمية لوزارة الدفاع». ودعمت «كي.بي.آر.» «حجة بلاكووتر حول القوة الشاملة»، مؤكدة أن الهدف من برنامج لوغكاب «هو تسهيل عمليات الاستقرار من خلال إدماج مقاولي دعم لوجستي، مثل «كي.بي.آر.»، في القوة الشاملة للجيش الأميركي. وإن «كي.بي.آر.» تعمل بوصفها قوة مضاعفة من خلال تأديتها خدمات مهمة جوهرية، مثل قيادة قوافل الإمدادات العسكرية. ومثل هذه الخدمات كان يوفرها فقط جنود في الخدمة الفعلية، لكنها، في كل وجه من وجوهها، لا تزال تعمل تحت إدارة القادة العسكريين الأميركيين وسيطرتهم».

نُظر، منذ البدء، إلى دعوى بلاكووتر القضائية على أنها قضية تُشكّل سابقة في ما يتعلق بالدور والإطار القانونيين اللذين يحكمان القوات الخصوصية في مناطق الحرب الأميركية. ووظفت بلاكووتر ما لا يقل عن خمس مؤسسات محاماة نافذة لمساعدتها في جهودها لرد القضية أو تحويلها إلى المحكمة الفديرالية. فقد اعتقد محامو العائلات أن الملعب سيكون أكثر مؤاتاة لهم في محكمة الولاية، حيث لا حدّ للأضرار، وحيث لا تحتاج العائلات إلى قرارات إجماعية لتكسب[1]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، استخدمت بلاكووتر واحداً من أكثر المحامين وزناً في البلاد لتمثيلها: كنّيث ستار، المحامي المستقل في قضية اتهام الرئيس بيل كلينتون بالإخلال بالوظيفة في فضيحة مونيكا لوينسكي الجنسية في ١٩٩٩. وظهر ارتباط اسم ستار في القضية للمرة الأولى،

---

(١) مقابلات، ٢٠٠٦.

في المعروض الذي رفعته بلاكووتر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى رئيس المحكمة العليا جون روبرتس، تسأله فيه تعليق القضية بينما كانت بلاكووتر تستعد لرفع التماس بأن تأمر المحكمة العليا من المحكمة الدنيا استرداد أوراق القضية لمراجعتها، وهو أمر إذا أُعطي فسيسمح لبلاكووتر بمحاجة طلبها رد القضية أمام المحكمة العليا الأميركية التي يسيطر عليها المُعيّنون الجمهوريون. وحاجج ستار وزملاؤه بأن بلاكووتر «محصَّنة دستورياً» من مثل هذه الملاحقات القضائية، وقالوا إنه إذا سُمح لقضية الفلوجة بالاستمرار، «فستعاني بلاكووتر أذىً لا يمكن إصلاحه»[1]. وفي الصفحة الثامنة عشرة من الالتماس من المحكمة العليا، حاججت بلاكووتر بأنه لا توجد أي دعاوى قضائية مماثلة ضد شركات أمنية ـ عسكرية خاصة في محاكم الولاية «لأن منهج التنظيم الشامل الذي سنّه الكونغرس والرئيس، يمنح المقاولين العسكريين، أمثال بلاكووتر، حصانة من المقاضاة أمام محاكم الولاية». وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، كتب القاضي روبرتس كلمة «مرفوض» وحسب على طلب بلاكووتر، ولم يعلّل قراره. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي شكل معاكس لاعتراض محامي بلاكووتر، أمر قاضي محكمة المقاطعة العليا، دونالد ستيفان، بالشروع في القضية المرفوعة ضد بلاكووتر. بعد ذلك بشهر، استأنف ستار وزملاؤه القرار أمام المحكمة العليا، متحججين بأن السماح بالشروع في القضية في محكمة الولاية «يعرّض المقاولين المدنيين الأميركيين الذين يقومون بعملياتهم التي كلفتهم بها وزارة الدفاع في أرض معادية، ليصبحوا في المتناول المُخل بالتوازن للأنظمة المختلفة للولايات الخمسين في هذه البلاد... ما يحيل المقاولين المدنيين الذين يخدمون في ظروف خطرة للغاية على نظام مبلقن للأنظمة القضائية المتعارضة بين ولايات كثيرة»[2]. وفي كانون

(١) الالتماس الذي رفعته بلاكووتر إلى المحكمة العليا، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦.
(٢) نسخة المؤلف عن الالتماس الذي رفعته بلاكووتر الذي يطلب أن «تراجع المحكمة العليا في أوراق القضية»، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦.

الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بعد عامين على رفع دعوى الموت المريب ضدها، رفعت بلاكووتر دعوى على ورثة الرجال الأربعة الذين قُتلوا في الفلوجة طالبة عشرة ملايين دولار كتعويض، متهمة العائلات بأنها انتهكت عقود أولادها مع بلاكووتر التي تنص على أنه لا يحق للرجال مقاضاة الشركة[1]. ووصف المحامي كالاهان هذا العمل بأنه «ادعاء لا أهلية له يهدف إلى عرقلة إنشاد العائلات للعدالة».

وبعد مرور أكثر من سنتين على خسارة المعارك القضائية، خاضت بلاكووتر مناورات اللحظة الأخيرة القانونية، بقوة.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٧ تمكن محامو بلاكووتر من إقناع أحد كبار القضاة الفيدراليين في كارولينا الشمالية، بتحويل القضية إلى جلسة مغلقة. وقدَّمت بلاكووتر حججاً لتبين أن تلك كانت الطريقة القانونية الوحيدة لمعالجة تلك القضية دون أن تنتهك العقود التي وقّعها الرجال الأربعة مع المؤسسة. وسوف يكون قرار المحلَّفين الثلاثة ملزماً. ويرجَّح ألا يحصل استئناف للقضية، بل يستحيل.

وقد أعلنت آن تيريل الناطقة باسم بلاكووتر أن كل من يؤيّد القانون، سوف يندفع ليطَّلع كيف نُفِّذ الاتفاق الخطي، وكيف تم اللجوء إلى التحكيم حين وقع الخلاف، بحسب الاتفاق بين الأطراف.

وقال محامو بلاكووتر بصريح العبارة إن المحكمة قد انتهت، وإن هذا السيناريو يشير إلى أن لا محاكمة عامة ولا شهود، وإن القرار سيبقى سريّاً يلزم كل الأطراف بذلك. وحتى كتابة هذه السطور، لا يزال محامو عائلات الرجال الأربعة يحاربون هذا القرار. «حاولت بلاكووتر أن تمضي بالاستجواب المتعلّق بتصرّفها الخاطىء بعيداً عن أعين العامة، وبعيداً عن المحلّفين. هذا ما قاله

(١) نسخة المؤلف عن التماس بلاكووتر «صدور أمر بالإيعاز بالتحكيم»، في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦؛ نسخة المؤلف عن طلب بلاكووتر «التحكيم»، الموقع في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦.

كالاهان ومايلز. «تحاول بلاكووتر أن تبدِّد قدرة العائلات على اكتشاف حقيقة ارتباط بلاكووتر بمقتل أولئك الأمريكيين الأربعة، وأن تمنع تلك العائلات من الإدلاء بأي تصريح للرأي العام»[1].

وبناءً على ما لم يتم إحصاؤه من عشرات آلاف العراقيين الذين ماتوا منذ الاحتلال والحصارات الأميركية المتعددة للفلوجة التي أعقبت حادثة بلاكووتر، ربما يقول البعض إن هذه الدعوى القضائية ليست سوى شجارات بين تجار الحرب. إلا أن الفضيحة الحقيقية، في الصورة الكبرى، لم تكن أن هؤلاء الرجال أُرسلوا إلى الفلوجة بفريق من أربعة رجال فقط بدلاً من ستة، أو أنهم لم يملكوا سلاحاً ذا قوة كافية لقتل مهاجميهم. بل كانت أن الولايات المتحدة فتحت أبواب العراق لمؤسسات مرتزقة تجوب قواتها البلاد بأمان ظاهر من الحساب. فعواقب هذه السياسة لم تذهب سُدىً بالنسبة إلى عائلات مقاولي بلاكووتر الأربعة الذين قُتلوا. «أكثر من ألف شخص ماتوا بسبب ما حل بسكوتي ذلك اليوم»، قالت كاتي هلفنستون ـ وتّنغل. «هناك الكثيرون من الأناس الأبرياء الذين ماتوا». وبالرغم من أن الدعوى القضائية لم تشر إلى الهجوم الانتقامي الأميركي على الفلوجة الذي أعقب مقتل رجال بلاكووتر، فإن القضية أحدثت موجات صَدْم عبر مجتمع الشركات التي جنت مكاسب هائلة في العراق وغيره من مناطق الحرب. ففي الوقت الذي رُفعت فيه الدعوى، كان أكثر من ٤٢٨ مقاولاً خاصاً قد قُتلوا في العراق، وسدد دافعو الضرائب الأميركيون تقريباً كامل فاتورة التعويضات لعائلاتهم. وبحلول أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، صححت وزارة العمل الأميركية العدد إلى ٦٤٧ مقاولاً قتيلاً. «إنها قضية تشكل سابقة»، قال المحامي مايلز: «تماماً أشبه بمقاضاة [صانعي] التبغ أو الأسلحة، يخافون أنه ما إن يخسروا هذه القضية الأولى، حتى تتبعها دعاوى قضائية أخرى»[2].

---

(١) نسخة الكاتب من البيان.

(٢) مقابلة، ٢٠٠٦.

تحطّم بلاكووتر ٦١

شق الاختصاصي في الجيش الأميركي هارلي ميللر طريقه خارجاً من الحطام المهشّم لبلاكووتر ٦١، وهي طائرة ذات محرّك مروحي عَنْفيّ، اصطدمت قبل ذلك بدقائق بجبل بابا الذي يرتفع ١٤,٦٥٠ قدماً في سلسلة جبال هندوكوش في أفغانستان. ألقى نظرة على الجنديين الآخرين اللذين رافقاه في الرحلة، وكلاهما مات من جراء الصدمة، وهما لا يزالان مربوطين بمقعديهما. عانى ميللر، ابن الواحدة والعشرين، جروحاً أقل خطورة بقليل من تلك التي أودت بهما. وكان وحيداً على الجبل المغطى بالثلوج على علو أقل من ألفي قدم من القمة. قُذف الطياران ـ المقاولان في بلاكووتر ـ ١٥٠ قدماً قبالة الطائرة بعد تزحلقها مسافة ٤٠٠ قدم، وقتلتهما الصدمة. وكانت جثة مهندس الطيران ملقاة مباشرة خارج قاطع الطائرة[١].

أشعل الاختصاصي ميللر سيجارة؛ بوّل مرتين، مرة على مقربة من خلفية الطائرة، ومرة أمامها؛ وفتح كيسين للنوم. وضع سلّماً معدنياً عند الهيكل، ربما ليتمكن من تسلّق سطحها لطلب الإغاثة أو لتحديد موقعه. استلقى على السرير الارتجالي، يعاني نزفاً داخلياً قوياً، وألماً مبرحاً بسبب أحد أضلاعه المكسور وإصابة في الرئة والبطن، وجروح طفيفة في الرأس. اختلطت إصابات ميللر بالنقص في الأوكسيجين ودرجات الحرارة الجليدية. وبعد أكثر من ثماني ساعات على بقائه على قيد الحياة، ووحيداً على رأس جبل بابا، أخذ الاصطدام آخر ضحاياه. ولن يمكن العثور على جثته إلا بعد ثلاثة أيام[٢].

---

(١) الكثير من التفاصيل الوصفية لتحطم بلاكووتر ٦١ مأخوذة من نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

(٢) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

اجتذب تحطم بلاكووتر ٦١، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وهي طائرة خاصة متعاقدة مع الجيش الأميركي، اهتماماً إعلامياً طفيفاً، معظمه عبارات معسولة في الصحف الصادرة في مدن أولئك الذين قُتلوا. وبالرغم من أن اسم بلاكووتر أصبح مألوفاً بسبب كمين الفلوجة قبل ذلك ببضعة أشهر، فإن التحطم بحد ذاته، وهو نقطة صغيرة من الحطام الذي لا يمكن بلوغه في جبال أفغانستان الوعرة، لم يشكل موضوعاً للتغطية الإعلامية الواسعة. ولعله بالكاد كان سيشكل انطباعاً أكثر تناقضاً مع الانطباع الذي خلّفته عمليات القتل التي اتخذت طابعاً رمزياً في الفلوجة. لم تُبَث عالمياً أي صور فظيعة، ولم تصدر بيانات عن البيت الأبيض. إلا أن التحطم سيصبح مشكلة قانونية خطيرة لبلاكووتر، لأنه وُجد هذه المرة، على عكس الفلوجة، إثر تقرير رسمي.

أصدر مجلس التحقيقات الجانبية للجيش الأميركي ومجلس سلامة الطيران الوطني، مئات الصفحات من الوثائق، وهما يحققان في حادثة التحطم. فقد التقط الصندوقُ الأسود لحظاتِ الطيران الأخيرةَ. وعلى عكس الفلوجة، فإن بعض ضحايا الطائرة هم جنود أميركيون في الخدمة الفعلية. والذين تسببوا في الوفاة، ولو عن غير قصد، هم من المقاولين الخاصين. وسيبدو، سطحياً، بخلاف أن بلاكووتر متورطة في الحادثين، أنه ليست هناك أمور كثيرة مشتركة بين التحطم على قمة جبل بابا ومجزرة الفلوجة.

إلا أن أوجه الشبه أخذت تُظهِّر نفسها بعدما تقدمت عائلات الجنود الأميركيين الذين قُتلوا في التحطم، بدعوى قضائية بالموت الجائر في العاشر من حزيران/يونيو ٢٠٠٥. وسيثبت في الواقع أن ظروف التحطم هي تقريباً نفسها التي أحاطت بقضية الفلوجة، بالرغم من أنها لقيت قَدْراً قليلاً من الانتباه. وادعت عائلات الجنود الذين قُتلوا في تحطم بلاكووتر ٦١، أن الشركة دوّرت الزوايا، وتجنّبت إجراءات الأمان الأساسية، وتسببت، بتهورها، في موت أولادهم في العملية[1]. وكان مرة أخرة، في قلب القضية، كما في دعوى

(١) شكوى معدّلة مقدمة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.

الفلوجة القضائية، ادعاء بلاكووتر أن قواتها محصَّنة ضد أي دعوى قضائية، لأن الشركة جزء من «القوة الشاملة» الأميركية في الحرب على الإرهاب.

عمل قسم الطيران في بلاكووتر، «بريزيدنشل إيروايز»، في شكل كبير، بعيداً عن أعين الرقابة العامة، بالرغم من أن طائراتها، العاملة في ما وراء البحار، ترددت إلى المطارات نفسها التي استخدمها برنامج الأداء الاستثنائي لـ «السي.آي.أيه.»،[١] ويُطلب من طياري بلاكووتر الحصول على الأذونات الأمنية نفسها التي يحصل عليها المنخرطون في الأعمال العسكرية. وقال ديفيد ب. دالريمبل، مدير موقع بريزيدنشل في باغرام، «أنا، وجميع موظفي بريزيدنشل الآخرين، نملك، أو نحن في صدد الحصول على أذونات سرّية، أو فائقة السرّية من حكومة الولايات المتحدة»[٢]. وأكدت الشركة أيضاً أنها «تملك إذناً من وزارة الدفاع بدخول المنشآت السرّية».

وكُتب عقد بلاكووتر ٦١ الذي يتم العمل بموجبه في أفغانستان في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، قبل شهرين فقط من التحطم. فبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات، وافق سلاح الجو على عقد مع «بريزيدنشل إيروايز» لتوفير رحلات جوية «على مدارج إقلاع وهبوط قصيرة» في أفغانستان، وأوزبكستان، وباكستان. ووافقت «بريزيدنشل» على ست رحلات يومية مبرمجة إلى مطارات صغيرة في أفغانستان، ورحلات أخرى حين تدعو الحاجة. وبحسب التقديرات، ستطير ثلاث طائرات «بريزيدنشل» نحو ٨,٧٦٠ ساعة سنوياً بموجب العقد. تفاخرت بلاكووتر في عدد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، في نشرتها «تكتيكال ويكلي»، بأنه «بهذا العقد، وسّعت [بلاكووتر للطيران] مجالها إلى خارج العراق، وهي توفّر المساعدة اللازمة للرجال والنساء الأميركيين في الخدمة في أفغانستان، إضافة إلى بلدان الاتحاد السوفياتي السابق الجنوبية».

---

(١) سجلات الطيران التي تم الحصول عليها من Flightware.com في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ سجلات تسجيل الطائرة في إدارة الطيران الفيدرالية.

(٢) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

شرح جون هايت، مدير العمليات في «بريزيدنشل»، أن الشركة ركّزت عرضها على «خبرتها في العمل من وإلى مهابط غير محسّنة، وعملها للجيش في نقل المظليين»[1]. وما إن تلقت الشركة خبر نجاح عرضها، قال هايت إنه بدأ يجند «طياري كاسا من ذوي الخبرة» للمهمات الأفغانية. واستذكر هايت إنه بعد خمسة أيام على توقيع العقد، «وصلنا إلى أفغانستان مع طائرتنا الأولى».

لكن، بخبرة أو من دون خبرة، فإن الطيران في أفغانستان مختلف في شكل كبير عن الطيران في معظم الولايات المتحدة. فأفغانستان متقاطعة بسلسلات من الجبال أكثر ارتفاعاً حتى من أعلى قمة جبلية في الولايات المتحدة القارية، التي هي جبل ويتني في كاليفورنيا الذي يبلغ ارتفاعه ١٤,٤٩٥ قدماً. وفي المقابل، فإن أعلى نقطة في أفغانستان تصل إلى نحو ٢٥ ألف قدم. وواجه الطيارون عائقاً آخر هو وجود اتصال محدود مع طائرات أخرى وغياب الرقابة الجوية لإرشاد الطائرات في حال واجهت مجموعة كثيفة من الغيوم أو غير ذلك من الأحوال الجوية السيئة، التي يقول الخبراء إنها تتغيّر بصورة لا تُعقل في أفغانستان. ويمكن هذا أن يتسبب سريعاً بمشاكل خطيرة كون قيادة الرحلات تتم في الغالب بالاعتماد على «قواعد الطيران بالرؤية». بعبارات أخرى، الطيارون هم وحدهم لا يملكون سوى غرائزهم وسليقتهم لإرشادهم. وعلى ما صرّح به أحد طياري بلاكووتر، «يعلم طواقم الطيران أنه إذا لم يمكنك المرور من فوق أو من تحت، فما عليك إلا الاستدارة والعودة. فليست هناك ضغوط لإكمال الرحلة».

وبينما يملك بعض القواعد في أفغانستان ـ مثل تلك التي في كابول، وباغرام، وشينداد ـ أبراج مراقبة أرضية، فإنها غير موجودة في البعض الآخر من القواعد في تلك البلاد. وفي الأساس، وبحسب أحد طياري «بريزيدنشل»، ما إن تبعد الطائرة عشرين ميلاً من مدى تغطية الرادر، تصبح وحدها». ويعتمد الطيران في أفغانستان على أدنى المستويات التقنية إلى درجة أن الطيارين كانوا

(١) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

يضطرون في الغالب إلى استخدام هواتف الأقمار الصناعية للإفادة من مواقعهم عندما يهبطون في أي مكان ما عدا المناطق الأكثر تردداً إليها، بل إنه حتى هواتف الأقمار الصناعية أثبتت في الغالب أنه لا يمكن الركون إليها. وبغض النظر عن كون طرق الطيران المحددة مسبقاً غير عملية، فإن الطيارين لا يريدون أيضاً «سلوك الطرق المحددة لأسباب تتعلق بالحماية»، والخوف من استهدافهم من قبل قوى مناهضة للاحتلال، أو «معادية».

وإذا ما أخذنا في الوقت نفسه، عوامل الطقس، وقواعد الطيران بالرؤية، وتهديد النيران المعادية، والطائرات ذات المحركات المروحية مع حمولات مختلفة من البضائع والركاب، والارتفاعات الشاهقة، مجتمعة، فإنها تشكل تركيبة صعبة حتى على الطيارين ذوي الخبرة. فسماء إيران، في جوهرها، تشكل حدوداً لا يمكن التنبؤ بها. وبالفعل، فإن كل رحلات بلاكووتر في البلاد تمت باستخدام قواعد الطيران بالرؤية. «ولهذا، لم تكن هناك طرق محددة للطيران من وإلى باغرام، أو أي مواقع أخرى ندعمها سوى ممارسة تحليق الطيران السليمة القاضية بسلوك أكثر الطرق المباشرة الممكنة مع تفادي طبيعة بعض المناطق والطقس»، قال بول هوبر، مدير الموقع في «بريزيدنشل». و«قضت الممارسة العامة، بالطيران عبر أكثر الطرق المباشرة الممكنة. فطبيعة المناطق، والحالة الجوية، والرغبة في تفادي إقامة نمط للرحلات في بيئة فيها قوات أرضية معادية، هي بعض أسباب قيام طواقمنا الجوية بتغيير المسارات الأرضية المحددة لكل رحلة».

ومن بين الذين استخدمتهم بلاكووتر للطيران في ظل هذه الظروف غير العادية والخطرة، طياران من ذوي الخبرة بطائرات كاسا، نويل إنغليش (٣٧ عاماً)، ولورن «باتش» هامر (٣٥ عاماً). وخبر الرجلان الطيران في ظروف غير عادية مع القليل من الدعم الأرضي في ظروف جوية وطبيعة أرضية متغيّرة، بالإضافة إلى الهبوط في مواقع غير تقليدية. وسجّل إنغليش نحو ٩٠٠ ساعة طيران في كاسا ٢١٢ ـ معظمها كـ «طيار أدغال» في ألاسكا ـ، بينما أمضى هامر سبعة أعوام يقود ويساعد في قيادة «إطفائيات الحريق» في خلال مواسم

الحرائق في الصيف في الولايات المتحدة، «مُسقطاً مكافحي الحريق وشحنات بالمظلات في حرائق الغابات»، بحسب ما يقول كيفن ماكبرايد، وهو طيار آخر في بلاكووتر، سبق أن عمل مع هامر: «كان ضابطاً أولَ ذا معرفة ومهارة، ويمتلك خبرة كبيرة في الطيران الجبلي والمهمات على مستوى منخفض».

وبعد عدة أسابيع من التدريب على المهمة الأفغانية في ملبورن، فلوريدا، وصل هامر وإنغليش إلى أفغانستان في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وبحسب الجيش الأميركي، فإن سياسة «بريزيدنشل» قضت بعدم جمع أي طيّارَين يكون قد مضى على وجودهما أقل من شهر «في المسرح». وبرغم ذلك، جمعت «بريزيدنشل» هامر وإنغليش، وقد مضى على وجود كليهما أسبوعين فقط في البلاد، لأنهما كانا الطاقم الوحيد لدى الشركة الذي في إمكانه، بالإضافة إلى طائرات كاسا، أن يطير بطائرة «أس. إي. ٢٢٧ دي. سي.»، أو طائرة ميترو، التي يمكن استخدامها للرحلات إلى أوزبكستان. وامتلكت «بريزيدنشل» في المسرح طائرتي كاسا وطائرة ميترو واحدة. وقد سجّل هامر وإنغليش، في إقامتهما القصيرة في أفغانستان، ٣٣ ساعة طيران.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أفاق الطياران عند الرابعة والنصف صباحاً في يوم قارس وصاف في مطار باغرام، وهو منشأة السجن الرئيسية للذين تعتقلهم القوات الأميركية في أفغانستان، وموقع يُزعم أنه تتم ممارسة التعذيب فيه. وغادر طاقم «بريزيدنشل» القاعدة في أقل من ثلاث ساعات في مهمة لنقل اثنين من الجنود الأميركيين، وأربعمئة رطل من قذائف الهاون المضيئة عيار ٨١ ملم. وأخذه مساره أولاً إلى فرح، على بعد ٤٥٠ ميلاً جنوب غرب باغرام، ثم إلى شنداد لإعادة التزود بالوقود، ومن ثم رجوعاً إلى باغرام عند الواحدة والنصف بعد الظهر. ولم يسبق لهامر أو لإنغليش أن طارا على هذا المسار من قبل[1].

في الليلة التي سبقت، نام مع الرجال في باغرام طياران آخران من «بريزيدنشل» سيغادران في الوقت نفسه تقريباً الذي تنطلق فيه بلاكووتر ٦١،

(١) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

ويسافران عبر مسار مشابه. وعلى غرار هامر وإنغليش، سيطير الطياران، لانس كاري وروبرت غامنتشي، ذلك الصباح، غرباً بطائرة بلاكووتر كاسا، متوقفين في شنداد لإعادة التزود بالوقود. وقال كاري، الذي تقاسم الغرفة في الأيام الثلاثة التي سبقت الطيران مع إنغليش وهامر، «كانا، كليهما، يتطلعان شوقاً إلى القيام بذلك». وتناول غامنتشي الفطور مع إنغليش صباح الرحلة. وراجع الطاقمان التوقعات الجوية لذلك اليوم. «بما أن رحلتينا ستأخذاننا في النهاية إلى المكان نفسه [شنداد]، وكانت التوقعات هامشية بسبب الرؤية، قررنا اتخاذ قرار جماعي بالذهاب أو عدم الذهاب»، قال غامنتشي مستذكراً. «إذا لم تكن حالة الطقس الراهنة في [شنداد] مؤاتية، فلن نطير». لم تكن هناك أي مشاكل في حالة الطقس التي أفيد عنها في الوجهة الأساسية لكل من الطاقمين. وقال غومانتشي «كانت حالة الطقس مؤاتية، لذا قررنا جميعنا الذهاب». وبالرغم من وجود إشارات إلى أن عواصف الريح والغبار المتطاير قد تجعل الهبوط صعباً، فقد تم في باغرام «توقع طقس صاف ورؤية واضحة وغير محدودة».

تقرر القيام بالرحلة. وانضم مِلفين روي، ميكانيكي الطيران البالغ ٤٣ سنة، إلى طاقم بلاكووتر ٦١. ووُضع راكبان على لائحة الرحلة، الاختصاصي هارلي ميللر والمعاون الأول تريفس غروغان. حمّلوا شحنة الأربعمئة رطل، وشرعوا في المدرج على أرض المطار، عندما ركض جندي على طول المدرج في اتجاه الطائرة. فسينضم إليهم راكب ثالث: المقدّم مايكل ماكماهون، قائد تاسك فورس سيبر Task Force Saber، المؤلفة من ٢٥ ألف جندي، والمسؤول عن كامل منطقة غرب أفغانستان، حيث تتوجه بلاكووتر ٦١[1]. ومكماهون، وهو من قدامى «عاصفة الصحراء»،[*] ومتخرّج وست بوينت، «كان ذلك الشخص

---

(١) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني؛ 'Coalition Forces in Afghanistan as of Oct. 4, 2004,' ww.defenselink.mil/home/features/1082004d.html.

(*) «عاصفة الصحراء»، هو الاسم الذي اختارته الولايات المتحدة لحربها ضد العراق، غداة احتلاله للكويت، في العام ١٩٩١، والتي انتهت بخروج القوات العراقية من الكويت، ولاحقاً التهيئة لشن حرب على العراق، انتهت باحتلاله، من جانب قوات أميركية وبريطانية العام ٢٠٠٣ (الناشر).

الإضافي الذي ظهر وسأل عن إمكانية ركوب الرحلة»، بحسب ما شرح أحد موظفي بلاكووتر. «إذا طلبوا منا القيام بذلك، ولم يكن خارج تصنيف المنطق العام، فسيقومون بالأمر»[1]. أصبح هناك الآن ستة أشخاص على متن الطائرة.

أقلعت بلاكووتر ٦١ في الساعة ٧:٣٨ ق. ظ. من قاعدة باغرام، وتوجهت صوب الشمال الغربي. وآخر ما سيسمعه الرجال الستة من أي شخص خارج الطائرة، كان برج المراقبة في باغرام يقول لهم «سنتحدث معكم لاحقاً». وبعد خمس دقائق من ذلك، اختفت الطائرة عن شاشة رادار باغرام، على بعد نحو تسعة أميال من المطار. وسارع هامر، معاون طيار بلاكووتر ٦١، إلى التعليق على مدى الرؤية، قائلاً «لا يمكنني أن أطلب ما هو أفضل من ذلك». إلا أنه بدا، حتى في وقت مبكر من الرحلة، أن الطيارَين لم يعرفا بالتحديد إلى أين يمضيان، كما سيتبين ذلك من تسجيلات الصندوق الأسود للرحلة:[2]

الطيار إنغليش: «آمل أنني أسلك مسار الوادي الصحيح».

معاون الطيار هامر: «هذا الوادي أم ذاك».

إنغليش: «سأسلك هذا الوادي».

هامر: «حسناً، فنحن لم نذهب، أو على الأقل أنا لم أذهب إلى فرح هذه... من باغرام، ولذا يجب وجود واد هنا».

اتضح أن طياري أفغانستان الجديدين لم يكونا يجيدان المسلك الذي سيعبرانه، وقال إنغليش في النهاية «سنرى إلى أين يقودنا هذا». أمضى الطياران وروي الدقائق العدة التالية يتلمّسون الخرائط في محاولة لتحديد موقعهم ومسلكهم. وقال هامر إنه لم يجلب معه أداة محمولة باليد لتحديد الموقع الذي سيطلق تحذيراً في حال اقتربت الطائرة من الأرض. وبعد نحو ثماني دقائق على

(١) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

(٢) كل النسخة المنقولة لتسجيل الحوارات خلال الطيران موجودة في «التقرير الواقعي لتحقيق الاختصاصيين»، قسم التسجيلات في مجلس سلامة النقل الوطني، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.

الرحلة، أعرب إنغليش عن بعض القلق حول الطقس في غرب أفغانستان، قائلاً «عادة... في يوم قصير كهذا، يكون لدينا الوقت لبعض المرح، والقيام ببعض الاستكشاف، لكنني، مع هذه الرياح الآتية، أريد أن أصل إلى هناك [كلمة حشوية] بأسرع ما يمكن».

وبالرغم من الإشارات المبكرة عن بعض التعقيدات، أمضى الطياران بعض الوقت يثرثران مع بعضهما البعض، ويدردشان. قال إنغليش «أقسم بالله إنهم ما كانوا ليدفعوا لي راتباً لو علموا كم أن ذلك ممتع». كان الطياران يحلقان عبر وادي باميان، بالرغم من أنه بدا، من خلال نص أحاديثهما خلال الرحلة، أنهما لم يكونا على يقين، ولا قلقين في شأن موقعهما الدقيق. «لا أعاين شيئاً حول ١٣(*) التي هي أعلى قمة في مسارنا، على ما أعتقد»، قال روي، مهندس طيران الرحلة. «هناك الكثير من الوديان» أجاب إنغليش. «نعم، بحيث سيمكننا اختيار طريقنا من بينها. نعم، فمع هذه الرؤية الجيدة [كلمة حشوية] الأمر سهل كثيراً. إذا ما واجهك شيء كبير، فما عليك سوى موازاته إلى أن تجد ممراً عبره. نعم، كما سبق وقلت، إنه أول يوم رؤية جيدة أحصل عليه في الكاسا. الأمر ليس جيداً وحسب، إنه رائع».

عند مرحلة ما، سأل الركاب الطيارين عن الأماكن التي سيمرون بها في طريقهم إلى فرح. أجاب روي، الرجل الذي يحمل الخرائط، «لا أدري ما الذي سنراه، فنحن لا نسلك هذا المسار في العادة». بعد ذلك بثوان، قال إنغليش، «كل ما علينا تحاشيه هو رؤية صخرة أمامنا مباشرة». ثم تنبه هامر ـ معاون الطيار ـ إلى ما يبدو أنه مناورة إنغليش بالطائرة: «إيه، أنت مقاتل طائرة أجنحتها على شاكلة X: رجل حرب النجوم».

«أنت [كلمة حشوية] على حق»، رد إنغليش. «هذا ممتع».

وبينما أخذ الطياران يلاقيان بعض الجبال، وينعطفان على ما يبدو في محاولة لعدم الانحباس، واصلا مزاحهما العَرَضي الودّي. تحدثا عن وصل

(*) هي إشارة إلى نقطة ارتفاع معينة في مسار تحليق الطيران (الناشر).

لاعب أم. بي.٣ MP3 بسماعتيهما؛ قال إنغليش إنه يريد الاستماع إلى «فيليب غلاس أو أي شيء مناسب من النيو إيج». «كلا»، أجاب هامر، «يجب أن نستمع إلى ما يهزّ الردفين. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يجب اعتمادها. كوايت روك، تويستد سيسترز».

لكن، بعد ذلك بأربع دقائق، وبعد ما يقارب خمساً وعشرين دقيقة على الرحلة، أخذت الأمور تسوء في شكل رهيب بالنسبة إلى طياري بلاكووتر ٦١. فمع خروجهم من وادي باميان، وجدوا أنفسهم يطيرون بمحاذاة سلسلة جبال بابا. «حسناً، هذه السلسلة من الجبال إلى يسارنا... أعني، أنها لا تصل إلى ارتفاع أقل من ١٤ ألفاً، على طول امتدادها، على الأقل ليس حتى طرف خارطتي»، قال هامر موجهاً كلامه إلى إنغليش، بينما كانا يناقشان كيفية عبور الجبل. «حسناً، لنقم بما يشبه النظرة لنرى إذا كان من مكان يمكننا أن نختار طريقنا من خلاله»، أجاب إنغليش. «لا يهم. في الحقيقة، سيقذفنا ذلك إلى القعر. في أي حال، لنر. أشاهد ممراً ضيقاً هناك. إيه، إذا أمكننا المضي إلى ١٤، لثانية، فلن يكون ذلك سيئاً».

وما لبثا أن قررا محاولة الاستدارة ١٨٠ درجة. «هيا، يا طفلتي. هيا، يا طفلتي، يمكنك القيام بذلك»، قال إنغليش كما لو أنه يحوّل الطائرة صعوداً. وسأل المهندس روي الطيارين بعصبية: «حسنا، أيها الرفيقان، ستنجحان في ذلك، أليس كذلك؟».

«إيه، آمل ذلك»، أجاب إنغليش.

يقول تقرير مجلس سلامة النقل الوطني، إنه عند هذه النقطة أمكن سماع صوت يشبه «نغمة الإنذار بفقدان السرعة» في أحد صناديق التسجيل السوداء. وتبعت ذلك، في داخل الطائرة، محادثة فوضوية، قبل أن يعلن روي للطيار: «إيه، عليك، أن تتخذ قراراً». أمكن سماع أصوات التنفس الشديد داخل الطائرة، بينما صرخ إنغليش، «يا إلهي [كلمة حشوية ملغاة]». صرخ روي «مئة عقدة، تسعون، اقطع سرعة الهواء عنه». عند هذه النقطة، أصبحت نغمة فقدان

السرعة ثابتة، بينما أخذ الحوار يصبح مسعوراً، ويائساً.

«آه، [كلمة حشوية] [كلمة حشوية]»، صرخ إنغليش.

قال روي «أَبطل ذلك. ساعده، أو أبطل عنه سرعة الهواء... بوتش».

مساعد الطيار هامر: «الديك خمس وتسعون [عقدة]».

الطيار إنغليش: «يا إلهي. يا [كلمة حشوية]».

المهندس روي: «إننا نسقط».

«يا إلهي».

«يا إلهي».

وسط محاولة الانعطاف ١٨٠ درجة بعدما اتضح أن بلاكووتر ٦١ لم تتمكن من اجتياز جبل بابا الذي يرتفع ١٦,٥٨٠ قدماً، اصطدم جانح الطائرة الأيمن بالجبل وانفصل عنها، وتسبب بسقوط الطائرة وانزلاقها إلى مئات الأقدام، محطماً قفص الطائرة ومكوّراً الجانح اليساري تحته. وألقي بالطيارين ١٥٠ قدماً أمام الحطام. مات جميع الركاب من جراء الصدمة، ما عدا اختصاصي الجيش ميللر[١].

وبالرغم من أن معظم الأرض في الطريق من باغرام إلى فرح كانت جبلية، كادت بلاكووتر ٦١ تجتاز أسوأ منطقة فيها. فقد اجتازت الطائرة معظم وادي باميان قبل أن يقرر الطياران الاستدارة في شكل شبه مباشر صوب جبل بابا. وبحسب ما قال لاحقاً كفين ماكبرايد، أحد طياري بلاكووتر، «لا أدري تماماً كيف أن الطيارين... بلغا الموقع الذي عثر عليهما فيه... فسلسلة الجبال التي تحطمت عليها [بلاكووتر ٦١] هي أعلى نقطة في أعلى سلسلة جبلية في طريقنا».

لكن زلّات القدم ذات العلاقة بالحادثة لم تنته بعد. فلم يبدأ حتى أي نوع

(١) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

من أنواع الإنقاذ ـ الاستعادة، إلا بعد ست ساعات من بلوغ الطائرة منطقة فرح، وبعد ساعة على موعد وصولها المتوقع إلى باغرام. وأعاق فوراً البحث عن بلاكووتر ٦١، غياب أي أدوات لتقفي أثر الطائرة، وما بدا أنه غياب المعلومات عن الخط الذي كانت تنوي سلوكه، إضافة إلى الارتباك حول من عليه حتى العثور على الطائرة. «شرعت وحدتي في عملية بحث في قطاعات واسعة تغطي معظم أفغانستان، بينما نحن نفتقر إلى أي جهد منسق للإنقاذ، آخذين في الاعتبار احتمال أن الطائرة توجهت جنوباً»، قال الرائد ديفيد ج. فرانسيس، ضابط عمليات تاسك فورس وينغز، التي تشكل جزءاً من قوة المهمات المحددة للوحدة المختلطة ٧٦. «حصل ارتباك حول من سيدير عملية الإنقاذ. وعند حد ما، طُرح السؤال: إلى من تعود هذه المهمة؟»، أضاف فرانسيس، «لم توضع أي خطة إنقاذ منسقة إلا بعد يوم على التحطم [١١ ساعة بعد الموعد المقرر للعودة إلى باغرام]».

ستمضي ٧٤ ساعة قبل تحديد مكان الحطام وسماح الظروف لطائرات الهيليكوبتر سي. أتش. ٤٧ ببلوغ الموقع واستعادة الرفات، وصندوق التسجيل الأسود، والذخيرة التي كانت على متن الطائرة. وبالرغم من نجاة الاختصاصي ميللر من الصدمة الأولى، فلم يملك أي حظ في البقاء حياً على مدى الأيام الثلاثة التي مضت قبل وصول المنقذين. ووصفت تقارير الصحف الحادث، عند حصول التحطم، بأنه حادث بسيط ـ نوع الحوادث الذي سيحتل مساحة خبر صغير، هذا إذا لقي طريقه إلى النشر في الصحف ـ. وبالفعل، بعد أسبوعين على سقوط بلاكووتر ٦١، وصفته زوجة المهندس روي بأنه «تحطم طائرة من النوع العادي البسيط».

لكن، مع ظهور المزيد من التفاصيل وشروع الجيش في التحقيق، لم تعد عائلات الجنود الأميركيين الذين قُتلوا في التحطم تنظر إلى ذلك بوصفه حادثاً عَرَضياً. وفي ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، رفعت عائلات مايكل مكاماهون، وترافيس غروغان، وهارلي ميللر، دعوى قضائية ضد رديفة بلاكووتر للطيران، بزعم الإهمال من قبل طاقمها الجوي، واتهمت الشركة بالتسبب في وفاة

الجنود. وزعمت الدعوى القضائية أن «انتهاكات» بلاكووتر «الفاحشة والفظيعة، تُظهر استهانة ولامبالاة بالحياة والإنسانية وبحقوق ركابها وسلامتهم». وقالت إن أعمال الشركة «توضح سياسات الشركة اللامبالية والبَطِرَة، وإجراءاتها، وتخطيطها، وعمليات طيرانها»[1]. وادعى محامي العائلات، روبرت سبوهرر، أن الشركة كانت «تدوّر الزوايا» في خدمتها القوات المسلحة. «إذا كانوا يريدون إعادة تلزيم شركات خدمات مثل الطيران بالموظفين حول أفغانستان، فعليهم القيام بذلك مع شركات تضع سلامة رجالنا ونسائنا الذين في الخدمة الفعلية قبل مكاسب الشركات. لكن، للأسف، فإن ذلك لم يحصل هنا».

وأعطى دفعةً قوية لقضية العائلات، واقعُ أن مجلس التحقيقات الجانبية في الجيش الأميركي وضع اللوم على بلاكووتر في تحطم الطائرة، محدداً بعد تحقيق مطوّل أن الطاقم عانى «تدنياً في إدارك المواقف» و«السهو والاغتباط بالنفس»، بالإضافة إلى «سوء التقدير والاستعداد للقبول بمخاطر غير مقبولة». وحدد التحقيق أيضاً أنه يمكن أن يكون الطياران عانيا أوهاماً بصرية ونقصاً في أوكسيجين الدم، وتتضمن عوارضه الهلوسة، والسهو، والتناقص في المهارات الحركية. وقال الجيش إنه، إضافة إلى ذلك، وُجد دليل ظاهر على «تقاطع وتنسيق غير متناسقين بين أفراد الطاقم». وقالت «بريزيدنشل إيرويز» إن التقرير «أُنجز في أسبوعين فقط، ويحتوي على الكثير من الأخطاء، والتحريف، والافتراضات التي لا أساس لها».

في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، بعد نحو عامين على إنجاز محققي الجيش تقريرهم، أصدر مجلس سلامة النقل الوطني تقريره الخاص. وخلص تقرير المجلس إلى أن طيارَي بلاكووتر «كانا يتصرفان في شكل غير محترف ويسلكان بتقصّد الطريق غير العادية، على مستوى منخفض في الوادي من أجل المتعة»[2]. ووجد المجلس أيضاً أن رؤية الطيارين وحكمهما على الأمور ربما

(١) الشكوى المعدّلة المرفوعة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.
(٢) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

تعوّقا، لأنهما لم يستخدما الأوكسيجين، في انتهاك محتمل للقواعد الفدرالية. وقال المجلس إنه «بالاستناد إلى الدراسات... فإن الشخص الذي لا يحصل على الأوكسيجين الإضافي، يُظهر إشارات قليلة أو لاإشارات، ولا تظهر عليه أي عوارض تقريباً، ويُحتمل ألا يُدرك تأثير ذلك فيه»[1].

وربما كان الاكتشاف الأكثر دلالة، نتيجة عمليات تشريح لم يُشر إليها التقرير السابق للجيش، هو أنه كان للاختصاصي ميللر «في المطلق ثماني ساعات كحد أدنى للنجاة» من بعد الحادث. ولو أنه «تلقى الإسعاف الطبي في غضون تلك المهلة الزمنية، وخضع للعملية الجراحية اللازمة، لبقي، على الأرجح، على قيد الحياة». إلا أن المجلس وجد أنه، بسبب أن «بريزيدنشل إيرويز» لم تملك، كما زُعم، الإجراءات التي يفرضها القانون الفديرالي لاقتفاء آثار الرحلات الجوية، فإنه «في الوقت الذي تم فيه الشروع في علميات البحث الجوي، كان [ميللر] مقطوعاً به عند الطائرة الساقطة منذ نحو سبع ساعات»، وأن «إنقاذه تعرّض للمزيد من التأخير عندما ركّزت عمليات البحث الجوي التي أعقبت ذلك على مناطق لم تحلق الطائرة فوقها».

ووصف جوزف شميتز، المحامي العام لشركة بلاكووتر الرديفة، برانس غروب (التي ستُناقَش بالتفصيل في فصل لاحق)، التقرير بأنه «مغلوط ومسيَّس»، وذلك استناداً إلى «نيوز أند أوبزرفر» الصادرة في رالي. و«قال إنه قُصد من التقرير التغطية على إخفاقات الجيش، لكنه رفض التوسع حول هذه الإخفاقات. واعتبر أنه من الواضح أن مجلس سلامة النقل الوطني لم يستكمل المبادئ الأساسية المناسبة للتحقيق حول الحادث، وهو ما اعتبره مخزياً بالنسبة إلى الضحايا وإلى دافعي الضرائب الأميركيين»، وأضاف أن الشركة ستطلب من المجلس إعادة النظر في قراراته.

وبالرغم من أن مجلس سلامة النقل الوطني قد وضع اللوم على الطيارين و«بريزيدنشل»، فإنه وضع، في الواقع، اللوم أيضاً على اتحاد الطيران الفديرالي

---

(١) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

والبنتاغون لعدم توفيرهما «الإشراف المناسب». وكتبت إحدى أعضاءِ المجلس رأياً مطابقاً، أبرز بصورة خاصة الارتباك الحاصل في الصلاحية القضائية في التحقيق «في حادث مدني حصل على مسرح الحرب بينما العامل يقوم بمهمات لحساب وزارة الدفاع». واعتبرت عضو المجلس ديبورا هرسمان، أنه من «المُحيِّر» أن وزارة الدفاع واتحاد الطيران الفديرالي لم يحددا المسؤوليات ويفصّلاها «عن هذه الأنواع من الرحلات». وأضافت أنه بالرغم من وضع اللوم على اتحاد الطيران الفديرالي بالنسبة إلى عدم الاشراف، فإنه لا الاتحاد ولا المجلس كان لهما موظفون مكلفون في أفغانستان[1]. وهذه المسائل، مجموعة مع وصف هرسمان لبلاكووتر ٦١ بأنها «بوضوح، عملية عسكرية تقع تحت إشراف وزارة الدفاع»، تحكي مباشرة عن الخطة التي اعتمدتها بلاكووتر في الدفاع عن نفسها ضد دعوى الموت الجائر القضائية.

توازت استراتيجية بلاكووتر في الرد على دعوى أفغانستان القضائية عن كثب مع تلك التي اعتمدتها في دفاع الفلوجة: بلاكووتر ورديفاتها تشكل جزءاً من «القوة الشاملة» لوزارة الدفاع، وهي بالتالي محصَّنة ضد مقاضاتها قانونياً. وقاومت بلاكووتر بقوة الاعتراف بأن للمحاكم أي سلطة في القضية، وتحركت، في كل مناسبة، لوقف عملية الاستجوابات القضائية، مجادلة بأنه حتى السماح بأخذ إفادات موظفيها سيشكل مساساً بحصانتها. وزعم محامو بلاكووتر «أن الحصانة من الملاحقة لا تعني أنه قد لا يتم إيجاد أن طرفاً ما يتحمل مسؤولية فقط، بل بالأحرى أنه لا تمكن ملاحقته قط، ولا يجب إزعاجه حتى بالحضور إلى دعوى قضائية. والطلب من «بريزيدنشل» أن تنخرط في عملية الاستجواب، سيؤدي بالتالي إلى إسقاط الحصانة التي تتمتع بها «بريزيدنشل»»[2].

تبنّت بلاكوتر، في محاربتها الدعوى القضائية، مقاربة مثلّثة الأضلاع للمجادلة بوجوب تحصينها ضد مثل هذه المقاضاة: بأن عملياتها تقع تحت حيّز

(١) نسخة المؤلف عن موجز حادث الطائرة في مجلس سلامة النقل الوطني.

(٢) مذكرة بريزيدنشل إيرويز العاجلة لإلغاء الاستدعاء الخطي إلى المحكمة، ٢٤ شباط/فبراير، ٢٠٠٦.

«المسألة السياسية» التي يجب أن تنصرف إليها الفروع التنفيذية أو التشريعية، لكن ليس القضائية؛ وبأن بلاكووتر هي أساساً امتداد للجيش، ويجب، بالتالي، أن تتمتع بالحصانة نفسها من الدعاوى القضائية التي تتمتع بها الحكومة عندما يتعرض عناصر من الجيش للقتل أو للإصابة بجروح؛ وبأن بلاكووتر يجب أن تكون محصَّنة ضد الدعاوى القضائية بموجب استثناء من قانون المداعاة القضائية الفديرالية الذي مُنح في الماضي للمقاولين المسؤولين عن تصميم القطع المعقّدة للتجهيزات العسكرية، وتصنيعها. وراقب مقاولون عسكريون آخرون، عن كثب، حجج بلاكووتر في حالتي الفلوجة وأفغانستان، اعتقاداً منهم أنه ستكون لنتائجها آثار بعيدة المجال على كامل صناعة الحرب.

مبدأ المسألة السياسية

في الاستدعاءات التي رفعتها إلى المحكمة، استشهدت بلاكووتر ـ «بريزيدنشل» بـ «مبدأ المسألة السياسية»، الذي يستند إلى فكرة أن «القضاء يمتنع حقاً عن التقرير في جدالات عهد بها الدستور نصّاً إلى شعبة سياسية أخرى، وقضايا يخرج حلّها عن نطاق أهلية المحاكم بسبب النقص في المقاييس التي يمكن إدارتها قضائياً»[1]. وفي إشارتها إلى ادعائها أنها جزء معترف به من «القوة الشاملة» الأميركية، وجزء من «القدرة والمقدرة القتالية» لوزارة الدفاع، جادلت بلاكووتر بأن «السماح للمحاكم المدنية بالنظر في مسائل المقاضاة حول جنود قُتلوا أو جُرحوا في ساحة القتال في عمليات تضم مقاولين، سيُقحم هذه المحاكم المدنية مباشرة في أنظمة العمليات العسكرية»[2].

لم يستقبل قاضي المقاطعة الناظر في القضية، هذه الحجج بحرارة. وفي ردّه حجج بلاكووتر، استشهد القاضي جون أنطون بالحكم الصادر في ٢٠٠٦ في

(١) قرار القاضي أنطون الرافض مذكرات بلاكووتر، ٢٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٦.
(٢) مذكرة بريزدنشل إيرويز العاجلة لإلغاء الاستدعاء الخطي إلى المحكمة، ٢٤ شباط/فبراير، ٢٠٠٦.

قضية سميث ضد هاليبرتون، وقد اتهمت تلك الدعوى القضائية هاليبرتون بالتقصير في ضمان أمن قاعة طعام في الموصل، في العراق، التي ضربها مُفجّر انتحاري في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقتل ٢٢ شخصاً. ووجد القاضي أنطوان أنه:

«كان البحث القضائي المناسب، بحسب المحكمة، هو ما إذا كان على المداعاة أن تتطلب من المحكمة المساءلة حول المهمة العسكرية والرد على هجوم ما. إذا كان الجيش مسؤولاً عن ضمان أمن المنشأة، فإن حلّ المسألة سيتطلب «تخميناً لاحقاً حول عملية اتخاذ القرار في الجيش»، وتقويم سلوك الجيش، وهي مسألة سياسية. لكن، إذا كان المقاول هو المسؤول الأساسي، بموجب عقده، عن ضمان أمن قاعة الطعام، فعندها يمكن النظر في القضية قضائياً. وباستنتاج المحكمة أن «هناك فارقاً جوهرياً بين مساءلة تطبيق الجيش لمهمة ما، ومساءلة الطريقة التي يمارس فيها المقاول مهماته المتعاقد عليها»، فإنها أذنت بالنتيجة المستخلصة هنا: الموقف السابق يشكل مسألة سياسية، إما الأخير فلا»[1].

وحدد القاضي أنطون أنه، كونه «تطلّب» من بلاكووتر ٦١ «أن تطير كما تفعل عادة، استناداً إلى المعايير التجارية والمدنية في أرض أجنبية، وإن كانت غير مأمونة»، وأنه في إمكانها رفض أي مهمة طيران تراها خطرة جداً، «فلا يبدو... أنه سيُطلب من هذه المحكمة أن تسائل أي أوامر عسكرية تكتية».

وردت المحكمة، في نهاية الأمر، حجة «المسألة السياسية» التي قدّمتها بلاكووتر، قائلة إنها «لا تشكل قاعدة مناسبة لرد القضية». وساءل أنطون أيضاً ادعاء بلاكووتر بأنها في الأساس جزء من الجيش، مشيراً إلى أنه كان يمكن الحكومة الفيدرالية أن ترفع ملفاً موجزاً يدعم بلاكووتر في هذه الحالة، لكنها لم تفعل. وكتب القاضي «على الخصوص، لم تختر الولايات المتحدة التدخل

(١) قرار القاضي أنطون الرافض مذكرات بلاكووتر، ٢٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٦.

إلى جانب المدّعى عليهم في هذه القضية»، فقد «تخلّت عن فرصة التدخل والشرح كيف أن مصالحها قد تتأثر بهذه الدعوى القضائية».

وإذ خيّب القاضي بلاكووتر، فإنه بدا كأنه يشير إلى أن هذه المواقف قد تتغير بالنسبة إلى المقاولين في المستقبل، «إلى الحد الذي يحق معه، للشركات التي تتوخى الربح، وتقوم بوظائف عسكرية، الحماية من المداعاة القضائية في المجالات التي تهم الفروع السياسية».

مبدأ فارس

استشهدت بلاكووتر، في حججها وتبريرها بأنها محصَّنة من المقاضاة، بمبدأ فارس، الذي ينص على أن للحكومة حصانة سيادية من المداعاة القضائية بسبب «إصابات تلحق بجنود الخدمة الفعلية، حيث تنتج الإصابات من، أو تحدث في سياق نشاط ذي علاقة بالخدمة»[1]. وحاججت بلاكووتر بأنه «لا طائل هنا إذا كان القتلى قضوا في طائرة يستأجرها سلاح الجو، بدلاً من طائرة يستخدمها سلاح الجو، فما يهم هو أن عناصر الجيش الذين قُتلوا كانوا في مهمة حربية». وزعمت بلاكووتر أنه حتى عائلات الجنود القتلى اعترفوا بأن أولادهم:

أ ـ كانوا منتشرين في أفغانستان؛

ب ـ قضوا في منطقة معارك؛

ج ـ قُتلوا أثناء نقلهم في مهمة لوزارة الدفاع بين مطارين في أفغانستان».

عارض القاضي أنطون بوضوح، تفسيرَ بلاكووتر لحصانة صريحة إلى حد ما، ممنوحة للجيش، مشيراً إلى ان محامي بلاكووتر «لا يستشهدون بأي قضية تم فيها اعتبار مبدأ فارس ينطبق على مقاولين خاصين»[2]. وقال إن بلاكووتر ـ

---

(١) مذكرة بريزيدنشل إيرويز العاجلة لإلغاء الاستدعاء الخطي إلى المحكمة، ٢٤ شباط/فبراير، ٢٠٠٦.

(٢) قرار القاضي أنطون الرافض مذكرات بلاكووتر، ٢٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٦.

«بريزيدنشل» «تقنّعان أساساً طلبهما من هذه المحكمة بتوسيع «فارس» إلى ما هو أبعد من حدوده الموضوعة والمنطقية، من خلال الاستشهاد بحالات تشدد على مغزى وضع المدعين بأنهم عناصر في الجيش، وليس على وضع [بلاكووتر]». واستنتج القاضي أنه «من الواضح أن المدعى عليهم في هذه القضية ليسوا مؤهلين للاحتماء في ظل مبدأ فارس لأنهم كيانات تجارية خاصة... فقد دخل المدعى عليهم في العقد بوصفه مسعىً اقتصادياً. قدموا خدمة لقاء ثمن. ولأن الخدمة تمت، ببساطة، في جبال أفغانستان خلال نزاع مسلح، فإن هذا لا يجعل من المدعى عليهم، أو من موظفيهم، عناصر في الجيش أو موظفين في الحكومة». وبعبارات أخرى، فإن أنطون حدد أنه، حتى لو أن البنتاغون ربما أشار إلى المقاولين العسكريين الخاصين كجزء من «قوته الشاملة»، فلا يغيّر ذلك شيئاً من وضع بلاكووتر بوصفها شركة خاصة تتولى الربح، ومسؤولة عن أفعالها.

استثناء لقانون المداعاة العسكرية الفديرالي

كانت حجة بلاكووتر الرئيسية الثالثة، للحصانة من المداعاة القضائية، هي أنها، بوصفها مقاولاً للجيش، محصَّنة من مثل هذه المقاضاة بالطريقة نفسها التي أُقرّ بها بحصانة بعض منتجي التجهيزات العسكرية المعقدة. وفي حالة واحدة، ادعت عائلة أحد المارينز القتلى على أحد الصانعين بسبب عيب في تصميم نظام النجاة في إحدى طائرات الهيليكوبتر. واستنتجت المحكمة أن «قانون المداعاة القضائية تُبطله مصلحة الحكومة الكبيرة في الحصول على معدات عسكرية معقدة»، وأنه للحكومة «حق الاجتهاد في إعطاء الأولوية للفاعلية القتالية على السلامة في تصميم المعدات العسكرية».

وقرر القاضي أنطون أنه بالرغم من وجود ذلك الدفاع، وقد جرى توسيعه في بعض الحالات، فليست هناك «حجة لمنح لاعب خاص درع الحصانة السيادية. وإلى أن يشير الكونغرس إلى العكس، فإن المقاولين الخاصين، غير الموظفين، محدودون» باستثناءات كتلك التي تتضمن تصميم التجهيز المعقّد.

و«هذه المحكمة تشك في أن استثناء النشاطات القتالية من [قانون المداعاة القضائية الفديرالي]، الذي يحمي الحصانة الحكومية السيادية التقليدية من المقاضاة، يجد أي تطبيق له في منع مقاضاة مقاولي الدفاع الخاصين»، كتب أنطون. و«برغم ذلك، وإلى الحد الذي يمكن فيه تطبيقه، فهو في أفضل الحالات، يحمي مقاولي الدفاع من المقاضاة على منتجاتهم التي تتضمن معدات معقدة ومتطورة تُستخدم في أزمنة الحرب. وهو لم يتوسّع قط لمنع الدعاوى القضائية التي تزعم حصول إهمال عملي من قبل المقاولين في توفير الخدمات، وبالتالي يجب ألا تعمل هذه المحكمة على منحها».

فرع الطيران الغريب في بلاكووتر

في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان القاضي أنطون قد رفض كل التماس قدمته بلاكووتر لوقف الاستجوابات، ورد القضية. وشرعت بلاكووتر فوراً، على ما هو متوقع، في عملية الاستئناف. وبالرغم من أن أنطون رفض رفضاً قاطعاً ادعاء بلاكووتر أنها فعلاً امتداد للجيش الأميركي بسبب وضعها المزعوم بأنها جزء من «القوة الشاملة» للبنتاغون، فإن بلاكووتر ربما تكون بالفعل متداخلة مع عمل الجيش ووكالات الاستخبارات أكثر مما تريد الكشف عنه.

وبالرغم من أن الانتباه القليل الذي أُعير لفرع الطيران في بلاكووتر، قد تركز على دعوى أفغانستان، فإن للشركة عقوداً متعددة مع الحكومة الأميركية لتوفير طيارين وطائرات. ويصعب الحصول على معلومات عن استخدام الحكومة طائرات بلاكووتر، لكن تم جيداً توثيق أن وكالات الاستخبارات الأميركية والجيش استخدمت شركات طيران خاصة «لتسليم» سجناء عبر العالم، وبخاصة في ظل «الحرب على الإرهاب» في عهد إدارة بوش. وبموجب هذا البرنامج السري، يتم أحياناً الطيران بسجناء إلى بلدان ذات سجلات مشبوهة أو مشينة في مجال حقوق الإنسان، حيث يتم استجوابهم بعيداً عن أي إشراف أو سياق مناسب. ولتفادي مراقبة أعمالها، استخدمت الحكومة شركات طيران صغيرة خاصة ـ الكثير منها ذات وثائق ملكية واهية ـ لنقل السجناء. وكتبت صحافية

التحقيقات جاين ماير في مجلة «نيويوركر» «قام في أغلب الأحيان عملاء أميركيون ملثّمون أو مقنّعون باختطاف مشبوهين في الإرهاب في أوروبا، وأفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، ونقلوهم قسراً إلى طائرة نفاثة من طراز غولف ستريم في». وحازت الطائرة «إذناً بالهبوط في القواعد العسكرية الأميركية. وغالباً ما اختفى المشبوهون في الإرهاب الذين يتم تسليمهم، بمجرد وصولهم إلى البلدان الأجنبية. لا يتم توفير محامين للمعتقلين، ولا يتم إبلاغ الكثير من العائلات عن مكان وجودهم». وبرغم عدم توفّر ما يربط بلاكووتر مباشرة بالتسليمات الاستثنائية، فهناك وفرة من الأدلة الظرفية التي تحتمل المزيد من التمحيص والتحقيق.

لم يولد برنامج التسليم في ظل إدارة بوش، بل بالأحرى في ظل إدارة كلينتون في أواسط التسعينيات. فقد شرعت «السي.آي.أيه.»، بموافقة من البيت الأبيض في ظل إدارة كلينتون، وبإيعاز من الرئيس، بإرسال المشتبه في أنهم إرهابيون إلى مصر، حيث يمكن عملاء المخابرات استجوابهم، بعيداً جداً من القانون الأميركي والإجراءات القانونية المناسبة. وفي ١٩٩٨، مرر الكونغرس الأميركي تشريعاً يعلن أن «سياسة الولايات المتحدة تقضي بعدم طرد، وإبعاد، أو ما من شأنه أن يؤدي إلى عودة غير إرادية لأي شخص إلى بلد تتوفر فيه أساسات جوهرية للاعتقاد أن هذا الشخص سيكون عرضة للتعذيب، بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص موجوداً جسدياً في الولايات المتحدة [أم لا]». إلا أنه بعد ٩/١١، قام «المثال الجديد الذي يُحتذى» لإدارة بوش، باجتناب هذا التشريع، الأمر الذي أدى إلى تجريد المشتبهين المزعومين في الإرهاب من حقوقهم الأساسية. وعبر نائب الرئيس ديك تشيني، بأفضل ما يكون عن منهج التفكير هذا، بعد خمسة أيام على ٩/١١، عندما جادل في برنامج «واجه الصحافة» Meet the Press على «أن.بي.سي.»، عن أنه على الحكومة أن «تعمل عبر نوع من أنواع الجانب المظلم». وأعلن تشيني «على الكثير مما يجب فعله هناك، إذا أردنا النجاح، أن يتم بهدوء، ومن دون أي نقاش، باستخدام مصادر وأساليب متوفرة لوكالاتنا الاستخبارية. إنه العالم الذي يعمل فيه هؤلاء القوم.

ولهذا، سيكون من الحيوي بالنسبة إلينا أن نستخدم كل الوسائل التي في حوزتنا، أساساً، لبلوغ هدفنا». وقد لقيت هذه المشاعر صداها لدى الرجل الثالث في «السي.آي.أيه.»، في ذلك الوقت، بازي كرونغارد ـ الرجل الذي يُزعم أنه وراء أول عقد أمني لبلاكووتر في أفغانستان ـ الذي أعلن أن الحرب على الإرهاب «ستكسبها، على نطاق واسع، قوى لا تعرفون بشأنها، وفي أعمال لن تروها، وبوسائل ربما لا تريدون أن تعرفوا عنها».

يعود استخدام الولايات المتحدة لشركات طيران سرّية إلى حرب فيتنام على الأقل. فمن ١٩٦٢ إلى ١٩٧٥، استخدمت «السي.آي.أيه.» شركة إير أميركا التي تملكها سراً (والتي عملت في الوقت نفسه كشركة طيران تجارية) للقيام بعمليات مستترة أو سرّية، لو تم الإعلان عنها فستثير المزيد والمزيد من التحقيقات والاستفظاعات. واستناداً إلى دراسة على موقع «السي.آي.أيه.» كتبها أستاذ التاريخ في جامعة جورجيا وليام م. ليري، «كانت إير أميركا، وهي شركة خطوط جوية تملكها «السي.آي.أيه.» سرّاً، عنصراً حيوياً في عمليات الوكالة في لاوس». و«بحلول صيف ١٩٧٠، ملكت شركة الخطوط الجوية نحو دزينيتن من طائرات النقل ذات المحرّكين، ودزينيتن أخريين من الطائرات التي تقلع وتهبط على مدرج قصير، ونحو ٣٠ من طراز هيليكوبتر، مخصصة للعمليات في لاوس. وكان هناك أكثر من ٣٠٠ طيار، ومساعد طيار، ومهندس طيران، واختصاصيين في النقل الجوي يطيرون من لاوس وتايلاند... ونقل طواقم إير أميركا عشرات الآلاف من الجنود واللاجئين، وطاروا في مهمات إغاثة وإخلاء طارئة، وأنقذوا طيارين تم إسقاطهم في شتى أنحاء لاوس، وأنزلوا فرقاً لمراقبة الطرقات، وسحبوها، وطاروا في مهمات إنزال ليلي فوق خط هو شي منه، وراقبوا مجسات على طول خطوط التسلل، وقاموا ببرنامج ناجح جداً من صور المراقبة الجوية، وانخرطوا في الكثير من المهمات السرّية مستخدمين مناظير الرؤية الليلية وأدوات الكترونية فائقة التطور. ولولا وجودُ إير أميركا، لما أمكنت المثابرة على جهود «السي.آي.أيه.» في لاوس».

شرعت لجنة تشورتش في ١٩٧٥ في الحقيق في مشروعية الممارسات

الأميركية لجمع الاستخبارات. وقال رئيس الفريق السرّي والتجاري في «السي.آي.أيه.» للجنة الكونغرس، إنه في حال نشأت من جديد حاجة عملانية كحرب فيتنام، «فسأفترض أن الوكالة ستنظر في إنشاء ملكية جوية واسعة النطاق، مع شرط واحد: أن نحظى بفرصة الاحتفاظ بسرّية أنها تعود إلى «السي.آي.أيه».

بعد ذلك بعقود، أدركت إدارة بوش، التي تشن حرباً شبهها الكثيرون بفيتنام، بوضوح، الحاجة إلى أسطول سرّي من الطائرات. وبعد وقت قصير على ٩/١١، شرعت الإدارة في برنامج يستخدم شبكة من الطائرات الخاصة، أخذ البعض يشير إليها على أنها «إير أميركا الجديدة». وانطلق برنامج التسليم بسرعة كبيرة، بينما شرعت الولايات المتحدة في تشغيل شبكة معقّدة من السجون السرّية ومراكز الاعتقال عبر العالم، مستخدمة طائرات خاصة لنقل السجناء. ومعظم الطائرات التي زُعم أنها متورطة في عمليات التسليم في ظل حرب إدارة بوش على الإرهاب، تملكها شركة شل. وفي المقابل، فإن بلاكووتر تملك، في شكل مباشر، فرعها للطيران، وافتخرت بالتسويق علناً لتورطها العسكري.

نشأت بلاكووتر للطيران في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بينما كان احتلال العراق جارياً، عندما استحصل إريك برانس على «أفييشن وورلدوايد سرفيسز» ورافداتها، بما فيها «بريزيدنشل إيروايز». وتشكَّلَ كونسورتيوم أفييشن وورلدوايد سرفيسز في أوائل ٢٠٠١، في ظل ملكية تيم تشيلدراي وريتشارد بيري، اللذين «ركّزا على عمليات التدريب العسكرية والنقل الجوي لصالح الحكومة الأميركية». كانت «بريزيدنشل إيروايز» هي شركة النقل الجوي المرخص لها، وهي، إضافة إلى عقد أفغانستان، وفّرت طائرات كاسا ٢١٢ وميترو ٢٣ لعقود التدريب العسكري، بما في ذلك بعضها لقيادة العمليات الخاصة الأميركية[(١)]. وكانت «أس.تي.آي. أفييشن»، هي شركة الصيانة لأسطول بلاكووتر. ووفّرت «إير

(١) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

كوست إنك» طائراتِ سسنا كارافان مزودةً بأجهزة مراقبة جوية ـ زودت القيادة الجنوبية الأميركية بطائرات مراقبة لعلميات في أميركا الجنوبية في ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ـ.

وأعلن رئيس بلاكووتر غاري جاكسون، في إعلانه عن عملية الاستحصال، أنه «بالإضافة إلى تقديم حلول للتدريب على الأسلحة النارية، والأهداف الفولاذية، وبناء ميادين الرماية، والحاجات الأمنية، ها إن بلاكووتر تعرض لزبائنها اليوم حلولاً جوّية ولوجستية». فالفرع الجديد للطيران، «يكمّل أهدافنا الاستراتيجية عبر توفير حل التوقف الوحيد لكل الحاجات التدريبية الأمنية والتكتية لزبائننا».

وشرعت بلاكووتر أيضاً في تطوير مركبة جوية صغيرة يمكن استخدامها للتجسس على القوى «المعادية» في الخارج، أو تستخدمها وزارة الأمن الداخلي لمراقبة الحدود. وكشفت بلاكووتر، في ٢٠٠٤، عن خطط لنقل عمليات فرعها الجوي إلى كارولينا الشمالية، وسعت في ٢٠٠٦ إلى الحصول على الموافقة على بناء مطار خاص ذي مدرجين لأسطولها المؤلف من أكثر من عشرين طائرة. وقال جاكسون «لدينا أسطول من طائرات لديها كلها زبائنها. فلكل طائرة من الطائرات عقدها». وبينما ليس واضحاً الدور الذي لعبته هذه الطائرات في الحرب على الإرهاب، فإن فرع بلاكووتر للطيران يتناسب مع نمط تلك الشركات التي جرى توثيق تورطها في عمليات التسليم.

عرّجت طائرات بلاكووتر مراراً على بينال إيربارك في أريزونا، الذي سبق أن كان موطن أسطول إير أميركا. فبعدما أجبر إمعان التدقيق العام «السي.آي.أيه.» على حلّ أسطولها وبيع مرأبها الجوي، قامت بالتالي بشرائه شركة تدعى إفرغرين إنترناشونال أفييشن، التي ضم مجلسها الرئيس السابق للعمليات الجوية في «السي.آي.أيه.». وكانت إفرغرين، حتى ٢٠٠٦، لا تزال تملك مرأب الطيران، وتشغله أساساً كمخزن للطائرات غير المستخدمة، لسبب أساسي هو أن مناخ الصحراء يسمح للطائرات بالبقاء لفترة أطول، وبصيانة أقل.

ومن غير المثير للدهشة أن الشركة تفاخرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ «بأربع سنين من النمو المتواصل»[(١)].

وإلى جانب توقفها في بينال إيربارك، ترددت الطائرات التي تملكها بلاكووتر على مطارات كثيرة يُزعم أنها متورطة في برنامج التسليم. ويقع مقر إيرو كونتراكتورز، التي استرعت الكثير من الاهتمام أخيراً لعلاقاتها بـ «السي.آي.أيه.»، في مقاطعة جونستون، في كارولينا الشمالية. وقد «اختير هذا الموقع عن قصد على مقربة من قاعدة بوب الجوية، حيث يمكن طياري «السي.آي.أيه.» نقل العملاء السرّيين شبه العسكريين المتمركزين في فورت براغ [مقر القوات الخاصة]. ومجاورة مثل هذه القاعدة العسكرية الهامة، كانت مناسبة لأسباب أخرى أيضاً. وقال طيار سابق، إن هذا يدعم غطاءنا، وهو أننا ننفذ عقوداً حكومية للجيش، للرفاق في فورت براغ». أسس رئيس الطيارين السابق في إير أميركا، جيم راين، إيرو كونتراكتورز لـ «السي.آي.أيه.». واستناداً إلى أحد الطيارين، فقد «اختار المطار الريفي [جونستون كاونتي] لأنه قريب من فورت براغ ومن الكثيرين من قدامى القوات الخاصة. ولم يوجد كذلك برج مراقبة قد يمكن استخدامه للتجسس على عمليات الشركة». واستناداً إلى خبراء، فإن جونستون كاونتي مجرد مطار واحد من المطارات التي تتردد إليها رحلات «السي.آي.أيه.». واستناداً أيضاً إلى مؤلفي «تاكسي التعذيب» *Torture Taxi*، فإن «طائرات «السي.آي.أيه.»، كما هو معهود، ستقلع من هذه المطارات الريفية في كارولينا الشمالية إلى دالاس».

وكشفت نظرة سريعة إلى سجلات رحلات الطائرات المسجلة في شركتي بلاكووتر الرديفتين، أفييشن وورلدوايد سرفيشز وبريزيدنشل إيرويز، رحلات كثيرة تتبع هذه الأنماط، وترتاد المطارات المرتبطة بـ «السي.آي.أيه.»:[(٢)]

(١) بيان صحافي، ١٢ نيسان/أبريل، ٢٠٠٦.
(٢) تم الحصول على كل سجلات الرحلة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦، من flightware.com.

* منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦، فإن N964BW، وهي كاسا ٢١٢، سلكت الطريق من جونستون كاونتي إلى دالاس؛ وكانت ثلاث مرات في بينال إيربارك؛ ومرتين في قاعدة بوب الجوية؛ وفي قاعدة فيليبس الجوية ومطار ماكال العسكري؛ وهبطت أيضاً مرتين في مهبط كامب بيري، موطن منشأة التدريب التابعة لـ «السي.آي.أيه.» بمساحة ٩٠ ألف فدان، وتُعرف بالـ «مزرعة».

* قامت N962BW، وهي كاسا ٢١٢، بعدة رحلات بين جونستون كاونتي ودالاس، ومضت إلى كامب بيري، ومطار سيمونز العسكري في فورت براغ، ومطار بلاكستون العسكري قرب فورت بيكت. وآخر رحلة موثّقة لها جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عندما توجهت من غوز باي، في نيوفوندلند، وهي قاعدة لحلف شمال الأطلسي وسلاح الجو الكندي، إلى نارسارسواك، في غرينلند.

* N955BW، هي SA227-Dc Metro، مسجلة لدى أفييشن وورلدوايد، لكنها لم تقم برحلات حديثة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى N961BW أو N963BW، وكلتاهما كاسا ٢١٢. ولكل هذه الطائرات أرقام متسلسلة، لكن لم يتم إعطاؤها أرقام N مختلفة.

* خرجت N956BW عن مجال الرادار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بعد شروعها مباشرة في رحلة من لويزيانا إلى كارولينا الشمالية.

* سافرت N965BW، وهي كاسا ٢١٢، في شكل منتظم إلى بينال إيربارك، المطار اللوجستي في جنوب كاليفورنيا الذي يستخدمه الجيش، وتوقفت في توركس أند كايكوس، وجمهورية الدومينيكان، والبهاماس، وسانت كروا، وترينيداد وتوباغو.

* N967BW، وهي كاسا ٢١٢، كانت في بينال إيربارك وقامت بالكثير من عمليات التوقف التي قامت بها N965BW، وفي قاعدة بوب الجوية، وقامت كذلك برحلات عدة بين دالاس وجونستون.

* آخر توثيق لـ N967BW، وهي كاسا ٢١٢، أنها كانت متوجهة من غوز باي إلى نارسارسواك، بعد أسبوعين من N962BW.

* N968BW، وهي كاسا ٢١٢، تتوقف في شكل منتظم في جونستون كاونتي، ودالاس، ومطار فيليبس، وبينال إيربارك، ومحطة أوسيانا الجوية التابعة للبحرية.

أضف إلى ذلك أنه، على الرغم من أن طائرات بلاكووتر في أفغانستان تطير في مدار عادي، فقد اتُّهمت الشركة أيضاً بالطيران إلى خارج البلاد، بما في ذلك إلى أوزبكستان. ونقل تقرير الطيران الفديرالي حول تحطم بلاكووتر ٦١، عن النقيب أدوين ر. بايرنز، من سلاح الطيران، قوله إن واحدة من الطائرات التي تدرّب إنغليش وهامر على استخدامها، وهي «المترو، كانت ستُستخدم كطائرة خاصة للطيران إلى أوزبكستان». فأوزبكستان هي واحدة من «الوجهات الرئيسية» لعمليات التسليم التي قام بها كل من الجيش الأميركي و«السي.آي.أيه.». وزُعم أن السجناء أُتي بهم إلى هنا للاستجواب، وتمت إعادتهم من أفغانستان إلى بلدانهم. وعلى ما جرى، أيضاً، فإن طائرات بلاكووتر في أفغانستان تعمل من خلال باغرام، وهي منشأة سجن وتعذيب معروفة يديرها الأميركيون. وبموجب عقد بلاكووتر ـ بريزيدنشل في أفغانستان، فإنه «يُطلب» من جميع الموظفين «الحصول على تصريح أمني سرّي»[١]. وأجمَلَ العقد أيضاً متطلبات «سرّية العمليات»: «فمعلومات، مثل مواعيد الرحلات، والفنادق التي تنزل فيها الطواقم، ووقائع أخرى حول المهمة الدولية، يجب أن تبقى في نطاق ضيّق، وأن يطلع عليها فقط الأناس الذي يحتاجون إلى هذه المعلومات. وعلى طواقم الطيران، أن يتنبهوا إلى أشخاص يبحثون عن معلومات حول المقاول، والرحلات... إلخ. ويجب أن يسعوا إلى البقاء بعيدين عن الأعين أثناء تنفيذهم مهمات لوزارة الدفاع».

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٧ أصدرت بلاكووتر بياناً رداً على مقال نشر في صحيفة «لندن ديلي ميل» (عادت فسحبته) اتهم بلاكووتر بالتورط في اعتقالات «إن بلاكووتر والمؤسسات التابعة لها لم تقم الآن ولم تقم من قبل برحلات

(١) نسخة المؤلف من خلاصة قرارات مجلس سلامة النقل الوطني.

تهدف إلى اعتقال أحد، ذلك أن نقل المعتقلين أو المتهمين بالإرهاب إلى مراكز التحقيق قد بات معروفاً» هذا ما ورد في البيان.

ويتطلّب الأمر تحقيقاً واسع الأطراف لتحديد تورط، إذا كان من تورّط، بلاكووتر في برامج التسليم السرية للحكومة. وكان رئيس الشركة غاري جاكسون جريئاً في التباهي بعقود بلاكووتر «السوداء» و«السرّية»، والتي ليست متوفّرة للعلن ولا يمكن اقتفاؤها. ادعى أن هذه العقود بلغت درجة من السرية، بحيث إنه لا يمكنه أن يفصح لأي وكالة حكومية عن عمل بلاكووتر مع الوكالة الأخرى. ففي ظل الحرب على الإرهاب، كان أول عقد أمني لبلاكووتر هو عقد «أسود» مع «السي.آي.أيه.»، الوكالة التي لها معها علاقات عميقة. ثم حصل التطور التالي: في أوائل ٢٠٠٥، استخدمت بلاكووتر جاسوساً محترفاً في «السي.آي.أيه.» يعتقد الكثيرون أنه المسؤول عن إطلاق برنامج التسليم الذي شرعت به إدارة بوش ما بعد ٩/١١: ج. كوفر بلاك، الرئيس السابق لمركز مكافحة الإرهاب في «السي.آي.أيه.». وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عندما أسرت القوات الأميركية ابن الشيخ الليبي، الذي يُعتقد أنه أدار معكسر تدريب القاعدة في خالدن، في أفغانستان، زُعم أن بلاك طلب، وحصل على إذن البيت الأبيض، عبر مدير «السي.آي.أيه.» جورج تينت، لتسليم الليبي، وذلك بالرغم مما ذُكر عن اعتراضات مسؤولي «الأف.بي.آي.» الذين قالوا إنهم يريدون أن يتم التعامل معه بشفافية أكبر. «وضعوا شريطاً لاصقاً على فمه، وحزموه، وأرسلوه إلى القاهرة»، بحسب ما قال مسؤول سابق في «السي.آي.أيه.» لـ «نيوزويك». و«في المطار ذهب إليه ضابط «السي.آي.أيه.» الذي يتولى القضية، وقال: تعلم أنك ذاهب إلى القاهرة. وقبل أن تصل إلى هناك سأبحث عن والدتك وأضاجعها».

كوفر بلاك: تعامل بلا هوادة

تمتّع قلة من الناس، منذ ٩/١١، بهذا النوع من الوصول إلى الرئيس جورج بوش، وإلى التخطيط السرّي لـ «الحرب على الإرهاب»، كذلك الذي تمتع به السفير ج. كوفر بلاك. فبلاك، المحارب القديم الذي أمضى ٣٠ عاماً في «السي.آي.أيه.»، وجه أسطوري في العالم الغامض للجاسوسية الدولية، وقد استهدفه أسامة بن لادن في التسعينيات، شخصياً، بالقتل. ارتقى إلى مركز بارز في عالم الجاسوسية غداة الدور المركزي الذي لعبه في السودان في القبض على المطلوب الرقم واحداً، الدولي الشهير إيليتش راميريز سانشيز، المعروف بـ «كارلوس، ابن آوى». أمضى بلاك حياته المهنية في أفريقيا والشرق الأوسط، وعندما حصلت هجمات ٩/١١، تولى بحماسة دوراً رئيسياً في التخطيط للرد الأميركي الفوري.

في ١٣ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ ـ بعد يومين فقط على اصطدام الطائرات بمركز التجاري العالمي والبنتاغون ـ كان بلاك يجلس في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض. كان قديم «السي.آي.أيه.» المحترف، هناك، لإطلاع الرئيس على نوع الحملة التي حضّر لها منذ التحاقه بالوكالة في ١٩٧٤، لكنه مُنع من تنفيذها. فبعد تدريب على العمليات السرّية، أُرسل بلاك إلى أفريقيا حيث أمضى الفترة الأكبر من حياته المهنية في «السي.آي.أيه.». عمل في زامبيا إبان حرب روديسيا، ثم في الصومال، فجنوب أفريقيا خلال حرب نظام الفصل العنصري الوحشية ضد الغالبية السوداء. وعمل بلاك، في فترة وجوده في زائير، على برنامج إدارة ريغان السرّي للأسلحة لتسليح القوى المناهضة للشيوعية في أنغولا. وبعد عقدين في العمل في «السي.آي.أيه.»، وأعمال صغيرة في لندن،

وصل بلاك، بغطاء دبلوماسي، إلى السفارة الأميركية في الخرطوم، حيث عمل رئيساً لمكتب «السي.آي.أيه.» من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. وشرع يراقب من هناك، بينما أخذ سعودي ثري، يُدعى أسامة بن لادن، في بناء شبكته الدولية لتصبح ما ستصفه «السي.آي.أيه.»، في نهاية خدمة بلاك، بأنه «مؤسسة فورد للإرهاب الإسلامي السنّي».

في خلال معظم التسعينيات، تصرّف العملاء الذين يقتفون أثر بن لادن بموجب «توجيه عملاني» حدد عملهم بجمع المعلومات عن بن لادن وشبكته. ولم تكن إدارة كلينتون قد صرّحت لهم بالقيام بعمليات سرّية. ورأى بلاك في بن لادن، رجلاً يشكّل تهديداً ويجب حذفه. إلا أن الإدارة رفضت السماح بهذا النوع من التحرّك القاتل، الذي يؤيده بلاك، ضد بن لادن ورفاقه. تحمّس بعض رجال بلاك في شأن قتل السعودي الثري، لكنهم كُبحوا. وبحسب عميل «السي.آي.أيه.» السرّي، بيللي فوغ، الذي عمل عن كثب مع بلاك في السودان، «لسوء الحظ، كان الإذن بالقتل في ذلك الوقت ـ الذي سُمّي رسمياً القرارات القاتلة ـ محرّماً في الجهاز». «أُجبرنا في مطلع التسعينيات على الالتزام بقدس أقداس المشورة القانونية، وبطالبي فعل الخير». ومن بين أفكار فوغ التي رُفضت، مؤامرة مزعومة لقتل بن لادن في الخرطوم، ورمي جثته عند السفارة الإيرانية في سعي إلى إلصاق التهمة بطهران، [وإثارة فتنة شيعية ـ سنية]، وهي فكرة قال فوغ إن بلاك «أحبها».

لكن، بينما كان بلاك و«السي.آي.أيه.» يراقبان بن لادن، كانا أيضاً قيد المراقبة. وذُكر أن مجموعة بن لادن في الخرطوم حدّدت في ١٩٩٤ أن بلاك، الذي أبقى على غطائه بوصفه دبلوماسياً بسيطاً في السفارة، كان فعلاً من «السي.آي.أيه.». ففي كتابه الحاسم، «حروب الأشباح»، عن التاريخ السري لـ«لسي.آي.أيه.» وبن لادن، كتب ستيف كول أن رجال بن لادن أخذوا في تقفّي آثار الطرق التي يسلكها بلاك من وإلى السفارة الأميركية. وكتب كول «التقط بلاك وضباطه في القضية هذه المراقبة، وشرعوا في مراقبة أولئك الذين يراقبونهم». «وجد ضباط «السي.آي.أيه.» أن رجال بن لادن كانوا يقيمون منطقة

قاتلة على مقربة من السفارة الأميركية. ولم يسعهم القول هل سيكون الهجوم عملية اختطاف، أم سيارة ملغومة، أم كميناً بالبنادق الهجومية، لكن أمكنهم مشاهدة رجال بن لادن يتدربون على العملية في أحد شوارع الخرطوم. وبينما الأسابيع تمر، أخذت المراقبة والمراقبة المضادة تصبحان أكثر حدة. ووجدوا أنفسهم، في إحدى المناسبات، في عملية مطاردة فائقة السرعة. وفي أخرى، سدد ضباط «السي.آي.أيه.» بنادق محشوة على العرب الذين كانوا يتبعونهم. وفي النهاية، أوفد بلاك السفير الأميركي للاشتكاء إلى الحكومة السودانية. وانسحب المتآمرون بعد افتضاح أمرهم». وعندما غادر بلاك الخرطوم، كان بن لادن قد أصبح أكثر قوة مما كان عليه عند وصول الجواسيس المحترفين، وهو واقع سيساعد على تغذية ما سيتحول إلى هاجس بلاك المهني للأعوام التي تلي.

وبرغم ذلك، فإن أعظم انتصار لبلاك في السودان، نتج عن اعتقال هارب دولي سبقت شهرته السيئة بوقت طويل شهرة أسامة بن لادن. ووصف بيللي فوغ كيف أنه، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في السودان، تم سحبه من مراقبة شخص ما «لم يكن سمكة على ما يكفي من الكبر في ذلك الوقت» ـ أسامة بن لادن ـ من «أجل السمكة الأكبر». ووصف فوغ اجتماعاً في السفارة في الخرطوم أعلن فيه بلاك عن هدفهم الجديد: «في هذه المدينة ذات المليون نسمة، سنكون مسؤولين عن العثور والتعامل مع لأحد غير إيليتش راميريز سانشيز، الرجل المعروف في كل مكان بأنه كارلوس ابن آوى، أشهر إرهابي في العالم». واستذكر فوغ أنه بعد الاجتماع «أخذني كوفر بلاك جانباً، وقال: بيللي هذا هو الرجل. عليك أن تمسك بهذا الشخص. في تلك اللحظة، عرفت، نسبة إلى الرزانة البيّنة في صوته، أن الوكالة تعطي هذا الأهمية القصوى... أردت أن أكون الشخص الذي يمسك بهذا الحقير». فقد اتُّهم كارلوس بسلسلة من عمليات الاغتيال السياسية والتفجيرات عبر السبعينيات والثمانينيات، وكان ربما، وقت وجود كوفر بلاك في السودان، الرجل المطلوب الأكثر شهرة في العالم.

حصل بلاك، وفوغ، والفريق المكلف بـ «ابن آوى»، على فرصة عندما استدعى كارلوس حارساً شخصياً يثق به من وراء البحار لإبقائه بعيداً عن

المشاكل، بعدما تم رمي حارس كارلوس في السجن لشهره مسدساً، وهو سكران، في وجه صاحب دكان محلّي. تمكنوا من تحديد هوية الحارس الشخصي الجديد وسيارته لدى وصوله إلى الخرطوم، واقتفوا بالتالي آثار «التويوتا كريسيدا» إلى منزل ابن آوى. وبعد أشهر من المراقبة الدقيقة والمفصلة من شقة مستأجرة تطل على منزله، تم التحرك في آب/أغسطس ١٩٩٤. وكتب فوغ عن دخوله محطة «السي.آي.أيه.» ذلك اليوم، غير واثق من مصير كارلوس: «على الفور، قدم إلي كوفر، والسيدة الرائعة التي تدير المحطة، كأساً من الشمبانيا. صاح كوفر: نخبك يا بيلي، يا ابن الزانية اللذيذ. كارلوس في السجن في فرنسا». ضمن توقيف ابن آوى وضعية كوفر بلاك الأسطورية في دوائر «السي.آي.أيه.»، وهو يبقى واحداً من أهم مواضيع تباهيه في مهنته. بعد الخرطوم، عُيّن بلاك رئيس قوة «السي.آي.أيه.» المنتدبة في قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا، مواصلاً مراقبته لشبكة بن لادن، قبل فترة عمل قصيرة في ١٩٩٨ بوصفه نائب رئيس قسم أميركا اللاتينية في الوكالة. وفي ١٩٩٩، مُنح بلاك ترقية ذات شأن، فترأس مركز مكافحة الإرهاب في «السي.آي.أيه.».

في الوقت الذي تولى فيه بلاك رسمياً منصبه في مركز مكافحة الإرهاب، كان منافسه الذي لا يُقهر، بن لادن، قد أصبح اسماً مألوفاً، وقد اتُّهم علناً بأنه العقل المدبّر الذي أمر بتفجيري السفارتين الأميركيتين في ١٩٩٨ في كينيا وتنزانيا، اللذين أسفرا عن مقتل أكثر من مئتي شخص، من بينهم ١٢ أميركياً. وغادر بن لادن السودان بعد وقت قليل على مغادرة بلاك، وقيل إنه عاود الإقامة في أفغانستان. وأصبح بن لادن الآن على الإعلانات الكبيرة لكبار المطلوبين من «الأف.بي.آي.»، بعدما كان في الماضي اسماً غير معروف سوى في دوائر المخابرات، وفي العالمين العربي والإسلامي. ومن بين وظائف بلاك مطلع ١٩٩٩، الإشراف على وحدة بن لادن الخاصة في مركز مكافحة الإرهاب، المعروفة بمحطّة «أُلِك»، ويشار إليه داخلياً على أنه «عائلة مانسون»، بسبب هاجسه الأشبه بالعبادة «ببروز تهديد القاعدة». وغطس بلاك بحماسة في التخطيط والإشراف على العمليات السرّية. و«هو سيُدلي باعترافات يراد منها أن

تكون دراميّة بالعبارات العاميّة للشخص القوي: ليجعلك تفتكر، آه، يا إلهي، هذا الشخص فولاذي، ويتقن النغمة»، كما يقول دانيال بنجامين، رئيس فريق مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي في إدارة كلينتون، في مقابلة مع «فانيتي فير». «فهو سيقول أموراً مثل: لا مزيد من التلهّي. سيصبح الأمر قاسياً، وسيعود أناس إلى الديار في أكياس الجثث. هذا كل ما في الأمر. عليكم أيها الناس أن تعرفوا ذلك. وسيتكلم كل الوقت عن أكياس الجثث».

بعد وقت قليل على تسلم بلاك رسمياً مركز مكافحة الإرهاب، أدلت «السي.آي.أيه.»، في أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩، باعتراف للبيت الأبيض يُدينها. وأكد المؤلف المحقق جيمس بامفورد، أنه «بعد أربعة أعوام ومئات الملايين من الدولارات لم تستطع محطة «أُلِك» أن تجنّد مصدراً واحداً داخل عملية بن لادن المتوسعة». «كان الأمر أكثر من محرج. كان فضيحة... الوقت أخطر من أن تغيب عنه الاستخبارات. وفي غضون أيام شرع متآمرو ٩/١١ في عمليتهم». وبينما كان بلاك يتولى المسؤولية تقنياً، فإنه لم يكن عُيّن إلا حديثاً في هذا المنصب، وسيشتكي لاحقاً من أنه لم يُعطَ وزملاءه في مركز مكافحة الإرهاب، الدعمَ المناسب للقضاء على بن لادن. «عندما تولّيت هذا العمل فكرّت في أنه لدي حظوظ كبيرة في أنني سأجلس هنا قبالتكم»، أبلغ بلاك لجنة ٩/١١ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. «الخلاصة هنا، وعلي أن أقول لكم، أنني سأتحمل جزءاً من اللوم على ذلك، لأنني نوعاً ما خيّبت جماعتي بالرغم من أنني قمت بكل ما يمكنني فعله. لم يكن لدينا ما يكفي من الناس للقيام بالمهمة. ولم يكن لدينا، في شكل كبير، ما يكفي من المال». وشدد بلاك على أن مركز مكافحة الإرهاب «كان لديه من الرجال ما يوازي ثلاث فرق مشاة يُتوقّع منها أن تغطي جبهة من عدة كيلومترات»، بالرغم من أن «مركزنا المناهض للإرهاب تقع على كاهله مسؤوليات على مستوى العالم كله». وقال بلاك إنه قبل ٩/١١، عندما تعلّق الأمر «بعدد الناس، والتمويل، والمرونة العملانية»، فإنها «خيارات أُخذت بالنيابة عنا. وأُخذت بالنيابة عن «السي.آي.أيه.»، وبالنيابة عن مركز مكافحة الإرهاب الذي أتولاه».

وحصلت بالفعل اقتطاعات في الموازنة خلال ولاية بلاك: واجه، في ١٩٩٩، خفضاً بقيمة ٣٠ في المئة في موازنة التشغيل النقدية، بما في ذلك وحدة بن لادن. إلا أن بعض المحللين يقولون إن النقص في الموارد ليس جوهر المشكلة. بل المشكلة تنبع، بحسب قولهم، من تركيز بلاك وحلفائه، على العمليات السرّية شبه العسكرية بدلاً من العمل الطويل الممل في خرق القاعدة، أو دائرة بن لادن. وفي ١٩٩٩، فإن وثائق إيجاز معلومات حضّرها مكتب بلاك لـ «بيت أبيض كلينتون»، اعترفت بأن «السي.آي.أيه.» في ورطة «إذا لم تخترق منظمة أسامة بن لادن». وتحدث إيجاز بلاك عن الحاجة إلى «تجنيد مصادر»، لكنه أضاف أن «تجنيد مصادر إرهابية أمر صعب». وما تم القيام به (أو لا) في شأن هذه المشكلة، سيصبح مصدراً لمجموعة كبيرة من الاتهامات المتبادلة بعد ٩/١١.

في السنتين السابقتين لـ ٩/١١، ركّزت استراتيجية بلاك في محاربة القاعدة، على استخدام جارة أفغانستان، أوزبكستان، كنقطة انطلاق إلى أفغانستان. وسافر بلاك سرّاً إلى العاصمة طشقند، وأشرف على تمويل قوة أوزبكستانية شبه عسكرية وتدريبها، وكان يفترض بها أن تقوم باختطاف بن لادن، أو معاونيه، من خلال «عمليات سرّية». كان الديكتاتور الأوزبكي، إسلام كريموف، يخوض حربه الخاصة ضد المجموعات الإسلامية في البلاد، وكان ماهراً في استخدام تهديدات التمرد الإسلامي لتبرير السياسات الداخلية القمعية على نطاق واسع، بما في ذلك توقيف الناشطين المؤيدين للديموقراطية. وعندما جاءت «السي.آي.أيه.» قارعة الباب، كان كريموف سعيداً في استخدام قناع الحرب ضد بن لادن لتبرير المساعدة العسكرية السرية من واشنطن. وبينما أمكن «السي.آي.أيه.» استخدام قواعد البلاد الجوية لبعض العمليات، وتركيب أجهزة اتصالات وتنصت داخل أوزبكستان، فإن النتيجة النهائية للدعم الأميركي السري الذي وفّره بلاك، كانت أن الزعيم القمعي كريموف تلقّى ملايين الدولارات من أموال «السي.آي.أيه.» التي استخدمها «لإبقاء غرف التعذيب لديه عاملة»، بحسب بامفورد. و«سيكون تدريب الكوماندوس مفيداً في قمع النساء

والأقليات الإثنية». وعُرف عن كريموف أيضاً أنه كان يغلي أعداءه السياسيين حتى الموت، وهي ممارسة قال عنها السفير البريطاني في البلاد إنها «ليست حدثاً معزولاً».

وأعطى بلاك أيضاً دفعة للدعم الأميركي السرّي لأحمد شاه مسعود، «أسد بنجشير» وتحالفه الشمالي، الذي ينظر إلى بن لادن والقاعدة بوصفهما أعداء. وفي مناسبة واحدة على الأقل، التقى بلاك، بوصفه مديراً لمركز مكافحة الإرهاب، وجهاً لوجه مع مسعود، في طاجيكستان صيف العام ٢٠٠٠. كان اعتماد بلاك ووحدته الشديد على مواجهة مسعود للقاعدة مثيراً للجدل، حتى في داخل عالم الاستخبارات. فقوات مسعود تمثل أقلية إثنية في بيئة أفغانستان المعقدة، وكانت متمركزة في الشمال، بعيداً عن مسرح عمليات بن لادن الرئيسي. وكان الأمر مدعاة إلى مزيد من القلق. واستناداً إلى بامفورد، فإنه «بينما كان جزء من «السي.آي.أيه.» يموّل مجموعة مسعود، فإن مركز مكافحة المخدرات في «السي.آي.أيه.» كان يحذّر من أنه يشكل خطراً كبيراً». «وحذّروا من أن جماعته تواصل تهريب كميات كبيرة من الأفيون والهرويين إلى أوروبا. واستخلص البريطانيون النتيجة نفسها». وعارض خبير مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض، ريتشارد كلارك، التحالف العسكري مع مسعود، واصفاً التحالف الشمالي بأنه مؤلَّف من «مهرّبي مخدارت» ومن «منتهكين لحقوق الإنسان». وبرغم ذلك، أبلغ بلاك زملاءه أن دعمه يتعلق «بتحضير ساحة المعركة للحرب العالمية الثالثة». لكن مسعود لن يعيش ليرى ذلك. فقد تم اغتياله في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بما يُزعم أنه على أيدي عملاء سرّيين للقاعدة قدّموا أنفسهم على أنهم صحافيون. وفي غضون ذلك، كان بلاك يحثّ سلاح الجو على تسريع إنتاجه طائرات التجسس «بريداتور» التي تطير من دون طيار، والتي يمكن تجهيزها بصواريخ هلفاير لإطلاقها على بن لادن ومعاونيه.

زعم بعض مسؤولي مكافحة الإرهاب السابقين، أنه، في خلال فترة عمل بلاك في مركز مكافحة الإرهاب، كان هناك اهتمام أكبر في استخدام القاعدة لتبرير بناء بيروقراطية مركز أعصاب عمليات «السي.آي.أيه.» السرية، وهي مديرية

العمليات، من الاهتمام بالمهمة المحددة باختطاف بن لادن. «وصل كوفر بلاك، وهو الرجل. . . المحترف من مديرية العمليات»، قال المسؤول المخضرم في «السي.آي.أيه.»، مايكل شوور، الذي ترأس وحدة بن لادن من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، قبل تعيين بلاك. وأبلغ «قيصر» مكافحة الإرهاب السابق ريتشارد كلارك «فانيتي فير»، «هناك بعض الحقيقة في واقع أنه لم يكن لديهم ما يكفي من المال، لكن الأمر المثير للاهتمام هو أنهم لم يستخدموا أياً من المال الذي في حوزتهم لمطاردة القاعدة». وزعم كلارك «أنهم سيقولون «القاعدة، القاعدة، القاعدة» عندما يحاولون الحصول على المال، وعندما تعطيهم المال فإنه لم يكن يذهب إلى [مطاردة] القاعدة. كانوا يحاولون إعادة بناء مديرية العمليات. لذا، ذهب الكثير منه إلى بنيات مديرية العمليات السفلى، وكانوا يقولون «حسناً، لا يمكنك الشروع في مطاردة القاعدة، بل عليك إصلاح مديرية العمليات برمّتها»... وما كنت أقوله لهم «لا بد من أن هناك دولاراً في مكان ما في «السي.آي.أيه.» يمكنكم إعادة برمجته لمطاردة القاعدة»، وكانوا يقولون «لا». والطريقة الأخرى لقول ذلك هي أن كل شيء آخر كانوا يقومون به هو أكثر أهمية».

ازدادت حدّة حرب الاتهامات العامة حول مَن في مجتمع الاستخبارات وفي إدارتي كلينتون وبوش، مسؤول عن الفشل في منع حدوث ٩/١١، عندما نُشر كتاب بوب وودورد «حالة النكران» *State of Denial*، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد فصّل وودورد في الكتاب لقاء قيل إنه حصل في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠١، قبل شهرين من هجمات ٩/١١. فقد اجتمع مدير «السي.آي.أيه.» يومها، جورج تينت، مع رئيس مركز مكافحة الإرهاب يومها، بلاك، في مقر «السي.آي.أيه.». راجع الرجلان المعلومات الاستخباراتية الراهنة عن بن لادن والقاعدة. وأفاد وودورد أن بلاك «عرض القضية، المؤلفة من اعتراضات للاتصالات وغير ذلك من الاستخبارات السرّية للغاية، التي تظهر زيادة في احتمالات أن تهاجم القاعدة الولايات المتحدة في وقت قريب. كان الأمر كناية عن كتلة من المقتطفات والنقاط التي شكلت، برغم ذلك، قضية لا يمكن

معارضتها إلى درجة أن تينت قرر أن عليه هو وبلاك المضي إلى البيت الأبيض فوراً». وفي ذلك الوقت «واجه تينت صعوبة في استجرار خطة فورية للعمل ضد بن لادن، وذلك، في جزء منه، لأن وزير الدفاع دونالد رامسفلد شكك في كل اعتراضات الاتصالات التي قامت بها وكالة الأمن القومي، وغير ذلك من الاستخبارات. وسأل رامسفلد، «ألا يمكن هذا أن يكون مجرد خدعة كبرى؟ فربما كان الأمر خطة لسبر ردود فعل الولايات المتحدة ودفاعاتها». وبعد مراجعة معلومات الاستخبارات مع بلاك، اتصل تينت من سيارته وهو في طريقه إلى البيت الأبيض بمستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس. وعندما اجتمع بلاك وتينت مع رايس ذلك اليوم، استناداً إلى وودورد، «شعرا بأنهما لا يستطيعان إقناعها. كانت مهذبة، لكنهما شعرا بأنها لم تتقبل الأمر». وقال بلاك لاحقاً «الأمر الوحيد الذي لم نفعله هو الضغط على زناد المسدس الذي كنا نصوبه على رأسها».

في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠١، كان الرئيس بوش في مزرعته في كراوفورد، حيث سُلّم الإيجاز الرئاسي اليومي بعنوان «بن لادن مصمم على الضرب داخل الولايات المتحدة». وأشار مرتين إلى إمكان أن يحاول عملاء القاعدة اختطاف طائرات، قائلاً إن معلومات «الأف.بي.آي.» «تشير إلى أنماط من النشاطات المشبوهة في [الولايات المتحدة] متوافقة مع تحضيرات لعمليات خطف أو أي نوع آخر من الهجمات، بما في ذلك مراقبة حديثة لمبان فديرالية في نيويورك»[1]. بعد ذلك بتسعة أيام، تحدث بلاك في مؤتمر سري للبنتاغون حول مكافحة الإرهاب. «سنتعرض قريباً لموجة ضربات»، قال بلاك. «سيموت الكثيرون من الأميركيين، وقد يحصل ذلك داخل الولايات المتحدة»[2].

وبينما سيستمر النقاش حول المسؤولية عن ٩/١١ لأعوام ـ مع مسؤولين

---

(١) نسخة المؤلف عن مذكرة رُفعت عنها السرية بعنوان «ابن لادن مصمم على ضرب الولايات المتحدة»، ٦ آب/أغسطس، ٢٠٠١.

(٢) شهادة ج. كوفر بلاك أمام لجنة الاستخبارات المشتركة في مجلسي النواب والشيوخ ما بين ١١ أيلول/سبتمبر و٢٦ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢.

من إدارتي كلينتون وبوش يرشقون بعضهم البعض بالحجارة ـ كان الأمر، بالنسبة إلى بلاك، خارج الصدد في التبعات الفورية للهجمات. فقد وجد بلاك نفسه في مقعد القيادة مع قائد أعلى مستعد ومتحرّق إلى تحويل أحلام بلاك بالعمليات السرّية إلى واقع. ولطالما شعر بلاك بالخيبة من جراء القيود والممنوعات التي تتحكم بالعمليات السرّية ـ وبالتحديد منع الاغتيالات ـ، إلا أن الحرب على الإرهاب بدّلت قواعد اللعبة بين ليلة وضحاها. وقال بلاك «إن انفعالي الشخصي كان، أن الأمر قد بدأ رسمياً. وأشبّه الأمر بكلب ساحة الخردة مربوطاً بسلسلة إلى الأرض، وسيتم إطلاقه الآن. ولم يكن في وسعي الانتظار وحسب».

جاء بلاك إلى لقائه الأول مع بوش، وقد حضّر عرضاً بواسطة باور بوينت، ورمى أوراقاً على الأرض، وتحدث عن نشر قوات داخل أفغانستان. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر أطلع بوش، من دون مواربة، على أن رجاله سيستهدفون عملاء القاعدة بالقتل. «عندما ننتهي منهم، سيسير الذباب على حدقات عيونهم»، وعد بلاك، في أداء سيُكسبه الإشارة إليه في الدوائر الداخلية للإدارة بأنه «رجل الذباب على حدقات العيون». وذُكر أن الرئيس أحبّ أسلوب بلاك. وعندما قال لبوش إن العملية لن تتم من دون إراقة دماء، قال الرئيس «النمِض. إنها الحرب. ولهذا نحن هنا لنربح».

في شهر أيلول/سبتمبر ذلك، أعطى الرئيس بوش الضوء الأخضر لبلاك و«السي.آي.أيه.» للشروع في إدخال قوات عمليات خاصة إلى أفغانستان. وقبل أن ينتشر لبّ فريق «السي.آي.أيه.»، «كاسر الحنك» Jawbreaker، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعطى بلاك رجاله توجيهات مروّعة مباشرة. «أيها السادة، أريد أن أوجه إليكم ترتيبات سَيركم، وأريد أن أجعلها واضحة تماماً. ناقشت ذلك مع الرئيس وهو موافق عليها كلّياً». أبلغ بلاك عميل «السي.آي.أيه.» السري غاري شرون، «لا أريد اعتقال بن لادن ومجرميه. أريهم أمواتاً... يجب قتلهم. أريد رؤية صور لرؤوسهم مرفوعة على الرماح. أريد أن يتم شحن رأس بن لادن في صندوق مغطى بالجليد الجاف. أريد أن أتمكن من أن أُري رأس بن لادن

للرئيس. فقد وعدته بأنني سأقوم بذلك». وقال شرون إنها المرة الأولى في ثلاثين عاماً من حياته المهنية، يُعطى فيها أمراً باغتيال عدو بدلاً من محاولة أسره. وسأله بلاك إذا كان واضحاً معه. «تمام الوضوح»، أجاب شرون. «لا أدري أين يمكننا أن نجد جليداً جافاً هناك في أفغانستان، لكنني أعتقد أنه في وسعنا، بالتأكيد، تصنيع الرماح في ساحة القتال». وشرح بلاك لاحقاً لماذا سيكون هذا ضرورياً. «سنحتاج إلى بعض الحمض النووي» DNA، قال بلاك. «هناك طريقة جيدة للقيام بذلك. خذ سكيناً كبيرة، واقطع رأسه، وستحصل على ملء دلو من الحمض النووي، بحيث يمكنك أن تراه وتختبره. وهذا أفضل كثيراً من جر (شحن) الجثة بكاملها إلى هنا!».

وبينما الولايات المتحدة تخطط لغزوها أفغانستان، حافظ بلاك على ثباته في فكرة التشويه الجسدي، عندما رافق نائب وزير الخارجية كولن باول، ريتشارد أرميتاج، إلى موسكو للقاءات مع المسوؤلين الروس. وعندما قام الروس، الذين يتحدّثون عن خبرة، بتحذير بلاك من احتمالات الهزيمة الأميركية على أيدي المجاهدين الإسلاميين، أجاب بلاك «سنقتلهم». وقال «سنضع رؤوسهم على الرماح. سنهزّ عالمهم». والمثير للاهتمام أن العمليات السرّية التي نظمها بلاك بعد ٩/١١ مباشرة، اعتمدت في شكل كبير على مقاولين خاصين، يأتمرون به مباشرة، بدلاً من القوات العسكرية التي في الخدمة الفعلية. واستخدم رجال بلاك اتصالاتهم لتجنيد نحو ٦٠ عضواً سابقاً في «قوة دلتا»، وفي مغاوير البحر، وغيرهم من عملاء القوات الخاصة، بوصفهم مقاولين مستقلين، للقيام بالمهمة الأولية، ما جعل منهم غالبية الأميركيين الأوائل الذين دخلوا أفغانستان بعد ٩/١١.

أصبح بلاك، في أواخر ٢٠٠١، حيث أراد تماماً أن يكون في كامل حياته المهنية، يلعب دوراً أساسياً في تصميم سياسات إدارة بوش المناهضة للإرهاب وتنفيذها. وقال ستيف كول، مؤلف «حرب الأشباح»، «وُجد هذا الإحساس الهائل بين الضباط الذين عايشوا هذه الحملة قبل ١١ أيلول/ سبتمبر بأنه... أخيراً، يمكن التغلب على هؤلاء المحامين وصانعي القرار المحترسين، الذين

وقفوا في دربنا من قبل. ويمكننا الحصول على هذا الترخيص الذي استحققنا الحصول عليه قبل ذلك». وسرعان ما توسع عديد مركز بلاك لمكافحة الإرهاب من ٣٠٠ موظف إلى ألف ومئتين. «إنها كاميلوت محاربة الإرهاب»، بحسب ما وصفها مسؤول سابق في مكافحة الإرهاب لـ الواشنطن بوست». «لم يكن علينا العبث مع الآخرين، وكان ذلك ممتعاً». وتم اختطاف أناس من أفغانستان، وباكستان، ومن مراكز ملتهبة أخرى، وطِيرَ بهم إلى معسكر السجن الأميركي في خليج غوانتانامو، كوبا. واحتجز معظمهم لأعوام من دون توجيه أي اتهامات إليهم، وأشير إليهم بوصفهم مقاتلين معادين، وحُرموا من الحصول على أي نظام قضائي. واحتُفظ بآخرين في سجون جهنمية داخل أفغانستان وبلدان أخرى. وفي ٢٠٠٢، أدلى بلاك بشهادته أمام الكونغرس حول «المرونة العملانية» المستخدمة في الحرب على الإرهاب. «إنه مجال سرّي للغاية، لكن علي أن أقول لكم إن كل ما تحتاجون إلى معرفته هو: هناك ما قبل ٩/١١، وهناك ما بعد ٩/١١»، قال بلاك. «بعد ٩/١١ يتم التعامل فيه بلا هوادة».

وسيتبجح بلاك لاحقاً، في ٢٠٠٤، في أنه تم توقيف «أكثر من ٧٠ في المئة» من قيادة القاعدة، أو اعتقالهم، أو قتلهم، وكذلك «تم اعتقال أكثر من ٣,٤٠٠ من عملائهم ومؤيديهم، وشل حركتهم». ونفّذت «السي.أي.أيه.»، كجزء من هذه «المرونة العملانية» الجديدة، عمليةَ «تسليم استثنائية» للسجناء: نقلهم إلى بلدان ذات سجل في حقوق الإنسان مشكوك فيه، أو مرعب في شكل صارخ، حيث تعرضوا أحياناً للتعذيب النفسي والجسدي. وأفادت «الواشنطن بوست» أن مركز مكافحة الإرهاب التابع لبلاك، استخدم في شكل كبير «مجموعة التسليم الخاصة به، المؤلفة من ضباط قضائيين، وقوات شبه عسكرية، ومحللين، وعلماء نفس. وقضى عملهم بتصوّر كيفية سحب شخص ما من شارع في المدينة، أو من تلة بعيدة، أو من زاوية نائية في أحد المطارات، حيث تنتظر السلطات المحلية». وبحسب دانا بريست من «البوست»، فإنه:

يتّبع أعضاء مجوعة التسليم إجراء بسيطاً، لكن نموذجياً: يقومون، وهم يرتدون لباساً أسود من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، بما في ذلك الأقنعة،

بعصب أعين أسراهم الجدد وتقطيع ملابسهم، ثم يعطونهم حقنة شرجية مع أدوية منوّمة. يُلبسون المعتقلين الحفاضات والبزات الرياضية لرحلة قد تستغرق يوما. ووجهتهم: إما منشأة اعتقال تديرها بلدان متعاونة في الشرق الأوسط ووسط آسيا، بما فيها أفغانستان، وإما سجن سرّي تابع لـ «السي.آي.أيه.»، الذي يشار إليه في الوثائق على أنه «مواقع سوداء»، التي تم العمل بها، في أوقات مختلفة، في ثمانية بلدان، بما فيها عدة دول في أوروبا الشرقية.

وستزوّد «السي.آي.أيه.» البلدان المضيفة بالأسئلة التي تريد من السجناء الإجابة عنها. وقال مسؤول أميركي مجهول، متورّط في تسليم الأسرى لـ «البوست»: «نحن لا نستخرج [المعلومات] منهم. بل نرسلهم إلى دول أخرى بحيث تستخرج [المعلومات] منهم». وقال مسؤول آخر أشرف على عمليات أسر السجناء ونقلهم، للصحيفة «إذا لم تنتهك حقوق إنسان شخص ما في بعض الوقت، فإنك ربما لا تقوم بعملك»، مضيفاً «لا أعتقد أننا نريد بذلك التسويق لنظرة أقصى درجات عدم التسامح. كانت هذه هي المشكلة برمّتها لفترة طويلة مع «السي.آي.أيه.»».

لعب بلاك دوراً جوهرياً منذ البدء في استخدام «التسليم الاستثنائي» في الحرب على الإرهاب، بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ عندما أسرت الولايات المتحدة من زعمت أنه مدرّب القاعدة، ابن الشيخ الليبي. وشعر عميل الـ «أف.بي.آي.» جاك كلونان، ومركزه نيويورك، أنه يمكن ليبياً أن يكون شاهداً مهمّاً ضد زكريا الموسوي، وضد ريتشارد ريد، المتهم بأنه مفجّر الأحذية، وكلاهما تدرّب في معسكر خالدين الذي يُزعم أن الليبي أداره. وطلب كلونان من عملاء الـ «أف.بي.آي.» أن «يتعاطوا مع الأمر كما لو أنه يتمّ هنا، في مكتبي في نيويورك». وقال «أذكر تحدثي إليهم من خط مأمون. قلت لهم، اصنعوا معروفاً لأنفسكم، واتلوا على الشخص حقوقه. ربما كان هذا موضة قديمة، لكن ذلك سيظهر إلى العلن إذا لم نفعل. ربما استغرق الأمر عشر سنين، لكنه سيصيبكم ويصيب صيت المكتب بالأذى، إذا لم تفعلوا ذلك. ليكن ذلك بمثابة مثال ساطع لما نشعر بأنه صواب». لكن ذلك لم يتم على ما يرام

مع «السي.آي.أيه.» التي شعرت بأنه في إمكانها استخراج المزيد من المعلومات من الليبي باستخدام وسائل أخرى. ومستحضراً، بعد ٩/١١، وعوداً بحرية أوسع في طريقة التحقيق مع المشتبه فيهم، طلب رئيس محطة «السي.آي.أيه.» في أفغانستان من بلاك، وكان عندها رئيساً لمكافحة الإرهاب، أن يتدبّر حصول الوكالة على سلطة التحكّم في الليبي. وطلب بلاك ذلك بدوره من مدير «السي.آي.أيه.» جورج تينت، الذي استحصل على إذن بالتسليم من البيت الأبيض بالرغم من اعتراضات مدير «الأف.بي.آي.» روبرت مويللر.

في غضون ذلك، جعل البيت الأبيض من محاميه يعملون بحماسة كبيرة لتطوير المبررات القضائية لهذه السياسات العنيفة للغاية. وأبلغ «السي.آي.أيه.» «رسمياً» أنه لا يمكن أن تتعرض للملاحقة القضائية من جراء تقنيات «التعذيب الخفيف» التي لا ينتج عنها «توقف أحد أعضاء الجسم عن العمل»، أو «الموت». وبعد ٩/١١، كسب بلاك سريعاً تصريحاً بالدخول ساعة يشاء إلى البيت الأبيض، وقال زملاؤه السابقون إنه كان يعود من اجتماعات في ١٦٠٠ جادة بنسلفانيا «مستلهماً، ومتحدثاً بعبارات المبشّرين».

بعد سنة على ذلك، غادر كوفر بلاك «السي.آي.أيه.» في شكل مفاجئ، بينما بقي أسامة بن لادن طليقاً، ينشر الرسائل المصورة على أشرطة الفيديو، ويشيد بالمقاومة المناهضة للولايات المتحدة. ويزعم البعض أن وزير الدفاع دونالد رامسفلد تدبّر أمر طرده، بعد ما زُعم من أن بلاك كان «المصدر الذي لا يمكن البوح باسمه» لموضوع نشرته «الواشنطن بوست» في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، يصف فيه كيف أن البنتاغون سمح، على ما يُزعم، لبن لادن بالفرار بعد جرحه في تورا بورا في أفغانستان. وفي مقطع المقدّمة، وصفت الصحيفة ذلك بأنه «أخطر خطأ» ترتكبه الإدارة «في الحرب على القاعدة». بعد ذلك بشهر، في ١٩ أيار/مايو، جاء الإعلان التالي مدفوناً في موضوع آخر لـ «البوست»: «في تطورات الأمس الأخرى، قال مسؤولون في «السي.آي.أيه.» إن كوفر بلاك، الذي ترأس مركز مكافحة الإرهاب في الوكالة في الأعوام الثلاثة الماضية، قد كُلّف بمركز آخر. ووصفوا الخطوة بأنها تأتي كجزء من

عمليات النقل العادية في الوكالة». وفي وقت لاحق، أجرت وكالة «يو.بي.آي.» الإخبارية مقابلات مع مسؤولين سابقين في «السي.آي.أيه.»، وقال أحدهم، «تم طرد بلاك. لقد تم رميه خارجاً». وأفادت وكالة الأنباء أيضاً، «لم يتم طرد بلاك وحسب، بل تم أيضاً منعه من دخول مقر «السي.آي.أيه.»». وقالت المحللة السابقة لشؤون العراق في «السي.آي.أيه.»» جودين يافي، لـ «اليو.بي.آي.»، إنه الإجراء النموذجي الذي يُطبّق على من يتم طردهم. حصر بلاك، المُذلّ، في موقع رديف للوكالة في تايسونز كورنر، وهو ما فصله عن زملائه القدامى، الموثوقين، وعن رفاه المحيط المألوف». إلا أن بلاك لم ينته أمره بعدُ في الحكومة، ومن الواضح أنه احتفظ بأصدقاء في مراكز عليا. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عيّنه الرئيس بوش منسّقه لشؤون مكافحة الإرهاب، برتبة سفير عام في وزارة الخارجية[(١)].

وبعد قليل على توليه مركزه الجيد، تحدث بلاك إلى مجموعة من الصحافيين المصريين من القاهرة عبر الأقمار الصناعية، حيث تم الهجوم عليه بسبب الكثير من سياسات الإدارة في «الحرب الجديدة على الإرهاب». وأبلغهمَ بلاك «سبق وكنت في غوانتانامو. ويجب أن أقول إنني كنتُ مسروراً كثيراً. أعني، كما تعلمون، أنني وأنتم سنكون محظوظين جداً أن يستضيفنا أعداؤنا على هذا النحو». ولن يستغرق الأمر طويلاً ليصبح مصدراً للجدل.

أعلن الرئيس بوش، في خطابه عن حالة الأمة في ٢٠٠٣، «سأعطي تعليماتي الليلة إلى قادة «الأف.بي.آي.»، و«السي.آي.أيه.»، والأمن الداخلي، ووزارة الدفاع، بإنشاء مركز دمج التهديد الإرهابي، لدمج المعلومات عن أي تهديد في موقع واحد، وتحليلها. فعلى حكومتنا أن تحصل على أفضل معلومات ممكنة». وكان على بلاك، كجزء من مهمته، تنسيق التقرير الحكومي السنوي حول «أنماط الإرهاب العالمي»، الذي سيكون بمثابة دفتر علامات حول كيفية تقدّم «الحرب علىَ الإرهاب» التي تشنها الإدارة. وبعد ذلك بأشهر

(١) بيان صحافي للبيت الأبيض، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٢.

قليلة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، نشر بلاك التقرير، وزعم أن ٢٠٠٢ شهدت «أدنى مستوى من الإرهاب منذ أكثر من ٣٠ عاماً». وبينما حصل التقرير يومها على القليل من التمحيص العام، فإن الحالة لن تبقى على هذا المنوال عندما نشر بلاك التقرير السنوي الثاني، وأعلن فيه عن مزاعم تكاد تكون مماثلة.

في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ومع انفجار المقاومة المناهضة للولايات المتحدة في العراق، كشف بلاك ونائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج، عن «أنماط الإرهاب العالمي ٢٠٠٣»، زاعمين بجرأة أن الولايات المتحدة تربح حربها، ذات التحديد غير المحكم، على الإرهاب. وقال أرميتاج «ستجدون في هذه الصفحات دليلاً واضحاً على أننا نتمتع باليد الطولى في هذه المعركة». وقال إن التقرير أُعِدّ «بحيث يعرف جميع الأميركيين ما نفعله بالضبط لإبقائهم آمنين». وقال بلاك من جهته، إن ٢٠٠٣ «شهدت أدنى عدد من الهجمات الإرهابية الدولية منذ ١٩٦٩. وهذا بمثابة أكبر انخفاض منذ ٣٤ عاماً. حصل ١٩٠ عملاً إرهابياً دولياً في ٢٠٠٣. وهذا تراجع بسيط عن الـ ١٩٨ هجوماً التي حصلت في السنة السابقة، وانخفاض بنسبة ٤٥ في المئة عن مستوى هجمات ٢٠٠١ التي بلغت ٣٤٦ هجوماً». واعتبر البيت الأبيض التقرير بأنه دليل واضح على الاستراتيجية الناجحة. وبرغم ذلك كله، اعتبرت خدمة الأبحاث في الكونغرس التقرير السنوي لوزارة الخارجية بأنه «الوثيقة غير السرّية الأكثر مصداقية في تقويم الهجمات الإرهابية».

والمشكلة هي أنه كان خداعاً. وسرعان ما كشف محققو الكونغرس والباحثون المستقلون، الحقيقة. «الأرقام التي يُبرزها التقرير سيئة التحديد، وهي عرضة للتلاعب، وتعطي وزناً غير متناسب للأعمال الإرهابية الأقل أهمية»، بحسب ما كتب ألن كروغر وديفيد لايتن، الخبيران المستقلان من برينستن وستانفورد، في «الواشنطن بوست» بعد وقت قليل على نشر التقرير. «المعلومة الوحيدة التي يمكن التأكد منها في التقارير السنوية، تشير إلى أن عدد الحوادث الإرهابية قد ارتفع في كل سنة منذ ٢٠٠١، وبلغ، في ٢٠٠٣، أقصى مستوى له منذ أكثر من ٢٠ عاماً... التراجع المزعوم في الإرهاب في ٢٠٠٣، كان بكامله

نتيجة لتراجع في الحوادث غير ذات الشأن». وبدلاً من تراجع الأربعة في المئة في الحوادث الإرهابية، كما يزعم تقرير بلاك، حصل بالفعل تزايد بنسبة خمسة في المئة. فالهجمات التي صُنّفت بأنها «ذات مغزى»، ارتفعت، في هذه الأثناء، لتبلغ أعلى مستوى لها منذ ١٩٨٢. والأكثر من ذلك، هو أن التقرير أوقف إحصاءه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بالرغم من حصول عدد من حوادث الإرهاب الرئيسية بعد ذلك التاريخ. فبالرغم من واقع أن المسؤولين الأميركيين يشيرون في شكل روتيني في خطاباتهم إلى مقاتلي المقاومة في العراق وأفغانستان، بوصفهم «إرهابيين»، فقد صنّف تقرير بلاك الهجمات على القوات في العراق بأنها معارك، وليست إرهاباً. قال بلاك إنها «لا تتناسب مع التحديد الأميركي القديم العهد للإرهاب الدولي، لأنها كانت موجهة ضد [مقاتلين]، وبخاصة القوات الأميركية وقوات التحالف التي في الخدمة». وقالت نائبة كاليفورنيا الديموقراطية إللن تاوشر، في وقت لاحق، إن هذا لدليل على أن الإدارة «تواصل نكران الكلفة الحقيقية للحرب، وترفض أن تكون صادقة مع الشعب الأميركي».

وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، وفي رسالة إلى رئيس بلاك، وزير الخارجية كولن باول، قام نائب كاليفورنيا الديموقراطي هنري واكسمان، العضو ذو الشأن في لجنة إصلاح الحكومة في مجلس النواب، بنسف التقرير، قائلاً إن استنتاجاته تستند إلى «تلاعب بالمعطيات... يخدم المصالح السياسية للإدارة... وببساطة، فإن تقرير وزارة الخارجية يزعم أن الهجمات الإرهابية تتناقص، بينما بلغ النشاط الإرهابي ذو الشأن في الواقع، أعلى مستوى له منذ عشرين عاماً»[١].

«الأخبار الجيدة المغلوطة عن الإرهاب، جاءت في وقت مناسب جداً»، كتب المعلّق في «نيويورك تايمز» بول كروغمان. «كان البيت الأبيض لا يزال يترنح تحت تأثير ما كشفه رئيس مكافحة الإرهاب السابق ريتشارد كلارك، الذي

(١) نسخة المؤلف عن الرسالة.

أضفى في النهاية صوتاً عاماً على وجهات نظر الكثيرين من العالِمين ببواطن أمور الاستخبارات، بأن إدارة بوش تقوم بعمل سيئ جداً في محاربتها القاعدة. وفي هذه الأثناء، كان بوش يقوم بحملة «الحرب الرابحة على الإرهاب» في جولة له بالباص في الغرب الأوسط». وبحلول حزيران/يونيو، اضطر البيت الأبيض إلى إصدار تصحيح رئيسي على التقرير، معترفاً بأنه حصل في الواقع تزايد ملحوظ في الهجمات الإرهابية منذ إعلان بوش «الحرب على الإرهاب». وقال التقرير المصحح إن ٣,٦٤٦ شخصاً جُرحوا في هجمات إرهابية في ٢٠٠٣، وهو أكثر من ضعف الرقم الوارد في تقرير بلاك الأساسي، بينما قُتل ٦٢٥، ما أظهر الإحصاء الأساسي بـ ٣٠٧ بمظهر الرقم الحقير. وعلى ما لاحظه كروغمان، فإن بلاك وغيره من المسؤولين وضعوا اللوم في الخطأ على «السهو، والنقص في الموظفين، وبيان المعطيات العسير الاستعمال والقديم. تذكروا: إننا نتحدث عن المركز الرئيسي لتجميع المعلومات عن الإرهاب وتوزيعها، الذي زُيّن إنشاؤه، قبل سنة على إصدار هذا التقرير، على أنه جزء من «التحسين الدراماتيكي» في جهود مكافحة الإرهاب. وهو لا يزال لا يستطيع إدخال المعطيات إلى كمبيوتراته؟ لا يجب أن يشكل ذلك مفاجأة، في عهد هاليبرتون، أن وظيفة إدخال المعطيات قد سُلّمت وأفسدت على أيدي المقاولين الخاصين». واتهم منافس بوش الديموقراطي إلى انتخابات الرئاسة في ٢٠٠٤، جون كيري، عبر متحدث باسمه، بوش بأنه «يتلاعب بالحقيقة عندما يتعلّق الأمر بالحرب على الإرهاب»، مضيفاً، «ها قد تم الآن الإمساك» بالبيت الأبيض «يحاول نفخ نجاحه على الإرهاب». وجرى حديث عن تساقط رؤوس في وزارة الخارجية بسبب التقرير، لكن ليس رأس بلاك. وادعى بلاك أن هذه «غلطة بريئة، وليست خدعة مقصودة».

سمح منصب بلاك في وزارة الخارجية له، بالرغم من الجدل، بالبقاء في مركز سياسة الولايات المتحدة المناهضة للارهاب. عمل بلاك مباشرة تحت إمرة كولن باول، الذي تشاطر معه، على ما ذُكر، موقفاً مناوئاً مشتركاً لأحد أقطاب الإدارة: دونالد رامسفلد. وبينما حاول البنتاغون تغيير السياسة الأميركية بعد

٩/١١ للسماح للجيش بإدخال قوات عمليات خاصة إلى البلدان من دون موافقة السفير الأميركي أو رئيس بعثة «السي.آي.أيه.»، أصبح كلارك الشخص الأساسي في إفشال خطة رامسفلد. «أعطيت كوفر تعلميات محددة، بقتل الأحصنة واعتماد قتال المشاة، فهذا لن يحصل»، قال نائب باول، ريتشارد أرميتاج، لـ «الواشنطن بوست»، واصفاً كيف أنه وغيره أوقفوا نصف دزينة من محاولات البنتاغون إضعاف سلطة رئيس البعثة (المثير للاهتمام هو أن بلاك، وأرميتاج، وباول، استقالوا جميعاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بفارق أسبوعين، واحدهم عن الآخر، غداة إعادة انتخاب بوش، بينما استمر رامسفلد لسنتين أخريين).

ومن بين وظائف بلاك الأخرى في منصبه الجديد، تنسيق أمن ألعاب ٢٠٠٤ الأولمبية في اليونان. سافر إلى أثينا، وأشرف على تدريب أكثر من ألف وثلاثمئة عنصر أمن يوناني بموجب برنامج المساعدة على مكافحة الإرهاب الأميركي. وتم تعليم أكثر من مئتين من المتدربين على التعاطي مع التفجيرات الموضوعة تحت الماء، والرد على هجمات محتملة بأسلحة دمار شامل. ومُنحت بلاكووتر في ٢٠٠٣ عقداً، بقيمة لم تُحدد من المال، لتدريب «فرق أمن خاصة» قبل الألعاب الدولية. ونفت الشركة وجود ما ليس على ما يرام في شأن العقد، وأن لا علاقة له بما تلاه من استخدام لبلاك.

في الأول من نيسان/أبريل، بعد يوم على الكمين الذي تعرضت له بلاكووتر في الفلوجة، كان بلاك يُدلي بشهادة أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب في جلسة استماع حول «تهديد القاعدة»، عندما أطلق أول تعليقاته العلنية حول بلاكووتر. «لا أستطيع أن أقول لكم كم هي محزنة رؤية ذلك. ويعيدني هذا إلى الوراء: لقد شاهدت هذه الأمور من قبل». وقال «أعتقد بما أن ذلك حدث في منطقة الفلوجة بالتحديد، التي هي ذات توجه قوي مؤيد لصدام حسين، وذات توجه قَبَلي، فإنهم ينظرون إلينا بوصفنا العدو، وميلهم الطبيعي، إلى أن نثبت لهم العكس، هو في تنفيس احتقانهم، وما يرون فيه أنه إذلالهم وهزيمتهم ضد قوة خارجية، وضد ممثلي هذا الكيان. وهذا ليس غير عادي». وتابع بلاك «الأناس الذين فعلوا ذلك لم يكونوا، كما تعلمون، ثلاثة أشخاص يقومون بمغامرة ممتازة. إنهم، كما تعلمون، أناس تلقوا تدريباً، ولهم

منفعة مكتسبة». ولما سُئل عن «أي علاقة يراها بين القاعدة وهذا النوع من الإرهاب الإسلامي» الذي برهنت عليه الفلوجة، أجاب بلاك «أعتقد أنه، من منظورنا، مرتبط. إنه متقارب. ولا يوجد، بالتحديد، رابط مباشر، كما نعرفه، بين هذا الحشد والقاعدة. لكنهم وجدوا أنفسهم وحسب، في وضع أن عدو عدوي هو صديقي».

في الشهر التالي، كان بلاك يلقي كلمة أساسية في عشاء لمناسبة مباريات السوات العالمية في بلاكووتر. وفي بريد الكتروني جماعي يعلن فيه عن الخطاب، كتب رئيس بلاكووتر غاري جاكسون، «يستضيف عشاء مساء الخميس في واترسايد ضيفاً متحدثاً رائعاً هو السفير كوفر بلاك. فمسؤوليات السفير بلاك تتضمن تنسيق جهود الحكومة الأميركية لتحسين التعاونَ مع الحكومات الأجنبية في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك وضع السياسة والتخطيط لبرنامج الوزارة في المساعدة على التدريب على مكافحة الإرهاب».

في أواخر ٢٠٠٤، احتل بلاك العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام بعدما ادعى، عبر التلفزيون الباكستاني، أن الولايات المتحدة توشك على القبض على بن لادن. وأعلن بلاك، «إذا كان يملك ساعة، فعليه أن ينظر إليها لأن ساعته اقتربت. سيتم الإمساك به». كانت هذه التصريحات الجريئة مثاراً للجدل، وسرعان ما وضعت مسؤولي البيت الأبيض وباكستان الكبار في موقع دفاعي حيال وسائل الإعلام. واستقال بلاك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، من منصبه في وزارة الخارجية، قائلاً إنه يريد أن يفتّش عن فرص عمل جديدة. «أعتقد أنه توقيت مناسب للرحيل في الفترة ما بين إدارتين»، قال المتحدث باسم الخارجية آدم إيرلي. «لديه عدد من العروض في القطاع الخاص، وسيأخذ بعض الوقت للتفكير فيها».

ساعد كوفر بلاك، لفترة وجيزة بعد ٩/١١، على إدارة حرب سرّية لم يسبق لها مثيل، سال لها لعاب بعض المسؤولين، طوال فترة حياتهم المهنية. لكنها أصبحت الآن من التاريخ، لأن مجموعات حقوق الإنسان والمحامين عملوا بشراسة لتفكيك المنظومة الغامضة التي دأب بلاك على بنائها. وقد استهدفه

المفتش العام للوكالة في ٢٠٠٥، إلى جانب جورج تينت ومسؤول آخر في «السي.آي.أيه.»، للمعاقبة لأنهم يتحملون مسؤولية قصور المخابرات في ٩/١١. لكن إدارة بوش، القلقة من أن تينت قد ينتقم ويُحرج البيت الأبيض من خلال الكشف عن معلومات مُدينة، دفنت تقرير المفتش العام، وأنقذت بلاك في السياق.

سيستخدم الديموقراطيون في الكونغرس، في وقت لاحق، برنامج بلاك السري كدليل على أن الإدارة «قامت بتلزيم» مهمة مطاردة بن لادن. لكن، وبينما عمله كمسؤول حكومي قد يكون انتهى، وجد بلاك منجماً ذهبياً من الفرص في عالم الجيوش الخاصة، والاستخبارات، وعقود الأمن الذي يتوسع في شكل درامي، حيث إغفال حقوق الإنسان اختياري في أفضل الأحوال. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعلنت بلاكووتر رسمياً، أنها استخدمت بلاك كنائب لرئيس الشركة. «يأتي السفير بلاك معه بثلاثين سنة من الخبرة في محاربة الإرهاب حول العالم، وبإخلاص شديد للحرية والديموقراطية وللولايات المتحدة»، قال إريك برانس. «إننا نتشرف بأن يُشكل جزءاً من فريقنا العظيم».

وبالنسبة إلى بلاكووتر، شكل توظيف بلاك فوزاً لا يُعقل. فهو، بعبارات التسويق، تكاد تستحيل منافسته. وتحركت الشركة سريعاً لتستخدمه كعلامة لها وله. وفي آب/أغسطس ألّف بلاك مكتبه «الاستشاري» الخاص: مجموعة بلاك The Black Group، المتخصصة في الحماية والأمن التنفيذيين. «خُطط لهجمات ٩/١١ للإضرار باقتصاد الولايات المتحدة»، قال بلاك في بيان على موقعه على الإنترنت. «ولإنزال الضرر الأكبر الممكن، سيستهدف الإرهابيون شريان حياة الأمة: اقتصادها. ولهذا السبب، فإن شركات فورتشن الـ ٥٠٠ هي أهداف جذّابة في شكل خاص، بينما تواصل الحكومات التشديد على أمن البلاد الداخلي. ونحن نسعى إلى استباق التكتيك الإرهابي المقبل وهزيمته: قطع خطوط الإمدادات، وهجمات منسقة على مقتنيات أساسية أو زبائن، أو حتى اغتيال كبار المدراء. فالشركات هي أكثر الأهداف عرضة. ومن واجبنا إبقاؤها آمنة». وتبجحت مجموعة بلاك في أنه «مع قيادتها المأخوذة من الفرع التنفيذي

لحكومة الولايات المتحدة، فإن لمجموعة بلاك الخبرة العملية والشبكة اللازمة للتخفيف من أي معضلة أمنية، وضمان أمن جماعتكم ومقتنياتكم».

تلمع صور مختلفة لأهداف محتملة على شاشة موقع الإنترنت التابع لمجموعة بلاك: حشود متجمعة في محل تجاري كبير في واشنطن العاصمة، معمل للطاقة، رجل في بزة يستخدم آلة لفحص أسفل سيارة في مرأب تحت الأرض، لافتة وال ستريت. وفي صفحة الاتصال، فإن الشخصية الأساسية الأخرى المذكورة، هي فرانسيس ماكلينّاند، وهو ضابط محترف آخر في «السي.آي.أيه.»، عمل إلى جانب بلاك في الوكالة. وكان رقم هاتف الاتصال بالشركة هو الرقم نفسه الذي تستخدمه برانس غروب التابعة لإريك برانس في ماكلين، فرجينيا، غير بعيد من مركز مكافحة الإرهاب التابع لـ السي.آي.أيه.» الذي ترأّسه بلاك مرّة.

لم تحظ إلا قلة أخرى من الأميركيين بفرصة الانخراط عميقاً في العمل الداخلي للعمليات الاميركية السرية في عالم ما بعد ٩/١١، كما حظي بلاك. فهو سرعان ما سيتصرّف كعرّاب لمجتمعات المرتزقة، بينما هي تهذّب حملة إعادة وسم نفسها. فيمكن زبائن بلاكووتر المحتملين، أن يفترضوا الآن أن لهم وصولاً مباشراً إلى مصادر «السي.آي.أيه.» وعالم الاستخبارات من «فريق قائد سُحب من المستويات الكبرى لحكومة الولايات المتحدة»، وهو أمر قلّة هي الشركات الأخرى التي يمكنها التفاخر أو الإيحاء به. فبلاك هو البارز القوي من بين أبرزهم، فهو الرجل الذي أمسك بكارلوس ابن آوى وأسقط الطالبان. وسرعان ما سيتولى قيادة التسويق لبلاكووتر بوصفها قوة حفظ سلام خاصة يمكنها الانتشار لحظة الإيذان بذلك في أماكن مثل دارفور، في السودان، أو داخلياً في إطار علميات جهاز الأمن الداخلي. وسرعان ما سينضم إليه في بلاكووتر مسؤولون حكوميون سابقون بينما، حوّلت الشركة أنظارها إلى عملية التعاقد المربحة في الكوارث في الولايات المتحدة في أعقاب إعصار كاترينا في أواخر ٢٠٠٥. لكن، بينما يطوي بلاك كميه في غرفه الفاخرة المستأجرة، كان المزيد من رجال بلاكووتر يموتون في العراق في ما ستكون الأيام الأكثر قتلاً حتى تاريخه بالنسبة إلى الشركة.

فِرَق الموت، المرتزقة، و«خيار السلفادور»

عندما تسلل بول بريمر خارجاً من العراق في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ترك وراءه إرثاً ثقيلاً، وورطة عنيفة وفوضوية أطلق البيت الأبيض عليها اسم العراق «الحر وذي السيادة». واتضح مدى عدم الاستقرار الذي بلغته البلاد عندما غادرها بريمر، من واقع أنه اضطر في الحقيقة إلى تركيب رحيله بتسلله في طائرة للصحافة، ومن ثم الطيران خارج بغداد بأخرى «لأتمكن من الخروج من هنا... من الأفضل قطعة واحدة». وبعبارات واقعية، فإن هذه «السيادة» التي وصفها الرئيس بوش بأنها «استعادة الشعب العراقي لبلاده»، كانت طريقة لتحضير المسرح أمام المسؤولين الأميركيين لإلقاء اللوم على الحكومة العراقية «الألعوبة» في بغداد، حول ازدياد سوء الكارثة التي صنعها الاميركيون أنفسهم. وفي الوقت الذي هربت فيه رحلة بريمر السرّية من العراق، أخذت الهجمات ضد الأميركيين تتزايد يوماً عن يوم، بينما تدفق المزيد من المرتزقة إلى البلاد، وهم يعملون الآن رسمياً بحصانة. وفي غضون ذلك، أخذ المزيد من الفصائل العراقية في تسليح الميليشيات، وشرع الحديث عن حرب أهلية يتغلّب على الحديث عن مقاومة موحّدة للاحتلال الأميركي. ووسط هذه التطورات وصل خليفة بريمر إلى الساحة في بغداد.

من المؤكد أن السفير جون نيغروبونتي، ليس غريباً عن سفك الدماء المتعسّف والعمليات التي تتم بأسلوب فِرَق الموت، فهو اكتسب خبرة كبيرة حينما كان يعمل في ظل هنري كيسنجر إبان حرب فيتنام. في أوائل ١٩٨١، كان نيغروبونتي رجل الطليعة في إدارة ريغان في إمداد فرق الموت في أميركا الوسطى. ورأس نيغروبونتي، كسفير في هندوراس، ثاني أكبر سفارة في أميركا

اللاتينية في ذلك الوقت، وأكبر محطة لـ «السي.آي.أيه.» في العالم. وقام، من خلال منصبه هذا، بتنسيق الدعم الأميركي السرّي لفرق الموت التابعة للكونترا في نيكاراغوا، وللطغمة العسكرية في هندوراس، مغطياً جرائم الكتيبة ٣١٦ القاتلة التابعة له. وفي خلال تولي نيغروبونتي منصبه في هندوراس، قال المسؤولون الأميركيون الذين عملوا بإمرته، إن تقارير وزارة الخارجية حول حقوق الإنسان في البلاد كُتبت لتُقرأ كأن الأمور تشبه الوضع في النروج أكثر مما تشبه في أي شيء الواقع الحقيقي في هندوراس. وأبلغ سَلَفه في هندوراس، السفير جاك ر. بينّز، «النيويورك تايمز»، أن نيغروبونتي لم يُشجّع إفادة واشنطن عن عمليات الخطف، والتعذيب، والقتل، التي ارتكبتها الوحدات العسكرية السيئة الصيت في هندوراس. وقال بينّز «أعتقد أن [نيغروبونتي] كان شريكاً في الانتهاكات، وأنه حاول منع الإفادة عن هذه الانتهاكات. وأعتقد أنه لم يكن صادقاً مع الكونغرس حول هذه النشاطات». وأفادت «وال ستريت جورنال» أن «نفوذ نيغروبونتي» في هندوراس، «الذي دعمته كميات هائلة من المساعدات الأميركية، كان من القوة بحيث إنه فاق رئيس البلاد نفوذاً، وأن منافسه الحقيقي الوحيد، كان قائد الجيش الهندوراسي». وأشارت «وول ستريت جورنال» إلى موضوع نُشر بعد وقت قليل على تسمية نيغروبونتي لتولي منصبه في العراق، كان «كسفير في هندوراس في أوائل الثمانينيات، يتمتع بدرجة فائقة من القوة بحيث إنه عُرف بالوالي، وهو لقب أُعطي للإداريين الأقوياء في زمن الاستعمار». و«ها إن الرئيس بوش قد اختاره لإعادة لعب هذا الدور في العراق».

وربما كان في الأمر بعض من السخرية، إذ بعد تعيين نيغروبونتي سفيراً في العراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، أعلنت حكومة هندوراس عن سحب جنودها الـ ٣٧٠ من «تحالف المريدين». وبالرغم من سجل نيغروبونتي الجيّد التوثيق حول تورطه في سياسة انتهاك فظيعة لحقوق الإنسان، وفي عمليات قتل، سارت عملية تثبيته سفيراً بسلاسة: وافق مجلس الشيوخ على تعيينه بـ ٩٥ صوتاً مقابل اعتراض ثلاثة في تصويت جرى في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤. وقال السيناتور توم

هاركين، الذي حقق في الثمانينيات، بوصفه عضواً في الكونغرس، في نشاطات نيغروبونتي في أميركا الوسطى، إنه يتمنى لو أنه فعل المزيد لوقف تعيينه. «تعجّبت كيف أن هذا الشخص ـ بسبب ما فعله في أميركا الوسطى حيث اختفى مئات الأشخاص تحت رعايته ـ قد ترقّى. زوّر التقارير وتجاهل ما كان يحدث»، قال هاركين. «أهو من سيكون سفيرنا في العراق في هذا الوقت؟».

حرست قوات بلاكووتر نيغروبونتي لدى وصوله إلى العراق في حزيران/يونيو، بينما أخذ يسرِّع عملية تطوير أكبر سفارة أميركية في العالم، مشرفاً على ما يُقدّر بثلاثة آلاف وسبعمئة موظف، بمن فيهم ألفان وخمسمئة عنصر أمني، «وهي وحدة أقل بقليل فقط من لواء كامل في سلاح المارينز». وفي إرجاع لصدى أيامه في هندوراس، ستُؤوي السفارة نحو خمسمئة عميل لـ «السي.آي.أيه.». وفي الوقت نفسه، فازت بلاكووتر بعقد دبلوماسي أمني تباهت به بقيمة مئات ملايين الدولارات. إلا أن الجيوش الأميركية الخاصة لم تكن وحدها التي تترك بصماتها في العراق. فبالإضافة إلى شركات المرتزقة التي توظفها قوات الاحتلال باطّراد، وإلى صناعة إعادة البناء، حدث أيضاً ارتفاع حاد في النشاطات على طراز فِرَق الموت في البلاد في الأشهر التي أعقبت مباشرة الانتفاضة الشيعية ـ السنية المشتركة التي لم تعمّر طويلاً في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

في ٨ كانون الثاني/يناير، بعد ستة أشهر على وصول نيغروبونتي، أفادت «نيوزويك» أن الولايات المتحدة تستخدم مقاربة جديدة لهزم التمرد في العراق، وهي مقاربة تعود بالذاكرة إلى عمل نيغروبونتي القذر قبل ذلك بعقدين. وقد دُعيت «خيار السلفادور»، «الذي يعود تاريخه إلى الاستراتيجية التي لا تزال سرّية لمعركة إدارة ريغان ضد تمرّد العصابات المسلحة اليسارية في السلفادور أوائل الثمانينيات. حيث إن الحكومة الأميركية، في مواجهة خسارتها الحرب ضد المتمردين السلفادوريين، موّلت أو ساندت قوى وطنيّة ضمّت، على ما زُعم، ما يُسمى فرق الموت الموجهة لمطاردة زعماء المتمردين ومؤيديهم وقتلهم». وبدا أن الفكرة هي أن الولايات المتحدة ستسعى إلى استخدام فرق موت عراقية لمطاردة المتمردين المعادين للاحتلال، وفي الوقت نفسه امتصاص

موارد المقاومة والتشجيع على الاقتتال الطائفي. وبينما اعتبر رامسفلد تقرير «النيوزويك» (الذي اعترف بأنه لم يقرأه) أنه «هراء»، رسم الوضع على الأرض صورة مغايرة.

بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٥، أفادت «وول ستريت جورنال» من بغداد أن نحو ٥٧ ألف جندي عراقي يعملون في «وحدات منظمة» هي «نتيجة تحضير محترس جرى هذا الصيف بين القادة الأميركيين والعراقيين». وشهدت البلاد، في الوقت نفسه، نشوء ميليشيات «يقودها أصدقاء وأقارب لمسؤولين حكوميين [عراقيين] وشيوخ قبائل، واتخذت لها أسماء مثل المدافعين عن بغداد، كوماندوس الشرطة الخاصة، المدافعين عن الكاظمية، وكتيبة العمارة. وتحظى هذه الوحدات الجديدة، بشكل عام، بمساندة الحكومة العراقية وبتمويل حكومي... ويعتبرهم بعض الأميركيين إضافة مُرحَّباً بها في القتال ضد التمرّد، بينما يقلق آخرون في شأن مخاطرها. وأشار إليها بعض القادة الأميركيين بوصفها وحدات «نابقة»، وقدّروا أعدادها بنحو ١٥ ألف مقاتل. «بدأتُ أسمّيها الكتائب غير النظامية التي تديرها الوزارة العراقية»، قال الرائد كريس ويلس الذي كُلّف في كانون الثاني/يناير تحديد هذه الوحدات. وتعرّفت «وول ستريت جورنال» إلى ست على الأقل من هذه الميليشيات، إحداها تضم «عدة آلاف من الجنود» مسلّحين بإفراط «بقاذفات صاروخية، ومدافع الهاون، والكثير من الذخيرة». وقد أسس إحدى هذه الميليشيات، كوماندوس الشرطة الخاصة، الجنرال عدنان ثابت، الذي شارك في مؤامرة ١٩٩٦ الفاشلة للانقلاب على صدام حسين. وقال الفريق ديفيد بيترايوس، الذي «أشرف» في ٢٠٠٥ «على الجهود الأميركية الكبرى للمساعدة على تدريب وحدات الجيش العراقي وتجهيزها»، لـ «وول ستريت جورنال»، إنه موّل وحدة ثابت من أجل تنظيم قاعدتها وشراء الآليات، والذخيرة، وأجهزة الأتصال، والمزيد من السلاح. وقال بيترايوس «قررت أن هذا حصان يجب امتطاؤه».

انضم نيغروبونتي، لدى وصوله إلى بغداد، إلى مسؤولين أميركيين آخرين من قدامى «حروب الولايات المتحدة القذرة» في أميركا الوسطى، ومن بينهم نائب

بريمر السابق جيمس ستيل، الذي كان أحد المسؤولين الأميركيين الأساسيين في إدارة حملة واشنطن الوحشية «المناهضة للتمرد» في السلفادور في الثمانينيات. وكتب يومها الصحافي بيتر ماس في «النيويورك تايمز مغازين»:

«كان الثمن مرتفعاً: أكثر من ٧٠ ألف شخص قُتلوا، معظمهم من المدنيين، في بلد تعداد سكانه ستة ملايين فقط. قام الجيش، وفرق الموت اليمينية المرتبطة به، بمعظم عمليات القتل والتعذيب. واستناداً إلى تقرير منظمة العفو الدولية في ٢٠٠١، تضمنت الانتهاكات التي ارتكبها الجيش والقوى شبه العسكرية المشتركة معه، «إعدامات غير قضائية، وغيرها من عمليات القتل غير القانونية، وعمليات خطف، وتعذيب.... استهدفت القوات المسلحة قرى بأكملها وذبحت سكانها». وتم، كجزء من سياسة الرئيس ريغان في دعم القوى المناوئة للشيوعية، تحويل مئات ملايين الدولارات من المساعدات الأميركية إلى الجيش السلفادوري، وقام فريق مؤلف من ٥٥ من مدرّبي القوات الخاصة، الذين كانوا لأعوام عدة بقيادة جيمس ستيل، بتدريب كتائب الخطوط الأمامية المتهمة بارتكابات خطيرة ضد حقوق الإنسان. وهناك أميركيون، بأعداد أكبر في العراق اليوم ـ مجموعهم نحو ١٤٠ ألف جندي ـ ممن كانوا في السلفادور، إلا أن الجنود الأميركيين والضباط يتحولون في شكل متزايد إلى لعب دور استشاري على طراز دورهم في السلفادور. وهم، في هذه العملية، يدعمون قوات محلية لا تنفر من استخدام العنف، شأنها في ذلك شأن الجيش في السلفادور. وليست مصادفة أن هذه الاستراتيجية الجديدة هي أكثر ظهوراً في وحدة عسكرية تتخذ من ستيل مستشارها العسكري الرئيسي. فستيل يعرف، كونه لاعباً أساسياً في نزاع السلفادور، كيف ينظم حملة مناوئة للتمرد تقوم بها قوات محلية. وهو ليس الأميركي الوحيد في العراق الذي يملك مثل هذه الخبرة: فستيف كاستيل هو كبير المستشارين الأميركيين في وزارة الداخلية، وله سيطرة عملانية على الكوماندوس، وهو مسؤول سابق في مكتب مكافحة المخدرات أمضى معظم حياته المهنية منغمساً في حروب المخدرات في أميركا اللاتينية. وقد عمل كاستيل إلى جانب قوات محلية في البيرو، وبوليفيا، وكولومبيا».

وصفت «نيوزويك» «خيار السلفادور» في العراق بأنه استخدام الولايات المتحدة «فِرَقاً من القوات الخاصة لتقديم الاستشارة، والدعم، وتدريب فرق عراقية، مؤلفة على الأرجح من مقاتلين أكراد من البشمركة تم اختيارهم بعناية، ورجال ميليشيا من الشيعة، لتستهدف، على الأرجح، المتمردين السنة والمتعاطفين معهم». وأفادت المجلة أيضاً أنه قيل إن رئيس الوزراء، وكان يومها لا يزال رئيساً بالوكالة، أياد علاوي، «هو من بين المؤيدين جهارة لخيار السلفادور». وهذا مثير للاهتمام، علما بأن «النيويورك تايمز» أفادت أن «نيغروبونتي اتخذ مقاربة غير معلنة، واختار البقاء في الظل مراعاة لأياد علاوي».

وبالرغم من أن مزاعم انخراط الولايات المتحدة في عمليات على طراز السلفادور في العراق، تسبق تولي نيغروبونتي منصبه في بغداد، فقد بدا أنها تزداد حدّة في شكل كبير منذ وصوله. وفي وقت مبكر، يعود إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، أفاد الصحافي روبرت درايفوس عن وجود برنامج أميركي سرّي في العراق يشبه «برنامج «السي.آي.أيه.»، فينيكس، للاغتيالات السياسية في فيتنام، وفرق الموت في أميركا اللاتينية، أو السياسة الإسرائيلية الرسمية التي تستهدف اغتيال الناشطين الفلسطينيين». وأفاد درايفوس أن الولايات المتحدة خصصت صندوقاً «أسود» بقيمة ثلاثة مليارات دولار، من ضمن مبلغ ٨٧ مليار دولار للمشتريات العراقية التي وافق عليها الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وسيُستخدم المال لإنشاء «وحدة شبه عسكرية مؤلفة من ميليشياويين بالاشتراك مع مجموعات من المنفيين العراقيين السابقين. ويقول الخبراء إن هذا قد يؤدي إلى موجة من الإعدامات غير القضائية، ليس للمتمردين المسلحين وحسب، بل أيضاً لوطنيين، ومعارضين آخرين للاحتلال الأميركي، وآلاف المدنيين البعثيين». وقال الرئيس السابق لمكافحة الإرهاب في «السي.آي.أيه.»، فينسنت كانّيسترارو، إن قوات الولايات المتحدة في العراق عملت مع أعضاء رئيسيين في جهاز أمن الرئيس العراقي الذي أُعدم في ظل الاحتلال الأميركي صدام حسين. قال كانّيسترارو «إنهم ينشئون فرقاً صغيرة من مغاوير البحرية

والقوات الخاصة مع فرق من العراقيين، تعمل مع أناس كانوا مسؤولين رئيسيين في الاستخبارات العراقية، للقيام بهذه المهمة». وقال جون بايك، الخبير في الموازنات العسكرية السرّية، «الكمية الكبرى من المال ستذهب لإقامة شرطة عراقية سرّية لتصفية المقاومة»، و«عليها أن توالي الولايات المتحدة سياسياً».

وقال الصحافي المخضرم ألان نيرن، الذي فضح فرق القتل المدعومة من الولايات المتحدة في أميركا الوسطى في الثمانينيات، إنه سواء أكان نيغروبونتي متورطاً في «خيار السلفادور» في العراق أم لا، «فإن هذه البرامج، التي دعمت قتل مدنيين أجانب، هي جزء عادي من السياسة الأميركية. إنها مزروعة في السياسة الأميركية في عشرات تلو العشرات من البلدان». وزار دوان كلارّيدج، الذي أدار «الحرب السرّية ضد الشيوعية في أميركا الوسطى من هندوراس»، زميله القديم نيغروبونتي صيف ٢٠٠٤ في بغداد. وقال كلارّيدج لـ «النيويورك تايمز» إنه «طُلب من [نيغروبونتي] أن يلعب دوراً بعيداً عن الأضواء في العراق، ووضع العراقيين في الواجهة. وهو ما يحبّ أن يقوم به، في أي حال». وبحسب «التايمز»، «حوّل نيغروبونتي أكثر من مليار دولار من مشاريع الإعمار من أجل إعادة بناء الجيش العراقي، وهي خطوة دفعته إليها خبرته مع تضعضع الجيش الفيتنامي الجنوبي».

اعتبر نيغروبونتي أن ربط اسمه بـ «خيار السلفادور» في العراق «ليس له إطلاقاً ما يُبرّره». لكن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين راقبوا حياته المهنية عن كثب، قالوا إنه يستحيل التغاضي عن ارتفاع النشاط المشابه لفرق الموت في العراق إبان ولاية نيغروبونتي في بغداد. «ما نراه هو أن الجيش الأميركي يخسر الحرب [في العراق]، وبالتالي فإن خيار السلفادور كان في الحقيقة سياسة فرق الموت»، قال أندرس كونتريريس، مدير برنامج أميركا اللاتينية في مجموعة حقوق الإنسان «لا للعنف الدولية» Non-violence International. ليس الأمر صدفة أن نيغروبونتي، الذي سبق أن كان سفيراً في هندوراس حيث انغمس كثيراً في هذا النوع من الدعم لفرق الموت، هو الآن السفير في العراق، حيث يبدأ تطبيق هذا النوع من السياسة هناك، الذي ليس موجهاً ضد

المقاومة بحد ذاتها، بل يستهدف القمع والتعذيب والاغتيال لقاعدة الدعم لها، وأفراد العائلات، وأولئك الموجودين في المجتمعات التي تدعم المقاومة. هذه الأنواع من السياسات هي جرائم حرب».

لم يعمّر مكوث نيغروبونتي في العراق طويلاً. ففي ١٧ شباط/فبراير عيّنه الرئيس بوش، المدير الأول للاستخبارات الوطنية. ويقول البعض إنه كان على نيغروبونتي أن ينجز عملاً ما في العراق، فقام به ومن ثم غادر. وبحلول أيار/مايو من تلك السنة، كان قد عاد إلى الولايات المتحدة، حيث ظهرت تقارير تصف باطراد تزايداً في النشاطات، الشبيهة بنشاطات فرق الموت، في العراق. «فقد قامت الميليشيات الشيعية والكردية، التي غالباً ما تعمل كجزء من الحكومة العراقية، بتنفيذ موجة من عمليات الخطف، والاغتيالات، وأعمال تخويف أخرى، مثبتة سيطرتها على أقاليم عبر شمال العراق وجنوبه، ومعمقة بذلك تقسيم البلاد على طول الخطوط الإثنية والطائفية»، بحسب ما أفادت «الواشنطن بوست» بعد بضعة أشهر على مغادرة نيغروبونتي العراق. «شهدنا في ٢٠٠٥ الكثير من الحالات كان فيها تصرّف فرق الموت شبيهاً جداً، في شكل موحش، بما لاحظناه في دول أخرى بما فيها السلفادور»، قال جون بيس، وهو الدبلوماسي، ابن الأربعين عاماً، في الأمم المتحدة، وخدم كرئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق خلال وجود نيغروبونتي في البلاد. «بدأوا أولاً بنوع من الميليشيا، نوع من المجموعات المسلحة المنظمة، شكلت الجناح العسكري لفئات مختلفة». وقال إنه، في مآل الأمر، «كان الكثيرون منهم يتصرفون في الواقع على أنهم رجال شرطة رسميون تابعون لوزارة الداخلية... ولديكم الآن هذه الميليشيات التي تملك عتاد الشرطة وشعارها، وتقوم، أساساً، بتنفيذ أجندة لا تصب حقيقة في مصلحة البلاد ككل. يقيمون حواجز الطرق في بغداد وغيرها من المناطق، ويقومون باختطاف أشخاص آخرين. وقد رُبطوا عن كثب بالكثير من الإعدامات الجماعية».

قبل وقت قصير على مغادرة نيغروبونتي العراق، تنبأ الرئيس السابق لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، سكوت ريتر، بـ «أن خيار السلفادور سيشكل

حافزاً لحرب أهلية شاملة. فبالطريقة نفسها التي أدت فيها اغتيالات البعثيين المدعومة من السلطة الموقتة للائتلاف إلى إعادة هيكلة المقاومة التي يقودها السنّة وتقويتها، فإن أي جهود من فرق الاغتيال الكردية والشيعية المدعومة من الولايات المتحدة لاستهداف زعماء المقاومة السنية، ستزيل أي عوائق من أمام اندلاع شامل للحرب الإثنية والدينية في العراق. من الصعب عليّ كأميركي، أن أساند فشل العمليات العسكرية الأميركية في العراق. فمثل هذا الفشل سيجلب معه الموت للكثيرين من الجنود الأميركيين، ولعدد أكبر بكثير من العراقيين». وستبدو رؤية ريتر بمثابة «النبوءة» في الأشهر التي ستلي، إذ تعرّض العراق لمستوى ثابت لا سابقة له من العنف الذي شرع الكثيرون في وصفه بأنه حرب أهلية شاملة.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أمضى مراسل «وكالة أنباء نايت ريدّر»، توم لاستر، أسبوعاً في دورية مع «وحدة من نخبة الجيش العراقي ـ اللواء الأول من الفرقة العراقية السادسة الذي يضم ٤,٥٠٠ عنصر». وأفاد أن «الجنود، ومعظمهم من الشيعة، بدلاً من الارتفاع فوق التوتر الإثني الذي يمزّق بلدهم، مستعدّون، إذا لم يكونوا قد بدأوا فعلاً، لخوض حرب أهلية ضد الأقلية السكانية السنية». كانت المهمة مسؤولة عن إخضاع المناطق السنية في بغداد. وأفاد لاستر أنهم «يسعون إلى الانتقام من السنة الذين قمعوهم خلال حكم صدام حسين». ونقل عن الرائد الشيعي في الجيش، سوادي غيلان، أنه يريد قتل معظم السنة في العراق. وقال غيلان «هناك عراقان؛ وهو أمر لم يعد في إمكاننا إنكاره... على الجيش إعدام السنة في أحيائهم، بحيث يرى جميعهم ما يحصل، كي يتعلموا جميعهم درسهم».

وأفاد لاسّتر أن الكثيرين من الجنود والضباط الشيعة، قالوا إنهم «يريدون حكومة دائمة يسيطر عليها الشيعة وتسمح لهم أخيراً بإخضاع معظم الأقلية السنية، التي تشكل نحو ٢٠ في المئة من البلاد والعمود الفقري للتمرد». ووصف لاسّتر اللواء الأول، الذي يعتبره القادة الأميركيون النموذج للجيش العراقي المستقبلي، على هذا النحو: «إنهم يبدون ويتصرفون ليس كوحدة في

الجيش العراقي الوطني، بقدر ما يقومون بذلك كميليشيا شيعية». وقال الرقيب أحمد صبري، «دعونا فقط نحصل على دستورنا وانتخاباتنا... وسنفعل ما سبق أن فعله صدّام: البدء بخمسة أشخاص في كل حي من الأحياء، وقتلهم في الشوارع، والمضي من هناك». وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كان ما يقدَّر بألف عراقي يُقتلون كل أسبوع، وتجاوز مجمل عدد العراقيين القتلى، منذ غزو آذار/مارس ٢٠٠٣، الستمئة ألف شخص تقريباً.

وفي استعادة للماضي، وإذا ما ابتعد المرء عن مختلف القصص الفرعية الدائرة في أرض العراق في ٢٠٠٥، فإن واقع الصورة الكبرى هو أن البلاد أخذت تصبح سريعاً مركز العمليات الحربية المخصخصة مع أعداد كبيرة من المجموعات المدججة بالسلاح ذات الولاءات والسياسات المختلفة، تجوب البلاد. فبالإضافة إلى فرق الموت التي تدعمها الولايات المتحدة وتعمل مدّعية بعض الشرعية داخل النظام الذي أقامته الولايات المتحدة في بغداد، وُجدت أيضاً الميليشيات الخاصة المناهضة للاحتلال لمختلف الزعماء الشيعة، مثل مقتدى الصدر، وحركات المقاومة للفصائل السنية، التي تضم، في شكل كبير، مسؤولين عسكريين وجنوداً سابقين، بالإضافة إلى الميليشيات التي تدعمها القاعدة. وجعلت إدارة بوش سياستها إدانة بعض الميليشيات. وأعلن بوش، «على عناصر الميليشيات السابقين، في «العراق الحر»، أن ينقلوا ولاءهم إلى الحكومة الوطنية، ويتعلموا كيفية العمل في ظل حكم القانون». بيد أنه كان على رأس هرم الميليشيا هذه المرتزقة الرسميون الذين استوردتهم واشنطن إلى العراق: الشركات العسكرية الخاصة، التي تتزعم بلاكووتر صناعتها هذه. ففي وقت تدعو الولايات المتحدة إلى تفكيك بعض الميليشيات العراقية، فإنها تسمح علناً لمرتزقتها الخاصين المؤيدين للاحتلال بالعمل من فوق القانون في العراق.

«لا تزال هناك حاجة إلى هذا النوع من الأمن»

مع نهاية فترة نيغروبونتي في بغداد، وبينما يزداد العنف الميليشياوي، احتلت قوات بلاكووتر مرة أخرى العناوين الرئيسية في ما يشكل ـ في ذلك

الوقت ـ الحادث المميت الأكبر في العراق الذي اعترفت به الشركة علناً. ففي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وهو يوم تثبيت نيغروبونتي في منصبه الجديد كرئيس للاستخبارات القومية في واشنطن، كان بعض من حراسه الشخصيين السابقين يموتون في العراق. في ذلك اليوم، كانت طائرة هيليكوبتر أم آي ٨ متعاقدة مع بلاكووتر، ويشغلها بلغاريون، تطير من المنطقة الخضراء إلى مسقط رأس صدام حسين في تكريت. وكان على متنها ستة أميركيين من جنود بلاكووتر المتعاقدين مع مكتب الأمن الدبلوماسي التابع للحكومة الأميركية. وكان معهم ثلاثة بلغاريين يشكلون طاقم الطائرة واثنان من المرتزقة الفيجيين. قبل يوم على مغادرتهم، اتصل أحد رجال بلاكووتر، وهو جيسون أوبرت، ابن التاسعة والعشرين من كولورادو، بزوجته، جيسيكا، التي قالت مستذكرة، «أبلغني أنه سيُرسَل في مهمة. وكان يخالجه شعور سيئ في شأنها». «رجوته عدم الذهاب. وقلت له أن يعود إلى المنزل وحسب. لكنه لم يكن يستسلم قط؛ فهذا ليس من شيمه». وقالت جيسيكا أوبرت إن زوجها لم يُطلعها على طبيعة المهمة. فعلى غرار الكثيرين من الذين وقّعوا عقوداً للعمل مع بلاكووتر في العراق، رأى جيسون أوبرت في ذلك فرصة لبناء مستقبل لزوجته وابنيهما الصغيرين. استقال في شباط/فبراير ٢٠٠٥ من عمله في الشرطة، ووقع عقد عمل مع بلاكووتر. «كان الكسب المادي لا يُصدَّق»، قال الملازم روبرت كينغ الرئيس السابق لأوبرت في دائرة «الشريف» في مقاطعة إل باسو. «أبلغني وعدة أشخاص آخرين، أنه سيعمل لسنة، وأنه سيتم الاهتمام بولديه وزوجته. سيتم تمويل تعليمهما الجامعي، ودفع المسكن». وفي اليوم التالي لإبلاغه زوجته «بشعوره السيئ»، صعد إلى متن الهيليكوبتر أم آي ٨ مع زملائه في بلاكووتر، والفيجيين، والطاقم البلغاري.

حوالى الواحدة وخمس وأربعين دقيقة بعد الظهر، وبينما كانت الهيليكوبتر تنطلق في اتجاه تكريت، مرت على مقربة من مدينة ترميا على نهر دجلة، وهي كناية عن مجموعة صغيرة من المسلمين السنة تبعد ١٢ ميلاً شمال بغداد. حلق الطيارون على مستوى قريب من الأرض، وهو تكتيك عسكري عادي لإفشال

أي مهاجمين محتملين. وعلى سهل مرتفع مجاور وقف عراقي قيل إنه بقي ينتظر ثلاثة أيام مرور طائرة للاحتلال بما يكفي من القرب ليتمكن من تنفيذ مهمته. وعندما أصبحت الطائرة داخل المجال، أطلق العراقي صاروخ ستريلا السوفياتي الصنع الذي يتبع الحرارة، وأصاب الطائرة إصابة مباشرة، وأشعل فيها النار وهي تتحطم في الصحراء المنبسطة. صوّر المهاجم ورفاقه الهجوم، وأبقوا الكاميرا تعمل بينما كانوا يهرولون في اتجاه موقع التحطم. وأمكن، على شريطهم الفيديو، سماعهم، وقد انقطعت أنفاسهم، يكررون هتاف «الله أكبر! الله أكبر!»، عندما بلغوا الموقع. كان حطام الهيليكوبتر منتشراً في الحقل المكشوف وبضعة حرائق صغيرة مستمرة في الاشتعال. ثمة جثة محترقة كثيراً لأحد الرجال القتلى، ممددة على الأرض، وإحدى ذارعيها مرفوعة على شاكلة حرف L كما لو أن صاحبها يحتمي من شكل من أشكال الهجوم[1]. «انظر إلى هذه القذارة»، قال أحد المهاجمين. «ابحث عن أي أميركي متبقّ».

واصل المهاجمون البحث في بقايا الهيليكوبتر، حتى بلغوا الطيار البلغاري، ليوبومير كوستوف، ممدداً ببزة الطيران ذات اللون الأزرق الداكن في بقعة من الأعشاب المرتفعة. وعندما لاحظ أحد الرجال أن كوستوف لا يزال حياً، صاح بالعربية والإنكليزية، «أي سلاح؟». واستدارت الكاميرا إلى الطيار الذي يئن من الألم. «قف على رجليك! قف!»، صاح أحد المهاجمين بإنكليزية ذات لكنة. «لا أستطيع»، أجاب الطيار. وقال لهم كوستوف مشيراً إلى ساقه اليسرى، «لا أستطيع، إنها مكسورة. ساعدوني». أجاب أحد المهاجمين، «تعال، تعال»، وهو يساعد كوستوف على النهوض على قدميه. «اذهب، اذهب»، صاح أحدهم بالطيار. استدار كوستوف وأخذ يعرج مبتعداً وظهره إلى الكاميرا. وبينما كوستوف يعرج متقدماً، أدار رأسه ورفع يديه كما لو أنه يريد أن يقول «توقف!»، عندما صرخ أحدهم فجأة، «نفّذوا حكم الله». وفتح المسلحون النار على كوستوف، وهم يصرخون «الله أكبر»، ويصورون الإعدام بينما هم يضخّون

(١) نسخة المؤلف عن الفيديو.

١٨ رصاصة في جسده، ويستمرون في إطلاق النار على الطيار حتى بعد سقوطه.

في غضون ساعتين، سلمت مجموعة تطلق على نفسها اسم «الجيش الإسلامي في العراق» شريط الفيديو إلى محطة «الجزيرة» التي بثته. «أسقط أبطال الجيش الإسلامي طائرة نقل تابعة لجيش الكفار وقتلوا طاقمها ومن كانوا على متنها»، قالت المجموعة في بيان مكتوب رافق الفيديو. «وقد تم أسر أحد أفراد الطاقم وقتله». وقالت المجموعة إنها أعدمت الطيار الذي نجا «انتقاماً للمسلمين الذين قُتلوا بدم بادر في مساجد الفلوجة التي لا تستكين، أمام أعين العالم وشاشات التلفزة، من دون أن يُدينهم أحد». وتم تفسير البيان على أنه إشارة إلى ما يبدو إلى قتل أحد الجنود الأميركيين لعراقي جريح في أحد جوامع الفلوجة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (الذي تم تصويره على شريط) في خلال الهجوم الأميركي الثاني على المدينة.

قالت بلاكووتر، في بيان أذيع بعد وقت قليل على إسقاط الهيليكوبتر، إن «الأشخاص الستة كانوا ركاباً في هيليكوبتر تجارية تشغّلها سكاي لينك بموجب عقد مع بلاكووتر بناءً لعقد مع وزارة الدفاع»[١]. وبالرغم من الاستخدام العسكري الواضح للهيليكوبتر، فقد أشارت إليها تقارير وسائل الإعلام في شكل ساحق على أنها طائرة «مدنية» أو «تجارية». وشرع المراسلون في البنتاغون، في غضون ذلك، في الإفادة أن «هذه الطائرات التجارية تطير من دون نوع إجراءات الحماية الجوية التي تحلق بها الطائرات العسكرية». وبعد وقت قصير على إسقاط الهيليكوبتر، قال الجنرال المتقاعد دون شيبرد، الذي ترأس في السابق الحرس الوطني الجوي، لـ السي.أن.أن.»، «على كل الطائرات هناك أن تمتلك إجراءات حماية ما دون الحمراء ومشاعل لحماية نفسها من الصواريخ التي تطلق من على الكتف، والتي تشكل أكبر تهديد للهيليكوبتر التي تحلق على علو منخفض... ففي إمكانك إرباك وتحويل مسار الصاروخ الموجه بالأشعة دون

(١) بيان صحافي لـ «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، ٢١ نيسان/أبريل، ٢٠٠٥.

الحمراء الذي يطلق من الكتف ما إن يتم إطلاقه، إما بواسطة المشاعل وإما بواسطة مناورات معقّدة». وأضاف شيبرد «هذه كلها توفّر لك الحماية». وفي خلال إيجاز للبنتاغون بُعيد إسقاط الطائرة، سأل أحد الصحافيين المتحدث لاري دي ريتا، عما يبدو من غياب هذه «الإجراءات المضادة» في الهيليكوبتر التي تعاقدت معها بلاكووتر:

المراسل: وزارة الدفاع تتعاقد مع هؤلاء الناس. فهل لديكم من قيود تَفرض على هؤلاء المتعاقدين التأكد من حصول الأفراد الخاصين الذين يقومون بالأعمال باسم وزارة الدفاع، على نوع الحمايات نفسها التي يحصل عليها أفراد الخدمة الفعلية؟ أَوَلا يتوجب على شخص ما يقوم بعمل وزارة الدفاع، والمهمة نفسها، ليس إلا لأنه يقبض أجره من مكان آخر، الحصولُ على التمتّع بالحمايات نفسها التي يتمتع بها شخص ما في الخدمة؟

دي ريتا: لست متأكداً من أن تلك الفرضية هي القاعدة التي يعمل بموجبها الناس هناك. بعبارات أخرى، هناك مقاولون يواجهون قَدْراً معيناً من المخاطر. فكل من هم هناك ـ كلا، أنا لا أقول الجميع، هناك عدد من المتعاقدين مع الجيش الأميركي، ووزارة الدفاع، والبعض مع وزارة الخارجية ـ يواجهون حداً ما من الخطر بمجرد وجودهم هناك. ولا أريد تعيين هذه الصفة بالتحديد. واضح أننا نحزن على فقدان الأرواح، وأنا أكيد من أن المقاولين قد اتخذوا الاحتياطات اللازمة. أعني، هم ينظرون إلى موظفهيم النظرة نفسها التي ننظرها إلى قواتنا. لكن، لا يسعني القول إن هذا يعني بالضرورة أنه ستكون لهم الصفة نفسها. لا أعتقد أن هذه هي الحال.

المراسل: لديهم الإجراءات المضادة نفسها. أولا يجب أن يحصلوا على عتاد الحماية نفسه، ألا يجب أن يكون لهم العتاد نفسه الخاص بالمقذوفات؟

دي ريتا: كما سبق وقلت، أعتقد أن المقاولين يدركون المحيط الذي يعملون فيه. فهم موجودون في شتى أنحاء العالم، ويقومون بالتعديلات المناسبة بناءً على قراراتهم الخاصة.

وعلى عكس البنتاغون ـ الذي تحدّه إكراهات الموازنة ـ فإن بلاكووتر تحدها فقط، في قدرتها على حماية موظفيها، قراراتها في الإنفاق ومقدار استعدادها للإنفاق على الإجراءات الدفاعية المضادة. «ينتابني القلق على الكثيرين من المقاولين الذين لا يزالون هناك»، قالت كاتي هلفنستون ـ وتّنغل، التي تلاحق بلاكووتر قضائياً بسبب موت ابنها في الفلوجة. «يبدو أن حكومتنا تعيد تلزيم هذه الحرب، وليس هناك من يحاسب هذه الشركات».

في اليوم نفسه لإسقاط الهليكوبتر، كان كورتيس هاندلي، ابن الثانية والأربعين، يعمل ضمن فريق أمن من بلاكووتر خارج مدينة الرمادي، ليس بعيداً من موقع إسقاط الطائرة. لم يبق سوى أيام قليلة على سفره عائداً إلى زوجته في ونستون ـ سالم، في كارولينا الشمالية. وبحسب والده، ستيف هاندلي، وهو طيار هيليكوبتر سابق حارب في فيتنام، «عندما اندلعت الحرب، أراد القتال من أجل بلدنا. وكونه كبيراً جداً على الانضمام إلى الجيش التحق بأمن بلاكووتر. وجعله ذلك يسلك دروب العراق في شكل شبه يومي، في أخطر الأماكن التي يمكن التواجد فيها. لم يسبق لي أن رأيته أكثر اعتزازاً. كان يستمتع بإلقاء الحلوى إلى الأولاد على الطريق. وعلى غراري أنا في فيتنام، اعتقد، أولاً، أنه يتم إحراز تقدم جيد. لكن أخطاء المدنيين في الحساب ـ مثل عدم إرسال ما يكفي من الجنود لتأمين مستودعات الذخيرة والحدود، ومن ثم حلّ الجيش العراقي برمّته الذي خلق على الفور الآلاف من الإرهابيين المحتملين ـ بدأت تأخذ منحاها. ورأيت ولدي المستريح البال يأخذ في التصلّب. وعيناه، اللتان طالما كانتا تبرقان، تبدّلتا في الصور التي أرسلها. ولما تمكّنت من جره إلى الكلام عن وظيفته، أخذ يبدو مشمئزاً من الموقف المتدهور. وفي الأسابيع العدة الأخيرة من حياته، تحول الاشمئزاز إلى غضب».
مات كورتيس هاندلي في الرمادي في ١٢ نيسان/أبريل، عندما انفجرت قنبلة على مقربة من آلية مصفحة لنقل الجنود. وعنى موت هاندلي، إلى جانب ضحايا تحطم الهيليكوبتر، أن بلاكووتر فقدت سبعة رجال في العراق في ذلك اليوم، وهو النهار الذي حصد لها أكبر عدد من القتلى حتى تاريخه. ووصف أحد العناوين الإخبارية ذلك بأنه «يوم بلاكووتر الأسود».

هناك في مويوك، حرك مدراء الشركة التنفيذيون ردّهم سريعاً. «إنه يوم حزين جداً لعائلة بلاكووتر»، قال رئيسها غاري جاكسون. «خسرنا سبعة من أصدقائنا في هجمات شنها إرهابيون في العراق، ونحن نرفع أفكارنا وصلواتنا إلى أفراد عائلاتهم»[1]. وقال بيان صحافي للشركة، «وضعت الشركة فريق مستشاري أزمة من ١٥ شخصاً للعمل مع أفراد هذه العائلات ومساعدتهم على تجاوز خسارة أحبائهم». في هذه الأثناء، أبّن البيت الأبيض الرجال السبعة بوصفهم «أبطالاً». «مقاولو بلاكووتر هؤلاء كانوا يساندون مهمة وزارة الخارجية في العراق، ولعبوا ذوراً حاسماً في حماية الدبلوماسيين الأميركيين هناك»، قال مساعد وزيرة الخارجية جو مورتون. «وهب هؤلاء الرجال الشجعان حيواتهم، ليتمكن العراقيون، في يوم من الأيام، من التمتع بالحرية والديموقراطية اللتين نتمتع بهما هنا في أميركا».

مرة أخرى، يعيد مقتل قوات من بلاكووتر في العراق تسليط الضوء على العالم السرّي لشركات المرتزقة. «واقع الأمر هو أن شركات أمن خاصة تورّطت في العراق منذ البداية، وبالتالي ليس ذلك أمراً جديداً»، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية آدم إيرلي رداً على أسئلة الصحافة. «هناك حاجة إلى الأمن تفوق قدرة موظفي الحكومة الأميركية على توفيرها، ونلجأ إلى شركات خاصة لتوفيرها. إنها ممارسة عادية. وهي ليست وقفاً على العراق، فنحن نقوم بذلك في شتى أنحاء العالم». وفي العراق، قال إيرلي «أعتقد أنه من تفسير الشيء بالشيء، القول إن الظروف هي في شكل يجعل من عدم المأمون كلياً التجول في كافة أنحاء البلاد، في كل الأوقات. لذا، ستستمر الحاجة إلى الأمن، وتحديداً إلى هذا النوع من الأمن والحماية».

لا بد من أن هذه الكلمات وقعت كالموسيقى في آذان بلاكووتر: ستبقى هناك حاجة إلى هذا النوع من الأمن. ومرة أخرى، يُترجم موت مقاولي بلاكووتر مزيداً من الدعم لقضية المرتزقة. وفي اليوم الذي تلى موت مرتزقة

---

(١) بيان صحافي لـ «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، ٢١ نيسان/أبريل، ٢٠٠٥.

بلاكووتر السبعة في العراق، وافق مجلس الشيوخ الأميركي على فاتورة إنفاق مثيرة للجدل بقيمة ٨٠ مليار دولار لاحتلالي العراق وأفغانستان، رافعة مجمل كلفة الحربين إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار. وخُصص المزيد من المال «للأمن» في العراق. وقد مات نحو ١,٥٦٤(*) جندياً أميركياً منذ الغزو، إلى جانب عدد غير محدد من المرتزقة. مضى عام على كمين بلاكووتر في الفلوجة، ولم تكن الأعمال بأفضل مما هي عليه الآن بالنسبة إلى إريك برانس وزملائه، بالرغم من الموت المؤكد لثمانية عشر مقاولاً من بلاكووتر في العراق. وفي الولايات المتحدة، أصبحت امبراطورية بلاكووتر على وشك ضم مسؤول قوي سابق في إدارة بوش إلى جداولها.

(*) ارتفع عدد قتلى الجيش الأميركي حتى مطلع شهر تموز/يوليو ٢٠٠٧، إلى أكثر من ٣٦٠٠ قتيل [الناشر].



جوزف شميتز: الجندي المسيحي

لطالما كان جوزف شميتز جندياً صاحب أيديولوجية مؤيدة لقضايا اليمين قبل أن يعيّنه الرئيس بوش مفتشاً عاماً في البنتاغون، وهو أرفع المسؤولين الأميركيين المكلفين الإشراف المباشر على المقاولين العسكريين في العراق وأفغانستان. وأثبت أنه خادم الإدارة المخلص في خلال توليه، الذي ابتلي بالفضائح، لهذا المنصب من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥. وكان شميتز، عند استقالته، في موقع الاتهام لدى الجمهوريين والديموقراطيين، على السواء، بأنه وفّر الحماية لمقاولي الحرب أنفسهم المكلف الإشراف عليهم، وسمح للفساد المتمادي وللتبعيّة بالنمو تقريباً من دون أي ضوابط. وفي ظل رقابة شميتز، حققت شركات تخدم الاحتلالين، وذات اتصالات جيدة، مثل هاليبرتون، وكي.بي.آر.، وبكتل، وفلوور، وتيتان، وكاسي، وتريبل كانوبي، ودينكورب، وبلاكووتر، نجاحاً فوق العادة في العراق وأفغانستان. وبحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٥، كان لوزارة الدفاع ١٤٩ «عقداً أساسياً» في العراق مع ٧٧ مقاولاً تساوي ٤٢,١ مليار دولار. واستناداً إلى مدققي حسابات البنتاغون، شكلت هاليبرتون وحدها ٥٢٪ من مجمل قيمة العقد.

يمكن مزاعم الغش في العقود، والاسترباح من الحرب، أن تملأ مجلدات كثيرة، وقد ندد المشرعون بالنقص في الشفافية والمناقصات المكشوفة. وأعلن السيناتور رون وايدن، أن «الأمر أشبه بدودج سيتي قبل ظهور رجال الأمن فيها». وفي خضم الفضيحة المتفاعلة حول الاستفادة غير المشروعة وفساد هاليبرتون في العراق، قال شميتز، في تموز/يوليو ٢٠٠٤، «لم أعثر على أي غبن لدافعي الضرائب الأميركيين، لكننا ننظر في الأمر». وبينما توجد طبقات

متعددة في منظومة الحكومة سهّلت مثل هذا السلوك السيئ للشركات، فإن مهمة شميتز الفريدة قضت بإشرافه على المكتب الذي يضم ١,٢٥٠ شخصاً بموزانة تبلغ ٢٠٠ مليون دولار، والمكلف مراقبة تلك العقود الدفاعية المربحة والمموّلة من أموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة.

وجد كبير شرطيي البنتاغون نفسه خاضعاً للتحقيق بعد ثلاث سنين من لعبه دوراً رئيسياً في المنظومة التي عوّضت المتكسّبين في الشركات المتبرطلة جداً، والتي ذهب فيها شميتز بعيداً في إثبات ولائه لإدارة بوش. وأطلق السيناتور الجمهوري الواسع النفوذ، تشارلز غراسلي، تصويتاً في الكونغرس حول ما إذا كان شميتز «أبطل أو أعاد توجيه تحقيقين جرميين جاريين» في شأن مسؤولين كبار في إدارة بوش. واتهم غرازلي أيضاً «شميتز بتلفيق بيان صحافي من البنتاغون، وبالتخطيط لرحلة استجمام مكلفة إلى ألمانيا، وبإخفاء معلومات عن الكونغرس».

في النهاية، استقال شميتز من منصبه كمفتش عام، بعد تعرضه لنيران من كل من الديموقراطيين والجمهوريين، على حد سواء، بالرغم من أن مكتبه نفى أن يكون ذلك بسبب التحقيقات. وكشف شميتز، قبيل استقالته، عن نيته مواصلة حياته المهنية عاملاً لإريك برانس في بلاكووتر. وفي رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أبلغ وزارة الدفاع والبيت الأبيض رسمياً «أنني غير مؤهل للمشاركة في أي مسألة رسمية لها تأثير مباشر أو معروف في المصالح المالية» لـ «بلاكووتر يو.أس.أيه.».[١] وكتب شميتز أن لديه «مصالح مالية» مع بلاكووتر «لأنني أنوي مناقشة إمكانية العمل معهم». ففي الوقت الذي أمضاه شميتز في البنتاغون يشرف على المقاولين، نمت بلاكووتر من شركة عسكرية خاصة صغيرة ومن ميدان تدريب على تطبيق القانون، إلى شركة عالمية توفّر المرتزقة، ولها عقود بمئات ملايين الدولارات مع الحكومة الأميركية.

إلا أن اهتمام شميتز ببلاكووتر (أو بلاكووتر بشميتز)، لم يكن لمجرد

(١) نسخة المؤلف عن رسالة شميتز.

تكريس نفسه لحرب إدارة بوش، وواقع أنه عمل لإدارة ريغان، ومثّل رئيس مجلس النواب حينها نيوت غينغريتش، أو تورّطه في عالم المقاولين العسكريين الغامض والفاسد. فهذه كلها عوامل أساسية بلا شك، لكن العلاقة تذهب إلى ما هو أبعد. فجوزف شميتز، مثله مثل إريك برانس وغيره من المديرين في بلاكووتر، كاثوليكي ومسيحي أصولي. ويذهب البعض إلى حد القول إنه متطرّف ديني يتملّكه تطبيق «القانون في ظل الله». ففي الكثير من الخطابات التي أدلى بها خلال توليه منصب المفتش العام في البنتاغون، عبّر شميتز عن رؤيته وفهمه للحرب الشاملة على الإرهاب، مستخدماً بلاغة التفوّقية المسيحية. «ليس على أي أميركي اليوم أن يشكّ مطلقاً في أننا نضع أنفسنا تحت محاسبة القانون في ظل الله. فهنا يقع الفارق الأساسي بيننا وبين الإرهابيين»، قال شميتز في خطاب في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، مباشرة بعد عودته من رحلتين إلى العراق وأفغانستان. «هذه خلاصة كل الأمور: إننا نفتخر بتمسّكنا المتشدد بحكم القانون في ظل الله». وفي سيرته المهنية الرسمية، أدرج شميتز بافتخار عضويته في فرسان مالطا ذات السيادة، وهي ميليشيا مسيحية شُكّلت في القرن الحادي عشر، قبل الحملة الصليبية الأولى، وآلت على نفسها مهمة الدفاع عن «الأراضي التي استولى عليها الصليبيون من المسلمين». ويتفاخر فرسان مالطا اليوم بكونهم «تابعين ذوي سيادة للقانون الدولي، ولهم دستورهم الخاص، وجوازات سفرهم، وأختامهم، ومؤسساتهم العامة» و«علاقات دبلوماسية مع ٩٤ دولة». وكان شميتز، بالإضافة إلى غيرته المسيحية، متعلّقاً أشد التعلّق، ومعجباً بواحد من المرتزقة الأجانب المشهورين الذين قاتلوا إلى جانب الجنرال جورج واشنطن في خلال الحرب الثورية الأميركية: البارون البروسي المؤمن بسياسة القوة العسكرية، فردريتش ويلهلم فون ستوبن، الذي أشار إليه شميتز بوصفه «مفتّشنا العام الفعلي الأول»[1]. وفون ستوبن هو واحد من أربعة رجال، غالباً

---

(١) الملاحظات التي أدلى بها المفتش العام في وزارة الدفاع جوزف إ. شميتز في المؤتمر الدولي السادس عشر للقساوسة العسكريين الذي عُقد في ليوبليانا، سولفانيا، في ٩ شباط/فبراير، ٢٠٠٥.

ما يستشهد بهم مسؤولو بلاكووتر بوصفهم المرتزقة المؤسّسين للولايات المتحدة، والثلاثة الآخرون هم الجنرالات لافاييت، وروشامبو، وكوسيوزكو، الذين ترتفع نُصُبهم قبالة البيت الأبيض، في ما اعتاد مسؤولو بلاكووتر على تسميته «حديقة المقاولين»[1]. هذا كله جعل من شميتز المرشح المثالي إلى الانضمام إلى صفوف برانس وأعوانه في بلاكووتر، حيث سيجلس شميتز إلى يمين برانس بوصفه مستشاراً عاماً وكبير الموظفين العاملين في مجموعة برانس. وفي بيان صحافي أعلن فيه عن استخدامه، أشار إليه برانس بوصفه «الجنرال شميتز».

يتحدّر جوزف شميتز من واحدة من أكثر العائلات السياسية اليمينية غرابة وابتلاءً بالفضائح. فهي عملت على مدى عقود، عند حوافي المنظر الذي يسيطر عليه أمثال آل كينيدي، وكلينتون، وبوش. وكان سيّد العائلة، جون ج. شميتز، سياسياً محافظاً متطرفاً في ولاية كاليفورنيا، ربّى عائلته في دار كاثوليكية متشددة. وبوصفه مشرّعاً في الولاية، اصطف ضد التربية الجنسية في المدارس، والإجهاض، وضريبة الدخل، وكان مؤيداً شرساً لحقوق الولايات. وتقدّم بانتظام بإجراءات تدعم «التعديل التحرري» Liberty Amendment، الذي من شأنه أن يطلب من الحكومة الفديرالية، الابتعاد عن الأعمال التي تنافس الصناعة الخاصة. واقترح في مرحلة ما، بيع جامعة كاليفورنيا. واتهم في أواخر الستينيات، حاكم كاليفورنيا في ذلك الوقت رونالد ريغان، وهو جمهوري محافظ، بأنه يريد أن «ينشر الاشتراكية بطريقة أكثر فاعلية»، وذلك إثر زيادة في الضرائب. وبعد عام على اغتيال مارتن لوثر كينغ جونيور في ١٩٦٨، قاد جون شميتز المعارضة في كونغرس ولاية كاليفورنيا لإحياء ذكرى زعيم الحقوق المدنية المقتول. وهو، بعد فوزه في أوائل السبعينيات بمقعد في الكونغرس بوصفه جمهورياً من أورانج كانوتي، سرعان ما «ثبّت نفسه على أنه أحد أكثر رجال الكونغرس في البلاد يمينية وتعصباً». وخاض، في ١٩٧٢، معركة الرئاسة ضد ريتشارد نيكسون كمرشح للحزب الأميركي المستقل، الذي أسسه في ١٩٦٨

(١) ج. كوفر بلاك متحدثاً في الأميريكان إنتربرايز إنستيتيوت، ١٧ أيار/مايو، ٢٠٠٦.

داعية الفصل العنصري السياسي جورج والاس. وعمل شميتز الأكبر، أيضاً، مديراً وطنياً لجمعية جون بيرتش المناهضة للشيوعية قبل أن يُطرد منها بوصفه متطرفاً. وأطلق تعليقات على غرار «اليهود أشبه بالجميع الآخرين، لكن في شكل أزود»، «مارتن لوثر كينغ كذاب سيئ السمعة»، «قد لا أكون إسبانياً، لكنني على وشك ذلك. فأنا كاثوليكي مشورب». ووصف أعمال الشغب في واتس بوصفها «عملية شيوعية». وبعد إعلان الرئيس نيكسون أنه سيزور «الصين الحمراء» في ١٩٧١، وصف شميتز، الذي مثّل مقاطعة نيكسون، الرئيسَ بأنه «موال للشيوعية»، قائلاً إن الزيارة تشكل «استسلاماً للشيوعية الدولية. وهي تلغي أي فرصة للإطاحة بحكومة [بكين]». وقال شميتز أيضاً إنه «قطع علاقاته الدبلوماسية مع البيت الأبيض». وأعلن «لا أعترض على ذهاب الرئيس نيكسون إلى الصين، لكنني أعترض على عودته منها». وخسر شميتز في النهاية مقعده في الكونغرس. وعاد، بعد محاولته الرئاسية الفاشلة، إلى السياسة داخل الولاية. ورأس، في ١٩٨١، لجنة استماع إلى كونغرس ولاية كاليفورنيا حول الإجهاض، ووصف الحضور بأنهم «وجوه قاسية، يهودية، ونسائية (مثيرة للجدل)». ووصف المحامية غلوريا ألرد، المدافعة عن حقوق النساء، بأنها «محامية متملقة ومسترجلة»، وذلك في حملته ضد دعم ألرد للحق في الإجهاض. ورفعت ألرد دعوى على شميتز أدت إلى الحكم عليه بدفع عشرين ألف دولار وبتقديم اعتذار علني. وانتهت حياته السياسية، التي أمضاها مبشّراً بالقيم العائلية، إلى انهيار بعدما اعترف بأبوته لولدين على الأقل من خارج إطار الشرعية الزوجية. وانسحب جون ج. شميتز، في مآل الأمر، إلى منطقة واشنطن العاصمة، حيث اشترى منزل بطله وقدوته، السيناتور المتعصب المعادي للشيوعية جوزف ماكارثي. وضع شميتز كتابين، هما: «غريب في الحلبة: تشريح عقد من اللاأخلاقية ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤» *Stranger in the Arena: The Anatomy of an Amoral Decade 1964-1974*، و«جبهة الفيتكونغ في الولايات المتحدة» *The Viet Cong Front in the United States*. ومات في ٢٠٠١، ودُفن في مقبرة أرلينغتون الوطنية، وحظي بالتشريفات العسكرية الكاملة.

كان جون باتريك، الشقيق الأكبر لجوزف شميتز، وهو محام أيضاً، نائب الوكيل القانوني لجورج هـ. و. بوش من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣، في خلال فترتي بوش كنائب للرئيس وكرئيس، ولعب دوراً أساسياً في حماية بوش من التحقيق في فضيحة إيران ـ كونترا. ففي ١٩٨٧، تلقّى بوش طلباً من مكتب المستشار القانوني المستقل لتقديم كل الوثائق التي قد تكون لها علاقة بالتحقيق، بما في ذلك «كل السجلات الخاصة والرسمية للموظفين [في مكتب نائب الرئيس]». وفوّض بوش مسؤولية هذا إلى مستشاره القانوني ك. بويدن غراي ومساعده جون ب. شميتز. ولم يكشف غراي وشميتز إلا بعد خمس سنين ـ بعد شهر على انتخاب بوش رئيساً ـ أن بوش احتفظ بيومياته الخاصة التي شملها بوضوح الطلب السابق بتقديم الوثائق. وبينما قام غراي وشميتز بتسليم اليوميات، فإنهما ماطلا في تسليم الوثائق المرتبطة بها، ولم يشرحا لماذا لم يتم تسليمها في خلال السنين الخمس الحاسمة من التحقيق. وأجرى المحققون مقابلات مع جميع الذين كانت لهم علاقة بإظهار الوثائق في مكتب بوش، في ما عدا غراي وشميتز اللذين رفضا الانصياع. ورفض شميتز تسليم يومياته الخاصة، التي تغطي الحقبة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢، مدعياً أنها عمل يتمتع بامتياز الخصوصية، مستخدماً تكتيك غموض الكلام الذي سيصبح ملازماً للفرع التنفيذي لدى جورج و. بوش. واستمر غراي وشميتز يرفضان إجراء المقابلة معهما، حتى بعدما عُرضت على كليهما الحصانة أساساً. وترك شميتز الإدارة في ١٩٩٣. وكان لجوزف شميتز رابطه الخاص بفضيحة إيران ـ كونترا، حيث خدم في ١٩٨٧ كمساعد خاص للمدعي العام إدوين ميس، الذي كان مدعياً عاماً في عهد ريغان. وقد حاول، بتعابير ميس، «الحد من الأضرار». وعمل جون باتريك شميتز، قبل عمله في البيت الأبيض، كاتباً عند القاضي أنطونين سكاليا، وكان يومها في محكمة الاستئناف الأميركية. ومضى جون باتريك ليصبح قائماً بأعمال اللوبي: محامياً لدى مؤسسة ماير، براون، راو ومو للمحاماة في واشنطن العاصمة. ومن بين زبائنه: غرفة التجارة الأميركية، ولوكهيد مارتن، وإنرون، وجنرال إلكتريك، وبفايزر، وباير[١]. وكان أيضاً من مموّلي «رابطة التحالف

(١) نسخة المؤلف عن سجلات مكتب السجلات العامة في الكونغرس حول اللوبي.

الكبير» لجورج بوش، واهباً الألوف لصناديق حملته الانتخابية.

إلا أن أكثر أعضاء عائلة شميتز شهرة، ربما، هو أقلهم تسيّساً: إنها شقيقة جوزف شميتز، ماري كاي لوتورنو. ففي ١٩٩٧، احتلت معلمة المدرسة المتزوجة والأم لأربعة أولاد، عناوين وسائل الإعلام عندما اتُّهمت باغتصاب الطفل فيلي فوالاو، وهو تلميذها ابن الثالثة عشرة. وأنجبت بعد أربعة أشهر ابنة لفوالاو. وأصبحت القضية هاجساً لصحف الفضائح لأعوام. وبعدما أمضت سبع سنوات في السجن، أنجبت خلالها طفلاً آخر من فوالاو. وقد تزوجت لوتورنو في ٢٠٠٤ من تلميذها السابق في الصف الرابع. وبينما دافع عنها والدها بقوة ـ وهو سياسي القيم العائلية الهستيري الذي شتم المدافعات عن حقوق المرأة، ومثليي الجنس، والإجهاض ـ، ابتعد بقية أعضاء العائلة عن أضواء القضية التي حدثت بالتزامن مع ترقي جوزف شميتز إلى موقع حساس في إدارة بوش.

تخرّج جوزف شميتز من الأكاديمية البحرية الأميركية، وكان قد خدم في البحرية، غالباً في الاحتياط، لمدة ٢٧ عاماً عندما عُيّن مفتشاً عاماً للبنتاغون صيف ٢٠٠١. وتضمن عمله المحدود في الحكومة الفترة القصيرة التي أمضاها مع ميس نائباً للمفتش الأعلى لبرنامج معلومات الاحتياط البحري. وكان شميتز، قبل تعيينه مباشرة، شريكاً في مؤسسة لوبي ومحاماة قوية، ولها اتصالات، هي باتون بوغس، حيث تخصص في قانون الطيران والتجارة العالمية في البضائع ذات التقنيات المتطورة، في قطاعات عسكرية حساسة. وقد أطلقت باتون بوغس، في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، في الفترة التي أمضاها شميتز في البنتاغون، مكتب المحاماة التابع لها المتخصص في «إعادة بناء العراق». وجاء في النسخة الموضوعة في صفحة إعادة البناء لباتون بوغس، أن «منظور من يعرف ببواطن الأمور حيوي... بالنسبة إلى شركات تسعى إلى واحد من العقود المتعددة لإعادة بناء العراق»، بينما تباهت المؤسسة «بالعدد الأستثنائي الكبير للمحامين الذين يحوزون نفوذاً وخبرة واسعين في تلة الكابيتول، ويضاف إلى ذلك معرفة قوية بالوكالات الحكومية الرئيسية المنخرطة في إعادة بناء العراق»، لمساعدة

الشركات الزبونة على الحصول على عقود مربحة. وعلى غرار الكثيرين من مسؤولي بوش، كان شميتز موالياً جيد الصلات، وموظفاً صديقاً. ويمكن العثور على لمحة عن سياساته المتطرفة، والهجينة أحياناً، في سلسلة من الرسائل المناهضة للإجهاض التي كتبها إلى مختلف صحف منطقة واشنطن، بدءاً من ١٩٨٩. وكتب شميتز في إحدى الرسائل «بالنسبة إليّ كرجل، فإن مأزق ضحايا الحمل الناتج عن الاغتصاب أو سفاح القربى، قد يكون افتراضياً، لكن كجنين سابق، فإن بلوى الحياة الإنسانية البريئة المجهضة تشكل بالنسبة إلي حقيقة، كما يشكل الاغتصاب حقيقة لمعظم النساء». وفي رسالة أخرى، يدعو شميتز قضية رو ضد ويد «تشريعاً فديرالياً غير شرعي قام به قضاة غير منتخَبين»، قائلاً إنه على السياسيين «أن يتركوا المسائل السياسية التي لم يعالجها الدستور للولايات وللشعب». وفي رسالة أخرى أيضاً، أعلن شميتز «أن معظم الموالين للحياة لا يحجمون عن اتخاذ موقف لا يتمتع بالشعبية دفاعاً عن الحياة الإنسانية، سواء أكانت حياة مخلّقة مجمّدة، أم حياة جنين، أو امرأة طاعنة في السن تعيش حياة ركود ذهني وجسدي، أو مراهقة ضحية للاغتصاب. وعلى أي حال، فإن الله، الموالي الأكبر للحياة، قال مرة: طوبى للذين يعانون الاضطهاد في سبيل الحق، لأن لهم ملكوت السماوات».

سمّى الرئيس بوش، شميتز لمنصب المفتش العام للبنتاغون في حزيران/ يونيو ٢٠٠١، حيث سيكون «مسؤولاً عن القيام بتدقيق مستقل وموضوعي في الحسابات، وتحقيقات حول برامج الدفاع، وتحقيقات مستقلة حول مزاعم سوء تصرّف ضباط كبار وموظفين مدنيين في الوزارة». لكن التصديق على التعيين لم يمرّ بسلاسة. فقد اعترض السيناتور الديموقراطي كارل ليفين، رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، على تعيين شميتز. ففي جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، سأل ليفين شميتز عن رسالة كتبها إلى صحيفة «واشنطن تايمز» اليمينية في ١٩٩٢، قبل ثلاثة أيام على الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها جورج هـ. و. بوش مع بيل كلينتون. كتب شميتز «اعترف كلينتون عملياً بأنه شكّل خطراً أمنياً إبان حرب فيتنام... وها إن

بيل كلينتون نفسه يريد أن يصبح قائداً أعلى، لكنه لن يتحدّث حتى عن تنظيمه نشاطات معادية للحرب في إنكلترا، ومن ثم سفره إلى موسكو في عزّ حرب فيتنام. ويبدو أن الـ «كا.جي.بي.»، تعرف عن الجانب المظلم لبيل كلينتون أكثر مما سيعرفه الشعب الأميركي. يستحق الشعب الأميركي ما هو أفضل». وقد ضمّن شميتز توقيعه الرسالة رتبته الرسمية كنائب قائد احتياط البحرية الأميركية.

وقال ليفين لشميتز خلال الاستماع، «ها إن ذلك قد وُقع مع رتبتك في الاحتياط، وهذه هي المشكلة هنا... الأمر لا يتعلّق بوجهات النظر، مهما يكن رأي المرء فيها، بل بواقع أنك وقّعتها كنائب قائد احتياط البحرية الأميركية». أجاب شميتز، قائلاً لليفين «شكلت الرسالة نوعاً من فشّة الخلق. لم تكن انعكاساً لرأيي في ذلك الوقت، وهي بالتأكيد ليست انعكاساً لرأيي اليوم».

وقال شميتز، وهو يختار كلماته بعناية، «من الواضح أن الطريقة التي نشرت فيها الصحيفة رسالتي، وأبرزت رتبتي العسكرية، تثير مشكلة. أسفت لذلك حينها، وآسف له اليوم. تعلّمت درساً جيداً، وبفضله أصبحت رجلاً أفضل اليوم. والأهم من ذلك، أنني سأكون مفتشاً عاماً أفضل، إذا تم تصديق تعييني، كوني تعلّمت هذه الأمثولة». وعارض ليفين أيضاً رغبة شميتز المعلنة في البقاء في مجلس مجموعة تدعى «يو.أس. إنغليش إنك.»، بينما يقوم بوظيفته كمفتش عام. وقال ليفين «هذه مؤسسة تؤمن بأنه لا يجب القيام بأي عمل حكومي بأي لغة غير اللغة الإنكليزية». «ولماذا تعتقد أنه من المناسب لك، كمفتش عام، أن تبقى في مجلس مجموعة مناصرة، وهي من الواضح أنها تتخذ مواقف سيعتبرها بعض عناصر الجيش على الأقل شيئاً مستلعناً؟». وبعد دفاع مطوّل عن المنظمة، اتهم في خلالها ليفين بالتمسك بـ «فكرة عامة مغلوطة»، قال شميتز «إنها مسألة عملية وحسب. إذا أردت النجاح في الولايات المتحدة، فعليك أن تتعلم الإنكليزية». وطُلب من شميتز الاستقالة من «يو.أس. إنغليش» (الأمر الذي سبق وقام به قبل جلسة الاستماع)، ليتم تثبيته مفتشاً عاماً، وهو ما أصبح عليه في آذار/مارس ٢٠٠٢.

سيصبح جوزف شميتز أرفع مسؤول أميركي مكلّف مراقبة أكبر منجم شركات حرب في التاريخ في أكثر حقباتها ثوراناً. وفي توصيف عمله، حُددت مهمته بـ «منع التزوير، والهدر، والفساد في البرامج والعمليات» للبنتاغون[1]. لكن، على عكس المفتشين العامين الآخرين، فإن المفتش العام للبنتاغون يأتمر مباشرة من رامسفلد، ما أدى إلى خلق ما وصفه بعض النقاد بأنه تضارب راسخ في المصالح: تضارب امتزج بأسلوب رامسفلد المبالغ في التحكّم. وعلى منصب المفتش العام أن يملأه شخص مثالي مسؤول مصمم على التفتيش عبر المنظومة عن سوء التملّك، والفساد، والتبعية. لكن ما حصلت عليه الإدارة في شميتز، هو مسؤول بدا أنه معجب بالأطراف نفسها التي يُفترض به مراقبتها، وليس أقلها رامسفلد نفسه. وفي خلال خدمته في البنتاغون، رفع شميتز من شأن رئيسه في خلال خطاب ألقاه في مستوصف الحكّام التابع لاتحاد حكّام المصارعة في سانت لويس، بعنوان «المصارعة بانضباط: أمثولات حياة في الزعامة»:

«وزير الدفاع دونالد رامسفلد ـ رئيسي ـ مصارع آخر سابق. اشتهر برباطة جأشه وانضباطه على الحلبة. ولا يزال الناس يروون القصص عن الوقت الذي خلع فيه دون رامسفلد كتفه إبان مباراة مصارعة. كان متراجعاً بالنقاط، لكنه رفض الانسحاب. وتمكن، بساعد واحد، من إسقاط خصمه ـ ثلاث مرات إضافية ـ والخروج منتصراً من المباراة. وانضباط رامسفلد الحديدي، أسطوري داخل جدران البنتاغون الخمسة. وهو لا يسمح قط للمشاغل، وللرأي العام المتغيّر، أو للتفكير المُتَمَنّى، بإفساد تركيزه. فهو يركّز كلّياً على المهمة التي في يده، بحيث إن ما يحققه في يوم يترك الآخرين في حالة من الرهبة. ويمكن القول، إن هذا المصارع السابق أيضاً، هو سيّد نفسه. فسيادتنا على أنفسنا ـ غير مسؤولين إلا تجاه الله ـ هي مفتاح الحياة الفاضلة، والكريمة، والهادفة»[2].

(١) كما أُعلن عنها في موقع الإنترنت التابع للمفتش العام لوزارة الدفاع.

(٢) الملاحظات كما أدلى بها المفتش العام في وزارة الدفاع جوزف إ. شميتز، «المصارعة بانضباط: دروس في القيادة»، عيادة حكام الاتحاد التابعة لاتحاد المصارعين الوطني، سانت لويس، ميسوري، ٢٠ آذار/مارس، ٢٠٠٤.

طاف شميتز في المكان ناقلاً مبادئ رامسفلد الاثني عشر الشهيرة في جيب سترته، وأول جملة فيها هي «لا تفعلوا شيئاً قد يثير التساؤلات حول مصداقية وزارة الدفاع»[1]. وفي ظل رقابة شميتز، ازدهر متنفعو الشركات، وللكثيرين منهم علاقات وثيقة مع الإدارة، حيث قاموا باستنفاد موارد مخصصة ظاهرياً لإعادة بناء العراق وأفغانستان. واستناداً إلى تحقيق قام به ت. كريستشان ميللر لـ «لوس أنجليس تايمز»، فإن «شميتز أبطأ أو عرقل التحقيق في قيام مسؤولين كبار في إدارة بوش، بصرف أموال دافعي الضرائب على مشاريع مفضّلة، وبتلقي هدايا قد تشكل انتهاكاً للتوجيهات المسلكية». وأفاد ميللر أن المحققين العاملين بإمرة شميتز، أصابهم القلق الشديد حيال ولاءات شميتز، بحيث توقفوا، أحياناً، عن إطلاعه على أسماء من يقومون بالتحقيق في شأنهم ـ مستبدلين أسماء الأفراد بأحرف رمزية خلال الموجزات الأسبوعية ـ خوفاً من أن شميتز قد يخبر عنهم من هم أرفع مرتبة منه في البنتاغون. وقال مسؤول كبير في مكتب شميتز لـ «التايمز» إنه «أصبح متورطاً كثيراً في تحقيقات سياسية ليس له أن يتورط فيها». وقال السيناتور الجمهوري عن أيوا، تشارلز أ. غراسلي، في نهاية ولاية شميتز، «رأيت مكتبه يصبح منخرطاً في الكثير من المشاريع المثيرة للشكوك بالرغم من المعارضة القوية والمستمرة من موظفين كبار... يبدو لي أن هذا أدى إلى التقليل من الاحترام والثقة، ونتج عنه مكتب مفتش عام غير كفؤ».

في آذار/مارس ٢٠٠٣، بعد عام على تولي شميتز المفتشية العامة في البنتاغون، وتماماً مع بدء غزو العراق، وجد نفسه مسؤولاً عن التحقيق في فضيحة هزّت واحداً من المهندسين الرئيسيين لسياسة الإدارة في العراق: ريتشارد بيرل، وهو قيادي محافظ نشط، مؤسس برنامج القرن الأميركي الجديد ورئيس المجلس السياسي للدفاع. كان بيرل مقرباً من نائب وزير الدفاع بول

(١) الملاحظات كما أدلى بها المفتش العام في وزارة الدفاع جوزف إ. شميتز، في فطور اتحاد زعماء صناعة الدفاع لطياري البحرية، تياسونز كورنر، فرجينيا، ١٠ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤.

ولفوفيتز، ومكتبه مجاور لمكتب رامسفلد في البنتاغون. وبينما يتم العمل في التحضير للغزو العراقي، كشفت «النيويورك تايمز» و«النيويوركر» أن بيرل يستخدم مركزه للقيام بأعمال اللوبي لشركات زبونة في تعاملها مع وزارة الدفاع. وأفادت «التايمز» أنه «حتى وهو يقدم الاستشارة إلى البنتاغون في مسائل الحرب، فقد تعاقدت شركة الاتصالات غلوبال كروسينغ مع ريتشارد ن. بيرل، رئيس مجلس سياسة الدفاع، ذي النفوذ، لمساعدتها على التغلب على مقاومة وزارة الدفاع لاقتراح بيعها لمؤسسة أجنبية». ولاحظت أن بيرل «مقرّب من الكثيرين من المسؤولين الكبار، بمن فيهم وزير الدفاع دونالد هـ. رامسفلد الذي عيّنه لرئاسة مجلس السياسة». وكشفت «التايمز» أن بيرل كان سيحصل على ٧٢٥ ألف دولار من غلوبال كروسينغ في حال موافقة الحكومة على عملية البيع. وعارض البنتاغون و«السي.آي.أيه.» البيع لأن «شبكة الألياف البصرية العالمية التابعة لغلوبال كروسينغ ـ تلك التي تستخدمها الحكومة الأميركية ـ ستصبح ملكية صينية». وفي وثائق قانونية حصلت عليها «التايمز»، فإن بيرل روّج بوضوح لموقعه في البنتاغون، ليشرح لماذا هو مؤهل بصفة خاصة لمساعدة غلوبال كروسينغ. وكتب بيرل «أتمتع، بوصفي رئيس مجلس سياسة الدفاع، بموقع فريد ومعرفة وثيقة بالدفاع الوطني والقضايا الأمنية التي ستتم إثارتها» في عملية المراجعة.

ومع تفشّي الخبر، سارع بيرل إلى الاستقالة من رئاسة المجلس الاستشاري، لكنه استمر في التأكيد على براءته. وقال بيرل لرامسفلد في استقالته، إنه لا يريد للفضيحة أن تحرفه عن «التحدي العاجل الذي أنت منخرط فيه الآن» في العراق. وطلب رامسفلد من بيرل البقاء في المجلس، وهو ما فعله. ودعا النائب جون كونييرز إلى إجراء تحقيق حول بيرل، وأُرسلت القضية إلى جوزف شميتز. وبعد تحقيق استمر ستة أشهر، برّأ شميتز بيرل من أي مخالفة، قائلاً «أنجزنا تحقيقنا حول سلوك السيد بيرل ولم نثبت صحة مزاعم ارتكابه مخالفة». وبالرغم مما عُرض في كل وسيلة إعلام طليعية تقريباً في البلاد، حول المصالح المتضاربة المتعددة لبيرل، وجد تقرير المفتش العام

«أساساً غير كاف للاستنتاج، من منظار شخص عاقل، أن السيد بيرل خلق انطباعاً بقيامه بمخالفة». وقال بيرل إنه «سُرّ جداً» باستنتاج شميتز، بينما أعلن رامسفلد «أن تقرير المفتش العام يؤكّد استقامة مجلس سياسة الدفاع ومشاركة بيرل فيه».

وبعد وقت ليس بطويل على الكشف عن صفقات أعمال ريتشارد بيرل، اندلع جدل آخر حول مسؤول كبير آخر في الدائرة القريبة من رامسفلد، هو الجنرال في الجيش وليام بويكين، نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات. فقد كُشف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أن بويكين أطلق، في خطابات عامة، سلسلة من التهجمات الكلامية المعادية للمسلمين، وأعلن الكثير منها وهو مرتدٍ بزته العسكرية. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تحدّث بويكين في ٢٣ حدثاً ذا توجّه ديني، مرتدياً بزته في جميعها، ما عدا اثنين منها. وقال بويكين، من ضمن بياناته، إنه على علم بأن الولايات المتحدة ستنتصر على «عدوّها المسلم» في الصومال «لأنني أعرف أن إلهي أعظم من إلهه. أعرف أن ربّي هو الإله الحقيقي، أما ربه فصنم». واتهم بويكين الراديكاليين الإسلاميين بأنهم يريدون أيضاً تدمير أميركا «لأننا أمة مسيحية»، «لن تتخلى قط عن إسرائيل». وأعلن بويكين أنه «سيمكن فقط الانتصار على عدوّنا الروحي، إذا واجهناه باسم يسوع». أما بالنسبة إلى الرئيس بوش، فقال بويكين «لماذا هذا الرجل موجود في البيت الأبيض؟ فغالبية الأميركيين لم تصوّت له. فلماذا هو هناك؟ وأقول لكم، صبيحة هذا اليوم، إنه في البيت الأبيض لأن الله وضعه هناك من أجل زمن كهذا». وقال بويكين، في خطاب آخر، إن بلداناً أخرى «فقدت أخلاقياتها، وفقدت قيمها. لكن أميركا لا تزال أمّة مسيحية». وأبلغ مجموعة كنسية في أوريغون، أن قوات العمليات الخاصة انتصرت في العراق بسبب إيمانها بالله. وقال «أريد أن أؤكّد لكم أن المعركة التي نخوضها هي معركة روحية». «يريد الشيطان تدمير هذه الأمة، يريد تدميرنا كأمة، ويريد تدميرنا كجيش مسيحي».

كان بويكين ضابطاً عسكرياً محترفاً، ومن أوائل كوماندوس «قوة دلتا» الذين ترقّوا عبر سلسلة الرتب، وأصبح رئيساً للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة التي لها طابع السرية القصوى. خدم في الوكالة المركزية للاستخبارات، وتولى، خلال الحرب على الإرهاب، مسؤولية القوات الخاصة في الجيش قبل أن ينضم إلى فريق رامسفلد القيادي الذي تم اختياره بعناية، حيث كُلّف مسؤولية مطاردة «الأهداف ذات القيمة الكبرى». وكان بويكين واحداً من المسؤولين الأميركيين الرئيسيين في إنشاء ما يزعم المنتقدون أنه نشاط فرق الموت في العراق. وعندما سئل في تحقيق للكونغرس عن أوجه التشابه بين برنامج فينيكس الأميركي في فيتنام، والعمليات الخاصة في الحرب على الإرهاب، أجاب بويكين: «أعتقد أننا ننفذ هذا النوع من البرنامج. نحن نطارد هؤلاء الناس. فقتل هؤلاء الناس أو أسرهم، مهمة مشروعة للوزارة. أعتقد أننا ننفذ ما تم تصميم فينيكس من أجل القيام به، من دون كل السرّية التي أحاطت به». وكتب المحلل العسكري وليام أركين، وهو أول من كشف عن تعليقات بويكين، «عندما أطلق بويكين علناً رسالته غير المتسامحة وهو يرتدي بزة الجيش الأميركي، أوحى بقوة أن هذه وجهة نظر رسمية وتحظى بالموافقة، وأن الجيش الأميركي هو بالفعل جيش مسيحي. لكن هذا جزء من المشكلة فقط. فبويكين يحتل أيضاً موقعاً رئيسياً في صنع سياسة البنتاغون، وخطأ خطير السماح لرجل يؤمن بـ «الجهاد» المسيحي تولّي مثل هذا المنصب... فقد أوضح بويكين أنه لا يأخذ أوامر من رؤسائه في الجيش، بل من الله، وسلسلة الرتب هذه مثار للقلق. ومن جهة أخرى، فإنه من عدم التبصّر ومن الخطورة معاً وجود ضابط كبير يقود حرباً على الإرهاب في العراق وأفغانستان، ويؤمن بأن الإسلام دين وثني، وفيه انتهاك لحرمة المقدسات، ونحن نخوض حرباً مقدسة ضده». وعندما تعرّض بويكين للهجمات بسبب تعليقاته المعادية للإسلام، دافع عنه رامسفلد وجوقة البنتاغون الأخرى بقوة. وكتب مستشار كلينتون الرئيسي السابق، سيدني بلومانتال، «لم تتم إقالة بويكين ولا نقله. فهو كان، في ذلك الوقت، في قلب عملية سرّية لتجهيز... سجن أبو غريب». «فقد طار إلى غوانتانامو حيث التقى الجنرال جوفري ميللر المسؤول عن معسكر «أكس راي». وأمر بويكين ميللر بالطيران إلى العراق

لتجهيز نظام السجن هناك بأساليب «أكس راي»، وذلك بناءً على أوامر رامسفلد».

ووسط الاحتجاجات الصارخة لمجموعات حقوق الإنسان والمنظمات العربية والمسلمة، طلب بويكين شخصياً من قسم شميتز في البنتاغون إجراء تحقيق حول احتمال قيامه بأي مخالفة. وقال الجنرال بيتر بايس، نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة، إن بويكين «حريص على أن يقوم المحقق بعمله التحقيقي». وبعد مراجعة استمرت عشرة أشهر، لم يجد مكتب شميتز أساساً أيَّ شيء ضد بويكين، مستنتجاً أن الجنرال انتهك ثلاثة تنظيمات داخلية للبنتاغون. وأفادت «الواشنطن بوست» أنه «بالرغم من أن ماهية ملاحظات بويكين، وليس نظرته إلى قواعد البنتاغون، هي التي أثارت الجدل، فإن التقرير تجنّب تحديداً التعليق على ملاءمة زج بوكين للدِّين في وصفه للجهود المناهضة للإرهاب التي يقوم بها الجيش، بما في ذلك ادعاءاته أن حضوراً شيطانياً يقف وراء أعمال المسلمين الراديكاليين». ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في وزارة الدفاع قوله «إنه يُنظر إلى التقرير بوصفه تبرئة كاملة وجدت في النهاية بويكين مسؤولاً عن قلّة من التجاوزات الصغيرة نسبياً، تتعلق بمسائل تقنية وبيروقراطية».

سافر شميتز، في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، إلى العراق وأفغانستان، وألقى لدى عودته خطاباً رئيسياً بعنوان «المبادئ الأميركية بوصفها أسلحة قوية المفعول، والإصابات المحتملة في الحرب الشاملة على الإرهاب». يومها، كانت فضيحة تعذيب السجناء والإساءة إليهم في سجن أبو غريب، لا تزال طازجة في الولايات المتحدة، وبذل شميتز، المكلف التحقيق في إساءة المعاملة، أقصى جهده لستر الفضيحة. وألقى اللوم في أبو غريب على بعض «البَيض الفاسد»، قائلاً «لست على علم بأي أوامر غير قانونية صدرت عن أي قيادي». وأبلغ حضوراً في نادي مدينة كليفلاند، «لا يجب على بعض الانهيارات المنسّقة، وبعض الأفعال المستنكرة لقلة من جماعتنا ـ التي قد أُحيلت الآن على المحاكمة ـ أن تغطي على تضحيات آلاف الأميركيين الشجعان وإنجازاتهم، في شكل مشرّف، في خدمة أفضل تقاليد القوات المسلحة الأميركية». وقال شميتز إنه زار أبو غريب و«موقعاً آخر لجمع المعتقلين» في أفغانستان «للاطلاع أكثر

على القواعد، والمقاييس، والإجراءات التي نستخدمها في جمع المعلومات وغير ذلك للتعامل مع الإرهابيين المعروفين والمحتملين الذين نأسرهم في سياق عملياتنا العسكرية المتواصلة. وكلما أمضيت مزيداً من الوقت مع قواتنا المنتشرة في الصفوف الأمامية، أستمع إلى رواياتهم وأراقب قيامهم بمهامهم، كلما فهمت لماذا يكرهنا الإرهابيون إلى هذا الحد. ونحن، بما لا مجال فيه للشك، نَدين بالجميل لرجالنا الأميركيين ونسائنا الذين يخدمون الآن في ما وراء البحار. ولا يمكنني الشروع في إخباركم عن الروعة والشرف في إنجاز العمل الذي يقوم به جنودنا الأميركيون في كل من العراق وأفغانستان». وقال شميتز إن الإرهابيين «يرفضون الاعتراف بمقاييس السلوك نفسها التي تميّز بين الحضارة والبربرية». وقال، حتى بعد الكشف عن التعذيب المنظّم في أبو غريب، «لا نزال، بنعمة الله، منارة الأمل للعالم». وبينما تحدّث مطوّلاً عن «حكم القانون» الذي يحكم الولايات المتحدة، أبلغ شميتز الحضور «لا يجب أن ندع الأخبار السيئة الآتية من أبو غريب تحجب واقع أن لدينا أبناء أميركيين وبناتاً عظيمات لأميركيين عاديين، ومزارعين، وسواهم، وهم هناك يقومون بعمل عظيم من أجلكم، ومن أجلي». وفي أفغانستان والعراق، قال شميتز «رأيت جنوداً أميركيين يقومون بما فعلناه دوماً نحن اليانكي، أي كونهم محرِّرين ليّني الجانب، يصادقون السكان المحليين متى أمكنهم ذلك، ويتململون من النقص في الاحتكاك عندما تمنعهم عن ذلك التهديدات بالعنف من عدو خفي وجبان».

وغالبا ما ألقى شميتز خلال وظيفته في البنتاغون، على غرار الجنرال بويكين، خطابات مليئة علناً بالبلاغة الدينية والمسيحية، ومُرذلة للثقافات والتقاليد الأخرى. وقال في خطاب في آذار/مارس ٢٠٠٤، «بالكاد يمكن القول إن حكم القانون موجود في الثقافات القبلية، مثل، على سبيل المثال، أجزاء من العراق وأفغانستان، حيث ولاء الشخص لجماعته غالباً ما يتفوق على كل شيء: الاستقامة، والقانون، والإنصاف، وحتى الحس العام»[1]. وأعلن «لا

(١) الملاحظات كما أدلى بها المفتش العام في وزارة الدفاع جوزف إ. شميتز، في اليوم الإعلامي لصناعة التأمين، أرلينغتون، فرجينيا، ٣٠ آذار/ مارس، ٢٠٠٤.

يشكك الرجال والنساء في قواتنا المسلحة اليوم في المبادئ الدائمة التي تجعل من أميركا عظيمة: المبادئ نفسها التي ذكرها الرئيس ريغان في خضم الحرب الباردة: المسؤولية الفردية، الحكومة التمثيلية، وحكم القانون في ظل الله». وأنهى شميتز خطابه بالاستشهاد بـ «تحذير» رامسفلد في أعقاب ٩/١١: «نصلّي في هذا اليوم، أيها الأب السماوي، الصلاة التي تعلَّمَتْها أمتنا في زمن آخر من النضال العادل والقضية الشريفة؛ صلاة أميركا الدائمة: ليس أن الله سيكون إلى جانبنا، بل، يا رب، إن أميركا ستبقى دائماً إلى جانبك». ثم أبلغ شميتز الحضور، «إذا أردنا البقاء أمة واحدة، في ظل حكم القانون وفي ظل الله، فيجب أن نُلزم أنفسنا دائماً بمستويات أعلى».

أصبحت البلاغة الدينية شائعة في خطابات شميتز إلى درجة أن أحد أفراد الحضور قال له بعد أحد الخطابات، «إن نكهة خطابك أصابتني ببعض المشقة لأنني طالما اعتقدت أن الدستور وثيقة عملانية، وظننت أنه يُفترض بالحكومة أن تكون منظمة علمانية. أجد أن هذه الإدارة قد طمست الفصل بين الكنيسة والسياسة». وما إن شرع شميتز في تجاهل السؤال، مهمهماً للكلام حول القساوسة في الجيش، حتى قال السائل «ليس هذا فحوى ما عندي. أعتقد أنني كنت أتحدث عن. . .». عند هذا الحد، قاطع شميتز الرجل وأعلن «الشعب الأميركي، بعكس غيره من الشعوب حول العالم، متديّن بعمق. إنه واقع تاريخي ومعاصر. لذا، أن ندّعي، في شكل من الأشكال، أنه ليس علينا الاعتراف بوجود الله الكلي القدرة، هو تماماً، أنه يتجاهل الواقع، يا سيدي. آسف لاضطراري إلى قول هذا. لكنني أرى الأمر على هذا النحو».

إن بعض أغرب القصص عن زمن شميتز في البنتاغون، ينبع مما وصفه زملاؤه بأنه «هاجسه» بالبارون فون ستوبن، المرتزق الذي قاتل في الحرب الثورية. وقيل إن فون ستوبن هرب من ألمانيا بعدما تناهى إليه أنه سيُحاكَم لنشاطاته المثلية الجنس، ورحّب به جورج واشنطن في أميركا بوصفه مدرِّباً عسكرياً رئيسياً: واحداً من عدة مرتزقة حاربوا البريطانيين. وبحسب «لوس

أنجليس تايمز»، فإن شميتز، بعد وقت قليل على تعيينه في منصبه في البنتاغون:

«أمضى ثلاثة أشهر يقوم شخصياً بإعادة تصميم خاتم المفتشية العامة ليتضمن شعار آل فون ستوبن «دوماً تحت حماية الكلي القدرة». وقال مسؤولون سابقون وحاليون إنه أوعز بعدد النجوم، وأوراق الغار، وألوان الخاتم. وطالب أيضاً بنسر جديد، قائلاً إن ذلك المرسوم على الخاتم القديم «يشبه الدجاجة». واستناداً إلى [السيناتور] غراسلي، فإنه واكب، في تموز/يوليو ٢٠٠٤، هنينغ فون ستوبن، الصحافي الألماني ورئيس آل فون ستوبن، إلى وجبة غداء كلفتها ٨٠٠ دولار أميركي في إحدى مناسبات سلاح المارينز، قيل إنه تم دفعها من الأموال العامة. وقال مسؤول سابق في الدفاع إنه استخدم ابن فون ستوبن للعمل كمتمرن غير مدفوع الأجر في مكتب المفتش العام. وألغى أيضاً، بعدما استجوبه غراسلي، رحلة كلفتها ٢٠٠ ألف دولار لحضور احتفال يقام عند تمثال فون ستوبن... في ألمانيا».

وقال مسؤول سابق في الدفاع لمراسل «لوس أنجليس تايمز»، ت. كريستشان ميللر، إن «كل شيء ألماني، وكل ما هو فون ستوبن استحوذ على [شميتز]». «كان مهووساً». وطعّم شميتز أيضاً الكثير من خطبه الرسمية بوصفه مفتشاً عاماً بإشارات إلى فون ستوبن، مستشهداً به بما يكاد يكون طريقة نبوية. «نعتمد جميعنا على أسوته وعلى حكمته لتوفير بوصلة للزعامة داخل البنتاغون، للمساعدة على إيجاد سبيلنا عندما تبدو الأمور معقّدة ومشوشة، كما هي الحال غالباً في منظمات بيروقراطية كبرى، وبخاصة في خضم المعركة»، قال شميتز في خطاب في أيار/مايو ٢٠٠٤ في حفل تكريس تمثال لفون ستوبن في نيو جرسي[1]. وقال شميتز في العراق في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، «علينا المثابرة

(١) الملاحظات كما أدلى بها المفتش العام في وزارة الدفاع جوزف إ. شميتز في تكريس نصب فون ستوبن: «دور المفتشين العامين في الدفاع عن القيم الأميركية»، مونماوث باتلفيلد، نيو جرسي، ١٥ ايار/مايو، ٢٠٠٤.

ومساندة جنودنا. وأنا، من جهتي، قمت بنشر أفضل «فون ستوبن» عندي على الأرض في العراق ليساعدوا على تدريب مفتشيهم العامين الجدد بوصفهم أبطال الاستقامة ومحركي التغيير الإيجابي في كل من الوزارات العراقية الجديدة».

ولم يستغرق شميتز طويلاً لتتم دعوته إلى تقديم الحساب من جانب المشرعين من مختلف الأطياف السياسية، ومن جانب التغطية الصحافية التحقيقية، والنقدية في العمق، التي قام بها ميللر في «لوس أنجليس تايمز». ولعل الحماوة الأخطر التي واجهها شميتز لدوره في عدة فضائح، جاءت من جمهوري قوي: السيناتور غراسلي. وتركز على مساعد رامسفلد، نائب وكيل وزير الدفاع جون «جاك» شو. وكتب ميللر، إن شو عميل سرّي، مقاوم حتى النهاية، وموال متعصب للجمهوريين، وعمل في كل إدارة جمهورية منذ عهد جيرالد فورد، وقد كلّفه البيت الأبيض مسؤولية منظومة الاتصالات العراقية ما إن تم الشروع في الغزو، برغم واقع أنه «لا يمتلك خلفية لا في المقاولات الدفاعية ولا في الاتصالات». واستناداً إلى «لوس أنجليس تايمز» فقد اتهم المنتقدون في السلطة الموقتة للائتلاف بقيادة الولايات المتحدة في العراق شو بمحاولة استخدام مركزه لتحويل عقود مربحة إلى أصدقائه في الشركات. وعمل شو من وراء الكواليس مع مشرعين جمهوريين أقوياء في جهد لإعادة تحويل عقود مربحة لشبكة الهواتف الجوالة في العراق، إلى أعمال يديرها أناس لشو علاقة شخصية معهم، وذلك استناداً إلى ميللر.

وفي ٢٠٠٣، وقّع شميتز، بوصفه مفتشاً عاماً، اتفاقا مع شو يوفّر له سلطة تحقيقية، زُعم أن شو استخدمها للضغط من أجل تحويل عقود اتصالات إلى أصدقائه. وأفاد ميللر، نقلاً عن مسؤولين في البنتاغون، أنه «في إحدى الحالات، تنكّر شو كموظف في هاليبرتون. وأمكنه دخول أحد المرافئ في جنوب العراق، بعدما منعه الجيش الأميركي من الدخول». «وفي حالة أخرى، انتقد منافسة رعتها السلطة الموقتة للائتلاف في العراق لمنح تراخيص هواتف خلوية في العراق. وفي الحالتين، حث شو مسؤولين في الحكومة على حل

مشاكل مزعومة من خلال تحويل عقود بعدة ملايين من الدولارات إلى شركات مرتبطة بأصدقائه، من دون مناقصات تنافسية، وذلك استناداً إلى مصادر ووثائق في البنتاغون. وفي حالة المرفأ، فاز زبون صديق يقوم بأعمال اللوبي بعقد، من دون مناقصة، لجرف القعر».

وعندما بلغت مزاعم المنتقدين حول شو مسامع شميتز، أرسلها إلى الـ «أف.بي.آي.» بدلاً من التحقيق فيها بنفسه، متحدثاً عن تضارب في المصلحة كونه هو الذي أوفد شو. وقال مسؤول في البنتاغون لميللر، «إنه رهان مضمون بأنه في الإمكان دفن ذلك في الـ «أف.بي.آي.» لأنه ليس لديهم الوقت الكافي للنظر فيه». ولاحظ ميللر في كتابه «أموال الدم» *Blood Money* أن الـ «أف.بي.آي.»، كانت أكثر اهتماماً بكثير بالإرهاب منه بالفساد الرسمي». و«عارض محققو شميتز تحويل القضية، ورأوا في القرار خطوة محسوبة لمساعدة رفيق سياسي مُعيّن. وبحسب ما هو متوقع، لم يصل تحقيق الـ «أف.بي.آي.» إلى أي مكان، وتم في النهاية إسقاط القضية».

بعدما كشفت «لوس أنجليس تايمز» عما يُشَكّ في أنه فساد شو، ساهم شميتز شخصياً في وضع مسوة بيان صحافي للبنتاغون سعى إلى تبرئة شو. وجاء في بيان البنتاغون المؤرخ في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، «أن محققي المفتشية العامة لوزارة الدفاع في بغداد نظروا في الاتهامات، ولم يتم قط فتح تحقيق جرمي». وإن «شو ليس الآن، ولم يكن يوماً، موضوع تحقيق من قبل المفتشية العامة لوزارة الدفاع»[١]. وأحال البيان الصحافيين على الـ «أف.بي.آي.» لمزيد من المعلومات. واستناداً إلى موضوع ميللر، فإن تشاك بيردال، نائب شميتز، بعث برسالة الكترونية إلى رئيسه، قائلاً إن البيان الصحافي «خاطئ للغاية ويجب سحبه في أسرع ما يمكن. وسينعكس عدم القيام بذلك سوءاً على وزارة الدفاع وعلى استقامتنا». وبحسب ميللر، قال شميتز «لأحد مساعديه، غريغ باور، إنه يتجه إلى ترك الكلب النائم نائماً. قمنا بالشيء الصحيح، بالتوصية بنسخة من

(١) نسخة المؤلف عن البيان الصحافي.

البيان الصحافي أقل احتمالاً للتأويل، بحسب ما كتب شميتز في رسالة الكترونية جوابية». وفي رسالة لاحقة إلى رامسفلد، كتب السناتور غراسلي «ما أجده أكثر إزعاجاً في هذا الوضع، هو التورط المزعوم للمفتش العام، السيد شميتز، في هذه المسألة. أولاً، هناك آثار أوراق يبدو أنها تُظهر أن السيد شميتز متورط شخصياً ومباشرة في تركيب لغة هذا البيان الصحافي. وثانياً، بلغني أن موظفي السيد شميتز حذّروه مراراً بالتخلي عنه لأن ذلك زائف في شكل واضح. وقيل لي إن حتى الـ «أف.بي.آي.» كانت لها علاقة بهذا الجدال»[1]. وأبلغ غراسلي رامسفلد أنه، بعدما أبلغ شميتز بنيته فتح تحقيق حوله، وطالب بالوصول إلى ملفات شميتز المتعلقة بالقضية، «تم إبلاغي بطريقة غير رسمية من مصادر داخل مكتب المفتشية العامة، أن كل الأوراق المتعلقة بشو وبالمسألة الأخرى ختمت بطابع المواضيع الأمنية الحساسة لمنع وصولي إليها». ومن جهته، أنكر شو أنه ارتكب أي خطأ. واعتبر أن الادعاءات التي استهدفته تأتي في إطار «حملة للنيل من سمعته». واتهم غراسلي أيضاً شميتز بوأد التحقيق في شأن مسؤول عسكري كبير يعتقد غراسلي أنه كذب تحت القسم.

وفي خلال الفترة التي أمضاها في البنتاغون، تحدث شميتز علناً، وبشغف، عن آفة التجارة بالناس، مركزاً في شكل خاص على التجارة بالجنس، وهي مسألة عزيزة على قلب اليمين المسيحي وإدارة بوش. وعرض شميتز، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب دراسة كتبها بعنوان «معاينة العبودية الجنسية من خلال ضبابية النسبية الأخلاقية»[2]. وأعلن فيها، «أن النسبية الأخلاقية عدوة لدستور الولايات المتحدة»، وأن «رئيس الولايات المتحدة حدد العبودية الجنسية في القرن الواحد والعشرين على أنها شر متميّز بموجب «قانون أخلاقي يعلو على الرجال والأمم»». وقال شميتز «لا يجب على الموافقة الظاهرية لأطراف الممارسات اللاأخلاقية، مثل البغاء

---

(١) نسخة المؤلف عن الرسالة المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليو، ٢٠٠٥.

(٢) نسخة المؤلف: جوزف إ. شميتز، «معاينة العبودية الجنسية من خلال ضبابية النسبية الاخلاقية»، ١٨ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٤.

والعبودية الجنسية، أن تشكل مبرراً لغض الطرف». وانتهى إلى القول «حتى ونحن نواجه الأعداء غير المتناظرين في القرن الحادي والعشرين، فعلى أولئك من بيننا الذين أقسموا على الدفاع عن دستور الولايات المتحدة (والسلطات الشرعية المشابهة المرتكزة على المبادئ) أن يتعرفوا إلى، ويواجهوا، ويقضوا على العبودية الجنسية وغيرها من الممارسات المنحلة وغير الأخلاقية، متى وأينما أبرزت رؤوسها البشعة عبر ضباب النسبية الأخلاقية... وليكن الله في عوننا».

لكن، بينما اصطف شميتز ضد النسبية الأخلاقية والعبودية الجنسية، فإنه اتُّهم في الوقت نفسه بعدم التحقيق في اتهامات خطيرة بقيام المقاولين في العراق بالمتاجرة بالناس، بمن فيهم «كي.بي.آر.»، التي عمل لديها في العراق ٣٥ ألفاً من «مواطني بلدان ثالثة». وفي تحقيق هزّ الأرض، بعنوان «خط أنابيب إلى المخاطر»، وثّق كام سيمبسون من «شيكاغو تريبيون» كيف أن ١٢ مواطناً نيبالياً أُرسلوا إلى العراق في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وبالتالي اختُطفوا وأُعدموا. وكشفت الصحيفة كيف أن «بعض المقاولين الرديفين وسلسلة بشرية من السماسرة قيل إنهم انخرطوا في الأنواع نفسها من الانتهاكات التي تندد بها وزارة الخارجية في شكل روتيني بوصفها تجارة بالبشر». ووجدت «التريبيون» أيضاً «دلائل إلى أن المقاولين الرديفين والسماسرة يصادرون في شكل روتيني جوازات سفر العمال، ويخدعونهم في شأن سلامتهم أو شروط العقد، وحاولوا، أقله في حالة واحدة، إجبار رجال مذعورين على المضي إلى العراق بتهديدهم بحرمانهم من الطعام والماء»، وبأن «كي.بي.آر.» والجيش «سمحا للمقاولين الرديفين باستخدام عمال من بلدان حظرت انتشار مواطنيها في العراق، ما يعني أن الآلاف منهم يتم تهريبهم عبر قنوات ممنوعة».

واستناداً إلى «شيكاغو تريبيون»: «تظهر سجلات متفرقة أيضاً أن اتهامات مشابهة قد أثيرت مع جوزف شميتز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وكان يومها المفتش العام لوزارة الدفاع. ولم يرد شميتز بأي تفصيل إلا بعد سنة تقريباً، قائلاً في رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، إلى النائب كريستوفر

سميث، الجمهوري عن نيو جرسي، إنه كانت هناك لائحة بإجراءات تأديبية أمر بها المسؤولون العسكريون في الائتلاف في العراق إثر تحقيق أولي بهذه الاتهامات. ولم تشر الرسالة إلى مصادرة جوازات السفر أو انتهاكات القوانين الأميركية ضد المتاجرة بالبشر، لكنها قالت إن الظروف المعيشية تتطلب مزيداً من الاهتمام، وإن المسؤولين يراقبون حالة التأديب التي أفيد أنها جارية». وقلما يشبه ذلك إدانة «النسبية الأخلاقية»، و«الشر المتميز»، التي يبدو أن شميتز وحلفاءه يحتفظون بها لجرائم «غير أخلاقية» أكبر.

وظهرت إحدى أكبر الفضائح التي انغمس فيها شميتز في أيار/مايو ٢٠٠٣، عندما وافق البنتاغون على استئجار مئة طائرة عسكرية من حاملات النفط في صفقة مثيرة للجدل مع بوينغ بقيمة فاحشة تبلغ ٣٠ مليار دولار. وفي شكل شبه فوري، تعرّض الترتيب غير المألوف ـ وهو أكبر استئجار من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة ـ لعاصفة انتقادات من مجموعات مراقبة الحكومة بوصفه «عملية إغاثة إسرافية للشركات»، كونه يعطي دفعة للأعمال الجوية التي تنازع البقاء. وندد السيناتور الجمهوري جون ماكين، بالصفقة بوصفها «قضية يجب أن تُدرّس حول سياسة الشراء السيئة ومحاباة متعاقد دفاعي أوحد». وزعم ماكين أن تحليلات المكتب العام للمحاسبة أظهرت أنه سيكون أوفر بكثير على الحكومة تطوير طائرات الوقود الموجودة، بدلاً من استئجار طائرات إضافية من بوينغ بكلفة أكبر بمرات كثيرة. وقال ماكين، «لم أشاهد قط مسؤوليات الحكومة الفديرالية الأمنية والائتمانية تُخضع بهذا الشكل العاري لمصالح صانع دفاعي وحيد». وقيل إن بوينغ، في فوزها بهذا العقد المثير للجدل، تمتعت بسلسلة من الداعمين الأقوياء، ومن بينهم رئيس مجلس النواب دنيس هاسترت، وهو حليف أساسي للبيت الأبيض وللمساعدَين الكبيرَين فيه، صاحبي النفوذ الكبير، كارل روف وأندي كارد. وقال كيث أشداون، مدير الحس العام لدافعي الضرائب، «إن ما هو غير مألوف في اللوبي الذي تقوم به بوينغ، هو أنها حصلت على وصول كامل إلى كل أقسام الحكومة من الرئيس ونزولاً، وإلى زعامة أساسية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والعشرات من المشرعين الذين يدلون بدلائهم في الصفقة». وبحسب «الفاينشال تايمز»، «استثمرت بوينغ أيضاً ٢٠

مليون دولار في السنة الفائتة على رأسمال متعلق بالدفاع ويديره ريتشارد بيرل... الذي شارك في كتابة افتتاحية في «وول ستريت جورنال» في آب/أغسطس دعماً للصفقة. ولم يكشف عن استثمار بوينغ».

وافق على الصفقة كبير مشتري الأسلحة لدى الرئيس بوش في البنتاغون إدوارد س. «بيت» ألدريدج جونيور، الذي صدف أنه الرئيس السابق لمكادونيل دوغلاس إلكترونيك سيستمز، التي أصبحت في ما بعد جزءاً من بوينغ. وافق ألدريدج على الصفقة في آخر يوم له في البنتاغون قبل أن يتولى وظيفة مع صانع الأسلحة لوكهيد مارتن. وسرعان ما ستنهار الصفقة بوصفها «أكثر المشتريات الدفاعية ذات الشأن سوءَ إدارة في التاريخ المعاصر»، بتعابير رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الجمهوري جون وارنر. وأدى ذلك إلى إلغاء الصفقة وسط اتهامات كبيرة بمحاباة الأصدقاء. ودخل الضابط السابق المسؤول عن مشتريات سلاح الجو دارلين درويون السجن، وكذلك فعل ممثل بوينغ، بينما استقال وزير القوات الجوية جيمس روش.

وفي مآل الأمر، انتهت القضية على مكتب جوزف شميتز في البنتاغون للتحقيق. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٥، نشر شميتز تقريراً من ٢٥٧ صفحة عن الفضيحة، اتهمه فيها المنتقدون بأنه أغفل الدور المحتمل لمسؤولين كبار في البيت الأبيض في الصفقة. احتوى التقرير على ٤٥ حذفاً لإشارات إلى مسؤولين في البيت الأبيض. وفي الواقع، أعطى شميتز بالفعل التقرير إلى البيت الأبيض للمراجعة قبل النشر، حيث بدا أنه انتُزعت منه أي معلومات مُدينة[١]. وفي رسالة إلى شميتز، كتب السيناتور الجمهوري غراسلي، «تمت، من خلال حذف دلائل في محلها من التقرير النهائي، حماية بعض الأهداف المحتملة من محاسبة ممكنة». وأضاف غراسلي أن مسؤولين في البنتاغون «ربما تصرفوا رداً على توجيه ونصيحة من مسؤولين كبار في البيت الأبيض، تم تحرير أسمائهم من التقرير النهائي بأوامر منك؛ هؤلاء المسؤولون لم يحالوا على المحاسبة».

---

(١) نسخة المؤلف عن رسالة السيناتور غراسلي إلى شميتز المؤرخة في ٨ آب/أغسطس، ٢٠٠٥.

لم يُضمّن شميتز تعليقات رامسفلد أو ولفوفيتز، لأنهما، بحسب قوله، لم يقولا شيئاً «ذا صلة». وإذا كان الأمر كذلك، كما أكد مجلس كتابة الافتتاحية في «الواشنطن بوست»، «فلأن المحققين لم يطرحوا الأسئلة الصحيحة. ولتقديم مجرد مثال واحد: روى السيد روش أن السيد رامسفلد اتصل به في تموز/يوليو ٢٠٠٣ لمناقشة تعيينه، الذي كان معلّقاً آنذاك، وزيراً للجيش، وأعلن لي بالتحديد أنه لا يريدني ان أتزحزح في شأن اقتراح استئجار طائرات الوقود». وفي النص المكتوب للمقابلة التي أجراها مكتب شميتز مع رامسفلد، الذي حصلت عليه «الواشنطن بوست»، سأل المحققون وزير الدفاع هل وافق على استئجار طائرات وقود بوينغ بالرغم من انتهاكاته الكبرى لقوانين البنتاغون والحكومة المتعلقة بالمقتنيات. «لا أذكر أنني وافقت عليه»، قال رامسفلد. «لكنني لا أتذكر بالتأكيد عدم موافقتي عليه، إذا شئتم». ثم سأل المحققون رامسفلد عن واقع أن الرئيس بوش طلب في ٢٠٠٢ من رئيس موظفيه، أندي كارد، التدخل في مفاوضات البنتاغون مع بوينغ (وهي من كبار مساهمي بوش). أجاب رامسفلد «قيل لي إن المناقشات مع الرئيس لها امتياز الخصوصية، وكذلك مع موظفيه المباشرين». وقالت «البوست» إن معظم ما بقي من النقاش قد تم محوه بالأسود من النص المكتوب. ولم يتضمن تقرير شميتز أياً من تعليقات رامسفلد.

والأكثر من ذلك، أن فريق شميتز لم يُجر مقابلات مع أي كان من خارج وزارة الدفاع، بالرغم من التورط، الموثّق جيداً، لعدة مشرّعين بارزين، ومسؤولين في الإدارة، والرئيس نفسه. وأغفل شميتز أيضاً إجراء مقابلة مع إدوارد ألدريدج، مسؤول البنتاغون الذي وافق على الصفقة. ولاحظ تقريره أن ألدريدج قصر عن الحصول على الموافقة اللازمة قبل المضي قدماً بالصفقة، لكنه قال إن الموافقات كانت في المحل الصحيح على أي حال. وفي جلسة استماع إلى مجلس الشيوخ حول الفضيحة بعد نشر التقرير، قال ماكين لشميتز، «نعرف في شكل عام... أنه وآخرين في سلاح الجو و[مكتب وزير الدفاع] حاولوا التعامل مع لغة الاقتناء كما لو أنها تنازلت عن مجموعة كاملة من

المتطلبات القانونية». لم يمكن ماكين أن يُصدّق، وسأل شميتز «ألا تعتقد أنه كان من المهم الحصول على إفادته؟». وأكد شميتز في مآل الأمر «لم يتمكن فريقي من بلوغه»، قائلاً إنه بعث له ببريد مضمون، وترك له بعض الرسائل الصوتية. «ألم يكن في وسعك بلوغه عبر لوكهيد مارتن؟»، سأله ماكين وقد صُعق. فشميتز، بالرغم من سلطته في تسطير مذكرات الحضور، لم يستخدمها لإجبار ألدريدج على القبول بإجراء المقابلة معه. وقال السناتور جون وارنر لشميتز، «لا أعتقد أن الأمر لغز. فهو في مجلس إدارة متعاقد دفاع رئيسي، ويبدو لي أنه يمكن العثور عليه». ويصعب، في الواقع، تخيّل أن شميتز لم يتمكن من بلوغه في لوكهيد مارتن. وقد عمل شقيق شميتز، جون ب. شميتز، نائب المستشار القانوني السابق لجورج هـ. و. بوش، كقائم مسجّل بأعمال اللوبي للوكهيد مارتن من تموز/يوليو ٢٠٠٢ وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،[1] في شكل متداخل مع صفقة بوينغ والتحقيق في شأنها. وعمل من ضمن فريق من اثنين إلى ثلاثة من القائمين بأعمال اللوبي من ماير، براون، رو، ومو، الذي دُفع له ما لا يقل عن ٤٤٥ ألف دولار في ذلك الوقت. لكن، ليس هناك ما يوحي بأنه كان لجون ب. شميتز أي ارتباط مباشر بصفقة طائرات الوقود، أو بألدريدج.

في النهاية، أبلغ السيناتور غراسلي جوزف شميتز أن تعاطيه مع الفضيحة «يثير التساؤلات حول استقلاليتك» كمفتش عام[2]. وقال آشداون، من الحس العام لدافعي الضرائب، «نعرف الآن أنه في أعلى مستويات البنتاغون والبيت الأبيض، تم تشحيم الدواليب لتوجيه المليارات من أموال مساعدة الشركات إلى شركة بوينغ». وأضاف، لكن، بسبب «امتناع المفتش العام عن مواجهة وزير الدفاع بالأسئلة»، وبسبب «التحريرات المبالغة في التفاني... ها نحن متروكون اليوم مع أسئلة أكثر من الأجوبة».

---

(١) سجلات مجلس الشيوخ الأميركي عن تسجيلات اللوبي.
(٢) نسخة المؤلف عن رسالة السيناتور غراسلي إلى شميتز المؤرخة في ٨ آب/أغسطس، ٢٠٠٥.

وبينما مكتبه متورط في فضائح متعددة، قدّم شميتز، في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، مذكرته الرسمية بأنه ينأى بنفسه عن المسائل المتعلقة ببلاكووتر لأنه يجري محادثات مع الشركة حول توظيف محتمل فيها. ولم تكشف المذكرة المختصرة ما الذي دفعه إلى الكشف عن مفاوضاته مع بلاكووتر، لكنها أتت بعد سنة تماماً على عودة شميتز من رحلة استغرقت تسعة أيام إلى بغداد، حيث عمل مع زبون بلاكووتر القيّم بول بريمر على إنشاء شبكة من ٢٩ مفتشاً عاماً (مع «أفضل الفون شتوبون» بحسب شميتز) للوزارات العراقية قبل «نقل» السيادة. وبحسب بعض المراقبين، فإن قيام هذين الشخصين بتطوير نظام إشراف للحكومة العراقية «الجديدة»، هو أشبه بالطلب من ثعلبين تقرير كيفية حماية خم الدجاج.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، منح شميتز بريمر جائزة جوزف هـ. شريك، التي تقدّم إلى شخص «ساهم في مهمة المفتش العام». وقال شميتز إنه أعطى الجائزة لبريمر لأنه «رجل رؤيا ورجل مبدأ». وفي قبوله الجائزة، قال بريمر «شعرت منذ وصلت [إلى العراق]، آخذاً في الاعتبار الفساد في ظل حكم صدام حسين، منذ البداية بمدى أهمية... محاولة إدخال مفهوم الثقة هذا بالحكومة». وفي أوائل ٢٠٠٥، ألقى شميتز محاضرة للاتحاد الفيدرالي لفرسان مالطا في كنيسة بريمر في بيتيسدا، ميريلاند، تلا في خلالها قصة من رواية فرانسس بريمر (زوجة بول) «الهروب إلى الجنة»[1] *Running to Paradise*. وسيجتمع شميتز وبريمر من جديد، بعد ذلك ببضعة أشهر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وذلك عندما استضافت بلاكووتر بريمر في «حفل جمع تبرعات» لضحايا إعصار كاترينا.

في آب/أغسطس ٢٠٠٥، أبلغ شميتز موظفيه رسمياً أنه سيغادر البنتاغون

(١) الملاحظات كما أدلى بها المفتش العام في وزارة الدفاع جوزف إ. شميتز للاتحاد الفيدرالي لفرسان مالطا في الولايات المتحدة في كنيسة ليتل فلاور، بيتيسدا، ميريلاند، ٥ شباط/فبراير، ٢٠٠٥.

للعمل مع بلاكووتر. وختم إحدى الرسائل الالكترونية التي أرسلها «ليستمر الخالق المعترف به في بيان استقلالنا، والذي منح كلاً منا تلك الحقوق التي لا يمكن نزعها، والتي نعتبرها، نحن كأميركيين، من أولى الأمور، أن يبارك كلاً منكم». وتماماً في الوقت الذي شرع شميتز في عمله في بلاكووتر، اصطادت الشركة عقوداً حكومية مربحة، ناشرة قوات من بلاكووتر مدججة بالسلاح على الأرض الأميركية، غداة أسوأ «كارثة طبيعية» في التاريخ الأميركي.

الفصل الثامن عشر

سقوط بلاكووتر:
بغداد في المستنقع

وصل رجال «بلاكووتر يو.أس.أيه.» إلى نيو أورلينز مباشرة بعدما ضربها إعصار كاترينا في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥. سبقت الشركة الحكومة الفديرالية ومعظم منظمات المساعدة في الوصول إلى المسرح حيث انتشر ١٥٠ جندياً من بلاكووتر بكامل أسلحتهم وعتادهم في خضم فوضى نيو أورلينز. وتباهت الشركة، رسمياً، بقواتها «التي انضمت إلى جهود المساعدة في الإعصار»، لكن رجالها على الأرض أخبروا قصة مختلفة[1]. قام بعضهم بدوريات في الشوارع بالـ «أس.يو.في.» ذات النوافذ الملونة وشعار بلاكووتر مطلي على خلفيتها؛ والبعض الآخر جاب مسرعاً شوارع الحي الفرنسي بسيارات غير معلمة ومن دون لوحات. ارتدوا البزات الكاكية، ووضعوا نظارات ملتفّة، وجزمات عسكرية بيج أو سوداء، وكانت بطاقات التعريف من الشركة مشدودة إلى أذرعهم المنتفخة. كانوا كلّهم مدججين بالسلاح، وبعضهم بأسلحة أم ٤ الأوتوماتيكية، القادرة على إطلاق ٩٠٠ رصاصة في الدقيقة، أو ببنادق. وهذا بالرغم من زعم مفوّض الشرطة إدي كومباس أنه «مسموح فقط لقوات حفظ القانون بحمل الأسلحة».

تجمع رجال بلاكووتر عند زاوية سانت بيتر وبوربون أمام بار يدعى ٧١١. ومن على الشرفة التي تقع فوق البار، أفرغ عدة رجال من بلاكووتر محتويات

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن وصف عمليات بلاكووتر والاستشهادات بموظفيها في نيو أورلينز، ترجع إلى زمن وجود المؤلف هناك في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥.

ما بدا أنها شقة أحد ما. ألقوا بالفراش، والثياب، والأحذية، وغيرها من الأدوات المنزلية، من الشرفة إلى الشارع تحتها. وأسدلوا علماً أميركياً من على سياج الشرفة. ووقف أكثر من دزينة من جنود الفرقة الـ ٨٢ المجوقلة في تشكيلة يراقبون ما يجري.

تحرّك الرجال المسلحون من المبنى وإليه، بينما حفنة منهم تحكي قصص تجاربها السابقة في العراق. «عملت في الفرقة الأمنية لكل من بريمر ونيغروبونتي»، قال أحد رجال بلاكووتر، مشيراً إلى الرئيس السابق للاحتلال الأميركي ل. بول بريمر، والسفير الأميركي السابق في العراق جون نيغروبونتي. واشتكى آخر، وهو يتحدث من هاتفه الخلوي، من أنه يقبض فقط ٣٥٠ دولاراً في اليوم إضافة إلى «يوميته». وقال «عندما قالوا لي نيو أورليز، قلت، في أي بلد تقع هذه؟». ووضع هوية الشركة الخاصة به حول عنقه في مغلّف طبعت عليه عبارات «عملية حريّة العراق». وبعدما تباهى كيف أنه تجوّل في أنحاء العراق في «سيارة بي.أم.في. مضادة للانفجارات» «صادرة عن وزارة الخارجية»، قال إنه «يحاول العودة إلى [العراق] وحسب، حيث الحركة الحقيقية».

وفي حوار استغرق ساعة في الحي الفرنسي، وصف أربعة من رجال بلاكووتر عملهم في نيو أورلينز بأنه «حماية الجوار» و«مواجهة المجرمين». حملوا جميعاً أسلحة أوتوماتيكية هجومية وربطوا مسدساتهم إلى سيقانهم. وغطّت ستراتهم الواقية جيوباً للذخيرة الإضافية. وقال مقاول آخر من بلاكووتر، «إنه لأمر جديد أن يعمل أناس مثلنا في بر الولايات المتحدة». «إننا مجهزون في شكل أفضل للتعامل مع الوضع في العراق». وقال رئيس بلاكووتر غاري جاكسون لـ الفرجينيان بايلوت»، إن رجاله مدججون بالسلاح «بسبب المعلومات التي حصلنا عليها»، مضيفاً «قمنا بتقويم للمخاطر، وقررنا أن نرسل الفتيان إلى هناك». وادعى جاكسون أن بلاكووتر «طوّعت أساساً» الحي الفرنسي، وهو ادعاء كذّبه عناصر حفظ القانون المحليون، وقد قال أحدهم «ربما هناك بعض التبجّح» في مزاعم جاكسون. وقال الرائد إد بوش من الحرس الوطني في لويزيانا لـ البايلوت»، «كل مجموعة تريد أن تنفخ صدرها بعض الشيء في شكل

من الأشكال، لكن فكّروا في الأمر وحسب. نحن نعيش هنا. ويبدو الأمر ساذجاً بعض الشيء التفكير في أن بلاكووتر سبقتنا إلى الحي الفرنسي».

دان بولنز، ضابط شرطة سابق في كنتوود، ميتشيغان، وهو مقاول آخر من مقاولي بلاكووتر سبق أن كان في العراق قبل الانتشار في نيو أورلينز حيث كلّفته بلاكووتر حراسة عمّال بل ساوث. وقال إنه، لعدة أيام بعد وصوله، قام مع مقاولين آخرين من بلاكووتر بدوريات في الشوارع بآليات «أس.يو.في.» مسلحين ببنادق هجومية. «الفارق الوحيد بين هنا والعراق، هو عدم وجود قنابل على جوانب الطرق»، وقال «إنها أشبه ببلد من العالم الثالث. لا يمكنك التصديق وحسب أن هذه أميركا». وأضاف بولنز «ظلت تراودنا بعض الصور الماضية، أشبه بما قمنا به في العراق». وعملية القتل الوحيدة التي أعلن بولنز قيامه بها، هي إطلاقه النار على كلب من نوع بيت بول قبل أن يتمكن من مهاجمته.

كانت بلاكووتر من بين حفنة من الشركات ذات الاتصالات الجيدة التي استغلت على الفور فرصة الأعمال، ليس فقط في الأنقاض والخراب في الخليج، بل أيضاً في الهستيريا الإعلامية. وفي وقت تخلّت الحكومة الفيدرالية، والولاية، والحكومة المحلية، عن مئات الآلاف من ضحايا الإعصار، فإن الصور التي سيطرت على التغطية التلفزيونية للإعصار، كانت صور النهب، واستباحة القانون، والفوضى. واعتمدت تلك التقارير على المبالغة. وكانت، من دون أي شك، عرقية وملهبة للنفس. ولْنَقل إنك تشاهد من كنّنبونكبورت، ماين، فقد تتخيل نيو أورلينز كأنها شغب كبير واحد: مهرجان من المجرمين الذين حل أخيراً يوم مجدهم. وهي كانت، في الواقع، مدينة من الأناس المهجّرين داخلياً، والمتروكين، يطلبون يائسين الطعام، والماء، والمأوى. لكن ما تدفق إليها في شكل أسرع، هو السلاح، والكثير من السلاح.

ويستذكر فرانك بوريللي، وهو عنصر سابق في الشرطة العسكرية عمل لبلاكووتر في الأيام الأولى للعملية، أنه عندما وصل إلى معسكر بلاكووتر في لويزيانا، «سُلّمت غلوك ١٧ وبندقية موسبرغ أم ٥٩٠ أ. وسُلّمت أيضاً جراباً من

القذائف الصمّاء مع عشر طلقات من الكريّات المعدنية وعشر طلقات ٥٥ باك. ولم تتوفّر (في ذلك الوقت) ذخيرة من عيار ٩ ملم، لكن أُنعم علي وجودي في معسكر مليء بهواة إطلاق النار، وقبل أن أحمل سلاحي مغادراً امتلكت ٥١ طلقة من عيار ٩ ملم عبأتها في ثلاثة مماشط للجي ١٧». ولاحظ بوريللي، الذي اتضح أنه حسن التسليح، أن «الجهد اللوجستي لدعم العملية، كان رائعاً، وأعلم أن الذخيرة كانت تتدفق علينا يوم الاثنين. وجاء المزيد منها يوم الأربعاء. إنه تعبير عن روح الشرطي ـ المحارب أن تتمكن بلاكووتر من وضع هذا الكم من الرجال على الأرض، وبهذه السرعة. فدعمهم يشكل تحدياً مهيباً».

في أيام الإعصار الأولى، وحتى مع وجود رجال بلاكووتر المدججين بالسلاح يقومون بالدوريات علناً في شوارع نيو أورلينز، أبلغ المتحدث باسم وزارة أمن أرض الوطن، روس نوك، «الواشنطن بوست»، أنه لا يعرف شيئاً عن خطط فيدرالية لاستخدام بلاكووتر أو غيرها من شركات الأمن الخاصة. وقال نوك في الثامن من أيلول/سبتمبر، «أعتقد أنه لدينا المزيج المناسب من العناصر لفرض القانون بما يمكن الحكومة الفديرالية من الاستجابة لمطالب السلامة العامة». إلا أن بلاكووتر، تماماً في اليوم التالي، قدّمت رواية مختلفة كلّيا. وقال مقاول لبلاكووتر، عندما سُئل عن السلطة التي يعملون بموجبها، «نحن متعاقدون مع وزارة أمن أرض الوطن». ثم قال، مشيراً إلى أحد رفاقه، «بل إنه مفوّض من حاكم ولاية لويزيانا. يمكنه القيام بالتوقيفات واستخدام القوة المميتة إذا رأى أن الأمر يقتضي ذلك». وعندها، رفع الرجل الشعار الذهبي لجهاز حفظ القانون في لويزيانا الذي يعلّقه في عنقه. وقالت أيضاً المتحدثة باسم بلاكووتر، آن ديوك، إن لدى الشركة رسالة من مسؤولي لويزيانا تسمح لقواتها بحمل أسلحة محشوة. وقال بعض الرجال إنهم ينامون في معسكرات أقامها أمن أرض البلاد.

قال مايكل راتنر، رئيس مركز الحقوق الدستورية، إن «هذا الانتحال للنفس بمهمة حفظ النظام، يبرهن على الانهيار التام للحكومة». «تصرّفت هذه القوة الأمنية الخاصة بوحشية، ومن دون عقاب، في العراق. ووجودهم الآن في

شوارع نيو أورلينز مخيف، وربما غير قانوني». وسوّق بيان على موقع إنترنت بلاكووتر، مؤرَّخ في الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لخدمات نقل جوي، وخدمات أمنية، والسيطرة على الحشود. وقال إن الشركة تنشر طائراتها الهيليكوتبر أس إي ٣٣٠ بوما، للمساعدة على إجلاء المواطنين من المناطق التي غمرتها المياه. وادعى البيان الصحافي أن «خدمات الدعم الجوية لبلاكووتر» قد جرى «وهبها» لجهود الإغاثة. وقال المؤسس إريك برانس، «على جميع الأميركيين، في هذا الوقت، التضافر لمساعدة أبناء بلدنا الذين ضربتهم هذه الكارثة الطبيعية». وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قال نائب الرئيس التنفيذي لبلاكووتر، بيل ماتيوز، إن «بلاكووتر فخورة بخدمة شعب نيو أورلينز». «فأولاً وآخراً، يتعلق الأمر بأميركيين يساعدون أميركيين في فترة محنة». وادعى كوفر بلاك أن عمليات بلاكووتر في كاترينا تحركها دوافع إنسانية محضة. وقال بلاك في وقت لاحق، «أظن أنه من المهم التشديد على أن شركات، كشركتنا، هي في الخدمة»، مضيفاً أنه عندما ضرب إعصار كاترينا، «حرّكت شركتنا، إلى نيو أورلينز، هيليكوبتراً وطاقماً من دون أي عقد، ومن دون أن يدفع لنا أحد. وأمكننا إيجاد طريقة لوضع أنفسنا تحت إمرة خفر السواحل. حصلنا على إشارة نداء من خفر السواحل وأنقذنا ١٥٠ شخصاً لم يكونوا ليُنقَذوا لولا ذلك. وحصلنا، بنتيجة ذلك، على تجربة إيجابية جداً»[1]. وقال بلاك «إننا دائمو الحرص على مساعدة رفاقنا المواطنين، سواء تلقينا أجراً عن ذلك أو لا». لكن الواقع هو أن بلاكووتر تلقت بالفعل أجراً في نيو أورلينز. . . وأجراً كبيراً.

قدّرت بلاكووتر، في ١٨ أيلول/سبتمبر، أن لها ٢٥٠ عنصراً ينتشرون في المنطقة. وهو رقم قال ماثيوز إنه سيستمر في النمو. «نحن قوم يريدون إحداث فَرق والمساعدة»، قال. «حان الوقت لتوضيح الأمور: نحن لسنا... مرتزقة من محطمي الرؤوس. لا نعتقد أننا سنحقق كسباً هنا. هرعنا إلى النار لأنها كانت تحرق». وفي مقابلة أخرى، قال ماثيوز إنه، بسبب أن بلاكووتر وهبت أكثر من

(١) مقابلة، أيار/مايو، ٢٠٠٦.

مليون دولار في خدمات جوية، «فإذا عادلنا ذلك مع خدماتنا الأمنية، ستكون شركتنا قد أنجزت عملاً عظيماً». عند هذا الحد، كانت الشركة تجنّد بقوّة لعملياتها في نيو أورلينز. واستلزمت من مقدّمي الطلبات أربع سنين على الأقل من الخبرة العسكرية «في مهمات استوجبت حمل السلاح». وقال إعلان لبلاكووتر، «هذه الفرصة هي للانتشار الفوري. الأجر يمكن أن يصل إلى تسعة آلاف دولار في الشهر». وفي غضون ذلك، عوّمت بلاكووتر عرضاً سبق وقدمته إلى وزارة أمن أرض البلاد، بأنها أقامت منشأة تدريب لتحضير العمال المحليين للقيام بأعمال صناعة الأمن في نيو أورلينز، سواء مع بلاكووتر أو مع شركات غيرها. وقال ماثيوز إن «الأمن سيشكل معضلة خلال كل فترة إعادة الإعمار».

وبينما رُجح أن بلاكووتر وهبت ربما بالفعل بعض «الخدمات» في نيو أورلينز، فإن ادعاءاتها حول إنقاذ أناس بطوافاتها، كانت موضع شك كبير لدى خفر السواحل الأميركية التي تفاخرت بلاكووتر بأنها كانت تعمل بتوجيهاتها. وتبجح إريك برانس، أوائل ٢٠٠٦، في أنه «بعدما ضرب إعصار كاترينا، أرسلنا بعض طوافاتنا البوما... قلت لنبدأ بالطيران. ربطنا أنفسنا بخفر السواحل، وأصبحنا في الواقع إشارة نداء لخفر السواحل، وطرنا، وأنقذنا ١٢٨ شخصاً»(١). ولا يبدو أن هذه القصة متماسكة. «عرضت [بلاكووتر] القيام بعمليات إنقاذ، لكن كانت هناك مشاغل قانونية. فماذا لو أصيب أحد؟ ولهذا طلبنا منهم عدم الانخراط في انتشال الناس»، قال قائد خفر السواحل تود كامبل، الذي أدار جزءاً كبيراً من عمليات الإنقاذ. وقال لـ الفرجينيان بايلوت» إن بلاكووتر «كانت تستخبرني في نهاية كل يوم، ولم يشر أحد قط إلى القيام بأي إنقاذ. وإذا قاموا بذلك، فإنهم سيكونون فعلوا ذلك وحدهم، وبقرار ذاتي».

ثم إن بلاكووتر، بالرغم من مفاخراتها الأخلاقية، قلما نفّذت عملية من أجل الخير الإنساني العام في نيو أورلينز. فبالإضافة إلى قيامها بحراسة

(١) نسخة المؤلف عن خطاب إريك برانس في وست ٢٠٠٦ في سان دييغو، ١١ كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠٦.

مؤسسات خاصة، ومصارف، وفنادق، ومنشآت صناعية، وأفراد أثرياء، أعطيت بلاكووتر بهدوء عقداً رئيسياً من دون مناقصة مع جهاز الحماية في وزارة أمن أرض الوطن، ظاهرياً لحماية مشاريع إعادة إعمار تابعة لوكالة إدارة الطوارئ الفديرالية. وبحسب عقود بلاكووتر الحكومية، فإن الشركة تقاضت، من ٨ أيلول/سبتمبر وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ـ في ثلاثة أسابيع فقط ـ مبلغ ٤٠٩ آلاف دولار لتوفير ١٤ حارساً وأربع آليات «لحماية المشرحة الموقتة في باتون روج، لويزيانا»[(١)]. وأظهرت الوثائق أن الحكومة دفعت إلى بلاكووتر ٩٥٠ دولاراً في اليوم لكل من حراسها في المنطقة: نحو أكثر من ٦٠٠ دولار مما زُعم أن الشركة تدفعه إلى الرجل الواحد في اليوم الواحد على الأرض[(٢)]. وأطلق العقد بركة الإعصار بالنسبة إلى بلاكووتر. فبحلول نهاية ٢٠٠٥، وفي ثلاثة أشهر فقط، دفعت الحكومة إلى بلاكووتر ما لا يقل عن ٣٣,٣ مليون دولار لما قامت به في إعصار كاترينا لحساب وزارة أمن أرض الوطن[(٣)]. وتم تبرير كل هذه الخدمات من خلال زعم الحكومة عدم توفر ما يكفي من الموظفين لنشرهم سريعاً في منطقة الإعصار، بالرغم من أن المتحدثين الرسميين تفادوا إقامة رابط مع مختلف الاحتلالات الأميركية الدولية. «رأينا، بعبارات المحاسبة والدولارات، كلفة هذه الممارسة في العراق، وها نحن نشاهدها الآن في نيو أورلينز»، قال جان شاكوفسكي، الديموقراطي من إيلينويس، وواحد من المنتقدين القلة لبلاكووتر في الكونغرس. «ها إنهم يعطون مرة أخرى عقداً حبّياً ـ من دون إجراء مناقصة مفتوحة ـ لشركة ذات علاقات وثيقة بالإدارة»[(٤)]. وبحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٦، كدّست الشركة نحو ٧٣ مليون دولار من عملها في كاترينا لحساب الحكومة: ٢٤٣ ألف دولار في اليوم.

وبدلاً من عملية الإنقاذ الحكومية الجدية في نيو أورلينز، فإن القوى التي

---

(١) نسخة المؤلف عن العقد.
(٢) مقابلات، أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥.
(٣) نسخة المؤلف عن سجلات العقد الحكومية.
(٤) مقابلة، حزيران/يونيو، ٢٠٠٦.

كانت الأسرع في التعبئة، هي الشركات ذات الارتباطات الجمهورية: الكثير من الشركات نفسها التي تحقق الأرباح الكبيرة من احتلال العراق. ولتوفير المزيد من المساعدة لهذه الشركات، أبطل الرئيس بوش قانون ديفيس ـ بيكون للعام ١٩٣١، الذي فرض على المتعاقدين الفديراليين دفع المرتبات السائدة إلى عمالهم (وقد أُجبر لاحقاً على إعادة العمل به). ومكّن هذا الشركات من دفع أقل الأجور إلى العمال، بينما هي تحصد أرباحاً طائلة. وفي التداعيات الفورية للإعصار، أعطيت هاليبرتون ـ «كي.بي.آر.»، الشركة «السابقة» لنائب الرئيس ديك تشيني، ٣٠ مليون دولار «لتخمين محطات الضخ والبنى التحتية في المدينة وبناء منشأة لدعم جهود إعادة الحياة إلى طبيعتها»، بينما أعطيت مجموعة شو (التي دفع لها أكثر من ١٣٥ مليون دولار في العراق)، عقوداً متعلقة بكاترينا بأكثر من ٧٠٠ مليون دولار. ومثّل الشركتين قائم بأعمال اللوبي يدعى جوزف ألّبوه، الذي صادف أنه المدير السابق لحملة الرئيس بوش والرئيس السابق لوكالة إدارة الطوارئ الفديرالية. وفي مآل الأمر، رفعت الحكومة كثيراً من سقف عقودها مع الشركات ذات الارتباطات الجمهورية: ٩٥٠ مليون دولار لشو، ١,٤ مليار لفلوور، و٥٧٥ مليوناً لبكتل. وأدار ألن بوكمان مشروع كاترينا لحساب فلوور، وهو المدير نفسه الذي تولى عقد الشركة في العراق. وقال لـ «رويترز»، «إن عملنا في إعادة بناء العراق يتباطأ. ووفّر هذا بعض الناس للاستجابة لعملنا في لويزيانا».

وأخذ البعض يشير إلى نيو أورلينز ومنطقة الكارثة المجاورة، على أنها «بغداد في المستنقع». وبحسب ما أفاد كريستشان بارنتي من «ذي نيشن» في برقية من نيو أورلينز، «يبدو أن جهد الإنقاذ يتحول إلى مناورة حربية مدينية: نسخة محلية خيالية للنصر الكاسح الذي تفلّت من أميركا في بغداد سيتم فرضها هنا، على نيو أورلينز. يكاد الأمر يبدو كما لو أن دجلة ـ عوضاً عن الميسيسيبي ـ قد غمر المدينة. يبدو المكان أشبه بمنتزه ذي موضوع سقيم ـ عام المسترجلين ـ حيث يلعب رجال الشرطة، والمرتزقة، والصحافيون، والمتطوعون الغريبو الأطوار من كل الأنواع، نسخة آمنة نسبياً لأوهامهم في شأن أرمجدّون والقبضة الحديدية التطهيرية». ومع انتشار القوات الأميركية

الضامر على طول مناطق حرب متعددة، نضجت الساحة لبعض المستفيدين الرئيسيين من الكارثة من خلال العالم السريع التوسع للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

قلّما كانت بلاكووتر شركة المرتزقة الوحيدة المستفيدة من فرصة الكسب الهائل في كارثة كبرى. ففيما تحدّث قادة الأعمال ومسؤولون حكوميون علناً عن تغيير ديموغرافيات واحدة من أكثر مدن أميركا نبضاً بالحياة الثقافية، انتشر مرتزقة من شركات مثل دينكورب، وأميريكان سيكيوريتي غروب، وواكنهوت، وكرول، وشركة إسرائيلية تدعى إنستينكتيف شوتينغ إنترناشونال، لحماية المصالح الشخصية والمنازل، بالإضافة إلى المشاريع الحكومية والمؤسسات. وفي غضون أسبوعين على الإعصار، قفز عدد شركات الأمن الخاصة المسجلة في لويزيانا، من ١٨٥ إلى ٢٣٥، وهي ستستمر في الارتفاع على مر الأسابيع. عمل بعضها، مثل بلاكووتر، بموجب عقد فديرالي. واستأجرت الأخرى النخب الثرية، مثل ف. باتريك كوين الثالث، الذي جلب أمناً خاصاً لحراسة عقاراته التي تبلغ قيمتها ثلاثة مليارات دولار، وفنادقه الفخمة التي كان يتم النظر في إعطائها عقداً فديرالياً مربحاً ليقيم فيها عمال وكالة إدارة الطوارئ الفديرالية[(١)].

وأبرز حادث يُحتمل أنه مميت، تورّط فيه مسلحون مستأجرون، هو مخاطر قيام قوات خاصة بأعمال الشرطة في الشوارع الأميركية. وقال حارس أمني خاص إنه، في ليلته الثانية في نيو أورلينز حيث تعاقد مع أحد أرباب العمل الأثرياء، كان مسافراً مع فريق أمني مدجج بالسلاح في طريقه لنقل أحد شركاء رب عمله ومواكبته عبر المدينة التي تعم فيها الفوضى. وقال الحارس الأمني إن موكبهم تعرّض للنار «من رجال عصابات سود» عند ممر فوقي على مقربة من حي ناينث وارد الفقير. واستذكر أنه «عند ذاك كنت أتحادث هاتفياً مع شريكي في العمل. ألقيت الهاتف ورددت على النار بالمثل». وقال الحارس إنه ورجاله كانوا مسلحين بـ إي آر ١٥ وغلوك، وإنهم فتحوا سدّاً من نيران الرصاص في الاتجاه العام لمطلقي النار المزعومين عند الممر الفوقي. «وكل ما سمعته، بعد

(١) مقابلات، أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥.

ذاك، هو الأنين والصراخ، وتوقف إطلاق النار. هذا ما حصل. وهذا ما يمكنني قوله».

ثم قال «ظهر الجيش، صارخاً في وجوهنا، وفي ظنّه أننا العدو. شرحنا لهم أننا شركات أمن. قلت لهم ما حصل ولم يبالوا حتى. غادروا وحسب». وقال الحارس إن خيّالة ولاية لويزيانا وصلوا إلى الساحة بعد خمس دقائق، وسألوا عن الحادث، ثم طلبوا منه أن يدلّهم «على طريق خروجهم من المدينة». وقال الحارس إنه ما من أحد سأل قط عن أي تفاصيل عن الحادث، ولم يتم وضع أي تقرير. «هناك أمر واحد في شأن الأمن»، قال، «وهو أننا ننسق جميعنا مع بعضنا البعض: عائلة واحدة». ويبدو أن هذا التنسيق لم يتضمن مكتبي وزارة الخارجية في لويزيانا وألاباما، اللذين قالا إنهما لا يملكان أي سجلات عن شركته.

وعلى بعد بضعة أميال من الحي الفرنسي، فإن رجل أعمال ثرياً آخر من نيو أرولينز، يُدعى جيمس ريس، الذي عمل رئيساً لسلطة الترانزيت الإقليمي في المدينة في ظل إدارة رئيس البلدية راي ناغين، جاء ببعض المدججين بالسلاح لحماية المجموعة النخبوية لأودوبون بالاس، التي تعيش وراء الأسوار: وهم عبارة عن مرتزقة إسرائيليين يرتدون البزات السوداء ومسلحين ببنادق أم ١٦. وقال ريس، الذي طار بالرجال بالهيليكوبتر، لـ «وول ستريت جورنال»، «أولئك الذين يريدون مشاهدة المدينة وقد أعيد بناؤها، يريدون أن يروا ذلك يتم بطريقة مختلفة كلياً: ديموغرافياً، وجغرافياً، وسياسياً. فلن يتكرر أسلوب عيشنا السابق، وإلا فإننا راحلون». وقال إسرائيليان يقومان بالدورية خارج بوابات أودوبون، إنهما خدما كجنديين محترفين في الجيش الإسرائيلي، وتباهى أحدهما بأنه شارك في غزو لبنان. وأعلن واحد منهما «طوال حياتنا ونحن نقاتل الفلسطينيين طول اليوم، في كل يوم. ونحن هنا في نيو أورلينز لا نحرس ضد الإرهابيين»[١]. ثم ربّت على رشاشه، وقال «عندما يرى معظم الأميركيين هذه الأشياء، فإن ذلك يكفي لإفزاعهم».

---

(١) مقابلة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦.

قال الرجلان إنهما يعملان لإنستيكتيف شوتينغ إنترناشونال التي تصف موظفيها بأنهم «قدامى قوات المهمات الخاصة الإسرائيلية من الأجهزة الحكومية الإسرائيلية التالية: «جيش الدفاع» الإسرائيلي، وحدات مكافحة الإرهاب في الشرطة الوطنية الإسرائيلية، مدربون من وحدات مكافحة الإرهاب في الشرطة الوطنية الإسرائيلية، جهاز الأمن العام (أو الشين بت)، وغيرها من وكالات الاستخبارات السرية». وقد أنشئت الشركة في **١٩٩٣**. ويقول موجز عن الشركة في صفحتها على الإنترنت: «إن خدماتنا المتطورة هي على مستوى تحدي الحاجة إلى الجهوزية بالنسبة إلى أمن أراضي الوطن وإجراءات المعارك والاستعداد في ما وراء البحار. وإنستينكتيف شوتينغ إنترناشونال هي الآن بائع يحظى بموافقة الحكومة الأميركية لتزويد أمن أرض الوطن بالخدمات».

وبينما تدفقت أسلحة لا تحصى على نيو أورلينز، كان هناك غياب ملحوظ لعمليات الإغاثة، وتوزيع الطعام والماء. وأثار وجود المرتزقة سؤالاً آخر مهماً: فمع الحضور الهائل في نيو أورلينز للحرس الوطني، والجيش الأميركي، وشرطة الحدود الأميركية، والشرطة المحلية من كافة أنحاء البلاد، وعملياً من كل وكالة حكومية تحمل بطاقات تعريف، فما الحاجة إذاً، إلى شركات أمنية خاصة، وخصوصاً في حماية مشاريع فديرالية؟ «ليس هناك، على حد علمي، أي عمليات إرهابية يتم التخطيط لها ضد مكاتب وكالة إدارة الطوارئ الفديرالية عند شاطئ الخليج»، قال السيناتور عن إيلينويز باراك أوباما. «يحزّ في نفسي، مع كل رجال الحرس الوطني الموجودين هناك، مع مجموعة من حافظي القانون المحليين الذين عادوا إلى العمل ويحاولون استجماع حياتهم، أنه ليست هذه أفضل طريقة لاستخدام المال». وبعد وقت قليل على قيام «ذي نايشن» بفضح عمليات بلاكووتر في نيو أورلينز، أثار النائب شاكوفسكي وحفنة من أعضاء الكونغرس الآخرين، أسئلة حول الفضيحة. أدخلوا التقرير الصحافي في سجلات الكونغرس في خلال جلسات استماع حول كاترينا في أواخر أيلول/ سبتمر ٢٠٠٥، واستشهدوا بها في رسائل إلى المفتش العالم لوزارة أمن أرض الوطن، ريتشارد سكينر، الذي شرع عندها في التحقيق[1]. وفي رسائل إلى

(١) نسخة المؤلف عن الرسالة.

مكاتب الكونغرس في شباط/فبراير ٢٠٠٦، دافع سكينر عن صفقة بلاكووتر، مؤكداً أنه من «المناسب» للحكومة التعاقد مع الشركة. واعترف سكينر بأن «الكلفة التي صُرفت على العقد... من الواضح أنها مرتفعة جداً». ثم قام، بهدوء، بإطلاق مفاجأة مذهلة: «يتوقع أن تطلب وكالة إدارة الطوارئ الفديرالية خدمات حراسة على أساس مدى طويل نسبياً (من سنتين إلى خمس سنين)»[(١)].

أذنت تبعات الإعصار في وصول «الحرب على الإرهاب» إلى الوطن، وبمنجم من العقود ستحصد الشركات بموجبه أرباحاً كبرى على غرار العراق من دون مغادرة البلاد، وبالحد الأدنى من المخاطر. كانت الرسالة واضحة بالنسبة إلى منتقدي تعاطي الحكومة مع الإعصار. وقال كريس كروم، المدير التنفيذي للدراسات الجنوبية ورئيس تحرير «غالف كوست ريكانستراكشون ووتش»، «هذا ما يحصل عندما يكون الضحايا من الأناس السود الذين تم التشنيع بهم قبل الإعصار وبعده، فبدلاً من مساعدتهم تم احتواؤهم»[(٢)]. وزعم كروم أنه بينما بدا أن كميات لا تحصى من الأموال وُزّعت على مقاولين طغت عليهم الفضائح، فإن مشاريع حيوية في نيو أورلينز حصلت، في الفترة نفسها «على لاشيء، أو على القليل من المال»، بما في ذلك خلق فرص عمل، وإعادة بناء المدارس والمستشفيات، والمساكن ذات الأسعار المقبولة، وترميم المستنقعات. وحتى في هذا الإطار، واصلت وزارة أمن أرض الوطن الدفاع عن عقد بلاكووتر. وفي مذكرة في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٦، إلى وكالة إدارة الطوارئ الفديرالية، كتب مات جاداكي، المفتش العام لوزارة أمن أرض الوطن المختص باستئناف الحياة بعد إعصار شاطئ الخليج، أن جهاز الحماية الفديرالي يعتبر بلاكووتر «الفائدة الأفضل للحكومة»[(٣)].

وبعد شهر على ضربة إعصار كاترينا، كان حرّاس بلاكووتر يقومون أيضاً

---

(١) نسخة المؤلف عن الرسالة.

(٢) مقابلة، ٢٠٠٦.

(٣) نسخة المؤلف عن المذكرة.

بعمل يكسبون منه مالاً حراماً من جراء الإعصار ريتا. وكان للشركة، في مداها الأقصى، نحو ستمئة مقاول منتشرين من تكساس إلى الميسيسيبي. وبحلول صيف ٢٠٠٦، أصبح موظفو عمليات بلاكووتر في نيو أورلينز من نوعية رجال الشرطة، أكثر منهم كوماندوس الانتشار الأول. وتم استبدال العتاد شبه العسكري بقمصان بولو سوداء تحمل شعار المؤسسة، وسراويل كاكية، ومسدسات، بينما يقوم رجال بلاكووتر بالدورية في مرأب وول مارت الذي تم تحويله إلى مخفر أمامي لوكالة إدارة الطوارئ الفديرالية. وفي أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٦، كانت بلاكووتر لا تزال تحرس مكتبة المدينة ـ التي تستخدمها وكالة إدارة الطوارئ الفديرالية ـ عندما قال أحد الزبائن، بعدما زعم أن أحد حراس بلاكووتر لم يسمح له بالدخول، وبعدما لم يمكنه الحصول على تفسير، إن «الممثل الشديد الوقاحة رفض إعطاء اسمه، ونادى على مسؤول رفض إعطاء اسمه أو اسم المسؤول عن عدم السماح [للرجل] بدخول المكتبة». وأقامت بلاكووتر مقراً لمنطقة كاترينا في باتون روج، مستأجرة فسحة في معهد الكتاب المقدس وإكليريكية التبشير العالمي بالإنجيل، الذي يديره المبشر التلفزيوني المسيحي المخزي جيمي سواغرت (الذي تطايرت حياته المهنية العامة في ١٩٨٨ بعدما أُمسك به مع إحدى العاهرات في أحد الفنادق).

كان كاترينا، مناسبة بالغة الأهمية لبلاكووتر: انتشارها الرسمي الأول على الأرض الأميركية. وبينما جمعت الشركة كمية كبيرة من المال في عملياتها الداخلية، فإن المكسب الأكبر لها كان دخولها السوق الجديدة والمربحة لخدمات المرتزقة، بعيداً من سفك الدم في العراق. وبحسب ما لاحظته «الفرجينيان بايلوت»، الواقعة في الفناء الخلفي لبلاككوتر، فإن أعاصير ٢٠٠٥ شكّلت «دسّامة ثقب في نموذج أعمال بلاكووتر. فالشركات العسكرية الخاصة تزدهر من الحرب ـ وهو واقع قاس قد يقوّض الصناعة المزدهرة الآن إذا ما استقرّ العراق. ووفر إعصار كاترينا لبلاكووتر فرصة للتنويع في مجال الكوارث الطبيعية». وقال إريك برانس إنه، قبل كاترينا، «لم نملك قط خططاً للدخول في مجال الأمن المحلي». لكن بلاكووتر، في تبعات الإعصار، أطلقت قسماً

جديداً للعمليات المحلية. «انظر، ما من أحد بيننا يهوى فكرة أن يصبح الخراب فرصة للأعمال»، قال نائب القسم الجديد، سيموس فلاتلي، وهو طيار مقاتل سابق في البحرية. «إنه واقع كريه، لكنه ما هو عليه. فالأطباء، والمحامون، ومدراء الجنازات، وحتى الصحف، كلهم يرتزقون من الأمور السيئة التي تحصل. ونحن أيضاً، لأنه على أحد ما أن يتعاطى مع الأمر».

لكن النقاد رأوا في نشر قوات بلاكووتر في الداخل سابقة خطرة قد تنسف الديموقراطية الأميركية. وقال راتنر، من مركز الحقوق الدستورية، «قد لا تخضع أفعالهم للتحديدات الدستورية التي تنطبق على المسؤولين والموظفين الفديراليين، وفي الولايات معاً، بما في ذلك الحقوق المنصوص عنها في التعديلين الأول والرابع، والقاضيين بعدم التعرض للتفتيش والضبط غير القانونيين. وهم، بعكس عناصر الشرطة، غير مدربين على حماية الحقوق الدستورية». «هذا النوع من المجموعات شبه العسكرية، يعيد إلى الأذهان ذوي القمصان البنية في الحزب النازي، الذين تصرّفوا كآلية فرض من خارج القضاء، يمكنها أن تعمل، وعملت، من خارج القانون. إن استخدام هذه المجموعات شبه العسكرية خطر للغاية على حقوقنا».

بلاكووتر والحدود

إحدى المزايا التي أبرزتها بلاكووتر على الدوام، هي قدرتها الغريبة على التواجد في المكان المناسب، في الوقت المناسب، خصوصاً عندما يتعلّق الأمر بالغَرْف من عقود الحكومة المربحة. وبسبب أن الأمر أبعد من أن يكون مجرّد حظ، فقد خصصت الشركة موارد كبرى لمتابعة الاتجاهات في عالم فرض القانون والتحركات العسكرية، ووظفت محظيين سابقين ذوي ارتباطات جيدة، ومسؤولين فديراليين سابقين، وضباطاً كباراً في الجيش. وعلى غرار أفضل المتعهدين، فإن بلاكووتر تبحث دوماً عن توفير ما تشير إليه على أنه حلول «جاهزة متممة» لمشاكل تصيب البيروقراطية الحكومية، أو لتعبئة فراغات «الأمن القومي» التي يبدو أنها لا تنتهي، والتي تظهر في أعقاب «الحرب على

الإرهاب». وأثبتت بلاكووتر، في الأعوام التي أعقبت ٩/١١، وفي شكل لافت، أنها بارعة في وضع نفسها وسط الكثير من المعارك المحبّبة التي تشنها الحكومة (واليمين في شكل عام): التخصيص السريع للحكومة، واحتلالي العراق وأفغانستان، ومساندة الأعمال «الصديقة» للمسيحيين ـ الجمهوريين.

وبالرغم من أن الأعاصير عجّلت في برنامج بلاكووتر المحلي، فإنها لم تكن المرّة الأولى التي فكّرت فيها الشركة ملياً في الأرباح الكبرى التي يمكن أن تحققها على الجبهة الداخلية. ففي الواقع، وفي أواسط ٢٠٠٥، قبل ضربة إعصار كاترينا ـ ومع قواتها متحصّنة بقوة في العراق وآليات معترضة، من أموال دافعي الضرائب، تنقل مباشرة من واشنطن العاصمة إلى مويوك ـ تبارت بلاكووتر بهدوء على جبهة رئيسية أخرى: الهجرة، و«أمن الحدود». فإثر شن «الحرب على الإرهاب»، استخدم معارضو الهجرة الخوف من مزيد من الهجمات ليدفعوا قدماً في اتجاه عسكرة أكبر للحدود الأميركية ـ وطالب بعضهم بجدار ضخم يمتد مئات الأميال على طول الحدود الأميركية ـ المكسيكية ـ و«لقمع» الأناس الذين وصفوهم «بالأجانب غير الشرعيين».

في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حصل مناهضو المهاجرين، المؤيدون للحدود المعسكرة، على دفعة هائلة من الدعم، عندما شهدت الساحة دخولاً قوياً لمشروع الجندي الهواري في سلاح الدفاع المدني Minuteman Project Civil Defense Corps. فالحركة التي يطغى عليها البيض، نظمت ميليشيا مناهضة للمهاجرين لتقوم بالدورية على حدود الولايات المتحدة مع المكسيك. والجنود الهوّاريون (مينوتمان) المستعدون لخوض الحرب بإنذار مدته دقيقة، والذين سموا كذلك تيمناً بالميليشيات التي قاتلت إبان الثورة الأميركية، أعلنوا عن أنفسهم على أنهم «أميركيون يقومون بالعمل الذي لن تقوم به حكومتنا». وادعوا أن لديهم المئات من المتطوعين من ٣٧ ولاية، من بينهم الكثيرون من ضباط الجيش ومن ضباط حفظ القانون السابقين، بالإضافة إلى طيارين سيقومون باستطلاعات جوّية.

وشرع النائب دنكن هانتر، وهو واحد من حلفاء بلاكووتر الرئيسيين في

الكونغرس، في تصعيد حملته من أجل «جدار حدودي» ضخم، بينما أيد رئيس إريك برانس القديم، النائب دانا روهراباشر، المينوتمان، قائلاً إن الميليشيات «تشكل برهاناً على التأثيرات الإيجابية لحضور متزايد عند الحدود الجنوبية الغربية. لا يمكن إنكار أن المزيد من عناصر دوريات الحدود سيساعد على خلق حدود أقوى ويخفض من العبور غير الشرعي الذي قد يشمل إرهابيين دوليين». وأرجع ت. ج. بونر، رئيس مجلس الدوريات الحدودية الوطني ـ وهو منظمة لوبي ـ صدى هذه المشاعر، مستحضراً هجمات ٩/١١. وقال، «حتى ولو إن الإرهابي هو حالة تحصل من بين مليون، فإنه مع الملايين العدة من الناس الذين يأتون إلى البلاد في كل سنة، فإننا سنصل قريباً جداً إلى الكتلة الخطرة الضرورية للقيام بهجوم آخر بحجم ١١ أيلول/سبتمبر». و«هذا غير مقبول كلياً من موقع أمن أرض الوطن والأمن القومي. علينا أن نسيطر على حدودنا».

استغل العاملون الجمهوريون، في تلة الكابيتول، المناسبة لتصعيد حملتهم المناهضة للمهاجرين، والمؤيدة للتخصيص وللعسكرة، ومضوا قدماً في سياسة كان يصعب أن تنال شعبية قبل ٩/١١. وها إن الهستيريا الوطنية الجديدة توفّر الأرضية المثالية لشن المعركة. وفي خضم هذا، مرر مجلس النواب في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، أول مشروع قانون لوزارة أمن أرض الوطن يوافق على استخدام نحو ألفي عنصر جديد من عناصر الدوريات الحدودية. وفي ٢٤ أيار/مايو، أجرت اللجنة الفرعية لإدارة الاندماج في وزارة أمن أرض الوطن، جلسة استماع، بدا أنها لتسويق تلزيم برنامج التدريب الحدودي للقطاع الخاص.

تشكَّلَ أول فريق من جلسات الاستماع من مسؤولَيْن حكوميين أميركيين في شؤون الهجرة. ومثل الفريق الثاني الصناعة الخاصة. وكان هناك متحدثان فقط لهذا الفريق: ت. ج. بونر وغاري جاكسون. وأبلغ بونر جلسة الاستماع «نريد تعزيزات يائسين، ونريدها بالأمس». «هناك، بوضوح، حاجة ماسة إلى عناصر، وهو ما أثبتت صحّته الدعوات إلى إنشاء مجموعات دورية من المواطنين، وإلى نشر الجيش على الحدود. واضح أننا لا نقوم بعملنا. لكن السبب في حاجتنا إلى مزيد من عناصر دوريات الحدود، هو السيطرة على حدودنا. علينا أن ننفق

ما يلزم، وليس محاولة القيام بذلك بالاسترخاص، وليس محاولة تصوّر كيفية تدوير الزوايا لاستخدام أكبر عدد ممكن من عناصر دوريات الحدود، بل بإنفاق ما يلزم لدعم هؤلاء الرجال والنساء ليتمكنوا من المضي إلى هناك». وشرع جاكسون في الإدلاء بشهادته من خلال استعراض مختصر ومختار لتاريخ بلاكووتر. وقال إن الشركة أنشئت «من رؤية واضحة إلى الحاجة إلى تدريب متجدد ومرن وحلول أمنية دعماً للتحديات الأمنية القومية والعالمية. فقد احتاج الجيش ووكالات حفظ القانون معاً إلى قدرات إضافية لتدريب عناصرها تدريباً كاملاً بالمعايير المطلوبة لإبقاء بلدنا آمناً. ولأن هذه القيود على أمكنة التدريب تستمر في التزايد، فإن بلاكووتر اعتقدت أن الحكومة الأميركية ستحتضن عملية تلزيم التدريب العالي المستوى. ولم تصبح بلاكووتر، على مر السنين، زعيمة الصناعة في التدريب وحسب، بل أصبحت أيضاً الحد الفاصل». وقال جاكسون إنه، بينما كانت الشركة تنمو، «أدركنا سريعاً قيمة المركز الواحد الذي يحتوي على كل شيء بالنسبة إلى الحكومة. وبينما هناك شركات أخرى تعرض خدمة أو خدمتي تدريب مميّز، لم تعرض أي منها كل الخدمات التي توفّر، قطعاً، ليس في موقع واحد». وقال جاكسون إنه «لا يمكن المغالاة» في أهمية هذا. فالقدرة على إجراء التدريب في موقع مركزي، هي الطريقة الأقل كلفة والأكثر فاعلية لضمان أن عناصر حفظ النظام الفديراليين الجدد يتلقون تدريباً على المستوى الذي تتطلبه اليوم التحديات الأمنية القومية، وعلى مستوى أرض الوطن».

ندد مايك روجرز، الجمهوري من ألاباما، الذي ترأس جلسات الاستماع في الكونغرس، بكلفة برامج الحكومة لتدريب عناصر الحدود، قائلاً «سيكلف تدريب ضابط دورية حدودي في برنامج مدته عشرة أشهر، أكثر مما تكلف أربع سنين للحصول على إجازة من جامعة هارفرد». وسأل روجرز: إذا أعطيت بلاكووتر ١٠٠ ألف دولار لكل عنصر، فهل يعتقد جاكسون أن الشركة «ستوفّر تدريباً أفضل أو مساوياً للذي يتلقونه» من برنامج التدريب التابع للحكومة الفديرالية؟ وردّ جاكسون «يمكنني أن أؤكد ذلك». وقال للمشرعين إنه في إمكان

بلاكووتر تدريب جميع عناصر حرس الحدود الألفين في سنة واحدة. «البلاكووتر شراكة خاصة ـ عامة مماثلة ناجحة مع وزارة الخارجية، لتجنيد، وتدريب، ونشر، وإدارة اختصاصيين في الأمن الدبلوماسي في العراق والمناطق المعنية الأخرى». وقال جاكسون «إن ضمان حدودنا سيستمر يشكل تحدياً لأمتنا. الحاجة الملحة واضحة. ويبرهن التاريخ تكراراً أن التجديد والفعالية هما ما يغيّر الميزان الاستراتيجي، وبلاكووتر توفّر الأمرين معاً في دعم تدريب عناصر دوريات الحدود الجدد. فكما أن القطاع الخاص رد بنقل البريد والطرود حول العالم بطريقة أكثر فاعلية، هكذا يمكن بلاكووتر أن ترد على حاجات التدريب البارزة والضرورية».

بعد ذلك ببضعة أيام، حملت نشرة «تكتيكال ويكلي» التابعة لبلاكووتر العنوان الإخباري الرئيسي التالي «أحد المشرعين يقول إنه على دوريات الحدود أن تفكر في تلزيم تدريباتها». وأفاد التقرير، المنقول عن «فديرال تايمز»، أن «[عضو الكونغرس] روجرز قال إنه ربما على الحكومة أن تتوجه إلى «بلاكووتر يو.أس.أيه.» أو غيرها من المتعاقدين إذا كان في وسعهم القيام بالعمل بكلفة أرخص. إننا مؤتمَنون على واجب إلزامي تجاه دافعي الضرائب للنظر في خيارات أخرى، قال روجرز. ومن عدم المسؤولية المضي قدماً في ذلك في غياب التوثيق الداعم».

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أقامت بلاكووتر والصليب الأحمر الأميركي حفلة مشتركة لجمع التبرعات «لإغاثة منطقة الخليج»، جمعت، رمزياً، مختلف عقود بلاكووتر الفديرالية في دائرة كاملة. كان المتحدث الرئيسي، الذي تم الترحيب به بهتافات الاستحسان وقوفاً، زبون بلاكووتر «الثمين» السابق، ل. بول بريمر، الذي تم للتو نشر كتابه عن العراق. زعمت بلاكووتر أنها جمعت ١٣٨ ألف دولار في تلك الليلة، أي أقل بنحو ١٠٠ ألف دولار مما قُدّر أن الشركة حصّلته في يوم واحد من مكسبها العظيم في عقد كاترينا. وقال غاري جاكسون «حققت هذه الليلة نجاحاً لأن المسألة تتعلق بأميركيين يساعدون أميركيين»، مردداً ما أصبح معزوفة بلاكووتر الجديدة «إن خبرة موظفينا الرائعين،

وعلاقتنا الخاصة بالسفير بريمر والصليب الأحمر، هما اللتان مكّنتا هذه المناسبة من النجاح». وذكّر ذلك بصناعة التبغ الهاتفة بمساهمتها الضئيلة في حملات وقف التدخين، وهي في الوقت نفسه تسوّق للسجائر في شكل عدواني وبموارد أكبر من ذلك بأضعاف كبيرة. فبلاكووتر كسبت، في الواقع، من الإعصار أكثر مما ربح ضحايا نيو أورلينز من خدمات بلاكووتر.

استخدم الرئيس بوش كارثة كاترينا لمحاولة إبطال قانون «المتطوعين الأمنيين» Posse Comitatus حظر استخدام الجنود الأميركيين في عمليات حفظ النظام الداخلية. وشرعت بلاكووتر وغيرها من مؤسسات الأمن في الضغط لإحلال القوى شبه العسكرية على الأرض الأميركية، جالبة الحرب إلى الديار، لكن بطريقة أكثر إنذاراً بالشر. «إنه منحى»، قال أحد مرتزقة بلاكووتر في نيو أورلينز. «سترون المزيد من الأشخاص مثلنا في هذه المواقف». فها إن بلاكووتر دعمت وضعها، ليس فقط بوصفها من أكبر المستفيدين من «الحرب على الإرهاب» بل أيضاً كلاعب أساسي في الميادين الرئيسية لسياسة المحافظين الجدد. واستغل غاري جاكسون مناسبة مرور سنة على كاترينا لعرض خدمات بلاكووتر. وكتب «استجبنا عندما دعت وزارة أمن أرض الوطن بطلب عاجل وملحّ إلى حل أمني جاهز ومتمم لمختلف المقتنيات الفديرالية». «إن لمؤسستنا غلوبال رسبونس إنتربرايز مدى وصول عالمي، ويمكنها أن تحدث فارقاً إيجابياً في حياة أولئك المبتلين بالكوارث الطبيعية أو الحوادث الإرهابية».

بعد وقت قليل على بدء تدفق أرباح بلاكووتر من كاترينا، بعث إريك برانس بمذكرة على ورقة تحمل شعار برانس غروب «إلى جميع مسؤولي «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، وموظفيها، ومقاوليها المستقلين». وموضوعها: «ولاء «بلاكووتر يو.أس.أيه.» للأمن القومي، ومقاييس القيادة». وطلبت من عمال بلاكووتر تأدية قَسَم الولاء نفسه للدستور الذي يؤديه «زبائن بلاكووتر المتعاطون بشؤون الأمن» من أجل «دعم دستور الولايات المتحدة والدفاع عنه ضد كل الأعداء، الخارجيين والداخليين... وليكن الله في العون».

انهيار كي ستريت

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وبينما استمرت بلاكووتر في التمتع بـ «نعمة» إعصار كاترينا غير المحتسبة، فإن مؤسسة اللوبي القوية الخاصة بها، تهاوت تحت نيران فضيحة لوبي جاك أبراموف. كان أبراموف عضواً في الفريق الانتقالي للرئيس بوش في ٢٠٠١، وهو قائم جمهوري قوي بأعمال اللوبي، وشريك مقرّب من معظم اللاعبين السياسيين الأقوياء في الولايات المتحدة. وبعد أشهر من الكشف المتواصل لنشاطاته المُروّجة لنفوذه، انتهى الأمر بأبراموف بالإقرار بالذنب في خمس تهم جرمية، في واحدة من أكبر فضائح الفساد في تاريخ واشنطن الحديث. وشكّلت أميركان سيكيوريتي غروب واحدة من عدة شركات أصيبت من جراء قضية أبراموف. فمؤسسة اللوبي الجمهورية ذات الارتباطات الجيدة، التي أسسها ويديرها موظفون كبار سابقون لدى زعيم الأغلبية السابق في مجلس النواب توم ديلي، كانت متورطة أيضاً في عدة فضائح أخرى هزّت واشنطن في ذلك الوقت. وبينما كان أبراموف يسقط، كافح القائمون بأعمال اللوبي في أميريكان سيكيوريتي غروب، للنأي بأنفسهم عن السفينة الغارقة.

كان ليصعب، قبل ذلك ببضعة أشهر، التنبؤ بسقوط أميزيكان سيكيوريتي غروب. فقد تمتعت الشركة سنة ٢٠٠٥ بأعمال مزدهرة، ووضعتها «ناشيونال جورنال» في مصاف شركات اللوبي الـ ٢٥ الأولى، وقد أخذت مداخليها في الازدياد في شكل ثابت: ارتفعت ٣٤ في المئة في سنة واحدة لتصل إلى ثمانية ملايين دولار، في ما وصفته «الواشنطن بوست» بـ «اللائحة الأولى لنحو ٨٠ شركة ومنظمة». فبالإضافة إلى الشركات القوية مثل فارما، وإنرون، وتايم وورنر، ومايكروسوفت، وإلي ليللي، أعدّت أميريكان سيكيوريتي غروب من بين زبائنها الدائمين عدة مصالح إنجيلية مسيحية ومنظمات، من بينها عمليات إعلامية يمينية مثل سالم كوميونيكيشن، وناشيونال ريليجيوز برودكاسترز، وغريس نيوز[١].

---

(١) سجلات اللوبي الحكومية.

وكانت أميريكان سيكيوريتي غروب أيضاً بمثابة الشخص الذي يُلقى عليه عبء العمل في الحصول على عقود عسكرية مربحة لبعض زبائنها. وكانت أميريكان سيكيوريتي غروب ساعة سقوطها، عند الحد الفاصل لواحدة من أسرع الصناعات نمواً في العالم العسكري: الأمن الخاص. ويعود الفضل في جزء كبير من ذلك إلى العلاقة الطويلة الأمد بين الشريك في أميريكان سيكيوريتي غروب، بول بهرندز، ومالك بلاكووتر إريك برانس.

وبالرغم من أن بهرندز يقوم بأعمال اللوبي لبرانس وبلاكووتر منذ أن بدأت نشاطات الشركة تقريباً، فإن المساعدة الرئيسية التي وفّرها بهرندز جاءت في التبعات المباشرة لكمين الفلوجة في ٢٠٠٤. فعندما شرعت بلاكووتر وغيرها من المؤسسات الأمنية الخاصة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، في الضغط من أجل إعادة صوغ صورتها كمرتزقة تحت لواء اتحاد عمليات السلام الدولية، نقابة المرتزقة، فإنها وظّفت بهرندز وأميريكان سيكيوريتي غروب لمساعدتها على القيام بذلك. وكان من بين الذين سجّلتهم أميريكان سيكيوريتي غروب للقيام بأعمال اللوبي لاتحاد عمليات السلام الدولية عدة موظفين سابقين لدى ديلي، بمن فيهم إد باكهام، وكارل غالنت الرئيس السابق لأرمباك التابعة لديلي، وطوني رودي المستشار القانوني السابق لديلي، والذي أقر بالذنب في آذار/مارس ٢٠٠٦ بالتآمر لإفساد مسؤولين رسميين والاحتيال على الزبائن[١]. والمثير للاهتمام أن رودي عمل أيضاً إلى جانب بهرندز في أوائل التسعينيات في مكتب دانا روهراباشر، وهو الوقت نفسه الذي زعم إريك برانس أنه عمل فيه هناك كمحلل لشؤون الدفاع[٢]. وبحسب مكتب روهراباشر، فإن برانس كان في الواقع متمرناً غير مدفوع الأجر. وبقي روهراباشر مدافعاً شديداً عن جاك أبراموف، وقد التقاه للمرة الأولى عندما كان أبراموف زعيماً طالبياً جمهورياً، وكان روهراباشر مساعداً للرئيس ريغان. وعندما صدر الحكم على أبراموف في ٢٠٠٦، كان روهراباشر هو العضو الفعلي الوحيد في الكونغرس الذي كتب إلى

(١) سجلات اللوبي الحكومية.

(٢) سيرة حياة إريك برانس من برانس مانيفاكتورينغ.

القاضي طالباً الحلم. وكتب روهراباشر «كان جاك، في معظم الوقت الذي عرفته فيه، وطنياً لا يحابي نفسه. وكان اعتباره الأول والأخير هو حماية أميركا من أعدائها». و«هو لم ينتفع إلا أخيراً من العلاقات التي أقامها في مساعيه المثالية».

وتمكن برانس نفسه من الإفلات من التفحّص الدقيق برغم علاقاته برودي وارتباطه بأبراموف. فقد وهبت مؤسسة إدغار وإلسا برانس، وإريك برانس نائب الرئيس فيها ووالدته رئيستها، ما لا يقل عن ١٣٠ ألف دولار لتوارد ترادیشون،[1] المنظمة التي تصف نفسها بأنها «ائتلاف وطني من اليهود والمسيحيين المنقطعين إلى محاربة المؤسسات العلمانية التي تروّج للتعصب المعادي للدين، وتؤذي العائلات، وتهدد مستقبل أميركا». وعمل أبراموف، حتى سنة ٢٠٠٠، رئيساً للمنظمة التي يديرها صديقه القديم الحاخام دانيال لابين، وبقي في مجلسها حتى ٢٠٠٤. طفت توارد ترادیشون إلى السطح في اتفاق الالتماس الدفاعي لأبراموف بوصفها «كياناً لا يتوخى الربح»، قام من خلاله «أبراموف بتوفير أشياء قيمة... بِنِيّة التأثير... في أعمال رسمية»[2]. وكان زبونا أبراموف، إي لوتري، وهي شركة للعب الميسر على الإنترنت، و«ذي ماغازين بابليشرز أوف أميركا»، قد وهب كل منهما ٢٥ ألف دولار لتوارد ترادیشون. وتم بعد ذلك دفع الخمسين ألفاً إلى زوجة طوني رودي، ليزا، في دفعات من خمسة آلاف دولار لقاء خدمات استشارية. وكان رودي، في ذلك الوقت، نائب رئيس موظفي ديلي، ويساعد إي لوتري على محاربة مشروع قانون يمنع المقامرة عبر الإنترنت، ويساعد «ماغازين بابليشرز أوف أميركا» على محاربة زيادة في أسعار البريد.

وبالرغم من فضيحة أميريكان سيكيوريتي غروب أوائل ٢٠٠٦، أبلغ رئيس اتحاد عمليات السلام الدولية، دوغ بروكس، صحيفة «رول كول» أن الشراكة

---

(١) نسخة المؤلف عن سجلات مؤسسة إدغار وإلسا برانس.
(٢) اتفاق الاعتراف بالذنب مع جاك أبراموف، ٣ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦.

مع بهرندز ستستمر، قائلاً إن الاتحاد وجده «مساعداً في ما خص ما كنا نعمل عليه». وبينما تهافت القائمون بأعمال اللوبي لأميريكان سيكيوريتي غروب لإقامة محلات جديدة بأسماء مختلفة، وحاول الزبائن النأي بأنفسهم عن الفضيحة، شرع بهرندز في العمل لفرع اللوبي، سي. أند أم. كابيتول لينك، في مؤسسة المحاماة القوية كرويل أند مورينغ، وهي مؤسسة سبق أن عمل معها في ٢٠٠٤ لمصلحة بلاكووتر.

وبرغم ذلك، طرح البعض تساؤلات حول الجدوى من استخدام قائم بأعمال اللوبي مرتبط بديلي. وقال جون ثورن، رئيس سي. أند أم. كابيتول لينك، «قمنا بواجبنا. قمنا، كما يمكنكم أن تخمنوا، بالاجتهاد اللازم». «فسمعة [بهرندز] متينة. وكل من تحدثنا إليه قال إنه بعيد كل البعد عن تلك الأعمال الأخرى». لكن بهرندز لم يتخل كلياً عن أعمال المرتزقة عموماً، ولا عن مصلحة بلاكووتر بالتحديد. فالرابط بين القائم بأعمال اللوبي ذي النفوذ، وبين إريك برانس، كان أقوى من ألا يتمكن من تخطي مجرد فضيحة سياسية. ثم إن هناك مشاريع رئيسية تلوح في الأفق.

وسرعان ما ستبدأ الشركة في توسيع مداها العالمي وشهيتها للعقود الدولية، طارحة قواتها كجنود حفظ سلام محتملين في أماكن مثل دارفور: منطقة أزمة موجودة في السودان، موطئ القدم السابق لكوفر بلاك. فقد أصبحت بلاكووتر، بعد ثماني سنين على بدئها الهادئ، لاعباً أساسياً في ثورة المحافظين الجدد، وستعمل بحماسة دور لاعب المزمار السحري في إعادة دمغ حركة المرتزقة الجدد.



الفصل التاسع عشر

«فرسان الطاولة المستديرة»

في الوقت الذي استقال فيه وزير الدفاع دونالد رامسفلد في أواخر ٢٠٠٦، كان، كما أعلن الرئيس بوش، قد أشرف بالفعل على «التحوّل الأكثر شمولاً لوضعية القوة الأميركية الشاملة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية». ومع حلول اليوم الأخير لرامسفلد في منصبه، بلغت نسبة الجنود الأميركيين في الخدمة الفعلية إلى المقاولين الخاصين المنتشرين في العراق، تقريباً بنسبة واحد إلى واحد، وهو إحصاء لا سابقة له في العمليات الحربية المعاصرة. واعتبر نائب الرئيس ديك تشني، رامسفلد بأنه «أروع وزير دفاع حصلت عليه هذه الأمة». ويمكن فهم أن تصدر هذه الإشادة عن تشيني. فخطة التخصيص العسكرية الدراماتيكية التي تم إطلاقها خلال ولاية تشيني كوزير للدفاع، إبان حرب الخليج في ١٩٩١، قد نمت، في ظل رامسفلد، بما يفوق أكثر توقعاته جنوناً، وغيّرت إلى الأبد الطريقة التي تشن بها الولايات المتحدة حروبها. بيد أنه، بالرغم من المستوى غير المسبوق لتدخل القطاع الخاص في ساحة المعركة، قلما تم نشر الجيش الأميركي في شكل أكثر ضموراً، أو واجه أزمنة أكثر خطورة. فاجتلال الإدارة الأميركية للعراق وأفغانستان، أرهق القوات الأميركية إلى درجة أن وزير الخارجية السابق كولن باول أعلن في أواخر ٢٠٠٦ أن «الجيش النظامي على وشك التحطم». وفي خضم مثل هذا التعليق الصادم، من واحد من المسؤولين العسكريين الأكثر تمجيداً في البلاد، أعلن الرئيس بوش عن نيته زيادةَ حجم القوات الأميركية المسلحة «لوضع جيشنا في الموضع الصحيح، بحيث يكون مستعداً للاستمرار في خوض حرب طويلة الأمد». ودعا بوش، في خطابه عن حال الاتحاد في ٢٠٠٧، إلى زيادة ٩٢ ألف جندي في

الخدمة الفعلية في غضون خمس سنين، واقترح سلاحاً احتياطياً مدنياً لدعم القوات الأميركية الرسمية.

وبينما «نزفُ» الجيش الأميركي هو من دون شك نتيجة لسياسات الإدارة العدائية، ولاحتلالاتها التي لا تتمتع بالشعبية، فإن الزعامة الديموقراطية الجديدة للكونغرس، التي اكتسحت السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بدت أكثر استعداداً لمجاراة توق بوش بعدُ إلى جيش أكبر، بدلاً من مساءلة الشهية التي لا ترتوي للغزو التي جعلت من ذلك ضرورة. ومن بين القوى القليلة التي يمكن أن ترتاح إلى هذا الوضع، تلك الأكثر استفادة من الحرب على الإرهاب: إنها شركات صناعة الحرب. فقلة هم الذين حققوا أرباحاً بهذا الحجم في سنيّ حكم بوش، وقلة هم الذين يتجهون إلى الاستفادة من المسار الأميركي المتوقع للمستقبل أكثر من «بلاكووتر يو.أس.أيه.». وإريك برانس يعرف هذا، وهو عرض في الواقع علاجاً من ابتكار مخيلته، لعدد من الأزمات في الجيش، عبر إنشاء «لواء المقاولين». وشدد برانس، في ما يتعلق بخطة الجيش الرسمي زيادة حجمه بثلاثين ألف جندي، على أنه «في وسعنا القيام بذلك بكلفة أقل». وهذه كلمات رجل قوي بنجاحه، وواثق من مستقبله. إنها كلمات رجل له جيشه الخاص، نادت به «ويكلي ستاندارد» المحافظة الجديدة على أنه «ألف باء التلزيم العسكري».

في الأعوام التي تلت بدء بلاكووتر في ١٩٩٧ كحقل تدريب على إطلاق النار، ومسكن على مقربة من غريت ديسمال سوامب في كارولينا الشمالية، نمت الشركة لتصبح واحداً من أكبر اللاعبين في مجال الجيوش الخاصة على الساحة الدولية. وأصبح لبلاكووتر في ٢٠٠٦ نحو ٢٣٠٠٠ جندي خاص منتشرين في تسعة بلدان حول العالم، وتفاخرت بقاعدة بيانات تضم ٢١ ألف مقاول إضافي، يمكنها استدعاؤهم في حال دعت الضرورة إلى ذلك. ولاحظ أحد أعضاء الكونغرس في ٢٠٠٦، أنه، في ما ما يتعلّق بالقدرة العسكرية، يمكن الشركة، وحدها، إسقاط الكثير من حكومات العالم. وها إن منشأتها في مويوك، ومساحتها سبعة آلاف فدان، أصبحت مركز الجيوش الخاصة الأكثر

تطوراً في العالم، في وقت تمتلك الشركة أكبر مخزون خاص من الأسلحة الثقيلة في العالم. وهي مركز تدريب رئيسي لقوى الأمن الفديرالية والمحلية والقوات العسكرية في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى قوات أجنبية وأفراد، وتبيع منتجاتها الخاصة من أنظمة الاستهداف والآليات المصفحة. ويرحّب المقر الرئيسي المتطور جداً لبلاكووتر، ومساحته ٦٠ ألف قدم مربع، بالزائرين بمقابض أبواب مصنوعة من فوهات أسلحة أوتوماتيكية. وهي تقوم بتطوير مناطيد مراقبة صغيرة، وتملك مطارات خاصة لأسطولها من الطائرات التي تتضمن طائرات هيليكوبتر هجومية.

تبني بلاكووتر منشأتين في كل من إيلينويس («بلاكووتر نورث») وكاليفورنيا («بلاكووتر وست»)، بالإضافة إلى مركز تدريب في الأدغال في الفيليبين في القاعدة البحرية الأميركية السابقة في سيوبيك باي، التي كانت في ما سبق القاعدة العسكرية الأميركية الأكبر في آسيا. وتمسك الشركة بعقود حكومية تساوي مئات الملايين من الدولارات، ومن بينها عقود «سوداء» بعيداً عن المراقبة العامة، وشرعت في تسويق نفسها للشركات بقوة. وهي تتمتع بعلاقات قوية مع الاستخبارات الأميركية وأجهزة الدفاع، وأصبحت لا أقل من حرس امبراطوري للإدارة في الحرب على الإرهاب. وبينما قد يكون وارداً أن الشركة ربما تطلعت في الأساس إلى ترسيخ نفوذها بهدف أن تصبح جناحاً من الجيش ـ كالمارينز أو جيش البر ـ، إلا أنها اليوم، وقد دار رأسها بالنجاح الذي أصابها، لم تعد مقتنعة بالتبعية للولايات المتحدة. فبالرغم من أن بلاكووتر لا تزال تحافظ على تعهدها بالولاء والوطنية، إلا أنها تجهد كي تصبح جيشاً مستقلاً، ينتشر في في مناطق النزاع، كبديل لحلف شمال الأطلسي، أو قوات الأمم المتحدة. لكنه جيش مسؤول حيال مالك بلاكووتر، أكثر منه حيال الدول الاعضاء.

أحلام دارفور

أواخر آذار/مارس، طار كوفر بلاك إلى عمّان، الأردن، حيث مثّل

بلاكووتر في واحدة من أكبر أسواق السلاح في العالم، ضمن مؤتمر قوات العمليات الخاصة (سوفكس) ومعرض السلام الذي تخلله. وشاركت أكثر من ٢٢٠ شركة تتراوح بين صانعي الأسلحة، وتجار السلاح، فالمستشارين العسكريين والمدربين، وكل الأشكال الكاملة للمرتزقة، لتسويق بضائعهم وخدماتهم للحكومات الثرية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والعالم. وتبجّح المنظمون بأن سوفكس هو «المعرض والمؤتمر العالميان الرائدان في مجال عمليات القوات الخاصة، والأمن ومكافحة الإرهاب، والقوى الأمنية، واللذان يخدمان السوق العالمية للدفاع». فسرعان ما أصبح الشرق الأوسط، بعد الحرب الباردة، واحدة من أكثر الأسواق تطلُّباً للتجهيزات العسكرية والخدمات التدريبية. وشكل المؤتمر، الذي يُعقد مرة كل سنتين، فرصة ثمينة للقادة العسكريين والمخططين لاستعراض وشراء آخر البضائع التي سيعرضها مقاولو الحرب وتجار الأسلحة. وحضرت بعثات عسكرية من ٤٢ بلداً، وأكثر من ٧٥ ألف زائر من مختلف أنحاء العالم. وتبجحت المواد التسويقية للمعرض في أنه «في العقد الماضي، برز الشرق الأوسط بوصفه أكبر منطقة مستوردة لتجهيزات الأمن والدفاع العسكري، مشكّلة نحو ٦٠ في المئة من الإنفاق الدفاعي العالمي». وكما لو أن المدير الإداري للمؤتمر، عامر طباع، أراد أن يُضفي لمسة من الشرعية على المسألة، فروّج لواقع أن سوفكس «حائزة تصديق وزارة التجارة الأميركية. . . ويُظهر هذا الثقة العالمية والائتمان اللذين يكنُّهما الكثيرون له».

رعى مؤتر سوفكس واحد من أوثق حلفاء الرئيس بوش العرب، الملك عبد الله، عاهل الأدرن. وعلى عكس والده الراحل الملك حسين الذي عارض حرب الخليج في ١٩٩١، فإن عبد الله، الذي تلقى علومه في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفّر دعماً رئيسياً لإدارة بوش في الحشد لغزو العراق وتنفيذه. وأصبحت عمّان أيضاً نقطة ترانزيت رئيسية، ومحطة انطلاق للشركات الخادمة للحرب، داعمة احتلال العراق المجاور. وأقامت بلاكووتر، على غرار البيت الأبيض، علاقة خاصة مع الأردن، وفتحت مكتباً في عمّان في

وقت مبكر من احتلال العراق. ومنذ تولى الملك عبد الله السلطة من والده الراحل في ١٩٩٩، عمل بجهد على تحديث قدرات الأردن العسكرية على الطريقة الغربية، وإعطاء دفعة لبروزها كقوة في المنطقة. وعندما قرر الملك عبد الله ـ وهو نفسه قائد عمليات خاصة سابق ـ أن ينشئ في ٢٠٠٤، وحدة عمليات جوية خاصة لمكافحة الإرهاب مؤلفة من ٥٠٠ رجل، استخدم الأردن بلاكووتر لتوفير التدريب لوحدة النخبة. لكن وزارة الخارجية أوقفت العقد بسبب تنظيمات مراقبة التصدير التي تتعلق بالطبيعة الحساسة لتدريب قوات عسكرية أجنبية. وزار الملك عبد الله واشنطن أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقيل إنه أثار مسألة عقد بلاكووتر العالق تقريباً مع كل مسؤول أميركي التقاه. وسرعان ما أعطت إدارة بوش إثر ذلك إشارة الانطلاق للعقد. وستتلقى الوحدة الاردنية تدريباً في تشغيل مختلف أنواع الهيليكوبتر العسكرية الهجومية، مثل البلاكهوك والهيوز أم.دي. ٥٠٠، لاستخدامها في عمليات مكافحة الإرهاب، والهجمات الجوية السريعة، والاستطلاع المتقدّم. وقال الأردن إنه سيحوّل، جزءاً من المساعدة العسكرية الأميركية السنوية التي تبلغ حوالى المليار دولار، ليدفع مقابل تدريب قواته. وقال إريك برانس، «جاءنا الأردنيون، واستخدمونا للمساعدة في إنشاء فرقهم، وتعليمهم أسلوب الطيران الليلي بالمناظير الليلية، وشن عمليات من الهيليكوبتر».(١).

وفي ما يشكل علامة تعجب على جهد الملك عبد الله في إعادة بناء الجيش الأردني، أكد مسؤولون في المملكة، قبل قليل من مؤتمر سوفكس، أنهم أنجزوا خطط ما أسموه مركز الملك عبد الله للتدريب على العمليات الخاصة في الأردن، وهو مشروع بقيمة ١٠٠ مليون دولار، تموله أيضاً الحكومة الأميركية. وقال الملك عبد الله إن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي يشرف على مشروع مركز التدريب. وبدا، من خلال الوصف الذي قدّمه الملك، كما لو أنه يقيم منشأة على نموذج مجمع بلاكووتر للتدريب في مويوك. وقال الملك

(١) نسخة المؤلف عن خطاب إريك برانس في وست، ٢٠٠٦.

عبد الله إنه سيتم استخدام المنشأة «لتدريب كل من قوات العمليات الخاصة المحلية والإقليمية، وقوات مكافحة الإرهاب، ووحدات الأمن للخدمات الطارئة، وليعمل بوصفه مركز التدريب الحي الرئيسي للشرق الأوسط». وبالفعل، شارك أعضاء من فرقة النخبة الأردنية لمكافحة الإرهاب، الكتيبة ٧١، في مسابقة السوات التي أقامتها بلاكووتر في ٢٠٠٤ في مويوك، وشاهدوا بأم العين منشأة التدريب الأميركية التي يتم التباهي بها.

العلاقة الخاصة بين بلاكووتر والأردن وملكها، جعلت من الشركة ظاهرة مصغّرة في سوق السلاح الدولي في عمان في آذار/مارس ٢٠٠٦. فقد اختارت بلاكووتر مؤتمر سوفكس للكشف عن فريقها المنشأ حديثاً من المظليين، الذين قدموا عرضاً علنياً للمرة الأولى في افتتاح المؤتمر في قاعدة الملك عبد الله الجوية. لكن، بالرغم من أن فريق مظليي بلاكووتر قد أثار إعجاب الحضور على الأرض، فإن كوفر بلاك هو الذي سرق أضواء المعرض في يوم الافتتاح. أصاب بلاك ممثلي القوات الخاصة الدولية «بالدهشة» عندما أعلن أن بلاكووتر على استعداد لنشر قوة خاصة بحجم لواء في مناطق النزاع أو الأزمات على مستوى العالم. وقال «إنها فكرة مثيرة للاهتمام، وجيدة من وجهة النظر العملية، لأننا قليلو الكلفة، وسريعون». و«المسألة هي من سيجعلنا نلعب في فريقه؟». وأوحى بلاك، مثالاً على ذلك، أنه يمكن بلاكووتر أن تنتشر في منطقة دارفور في السودان، مضيفاً أن بلاكووتر قد طرحت الفكرة بالفعل على مسؤولين، لم تسمّهم، في الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي. وقال «أدركنا منذ سنة مضت، أنه في وسعنا القيام بذلك». «هناك إمكانية واضحة للقيام بعمليات أمنية بجزء من كلفة عمليات حلف شمال الأطلسي». واحتشدت مجموعات من مورّدي الدفاع حول بلاك بعد إبدائه ملاحظاته، وقد أثارتهم احتمالات الأسواق الجديدة التي وصفها واحد من اللاعبين النجوم في الصناعة، عدا كونه واحداً من الجواسيس الأميركيين الأسطوريين. وشرح بلاك أن بلاكووتر مؤسسة عملية تكفي نفسها بنفسها. وقال «قمنا بدراسة حربية للأمر مع محترفين. ويمكننا القيام به». وسارع إلى إضافة أن الشركة لن تنافي السياسة

الأميركية بتأجير خدماتها لأعداء الحكومة. وأعلن «نحن شركة أميركية»، و«سنحصل على موافقة الحكومة الأميركية على أي شيء نقوم به لأصدقائنا في ما وراء البحار».

أفاض نائب رئيس بلاكووتر كريس تايلور، بعد ملاحظات بلاك في العراق، في رؤيه مؤسسته للانتشار في السودان. وقال «يمكننا بالتأكيد توفير الأمن في مخيمات اللاجئين، أي الأمن الدفاعي». «ما نتطلع إلى القيام به أولاً، هو أن نكون أفضل رادع يمكننا أن نكونه». وتبجح في أنه في وسع بلاكووتر التعبئة بأسرع من الأمم المتحدة أو حلف شمال الاطلسي. وقال تايلور للراديو العام الوطني، «يمكنني، بثلث الوقت التي سيستغرقه إنشاء وحدة معترف بها دولياً، أن أكون هناك، بكلفة أقل بستين في المئة». لكن خبراء مستقلين عارضوا مزاعم بلاكووتر. وقال ب. و. سينغر من مؤسسة بروكينغز «الأمر أشبه بمقارنة تفاح حقيقي ببرتقال وهمي». «فعمليات حلف شمال الاطلسي أو الأمم المتحدة، تشكل حيّزاً كاملاً من الالتزام السياسي والنشاطات، وليس فقط مجموعة صغيرة من الفتيان يحملون البنادق ولديهم كاسا ٢١٢. ولهذا، فهي مكلفة ومختلفة كلياً»[1].

لم تكن بلاكووتر تتحدث عن دارفور وحسب. فقد وسّع تايلور موضوع الجيش الخاص للإيجار، مثيراً فكرة أن تقوم الحكومة العراقية باستخدام رجال بلاكووتر لقمع هجمات مجموعات المقاومة. وقال تايلور لـ «الفرجينيان بايلوت»، «واضح أنه لا يمكننا المضي إلى كامل العراق كبلد»، «لكن في وسعنا الذهاب إلى منطقة أو مدينة». وحاك كوفر بلاك وغيره من مسوؤلي الشركة، رؤيتهم لعمليات «حفظ السلام»، و«الاستقرار»، والعمليات «الإنسانية» على أنها ناتج الاستفظاع الأخلاقي للمعاناة الإنسانية. وتحاججوا بأن المجتمع الدولي بطيء في الردّ، وغير فعال، بينما، بحسب ما قال بلاك في الأردن، «تمضي بلاكووتر وقتاً كبيراً في التفكير، كيف يمكننا المساهمة في الخير

---

(١) رسالة الكترونية إلى المؤلف، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦.

العام؟». لكن ما لا يناقشه مدراء بلاكووتر علناً ـ هذا إذا فعلوا ـ هو الكسب الهائل الذي يمكن تحقيقه من خدمة الكوارث، والأزمات، والحروب. وفي الأردن، سوّقت بلاكووتر وغيرها من مؤسسات المرتزقة بقوة لتدويل التخصيص السريع للجيش والأمن، الذي تتمتع بمكاسبه الآن في الولايات المتحدة. وتحت الراية الهادئة «للأعمال الإنسانية»، تأمل هذه الشركات أخذ «الأعمال» من طريق الهيئات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، والاتحادين الأفريقي والأوروبي. وسيعني مثل هذا التحول لبلاكووتر فرصة دائمة للكسب، لا يحدها سوى عدد الأزمات الدولية، والكوارث، والنزاعات. وقال تايلور، من بلاكووتر، إن «الاستقرار العالمي وعمليات إحلال السلام وحفظه، كانت مكلفة من دون طائل، في شكل إجرامي، وهي قد فشلت عملانيا». «فإرسال ١٠ آلاف جندي إلى دارفور، هدر هائل للمال. فأنت لا تخلق الأمن والسلام من خلال رمي المزيد من الأناس الأكثر عدم جدارة والتزاماً في الوطيس».

ولاحظ سينغر، الذي درس، في شكل موسّع، دور المؤسسات العسكرية الخاصة في النزاعات الدولية، ما يلي في شأن عرض بلاكووتر السوداني:

تذهب الشركات في الحديث حول كيف أنها كانت لتنقذ القطط العالقة في الأشجار لو تركتها فقط المجموعة الدولية السيئة تقوم بذلك، لكن الوضع أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. فهذا النوع من اللوبي يحاول في الغالب إرباك الناس... فالمسألة التي تمنع القيام بعمل فاعل في دارفور ليست مسألة كلفة مالية وحسب. وهكذا، لا يوجد ما يشبه نقطة السعر الخيالية التي إذا أمكن مثل هذه الشركات بلوغ ما هو أدنى منها، فسيحل ذلك الأمور. والمشكلة الحقيقية هي وجود ورطة سياسية على الأرض، وغياب انتداب فعّال من الأمم المتحدة، وغياب أي إرادة سياسية خارجية حقيقية للانخراط، بالإضافة إلى حكومة سودانية مُعرقِلة، وهي في الحقيقة واحدة من الأطراف (بمعنى أن ذهابك من دون انتداب، يعني أن عليك أن تكون مستعداً لتحطيم الأبواب، وتدمير القواعد الجوية... إلخ. وهو ما لا قدرة لأي مؤسسة عليه، ما يعيد القضية إلى

الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي والأمم المتحدة)، وهو ما يمنع حتى الآن حصول انتشار مفيد. وبالتالي، حتى لو امتلكتَ الإرادة الصلبة، سيبقى عليك أن تجد حلاً لهذه المشاكل[1].

إلا أن قيمة السودان بالنسبة إلى بلاكووتر، تمتد إلى ما هو أبعد من عقد وحيد لحفظ السلام، أو من القلق الإنساني المزعوم على الضحايا في دارفور. إنها بطاقة بلاكووتر للدخول إلى عالم جديد بالكامل من النمو الممكن: أصبحت دارفور صرخة الاحتشاد لعملية إعادة وسم تهدف إلى الفوز بعقود دولية كبرى لمؤسسات المرتزقة. وعلى عكس غزو العراق واحتلاله، وهو ما عارضه معظم العالم في شكل ساحق، فإن الدعوات إلى التدخل في دارفور أكثر انتشاراً، وهي بالتالي أكثر سهولة بالنسبة إلى بلاكووتر وحليفاتها لتسويق الاستخدام المتزايد للجنود الخاصين. وبالفعل، فإنه، حتى في التظاهرات المعادية للحرب، رفع الكثيرون من المحتجين لافتات مفادها «اخرجوا من العراق، ادخلوا دارفور».

ويبدد المسح السريع لموارد السودان الطبيعية الكثيرة، أيَّ فكرة حول أن رغبة الولايات المتحدة ـ الشركات في الدخول إلى السودان، تنبع من دوافع إنسانية محضة. والمشكلة الأولى، هي أنه، بسبب تحديد وزارة الخارجية للسودان على أنه دولة ترعى الإرهاب، تُمنَع الشركات الأميركية من الاستثمار في السودان. وأصبحت الصين، نتيجة ذلك، اللاعب الرئيسي في استغلال موارد السودان الهائلة من النفط. وبما أن السودان ليس عضواً في منظمة الدول المصدرة للنفط، فقد مُنح في آب/أغسطس ٢٠٠١ وضع المراقب، وهي ميّزة مخصصة لمنتجين عالميين كبار للنفط. وثبت بعد ذلك بأربع سنين، أن احتياطي النفط توسع ست مرات ليصبح ١,١٦ مليار برميل، وهو الاحتياطي الخامس والثلاثون من حيث الحجم في العالم. وكل ذلك في غير متناول شركات النفط الأميركية. وتملك شركة النفط الوطنية الصينية ٤٠ في المئة ـ الحصة الأكبر التي

---

(١) رسالة الكترونية إلى المؤلف، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦.

يملكها طرف واحد ـ من شركة النيل الكبير لتشغيل النفط، وهي الكونسورتيوم الذي يسيطر على حقول النفط السودانية. ويملك السودان أيضاً احتياطياً كبيراً من الغاز الطبيعي، وواحداً من أكبر ثلاثة مناجم لليورانيوم العالي النقاوة في العالم، ورابع أكبر منجم للنحاس. ومن شأن تغيير النظام في السودان أن يفتح فرص استثمار مربحة للغاية أمام الشركات الأميركية، مع إمكانية الاستيلاء عليها من الشركات الصينية. وسيعني ذلك نهاية حكومة إسلامية قوية استمرت في التحديث بالرغم من العقوبات القوية التي تقودها الولايات المتحدة ضدها. ويمكن إرسال قوات أميركية خصوصية، تحت ستار مهمة إنسانية دولية، أن يوفّر لواشنطن موطئ قدم رئيسياً في السودان لتحرك مستقبلي.

في زمن سفرة كوفر بلاك إلى الأردن، احتلت دارفور العناوين الرئيسية. فبلاك نفسه أمضى فترة زمنية كبيرة في البلاد كجزء من عمله لـ «السي.آي.أيه.». وقال كريس تايلور «تحدثت مع كوفر حول قدرتنا على المساعدة في دارفور من دون حدود، وقد أغضب هذا عالم الأعمال الإنسانية». «لديهم مشاكل مع شركات الأمن الخاصة، ليس بسبب نوعية عملها، بل لأنهم يعتقدون أن ذلك يمنعهم، في بعض الحالات، من اجتياز الحدود، والتحدث مع الطرفين، ومن أن يكونوا حياديين. وهذا عظيم، لكن السؤال القديم العهد هو: هل الحياد أعظم من إنقاذ حياة واحدة إضافية؟ وما هي المنفعة الهامشية من حياة إضافية واحدة؟». في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وهو الشهر الذي انضم فيه بلاك إلى بلاكووتر، طرح إريك برانس علناً احتمال إنشاء قوة حافظي السلام الخاصين في ندوة لاتحاد صناعيي الدفاع الوطني. وقال برانس للتجمع العسكري «إن إرسال قوة تقليدية كبيرة ظاهرة إلى مناطق توجد فيها الأمم المتحدة، وحيث هناك الكثير من عدم الاستقرار، غير مستمرَاً سياسياً. فهو أيضاً كثير الكلفة، وصعب دبلوماسياً». «يمكننا أن ننشئ قوة متعددة الجنسيات، محترفة، وتأمين الإمدادات لها، وإدارتها، وقيادتها، ووضعها تحت سيطرة الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي أو الولايات المتحدة، مهما يكن الأفضل. ويمكننا أن نساعد في استقرار الوضع». وأوحى برانس أنه في إمكان بلاكووتر أن تنشر

«قوة ردّ سريع» لحماية المنظمات غير الحكومية في دارفور أو في مناطق نزاع أخرى. وقال «تتحدثون عن دارفور: لا أعتقد أنكم في حاجة إلى قوة حفظ سلام من ثمانية آلاف عنصر». «إذا كانت الفظاعة تتوالى، فيجب وضع حد [لميليشيا] الجنجويد، وعلينا التحرك ووضع حد للمشكلة، وإيجاد حل للتهديد الفوري، وليس الإتيان بقوة من ثمانية آلاف أو عشرة آلاف عنصر».

وفي ما يشبه استخدام الشركة، «مجزرة» كولومباين للفوز بأعمال جديدة، استغلت بلاكووتر أزمة عالمية وجدت أطرافاً تمتد على كامل الطيف السياسي تدعو إلى التدخل وتستهجن ما شعرت بأنه لامبالاة من الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. وأصبح السودان قضية محببة إلى الكثير من القوى المسيحية اليمينية التي هي على طرف واحد معها، وليس أقلها الكريستشان فريدوم إنترناشونال، التي يتربع على مقعد إدارتها الصغير المؤلفة من تسعة أعضاء، كل من إريك برانس وبول بهرندز الذي يقوم باللوبي له. وقد اتهمت كريستشان فريدوم، التي أسسها كونسورتيوم من الإنجيليين الجمهوريين من ذوي الارتباطات الجيدة، باستغلال كونها للمساعدة الإنسانية، غطاءً لنشاطاتها التبشيرية. فالمجموعة، بالرغم من أنها تعمل في شكل كبير في بلدان مسلمة، تصرّح في العلن «نؤمن بأن الكتاب المقدس هو كلمة الله الموحى بها، والوحيدة المعصومة من الخطأ، والمعتمدة».

لزعامة كريستشان فريدوم علاقة طويلة بأزمة السودان بسبب النزاع المسيحي ـ الإسلامي. وفي أوائل عملها هناك، انخرطت كريستشان فريدوم في ممارسة «الإعتاق من العبودية» ـ شارية مسيحيين تعتقد أنهم مستعبَدون ـ، لكنها نددت لاحقاً بالممارسة، قائلة إن «الإعتاقات» أصبحت مصدر تمويل لمجموعات متمردة، وإن الناس «يزوّرون قصصهم عن العبودية في محاولة لجني المال». وطرحت كريستشان فريدوم، لأعوام، رؤيتها إلى السودان، بالعبارات الاقتصادية نفسها التي روّجت لسياسات إدارة بوش العالمية واستراتيجية شركة بلاكووتر. وكتب مؤسس كريستشان فريدوم جيم جاكوبسون، وهو المسؤول السابق في إدارة ريغان، في مقالة في ١٩٩٩، «يرغب الكثيرون من مسيحيي جنوب

السودان، في التحرر من المعونات الدولية، وفي تعلّم مبادئ السوق الحرّة، والمهارات المفيدة والتكنولوجيات التي ستنقلهم من التبعية إلى الاستقلال». «حان الوقت لمساعدة مسيحيي السودان على تعلّم السير [نحوا «التحرر»] وعندما يأتي هذا اليوم ـ وهو آت ـ، ستنتهي العبودية في السودان». وعلى غرار مدراء بلاكووتر، انتقص جاكوبسون من عمل الأمم المتحدة، واتهمها بأن لها منفعة مكتسبة في إبقاء اللاجئين فقراء. وقال «اعتبر الكثير من منظمات الأمم المتحدة أنها تجار بؤس». «فمنظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة تحتاج إلى أناس في ظروف بائسة لتبرير وجودها بالذات. فكلما زاد عدد الأناس المعتمدين عليهم، كلما حصلوا على مزيد من المال. ونحن نحاول تسويق الاكتفاء الذاتي لإخراج الناس من الاعتماد على المعونات».

وبينما واصلت بلاكووتر بقوة دفع حملتها السودانية، تحدث بهرندز ـ كبير القائمين باللوبي للشركة ـ عبر أثير إحدى الإذاعات المحافظة، ضاغطاً للحصول على الدعم. وقال في مقابلة في ٢٠٠٦ مع برنامج «ذي دانجر زون» (منطقة الخطر) الإذاعي، لمؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات المحافظة الجديدة، «في وسعنا أن نشكل عوناً كبيراً، ومادة الحلحلة، ونمكّن من إنقاذ هؤلاء الناس». وتم، في البرنامج، التعريف فقط ببهرندز على أنه ممثل لبلاكووتر. وقال «أريد أن أوضح أن أي مال سنجنيه، سنُعيد دفعه إلى الجماعة هناك، [لبناء] المستوصفات، والمدارس، والطرق، وغيرها، لأنه ليس هذا هو المكان الذي نريد أن نجني منه أي مال. إنه مكان نشعر بقوة بأنه علينا فيه أن نقدّم المساعدة»[1].

وكما في الكثير من عمليات الانتشار التي تمت في عهد إدارة بوش، سيمكن الشركة أن تحصد المكاسب بينما هي تخدم الاستراتيجية السياسية والدينية للإدارة ولحلفاء إريك برانس، المحافظين الجدد. لكن، إلى جانب

(١) برنامج «ذي دانجر زون»، الذي تنتجه مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٦.

الدوافع السياسية والدينية لضغط بلاكووتر من أجل الانتشار في السودان، فإن الاقتراح يوفّر فكرة واضحة عن استراتيجية الشركة التي ترى فيها بلاكووتر مفتاحاً لمستقبلها: إعادة وسم المرتزقة ليصبحوا حماة سلام. وقال سينغر، مؤلف «محاربي الشركات»، إن «هناك الكثير من الأزمات في العالم. فإذا وطأوا عتبة أبوابها، فسيفتح لهم ذلك، عملياً، قطاعاً جديداً من الأعمال». وبينما أوحت التقارير الإعلامية، حين انعقاد المؤتمر العسكري في الأردن، أن اقتراح «حفظ السلام» الذي قدّمه بلاك، يشكل تطوراً جديداً في رؤية بلاكووتر الاستراتيجية، فإنه كان في الواقع قيد العمل منذ سنة على الأقل. وقد قال المؤلف روبرت بلتون إن الشركة طوّرت اقتراحاً مفصّلاً لانتشار بلاكووتر في السودان بعد وقت قليل على زيارة وزير الخارجية حينها، كولن باول، دارفور، في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقال بلتون «إذا تطلّعتم إلى العرض، فإنه لا يتضمن رجالاً وبنادق وحسب. إنهم يعرضون هيليكوبتراً هجومية، وطائرة قاذفة مقاتلة يمكنها إلقاء قنابل عنقودية، و[أسلحة موجهة بالأقمار الصناعية]، وآليات مصفحة». و«ستقولون: تمهّلوا. يشكّل هذا الكثير من القوة الهجومية. فما علاقة ذلك بحفظ السلام؟».

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وقبل ثلاثة أشهر من إيفاد كوفر بلاك إلى الأردن، تحدث برانس أيضاً في مؤتمر عسكري آخر حضرته أعداد كبيرة من المسؤولين العسكريين الأميركيين، وقال «حفظ السلام هو، ربما، أحد المجالات التي يمكننا المساعدة فيها. لديكم في هايتي لواء من تسعة آلاف رجل بكلفة ٤٩٦ مليون دولار في السنة، وها إن قائد الحامية قد انتحر. إن الأمر يعاني اختلالاً تاماً». «عددوا لي ـ إذا استطعتم ـ أي عملية ناجحة من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. أعني، أشاهد فيلم «أوتيل رواندا» وأصاب بالغثيان، وأقول، لماذا تركنا ذلك يحصل؟ يمكننا القيام بشيء حيال ذلك في المرة القادمة من دون آثار قدم أميركية عملاقة. يمكننا إنشاء لواء متعدد الجنسيات من محترفين، ونتّبع المعايير نفسها التي تستخدمها وزارة الخارجية لحراسة السفارات، بحيث نعرف إننا لا نستخدم مجرمي حرب ولا أشخاصاً

سيئين، وندربهم، ونُلبسهم، ونجهزهم. وها إنه يصبح لديكم قدرة متعددة الجنسيات لتقوموا بأمر ما بواسطتها»[١]. لكن، كما أشار سينغر، «لا يوجد، ببساطة، دعم لمثل هذه العملية الخاصة بالكامل في الأمم المتحدة. والرأي الرسمي للمتحدث هو أنه لا أمل لها بالنجاح. أجد أنه من المؤثر أن فئتين منفصلتين من كبار مسؤولي العالم، تنظران إلى كيفية ترسيخ حفظ السلام، ولا تضع أي منهما مسألة تخصيص حفظ السلام كنقطة للنقاش، ناهيك بدعمها. وهم لم يتحدثوا أيضاً عن مرّيخيين يأتون ويديرون عمليات حفظ السلام، لكن لا أعتقد أيضاً أن المرّيخيين يقومون بجهود اللوبي نفسها». وفي موضوع غلاف تسويقي حول بلاكووتر في «ويكلي ستاندارد» المحافظة الجديدة، كتب مارك همينغواي، «لقسم حفظ السلام في الأمم المتحدة الآن موازنة سنوية بسبعة مليارات دولار، هذا إذا لم نتحدث عن ملايين الدولارات من الأعمال الخيرية الخاصة والمساعدات الخارجية التي تتدفق على أسوأ أماكن الأرض. وعلى أولئك المشككين في شأن دوافع بلاكووتر، أن يدركوا أن اهتمامهم بالعمل سيشكل حسّاً جيداً في ميدان الأعمال. فلماذا مطاردة زبائن الشركات الغامضة عندما يكون عرْق الذهب في مساعدة الناس؟». ووصف بلاكووتر بأنها «ألف باء التلزيم العسكري».

وبعد وقت ليس بطويل من اقتراح بلاك حول السودان في الأردن، حصلت بلاكووتر على دفعة لقضيتها من عدّة معلّقين بارزين. وكتب ماكس بوت، وهو شريك رئيسي في مجلس العلاقات الخارجية، مقالاً، تم توزيعه في شكل واسع، في «لوس أنجليس تايمز» بعنوان «الحل في دارفور: أَرسلوا المرتزقة». وكتب بوت:

«إذا كانت ما يُسمّى دول العالم المتحضّرة، جدّية في وضع حد لما أسمته الحكومة الأميركية «الإبادة»، فهي لن توكل المهمة إلى الأمم المتحدة، بل ستقوم بإرسال قواتها. لكنها طبعا غير جدّية... على الأقل ليس على هذه

(١) نسخة المؤلف عن خطاب إريك برانس في وست ٢٠٠٦.

الدرجة من الجدية. لكن، ربما وُجدت طريقة لوقف القتل حتى من دون إرسال جيش أميركي أو أوروبي. أَرسِلوا جيشاً خاصاً. فهناك عدد من مؤسسات الأمن التجارية، مثل «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، على استعداد، بالثمن المناسب، لإرسال قواتها الخاصة، المؤلفة في جزء كبير منها من قدامى الجيوش الغربية، لوضع حد للإبادة. وعلّمتنا التجربة أن مثل هذه الوحدات الخصوصية، ستكون أكثر فاعلية من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ففي التسعينيات، قضت الشركة الأفريقية الجنوبية، إكزيكوتيف أوتكامز، والشركة البريطانية ساندلاين، سريعاً على حركات التمرد في أنغولا وسيراليون. ويشتكي المنتقدون من أن هؤلاء المرتزقة وفّروا فرجة موقتة فقط من العنف، لكن هذا ما تم استخدامهم للقيام به بالضبط. ويُفترض بعقود ذات أمد أطول، أن تؤدي إلى أمن ذي أمد أطول، وذلك بجزء يسير من كلفة مهمة تابعة للأمم المتحدة. إلا أن هذا الحل غير مقبول من عمالقة دعاة الأخلاق الذين يديرون الأمم المتحدة. يزعمون أنه من المكروه استخدام مرتزقة. ويبدو أن الأكثر كرهاً هو تمرير قرارات فارغة، وإرسال قوى غير فعالة لحفظ السلام، وترك الإبادة تستمر».

واقترح بوت، بالتالي، تمكين بلاكووتر، أو أي مؤسسة مرتزقة، من الانشار في السودان بعد أن يتم استخدامها من قبل «مجموعة من الدول المعنية، مخصصة لهذا الغرض، أو حتى من قبل فاعلي خير مثل بيل غيتس أو جورج سوروس». ولم يتوقف الأمر على المحافظين في الاصطفاف دعماً لبلاكووتر. فقد كتب تد كوبل، وهو أحد أكثر الصحافيين احتراماً واتزاناً في التاريخ الأميركي، «مقالة رأي» نشرتها «النيويورك تايمز» في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، بعنوان «مسدسات الإيجار هذه»، استهلها بالتالي: «هناك أمر مغر يتعلق بمفهوم جيش من المرتزقة». ومضى كوبل في توفير «لائحة جزئية فقط بالعوامل التي تجعل جيش الأيام الغابرة من المرتزقة الهيسيين، يبدو جذاباً»:

«الخيبة المتزايدة العامة من الحرب في العراق؛ توقُّع حملة لا نهاية لها ضد الإرهاب الدولي؛ جيش تمت المبالغة في توسيع انتشاره تدعمه قوة احتياط منهَكة، بل حتى مستنزَفة من الاحتياط ورجال الحرس الوطني؛ عدم رغبة، أو

عدم قدرة الأمم المتحدة أو المنظمات المتعددة الجنسيات الأخرى، على إرسال القوى المناسبة للتعامل سريعاً مع الفظاعات الشنيعة والواسعة النطاق (انظر دارفور والكونغو)؛ امتداد الشركات الأميركية إلى مسارح أكثر بُعداً، مشاكِسة، ومن الممكن معادِية».

وبعد استعراض هذه اللائحة، التي بدا كأنها أُخذت من أفكار محاضرة لصناعة المرتزقة، ارتأى كوبل أنه «كما أن الجيش المؤلف كله من المتطوعين، أراح الحكومة من الكثير من الضغط السياسي الذي واكب التجنيد، كذلك، فإن القوة المستأجَرة، التي لها ميزة قيام كل محارب مشهور بتأجير نفسه بأكثر مما يمكنه الحصول عليه من خلال الخدمة المباشرة مع جيش «العم سام»، يمكنها أن تُريحنا من حيّز كبير من الضغوط السياسية الراهنة».

ثم أمضى كوبل جزءاً كبيراً من مقالته في عرض دعاية ضمنية لبلاكووتر:

«وهكذا، ماذا بالنسبة إلى الخطوة التالية التي لا بد منها: قوة عسكرية دفاعية تدفع لها مباشرة شركات هي المستفيدة الأكبر من حمايتها؟ فإذا هدد، على سبيل المثال، تمرد في نيجيريا قدرة البلاد على تصدير النفط (ويمكنه ذلك)، فلماذا لا تقوم شيفرون أو إكسون موبيل، بالتكفّل بإرسال كتيبة أو اثنتين من المرتزقة؟

أراد كريس تايلور، نائب الرئيس لشؤون المبادرات الاستراتيجية واستراتيجية الشركة في «بلاكووتر يو.أس.أيه.»، التأكد من أنني أدرك أن مثل هذا الأمر لا يمكن أن يحدث إلا فقط بموافقة الحكومة النيجيرية، والموافقة الضمنية على الأقل لواشنطن. لكن، هل يمكن بلاكووتر أن توفّر كتيبتين في ظل هذه الظروف؟ «٦٠٠ عنصر في كل كتيبة»، أجاب. «يمكنني توفير ١٢٠٠ شخص، نعم. هناك أناس في شتى أنحاء العالم خدموا بشرف في جيوشهم، أو في مختلف تنظيمات شرطتهم. يمكن أن أذهب وأعثر على أناس شرفاء، ومختارين بعناية، ومدرَّبين جيداً، وتجنيدهم، وتدريبهم بالمقاييس التي نفرضها».

يمكن أن يكون لذلك فضل استقرار أسعار النفط، ما يخدم بالتالي

المصلحة القومية الأميركية، من دون حتى المس بالموازنة الفيدرالية. ويمكن، في هذه الأثناء، شركات النفط أن تحمي بعض مصالحها الأكثر عرضة في ما وراء البحار من دون الحاجة إلى إقحام الكونغرس في السؤال الممل حول: هل يجب أن يتدخل الأميركيون عسكرياً في بلد ذي سيادة في العالم الثالث».

ما أهمل كوبل الإشارة إليه في مقالته، هو احتمال أن نوع التمرّد الذي قد تقاتل ضده قوات بلاكووتر في نيجيريا دفاعاً عن شيفرون وإكسون موبيل، قد يكون تمرداً شعبياً، يسعى إلى استعادة موارد النفط الكبرى من نظام الحكم النهّاب المدعوم من الحكومة الأميركية وشركات النفط، والذي حكم بوحشية، لعقود، أكبر البلدان سكاناً في أفريقيا. ولم يشر كوبل أيضاً إلى شركات النفط الإقليمية التي تستخدم بالفعل قوات وحشية للدفاع عن مصالحها ضد النيجيريين الأصليين، خصوصا في دلتا النيجر الغنية بالنفط. فقد أعدم ـ شنقاً ـ الكاتب المسرحي النيجيري كن سارو ـ ويوا مع ثمانية آخرين في ١٩٩٥ لمقاومته شركة شل أويل كوربوريشن، كما أن شيفرون تورطت حتى أذنيها في مقتل محتجين في دلتا النيجر. والأكثر استفزازاً في شأن مقالة كوبل، هو أنه يبدو كأنه أعار مصداقيته وصيته لقضية إعادة وسم المرتزقة، في وقت عصيب. ففي أواخر ٢٠٠٦، خفف بوش من العقوبات على جنوب السودان المسيحي، ممهداً الطريق أمام بلاكووتر لتدريب قوات المنطقة.

وبينما ازدادت حملة بلاكووتر حدة، رأى واحد من رجالات الكونغرس القلّة الذين ينتقدون بلاكووتر، في الحديث عن الانتشار في دارفور، إشارة تنذر بالشر. وقال النائب جان شاكوفسكي إن لبلاكووتر «من القدرة والنفوذ لدى الإدارة ما [يدفع بلاكووتر] إلى الاعتقاد أنه يمكن أن تكون قوة أقوى من حلف شمال الأطلسي، على سبيل المثال، في مكان مثل دارفور». و«يعني هذا أن يصبح لديك فجأة شركة تسعى إلى الربح تجوب العالم، وهي أقوى من الدول؛ ويمكنها، ربما، إحداث تغيير في النظام حيثما شاءت الذهاب؛ ويبدو أنها تحظى بكل الدعم الذي تحتاج إليه من هذه الإدارة (التي تقوم بدرجة كبيرة من المغامرة حول العالم، وتعمل تحت جنح الظلام). ويثير هذا تساؤلات حول

الديموقراطيات، والدول، ومن يؤثر في السياسة حول العالم، والعلاقات بين بعض الدول»[١]. وقال شاكوفسكي إن هدف بلاكووتر ربما «هو جعل بعض ائتلافات الدول، مثل حلف شمال الأطلسي، خارجاً عن السياق الذي أُنشئت من أجله في المستقبل، فتخلو لها الساحة وينفتح على أعلى مساوم. فمن الذي يقرّر، حقيقة، الحرب والسلم حول العالم؟».

«إن هذا مزعج حقاً، وله عواقب هائلة»، قال شاكوفسكي. «لمن هم يَدينون بالولاء؟ وهذا يعطي، بالتالي، القوة لإدارة مثل إدارة بوش. فإذا كانوا ينخرطون في هذا النوع من الصناعة الخاصة للحرب، أو في جيش خاص، فما الذي سيحتاجون إلينا فيه عندها؟ فسيمكنهم العمل في ميدان منفصل تماماً، وينخرطون في نزاعات في كل أنحاء العالم. ويبدو أنهم لا يحتاجون كثيراً إلى التشاور معنا في شأن ذلك».

بلاكووتر والأسد النائم

نصح كوفر بلاك الآخرين في صناعة المرتزقة، بأن يكونوا «انتهازيين»: ميزة جاءت بالفطرة لدى بلاكووتر. وتباهى رئيس بلاكووتر غاري جاكسون، صيف ٢٠٠٦، «لدينا مخطط أعمال ديناميكي يمتد على عشرين سنة». و«لسنا ذاهبين إلى أي مكان». لكن، بينما تمتعت بلاكووتر بازدهار ليس له ما يوازيه في أعقاب ٩/١١، وبروز إدارة بوش، وبوجود كونغرس يسيطر عليه الجمهوريون، فإن مدراءها يعرفون أن زمناً كهذا، مليئاً بمثل هؤلاء الداعمين في السلطة، قد لا يتكرر مرة أخرى عن قريب. هذا إذا تكرر. وبينما شجعت إدارة بوش بحماسة، على تخصيص الجيش، واستخدام القوى والتكتيكات غير المستساغة، وغير المألوفة، فإن الإدارات المقبلة قد لا تطرب كثيرا لفكرة استخدام المرتزقة. والجزء الظاهر من «مخطط الأعمال الديناميكي»، الذي تحدث عنه جاكسون،

(١) ما لم تتم الإشارة إلى عكس ذلك، فإن تعليقات النائب شاكوفسكي مستقاة من مقابلة أجريت في حزيران/يونيو، ٢٠٠٦.

هو حملة إعادة وسم متطورة تهدف إلى هزّ صورة المرتزقة وتقوية الدور «الشرعي» للجنود الخاصين في نسيج السياسة الأميركية الخارجية والداخلية، بالإضافة إلى نسيج الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وبالرغم من أن إدارة بوش ستحكم فترة محدودة من الزمن، فإن بلاكووتر وحليفاتها قد أفادت كلّيا من الحماسة الطاغية لقضيتها في أروقة السلطة في خلال أعوام بوش، لتقطع شوطاً سريعاً في مهمة إعادة وسم نفسها، على المدى الطويل.

وتجري إعادة الوسم على مستويات عدة. وأخذ المصطلح يدوّي بالفعل في الحديث الأشمل. وصارت شركات المرتزقة تسمّى اليوم «شركات الجيوش الخاصة» أو «شركات الأمن الخاصة». وبدلاً من المرتزقة، أصبح رجالها الآن «جنوداً خاصين» أو «مقاولين مدنيين». وبالرغم من وجود منافسة شديدة بين المرتزقة، فإنهم يدركون بوضوح الحاجة إلى تطوير لغة مشتركة لتسويق قضيتهم. وتعاقد الكثير من الشركات مع القائمين بأعمال اللوبي لصالحها. كان لبلاكووتر الفضل الكبير في النمو السريع لـ «نقابة المرتزقة» التي تحمل الاسم الأورويلي، «اتحاد عمليات السلام الدولية». وشعارها كناية عن صورة رسوم متحركة لأسد نائم يصلح تماماً لتتمة فيلم ديزني «الأسد الملك» The Lion King. وأصبحت بلاكووتر وحليفاتها، تحت رعاية اتحاد عمليات السلام الدولية، مسوّقات همامات لتنظيم «صناعة الأمن ـ الجيش الخاصة». ويتباهى الاتحاد: «نحن في مجال أعمال السلام لأن السلام مهمّ»، ويقول المتحدثون إن المنظمة مؤلفة من «أكثر الشركات المحترفة تخطيطاً استراتيجياً للمستقبل، وأخلاقاً في الصناعة». ومن بين أعضائها الكثير من مؤسسات المرتزقة الرائدة العاملة في «الحرب على الإرهاب»: بلاكووتر، أرمو غروب، إيرينيس، هارت سيكيوريتي، وأم.بي.آر.آي.

وبالرغم من أن الكثير من الشركات يخشى فكرة التنظيم والإشراف، فإن بلاكووتر تولّت دوراً قيادياً في الدفع إلى مثل هذه السياسيات، على الأقل تلك التي تتلاءم وسياستها. وأكد المتحدث باسم اتحاد عمليات السلام الدولية، ج. ج. مسنر، أن بلاكووتر كانت «مؤيدة قيادية لمزيد من التنظيمات، والمحاسبة،

والشفافية، والتي لا شك في أنها جيّدة لأي صناعة». والسبب بسيط: إنه أفضل للأعمال، على المدى الطويل. لكنه، وهذا الأهم، يسمح لشركات المرتزقة بأن تعطي الشكل الذي يناسبها للقوانين التي تحكم انتشارها، كما فعلت بلاكووتر في أعقاب كمين الفلوجة، حيث ذُكر أنها تقود جهود لوبي شركات الأمن الخاصة وغيرها من المقاولين لمحاولة صد جهود في الكونغرس أو البنتاغون، لوضع شركاتهم والموظفين تحت ظل القانون نفسه الذي يُطبَّق على جنود [الخدمة الفعلية]».

حاول اتحاد عمليات السلام بسبب إدراكه التام للمشاكل القاسية التي تصيب صورة صناعة المرتزقة الدولية، جلب ممثلين من منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان المحترمة، بوصفهم مستشارين. ويتفاخر الاتحاد بـ «مبادئ سلوك» مكتوبة «بمساهمة من عشرات المنظمات الدولية وغير الحكومية، ومحامي حقوق الإنسان، وباحثين». وفي شهادة أمام الكونغرس في ٢٠٠٦، أشار كريس تايلور إلى عضوية شركته في اتحاد عمليات السلام الدولية، كدليل على أن بلاكووتر «ملتزمة تحديد المقاييس التي يتم من خلالها اعتماد المقاولين المستقلين بوصفهم مؤهلين للعمل في الصناعة، وتحسين عملية التعاقد الفديرالية والإشراف، وتوفير المزيد من الشفافية، وتشجيع مناقشة صناعتنا، بحيث يمكنها أن تصبح مندمجة كلياً في عملية إيجاد الحلول للتحديات الصعبة». واقترح تايلور أيضاً أن تقوم «وكالات التعاقد» باستخدام اتحاد عمليات السلام الدولية كـ «شهادة تصديق مثل برنامج إيس ٩٠٠٠ لإدارة الجودة».

ويُلزم مبدأ الاتحاد، الذي يتوجب على كل الشركات الأعضاء توقيعه، أعضاءه «بالموافقة على اتباع كل القوانين الإنسانية الدولية المطبّقة، بالإضافة إلى كل المواثيق والبروتوكولات المتعلقة بها». وفيه أقسام عن الشفافية، والأخلاق، والمحاسبة. وقد حذّر الاتحاد من أن «الموقعين الذين لا يساندون أياً من المواد التي يحتوي عليها المبدأ، قد يتعرضون للفصل من الاتحاد، وذلك بناءً على اجتهاد مجلس إدارة الاتحاد». لكن مبدأ الاتحاد ليس وثيقة

مُلزمة تتمتع بأي ثقل قانوني، من أي نوع. والأكثر من ذلك، هو أن رئيس مجلس إدارة الاتحاد منذ ٢٠٠٦، هو كريس تايلور الشخص الذي يُستبعد أن يشرف على طرد بلاكووتر من المجموعة في حال انتهاكها حقوق الإنسان.

الدور الحاسم الذي لعبه اتحاد عمليات السلام الدولية في حملة إعادة الوسم، كان في القيام باللوبي لدى المشرّعين، والصحافيين، ومجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان، لدعم تخصيص أكبر للجيش وعمليات حفظ السلام من خلال تسويق فكرة أن صناعة المرتزقة المنظمة ستعود بالخير والنفع على المجتمع. وفي الوقت نفسه، استخدمت شركات المرتزقة مبدأ السلوك الذي لا يمكن تطبيقه، وغير القانوني، كدعاية ومادة ترويج لإظهار مدى مسؤوليتها واخلاصها. وعمل الاتحاد بوصفه الجناح السياسي لصناعة المرتزقة المنظمة، التي أعيدت تسميتها «صناعة السلام والاستقرار».

وبرغم وجود ما يُقدّر بمئة ألف مقاول يعملون في العراق منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، لم يكن قد وُجد بعد نظام إشراف، كما لم يكن هناك جهاز قضائي ذو سلطة فاعلة على المقاولين. فالقرار ١٧ لبريمر، الذي منح المقاولين حصانة ضد الملاحقة القضائية في العراق، بقي هو القانون الساري في ظل حكومات متلاحقة عيّنها الاحتلال ـ من إياد علاوي إلى نوري المالكي ـ، وهو القرار الذي حكم العراق بعد مغادرة بريمر وتفكيك السلطة الموقتة للائتلاف. فمن الناحية النظرية، فإن مراقبة المقاولين تقع على عاتق دولهم. وتُرجِم هذا في الواقع إلى إفلات من الحساب. وقد شكلت هذه المسألة صدمة دراماتيكية داخل الولايات المتحدة في واحدة من جلسات الاستماع النادرة في الكونغرس حول المقاولين في العراق التي حصلت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦. فقد استجوب النائب دنيس كوسينيتش، شاي أسد، مدير مقتنيات الدفاع ومشترياته في البنتاغون، وهو القسم المسؤول عن المقاولين في وزارة الدفاع. وأشار كوسينيتش إلى أن الجنود الأميركيين خاضعون لقوانين الاشتباك المطبقة، وقد تمت محاكمتهم بسبب انتهاكاتهم في العراق، بينما لم تتم محاكمة المقاولين:

كوسينيتش: هل تعلم ما هو حدّ الوضع القانوني للقتل في الولايات المتحدة؟

أسد: لا، لا أعرف، سيدي عضو مجلس النواب.

كوسينيتش: لا يوجد... لا يوجد أي واحد. والآن، في حال تورّط أحدهم من المرتبطين بشركة مقاولة خاصة في جريمة قتل، هل الوزارة مستعدة للتوصية بمحاكمته؟

أسد: سيدي، أنا لست مؤهلاً للإجابة عن هذا السؤال.

وسأل كوسينيتش، غير المصدّق، أسد وغيره من فريق المسؤولين الحكوميين، «هل أحد هنا مؤهل للإجابة عن هذا. وإذا لم تكونوا مؤهلين، فلماذا أنتم هنا، مع كل الاحترام الواجب لكم؟». وأظهر كوسينيتش أنه حتى تاريخ الاستماع في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، «لم تتم ملاحقة أي مقاول أمني» على جرائم ارتكبت في العراق. ثم توجه بسؤال مباشر إلى أسد: «هل وزارة الدفاع مستعدة لرؤية محاكمة تُرفَع ضد أي مقاول خاص يثبت أنه قتل مدنياً بطريقة غير قانونية؟».

أجاب أسد: «سيدي، لا يمكنني الإجابة عن هذا السؤال».

«آه»، رد كوسينيتش. «فكّر في ما يعنيه هذا. يمكن هؤلاء المقاولين الخاصين الإفلات من جريمة قتل». وقال كوسينيتش إن المقاولين «يبدو أنهم غير خاضعين لأي قوانين على الإطلاق، وبالتالي يملكون أكثر من ترخيص بتطبيق القانون بأيديهم» (في أواخر ٢٠٠٦، أدخل السيناتور ليندسي بهدوء فقرة في قانون الإنفاق الدفاعي للعام ٢٠٠٧، الذي وقّع عليه بوش، سعت إلى وضع المقاولين تحت القانون الموحد للعدالة العسكرية للبنتاغون، إلا أنه لم يتضح، حتى تحرير هذا الكتاب، ماذا سيكون وقعه الفعّال ـ إذا كان له من وقع ـ، إذ إن الخبراء توقعوا مقاومة له من الصناعة الخاصة للحرب).

كان تايلور من بلاكووتر، ودوغ بروكس مؤسس اتحاد عمليات السلام الدولية، المدافعين الأساسيين عن مؤسسات المرتزقة في جلسة الاستماع نفسها.

وأبلغ بروكس جلسة الاستماع في الكونغرس أن «هذه الصناعة تتمتع بحس كبير من المسؤولية». «فالاتحاد يضم أكثر الشركات المحترفة تخطيطاً للمستقبل، وأخلاقاً في الصناعة، وجميع الأعضاء ملتزمون علناً بمدأ السلوك الذي وضعناه». لكن، بينما يبشر بروكس أمام كونغرس الولايات المتحدة من كتاب المحاسبة المقدس، كان في الوقت نفسه يحارب محاولات كبح المرتزقة في القارة الأفريقية، حيث يمكن الصناعة جني أموال كثيرة إذا سُمح لها بالعمل في السودان وفي مناطق الأزمات الأخرى.

المثال الجنوب أفريقي

إن العمل الأكثر بروزاً، ربما، الذي قام به اتحاد عمليات السلام الدولية في الأعوام الأخيرة، لم يحدث في الولايات المتحدة، بالرغم من أن له آثاراً بعيدة المدى على بلاكووتر وغيرها من الشركات الأميركية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بتوقها إلى انتشارات حفظ السلام في القارة الأفريقية. وبرغم كلامهما حول دعم تنظيم الصناعة، فإن الاتحاد وبروكس انخرطا عميقا في تنظيم الجهد لهزم القانون الجنوب أفريقي المناهض للمرتزقة، والذي دعمته الأغلبية العظمى من المشرّعين المنتخَبين في اللبلاد.

ولجنوب أفريقيا ـ والقارة الأفريقية بالفعل ـ تاريخ دموي طويل مع المرتزقة البيض. فبعد سقوط نظام الفصل العنصري في أوائل التسعينيات، فإن الكثيرين من الجنود والشرطة الجنوب أفريقيين، الذين أمضوا الأعوام السابقة في ترهيب الأفارقة السود، وجدوا أنفسهم يبحثون عن وظائف جديدة. وأجّر عدد غير معروف من هؤلاء الجنود، خدماتهم لشركات، وحكومات، وقضايا مناهضة للثورة، جالبين مع ذلك المزيد من السمعة السيئة إلى جنوب أفريقيا: هذه المرة بوصفها قاعدة عمليات للمرتزقة. ومن بين الشركات الجنوب أفريقية الأقبح سمعة، تأسست إكزيكوتيف أوتكامز في ١٩٨٩ على يد قائد سابق من حقبة الفصل العنصري، وعملت في العلن إلى أن تم إقفالها في ١٩٩٨. ومن بين

زبائنها عملاق الماس ديبيرز، وحكومة أنغولا، حيث تم، في ١٩٩٣، التعاقد مع إكزيكوتيف أوتكامز لاستعادة المناطق الغنية بالنفط، بالنيابة عن القوات الحكومية. إلا أن إكزيكوتيف أوتكامز معروفة ربما أكثر بعملياتها في سيراليون الغنية بالماس، حيث تم التعاقد مع قواتها للدفاع عن الحكومة ضد تمرد حركة الجبهة الثورية الموحدة لفوداي سانكوه، التي كانت ترتكب، على نطاق واسع، انتهاكات لحقوق الإنسان. ودفعت الحكومة، في ١٩٩٥، لإكزيكوتيف أوتكامز ما يقارب ٣٥ مليون دولار ـ ثلث موازنتها الدفاعية السنوية ـ لسحق التمرد، بعدما امتنعت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة عن التدخل. واستغرق الأمر إكزيكوتيف أوتكامز تسعة أيام فقط لوقف التمرد، ويومين لاستعادة حقول الماس الغنية في كونو. ورفع داعمو صناعة المرتزقة عمل إكزيكوتيف أوتكامز وساندلاين (شركة تيم سبايسر السابقة) كدليل على نجاح القوات الخصوصية.

لكن الغاية لا تبرر الوسيلة دوماً. فقد نُسب نجاح إكزيكوتيف أوتكامز، في شكل كبير، إلى واقع أنها متحدّرة من قوات الفصل العنصري الجنوب أفريقية، وقد ورثت عنها منظومة واسعة من العلاقات مع الشركات، والشبكات السرّية، والأجهزة المناهضة للتمرد في كافة أنحاء أفريقيا، وتم استخدامها لقمع السكان السود والمنشقين. وبالرغم من الترويج «النجاحات» إكزيكوتيف أوتكامز التكتيكية، فإن تورّط المرتزقة في النزاعات الدولية أثار مسألة أكبر: من يحدد النظام العالمي؟ أهي الأمم المتحدة؟ أم الدول الذاتية؟ أم الأناس الأغنياء؟ أم الشركات؟ ولمن تَدين هذه القوى بالحساب؟ واتخذت هذه المسألة طابعاً أكثر بروزاً مع التخصيص الكبير الموجود في احتلالي أفغانستان والعراق. وبينما تفادت الولايات المتحدة، في شكل كبير، مسألة محاسبة القوات الخصوصية، لم تكن الأمور على هذه الحال في جنوب أفريقيا، التي كانت لها تجربة مباشرة صاخبة وطويلة في لعب دور المضيف للمرتزقة. وبعد سقوط حكومة الفصل العنصري، وبدء عملية الحقيقة والمصالحة، انتشرت الأصوات الداعية إلى إقفال

شركات المرتزقة، خصوصاً مع واقع مدى الارتباط الوثيق الذي كان للكثير منها مع نظام الفصل العنصري. وأدى ذلك، في ١٩٩٨، إلى سَن تشريع مناهض للمرتزقة في جنوب أفريقيا.

لكن، بعد أعوام قليلة فقط، ومع تقارير عن انتشار مرتزقة جنوب أفارقة في العراق، ادعى مشرعون في جوهانسبورغ أنه لا يتم تطبيق القانون بطريقة فعالة. وأكدوا أنه نتج عن التشريع «عدد قليل من المحاكمات والإدانات»،[١] على الرغم من الدليل الواضح على نشاطات الجنوب أفريقيين المرتزقة، وليس فقط في العراق. فقانون حظر النشاطات المرتزقة، الذي طُرح في ٢٠٠٥ في البرلمان الجنوب أفريقي، لم يتسبب به العراق وحسب، بل أيضاً ما زُعم عن تورط أكثر من ستين جنوب أفريقي في مؤامرة مزعومة للإطاحة بحكومة غينيا الاستوائية في ٢٠٠٤. احتلت الحادثة العناوين الرئيسية الدولية بسبب ما زُعم عن تورط السير مارك ثاتشر، نجل رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغرت ثاتشر. فالدولة الصغيرة بسكانها الخمسمئة ألف، كانت قد اكتشفت أخيراً احتياطياً كبيراً من النفط، لتصبح معه ثالث أكبر منتج أفريقي للنفط. والقائد المزعوم لمحاولة الانقلاب هو سيمون مان، ضابط سابق في الاستخبارات البريطانية، ومؤسس كل من إكزيكوتيف أوتكامز وساندلاين، وصديق لمارك ثاتشر.

قال رعاة مشروع القانون الجنوب أفريقي، إن مؤامرة الانقلاب برهنت على أن «نشاطات المرتزقة تجري من داخل حدود» جنوب أفريقيا. ولاحظوا صراحة أن «ما يُسمّى الشركات العسكرية الخاصة من خارج الجمهورية، مستمرة في تجنيد جنوب أفريقيين لتوفير الخدمات العسكرية والأمنية في مناطق نزاع مسلح (مثل العراق)»[٢]. وقدّرت الحكومة الجنوب أفريقية رسمياً، في ذلك الوقت، توظيف أربعة آلاف من مواطنيها في مناطق نزاع حول العالم، بما في ذلك ما

---

(١) مشروع قانون حظر جمهورية جنوب أفريقيا نشاطات المرتزقة، وحظر بعض النشاطات وتنظيمها في مناطق النزاع المسلح، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.
(٢) المصدر السابق.

يقدّر بألفين في العراق. ومعظم هؤلاء عناصر من الأقلية البيضاء في البلاد. إلا أن تقديرات أخرى تضع أرقاماً أكبر بكثير للجنوب أفريقيين المنتشرين في العالم، وفي العراق.

وسعى القانون إلى منع الجنوب أفريقيين من المشاركة «في أي نزاع مسلّح كمقاتلين يسعون إلى الكسب الشخصي»، أو من التدخل في «أي عمل يهدف إلى الإطاحة بحكومة، أو زعزعة النظام الدستوري، والسيادة، وسلامة أراضي بلد من البلدان». وطلبت من الجنوب أفريقيين الساعين إلى عمل مع مؤسسات عسكرية أو أمنية خاصة، الحصولَ على إذن من الحكومة تحت طائلة تغريم المنتهكين أو سَجنهم. وحُظر أيضاً على الجنوب أفريقيين الخدمة في جيوش أجنبية إذا كانت جنوب أفريقيا تعارض تورط هذه الدول في حرب أو نزاع. وكان، في ذلك الوقت، نحو ثمانمئة جنوب أفريقي في الخدمة الفعلية في الجيش البريطاني، إلى جانب عدد غير معروف من الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي. وما يستأثر بالاهتمام، هو أن القانون سمح بالمشاركة الجنوب أفريقية في «صراعات مسلحة مشروعة، بما في ذلك صراعات تُشَن، طبقاً للقانون الإنساني الدولي، من أجل التحرر الوطني؛ وتقرير المصير؛ والاستقلال عن الاستعمار؛ أو مقاومة احتلال وعدوان، أو سيطرة مواطنين أجانب أو قوات أجنبية».

كان دوغ بروكس واتحاد عمليات السلام الدولية، من بين القوى البارزة التي عارضت محاولة جنوب أفريقيا كبحَ المرتزقة. وعمل بروكس والاتحاد بحماسة، في فريق واحد مع أحزاب الأقلية البيضاء الجنوب أفريقية السياسية وشركات المرتزقة، لمنع تمرير القانون. وفي السنة المؤدية إلى التصويت على التشريع، كتب بروكس مقالات رأي وسياسة، وسافر إلى جوهانسبورغ حيث التقى أعضاء في البرلمان. وأعرب عن إحباطه من أن المشرّعين «تجنّبوا» إشراك صناعة المرتزقة في وضع مسودة التشريع. وقال إن تمريره سيكون «كارثياً» على الشركات الخاصة العاملة في المناطق الساخنة، عسكرياً، وقد يضعضع عمليات حفظ السلام. وناشد بروكس المشرّعين بأن «الكثير من الجهود الدولية سيصبح في خطر... وسيضطر (البعض) إلى وضع حد لعملياتهم إذا لم يتمكنوا من

التعويل على الجنوب أفريقيين». «الجنوب أفريقيون ذوو بنية أشد، ويمكنهم العيش والعمل في ظروف أكثر قساوة، ويتمتعون بمرونة أكبر، ويستطيعون التأقلم مع الظروف المتغيّرة». ووجد بروكس نفسه إلى جانب السياسيين الجنوب أفريقيين البيض الذي اشتكوا من أن القانون يستهدف الأعضاء السابقين البيض في القوات المسلحة الذين سيجدون الآن أنه «يستحيل عليهم عملياً العثور على عمل». وبينما كان بروكس يقوم بالتعبئة ضد محاولات جنوب أفريقيا لجمَ المرتزقة، كان يُظهر أيضاً خططه وأهدافه الحقيقية: التسويق النشط لاستخدام المرتزقة في القارة الأفريقية، ليس فقط في السودان، بل أيضاً في الكونغو وغيره من مناطق الأزمات. وأعلن بروكس أن «حلف شمال الأطلسي مرتفع الثمن في شكل جنوني؛ فهو ليس بالمنظمة التي توازي كلفتها، مثله مثل [منظمة الوحدة الأفريقية]. فالشركات الخاصة ستكون أقل كلفة بكثير».

تم في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، تمرير قانون حظر النشاطات المرتزقة بتصويت ساحق ـ ٢١١ مقابل ٢٨ ـ في الجمعية الوطنية الجنوب أفريقية. ورفض وزير الدفاع الجنوب أفريقي موسيوا ليكوتا محاولة إعادة وسم المرتزقة، وأعطى النقاش صياغته من خلال الاستشهاد بالتاريخ الأفريقي الدموي مع المرتزقة، الذي قال إنه يرجع إلى العام ١٩٦٠ في الكونغو، الحديث الاستقلال. وقال «ما إن أنجز الكونغو استقلاله، حتى أُفلتت كلاب الحرب على البلاد». وأعلن ليكوتا، بعيد تمرير القانون، أن «المرتزقة هم آفة مناطق العالم الفقيرة، وبخاصة أفريقيا». «إنهم قتلة للإيجار. يؤجرون مهاراتهم لمن يدفع أكثر. ويمكن كل من يملك المال أن يستخدم هذه الكائنات البشرية ويحولها إلى آلات للقتل أو إلى وقود للمدافع». وقد وجهت جنوب أفريقيا ضربة نادرة إلى العالم السريع التوسع لمؤسسات المرتزقة، لكنها كانت مجرد انتكاسة في تاريخ من التقدّم للصناعة ككل، ولبلاكووتر بشكل خاص.

غرايستون

لم يكن مخطط بلاكووتر يقضي فقط بالولوج إلى عالم حفظ السلام. فقد

تصوّر برانس وحلفاؤه، إعادة تكوين شاملة للجيش الأميركي ستتناسب، في شكل مثالي، مع السياسة الخارجية العدوانية والهجومية التي انبثقت من البيت الأبيض منذ ٩/١١. فالعوائق الأساسية التي منعت إدارة بوش من توسيع حروب احتلالها وعدوانها، هي النقص في العديد العسكري، والتمردات التي تسببت بها التدخلات على الأرض. وينتج عن المعارضة الداخلية للحروب العدوانية، أن عدداً أقل من الناس يتطوعون للخدمة في القوات المسلحة، وهو ما يؤدي تاريخياً إلى تنفيس دوافع الحرب، أو يُجبر على اعتماد التجنيد العسكري الإجباري. وصعّبت المعارضة الدولية، في الوقت نفسه، على واشنطن، إقناع حكومات أخرى بدعم حروبها واحتلالاتها. لكن هذه الديناميات تتغير في شكل دراماتيكي، مع وجود شركات المرتزقة الخاصة، حيث إن مجموع الجنود الممكن توافرهم لإدارة عدوانية، لا يحدّه سوى عدد الرجال عبر العالم المستعدين للقتل لقاء المال. فالحكومات لا تحتاج، بمساعدة من المرتزقة، إلى التجنيد الإجباري، أو حتى إلى دعم شعبها الخاص لخوض الحروب العدوانية، ولا تحتاج كذلك إلى ائتلاف الدول «المريدة» لمساعدتها. وإذا لم تتمكن واشنطن من حشد الاحتلال أو الغزو بقواتها الوطنية الخاصة، فإن شركات المرتزقة تعرض بديلاً مخصصاً، بما في ذلك قائمة بيانات بلاكووتر التي تحتوي على ٢١ ألف رجل. وإذا لم تنضم الجيوش الوطنية للدول الأخرى إلى «ائتلاف المريدين»، فإن بلاكووتر تعرض تدويلاً بديلاً للقوة من خلال تجنيد جنود خاصين من كافة أنحاء العالم. وإذا لم تصعد الحكومات الأجنبية على متن السفينة، فإنه لا يزال ممكناً شراء جنود أجانب.

يقول مايكل راتنر من مركز الحقوق الدستورية، إن الاستخدام المتزايد للمقاولين، والقوات الخصوصية، أو، على ما يقوله البعض، المرتزقة، يجعل من السهل البدء في الحرب والقتال فيها. وهي تتطلب أموالاً وحسب، وليس مواطَنة. «فإلى الحد الذي تتم معه دعوة المواطنين إلى الذهاب إلى الحرب، تحصل مقاومة، وهي مقاومة ضرورية لمنع حروب الرفع الذاتي للمقام، والحروب المجنونة: وفي حالة الولايات المتحدة، حروب الهيمنة الامبريالية.

فالقوات الخصوصية تكاد تصبح ضرورة لولايات متحدة تميل إلى المحافظة على امبراطوريتها المنحطة».

يستطيع المرتزقة، بوجود رئيس مغامر في البيت الأبيض، تمكين حصول عرض لا ينتهي من الغزوات، والعمليات السرّية، والاحتلالات، والانقلابات، وذلك كله من ضمن طبقات من الحمايات البيروقراطية، والإنكار القابل للتصديق، والاستهانة بإرادة (أو بسبب غياب إرادة) السكان. والأكثر من ذلك هو أن الجنود الخصوصيين لا يتم إحصاؤهم بين الموتى، ما يوفّر أيضاً دافعاً آخر للحكومة لاستخدامهم. «يمكن استخدام هذه القوات من دون الكثير من الدعاية، وهذه ميزة مفيدة جداً لأي حكومة. وهذا أسهل سياسياً، ويتطلب معاملات إدارية مطوّلة أقل»، على حد قول توماس بوغ، وهو مغوار بحرية أميركي سابق انضم إلى أكاديمية بلاكووتر. «يمكن التضحية بنا. فإذا مات عشرة مقاولين، فلن يكون الأمر مثل مقتل عشرة جنود، لأن العالم سيقول إنهم هناك من أجل المال. ولهذا وقع مختلف تماماً لدى الجمهور الأميركي».

وبالرغم من أن عمليات بلاكووتر في العراق ونيو أورلينز، ادخرت أكبر قدر من الاهتمام والجدل، فإنها انتشارات موقتة، وتشكل جزءاً فقط من طموح انتشار الشركة العالمي، وتطلعاتها. وبالرغم من عرض الشركة على أنها أعمال أميركية بالكامل على استعداد للقتال ضد الإبادة عند أول إشارة، فإن بلاكووتر منخرطة بشكل كبير في مخطط سرّي، دفع بالشركة إلى تجنيد المرتزقة في بعض بيئات العالم المريبة الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان. ويمكن إعادة توضيب بعضهم على أنهم قوى مخصخصة دولية لحفظ السلام، أو قوات برية في عمل عسكري آخر لـ «ائتلاف المريدين». ويدعى المخطط: غرايستون.

بعد شهر على كمين الفلوجة الشهير في ٢٠٠٤، سجّلت بلاكووتر بهدوء «غرايستون ليميتد» لدى المكتب المركزي للمقاولات في الحكومة الأميركية، التي أدرجت «تاريخ الشروع في العمل» على أنه ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤[1]. لكن،

(١) نسخة المؤلف عن الوثائق المتعلقة بغرايستون ليميتد في مكتب تسجيل المقاولين المركزي.

بدلاً من إدراجها في كارولينا الشمالية أو فيرجينيا أو ديلاوير، على غرار أقسام بلاكووتر الأخرى، فقد تم تسجيل غرايستون أوفشور في باربادوس، الجزيرة ـ الدولة الكاريبية. وكما ينبغي، صنّفتها الحكومة الأميركية على أنها «شركة كيانية» «معفاة من الضرائب»، مدرجة خدماتها بأنها: «خدمات الحراس الأمنيين والدوريات». لكن هذا الوصف، الذي يستحضر صور حرّاس أماكن التسوّق، لا يشبه في شيء الصورة التي تبرز في الأدب الدعائي لغرايستون والفيديو اللذين يستهدفان الزبائن المحتملين. ويفتح موقع بلاكووتر الأساسي لغرايستون بعرض بأسلوب فلاش، حيث تظهر كلمة «غرايستون» على الشاشة فوق صخرة كبيرة. وفجأة، ينزل من أعلى الشاشة، سيف فضي ثمين مخترقاً الصخرة ليشكل حرف T في غرايستون على طريقة الملك أرثور. وبعد هذه المقدمة الصغيرة، يقفز الموقع إلى صفحة حيث السيف في الصخرة إلى جانب شعار «دعماً للسلام والأمن في كل مكان!».

أقامت بلاكووتر في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، حفل «تدشين» مسرفاً، حضرته شخصيات رفيعة المستوى، من حاملي الدعوات فقط، في فندق ريتز ـ كارلتون الفاخر في واشنطن العاصمة. وشكلت لائحة المدعوّين إلى الحدث الذي استغرق سبع ساعات مزيجاً من دبلوماسيي السفارات الأجنبية، وصانعي الأسلحة، وشركات النفط، وممثلين عن صندوق النقد الدولي[١]. كان الدبلوماسيون من دول مثل أوزبكستان، واليمن، والفيليبين، ورومانيا، وإندونيسيا، وتونس، والجزائر، والمجر، وبولندا، وكرواتيا، وكينيا، وأنغولا، والأردن. وحضر الكثيرون من الملحقين العسكريين أو الدفاعيين لهذه البلدان. وأبلغ المنشور الدعائي لغرايستون الحضور أنه «أصبح أكثر صعوبة على بلدكم الدفاع عن مصالحه ضد التهديدات المنوعة والمعقّدة في عالم اليوم الرمادي، حيث لم تعد الحلول لمشاغلكم الأمنية هي ببساطة الأبيض والأسود». «فغرايستون شركة خدمات أمنية دولية تعرض على دولتكم أو منظمتكم حلاً

(١) نسخة المؤلف عن لائحة المدعوين.

كاملاً لأكثر حاجاتكم الأمنية إلحاحاً. فلدينا الموظفون، والدعم اللوجستي، والتجهيزات، والخبرة، لحل أكثر مشاكلكم الأمنية خطورة»[1]. ووعدت بطاقة الدعوة الحضور «بالفرصة للقاء خبراء معروفين في الصناعة الأمنية العالمية. وستحظون بفرصة مشاهدة عروض للإمكانيات المتطورة جداً، ورؤية عروض تكتيكية تُظهر تجهيزات محدثة، وحلول تكنولوجية للحرب الشاملة على الإرهاب»[2]. وكان المتحدث الرئيسي هو كوفر بلاك، الذي تم التعريف عنه في بطاقة الدعوة فقط، على أنه «السفير السابق لشؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية، والمدير السابق لمركز مكافحة الإرهاب في «السي.آي.أيه.»».

وادعت المواد التي تم توزيعها على الزبائن المحتملين في الشركات والدول، «أن غرايستون تكرّس نفسها لتوفير أفضل الذخائر الأمنية المادية من كافة أنحاء العالم دعماً للحرية، وصنع السلام، والحفاظ على السلام. ويسمح لنا تركيزنا الدولي على تطوير حلول فريدة وخلاقة تتطابق مع حاجات كل زبون بمفرده». وقالت غرايستون إن قواتها جاهزة «للانتشار الفوري دعماً لأهداف الأمن القومي، وكذلك للمصالح الفردية». ومن بين «الخدمات» المعروضة، فرق أمنية متحرّكة يمكن، من بين وظائف أخرى، استخدامها في عمليات الأمن الشخصي، والمراقبة، والمراقبة المضادة. ويمكن استئجار فرق الاشتباك المحترفة الفعالة «للتعاطي مع متطلبات الأمن الراهنة لحاجات زبائننا في ما وراء البحار. ففرقنا مستعدة للقيام بجهود إعادة الاستقرار، وحماية الممتلكات واستعادتها، والإجلاء الطارئ للموظفين». وعرضت أيضاً حيزاً واسعاً من خدمات التدريب، بما في ذلك «مجموعات صغيرة للعمليات الدفاعية والهجومية». وتباهت غرايستون بأنها تتولى التعهد والتدريب لقوى عاملة تم جلبها من قاعدة منوعة من محترفي العمليات الخاصة، والدفاع، والاستخبارات، وحفظ القانون، السابقين والمستعدين للانتشار العالمي لحظة تبليغهم بذلك».

---

(١) نسخة المؤلف عن الكتيّب.

(٢) نسخة المؤلف عن بطاقة الدعوة.

ويفتح فيديو إعلاني، مدته دقيقتان، على صورة السيف في الصخرة لتتلاشى سريعاً إلى مشهد لطائرة بلاكووتر تسلّم الإمدادات لجنودها على أحد السطوح[1]. ثم تنتقل الصورة إلى مشهد لمرتزقة بالثياب المدنية يوزعون بأيديهم مساعدات على جموع يائسة من الناس، ربما من العراقيين أو الأفغان! وتعطي آلة عزف كاسيو إيقاعاً دون المستوى في الخلفية. ثم يمر الفيديو عبر مونتاج من الصور: كوماندوس مدججين بالسلاح يرتدون الزي المموه وأقنعة التزلج، يقتحمون غرفة؛ قوات شبه عسكرية تقوم بالدورية في شارع كثير الدخان؛ قوات تحطم باباً وتلقي قنبلة دخانية إلى الداخل. ثم تومض كلمتا «توفير الحماية» على الشاشة، ويتم إظهار مرتزقة يؤمّنون المحيط مع وحدة ك ـ ٩ قبل مواكبة «مسؤول» من آليته الـ «أس.يو.في.» إلى أحد المباني. وتظهر كلمتا «الأمن الدولي» قبل أن تتلاشيا في ممر مليء بالدخان يتقدم عبره الكوماندوس بالثياب السوداء، رافعين أسلحتهم. ويتوالى المزيد من صور مواكبة الشخصيات الهامة، ثم هيليكوبتر تحلق فوق كتلة من الماء. ويقطع الفيديو إلى مشاهد من العمليات الحربية في الأدغال، ثم إلى مظليين يقفزون من الطائرات، ثم عودة إلى الأدغال. عبارة «تقويم إمكانية التعرّض»، تلمع على الشاشة. ويظهر وجه مموه، يتبعه رجال بيض بتي شيرت سوداء، وسترة كاكية، ونظارات شمسية، يحملون أسلحة أوتوماتيكية، وهم يواكبون شخصية مهمة أخرى من آليتها. وينتقل الفيديو إلى سيارة تجتاز، في شكل عدواني، سيارة أخرى قبل أن يعود شعار غرايستون، السيف في الصخر، إلى الظهور.

وبينما تصوّر بلاكووتر نفسها على أنها عملية أميركية بالكامل، فإن اسم غرايستون هو لعب على الأخلاقية واللبس القانوني لمهمتها وللأعمال الحربية العصرية، وهو أمر تؤازره جهودها التجنيدية. فطلب الاستخدام في غرايستون يسأل المرتزقة المحتملين عن «مصدر تجنيدهم»، معدداً وكالات تحمل أسماء، مثل بيوولف، سبارتان، وإيفي. والبلدان التي تدعي غرايستون أنها تأتي

---

(١) نسخة المؤلف عن الفيديو.

بمجنديها منها هي: الفيليبين، والتشيلي، والنيبال، وكولومبيا، والإكوادور، والسلفادور، وهندوراس، وباناما، والبيرو. وطُلب من مقدمي الطلبات وضع إشارة حول أهليتهم في السلاح: بندقية أك ـ ٤٧، غلوك ١٩، سلسلة بنادق أم ـ ١٦، بندقية كارابين أم ـ ٤، الرشاشات، المورتر، والأسلحة التي تطلق من الكتف (آر.بي.جي.، لاو). وبين المؤهلات التي يسعى إليها طلب التوظيف: قناصة، هدافون، محطمو أبواب، تجهيز متفجرات، فرق هجوم مضاد.

التزمت بلاكووتر الصمت حول غرايستون خارج إطار تسويقها الذي استهدف زبائن محتملين. وبعد وقت ليس بالطويل على إطلاق المشروع، حذفت بلاكووتر موقع الإنترنت الأصلي الخاص بها، واستبدلته بصورة أكثر رقة، وإنسانية، ووسم جديد. اختفى السيف في الصخرة، واختفت معه أيضاً صور المعارك المفتوحة، واستبدلت بجندي مموّه يرتدي «بيريها»،، يضع طفلاً صغيراً على حضنه مع عبارة «المساعدة الإنسانية» فوق الصورة. وهناك صورة أخرى لرجل في بزة فاخرة يتحدث عبر جهاز إرسال: هذه الصورة سُمّيت «الأمن». وتم طلي الشعار الجديد: «تعهّد الإستقرار، وتسويق السلام»، على رأس الصفحة، بينما الخدمات المؤمّنة هي الأمن والتدريب، واللوجيستيات، والمساعدة الإنسانية: حفظ السلام. وتوجبت إعادة إصلاح بيان مهمة غرايستون. وجاء في البيان الجديد، «تركّز غرايستون على توفير الاستقرار في مناطق تعاني الاضطرابات التي تسبب بها، إما نزاع مسلح، وإما أوبئة، وإما كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان. ولغرايستون المقدرة على الانتشار بسرعة وفاعلية في أي مكان في العالم لخلق بيئة أكثر أمناً لزبائننا». ويمكن غرايستون أن تدعم «عمليات واسعة النطاق لبسط الاستقرار، تتطلب عدداً كبيراً من الناس للمساعدة على تأمين منطقة ما. فهدفنا هو رعاية بيئة إيجابية تعمل على إحلال أمن مدني يساعد التجارة على الازدهار».

«فرسان الطاولة المستديرة»

في الشهر نفسه الذي أطلقت فيه بلاكووتر، غرايستون، شرع إريك برانس،

علناً، على الأقل، في إثارة احتمال إنشاء ما أسماه «لواء المقاولين» لدعم الجيش الأميركي النظامي. وأبلغ برانس ندوة عسكرية عُقدت في واشنطن العاصمة أوائل ٢٠٠٥، «هناك هلع في وزارة الدفاع حول زيادة العدد الدائم للجيش». «أرادوا إضافة ٣٠ ألف شخص، وهم يتحدثون عن كلفة تتراوح بين ٣,٦ وأربعة مليارات دولار للقيام بذلك. حسناً، استناداً إلى حساباتي، يعني ذلك حوالى ١٣٥ ألف دولار للجندي الواحد». وأكد برانس، بثقة، أنه في وسع بلاكووتر القيام بذلك بكلفة أقل. شكّل ذلك ظهوراً علنياً نادراً لبرانس. وعلى غرار معظم خطاباته، فإنه استند إلى إنجيل السوق الحرة، وألقاه أمام حضور عسكري.

وكانت هذه هي الحال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عندما تحدث برانس في «وست ٢٠٠٦»، وهو مؤتمر كبير للقادة العسكريين، وصانعي الأسلحة والبائعين، والمقاولين، وغير ذلك من الكيانات العسكرية. ورعت المؤتمر أسماء كبرى في تكنولوجيا الحرب: رايثيون، بوينغ، جنرال ديناميكس، لوكهيد مارتن، ونورثروب غرامان. وكان برانس الممثل الوحيد للمرتزقة في فريق من القادة العسكريين الكبار بمن فيهم دنيس هجليك، قائد العمليات الخاصة في سلاح المارينز؛ شون بيبوس، قائد مجموعة العمليات الحربية الخاصة في البحرية؛ والعقيد إدوارد ريدر، قائد المجموعة السابعة للقوات الخاصة. وطرح برانس سؤالاً تقريرياً: «لماذا نحن؟ ولماذا منظمة خاصة؟ ولماذا أنا هنا حتى؟». «فكرة المنظمات الخاصة هذه التي تقوم بأشياء اعتادت أن تكون حكراً على الحكومة الأميركية»[1]. وأجمَلَ برانس في عرضه، النشوءَ السريع لبلاكووتر، متحدثاً باعتزاز عن بناء «حقل أحلامه»، وهو مجمع مويوك الضخم في كارولينا الشمالية. «لدينا الآن ٧,٣٠٠ فدّان. إنها منشأة عسكرية كبرى»، قال وهو يعطي نظرة شاملة عن بعض من عمليات الشركة، قائلاً إنها تدرّب نحو ٣٥ ألفاً من ممثلي الجيش و«قوى حفظ النظام» في السنة، بمن فيهم جنود في الخدمة

---

(١) نسخة المؤلف عن خطاب إريك برانس في «وست ٢٠٠٦».

الفعلية، وقوات العمليات الخاصة، وموظفون من وزارة الأمن القومي، والولايات، ومجموعة من الفديراليين، والحكومات المحلّية. وقال «إننا مُدمَجون عمودياً، صعوداً ونزولاً على امتداد الرقعة». «لدينا هدفنا الخاص، ونقوم ببناء مستكمل لمنشآت التدريب التكتيكي، لدينا ذراعنا الجوية الخاصة مع عشرين طائرة، وجهاز كلاب يضم فرقاً من ستين كلباً منتشرة في ما وراء البحار، وأبنية مستكملة، وجهاز استخبارات خاص». ويومها قال برانس إن لبلاكووتر ١٨٠٠ شخص منتشرين حول العالم، «جميعهم في أماكن خطرة».

وتحدث برانس أيضاً بصراحة ملحوظة عن رؤيته إلى مستقبل المرتزقة. «عندما تقوم بالشحن ليلاً، هل تستخدم خدمة البريد أو تسخدم فدكس؟»، قال سائلاً الحضور ورفاقه في الفريق. «إن الأمر مشابه. هدف شركتنا أن نفعل لجهاز الأمن القومي ما فعلته فدكس لخدمة البريد. فنحن لن نحل محلّه، لكننا نريده أن يعمل في شكل أفضل، وأسرع، وأذكى، ونجعل الناس يفكّرون من خارج العلبة». وقال برانس للحضور إن وزارة الدفاع تستهلك ٤٨ في المئة من مجمل الإنفاق العسكري العالمي، «ومن الصعب جداً على تنظيم بهذا الحجم أن يغيّر نفسه. لكن، إذا توفرت له أطراف خارجية تقوم بأمور مماثلة إلى حد ما، فإن ذلك يوفر للناس أمراً يتخذونه مرجعاً». وقال برانس، مقارناً الصناعة العسكرية بصناعة السيارات، «لا يمكن جنرال موتورز أن تصبح أفضل إلا إذا نظرت إلى كيفية تصرف تويوتا وهوندا. فسيدفعها هذا إلى التفكير من خارج العلبة، ويوفّر لها سيارة لمنافستها». وروى برانس حكاية كيف أنه في ١٩٩١، بعد سقوط جدار برلين، كان يقود سيارة مستأجَرة على الطريق السريع في ألمانيا. وفجأة «تجاوزتني مرسيدس أس ٥٠٠ بسرعة نحو ١٤٠ ميلاً في الساعة. كانت آخر وأعظم مرسيدس متوفرة، ٣٠٠ حصان، أكياس هواء، جهاز تغيير سرعات أوتوماتيكي، وكل الزوائد». لكن، بعدما تجاوزت المرسيدس المصنوعة في ألمانيا الغربية برانس، بدّلت تريبانت ـ السيارة الوطنية لألمانيا الشرقية الشيوعية ـ التي تسير ببطء، من خط سيرها أمام المرسيدس وكادت تتسبب بحادث. «وفكرت: يا لها من دراسة حول التناقضات»، قال برانس. «لديك

الدولتان نفساهما، واللغة نفسها، والثقافة نفسها، والخلفية نفسها، لكن مع بنية قيادة مختلفة: إحداهما تقوم بالتخطيط مركزياً، والأخرى أكثر توجهاً نحو السوق الحرّة، والتحديث، وركوب المخاطر، وفعّالة».

إذا ما أُخذت رسالة برانس ذلك اليوم بقيمتها الظاهرة، فهي تخلص كلها إلى الفاعلية. وقال برانس في نهاية كلامه إنه لا يريد «الاستخفاف» بالبنتاغون. وقال «إن في وزارة الدفاع أعداداً كبيرة من الأناس الرائعين، لكنهم عالقون ومقيّدون بالكثير من الاجراءات البيروقراطية الموجودة منذ الأعوام السبعين الماضية ربما، والتي تخنق الكثير من التجديد». «جئنا بآثار أقدام مختلفة». و«أثر القدم» الصغير هذا، الذي يهوى برانس التحدث عنه، ينمو في كل يوم أكبر فأكبر. وهو ينمو من جراء الجهد الجماعي لزمرة قوية من مرتزقة أيامنا هذه تفهم بالعلاقات العامة، وتستخدم القائمين باللوبي، وتعمل في اللف والدوران، وكانت فعالة كثيراً في ركوب موجة التخصيص. وبينما سقط حجم مجمل الجنود الأميركيين في الخدمة الفعلية الرسمية في خلال الأعوام العشرين الماضية من ٢,١ مليون في الثمانينيات إلى ١,٣ مليون في ٢٠٠٣، لدى غزو العراق، فإن المدفوعات والعقود مع مؤسسات المرتزقة قد ارتفعت ارتفاعاً جنونياً. فمن ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢، وقبل أن تغزو الولايات المتحدة العراق، وزع البنتاغون أكثر من ثلاثة آلاف عقد على مؤسسات موجودة في الولايات المتحدة بقيمة تفوق ٣٠٠ مليار دولار. وعلى ما لاحظه ب. و. سينغر، فإنه «بينما رافق المقاولون القوات الأميركية منذ زمن طويل، فإن مجمل عملية التلزيم لخدمات الجيش الأميركي من التسعينيات، لم يسبق لها مثيل». وتصاعد الأمر بالتأكيد في ظل إدارة بوش مع تعهّد وزير الدفاع دونالد رامسفلد في وقت مبكر من الحرب على الارهاب «بتعقّب المزيد من الفرص للتلزيم والتخصيص»، في جزء من ذلك، بسبب هوسه الشخصي بأن للجيش الحديث «أثر قدم صغيرة». وعلى ما لاحظه كاتب الرأي في «نيويورك تايمز»، بول كروغمان، «فإن المحافظين يجعلون من تخصيص وظائف الحكومة معبوداً وثنياً؛ فقد أعلن جورج بوش، بعد انتخابات ٢٠٠٢، عن خطط لتخصيص ٨٥٠ ألف وظيفة فديرالية. ومضى

في داخل الولايات المتحدة ببطء في تنفيذ هذا الهدف، لأنه خشي ردود الفعل المعادية العامة. أما في العراق، حيث يوجد القليل من الإشراف العام أو من الكونغرس، فقد خصصت الإدارة كل ما يقع عليه ناظرها». ولم يشكّل العراق نهاية لهذا المنحى، بل بالأحرى جسّد نموذجاً للمستقبل. وقال دوغ بروكس من اتحاد عمليات السلام الدولية، إن «الجيوش أصبحت أصغر مما كانت عليه إبان الحرب الباردة». و«لهذا، إذا أراد أحد القيام بأي شيء اليوم، فعليه أساساً اللجوء إلى القطاع الخاص. وما يجدونه هو أنه أسرع، وأفضل، وأقل كلفة. الجيوش كناية عن تنظيمات قادرة في شكل لا يُعقل، لكنها غير مصممة لتوازي كلفتها».

ما من شك في أن عمليات القتل في الفلوجة في آذار/مارس ٢٠٠٤، أعطت دفعة قوية لنجاح شركة بلاكووتر. فمن جهة ـ وربما يقول البعض إنها طريقة تهكمية في رؤية الأمور ـ يمكن القول إن برانس انتفع من الموت، ورأى على الفور مكاسب عمليات القتل التي لقيت دعاية قوية. والطريقة الأخرى للنظر إلى الأمر، هي أن عمليات القتل التي جاء توقيتها بمحض الصدفة، وفّرت لبلاكووتر الظرف المثالي والحضور لدعم حملتها النشطة بالفعل لشق طريق إلى المزيد من التخصيص، على أن تكون هي، طبعاً، في الطليعة. فحملة إعادة وسم المرتزقة، الهادفة إلى تسريع نمط التخصيص لزيادة المكاسب إلى أكبر الحدود، سمحت للشركات، مثل بلاكووتر، بأن تبني حضوراً مؤسساتياً دائماً لها داخل بنية الدولة. فإعادة الوسم توفّر فرصاً كبيرة للعلاقات العامة وللخطاب التجنيدي، بينما تدفع قُدُماً ببرنامج تبرير جاهز للسياسيين والبيروقراطيات المختلفة إلى مزيد ومزيد من التلزيم والتخصيص للجيش والأجهزة الأمنية التي يمولها دافعو الضرائب، ما يؤدي إلى إضفاء المزيد من الشرعية على الشركات، ومكاسب في ازدياد دائم. ويضع هذا الأمر في دائرة متكاملة: وفي نهاية اليوم، يتم تحصيل المزيد من المال: الكثير منه.

يكاد يستحيل تحديد كمية المال التي دفعتها الحكومة الأميركية إلى شركات المرتزقة، وهو واقع يعود في جزء كبير منه إلى غياب الشفافية والشمولية في

حفظ دفاتر الحسابات. واعترف تقرير لمكتب المحاسبة الحكومي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، بأنه «لا وزارة الخارجية، ولا وزارة الدفاع، ولا الوكالة الأميركية للإنماء الدولي ـ وهي الوكالات الرئيسية المسؤولة عن جهود إعادة بناء العراق ـ تملك معطيات كاملة عن الكلفة المتعلقة باستخدام موفّري الحماية الخاصة»[١]. لكن التقرير وجد أنه «اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فإن الوكالات والمقاولين الذين راجعناهم، أقرّوا بأكثر من ٧٦٦ مليون دولار للخدمات الأمنية والتجهيزات» في العراق. ووجد مكتب المحاسبة الحكومي أنه غالباً ما شكل الأمن أكثر من ١٥ في المئة من كلفة العمل في العراق، ولا يتضمن ذلك الكلفة الأمنية للمقاولين الرديفين. وأفادت وزارة الخارجية أن الكلفة الأمنية بلغت من ١٦ إلى ٢٢ في المئة من مشاريع إعادة الإعمار. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تقديرات الكلفة الكاملة لإعادة الإعمار من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، هي ٥٦ مليار دولار، فمعنى ذلك أنه حتى التخصيص المحافظ لعشرة في المئة للأمن، سيعني ٥,٦ مليارات دولار. والمقصود هو أن الحكومة الأميركية لم توفّر علناً معلومات يمكن التحقق منها حول شركات جيوش خاصة تستخدمها باطّراد من أموال دافعي الضرائب.

فازت بلاكووتر وحدها بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار من العقود الحكومية التي يمكن تحديدها علناً في ظل الحرب على الإرهاب، وهي لا تتضمن أعمالها «السوداء» أو «الحاجات المستعجلة والمفروضة»، أو عملها للاعبين الخاصين. وبلاغتها الكلامية حول توفير أموال دافعي الضرائب عبر فاعلية السوق الحرة، تبدو فارغة باطراد، علما بأنه لا يبدو أن قسمها الأمني فاز قط بعقد جرت عليه مناقصة تنافسية[٢]. وبينما الحكومة الأميركية غير قادرة، أو غير راغبة في أن تجدول بصورة مجدية نفقاتها على الخدمات الأمنية ـ العسكرية الخاصة، فإن التقدير العام أثبت أنه أكثر مراوغة. ففي ٢٠٠٣، وفي وقت يجري الإعداد لحرب العراق، وقبل أن تبدأ الفورة الكبرى للمرتزقة، قدّر ب.

(١) «إعادة إعمار العراق»، مكتب المحاسبة الحكومي، حزيران/يونيو، ٢٠٠٦.

(٢) عقود الحكومة كما هي مذكورة في .fedspending.org

و. سينغر قيمة الصناعة العسكرية الخاصة عالمياً بأكثر من ١٠٠ مليار دولار. وقدّرت هوملاند سيكيوريتي ريسورتش، وهي شركة اقتفاء للصناعة، أن الحكومات والشركات العالمية أنفقت ٥٩ مليار دولار في ٢٠٠٦ لمكافحة الإرهاب، وهو رقم لا يشمل الكثير من الخدمات الأمنية الخاصة «المستكينة»، وهو يشكل زيادة ستة أضعاف عن العام ٢٠٠٠.

ويعني هذا، بعبارات عملية، أن حملة إعادة الوسم تسمح للمرتزقة بإضافة ستار دائم على أكثر الميازيب كسباً في العالم: الموزانات الوطنية للولايات المتحدة وحليفاتها الصانعة للحرب. ولم تعد هذه «الخدمات» مخصصة للدول غير المستقلة التي تكافح للحفاظ على السلطة، بل أصبحت موضع ترحيب قوى العالم العظمى بوصفها جزءاً لا يتجزأ من قواتها الوطنية. وفي مجال الحديث عن «الدور المتّسع» لصناعة المرتزقة، قال كوفر بلاك «أعتقد أنه أمر علينا أن نفكّر فيه كلنا. علينا التحدث فيه والوصول إلى اتفاق ما. لا أرانا نعود إلى الوراء. ولا أرى [الحل في] القوى الوطنية، وقد تم توسيعها في شكل كبير، وأرى في [استخدام شركات مثل بلاكووتر] أداة مفيدة تبرر كلفتها»[1].

والمثير للقلق في شكل خاص حول «الدور المتسع» لبلاكووتر، هو مسألة زعامة الشركة اليمينية، وقربها من مجموعة كبيرة من القضايا والشعارات المحافظة والسياسيين المحافظين، وروزنامتها المسيحية الأصولية وطبيعتها السرّية، وروابطها العميقة والقديمة العهد بالحزب الجمهوري والجيش الأميركي ووكالات الاستخبارات. فبلاكووتر تصبح سريعاً واحداً من أقوى الجيوش الخاصة في العالم، والكثيرون من كبار مسؤوليها، هم من غيارى المتدينيين المتطرفين، ويظهر أن بعضهم يعتقد أنه يخوض معركة ملحمية للدفاع عن المسيحية. ويدعم نشر قوات تحت هذا النوع من الزعامة في البلدان العربية أو

(١) ملاحظات كوفر بلاك في مؤتمر أميركان إنتربرايز إينستيتيوت: «المقاولون على أرض المعركة: موجز عن مستقبل الصناعة الدفاعية»، ١٧ أيار/مايو، ٢٠٠٦.

المسلمة، أكثر المخاوف سوءاً للكثيرين في العالم الإسلامي، حول سياسة صليبية جديدة تتنكّر في زي مهمة أميركية «لتحريرهم» من قامعيهم. وما يبدو أن بلاكووتر تنتصر له وتتصوّره، هو جيش خاص من الوطنيين الذين يخافون الله، ويحصلون على معاشات جيدة، ومتكرّسين لخدمة أهداف الهيمنة الأميركية، ويدعمه جنود بيادق من دول العالم الثالث تمكن التضحية بهم، ويتلقون معاشات ضئيلة، وللكثيرين منهم إرث في الأنظمة الوحشية المدعومة من الولايات المتحدة، أو في فرق الموت. وبالنسبة إلى قواتها الأميركية التي تتفاخر بها، وسّعت بلاكووتر العامل المحرك للمرتزقة (أو انتحال المبررات) إلى ما هو أبعد من مجرد الكسب المالي (بالرغم من أنه يبقى العامل الأساسي) إلى تبرير يتوجه إلى الواجب والوطنية. وقال كوفر بلاك، «لا يتعلق الأمر بالأعمال، والأدوات، وكسب المال، أقله ليس في شركتنا». وقال تايلور لـ «الويكلي ستاندارد»، «إذا لم تكن مستعداً لاعتناق روح بلاكووتر والالتزام بدعم الديموقراطية الإنسانية حول العالم، فربما هناك مكان أفضل «للعمل فيه غير بلاكووتر، «لأن هذا كل ما نفعله».

وفي الصورة الأيديولوجية الأكبر، يتوهم مدراء بلاكووتر أنفسهم جزءاً من التقليد المرتزق «العادل». وأكد دوغ بروكس من اتحاد عمليات السلام الدولية، أن «ذلك ليس بجديد». «فحتى جورج واشنطن، كان له مقاولون». وهذا سطر يهواه مدراء بلاكووتر. وبالفعل، فإنهم غالباً ما يشيرون إلى التماثيل في حديقة لافاييت قبالة البيت الأبيض، على أنها نُصُب لحرفتهم وتقليدهم. ووسط الحديقة تمثال للرئيس أندرو جاكسون ممتطياً جواداً. وتحيط بزوايا الحديقة الأربع، تماثيل لمرتزقة حاربوا إلى جانب الأميركيين في الحرب الثورية: الجنرالين الفرنسيين المركيز جيلبير دولافاييت؛ والكونت جان دو روشامبو؛ والجنرال البولندي تاديوس كوشيوزكو؛ والجنرال البروسي البارون فريدريتش فيلهلم فون ستوبن (موضوع هوس المستشار القانوني العام لمجموعة برانس، جوزف شميتز). وتحدث إريك برانس أمام مؤتمر عسكري في ٢٠٠٦، «من الخطأ وحسب الاعتقاد أن فكرة المقاولين في أرض المعركة، الذين يقومون بهذا النوع

من الأمور، هي فكرة جديدة»[1]. وقال، مستشهداً بتماثيل حديقة لافاييت، «هاكم أربعة ضباط عسكريين، ضباط أجانب، مقاولون إذا شئتم، جاؤوا إلى هنا وبنوا قدرات جيش البر. فقوات البر عانت أوقاتاً عسيرة إلى أن ظهروا. ونُقش على تمثال فون ستوبن أنه وفّر التدريب العسكري والانضباط للمواطنين الجنود الذين أنجزوا استقلال الولايات المتحدة. وهو ما نفعله في العراق أو أفغانستان، وأينما تستخدمنا الولايات المتحدة وتسمح لنا بالقيام بذلك، فنحن نعطيهم القدرة على الدفاع عن أنفسهم، والتخلّص من مشاكلهم، بحيث لن يكون عليك إرسال جيش تقليدي كبير للقيام بذلك. وكما تعلمون، فإن مرتزقة ألماناً حاربوا من أجل الاتحاد في الحرب الأهلية، بل إنهم فازوا بميدالية الشرف». وردّد كوفر بلاك صدى هذه الحكاية: «ما من جديد في هذا. ما نتحدث عنه في الحقيقة هو إدارة هذا من أجل خير البلاد ولتحقيق الهدف. ويمكن حديقة لافاييت أن تُدعى «حديقة المقاول» من أجل أبطالنا الذين جاؤوا إلى هذه البلاد، والذين درّبونا: دربوا أجدادنا»[2].

حققت صناعة المرتزقة، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، نصراً كبيراً في حملتها لإعادة وسم نفسها عندما تم الاعتراف رسمياً بالمقاولين الخاصين في مراجعة البنتاغون الرباعية الأعوام للدفاع، على أنهم جزء من «القوة الشاملة» للجيش. وقال وزير الدفاع دونالد رامسفلد، عند نشر التقرير، إن المراجعة «تحدد الموقع الحالي لوزارة الدفاع والاتجاه الذي نعتقد أنه عليها السير فيه»، مضيفاً «ها نحن في السنة الخامسة لهذه الحرب الشاملة، والأفكار والاقتراحات في هذا التقرير تشكل خريطة طريق، للتغيير الذي يؤدي إلى النصر». وسُرّ كوفر بلاك بصفة خاصة بالسطر في التقرير الذي يعترف بوضوح بمقاولين مثل بلاكووتر:[3] «إن «القوة الشاملة» للوزارة ـ بمركباتها العسكرية الفعلية وفي الاحتياط،

---

(١) نسخة المؤلف عن خطاب إريك برانس في «وست ٢٠٠٦».

(٢) ملاحظات كوفر بلاك في مؤتمر أميركان إنتربرايز إينستيتيوت: «المقاولون على أرض المعركة: موجز عن مستقبل الصناعة الدفاعية»، ١٧ أيار/مايو، ٢٠٠٦.

(٣) المصدر نفسه.

وموظفيها المدنيين، ومقاوليها ـ تشكّل قدراتها وإمكاناتها القتالية. فعناصر القوة الشاملة يخدمون في آلاف المواقع حول الأرض، ويقومون بحيّز واسع من المهمات لإنجاز مهمات حساسة». واستناداً إلى المراجعة، فإن سياسة البنتاغون «تقضي الآن بتضمين أداء النشاطات التجارية التي يقوم بها المقاولون. . . في الخطط العملانية والأوامر. ويمكن القادة المقاتلين، من خلال إدخال المقاولين في خططهم، أن يحددوا في شكل أفضل حاجات مهمتهم». لقد شكّل ذلك لحظة بالغة الأهمية بالنسبة إلى صناعة المرتزقة؛ لحظة اعتبرتها بلاكووتر وغيرها من الشركات على أنها لحظة مهمة في السعي إلى هذا النوع من الاندماج والشرعية، التي تعتبر أساسية لبقائها وربحيتها. لم يعد استخدام المرتزقة خياراً؛ أصبح سياسة أميركية. وكون ذلك صادراً عن رامسفلد كمرسوم، من دون نقاش عام، فهو بحكم القدر المبرم. فبحلول ٢٠٠٧، أصبحت بلاكووتر تنشر قواتها في تسع دول على الأقل. فقد انتشر نحو ٢٣٠٠ جندي خاص من بلاكووتر عبر العالم إلى جانب وجود ٢١ ألفا آخرين في قاعدة بياناتها في حال دعت الضرورة إلى خدماتهم. وليس نشوء جيش بلاكووتر الخاص، بأقل من تجسيد للسيناريو المنذر بالشر الذي تنبأ به منذ عقود الرئيس آيزنهاور عندما حذّر من «العواقب الخطيرة» لنشوء «المركّب العسكري ـ الصناعي» و«السلطة الموضوعة في غير موضعها الحق».

ركب مفكرو مركز الأبحاث اليميني في الأميركان إنتربرايز إنستيتيوت، عالياً القافلة التي تجرها إدارة بوش حثيثاً، وهو المركز الذي طالما كان في الخطوط الأمامية لحركة تخصيص الحكومة والجيش. ورعوا، صيف ٢٠٠٧، مؤتمراً للمرتزقة في واشنطن العاصمة، أسموه «المقاولون في ساحة المعركة: إيجاز حول مستقبل صناعة الدفاع». وتضمّن مسؤولَين سابقين في البنتاغون لعبا دوراً حاسما في مخططات التخصيص، بالإضافة إلى نائب رئيس بلاكووتر، كوفر بلاك. اكتظت قاعة المحاضرات بممثلين عن مختلف شركات الجيوش الخاصة، بالإضافة إلى وزارة الخارجية، والبنتاغون، وعدد منوّع من المنظمات غير الحكومية. بدا الحدث كأنه معسكر إعادة تأهيل للمرتزقة، حيث ترأس العرّاب، بلاك، دروساً حول إعادة وسم المنتوج وتسويقه: خدمات المرتزقة. وقال بلاك

للحشد «إننا، ككوكب، في حالة من الاضطراب». «وأنا بالأحرى مستاء من ذلك، لأننا، ونحن خارجون من الحرب الباردة، اعتقدت أنه في وسعنا الحصول على فترة من الهدوء والاسترخاء والإرادة الطيبة بين الناس. هذا الاضطراب هدّام»[1]. وتوجه مباشرة إلى تجارة المرتزقة نفسها، وبينما القاعة ساكنة أمامه، تحدث بلاك بهدوء، وتقطُّع، ومنهجية، كما لو أنه منوّم مغناطيسي يحادث شخصاً لتغييبه ذهنياً. وأعلن الجاسوس المخضرم «ربما بدا الأمر بعض الشيء أشبه بفرسان الطاولة المستديرة، لكن هذا ما نؤمن به». «التركيز على الذمّة، والمبادئ الأخلاقية، والاستقامة. هذا مهم. فنحن لسنا سريعي الزوال. ولسنا غشاشين. نحن نؤمن بهذه الأمور. نؤمن بأن نكون مُمَثّلين. نؤمن بتوفير الدعم. نحن أخلاقيون. نوفّر التدريب لموظفينا. وهذا أمر سينمو وينمو. نريد أن نتمكن من المساهمة لفترة طويلة من الوقت».

---

(١) ملاحظات كوفر بلاك في مؤتمر أميركان إنتربرايز إينستيتيوت: «المقاولون على أرض المعركة: موجز عن مستقبل الصناعة الدفاعية»، ١٧ أيار/مايو، ٢٠٠٦.



إعرابات عن الشكر

في غمار إنجاز هذا الكتاب، يحضرني والداي، مايكل وليزا سكاهيل، اللذان أشعر بامتنان كبير لهما. فقد زوّداني بتربية ليس في إمكان أي جامعة منافستها. يُدهشني تواضعهما الهادئ، وتكرّسهما للعدالة، ومحبتهما للآخرين. لم أقابل أناساً أكثر احتراماً منهما. إنهما بطلاي وصديقاي. ولا يسعني إلا أن أقول شكراً لشقيقي تيم وشقيقتي ستيفاني، لمحبتهما مدى العمر لي، ورفقتهما، ودعمهما، وكذلك لزوجة شقيقي جيني وابنة أخي مايا. والامتنان كله لكسينيجا، قلبي وعالمي. وشكراً لبارب وهاري هوفرل لإيمانهما الدائم ووجودهما المستمر. وأرغب أيضاً في استذكار أجدادي، واثنان منهما من المهاجرين الأيرلنديين الذين عاشوا رعب قوات بلاك أند تانز شبه العسكرية. وعرفان أيضاً بالجميل لعماتي وأعمامي وخالاتي وأخوالي وأولادهم، لمحبتهم طوال هذه السنين. وأريد أيضاً أن أتوجه بشكر خاص إلى دانيالا كرسبو لكل دعمها، ومحبتها، وصداقتها، وتضحيتها، وتفهمها. فقد قرأَتْ، وأعادت قراءة مختلف مسودات هذا الكتاب [في نصه الإنكليزي] لمرات كثيرة يصعب إحصاؤها، وشجّعتني خلال الأيام الصعبة، وذكّرتني دائماً بالضوء في نهاية النفق.

هذا الكتاب هو بالتأكيد نتاج العمل الشاق والتأثير لأعداد كبيرة من الناس الذين قدموا وقتهم، والتزامهم، وصداقتهم، ومحبتهم، وتضامنهم مع هذا المشروع، ومعي، ومع عائلتي. أرغب في توجيه الشكر إلى ناشرتي بتسي ريد، التي أمضت ساعات لا تحصى في تحرير النص الإنكليزي من هذه المخطوطة ومراجعتها، ودعمت عملي التحقيقي في الشدّة والرخاء. فعملي معها خلال الأعوام القليلة الماضية كان هبة عظيمة. ولولاها لما أبصر هذا المشروع النور.

والشكر مرة أخرى لغاريت أوردوِر على كل شيء. وعرفان أيضاً بالجميل لصديقي ووكيلي أنطوني أرنوف، الذي آمن بعملي منذ لقائنا الأول؛ ولنعومي كلاين لصداقتها التي لا تموت، وتضامنها، ودعمها؛ ولرفاقي شريف عبد القدوس، آنا نوغويرا، كارمن تروتا، وديف ميكنبرغ، على وجودهم؛ ولكارل بروملي وروث بالدوين من نايشن بوكس لدعمهما، وحماستهما، وتكرّسهما منذ البداية، فهما كانا العزاء؛ ولميشال مارتن، في أفالون، على إيمانها ومثابرتها وتشجيعها؛ ولفريق الإنتاج في أفالون على إنجازه كل شيء: بيتر جاكوبي، ليندا كوسارين، جوناثان شاينسبوري، ومايك والترز. والشكر أيضاً لآن سوليفان وكارن آورباخ. وقد قام مارك سوركين بعمل مدهش، وباعتناء شديد، في إعداد هذا الكتاب للنشر. وشكر كبير لجو دواكس الموهوب الذي أمضى أشهراً يدقق بكل جملة (في النص الإنكليزي الأصلي) وكل تذييل في أسفل الصفحة، ومدققاً بعناية في وقائع المخطوطة. وشكر خاص لليليانا سيغورا، التي ساعدت في البحث في البعد الأميركي اللاتيني لهذا الكتاب، وقدّمت استنتاجات رئيسية وأفكاراً حول المخطوطة، وترجمت مقالات من الإسبانية إلى الإنكليزية؛ كذلك قامت مرسيدس كامبس غونزالس من ريل وورلد راديو وروسل كوب بترجمة الكثير من المقالات ترجمة وافية. وأريد أيضاً الإعراب عن امتناني لهاميلتون فيش، وتيا كيتمان، ومؤسسة ذي نيشن، لدعمهم الحاسم وتشجيعهم. والشكر العميق لبيري روزنستاين ومؤسسة بوفن لدعمهما هذا المشروع وعملي. وشكر خاص لكاترينا فاندن هوفل، وفيكتور فاسكي، ومجلة «ذي نيشن» لدعم تقاريري ونشرها. وأرغب أيضاً في الإعراب عن الشكر لألن كوفمان، وصوفي راغسديل، وكيم ناور، ومايك وب، وروان كاري، وأندرس كونتيرس، على مساعدتهم. والشكر أيضاً لجارد رودريغير على الصور، وأيضاً للصحافي تيم شوروك على التسجيلات. وأرغب أيضاً في شكر جميع الصحافيين الذين تم الاستشهاد بعملهم في هذا الكتاب، وكذلك للأشخاص الذين قدّموا وقتهم بسخاء في المقابلات والبحث، وبخاصة كاتي هلفنستون ـ وتّنغل ودانيكا زوفكو.

وشكر خاص لصديقتي، وزميلتي، وناصحتي، إيمي غودمان من «ديموكراسي ناو»!، التي أخذتني تحت جناحها وعلمتني الطيران. سأبقى مَدينا لها إلى الأبد. وهي من أروع صحافيي هذه البلاد. وكذلك الشكر لواحد من أبطالي الإعلاميين والأصدقاء، خوان غونزالس، للمثال الذي قدّمه والمعارك التي خاضها. وأريد أيضاً الإعراب عن الشكر لرفاقي الإعلاميين المتمردين في عائلتي «ديموكراسي ناو»!: دان كوفلن، ماريا كارّيون، شريف عبد القدوس، آنا نوغويرا، إليزابيث برسّ، نل غيزر، يوروبا ريسن، جون هاميلتون، مايك ديفيليبو، وآرون مات. وكذلك شكر خاص إلى: النائبة جان شاكوفسكي وفريق عملها، وديف رابالو من مكتب النائب هنري واكسمان، وبرندا كوفلن، ومايكل مور، وإليزابيث بنجامين، وكويمي ديكسن، وديف إزاي، وفرنا إيفري براون، وديف ريكر، وديان كوهن، ودنيس موينيهان، وماتي هاربر، وإيزيس فيليبس، وتشاك سكوريش، وكارن بومر، وفنس فيترانو، وكريم قدّوس، وعائلة أنتيك، وأيان فان هول، ولورا فلاندرز، وعائلة كرسبو، وأرت هايتزر، ووليام وورثي، والراحل ديف ديلينغر، وتوم هايدن، وإيرول ميتلاند، ودرد سكوت كيز، وإيلومب براث، وشاران هاربر، وبرنارد وايت، وماريو مرويّو، وديبا فرنانديز، وكارن رانوتشي، ومايكل راتنر، وكوتش غوران رابوديتش، وسانت روزي أوف ليما، ونيبرهود هاوس. والشكر على الدعم والتشجيع لكارمن تروتا، وتوم كورنل، وفرانك دونوفان، ومات دالوازين، وبيل وسيو فرانكلستريت، وكل عائلة سي. دبليو. وامتناني العميق لفيليب، دانيال وفريدا برّيغان، وليز ماك أليستر لمثالهم الذي يُحتذى، وجماعتهم، ومحبتهم.

الكثير مما يمكن تسميته حقيقة بالعمل الصحافي المستقل، ينتج عن أناس ومجموعات من المكافحين، وهم يقدّمون عملهم مجاناً بسبب النقص في الموارد المالية، وانطلاقاً من الالتزام العميق بالصحافة الحرة وبعالم عادل. وأريد أن أشكر وسائل الإعلام المستقلة التي دعمت عملي، على مر السنين، ونشرته: باسيفيكا راديو وصحافييه وموظفيه، ومحطاته الخمس (WBAI, KPFA, KPFK, KPFT, WPFW)؛ و«ديموكراسي ناو»!؛ ومحطات الإذاعة وملحقات

باسيفيكا في الولايات المتحدة والعالم؛ وفري بيتش راديو نيوز؛ ودنيس برنشتاين وفلاشبوينت؛ ونورم ستكويل وWORT؛ وCommondreams.org وكريغ براون؛ وAntiwar.com؛ وAlternet.org؛ و Z Magazine ومايكل ألبرت؛ وGuerrilla News Network وأنطوني لابي؛ وجيفري سانت كلير وألكس كوكبورن في Couterpunch.org؛ و CorpWatch.org؛ وصحيفة Indypendent وإندبندنت ميديا سنترز وورلدوايد؛ وسام حسيني وInstitute for Public Accuracy؛ وبراين درووليت وFree Speech TV؛ دي دي هالّك، عرابة تلفزيون الجماعة؛ داني شيشتر وMediaChannel.org؛ وجون ألبرت وDCTV؛ ومجلة ذي بروغرسّيف؛ ومجلة دولار أند سانس؛ وذي غراسروتز راديو كوفرانس؛ وعلي أبو نعمة ونايجل باري في ElectronicIraq.net؛ وHuffingtonPost.com وآريانا هافينغتون. والشكر أيضاً للصحافيين المستقلين ضهر جمايل، وآرون غوبتا، وكريستشن بارنتي، وليلى العريان، وألن ماس، وروزا كليمانتي، ونورمان سولومون، وجوش بريبارت، وروبرت غرينوالد، وبراتاب شاطرجي، وجون تارليتون، وأندرو سترن، وكات آرون، وراهول ماهاجان. ولأصدقائي وزملائي الذين كافحت إلى جانبهم في مكان كان يُدعى في السابق يوغوسلافيا: إيفانا أنتيك، ليليانا سمايلوفيتش، تيري شيريدان، كاتيا سوباسيتش، نيداد ستيفانوفيتش، ثورن أندرسون، كايل ألفورد، ألكس تودوروفيتش، جوش كوسيرا، فسنا بيريك زيمونجيتش، آنا نيكيتوفيتس، إيفان بينوسي، نوفاك كايجيتش، ودوسان كافيتش. والشكر أيضاً لأورونتو دوغلاس وسووري أومويلي من نيجيريا، لركوبهما مخاطر جمة في سبيل العدالة.

أود أن أعرب عن امتناني وإعجابي بصديقتي العزيزة كاثي كيللي، التي عرّفتني في ١٩٩٨ إلى شعب العراق الرائع، وجابت معي تلك البلاد مرات عدة بعد ذلك. وهي بالفعل صوت صارخ في البرّية. والشكر أيضاً لكاثي برين وعبد الستار جهاد جبار لصداقتهما على امتداد أعوام طويلة خلال أوقات الكفاح في العراق. وشكر خاص لجاكي سوهن، وريك راولي (وبيغ نويز فيلمز)، ونورم ستوكويل، لجعل المستحيل ممكناً، ولهدمهما ذلك الجدار التكنولوجي

والسياسي الحاجب. وشكراً أيضاً لهانز فون سبونك ودنيس هاليداي، اللذين شكّلت شجاعتهما في مجرد القول «لا»، إلهاماً عميقاً. والامتنان العميق أيضاً لأولئك العراقيين الذين لا يمكنني تسميتهم حفاظاً على سلامتهم، والذين ساعدوني في مناسبات أكثر من أن يمكنني تعدادها هنا. وأريد أخيراً أن أتذكّر أولئك الصحافيين الذين قُتلوا وهو يعملون أعيناً للعالم وآذاناً له. ونأمل أن نتمتع بالشجاعة لحمل كاميراتهم، ودفاتر ملاحظاتهم، وميكروفوناتهم، للمضي في الكفاح والعمل.

المراجع

"11 Die As Missile Downs Copter-Blackwaters Black Day: 7 Employees Killed", *the Commercial Appeal* (Memphis), April 22, 2005.

"2005 In Review: Conflicts in Caucasus Still Characterized by Gridlock", *Radio Free Europe/Radio Liberty*, December 22, 2005.

"A Better Bullet: Blended-metal Ammo Rates Realistic Testing", *Armed Forces Journal*, December 2003 editorial.

"A Christian Man; Holland Philanthropist, Industrialist Edgar D. Prince Leaves Many Hometown Legacies", *the Grand Rapids Press* (Lakeshore supplement), March 3, 1995.

"A Warrior Who Wanted Peace", *St. Petersburg Times* (Florida), April 14, 2004.

A-22, 2004, PR Web Newswire, April 14, 2004.

Aaron Sarver, "Tracking the CIA Torture Flights," *In These Times*, September 27, 2006.

Abby Goodnough and Michael Luo, "Amid Grief, They Focus on Pride; Iraq Ambush Victims Kin Recall How Their Loved Ones Lived," the *New York Times*, April 4, 2004.

Acton Institute Board of Directors, www.acton.org/about/board/, accessed November 27, 2006; Joan Nicole Prince obituary from Herrick District Library obituary file.

Adam Bernstein, "Conservative GOP Congressman John G. Schmitz, 70, Dies," the *Washington Post*, January 12, 2001.

Adm. Vern Clark testimony to the Senate Armed Services Committee , May 3, 2001.

Alan B. Krueger and David Laitin, "Faulty Terror Report Card," the *Washington Post*, May 17, 2004.

Alan Philps, "U.S. Troops Fire Into Crowd: 13 Iraqis Killed, 75 Wounded. U.S.

Claims Protesters Fired First Shots," the *Daily Telegraph* (London), April 30, 2003.

Alan Sipress, "Bremer Survived Ambush Outside Baghdad; Officials Dont See Attack as Attempt at Assassination," the *Washington Post*, December 20, 2003.

Albertus Christiaan Van Raalte Papers, hope.edu/jointarchives/collections/registers/wts/vanraalt.html, accessed November 14, 2006.

Alex Berenson and John M. Broder, "Police Begin Seizing Guns of Civilians," the *New York Times*, September 9, 2005.

Alex Tresniowski, Lorenzo Benet, and Stacey Wilson, "One Year Later," *People*, May 15, 2006.

Alfonso Rojo, "The Gulf War: Death Comes to a Town Almost Forgotten by War-Eyewitness," the *Guardian* (London), February 18, 1991.

Alicia Mundy, "Material Withheld from Tanker Report Angers Senate Panel; Many Names, Data Blacked Out-Key Pentagon Official Refused to Aid Probe," the *Seattle Times*, June 8, 2005.

Alissa J. Rubin and Doyle McManus, "Why America Has Waged a Losing Battle on Fallouja," the *Los Angeles Times*, October 24, 2004.

Alissa J. Rubin, Mark Fineman, and Edmund Sanders, "Iraqis on Council to Get Guards," the *Los Angeles Times*, August 13, 2003.

All in-flight dialogue from cockpit voice recorder transcript contained in "Specialist's Factual Report of Investigation," National Transportation Safety Board Vehicle Recorders Division, October 18, 2005.

Alman Talyshli, "Rumsfeld's Baku Trip Stirs Controversy," EurasiaNet, April 13, 2005.

Amended Complaint, filed October 4, 2005.

Amnesty International report, "United States of America: Human Dignity Denied; Torture and Accountability in the War on Terror," October 27, 2004.

Andrea Perera, "Mom Mourns Her Fallen Son; Leesburg Woman Saw TV Reports, Then Got Call; Ex-Seal Was Pentathlon Champ, Actor in Movies," the Orlando Sentinel, April 2, 2004.

Andrew Marshall (Reuters), "Sacked Troops, Tribes Threaten U.S. with War,"

Toronto Star, June 3, 2003.

Andy Webb-Vidal, "Colombian Ex-Soldiers in Iraq Pay Dispute," the *Financial Times*, August 21, 2006.

Anita Raghavan, "Bankers Trusts Vice Chairman Resigns to Become Counselor to CIA Director," the *Wall Street Journal*, January 21, 1998.

Ann Scott Tyson and Dana Priest, "Pentagon Seeking Leeway Overseas; Operations Could Bypass Envoys," the *Washington Post*, February 24, 2005.

Anna Palmer, "Pickups," *Legal Times*, March 27, 2006.

Anna Saita, "Currituck Rejects Outdoor Firing Range: An Ordinance Change Was Needed to Pave the Way for the Project," the *Virginian-Pilot*, January 8, 1997.

Anna Saita, "Hearing Set on Beach Mans Plan for Shooting Range in Moyock," the *Virginian-Pilot*, December 5, 1996.

Anne Barnard and Thanassis Cambanis, "Brutality, Cheers in Iraq: Mob Drags Burned Bodies of Four Slain American Civilians Through Streets," the *Boston Globe*, April 1, 2004.

Anne Barnard, "Anger Over Fallujah Reaches Ears of the Faithful," the *Boston Globe,* April 11, 2004.

Anthony Shadid and Steve Fainaru, "Militias on the Rise Across Iraq: Shiite and Kurdish Groups Seizing Control, Instilling Fear in North and South", the *Washington Post*, August 21, 2005.

Anthony Shadid, Night Draws Near: I*raq's People in the Shadow of America's War*, Henry Holt and Company, New York, 2005.

Ariel Cohen, "Azerbaijan Intrigue," the *Washington Times*, October 25, 2005.

Associated Press, "A Year After Invasion, Some Iraqis Allege More Insecurities," March 20, 2004.

August Cole, "From Green Zone to French Quarter," *MarketWatch*, September 18, 2005.

Barry Schweid, "Revised State Department Report Shows Rise in Terror Incidents Worldwide," Associated Press, June 23, 2004.

Barry Yeoman, "How South African Hit Men, Serbian Paramilitaries, and Other Human Rights Violators Became Guns for Hire for Military Contractors

in Iraq," Mother Jones, November/December 2004 issue.

Barry Yeoman, "Soldiers of Good Fortune," Mother Jones, May/June 2003.

Barton Gellman and Thomas E. Ricks, "U.S. Concludes Bin Laden Escaped at Tora Bora Fight; Failure to Send Troops in Pursuit Termed Major Error," the *Washington Post*, April

Bassem Mroue and Abdul-Qader Saadi, "US Bombs Fallujah Mosque; More Than 40 Worshippers Killed; Revolutionary Violence Engulfs Iraq," Associated Press, April 7, 2004.

Bassem Mroue, "Marines Tighten the Noose on Rebel Town," the Daily Telegraph (Sydney, Australia), April 7, 2004.

BBC News, "Q&A: Equatorial Guinea Coup Plot," http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3597450.stm, January 13, 2005; BBC News, "Profile: Simon Mann," September 10, 2004.

Beckman Coulter v. Flextronics (Orange County Superior Court, California). The verdict was the largest in California in 2003 and the largest in Orange County history.

Ben Deck, "N.C. Sheriff: Some Blackwater Workers Ex-Law Enforcement Officers," Cox News Service, March 31, 2004.

Ben Thomas aka "Mookie Spicoli", posting on "Get Off The X" forum, October 12, 2006. http://getoffthex.com/eve/forums/a/tpc/f/440/07932/m/7871025602?r=6851057602#6851057602, captured November 21, 2006.

Bernd Debusmann, "In Iraq, Contractor Deaths Near 650, Legal Fog Thickens," Reuters, October 10, 2006.

Bill McAllister, "Guns for Hire," the *Washington Post*, June 18, 1998.

Bill Powell, "Into the Cauldron; The Murder of Four American Civilians in Fallujah Provokes a Vow of Retaliation. But Can Anything Defuse the Rage in Iraq?" *Time*, April 8, 2004.

Bill Sizemore and Joanne Kimberlin, "Blackwater: On the Front Lines," the *Virginian-Pilot*, July 25, 2006.

Bill Sizemore and Joanne Kimberlin, "Blackwater: When Things Go Wrong," the *Virginian-Pilot*, July 26, 2006.

Bill Sizemore and Joanne Kimberlin, "Profitable Patriotism," the *Virginian-Pilot*,

July 24, 2006.

Bill Sizemore, "Blackwater Employees Create a Stir in New Orleans," the *Virginian-Pilot*, September 15, 2005.

Bill Sizemore, "Suit Against Blackwater Over Contractor Deaths Moves to Arbitration," The *Virginian-Pilot*, May 20, 2007.

Bill Sizemore, "The Layered Look: On Multi-level Contracts, Everyone Gets a Cut," the *Virginian-Pilot*, July 28, 2006.

Billy Waugh with Tim Keown, Hunting the Jackal: A Special Forces and CIA Ground Soldier's Fifty-Year Career Hunting Americas Enemies, William Morrow, New York, 2004.

Bing West, No True Glory: A Frontline Account of the Battle for Fallujah, Bantam Dell, New York, 2005.

"Biographical Information About Betsy DeVos," Associated Press, October 21, 2006.

Blackwater appellate brief, filed October 31, 2005.

Blackwater Motion to Dismiss, filed January 31, 2005.

Blackwater petition to U.S. Supreme Court, October 18, 2006.

Blackwater petition, filed December 19, 2005.

Blackwater Tactical Weekly, May 17, 2004.

Blackwater Tactical Weekly, November 22, 2004.

Blackwater Tactical Weekly, November 8, 2004.

Blackwater Tactical Weekly, October 18, 2004.

Blackwater Tactical Weekly, June 13, 2005.

Blackwater Tactical Weekly, September 19, 2005.

Blackwater Tactical Weekly, August 28, 2006.

Blackwater USA Press Release, "Ambassador Cofer Black Becomes Vice-Chairman at Blackwater USA," February 4, 2005.

Blackwater USA press release, "Blackwater Joins Hurricane Katrina Relief Effort?" September 1, 2005.

Blackwater USA press release, "Blackwater USA Continues to Support Katrina

Devastated Areas; Aid Focuses on Humanitarian, Security and Clean Up Needs", September 13, 2005.

Blackwater USA press release, "Blackwater USA Parachute Team Launched," March 21, 2006.

Blackwater USA press release, "Joseph E. Schmitz Becomes Chief Operating Officer and General Counsel for The Prince Group," September 13, 2005.

Blackwater USA press release, "Red Cross-Blackwater Fundraiser and Silent Auction a Huge Success?" November 23, 2005.

Blackwater USA press release, April 21, 2005.

Blackwaters Founder on the Record, the *Virginian-Pilot*, July 24, 2006.

Blackwater's Top Brass, the *Virginian-Pilot*, July 24, 2006.

Bloomberg News, "Pentagon Official Sees No Gouging," the *Houston Chronicle*, July 2, 2004.

Bob Woodward and Dan Eggen, "Aug. Memo Focused on Attacks in U.S. Lack of Fresh Information Frustrated Bush," the *Washington Post*, May 19, 2002.

Bob Woodward, Bush at War, Simon & Schuster, New York, 2002.

Brenda Kleman, "Blackwater USA Eyes HQ Expansion," Cox News Service, April 16, 2004.

Brett Forrest, "Azerbaijan Over a Barrel," Fortune (European Edition), November 28, 2005.

Bruce Alpert, "Democrats Fight Repeal of Prevailing Wage Law; Recovery Contractors Can Reduce Salaries," the Times-Picayune (New Orleans), September 27, 2005.

Bush Donor Profile: John Patrick Schmitz, Texans for Public Justice, www.tpj.org/docs/pioneers/pioneers_view.jsp?id=723, accessed December 5, 2006.

C.I.A. World Factbook, https://cia.gov/cia/publications/factbook/rankorder/2178rank .html, captured December 6, 2006.

Cam Simpson *(Chicago Tribune)*, "Corrected Report Shows 2003 Terror Attacks the Highest in 2 Decades," Knight Ridder/Tribune Business News, June 23, 2004.

Cam Simpson, "Commander: Contractors Violating U.S. Trafficking Laws," the

Chicago Tribune, April 23, 2006.

Candace Rondeaux, "A Pipeline to Promise, or a Pipeline to Peril," the *St. Petersburg Times*, May 15, 2005.

Carla Anne Robbins, "Negroponte Has Tricky Mission: U.S. Diplomat Is at Center of Debate Over Power of Iraq Envoy, the *Wall Street Journal*, April 27, 2004.

Carmen Gloria Vitalic, "Ejército investiga reclutamiento de ex militares para trabajar como guardias' en Irak," La Tercera (Chile), July 21, 2004.

Carol Rosenberg, "Weary Iraqis Losing Confidence in U.S.," the *Miami Herald*, April 8, 2004.

Caroline Daniel, James Harding, Joshua Chaffin, and Marianne Brun-Rovet, "A Cosy Relationship: Boeing's Pentagon Deal Bears Testament to Its Skilful Lobbying Efforts," the *Financial Times*, December 8, 2003.

Caroline Vernia, "Princes Jewel: Production of Illuminated Visors," the *Holland Sentinel*, January 26, 1980.

Caspian Hopes and Hazards, Africa Analysis *(the Financial Times Limited)*, April 16, 2004.

Caspian Pipeline Dream Becomes Reality, BBC News, September 14, 2002.

CBS News, "Abuse of Iraqi POWs by GIs Probed," 600 Minutes II, April 28, 2004.

Charles Colson, "How Now Shall We Live," *Journal of Markets and Morality*, Spring 2002.

Charles J. Hanley, "U.S. Troops, Conservative Religion a Fiery Combination in Heartland Town," Associated Press, May 1, 2003.

Charles M. Sennott, "Security Firms $293m Deal Under Scrutiny," the *Boston Globe*, June 22, 2004.

Charles W. Colson, "Kingdoms in Conflict," *First Things*, November 1996.

"Chilean Security Guards Destined for Iraq, Training in Honduras", *Honduras This Week*, September 26, 2005.

"Chileans Trained in Honduras to Be Shipped to Iraq", the *Santiago Times*, September 21, 2005.

Chris Blackhurst, "Mystery of terror insider dealers," *Independent on Sunday* (UK),

October 14, 2001.

Chris Talor speaking at "Contractors on The Battlefield: Learning from The Experience in Iraq," George Washington University, January 28, 2005.

Christian Freedom International "About Us," www.christianfreedom.org/about_cfi/Statement%20of%20Faith.html, accessed on November 26, 2006.

Christian Freedom International records; David R. Sands, "VOA Director Was Undermined by Doubts; Principled Conservative Driven Out," the *Washington Times*, September 5, 2002; Mark Schapiro and Eric Burnand, "Keeping Faith," *The Nation*, January 17, 1987; Walter Pincus, "Armys Iraq Media Plan Criticized," the *Washington Post*, October 16, 2003.

Christian Freedom International Urges Military Action to Protect the Worlds Persecuted Christians and Others, *PR Newswire*, October 8, 2001.

Christian Parenti, "New Orleans: Raze or Rebuild?" *The Nation online*, September 12, 2005.

Christians Face Uncertain Future in Iraq, Says Christian Freedom International, U.S. Newswire, August 2, 2004; "Losing the Christian Right?" *The Hotline*, March 31, 2006; Hans S. Nichols, "Jacobson Converts Faith into Action," *Insight Magazine*, August 12, 2002.

Christina Asquith, "Refugees Tell of Rising Anger in Fallujah," the *Christian Science Monitor*, April 14, 2004.

Christopher Cooper, "Old-Line Families Escape Worst of Flood and Plot the Future," the *Wall Street Journal*, September 8, 2005.

Christopher Torchia, "13 Killed in Iraq, Including US Marine," Associated Press, March 26, 2004.

Chuck Colson, "Whats Hidden in the Shadows: Radical Islam and U.S. Prisons," Town-Hall.com, September 26, 2006.

Clare Nullis, "South Africa Assembly OKs Mercenary Bill," Associated Press, August 29, 2006.

Claude Salhani, "Analysis: Mogadishu Revisited?" UPI, March 31, 2004.

CNN, "General: Its Fun to Shoot Some People," CNN.com, February 4, 2005. See: www.cnn.com/2005/US/02/03/general.shoot/.

Coalition Provisional Authority briefing transcript, Baghdad, December 19, 2003.

Coalition Provisional Authority Order Number 17, signed by L. Paul Bremer, June 27, 2004.

Cofer Black's remarks at American Enterprise Institute Conference, "Contractors on the Battlefield: A Briefing on the Future of the Defense Industry," May 17, 2006.

Colin Freeman, "Fallujah: Brutal Ambush Might Have Been Avoided," the *San Francisco Chronicle*, April 19, 2004.

D. R. Staton, "Chaplain Corner 04/05/04," *Blackwater Tactical Weekly*, April 5, 2004.

Dahr Jamail, "Americans Slaughtering Civilians in Falluja," *The New Standard*, April 11, 2004.

Dahr Jamail, "Sarajevo on the Euphrates: An Eyewitness Account From Inside the US Siege of Falluja," TheNation.com (Web only), April 12, 2004.

Dahr Jamail, "Vigilant Resolve," DahrJamailIraq.com, February 15, 2005.

Damon Linker, The Theocons: Secular America Under Siege, Doubleday, New York, 2006.

Dan Briody, The Halliburton Agenda: The Politics of Oil and Money, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, 2004.

Dan Murphy, "Risks Rise for Iraqi Journalists," *Christian Science Monitor*, April 5, 2004.

Dan Robinson, "US Citizen Volunteers on Border Security: We Wont Stop," *Voice of America*, May 12, 2005.

Dana Priest and Barton Gellman, "U.S. Decries Abuse but Defends Interrogations; Stress and Duress Tactics Used on Terrorism Suspects Held in Secret Overseas Facilities," the *Washington Post*, December 26, 2002.

Dana Priest and Mary Pat Flaherty, "Under Fire, Security Firms Form an Alliance," the *Washington Post*, April 8, 2004.

Dana Priest, "Private Guards Repel Attack on U.S. Headquarters," the *Washington Post*, April 6, 2004.

Dana Priest, "Wrongful Imprisonment: Anatomy of a CIA Mistake German Citizen Released After Months in Rendition," the *Washington Post*, December 4, 2005.

Danica Kirka, "Four Employees of U.S. Company Killed in Ambush in Baghdad," Associated Press, June 6, 2004.

Darío Bermudez, "Capítulos desconocidos de los mercenarios chilenos en Honduras camino de Iraq," La Nación (Chile), September 25, 2005; interviews October 2006.

David Barstow, "Security Firm Says Its Workers Were Lured Into Iraqi Ambush," the *New York Times*, April 9, 2004.

David Barstow, James Glanz, Richard A. Oppel Jr., and Kate Zernike, "Security Companies: Shadow Soldiers in Iraq," the *New York Times*, April 19, 2004.

David Blair, Alec Russell, and David Rennie, "Urban Warfare Grips Iraq; US Forces Hit Mosque Compound in Fallujah With Bombs and Rockets; Britons Evacuated as Coalition HQ Is Abandoned to the Mahdi Militia," The *Daily Telegraph* (London).

David Brown, "Study Claims Iraqs Excess Death Toll Has Reached 655,000," the *Washington Post*, October 11, 2006.

David D. Kirkpatrick, "Club of the Most Powerful Gathers in Strictest Privacy," the *New York Times*, August 28, 2004.

David E. Hendrix, "CIA Got Burned on Airplane Deal, Suit Says Hemet City Councilman James Venable Ended Up with Some of the Planes," the *Press-Enterprise*, January 11, 1996.

David E. Sanger, "There's Democracy, and There's an Oil Pipeline," the *New York Times*, May 29, 2005.

David Fairhall, Kathy Evans, and Richard Norton-Taylor, "RAF Admits Bomb Hit Civilian Area-50 Die' as Laser Aimer Fails," the *Guardian* (London), February 18, 1991.

David Firestone, "Senate Votes to Require Open Bidding on Contracts," the *New York Times*, October 3, 2003.

David Haldane and Jean O. Pasco, "Fiery O.C. Ultraconservative Schmitz Dies," the *Los Angeles Times*, January 11, 2001.

David Ignatius, "The CIA as Venture Capitalist," the *Washington Post*, September 29, 1999.

David Leigh, "General Sacked by Bush Says He Wanted Early Elections," the

Guardian, March 18, 2004.

David Lerman and Stephanie Heinatz, "War in Iraq: For Contractors, War Is a Job, Not an Adventure," *Daily Press* (Newport News, Virginia), April 4, 2004.

David Plotz, "Charles Colson," *Slate magazine*, March 11, 2000.

David Postman and Hal Bernton, "Abramoff Used Area Foundation as Conduit for Money," the *Seattle Times*, January 9, 2006.

David Rieff, "Blueprint for a Mess," The *New York Times Magazine*, November 2, 2003.

David Stout, "White House, With Support, Vows to Finish Mission in Iraq, the *New York Times*, April 1, 2004.

David White, "Britain Admits Bomb Missed Target and Hit Town," the *Financial Times* (London), February 18, 1991.

"Deadly Clashes Erupt Between Iraqi Shiites and Coalition Troops," Agence France-Presse, April 4, 2004.

"Death and Funeral Notices", the *San Diego Union-Tribune*, April 9, 2004.

Deborah Hastings, "Military Reports Match Some Lawsuit Details," Associated Press, October 24, 2004.

Defense Portfolio Committee Hears: Role of South Africans Critical for World Peace, the Mercury (South Africa), May 24, 2006.

Defense Contracts, Defense Daily, September 18, 2002.

Democracy Now? "Drilling and Killing: Chevron and Nigerias Oil Dictatorship," September 30, 1998.

Dena Bunis, "U.S. Representatives Release Net-Worth Figures for 98," the Orange County Register (California), June 17, 1999.

Department of Defense biography of Joseph Schmitz, www.defenselink.mil/bios/schmitz_bio.html.

Department of Defense Transcript, "82nd Airborne Division Commanding General's Briefing from Iraq," January 6, 2004.

Department of the Navy Posture Statement, chapter 7: "Efficiency: Exploiting the Revolution in Business Affairs."

Dexter Filkins (Associated Press), "2 Civilians Killed in Mosul Gunbattles," *Houston Chronicle*, March 27, 2004.

Diana McCabe, "Risky Business: Even in Baghdads Green Zone, Life Can Be Tough, But Big Paychecks and a Sense of Nation-Building Inspire Workers," the *Orange County Register*, April 21, 2004.

Diane Carmony, "Prince Corp. Plans Functional, Aesthetically Pleasing Facilities," the *Grand Rapids Press*, August 31, 1987.

Dick Foster, "Bremer Says He Has Background Others Lack; Lawyer Running on His International Experience, Problem-solving Ability," *Rocky Mountain News* (Denver), July 26, 2006.

DoD Inspector General Lauds Bremer, American Forces Information Service, November 15, 2004.

Donald H. Rumsfeld, "Transforming the Military," *Foreign Affairs*, May/June, 2002.

Doug Brooks, "New Legislation Will Undermine South Africas Security Staff Abroad," the *Cape Times*, October 5, 2005.

Douglas Jehl and Elisabeth Bumiller, "Bush Picks Longtime Diplomat for New Top Intelligence Job," *the New York Times*, February 18, 2005.

Douglas Jehl, "Officials Wont Be Disciplined for Actions Before Sept. 11," the *New York Times*, October 6, 2005.

Douglas Quenqua, "Security Firms in Iraq Look to Up US Political Support," *PR Week*, April 26, 2004.

Ed Sealover, "Candidates Talk Religion at Focus Forum," the Colorado Springs Gazette, August 1, 2006.

Edgar Prince, "Spirit of Giving Defined a Giant", the *Grand Rapids Press*, March 3, 1995.

Edward Wong,"Beleaguered Premier Warns U.S. to Stop Interfering in Iraqs Politics," the *New York Times*, March 30, 2006.

Elizabeth Neuffer, "US, Iraqis at Odds on Protester's Deaths," the *Boston Globe*, April 30, 2003.

Ellen Knickmeyer, "U.S. Soldiers Fire on Iraqi Protesters After Reportedly Taking Fire; Hospital Chief Says 13 Iraqis Are Dead," Associated Press, April

29, 2003.

Ellen Knickmeyer, "U.S. Soldiers Fire on Iraqi Protesters After Reportedly Taking Fire; Hospital Chief Says 13 Iraqis Are Dead," Associated Press, April 29, 2003.

Elsa Prince, DeVos Give Calvin College $10 Million Each, the Holland Sentinel, July 27, 1998; author copy of Edgar and Elsa Prince Foundation records.

Emery P. Dalesio, "N.C. Company Loses Seven in Iraq," Associated Press, April 23, 2005.

Emery P. Dalesio, "N.C. Security Company Faces Largest Death Toll in Iraq," Associated Press, April 23, 2005.

Emery P. Dalesio, "NC Firm Was Providing Security for Food Delivery in Iraq," Associated Press, March 31, 2004.

Empresa estadounidense adelanta viaje de ex comandos chilenos a Irak Por razones de seguridad, los ejecutivos de Blackwater-entidad que contrat? los servicios de los exmilitares-no quisieron dar mayores detalles sobre el traslado de los ex uniformados al Medio Oriente, La *Tercera* (Chile), February 26, 2004.

Energy Intelligence Group, Inc., "Perspective: Doing Business in Iraq," *Energy Compass*, October 16, 2003.

"Engañados dos hondureños que trabajaban en Irak", EFE Agency (Spain), October 29, 2005.

Eric Margolis, "Shevys Big Mistake: Crossing Uncle Sam," the *Toronto Sun*, November 30, 2003.

Erik D. Prince military records.

Erik Prince bio from Prince Manufacturing.

Erik Prince on The O'Reilly Factor, September 27, 2001.

Erik Prince speaking at West 2006 conference, January 11, 2006.

Erik Princes official Prince Manufacturing biography.

Erik Prince's remarks at West 2006 Conference.

Evan Thomas and Michael Hirsh, "Torture and Terror: Interrogators Have Pondered the Uses of Torture for Centuries and in the Wake of 9/11 the US

Has Embraced So-called Torture Lite", *Newsweek*, November 22, 2005.

Evan Thomas, "A James Bond Wanna-be? Buzzy Krongard Plans to Shake Up the Troubled CIA," *Newsweek*, May 28, 2001.

"Evangelicals and Catholics Together: The Christian Mission in the Third Millennium", *First Things*, May 1994.

Ex comandos chilenos entrenan en EE.UU. antes de partir a Irak Los ex uniformados chilenos llegaràn al Medio Oriente la pròxima semana para prestar apoyo paramilitar a profesionales norteamericanos, *La Tercera* (Chile), February 24, 2004.

Exclusive Interview: Partner for Peace. His Majesty King Abdullah II bin Al Hussein, King of The Hashemite Kingdom of Jordan, www.special-operations-technology.com/print_article.cfm?DocID = 1361, undated.

FedBizOps Web site, www.fbo.gov/servlet/Documents/R/450249, accessed July 25, 2006.

Federal Election Commission records.

Federal lobbying records.

Federal Procurement Data System records.

Finlay Marshall, "RAF Regrets Civilian Deaths In Fallouja," The Press Association Limited, February 18, 1991.

Fiona Ortiz, "Chile Guards in Iraq, a Thorn for Government at Home," Reuters, April 20, 2004.

Flight records from flightaware.com accessed in October and November 2006.

Federal Aviation Administration airplane registration records.

Fluor's Slowed Iraq Work Frees It for Gulf Coast, Reuters, September 9, 2005.

For Spicers own account of these events, see: Lt. Col. Tim Spicer OBE, An Unorthodox Soldier: Peace and War and the Sandline Affair, Mainstream Publishing Company, Edinburgh, Great Britain, 1999.

Former Alex. Brown Exec Becomes CIA's No. 3 Man, Associated Press, March 16, 2001.

Former Officer Accused of Recruiting Soldiers, Police, for Security Work in Iraq, Associated Press, October 21, 2005.

"Four Hired Guns Killed in Baghdad Ambush Saturday", Agence France-Presse, June 6, 2004.

"Four Killed, Seven Wounded in Iraq Battle: Hospital", Agence France-Presse, March 26, 2004.

"Four Private Security Workers Killed in Iraq", Deutsche Presse-Agentur, June 6, 2004.

Fox Special Report with Brit Hume transcript, "Terrorism Hits America," *Fox News*, September 11, 2001.

Frank Borelli, "Blackwater in Louisiana," SwatDigest.com, September 8, 2005.

Freddy Cuevas, "Honduras Fines U.S. Subsidiary Over Alleged Mercenary Training," Associated Press, November 25, 2006.

Freiheit Foundation and Edgar and Elsa Prince Foundation records.

Full text: The Saddam Hussein Letter, translated by Brian Whitaker, April 30, 2003, the Guardian (London) website.

Garry Leech, "Washington Targets Colombias Rebels," *Colombia Journal*, July 29, 2002.

Gary Emerling, "Inmate Aid Project Grows," the *Washington Times*, March 20, 2005.

Gary Jackson, *Blackwater Tactical Weekly*, May 17, 2004.

Gary Jackson, *Blackwater Tactical Weekly*, November 22, 2004.

Gary Schroen, First In: An Insiders Account of How the CIA Spearheaded the War on Terror in Afghanistan, Ballantine, New York, 2005.

Gary Stoller, "Homeland security generates multibillion dollar business," USA Today, September 10, 2006.

George Cahlink, "Defense IG Schmitz Leaves for Senior Post With Blackwater," *Defense Daily*, September 1, 2005.

Gerry J. Gilmore, "U.S. Firm Mourns Slain Employees," American Forces Press Service, April 2, 2004.

Ginger Thompson and Gary Cohn, "Torturers Confessions: Now in Exile, These CIATrained Hondurans Describe Their Lives-and the Deaths of Their Victims," the *Baltimore Sun*, June 13, 1995.

Gordon Corera, "How Terror Attacks Changed the CIA," BBC News Online, March 12, 2006.

Gordon Trowbridge, Charlie Cain, and Mark Hornbeck, "Granholm Wins Second Term," the *Detroit News*, November 8, 2006.

Gracia Rodrigo and Jorge Suez, "Parlamentarios rechazaron que en dependencias de la Armada se haya efectuado la inscripciòn de ex funcionarios interesados en trabajar para una firma en ese paìs en labores de seguridad," *La Tercera* (Chile), October 20, 2003.

Greg Griffin, "Reconstructing a Country: Civilians Face Increased Danger; U.S. Contractors Resolve to Stay in Iraq," the *Denver Post*, April 22, 2004.

Greg Jaffe, "Bands of Brothers-New Factor in Iraq: Irregular Brigades Fill Security Void-Jailed by Hussein, Gen. Thavit Is Leading Thousands Now; Questions About Loyalty-Toughest Force Weve Got," the *Wall Street Journal*, February 16, 2005.

Greg Schneider and Renae Merle, "Pentagon to Lease Boeing Tanker Planes: Unusual Deal Saves Jobs; McCain Alleges Bias," the *Washington Post*, May 24, 2003.

Griff Witte, "Blackwater Broke Rules, Report Says," the *Washington Post*, October 5, 2005.

Griff Witte, "Private Security Contractors Head to Gulf," the *Washington Post*, September 8, 2005.

Gustavo Gonzàlez, "Chilean Mercenaries in the Line of Fire," Inter Press Service, April 7, 2004.

Héctor Rojas, "José Miguel Pizarro dice que recluta a efectivos para trabajar en labores de seguridad en el Medio Oriente, pero niega que se trate de mercenaries. Empresario asegura que enviarà 3.000 ex militares chilenos a Irak en 2006," *La Tercera* (Chile), October 28, 2005.

Hala Boncompagni, "US Brands Radical Shiite Cleric an Outlaw Amid Anti-Coalition Uprising," Agence France-Presse, April 5, 2004.

Halliburton Statement, December 7, 2006.

Halliburton/KBR the Lex Column, the *Financial Times* (London), November 16, 2006.

Hamza Hendawi, "Marines Seek to Pacify Fallujah With Show of Force, Resi-

dents Are Skeptical," Associated Press, March 30, 2004.

Hangar Plaque Honors C.I.A'.s Air Operative, the *New York Times*, December 30, 1985.

Hans S. Nichols, "Jacobson Converts Faith Into Action," *Insight Magazine*, August 12, 2002.

"Have Gun . . . Will Travel", The *Warsaw Voice* (Poland), June 23, 2004.

Hector Gutierrez, "Coloradan Killed in Iraq Crash Trying to Earn Family Nest Egg," *Rocky Mountain News*, April 23, 2005.

"Holes in the Tanker Story", the *Washington Post*, June 20, 2005.

"Honduras Deports Chileans Training for Private Guard Duty in Iraq", Associated Press, September 23, 2005.

"Honduras Extends Deadline for Deporting Chileans After Nicaragua Refuses to Accept Them", Associated Press, September 24, 2005.

"Honduras Orders Chileans Training to Become Security Guards in Iraq to Leave Country", Associated Press, September 20, 2005.

"Honduras Rushes to Pull Out Troops", www.CNN.com, April 20, 2004.

"Honoring Chuck Colson", www.acton.org/dinner/, accessed November 27, 2006.

Howard Seelye, "Schmitz Striving for Moderate Image in Race for Utt's Seat," the *Los Angeles Times*, April 12, 1970.

Hugo Infante, "Comandos chilenos en Irak relatan cómo han sobrevivido en ese país," *La Tercera* (Chile), June 6, 2004.

Human Rights Watch Report, "Violent Response: The U.S. Army in Al-Falluja," June 2003.

Ian Fisher with Michael R. Gordon, "G.I.s Kill 2 More Protesters in an Angry Iraqi City," the *New York Times*, May 1, 2003.

Ian Traynor, "The Privatisation of War," the *Guardian*, December 10, 2003.

Ilene R. Prusher, "Jobless Iraqi Soldiers Issue Threats," the *Christian Science Monitor*, June 5, 2003.

"In his own words: The guys who do this are not money-hungry pigs", the *Virginian-Pilot*, July 28, 2006.

In Honduras, Former Soldiers Leave for Private-Security Work in Iraq, Associated

Press, August 23, 2005.

Interim Audit Report on Inappropriate Use of Proprietary Data Markings by the Logistics Civil Augmentation Program (LOGCAP) Contractor, Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction, October 26, 2006.

Interview with PBS Frontline, www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/warriors/interviews/hammes.html, posted June 21, 2005.

Interviews, August 2006; Robert Young Pelton, Licensed to Kill: Hired Guns in the War on Terror, Crown, New York, 2006.

Interviews, July, August 2006; Ken Silverstein, "Revolving Door to Blackwater Causes Alarm at CIA," Harper's, www.harpers.org/sb-revolving-door-blackwater-1158094722.html, September 12, 2006; Robert Young Pelton, Licensed to Kill.

Investigation Clears Perle of Wrongdoing-Rumsfeld, Reuters, November 16, 2003.

IPOA Code of Conduct, Version 10, http://ipoaonline.org/php/index.php?option=com_content&task=view&id=35&Itemid=62, accessed December 7, 2006.

IPOA Executive Committee 2006, http://ipoaonline.org/php/index.php?option=com_content&task=view&id=40&Itemid=73, accessed December 7, 2006; Transcript, "Hearing of the National Security, Emerging Threats and International Relations Subcommittee of the House Government Reform Committee," June 13, 2006.

IPOA Member List, http://ipoaonline.org/php/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=30, accessed December 7, 2006.

IPOA Mission Statement, http://ipoaonline.org/php/index.php?option=com_content&task=view&id=14&Itemid=31, accessed December 7, 2006.

Irene Caselli, "More Chilean Mercenaries to Be Sent to Iraq," The *Santiago Times* (Chile), September 9, 2004.

Isabel Guzmàn, Mauricio Aguirre, and Jorge Suez, "La Armada suspendiô el proceso de captación de personal para una empresa particular e inició sumario interno Ministra Bachelet pide investigar reclutamiento de chilenos para tareas de seguridad en Irak. La oferta laboral es para prestar servicios de vigilancia en instalaciones portuarias, petrolíferas y civiles en el

Golfo Pérsico," *La Tercera* (Chile), October 21, 2003.

ISI Web site, www.isiusa.us/html/about.swf, captured December 7, 2006.

"Its Not Going to Be Pretty", CIA Says, the *(Hobart)* Mercury, October 20, 2001.

Ivan Watson, "Inexpensive Propaganda DVDs Being Produced by Insurgents in Fallujah, Iraq," National Public Radio Morning Edition transcript, March 31, 2004.

J. Cofer Black official biography, U.S. Department of State.

J. Cofer Black speaking at the American Enterprise Institute, May 17, 2006.

J. Cofer Black testimony before the 9/11 Commission, April 13, 2004.

J. Cofer Black testimony before the Joint House/Senate Intelligence Committee Hearing into September 11, September 26, 2002.

J. J. Messner, letter to the editor, "Dont Call Us Mercenaries?," The *Nation*, July 10, 2006.

Jack Abramoff plea agreement, January 3, 2006.

Jack Fairweather, "American Dead Butchered Like Sheep," The Telegraph (London), April 1, 2004.

Jack Fairweather, "There Were Bodies by the Road But No One Stopped. We Just Wanted to Get Out of That Hellish Place; Jack Fairweather Talks to Families Who Fled the Fighting in Fallujah," The *Daily Telegraph* (London), April 12, 2004.

Jackie Calmes, "Washington Wire: A Special Weekly Report From The Wall Street Journal's Capital Bureau," the *Wall Street Journal*, February 13, 2004.

James Bamford, A Pretext for War: 9/11, Iraq, and the Abuse of Americas Intelligence Agencies, Doubleday, New York, 2004.

James Boxell and Jimmy Burns, "Aegis Iraqi Contract Renewed," the *Financial Times* (London), April 19, 2006.

James Boxell, "Iraq Investigation Clears Aegis Defence," the *Financial Times* (London), June 15, 2006.

James C. Dobson, "The End of Democracy? A Discussion Continued," *First Things*, January 1997.

James Hider, "Soldiers of Fortune Rush to Cash in on Unrest in Baghdad," *The Times of London*, March 31, 2004.

James Rosen, "Contractors Operate in a Legal Gray Area; The Roles of an Interrogator and an Interpreter in the Abuse Scandal Are Murky. Even Less Clear Is Whom They Answer to," *Star Tribune* (Minneapolis), May 23, 2004.

Jan H. Kalicki, "Caspian Energy at the Crossroads," *Foreign Affairs*, September/ October 2001.

Jane Mayer, "Outsourcing Torture," *The New Yorker*, February 14, 2005.

Jane Mayer, "The Search for Osama," *The New Yorker*, August 4, 2003.

Janine Zacharia, "Pentagon Clears Richard Perle of Wrongdoing," the *Jerusalem Post*, November 19, 2003.

Jason Burke, Kamal Ahmed, Jonathon Steele, and Ed Helmore, "Ten Days That Took Iraq to the Brink", *The Observer* (London), April 11, 2004.

Jay Hancock, Gary Cohn, and Tom Bowman, "Contra-era Envoy Nominated to Be U.N. Ambassador; Diplomat Helped Hide Honduran Abuses from Congress in 80; Vocal Supporters, Critics," the *Baltimore Sun*, March 7, 2001.

Jay Price and Joseph Neff and Correspondent Charles Crain, "Series: The Bridge"; Chapter 5: "Scotty Bod Grows Up," the *News and Observer* (Raleigh, North Carolina), July 30, 2004.

Jay Price and Joseph Neff, "Families Sue Over Fallujah Ambush: Relatives Contend an N.C. Company Denied Necessary Equipment to Four Men Who Were Killed in the Iraqi City," the *News and Observer* (Raleigh, North Carolina), January 6, 2005.

Jay Price and Joseph Neff, "Inquiry Pins Blackwater Crash on Pilot," the *News & Observer*, December 6, 2006.

Jay Price and Joseph Neff, "Security Company Broke Own Rules; Four U.S. Civilians Ambushed and Killed in Fallujah, Iraq, Lacked Some Protection Their Contract Promised," August 22, 2004.

Jay Price and Joseph Neff, "The Bridge; The Scene in Fallujah Was Unforgettable: Four Americans Shot, Their Bodies Defiled, Two of Them Hung From a Bridge. They Werent Soldiers, But Private Guards Working For a North

Carolina Company," the *News & Observer* (Raleigh, North Carolina), July 25, 2004.

Jay Price, "Armed Security Business Booms," the *News & Observer* (Raleigh, North Carolina), April 2, 2004.

Jay Price, Joseph Neff, and Charles Crain, "Graveyard; The Ambush Was So Sudden That the Four Private Contractors Had Little Chance to React. The Men had Driven Into Fallujah Rather Than Bypassing That Tinderbox in the Sunni Triangle. The Citys Barely Suppressed Fury Boiled to the Surface," the *News and Observer* (Raleigh, North Carolina), July 31, 2004.

Jay Price, Joseph Neff, and Charles Crain, "Mutilation Seen Around the World," the *News and Observer* (Raleigh, North Carolina), July 25, 2004.

Jay Prince, Joseph Neff, and Charles Crain, "Ambush Kills 4 Workers in Iraq; Men Worked for N.C. Security Firm," the *News and Observer* (Raleigh, North Carolina), June 7, 2004.

Jeff Cohen and Norman Solomon, "Chile Coup-Media Coverage Still Evasive 20 Years Later," Fairness & Accuracy In Reporting's Media Beat, September 8, 1993.

Jeff Gerth and Don Van Natta Jr., "Halliburton Contracts in Iraq: The Struggle to Manage Costs," the *New York Times*, December 29, 2003.

Jeff Madrick, "Economic Scene; The Economic Plan for Iraq Seems Long on Ideology, Short on Common Sense," the *New York Times*, October 2, 2003.

Jeffrey Gettleman, "4 From U.S. Killed in Ambush in Iraq; Mob Drags Bodies," the *New York Times*, April 1, 2004.

Jeffrey Gettleman, "A Young Radicals Anti-U.S. Wrath Is Unleashed," the *New York Times*, April 5, 2004.

Jeffrey Gettleman, "Marines Use Low-Tech Skill to Kill 100 in Urban Battle," the *New York Times*, April 15, 2004.

Jeffrey Gettleman, "U.S. Accepts Responsibility, But Not Blame, in Deaths of 2 Iraqi Journalists," the *New York Times*, March 30, 2004.

Jeffrey H. Birnbaum and James V. Grimaldi, "Lobby Firm Is Scandal Casualty; Abramoff, DeLay Publicity Blamed for Shutdown," the *Washington Post*,

January 10, 2006.

Jeffrey S. Hampton, "Blackwater Aviation Unit to Relocate," the *Virginian-Pilot*, March 29, 2006.

Jennifer C. Kerr, "Perle Didnt Violate Ethics Rules, IG Report Says," Associated Press, November 15, 2003.

Jennifer Feehan, "Plane Crash Kills a Weston Man in Afghanistan," the *Toledo Blade*, December 2, 2004.

Jeremy Kahn and Nelson D. Schwartz, "Private Sector Soldiers: With Violence Escalating in Iraq, Tens of Thousands of U.S. Contractors Are Getting More Than They Bargained For," *Fortune*, May 3, 2004.

Jeremy Scahill and Garrett Ordower, "From Whitewater to Blackwater," The Nation.com, posted October 26, 2006.

Jeremy Scahill and Garrett Ordower, "KBR's $400 Million Iraq Question," The *Nation*, March 12, 2007.

Jeremy Scahill, "Mercenary Jackpot," The *Nation*, August 28, 2006.

Jim Harger,"Prince Corp. Will Continue to Prosper," the *Grand Rapids Press*, March 4, 1995.

Jim Jacobson, "Slave Redemption Money Rewards the Slaver," the *Washington Times*, May 30, 1999.

Jim Landers, "CIA Official Says War on Terrorism Will Be Won With Great Force," the *Dallas Morning News*, October 19, 2001.

Jim Mannion, "General to Be Investigated for Anti-Muslim Remarks," Agence France- Presse, October 21, 2003.

Jim Steeles "Premiere Speakers Bureau" biography.

Jim Timmerman, "Hollands Home-Grown Prince Corp. Has Big Role in Community," the *Holland Sentinel*, July 19, 1996.

Jim Warren, "Kentucky Buddies Are Killed in Iraq: 2 Ex-Soldiers Were With Security Firms Died in Separate Incidents," the *Lexington Herald Leader*, April 23, 2005.

Jim Wolf (Reuters), "U.S. Tells Contractors to Bring Guards If They Use Work Sites in Iraq," *Orlando Sentinel*, November 20, 2003.

Joan Nicole Prince obituary from Herrick District Library obituary file; Obituary,

the *Albany Times Union*, June 24, 2003.

Joanne Kimberlin, "Crash Course in Survival; Class Teaches Those Preparing for Iraq How to Defend Themselves Amid Danger," the *Virginian-Pilot*, June 30, 2004.

Joanne Kimberlin, "Fort Swaggart: Bible Campus Becomes Blackwater Base," the *Virginian-Pilot*, July 27, 2006.

Joanne Kimberlin, "Iraq Operators Perform Duties in the Line of Fire," the *Virginian-Pilot*, April 15, 2004.

Joanne Kimberlin, "Three Slain Blackwater Workers Identified," the *Virginian-Pilot*, April 2, 2004.

Joe D. Morton, Acting Assistant Secretary for Diplomatic Security and Director for the Office of Foreign Missions, Statement to Employees of the Bureau of Diplomatic Security, April 22, 2005.

Joe Milicia, "Inspector General Says Prisoner Abuse Result of Bad Eggs," Associated Press, June 25, 2004.

John Agar and John Burdick, "Eulogies Focus on Religious Side of Prince," the Holland Sentinel, March 6, 1995.

John Agar, "Family Says He Always Put Them First," the *Holland Sentinel*, March 3, 1995.

John B. Roberts II, "Chinese Mole Hunt at CIA; Agency Keeps Human-Intelligence Apparatus, Barely," the *Washington Times*, October 14, 2005.

John Barry, Michael Hirsh, and Michael Isikoff, "The Roots of Torture," *Newsweek*, May 24, 2004.

John Burdick, "Bil Mar Cofounder, Downtown Supporter Honored," the *Holland Sentinel*, October 19, 2002.

John F. Burns and Kirk Semple, "U.S. Finds Iraq Insurgency Has Funds to Sustain Itself," the *New York Times*, November 26, 2006.

John F. Burns, "Video Appears to Show Insurgents Kill a Downed Pilot," the *New York Times*, April 23, 2005.

John G. Roos, "1-shot killer; This 5.56mm Round Has All the Stopping Power

You Need-But You Cant Use It," The *Army Times*, December 1, 2003.

John Helyar, "Fortunes of War," Fortune, July 26, 2004, as posted at http://money.cnn.com/magazines/fortune/fortune_archive/2004/07/26/377180/index.htm.

John J. Fialka, "Search for Crude Comes With New Dangers-U.S. Strategic and Diplomatic Thinking Adjusts to Handle Hot Spots With Oil Potential," the *Wall Street Journal*, April 11, 2005.

John P. Schmitz profile, www.mayerbrownrowe.com/lawyers/profile.asp?hubbardid=S884112239, accessed December 5, 2006.

John Reed, "S. African Ban on Mercenaries Could Hit Conflict Zone Workers," the *Financial Times*, August 30, 2006.

Jon Frank, "Best of the Best Arms Training Site Aims to Lure Gun Enthusiasts, Soldiers," the *Virginian-Pilot*, September 27, 1998.

Jon Frank, "Training Program Simulates a School Under Assault; Blackwater Lodge in Moyock Is Run by Former SEALs," the *Virginian-Pilot*, September 23, 1999.

Jon Lee Anderson, "A Lions Death: The Assassination of the Talibans Most Important Afghan opponent," The *New Yorker*, October 1, 2001.

Jon Lee Anderson, "Letter From Baghdad: The Uprising," The *New Yorker*, May 3, 2004.

Jon Lee Anderson, "The Uprising," The *New Yorker*, May 3, 2004.

Jonathan E. Kaplan, "British Security Firm in Iraq Seeks K Street Input," *The Hill*, April 21, 2004.

Jonathan E. Kaplan, "Private Army Seeking Political Advice in D.C.," *The Hill*, April 14, 2004.

Jonathan Finer, "Contractors Cleared in Videotaped Attacks; Army Fails to Find Probable Cause in Machine-Gunning of Cars in Iraq," the *Washington Post*, June 11, 2006.

Jonathan Franklin, "The SWAT Olympics: North Americas Toughest, Most Heavily Armed Cops Go Head-to-Head in Live Ammo Games to See Whos the Ultimate Badass. What's Not to Love?" Maxim, September 2004.

Jonathan Franklin, "US Contractor Recruits Guards for Iraq in Chile," the *Guar-*

dian (London), March 5, 2004.

Jonathan Guthrie, "Tim Spicer Finds Security in the Worlds War Zones," the *Financial Times* (London), April 7, 2006.

Joseph E. Schmitz official biography, Department of Defense, February 10, 2005.

Joseph E. Schmitz, "Comments About Recent Veto of HHS Bill," letter published in the *Washington Times*, November 7, 1989.

Joseph E. Schmitz, "If you pull that lever for Clinton . . .," letter published in the *Washington Times*, October 30, 1992.

Joseph E. Schmitz, "It's Not a Federal Matter," letter published in the *Washington Post*, July 13, 1990.

Joseph E. Schmitz, "Mr. Dershowitzs Dilemma Is No Dilemma," letter published in the *Washington Times*, July 6, 1992.

Joseph Loconte, "Gods Warden; How Charles Colson Went From Watergate Villain to Christian Hero," The *Weekly Standard*, October 17, 2005.

Joseph Neff and Jay Price, "A Business Gets a Start," the *News & Observer* (Raleigh, North Carolina), July 29, 2004.

Joseph Neff and Jay Price, "A Private Driven man; A 1995 Tour in Bosnia Matured Jerry Zovko and Steered Him to the Contracting Business That Would Take Him to Iraq," the *News and Observer*, July 28, 2004.

Joseph Neff and Jay Price, "After the Horror, Strong Words Mask Inaction; Little Has Been Done to Determine the Facts of the Ambush in Fallujah That Cost Four Civilian Contractors Their Lives," *the News & Observer* (Raleigh, North Carolina), August 1, 2004.

Joseph Neff and Jay Price, "Ambush Kills 4 Workers in Iraq; Men Worked for N.C. Security Firm," the *News & Observer* (Raleigh, North Carolina), June 7, 2004.

Joseph Neff and Jay Price, "Army Molds a Future; During His 20 Years in the Service, Wesley Batalona Built Skills That Would Come Into Play Later for the Tough Former Sergeant," the *News and Observer* (Raleigh, North Carolina), July 27, 2004.

Joseph Neff and Jay Price, "Contractors in Iraq Make Costs Balloon; Extensive Paramilitary Work Earns Profit on Several Levels," the *News and Observer* (Raleigh, North Carolina), October 24, 2004.

Joseph Neff and Jay Prince (the *News & Observer*), "Use of Private Contractors in War Zones Proves Costly," Associated Press, October 25, 2004.

Joseph Neff, "Blackwater Suit Can Go Forward; A Wake Judge Rules in Favor of Families of Four Killed in Iraq," the *News & Observer* (Raleigh, North Carolina), November 28, 2006.

Joseph Schmitz, "Improving Oversight at Defense; Mission Drives Overhaul of IG's Office," *Federal Times*, September 8, 2003; Department of Defense biography of Joseph Schmitz, www.defenselink.mil/bios/schmitz_bio.html.

Joshua Chaffin, James Drummond, and Nicolas Pelham, "Not Only Are Staff Being Moved to Safer Locations, But the Escalating Cost of Security Is Eating Into the Resources Available to Improve Infrastructure," the *Financial Times*, May 6, 2004.

Joshua Hammer, "Cowboy Up," The *New Republic*, May 24, 2004.

Joshua Hammer, "Fallujah: In the Hands of Insurgents," Newsweek, May 24, 2004: "Lt. Gen. James T. Conway, commander of the I Expeditionary Force, told NEWSWEEK that the Marines use of precision weaponry ensured that 90 to 95 percent of Iraqis killed inside the city were combatants."

Joshua Kucera, "US Helps Forces, Gains Foothold in Caspian Region," *Jane's Defence Weekly*, May 25, 2005.

Judge John Antoon, Order denying Blackwater motions, September 27, 2006.

Judy Sarasohn, "Security Contractors Try Friendly Persuasion," the *Washington Post*, December 22, 2005; government lobbying records.

June Kronholz, "Big Test: In Michigan, Vouchers Get Money and Savvy and a Broad Coalition-Amway Chief and Wife Give Program Higher Profile, Better Shot at Success," the *Wall Street Journal*, October 25, 2000.

Karl Keating, "Karl Keatings E-Letter," April 29, 2003.

Kate Ackley and Tory Newmyer, "Key Clients Quit Alexander Strategy Group; Others Weigh Options," Roll Call, January 11, 2006.

Kate Wiltrout, "If I Had to Die, It Would Be Defending My Country," the *Virginian-Pilot*, September 18, 2004.

Katherine Sanderson, "Prince Expanding, Building New Office," the *Holland and*

Golden Sentinel, January 29, 1983.

Kathleen T. Rhem, "State Department: Terrorist Attacks Down 44 Percent in 2002," American Forces Press Service, April 30, 2003.

Kathy Gannon, "As Azerbaijan Democracy Struggles, Iran Makes Its Weight Felt," Associated Press, April 30, 2006.

Kathy Potter e-mail; subject: shared Conversations with Scott, April 13, 2004.

Kathy Scruggs, "Class Is In for SWAT Teams; North Carolina Facility Provides Realistic Setting to Train Officers for the Latest Type of Domestic Terrorism," the Atlanta Journal-Constitution, October 24, 1999.

KBR amicus curiae, filed September 22, 2006.

Kelly Kennedy, "Private Firm Pitches Army-for-Hire Plan," Air Force Times, April 10, 2006.

Ken Silverstein, "Revolving Door to Blackwater Causes Alarm at CIA," *Harpers Magazine online*, September 12, 2006.

Kerry Candaeles interview with Robert Pelton, www.iraqforsale.org/ robert_pelton.php, accessed November 28, 2006.

Kevin Johnson, "Fallujah Leaders Set Defiant Tone," *USA Today*, April 5, 2004.

Kevin Maguire and Andy Lines, "Exclusive: Bush Plot to Bomb His Arab Ally," the *Daily Mirror* (London), November 22, 2005.

Kim O'Brien Root, "World Swat Challenge; Top-Ranked Teams Vie for National Tactics Title," *Daily Press* (Newport News, Virginia), May 22, 2004.

Kim Sengupta, "Blair Accused of Trying to Privatise War in Iraq," The *Independent* (London), October 30, 2006.

Knut Royce (Newsday), "Diplomat Expected to Take Charge in Iraq; Bremer to Replace Garner as Leader of Postwar Transition," *Seattle Times*, May 2, 2003.

L. Paul Bremer III with Malcolm McCannell, My Year in Iraq; The Struggle to Build & Future of Hope, Simon & Schuster, New York, 2006.

L. Paul Bremer, "What Now? Crush Them; Let Us Wage Total War on Our Foes," the *Wall Street Journal*, September 13, 2001.

Lara Marlowe, "Mission Impossible," the *Irish Times*, April 17, 2004.

Larry Kaplow, "U.S. Claims Defense in Killing 13, Iraqis Said Just Protesting," *Cox News Service*, April 29, 2003.

Lawrence E. Walsh, "Final Report of the Independent Counsel for Iran/Contra Matters," Chapter 28 and 31, August 4, 1993.

LeRoy v. Blackwater USA, filed August 25, 2005, U.S. District Court, Eastern District of Louisiana.

"LeTourneau's Father Dies", *the Seattle Post-Intelligencer*, January 12, 2001.

Letter from Family Research Council president Gary Bauer, April 13, 1995.

Letter from Representative Henry Waxman to Defense Secretary Donald Rumsfeld, December 7, 2006.

Liz Sly, "6 Americans Die in Crash of Helicopter: Civilians Employed by Private Security Firm," the *Chicago Tribune*, April 22, 2005.

Lolly Bowean and Deborah Horan, "Outsiders Come Looking for Work," the *Chicago Tribune*, September 18, 2005.

Louis E.V. Nevaer, "For Security in Iraq, Corporate America Turns South," *Pacific News Service*, June 15, 2004.

"Major Auto Suppliers in West Michigan", *Grand Rapids Business Journal*, May 26, 1992.

Marc Lacey, "After the War: The Military; Jobs at Risk, Ex-Iraqi Soldiers Vow Fight If Allies Dont Pay," the *New York Times*, May 25, 2003.

Marcelo Miranda, "Reclutamientos irregulares en Chile," El *Periodista* (Chile), January 30, 2004.

Marego Athans, "Security Businesses, Black Market in Guns Thrive," the *Baltimore Sun*, March 18, 2004.

Mark A. Perigard, "Missions Accomplished-USA Reality Series Crowns a Champion Tonight," the *Boston Herald*, April 17, 2002.

Mark Hemingway, "Warriors for Hire: Blackwater USA and the Rise of Private Military Contractors," The *Weekly Standard*, December 18, 2006.

Mark LeVine, "Seeing Iraq Through the Globalization Lens," the *Christian Science Monitor*, April 5, 2004.

Mark Martin, "John G. Schmitz, Former Congressman From Orange County," the *San Francisco Chronicle*, January 12, 2001.

Mark Sanchez, "A Prince, by Any Other Name," the *Holland Sentinel*, October 16, 1998.

Mark Zimmermann, "Iraq Envoy Says Faith Gives Him Strength," *Catholic Standard*, June 19, 2003.

Mary Fitzgerald, "U.S. Contract to British Firm Sparks Irish American Protest; Anger Over Iraq Deal Stems From 1992 Murder in Belfast," the Washington Post, August 9, 2004.

Mary Fitzgerald, "U.S. Contract to British Firm Sparks Irish American Protest; Anger Over Iraq Deal Stems From 1992 Murder in Belfast," the *Washington Post*, August 9, 2004.

Mary Pat Flaherty and Jackie Spinner, "In Iraq, Contractors Security Costs Rise," the *Washington Post*, February 18, 2004.

Mary Pat Flaherty, "Iraq Work Awarded to Veteran of Civil Wars; Briton Who Provided Units in Asia and Africa Will Oversee Security," the *Washington Post*, June 16, 2004.

Matt Crenson, "Military Experts Envision Lightning-Fast Special Forces Attack as Next Move in Afghanistan," Associated Press, October 11, 2001.

Matthew Dolan, "Tough Duty: The Terror Watch; Protecting Their Own," the *Virginian-Pilot*, December 15, 2002.

Matthew Lynn, "Men With Guns Are the New Dotcoms," The *Spectator* (London), November 4, 2006.

Mauricio Aguirre, "De aprobar la evaluación a la que seràn sometidos por la empresa estadounidense de seguridad Blackwater, los paramilitares se sumaràn al contingente de avanzada que ya se en cuentra en Irak desempeñando Labores de Vigilancia para el gobierno encabezado par George Bush". *La Tercera* (Chile), March 7, 2004.

Mauricio Aguirre, "El jueves, en dos vuelos de distintas aerolíneas, los militares (R) seembarcaron hacia EE.UU, para arribar a su destino final los primeros días de marzo. Ex comandos chilenos partieron a Irak a prestar labores de seguridad," *La Tercera* (Chile), February 22, 2004.

Max Boot, "A Mercenary Force for Darfur," the *Wall Street Journal*, October 25, 2006.

Max Boot, "Darfur Solution: Send in the Mercenaries," the *Los Angeles Times*,

May 31, 2006.

Melinda Liu, "Mean Streets: Inside the Brutal Battle of Sadr City. As a Venue for Urban Warfare, This Is As Bad As It Gets," *Newsweek* (Web exclusive), April 27, 2004.

Melinda Liu, "War of Perceptions: The U.S. Military Is Devising a Plan to End the Siege of Fallujah. But Will It Win on the Battleground of Iraqi Public Opinion?" *Newsweek* (Web exclusive), April 29, 2004.

Mevlut Katik, "Amid Risk, Baku-Ceyhan Pipeline Edges Forward," *EurasiaNet*, December 1, 2003.

Michael Duffy, "When Private Armies Take to the Front Lines," *Time*, April 12, 2004.

Michael Dobbos, "Papers Illustrate Negropontes Contra Role; Newly Released Documents Show Intelligence Nominee Was Active in U.S. Effort", the *Washington Post*, April 12, 2005.

Michael Georgy, "Iraqis Drag Bodies Through Streets After Attack," Reuters, March 31, 2004.

Michael Hirsh and John Barry, "The Salvador Option: The Pentagon May Put Special-Forces-Led Assassination or Kidnapping Teams in Iraq," *Newsweek* (Web exclusive), January 8, 2005.

Michael Hirsh, John Barry, and Daniel Klaidman, "A Tortured Debate," *Newsweek*, June 21, 2004.

Michael Lozon, "New Era Begins at Prince," the *Holland Sentinel*, October 2, 1996.

Michael Lozon, "Vision on Main Street: Downtown Hollands Resurgence as the Heart of the Community", Lumir Corporation, 1994.

Michael Smith, "Donald Rumsfelds New Killer Elite, The *Times* (London) Online, February 12, 2006.

Michael Stetz, "War Against Terror Gives Former SEALs the Chance to Resurrect Their Skills," the *San Diego Union-Tribune*, June 3, 2004.

Michele Faul, "Bremer Escaped Injury in Ambush on Convoy; Iraqi Woman Killed by Blast at Shiite Party Office," Associated Press, December 19, 2003.

Mike Allen, "Details on Boeing Deal Sought; Senators Raise Questions About White House Involvement," the *Washington Post*, June 8, 2005.

Mike Allen, "Expert on Terrorism to Direct Rebuilding," the *Washington Post*, May 2, 2003.

Milestone Man, www.haggai-institute.com/News/NewsItem.asp?ItemID=990, accessed November 27, 2006.

Mohamad Bazzi (Newsday), "U.S. Goes After the Cleric Who Incited Violence, Move Against Shiite Could Spark More Clashes in Iraq," the *Seattle Times*, April 6, 2004.

Mohamed Hasni, "US Troops Shoot Dead 13 Iraqis at Anti-American Protest," Agence France-Presse, April 29, 2003.

Morton H. Halperin, "Bush Is No Nixon-Hes Worse," the *Los Angeles Times*, July 16, 2006.

Mustafa Abdel-Halim, "U.S. Forces Want Al-Jazeera Out of Fallujah," IslamOnline.net (Cairo), April 9, 2004.

Naomi Klein, "Baghdad Year Zero," Harper's, September 2004.

Naomi Klein, "Downsizing in Disguise," The *Nation*, June 23, 2003.

Nathan Hodge, "After the Gold Rush," Slate.com, February 9, 2006.

Nathan Hodge, "Blackwater CEO Touts Private Peacekeeping Model," *Defense Daily*, February 23, 2005.

Nathan Hodge, "Washington Urged to Save Money by Raising Private Military Contractor Brigade," the *Financial Times*, February 10, 2005.

National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2007.

National Security Archive, "Chile and the United States: Declassified Documents Relating to the Military Coup, 1970-1976", "CIA, Notes on Meeting with the President on Chile, September 15, 1970."

Nayla Razzouk, "Iraqis Fear Resistance Leader Yassins Killing May Fuel Terrorism," Agence France-Presse, March 22, 2004.

Ned Zeman, David Wise, David Rose, and Bryan Burrough, "The Path to 9/11: Lost Warnings and Fatal Errors," *Vanity Fair*, November 2004.

Nick Paton Walsh, "Russia Accused of Plot to Sabotage Georgian Oil Pipeline," the *Guardian*, December 1, 2003.

Nick Paton Walsh, "The Envoy Who Said Too Much: One Minute He Was Our Man in Tashkent, the Next He Was a Major Embarrassment for the Foreign Office," the *Guardian*, July 15, 2004.

Nick Paton Walsh, "US Privatises Its Military Aid to Georgia," the *Guardian*, January 6, 2004.

Nicolas Pelham, "Fear of Ambush Slows Urgent Drive to Rebuild," the *Financial Times*, January 13, 2004.

Niko Price, "U.S. Troops Again Fire on Anti-American Protesters; Rumsfeld Visits Baghdad," Associated Press, April 30, 2003.

Nixon Center program brief, "Countering the Changing Threat of International Terrorism; A Presentation by Ambassador L. Paul Bremer" at The Nixon Center, Washington, D.C., July 19, 2000. See: www.nixoncenter.org/publications/Program%20Briefs/vol6no19 Bremer.htm.

Odai Sirri, "Allawi May Resort to Baathist Expertise," AlJazeera.net, June 7, 2004.

Office of Senator Jack Reed, "Statement by Senator Reed Regarding the Private Contractor Allegations," Press Release, February 16, 2005.

Official biography, "His Majesty King Abdullah II," Jordanian Embassy to the United States, www.jordanembassyus.org/new/jib/monarchy/hmka.shtml, captured December 2, 2006.

Orlando Magic, NBA Team Valuations, Forbes, www.forbes.com/lists/2005/

P. Mitchell Prothero, "Second Day of Fighting at al-Falluja," UPI, April 30, 2003.

P. W. Singer, "Nation Builders and Low Bidders in Iraq," the New York Times, June 15, 2004.

P. W. Singer, Corporate Warriors.

Pamela Constable, "Marines Try to Quell a Hotbed of Resistance," the *Washington Post*, April 9, 2004.

Pamela Constable, "Marines, Insurgents Battle for Sunni City; Death Toll Disputed in Air Attack on Mosque," the *Washington Post*, April 8, 2004.

Pamela Constable, "Troops Gaining Grip in Sections of Fallujah," the *Washington Post*, April 7, 2004.

Patrick Cockburn, "Does Anyone in Washington or at Downing Street Know

Whats Really Happening in Iraq?" *CounterPunch*, November 28, 2006.

Patrick Cockburn, "Iraq: The Descent Into Chaos: US Has Killed 280 in Fallujah This Week, Says Hospital Doctor," The *Independent* (London), April 9, 2004.

Patrick Cockburn, "The Failure in Iraq Is Even Deeper Than People Imagine," The *Independent* (London), April 17, 2004.

Patrick Graham, "23 Killed as Iraqi Rebels Overrun Police Station," the *Observer*, February 15, 2004.

Patrick Graham, "Veiled Threat: Why an SUV Is Now the Most Dangerous Vehicle in Iraq," The *Observer* (London), April 4, 2004.

Patrick Revere, "Analysts: Area Hit Hardest by JCI," the *Holland Sentinel*, June 2, 2006.

Patton Boggss Iraq Reconstruction page, www.pattonboggs.com/practiceareas/a-z/104.html, as it appeared on June 15, 2003.

Paul Kane and John Bresnahan, "Letters Depict a Softer Abramoff," Roll Call, March 29, 2006.

Paul Krugman, "Battlefield of Dreams," the *New York Times*, May 4, 2004.

Paul Krugman, "White House Claims on Terrorism Dont Add Up," *International Herald Tribune*, June 26, 2004.

Paul McGeough, "Shocked Iraqis Wait for US Retribution," *Sydney Morning Herald*, April 3, 2004.

Paul Tharp, "Security Firms Get Boost From Rambo Work in Iraq," *New York Post*, April 8, 2004.

Paul Wiseman, "The Hunt for Bin Laden: Dragnet Snares Many of His Men, But Terrorist Kingpin Still at Large," *USA Today*, September 10, 2004.

PBS Frontline Web site, "Private Warriors: Contractors: The High-Risk Contracting Business," www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/warriors/contractors/highrisk.html, posted June 21, 2005.

Pelton, Licensed to Kill.

"Pentagon Top Brass Admit Bomb Error", *the Courier-Mail* (Queensland, Australia), February 18, 1991.

Peter Baker, "Bush to Expand Size of Military," the *Washington Post*, December

19, 2006.

Peter Kornbluh, The Pinochet File.

Peter Maass, "The Salvadorization of Iraq?" *The New York Times Magazine*, May 1, 2005.

Peter Prince obituary, *Holland Area Newspaper*, May 21, 1943.

Peter S. Goodman, "China Invests Heavily in Sudans Oil Industry; Beijing Supplies Arms Used on Villagers," the *Washington Post*, December 23, 2004.

Peter Spiegel, "Pentagon Gives Go-Ahead Over Boeing Deal," the *Financial Times*, May 24, 2003.

Peter W. Singer, "Peacekeepers, Inc." *Policy Review*, June 2003.

Phil Kerby, "The Reagan Backlash," The *Nation*, September 25, 1967.

Phil Reeves, "Iraq Aftermath: At Least 10 Dead As US Soldiers Fire on School Protest; US Put Under Pressure After Civilian Shooting, As Europe Forges Ahead," The *Independent* (London), April 30, 2003.

Pizarro interview; Héctor Rojas, "José Miguel Pizarro dice que recluta a efectivos para trabajar en labores de seguridad en el Medio Oriente, pero niega que se trate de mercenaries. Empresario asegura que enviaré 3.000 ex militares chilenos a Irak en 2006," La *Tercera* (Chile), October 28, 2005.

Pratap Chatterjee, "Big, Easy Iraqi-Style Contracts Flood New Orleans," *CorpWatch*, September 20, 2005.

President George W. Bush, "State of the Union," January 23, 2007.

"Presidential Airway's Emergency Motion to Quash Subpoena", February 24, 2006.

Presidential Determination on Azerbaijan, signed by George W. Bush on January 25, 2002.

Press Release, "Blackwater USA Completes Acquisition of Aviation Worldwide Services," *PRWEB*, May 3, 2003.

Press Release, "Blackwater USA to Host 2004 World SWAT Conference and Challenge May 17-22, 2004", PR Web Newsuire, April 14, 2004.

Press Release, "Fact Sheet on the Anti-War Profiteering Amendment to the Defense Authorization Bill," Senator Patrick Leahy, June 15, 2004.

Press Release, "Lawsuit Charges Two U.S. Corporations Conspired with U.S. Officials to Torture and Abuse Detainees in Iraq," The Center for Constitutional Rights, June 9, 2004.

Press Release, "Rep. Rohrabacher Commends Minuteman Project," April 19, 2005.

"Prince Corp. Constantly Expanding", the *Holland Sentinel*, May 16, 1973.

Prince Corporation brochure, undated.

"Prince Manufacturing Co. Builds Diecast Machines", the *Holland Sentinel*, June 5, 1969.

Prison Fellowship Web site, www.prisonfellowship.org/generic.asp?ID = 138, accessed December 4, 2006.

"Privatizing Warfare", *New York Times editorial*, April 21, 2004.

Public Citizen report, "Rep. Roy Blunt: Ties to Special Interests Leave Him Unfit to Lead," January 2006.

Quadrennial Defense Review Report, Department of Defense, February 6, 2006.

R. Jeffrey Smith and Josh White, "Generals Speeches Broke Rules; Report Says Boykin Failed to Obtain Clearance," the *Washington Post*, August 19, 2004.

R. Jeffrey Smith, "Tanker Inquiry Finds Rumsfelds Attention Was Elsewhere," the *Washington Post*, June 20, 2006.

Rachel Burstein and Kerry Lauerman, "She Did It Amway," *Mother Jones*, September/October 1996.

Rafael A. Almeda, "A Soldier Until the End," the *Sun-Sentinel*, December 3, 2004.

Rahul Mahajan, "Fallujah and the Reality of War," Commondreams.org, November 6, 2004.

Rajiv Chandrasekaran and Anthony Shadid, "U.S. Targeted Fiery Cleric in Risky Move; As Support for Sadr Surged, Shiites Rallied for Fallujah," the *Washington Post*, April 11, 2004.

Rajiv Chandrasekaran, "Anti-U.S. Uprising Widens in Iraq; Marines Push Deeper Into Fallujah; Clerics Force Tightens Grip in Holy Cities," the *Washington Post*, April 8, 2004.

Rajiv Chandrasekaran, "Key General Criticizes April Attack in Fallujah Abrupt Withdrawal Called Vacillation," the *Washington Post*, September 13,

2004.

Rajiv Chandrasekaran, "Troops Kill Anti-U.S. Protesters; Accounts Differ; 13 Dead, Many Hurt, Iraqis Say," the *Washington Post*, April 30, 2003.

"Rather Than Bypassing That Tinderbox in the Sunni Triangle, The Citys Barely Suppressed Fury Boiled to the Surface," the *News and Observer* (Raleigh, North Carolina), July 31, 2004.

Rebecca Ulam Weiner, "Peace Corp.; As the International Community Dithers Over Darfur, Private Military Companies Say Theyve Got What It Takes to Stop the Carnage; If Only Someone Would Hire Them," the *Boston Globe*, April 23, 2006.

"Rebuilding Americas Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century", The Project for the New American Century, September 2000.

"Rebuilding Iraq", Government Accountability Office, June 2006.

"Record Number of Participants to Visit SOFEX 2006", DefenseWorld.net, captured November 2, 2006.

Regent University Web site, www.regent.edu, accessed November 17, 2006.

Renae Merle, "Census Counts 100,000 Contractors in Iraq: Civilian Number, Duties Are Issues," the *Washington Post*, December 5, 2006.

Renae Merle, "Contract Workers Are Wars Forgotten; Iraq Deaths Create Subculture of Loss," the *Washington Post*, July 31, 2004.

Renae Merle, "Lockheed Adds Director Fresh From the Pentagon," the *Washington Post*, June 27, 2003.

Renae Merle, "Storm-Wracked Parish Considers Hired Guns: Contractors in Louisiana Would Make Arrests, Carry Weapons," the *Washington Post*, March 14, 2006.

Report of the National Energy Policy Development Group, "Reliable, Affordable, Environmentally Sound Energy for Americas Future," released by the White House in May 2001.

Report to Congressional Committees, "Military Operations: High-Level DOD Action Needed to Address Long-standing Problems with Management and Oversight of Contractors Supporting Deployed Forces," Government Accountability Office, December 2006.

Representative Dana Rohrabacher's speech on the floor of the U.S. House of Representatives, September 17, 2001.

Republic of South Africa Prohibition of Mercenary Activities and Prohibition and Regulation of Certain Activities in Areas of Armed Conflict Bill, October 2005.

Riad Kahwaji, "Jordan Forming Spec Ops Air Unit; Contracted U.S. Aviators Will Conduct Training," *Armed Forces Journal*, February 1, 2005.

Riad Kahwaji, "Jordan Leads Region in Spec Ops Capabilities," *Defense News*, March 20, 2006.

Ricardo Calderon, "Atrapados en Bagdad," *Semana* (Colombia), August 20, 2006.

Richard Harrold, "City Officials Talked With Governor About Job Loss," the *Holland Sentinel*, March 31, 2004.

Richard P. Nordan v. Blackwater Security Consulting, LLC et al., filed January 5, 2005.

Richard Sale, "Embarrassed Rumsfeld Fired CIA Official," *United Press International*, July 28, 2004.

Rita J. King, "A High-Stakes Game With Almost No Rules," *CorpWatch*, August 16, 2006.

Robert Dreyfuss, "Phoenix Rising," *The American Prospect*, January 1, 2004.

Robert Fisk and Patrick Cockburn, "Deaths of Scores of Mercenaries Not Reported," *The Star* (South Africa), April 13, 2004.

Robert Fisk, "Iraq on the Brink of Anarchy," The *Independent* (London), April 6, 2004.

Robert Fisk, "Saddam in the Dock: So This Is What They Call the New, Free Iraq," The *Independent on Sunday* (London), July 4, 2004.

Robert Fisk, "Three-Hour Gun Battle Leaves 22 Dead as Shia Join Iraq Conflict," The *Independent* (London), April 5, 2004.

Robert Young Pelton, "Riding Shotgun in Baghdad," *Popular Mechanics*, April 2005.

Robert Young Pelton, Licensed to Kill: Hired Guns in the War on Terror, Crown, New York, 2006.

Robert Parry, "Negroponte's Dark Past: The Case Against Bush's New Intelli-

gence Czar", *In These Times*, March 28, 2005.

Roberto Manríquez, "Chile in Haiti & Iraq," Znet, June 2, 2004.

Romesh Ratnesar with Simon Robinson, "Life Under Fire," *Time*, July 14, 2003.

Rumsfeld Flies Into Iraq and Declares Iraqis Free, Agence France-Presse, April 30, 2003.

Russ Bellant, The Religious Right in Michigan Politics, Americans for Religious Liberty, Silver Spring, Maryland, 1996.

Russ Bellant, The Religious Right in Michigan Politics.

Russ Rizzo, "Pentagon Aims to Bolster Security in Caspian Sea Region," *Stars and Stripes* (European edition), August 10, 2005.

Saifur Rahman, "Call to Take Advantage of Opportunities in Iraq," *Gulf News* (Dubai, United Arab Emirates), April 21, 2004.

Salamander Davoudi, "US Re-Releases Flawed Global Terror Report," *Financial Times*, June 23, 2004.

Sameer N. Yacoub, "Insurgents Attack U.S. Convoy in Fallujah Day After Bodies of American Civilians Dragged Through Streets," Associated Press, April 1, 2004.

Samiha Khanna, "Slain Guard's Lives Recalled: N.C. Company Loses 7 in Iraq," the *News & Observer* (Raleigh, North Carolina), April 24, 2005.

Samuel Lee, "War Is Hell, But It Makes for Good TV," the *Straits Times* (Singapore), January 21, 2002.

Sandip Roy, "U.S. to Worldwide Firms: Iraq Safer Than You Think," *Pacific News Service*, May 07, 2004.

Sara Flounders, "The U.S. Role in Darfur, Sudan: Oil Reserves Rivaling Those of Saudi Arabia?" The Centre for Research on Globalization, June 6, 2006.

School of the Americas Watch, "What is the SOA?" www.soaw.org.

Scott Dodd, "Families of 4 Contractors Killed in Iraq Sue Security Company," *Knight Ridder/Tribune News Service*, January 6, 2005.

Scott Ritter, "The Salvador Option: By Any Standard, the Ongoing American Occupation of Iraq Is a Disaster," www.aljazeera.net , January 20, 2005.

Scott Shane, "Cables Show Central Negroponte Role in 80s Covert War Against

Nicaragua," the New York Times, April 13, 2005.

Scott Shane, "Poker-Faced Diplomat, Negroponte Is Poised for Role as Spy Chief," the *New York Times*, March 29, 2005.

Scott Wilson, "Bremer Adopts Firmer Tone for U.S. Occupation of Iraq," the *Washington Post*, May 26, 2003.

Scott Wilson, "U.S. Forces Kill 2 More Civilians; Tensions Remain High in City in Central Iraq," the *Washington Post*, May 1, 2003.

Scott Wilson, "U.S. Forces Kill 2 More Civilians; Tensions Remain High in City in Central Iraq," the Washington Post, May 1, 2003.

Seattle Times news services, "8 U.S. Troops Killed in Iraqi Shiite Revolt Anti-U.S. Cleric's Backers Riot; Coalition Calls in Jets, Copters; In Separate Action Today, Marines Move to Retake Control of Fallujah," the *Seattle Times*, April 5, 2004.

"Security Company Faces Loss of Seven in Iraq: A Very Sad Day for the Blackwater Family", Associated Press, April 22, 2005.

Seizing Control, Instilling Fear in North and South," the *Washington Post*, August 21, 2005.

Senators Hillary Rodham Clinton, Edward M. Kennedy, Christopher J. Dodd, Charles E. Schumer, John F. Kerry, Letter to Defense Secretary Donald Rumsfeld, August 25, 2004.

September 19, 2006 e-mail from General Services Administration spokesman Jon Anderson.

Seth Borenstein and Scott Dodd, "Private Security Companies in Iraq See Big Paychecks, Big Risks," *Knight Ridder/Tribune Business News*, April 2, 2004.

Sewell Chan, "Descent Into Carnage in a Hostile City; In Fallujah, Mob Unleashes Its Rage," the Washington Post, April 1, 2004.

Sidney Blumenthal, "The Religious Warrior of Abu Ghraib: An Evangelical US General Played a Pivotal Role in Iraqi Prison Reform," the Guardian, May 20, 2004.

Slain US Security Agents Once Served With Navy Seals, Special Forces, Agence France-Presse, April 2, 2004.

Sonja Barisic, "Deaths of North Carolina Companys Employees in Iraq Hit Stir

Hometown," Associated Press, April 1, 2004.

Sonni Efron, "Worry Grows as Foreigners Flock to Iraqs Risky Jobs," the *Los Angeles Times*, July 30, 2005.

Sophie Claudet, "Coalition Removes First of Saddams Four Infamous Heads Atop Baghdad Palace," Agence France-Presse, December 2, 2003.

South Africa Passes Controversial Mercenaries Bill, Reuters, August 29, 2006.

Spencer S. Hsu, "400$ Million FEMA Contracts Now Total $3.4 Billion," the *Washington Post*, August 9, 2006.

Stephen Armstrong, "The Enforcer: Colonel Tim Spicer Is Effectively in Charge of the Second Largest Military Force in Iraq-Some 20,000 Private Soldiers. Just Dont Call Him a Mercenary," The *Guardian* (London), May 20, 2006.

Stephen Daggett and Amy Belasco, "Defense Budget for FY2003: Data Summary," Congressional Research Service, March 29, 2002.

Stephen Farrell and Richard Beeston, "Out of the Desert Darkness Came Hellfire," The *Times of London*, March 23, 2004.

Stephen Grey, Ghost Plane: The True Story of the CIA Torture Program, St. Martins, New York,

Stephen Kinzer, "Azerbaijan Has Reason to Swagger: Oil Deposits," the *New York Times*, September 14, 1997.

Stephen Labaton, "Pentagon Adviser Is Also Advising Global Crossing," the New York Times, March 21, 2003.

Seymour M. Hersh, "Lunch With the Chairman: Why Was Richard Perle Meeting with Adnan Khashoggi?" *The New Yorker*, March 17, 2003.

Stephen Labaton, "Pentagon Adviser Is Also Advising Global Crossing," the *New York*

Stephen Labaton, "Report Finds No Violations at Pentagon by Adviser," the *New York Times*, November 15, 2003.

Stephen Losey, "Border Patrol Should Consider Outsourcing its Training, Lawmaker Says," *Federal Times*, May 27, 2005.

Steve Coll, Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001, Penguin Group,

2006.

Steve Hundley, "U.S. Sends Soldiers Into a Meat Grinder," Austin American-Statesman, June 11, 2006.

Steve Waterman, "Blackwater Lodge," http://williambowles.info/guests/blackwater.html, accessed June 23, 2006.

Sudarsan Raghavan, "Resistance Songs Urge Iraqis to Rise Up Against Occupiers," *Knight-Ridder*, December 28, 2003.

Suzanne Goldenberg, "CIA Accused of Torture at Bagram Base; Some Captives Handed to Brutal Foreign Agencies," the *Guardian*, December 27, 2002.

T. Christian Miller, "Federal Audit Criticizes Iraq Contract Oversight; Inspector General Finds That a Controversial Security Firm Failed to Meet its Obligations," the *Los Angeles Times*, April 23, 2005.

T. Christian Miller, "Pentagon Investigator Resigning: Joseph E. Schmitz, the Defense Department's Inspector General, Is Suspected of Blocking Investigations of Senior Bush Officials," the *Los Angeles Times*, September 3, 2005.

T. Christian Miller, "The Conflict in Iraq: Pentagon Deputys Probes in Iraq Werent Authorized, Officials Say," the *Los Angeles Times*, July 7, 2004.

T. Christian Miller, "The Scrutinizer Finds Himself Under Scrutiny," the *Los Angeles Times*, September 25, 2005.

T. Christian Miller, "Wars Aftermath: Stinging Report on Missing Funds; Audit Finds U.S.-led Coalition Managed Iraqi Money Poorly," the *Los Angeles Times*, January 31, 2005.

T. Christian Miller, Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq, Little, Brown and Company, New York, 2006.

T. Christian Miller, "Pentagon Ousts Official Under FBI Investigation", *Los Angeles Times*, December 11, 2004.

Ted Koppel, "These Guns for Hire," the *New York Times*, May 22, 2006.

Ted Roelofs, "(Mostly) Conservative to the Core; Dutch Values Made Us This Way, But a Large Group Has Never Fit the Mold," the *Grand Rapids Press*, October 31, 2004.

Ted Roelofs, "Good Money, Constant Fear; Local Residents Stake Their Claim as

Iraqi Civilian Contractors," the *Grand Rapids Press*, September 26, 2004.

Ted Roelofs, "Iraq or New Orleans, It's All Part of the Job; Former Kentwood Cop Describes War-like Horrors from Security Assignment," the *Grand Rapids Press*, September 13, 2005.

Ted Roelofs, "Neither Party Well Off Here as Primary Nears," the Grand Rapids Press, February 23, 1992.

Terry Rodgers, "Finish the Fence, Congressmen Say; Republican Leaders Gather at Border to Promote Real ID Act," the *San Diego Union-Tribune*, March 30, 2005.

Thanassis Cambanis, "Americans Advance on Fallujah," the *Boston Globe*, April 8, 2004.

Thanassis Cambanis, "U.N. Envoy Offers Plan for Interim Government," the *Boston Globe*, April 15, 2004.

"The Baghdad boom; Mercenaries", The *Economist*, March 27, 2004.

The Black Group Web site, www.blackgroundllc.com/about.html, captured November 30, 2006.

"The Danger of a Military Buildup in the South Caucasus", Radio Free Europe/Radio Liberty, October 16, 2006.

The Danger Zone radio program, produced by the Foundation for Defense of Democracies, October 8, 2006.

The Early History of Holland, www.holland.org/index.pl?paID=6, accessed November 14, 2006.

"The End of Democracy"? *First Things*, November 1996.

"The Prince Legacy", the *Grand Rapids Press*, March 3, 1995.

"The Rabbi Responds", *Seattle Weekly*, January 18, 2006.

The series "Pipeline to Peril" by Cam Simpson was published in the Chicago Tribune, October 9-10-2005.

Thomas E. Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq, Penguin Press, New York, 2006, p. 331.

Thomas J. Foley, "Rousselot, Schmitz Condemn Visit Plan," the *Los Angeles Times*, July 17, 1971.

Thomas Wagner, "Car Bomb Kills 8 at Baghdad Mosque; Militant Group Says It Killed Survivor of Copter Crash," Associated Press, April 22, 2005.

Thomas Wagner, "Militant Group Says It Shot Down Helicopter in Iraq, Killed Sole Survivor," Associated Press, April 22, 2005.

Tim Shorrock, "CACI and Its Friends," The *Nation*, June 21, 2004.

Tim Shorrock, "Contractors Arrogance Contributed to Iraqi Rebellion, Marine Colonel Says," http://timshorrock.blogspot.com/2005/01/contractors-arrogance-contributed-to.html,

"To Catch a Spy", the *Washington Post*, March 26, 2006.

Tom Lasseter, "Sectarian Resentment Extends to Iraq's Army," *Knight-Ridder*, October 12, 2005.

Tom Raum, "Stakes for U.S. Much Higher in Iraq Than They Were in Somalia," Associated Press, April 1, 2004.

Tony Allen-Mills, "Let Bin Laden Stay Free, Says CIA Man," the *Sunday Times* (UK), January 9, 2005.

Transcript of Joseph Schmitz's remarks as prepared for delivery at the City Club of Cleveland, June 25, 2004.

Transcript, "Ambassador J. Cofer Black, Coordinator, Office of the Coordinator for Counterterrorism Foreign Press Center Briefing," U.S. Department of State, April 29, 2004.

Transcript, "Americas Compassion in Action: Remarks by the President at the First White House National Conference on Faith-Based and Community Initiatives at the Washington Hilton and Towers," www.whitehouse.gov/news/releases/2004/06/

Transcript, "Coalition Provisional Authority Briefing With Brigadier General Mark Kimmitt, Deputy Director for Coalition Operations," Department of Defense Briefing, April 5, 2004.

Transcript, "Counterterrorism Chief Says Terrorist Attacks Fell Sharply in 2002," U.S. State Department, May 14, 2002.

Transcript, "Deputy Director for Coalition Operations Hosts News Conference on Security Operations in Iraq," Department of Defense Press Briefing, March 31, 2004.

Transcript, "Hearing of the Emerging Threats & Capabilities Subcommittee of the Senate Armed Services Committee," Federal News Service, April 2, 2004.

Transcript, "Hearing of the International Terrorism, Nonproliferation and Human Rights Subcommittee of the House International Relations Committee," April 1, 2004.

Transcript, "Hearing of the Management, Integration, and Oversight Subcommittee of the House Homeland Security Committee. Subject: Training More Border Agents: How the Department of Homeland Security Can Increase Training Capacity More Effectively," May 24, 2005.

Transcript, "Hearing of the National Security, Emerging Threats and International Relations Subcommittee of the House Government Reform Committee," June 13, 2006.

Transcript, "Hearing of the Senate Armed Services Committee," June 7, 2005.

Transcript, "Inside the World of a Security Contractor in Iraq," CNN, June 18, 2006.

Transcript, "Interview With Maybritt Illner of Zdf German Television," FDCH Federal Department and Agency Documents, April 1, 2004.

Transcript, "Joint Media Availability With U.S. Secretary of Defense Donald Rumsfeld and Russian Defense Minister Sergey Ivanov Following Their Meeting," Department of Defense Briefing, January 11, 2005.

Transcript, "President Addresses the Nation in Prime Time Press Conference," The White House, April 13, 2004.

Transcript, "President Bush Discusses Early Transfer of Iraqi Sovereignty," www.whitehouse.gov, June 28, 2004.

Transcript, "Private Military Firm Pitches Its Services in Darfur," National Public Radio, All Things Considered, May 26, 2006.

Transcript, "Release of the 2003 Patterns of Global Terrorism Annual Report," U.S. Department of State, April 29, 2004.

Transcript, "Remarks as Delivered by Secretary of Defense Donald H. Rumsfeld," The Pentagon, September 10, 2001.

Transcript, "Remarks by the President at Bush-Cheney 2004 Dinner Marriott Wardman Park Hotel Washington, D.C.," White House News Release, March 31, 2004.

Transcript, "Remarks by the President Upon Arrival at the South Lawn," www. whitehouse. gov/news/releases/2001/09/20010916-2.html, September 16, 2001.

Transcript, "Remarks By Vice President Dick Cheney at an Armed Forces Full Honor Review in Honor of Secretary of Defense Donald Rumsfeld," December 15, 2006.

Transcript, "Rollout of Patterns of Global Terrorism 2003 Annual Report," U.S. Department of State, April 29, 2004.

Transcript, "Secretary Rumsfeld and Ambassador Jon Purnell Press Conference in Uzbekistan," Department of Defense, February 24, 2004.

Transcript, "U.S. Senate Armed Services Committee Holds a Hearing on Defense Department Nominations," October 23, 2001.

Transcript, "U.S. Senators Tom Coburn (R-Ok) and Barack Obama (D-Il) Hold a News Conference on Hurricane Katrina Relief Efforts," September 14, 2005.

Transcript, 2003 State of the Union Address, January 28, 2003.

Transcript, ABC World News Tonight, April 23, 2005.

Transcript, Chris Taylor, Vice President for Strategic Initiatives, Blackwater USA, speaking at George Washington University Law School, January 28, 2005.

Transcript, CNN Crossfire, CNN, April 1, 2004.

Transcript, CNN Live From, April 21, 2005.

Transcript, CNN Live Today, CNN, April 1, 2004.

Transcript, CNN Wolf Blitzer Reports, April 21, 2005.

Transcript, Coalition Provisional Authority Press Briefing, Department of Defense News Transcript, April 12, 2004.

Transcript, Daily Press Briefing, U.S. State Department, April 21, 2005.

Transcript, Defense Department Briefing, April 22, 2005.

Transcript, Defense Department Regular News Briefing, April 15, 2004.

Transcript, Democracy Now? April 27, 2004.

Transcript, Democracy Now? August 31, 2005.

Transcript, Democracy Now? February 18, 2005.

Transcript, Democracy Now? January 10, 2005.

Transcript, Democracy Now? February 22, 2006.

Transcript, Democracy Now? February 28, 2006.

Transcript, Face the Nation, CBS, December 17, 2006.

Transcript, Hearing of House Government Reform Committee, September 28, 2006.

Transcript, Interview with Steve Coll, PBS Frontline, www.pbs.org/ wgbh/pages/ frontline/darkside/interviews/coll.html, posted June 20, 2006.

Transcript, Larry King Live, CNN, April 1, 2004.

Transcript, Morning Edition, NPR, April 1, 2004.

Transcript, NBC Nightly News, October 15, 2003.

Transcript, NewsHour With Jim Lehrer, PBS, March 31, 2004.

Transcript, President Bush speaking in the Oval Office, November 8, 2006.

Transcript, press briefing, Brig. Gen. Mark Kimmitt, Baghdad, Iraq, March 30, 2004.

Transcript, Scarborough Country, MSNBC, March 31, 2004.

Transcript, Senate Armed Services Committee Hearing, April 20, 2004.

Transcript, The Big Story With John Gibson, Fox News, April 2, 2004.

Transcript, The Big Story With John Gibson, Fox News, March 31, 2004.

Transcript, The O'Reilly Factor, Fox News Network, April 1, 2004.

Transcript, The O'Reilly Factor, Fox News Network, March 31, 2004.

Transcript, This Week With George Stephanopoulos, ABC, April 25, 2004.

Transcript, White House Daily Press Briefing, March 25, 2003.

Transcript, White House Press Briefing, March 31, 2004.

Transcript, Wolf Blitzer Reports, CNN, April 30, 2004.

Two Months Before 9/11, an Urgent Warning to Rice, the Washington Post, Octo-

ber 1, 2006.

Tyler Marshall, "Operation Limited Freedom: The U.S. Embassy in Baghdad Is a Hub of Extreme Diplomacy. All Moves Are Scripted, and Theres Even a Hostage Negotiator on Site," the *Los Angeles Times*, January 22, 2005.

U.S. Azerbaijan Chamber of Commerce Web site, www.usacc.org/contents.php?cid = 2, accessed December 5, 2006.

U.S. Department of Energy press release, "Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline First Oil Ceremony: Remarks of Secretary of Energy Samuel Bodman," May 25, 2005.

U.S. Department of Energy, "Top World Oil Net Exporters," www.eia.doe.gov/emeu/cabs/topworldtables1_2.html, accessed December 14, 2006.

U.S. Department of State, Country Reports on Human Rights Practices-2005, released March 8, 2006.

U.S. Fed News, "True Grit: Real-Life Account of Combat Readiness", U.S. Marine Corps press release, September 2, 2004.

U.S. House of Representatives Committee on Government Reform Minority Staff Special Investigations Division, "Halliburtons Questioned and Unsupported Costs in Iraq Exceed $1.4 Billion," June 27, 2005.

"U.S. Security Contractor Cites Explosive Growth Amid Iraq War", Associated Press, October 13, 2004.

U.S. Senate lobbying registration records.

"United States Policy with Respect to the Involuntary Return of Persons in Danger of Subjection to Torture", Public Law 105-277.

"US State Department Counter-Terrorism Chief Resigns", *AFX News*, November 7, 2004.

"US Supplies Three Patrol Ships to Boost Olympic Security", Agence France-Presse, June 26, 2004.

"US Troops Kill 13 at Pro-Saddam Rally, Claim Self-defence", Agence France-Presse, April 29, 2003.

"US Troops Shoot Dead Three Iraqi Demonstrators", *Xinhua News Agency* (China) April 30, 2003.

"US Working to Boost Sea Forces in Oil-Rich Caspian: Envoy", Agence France-

Presse, September 21, 2005.

"Verbatim", Time (Asia), July 5, 2004.

Vickie Chachere, "Palm Harbor Man Among Dead in Ambush on Iraq Convoy," Associated Press, June 7, 2004.

Vladimir Radyuhin, "Another Move in the Great Game," The *Hindu*, May 27, 2005.

"Voters Guide for Serious Catholics, Catholic Answers Action", *San Diego*, 2006.

Walter Pincus, "More Private Forces Eyed for Iraq; Green Zone Contractor Would Free U.S. Troops for Other Duties," the *Washington Post*, March 18, 2004.

Ward Harkavy, "The Bush-Cheney Gazillions Tour," The *Village Voice*, October 22, 2003.

"Warrant Outstanding for Arrest of Cleric Behind Iraq Unrest: Coalition", Agence France-Press, April 5, 2004.

Weekly News Update on the Americas #817, September 25, 2005.

West 2006 Web site, www.afcea.org/events/west/2006/intro.html, accessed December 7, 2006.

Where Christians are Persecuted Today, Christian Freedom International, www.christianfreedom.org/program_detail.aspx?id = 77, accessed November 27, 2006.

White House press release, "Caspian Pipeline Consortium Fact Sheet," November 13, 2001.

White House press release, October 10, 2002.

White House News Release, January 20, 2004.

Whitney Gould, "Iraq Casualty Was a Born Leader; Gore, a St. Johns Northwestern Graduate, Died in Helicopter Crash," Milwaukee Journal Sentinel, April 24, 2005.

"Wife of Prince Founder Disappointed by Layoffs", the *Holland Sentinel*, April 1, 2004.

Wil Haygood, "Ambassador With Big Portfolio: John Negroponte Goes to Baghdad With a Record of Competence, and Controversy," the *Washington Post*, June 21, 2004.

William M. Arkin, "The Pentagon Unleashes a Holy Warrior," the Los *Angeles Times*, October 16, 2003.

William M. Leary, "Supporting the Secret War: CIA Air Operations in Laos, 1955-1974" CIA Studies in Intelligence, Winter 1999-2000.

William R. Levesque, "Clearwater Security Worker Killed in Iraq," St. Petersburg Times (Florida), June 8, 2004.

Willis Witter, "Private Firms Eye Darfur," the Washington Times, October 2, 2006.

www.Amazon.com, page for Christian Father-hood, www.amazon.com/exec/obidos/tg/detail/0965858227, accessed November 30, 2006.

www.BlackwaterUSA.com.

www.globalsecurity.org/military/ops/iraq_reconstruction_costs.htm.

www.gsaadvantage.gov/ref_text/GS07F0149K/GS07F0149K_online.htm; www.gsaelibrary.gsa.gov/ElibMain/ContractorInfo?contractNumber=GS-07F-0149K&contractorName =BLACK-WATER+LODGE+AND+TRAINING+CE&executeQuery=YES; accessed November 14, 2006.

www.Islamonline,net.

www.mmc.com,March&McLennanWebsite.

www.navstanorva.navy.mil/history.htm, November 14, 2006.

www.prisonfellowship.org/Prison Fellowship Website.

www.smom.org/worldwide-history.php, captured December 4, 2006.

www.towardtradition.org/Toward Tradition Website.

www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010916-2.html, September 16, 2001.



صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

سلسلة السياسة

مجموعـــات

مجموعة الصحفي روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (في كتاب واحد)
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث إلى البرية
- ويلات وطن

مجموعة د. عصام نعمان

- هل يتغيّر العرب؟
- العرب على مفترق
- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟

مؤلفات د. محمد حسنين هيكل

- الحل والحرب!
- آفاق الثمانينات
- قصة السويس
- عند مفترق الطرق
- لمصر لا لعبد الناصر
- زيارة جديدة للتاريخ
- حديث المبادرة
- خريف الغضب
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي
- بين الصحافة والسياسة

مجموعة د. سليم الحص

- صوت بلا صدى
- تعالوا إلى كلمة سواء
- سلاح الموقف
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- للحقيقة والتاريخ
- نحن والطائفية
- عصارة العمر
- محطات وطنية وقومية
- ما قَلَّ ودَلّ
- ومضات في رحاب الأمة

مجموعة د. وليد رضوان

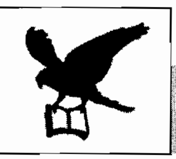
- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا
- العلاقات العربية التركية
- تركيا بين العلمانية والإسلام

مجموعة جوزيف أبو خليل

- مبادئ المعارضة اللبنانية
- رؤية للمستقبل
- لبنان وسوريا مشقة الأخوة
- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان... لماذا؟

مجموعة بول فندلي

- من يجرؤ على الكلام
- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم

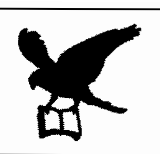


مجموعة كريم بقرادوني

- □ لعنة وطن
- □ السلام المفقود
- □ صدمة وصمود



- □ **تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح - (جزآن)** - عمر زين
- □ **مبادئ المعارضة اللبنانية** - حسين الحسيني
- □ **رؤية للمستقبل** - الرئيس أمين الجميل
- □ **الضوء الأصفر** - عبدالله بو حبيب
- □ **مذكرات قبل أوانها** - شكري نصرالله
- □ **السنوات الطيبة** - شكري نصرالله
- □ **ستّ الستّات** - **علياء رياض الصلح** - شكري نصرالله
- □ **الخلوي أشهر فضائح العصر** - ألين حلاق
- □ **أصوات قلبت العالم** - كيري كندي
- □ **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- □ **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- □ **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية** - تحرير برند هام
- □ **مزارع شبعا حقائق ووثائق** - منيف الخطيب
- □ **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- □ **اللوبي** - إدوار تيڤنن
- □ **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد
- □ **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوزان نايثن
- □ **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- □ **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط** - ستيفن غرين
- □ **الأسد** - باتريك سيل
- □ **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- □ **طريق أوسلو** - محمود عباس
- □ **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- □ **النفط** - د. هاني حبيب
- □ **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- □ **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- □ **نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- □ **الحصاد** - جون كوولي
- □ **عاصفة الصحراء** - اريك لوران
- □ **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- □ **حرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- □ **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- □ **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- □ **النفط والحرب والمدينة** - د. فيصل حميد
- □ **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي
- □ **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- □ **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- □ **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلير
- □ **التشكيلات الناصرية في لبنان** - شوكت اشتي
- □ **كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب** - ستانلي ميسلر
- □ **عزيزي الرئيس بوش** - سيندي شيهان
- □ **الولايات غير المتحدة اللبنانية** - شادي خليل أبو عيسى
- □ **رؤساء الجمهورية اللبنانية** - شادي خليل أبو عيسى
- □ **أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين** - إسلام كريموف
- □ **أوزبكستان على تعميق الإصلاحات الاقتصادية** - إسلام كريموف
- □ **العرب والإسلام في أوزبكستان** - بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف

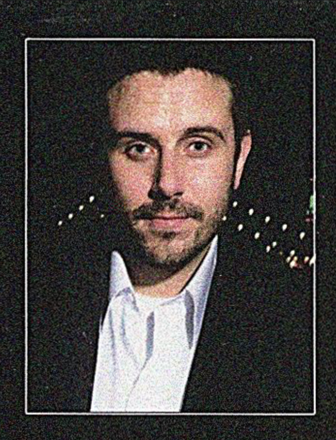


- □ **إسرائيل والصراع المستمر** - ربيع داغر
- □ **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- □ **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- □ **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين
- □ **المال إن حكم** - هنري إده
- □ **قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** - طارق علي
- □ **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية** - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت
- □ **على خط النار** - مذكرات الرئيس الباكستاني بروزي مشرف
- □ **قرارات مصيرية: حياتي في دهاليز السياسة** - غيرهارد شرودر
- □ **امرأة في السلطة** - كارل برنستين
- □ **الطبقة الضاربة** - دايفد روثكوبف
- □ **ابنة القدر** - بنازير بوتو
- □ **إرث من الرماد** - تيم واينر
- □ **حكاية وطن** - ا.د. سري نسيبه
- □ **بلاكووتر - أخطر منظمة سرية في العالم** - جيريمي سكاهيل
- □ **حروب الأشباح** - ستيف كول
- □ **سنوات بلير** - ألستير كامبل وريتشارد سكوت
- □ **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- □ **ستالين الشاب** - سيمون سيباغ مونتيفيوري
- □ **تعتيم** - بقلم آمي وديفيد جودمان
- □ **دارفور تاريخ حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال
- □ **بالعطاء لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم** - بيل كلينتون
- □ رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨ - محمود عثمان
- □ **تواطؤ ضد بابل** - جون كولي
- □ **العلاقات اللبنانية - السورية** - د. غسان عيسى
- □ **سوكلين وأخواتها** - غادة عيد
- □ **. . .؟! أساس الملك** - غادة عيد
- □ **الخلوي أكبر الصفقات** - غادة عيد
- □ **ما وراء البيت الأبيض** - جيمي كارتر
- □ **السلام ممكن في الأراضي المقدسة** - جيمي كارتر
- □ **المصالحة - الإسلام والديموقراطية والغرب** - بنازير بوتو
- □ **قضيّة سامة** - يوست ر. هيلترمان
- □ **لبنان بين ردَّة وريادة** - ألبير منصور
- □ **الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة** - عائشة محمد المحياس
- □ **سجن غوانتانامو - شهادات حيّة بألسنة المعتقلين** - مايفيتش رخسانا خان
- □ **في قلب المملكة - حياتي في السعودية** - كارمن بن لادن
- □ **هكذا.. وقع التوطين**- ناديا شريم الحاج
- □ **إرث من الرماد - تاريخ «السي.آي.أيه.»** - تيم واينر
- □ **لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج** - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- □ **أميركا من الداخل** - د. سمير التنير



الجية، طلعة زاروط،
مبنى International Press، لبنان
هاتف: ٩٩٦٢٠٠/٣٠٠ ٧ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: Interpress@int-press.com
الموقع الإلكتروني: www.int-press.com





جيريمي سكاهيل من أبرز الصحافيين الأميركيين المستقلّين وكاتب سياسي بامتياز.

يعمل مراسلاً للبرنامج التلفزيوني والإذاعي الأميركي الرائج «الديموقراطية الآن!» (Democracy Now!).

يكتب في مجلة نايشن (Nation) وهو من الكتّاب المعتمدين لمعهد نايشن Nation Institute.

نقل سكاهيل الأحداث من قلب العراق، وأعلن مراراً رفضه للسياسة الأميركية هناك وفي أميركا اللاتينية ولاسيما كوبا.

هذا الكتاب

بلاكووتر:

- واحدة من أكثر كتائب حرب رامسفيلد على البنتاغون فاعلية.
- تدخل غرف السلطة في واشنطن حيث يعتبر مبعوثوها أبطال الحرب على الإرهاب.
- أكثر من ٢٣٠٠ جندي خاص منتشرين في تسعة بلدان بما في ذلك الولايات المتحدة.
- جيش احتياطي يقدّر بـ٢١ ألف عنصر من المتقاعدين الذين يمكن استدعاؤهم في أي لحظة.
- كلّفها البيت الأبيض حماية كبار المسؤولين الأمريكيين في العراق.
- قوات تضرب وترتكب وتبقى خارج المحاكمات.
- تتميّز من باقي منتفعي الحروب ببعد نظر مديريها، من خلال تأمين مواقع لهم لعقود مقبلة.
- تبدو مناصرة لحقوق المقموعين وهي تخفي أخطر المشروعات على المدى المنظور والبعيد.

سجّل رقم مبيعٍ خياليّاً في العالم،
وسوف يتحوّل إلى فيلم سينمائي قريباً.


ISBN 978-9953-88-049-5

علي مولا

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ - ٩٦١١٣٥٠٧٢٢+
تلفون+فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٩٦١١٧٥٢٥٤٧+



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر